في سورية

الجيش والسياسة

في سورية

الطبعة الأولى

١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م

الجيش والسياسة

سورية

(١٩١٨-٢٠٠٠)

دراسة نقدية

تأليف

د. بشير زين العابدين

دار الجابية

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الإهداء

إلى والدي الشيخ محمد سرور زين العابدين

يعود الفضل في فكرة هذا الكتاب وفي أغلب مادته.

تقصر أبلغ عبارات العرفان دون أداء أبسط حقوقه،

فهو لم يكن لي والداً فحسب

بل كان أستاذاً مربياً

وناصحاً موجهاً

وعند الحاجة.. صديقاً

مُقَدِّمَة

نشأت الجمهورية السورية في ظل الانتداب الفرنسي، وتشكلت في الفترة نفسها نواة القوات المسلحة السورية، وشابت عملية التأسيس هذه إشكاليات كبيرة وتناقضات حرص الفرنسيون على ترسيخها بين مؤسسات الحكم المدني والجيش.

فقد عمد الفرنسيون إلى تجزئة القطر السوري من خلال إنشاء دويلات مستقلة في سورية وتعميق الهوية الطائفية في تلك الدويلات، فأيقظت شعور أبناء الطوائف بالتميز عن سائر أبناء المجتمع وأظهرت التعاطف مع مطالبهم، وغذت فيهم روح الانفصال، وكانت فرنسا تهدف من خلال ذلك إلى تشكيل قوى محلية غير خاضعة لنفوذ السلطة الوطنية التي تمتعت بتمثل كبير في المدن السورية، ولتحقيق ذلك فقد قامت بإنشاء فرق القوات الخاصة للشرق وتنسيب أبناء الأقليات الطائفية فيها، وعملت في الوقت ذاته إلى إضعاف مؤسسات الحكم المدني إلى قدر يسمح لها بالاستمرار في ممارسة نفوذها وحماية مصالحها في المنطقة.

وعند جلاء القوات الأجنبية عن سورية سنة ١٩٤٦ استمرت حالة الانفصام بين الجيش السوري، وبين السلطة المركزية، مما أدى إلى وقوع سلسلة انقلابات عسكرية تولى فيها ضباط الجيش مقاليد الحكم، واستمر الصراع بين الحكم المدني والجيش لمدة ستة عشر عاماً، حتى وقع انقلاب حزب البعث الذي عمل على دمج المؤسسة العسكرية في كوادر الحزب لتأسيس جيش عقائدي. ولكن هذه السياسة لم تكن كفيلة بنزع فتيل أزمة العلاقة المتوترة بين المدنيين والعسكريين فتتابعت سلسلة انقلابات ومحاولات انقلابية

طوال العقد السادس من القرن العشرين، حتى نجحت محاولة تأسيس نظام حكم أكثر ثباتاً سنة ١٩٧٠، ولكن تكلفة ترسيخ هذا النظام كانت باهظة، وتمثلت في تعزيز الإرث الفرنسي القائم على استخدام العناصر العسكرية-الطائفية لإخضاع مؤسسات الحكم المدني.

ويحاول هذا البحث أن يتتبع جذور أزمة العلاقة بين مؤسسات الحكم المدني والقوات المسلحة السورية خلال الفترة ١٩١٨-٢٠٠٠، وذلك من خلال الاعتماد على وثائق الخارجية البريطانية والإدارة الأمريكية في وزارة خارجيتهما ومفوضيتهما في دمشق، وكذلك الاستفادة من مذكرات السياسيين والعسكريين السوريين الذين عاصروا مراحل مختلفة خلال هذه الفترة؛ حيث يحاول الفصل الأول تحديد مكامن الضعف في بنية الكيان الجمهوري لدى تأسيسه، ويتتبع الفصل الثاني جذور المؤسسة العسكرية لدى تأسيسها في مرحلة الانتداب الفرنسي، ويقوم الفصل الثالث بتوضيح الخلل الذي انتاب العلاقة بين الحكم المدني والمؤسسة العسكرية عقب الاستقلال، ومن ثم تعمد الفصول التالية إلى تقصي أسباب الصراع بين المدنيين والعسكريين وما ترتب على ذلك من نتائج سلبية على بنية الكيان الجمهوري، ويتناول الفصلان الثامن والتاسع مرحلة حكم البعث التي بدأت عام ١٩٦٣ واتسمت باستحداث متغيرات كبيرة على الصعيد الإيديولوجي، والعودة إلى النمط الفرنسي في التعامل مع الجيش.

ولا بد من التنبيه إلى أن مادة الكتاب غير موجهة لصالح فئة دون غيرها، ولا تسعى لمهاجمة تيار أو فكر بعينه، ولكنها محاولة جريئة للبحث في عناصر أساسية من تركيبة المجتمع السوري درج الكتاب والباحثون على تجاهلها، وإيثار السلامة على الخوض في متاهاتها، ولذلك فإنه قد يكون من السهل إساءة فهم مادة الكتاب أو بعض مباحثه.

ويقوم البحث بتناول مسائل الإقليمية والعشائرية والطائفية كعناصر أساسية في تشكيل بنية المؤسسة العسكرية منذ نشوئها، واعتبارها سبباً رئيساً في توتر العلاقة بين الحكم المدني والعسكري، وبالتالي تفويت فرص كثيرة لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار. حيث كان من أبرز مكامن الخلل في تطور الكيان الجمهوري هو تفوق الوعي الطائفي لدى الأقليات بخصوصيتها واتخاذها حججاً للمطالبة بامتيازات لها عن سائر أفراد المجتمع، مما يتنافى مع مفهوم المواطنة. وفي مقابلة هذا الوعي كانت الثقافة الرسمية طوال القرن المنصرم تسعى إلى الحد من مناقشة الفروق بين الأقليات مما أدى إلى تجهيل أغلبية المواطنين بهذه القضايا، ونتج عن ذلك بالضرورة حدوث اختلال كبير في تمثيل الأقليات وفي الدور الذي يتوجب عليها أن تمارسه في الحياة العامة.

وبالنظر إلى التجارب المجاورة للقطر السوري اليوم فإن الدافع الأساسي لهذا العمل البحثي هو محاولة الوصول إلى أجوبة مقنعة لأسئلة طال طرحها، ولتفادي وقوع شروخ يمكن أن تتسبب في تمزيق النسيج الاجتماعي، إلى درجة يمكن أن تعرض المواطن لخطر كبير إذا ما استأثرت أقلية بالسلطة دون غيرها.

د. بشير زين العابدين

٢٥ يونيو ٢٠٠٧

نشوء الجمهورية السورية في عهد الانتداب الفرنسي
(إشكاليات التأسيس)

مقدمة تار ية

بمجرد انسحاب الجيوش التركية من دمشق في السابع والعشرين من سبتمبر ١٩١٨، واجه الحلفاء مأزقاً يتمثل في تحديد بديل للسلطة العثمانية التي حكمت بلاد الشام زهاء أربعة قرون، وقد استفاد الأمير فيصل بن الحسين من حالة الفراغ التي نشأت عقب الانسحاب التركي فبادر إلى إعلان قيام دولة عربية في سورية، وباشر الإشراف على مؤسسات الإدارة والحكم؛ فأنشأ مجلساً للشورى ومحكمة للتمييز، كما أسس مؤتمراً وطنياً في يونيو ١٩١٩ لتمثيل رغبة السوريين في الاستقلال التام، وأعلنت سورية مملكة في ٨ مارس ١٩٢٠.

وفي الوقت الذي كان يسعى فيه فيصل إلى ترسيخ أسس مملكته كانت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا تسير وفق ترتيبات مغايرة، حيث اتفق الطرفان في سان ريمون على خضوع سورية ولبنان للانتداب الفرنسي، وخضوع كل من العراق وشرقي الأردن وفلسطين للانتداب البريطاني، وبموجب هذا الاتفاق سحبت بريطانيا قواتها من سورية ليحل محلها الجيش الفرنسي الذي زحف إلى دمشق واحتلها عنوة بعد معركة ميسلون في ٢٤ يوليو ١٩٢٠.

وبذلك تبدد حلم الدولة العربية وابتدأت مرحلة الانتداب الفرنسي، الذي حظي

بالشرعية الدولية إثر صدور قرار عصبة الأمم منح فرنسا حق الانتداب على سورية ولبنان بهدف إرشاد الأهالي ومعاونتهم في إدارة البلاد، كما أوكل القرار إلى سلطة الانتداب مهمة وضع نظام أساسي للدولتين وتنشيط الإدارة المحلية والمحافظة على الأمن والنظام.

وبدلاً من تحقيق ذلك ركزت السلطة الانتدابية اهتمامها على تحقيق الهيمنة الاستعمارية وزيادة مكاسبها الاقتصادية من خلال السيطرة على الموانئ والطرقات العامة والسكك الحديدية، فقامت بإنشاء حكم عسكري لإعادة ترتيب البلاد حسب نظام فرنسي يترأسه المندوب السامي ويعاونه سكرتيره العام ومجموعة من الموظفين الذين يشكلون جهاز السلطة المركزية في بيروت. كما تم تعيين مسؤولين فرنسيين يمثلون المندوب السامي في دمشق وحلب واللاذقية والسويداء على رأس أجهزة إدارية يضم الواحد منها حوالي عشرين موظفاً في كل إقليم، وعهد إلى بعض المسؤولين إدارة المؤسسات المحلية.

وقد تشكل كادر الإدارة الفرنسي من حوالي ثلاثمائة وخمسين مسؤولاً (أغلبهم من العسكريين) للإشراف على إدارة الإقليم، وما يزيد عن ألف ضابط يقودون فرق جيش الشرق، بالإضافة إلى ثلاثة آلاف موظف فرنسي يعملون في مجالات التجارة والتعليم.[1]

وكانت مهمة السلطة الانتدابية في مراحلها الأولى شاقة للغاية، حيث شهدت الفترة ١٩١٩-١٩٢٦، ظهور حركات المقاومة الشعبية ضد الوجود الفرنسي، ومنها على سبيل المثال: ثورة إبراهيم هنانو (١٩١٩-١٩٢١) التي قاومت الوجود الفرنسي في المناطق

(1) Yapp, M (1996), **The Near East Since the First World War**, London. p. 87.

الشمالية، وثورة إبراهيم الحديدي في حوران (١٩٢٠) وثورة صالح العلي في جبال العلويين (١٩٢١)، وقد تكبد الجيش الفرنسي خسائر فادحة في الأرواح قبل أن يتمكن ضباطه من إخماد الثورات التي اندلعت في سائر الأقاليم،[١] حيث صرح الجنرال المفوض ساراي بأن سورية قد شهدت في سنة ١٩٢٢ خمسة وثلاثين ثورة دفن فيها من الجيش الفرنسي خمسة آلاف جندي.[٢] ونتيجة لذلك فقد كانت مهمة الجنرال غورو (١٩١٩-١٩٢٣) عسكرية بالدرجة الأولى وكان حكمه صارماً؛ فلجأ إلى سياسة تقسيم سورية لبسط سيطرته عليها. كما اضطر خلفاؤه من بعده، وبالأخص منهم ساراي (١٩٢٥) ودو جونوفيل (١٩٢٥-١٩٢٦)، لشن حملة عسكرية شاملة تهدف إلى إخماد الثورة الكبرى التي اندلعت في جميع المدن الرئيسة وأجزاء كبيرة من الريف السوري في غضون سنة ١٩٢٥، واستمرت العمليات العسكرية حتى تم القضاء على الثورة بصورة نهائية في مطلع سنة ١٩٢٧.

وفي المرحلة التالية التي استمرت طوال الفترة ما بين ١٩٢٧ و١٩٣٩، نجحت سلطة الانتداب في تحقيق هدوء نسبي وفرض سيطرتها على مختلف المدن والأقاليم، واستفادت الحكومة الفرنسية من هذا الهدوء لتنظيم الإدارة المحلية ووضع الصورة

(١) من هذه الثورات: ثورة الدنادشة في تلكلخ، وثورة حماة بقيادة فوزي القاوقجي وشاركت فيها عوائل الكيلاني والعظم والبارودي، وغيرها من الأسر الحموية، وكذلك ثورة حمص التي تزعمها دلال وراغب النشيواتي، ووقعت ثورات شبيهة في الجزيرة والفرات، كما شملت ثورة إبراهيم هنانو إدلب وكفر تخاريم وجسر الشغور وحارم وأنطاكية، وكان من قادة هذه الثورة الشيخ يوسف السعدون والشيخ رضا الرفاعي وخيرو القصاب وغيرهم.

(٢) نقلاً عن نجيب الأرمنازي (١٩٧٣)، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، بيروت. ص.ص ٣٧-٣٨.

النهائية للكيان الجمهوري الجديد، حيث أوكلت هذه المهمة إلى المفوض هنري بونسو (١٩٢٦-١٩٣٣) الذي اشتهر بذكائه ودبلوماسيته، ففتح الحوار مع القوى الوطنية وشكل مجلساً نيابياً وبدأت الخطوات الأولى لكتابة الدستور. وتتوجت جهوده بإعلان الجمهورية السورية وانتخاب محمد علي العابد أول رئيس لها في يونيو ١٩٣٢. ولكن محاولات وضع دستور للبلاد وإبرام معاهدة تحكم أسس العلاقة بين الحكم الوطني وسلطة الانتداب قد تسببت في صراع طويل بين الطرفين فأرسلت الحكومة الفرنسية مفوضها دي مارتيل (١٩٣٣-١٩٣٨) بسياسة حازمة، حيث كانت بوادر الحرب العالمية الثانية قد أخذت في الظهور، ولم يكن الفرنسيون يرغبون في تقديم أية تنازلات من شأنها أن تضعف سلطتهم في الإقليم.

وقد أصيبت العلاقات بين سلطة الانتداب والنخبة السياسية السورية بنكسة كبيرة إثر تنازل الفرنسيين عن لواء الإسكندرونة لتركيا في يونيو ١٩٣٩، حيث سادت أجواء السخط والفوضى من جديد مما دفع المفوض الجديد بيو (١٩٣٨-١٩٤٠) لإعلان الأحكام العرفية واعتقال الزعماء الوطنيين، مؤذناً ببدء مرحلة جديدة من الحكم المباشر والسيطرة المطلقة.

المفوضون الفرنسيون في بلاد الشام خلال الفترة ١٩١٩ - ١٩٤٥

المفوض	الفترة
الجنرال هنري غورو	١٩١٩ - ١٩٢٣
الجنرال ماكسيم ويغان	١٩٢٣ - ١٩٢٥
الجنرال موريس ساراي	١٩٢٥
هنري دو جوفونيل	١٩٢٥ - ١٩٢٦

هنري بونسو	١٩٢٦ – ١٩٣٣
تشارلز دي مارتيل	١٩٣٣ – ١٩٣٨
غبريل بيو	١٩٣٨ – ١٩٤٠
الجنرال هنري دانتز	١٩٤٠ – ١٩٤١
الجنرال جورج كاترو	١٩٤١ – ١٩٤٣
جين هللو	١٩٤٣ – ١٩٤٤
الجنرال باول بينه	١٩٤٤ – ١٩٤٥

في المرحلة التالية (١٩٤٠-١٩٤٥) ظهر الصراع البريطاني-الفرنسي بصورة واضحة، فقد وقعت فرنسا في قبضة الاحتلال الألماني، وأصبح الجنرال الفرنسي دانتز حاكماً على سورية ولبنان من قبل الحكومة الفرنسية الموالية لألمانيا، قبل أن تتحرك القوات البريطانية للإطاحة بحكومة فيشي الموالية للألمان وتثبيت وجود الحلفاء في سورية في يونيو ١٩٤١، وقد استغلت بريطانيا الضعف الفرنسي لتبسط نفوذها على كافة المناطق السورية، بينما لم تكن سلطة قوات فرنسا الحرة تتجاوز مدينة دمشق وضواحيها، وكان هذا التقسيم يعكس مدى التدهور العسكري الفرنسي مقارنة بجيش المشرق البريطاني الممتد بين مصر والهند،[1] ونتيجة لذلك التفوق فقد سيطر البريطانيون في سورية على الإدارة المحلية والخدمات العامة كالنقل والجمارك والبريد والبرق. وبالرغم من أن الحملة البريطانية كانت بمثابة إنقاذ الهيبة الفرنسية في بلاد الشام إلا أن وجودها

(١) بلغ تعداد جيش المشرق البريطاني حوالي ٧٠٠ ألف جندي تدعمهم أسراب من الطائرات يزيد عددها عن ٢٠٠٠ طائرة، بينما لم يكن لدى فرنسا سوى ثماني طائرات وستة آلاف جندي، معظمهم من السنغاليين، و١٨ ألفاً من القوات الخاصة من السوريين واللبنانيين الموالين لفرنسا.

العسكري أتاح لها مجال التدخل في الشأن السوري بصورة مباشرة، فأخذت تتودد إلى الطوائف التي كانت قد فقدت الأمل في قدرة فرنسا على إحلال مشروعها الطائفي، حيث امتنع الدروز عن التعامل المباشر مع السلطة الفرنسية ولم يعد النصيريون يثقون بفرنسا وبقدرة رجالها على حكم سورية.[1] وقد أثار التغلغل البريطاني في مناطق الدروز والعلويين حنق السلطة الفرنسية إلى درجة أن الجنرال ديغول قد اضطر إلى مصارحة السفير البريطاني في باريس بأنه يعتبر بأن البريطانيين يقفون وراء جميع المشاكل في دول المشرق، وبأنهم يسعون إلى إضعاف النفوذ الفرنسي في الشرق.[2] ولاستعادة نفوذهم في سورية لجأ الفرنسيون إلى تكريس الاحتلال عن طريق إرسال تعزيزات عسكرية لمواجهة الخطر الشعبي، وبلغت الأحداث ذروتها في ٢٩/ ٥/ ١٩٤٥ عندما قصفت الحامية الفرنسية مبنى البرلمان فقتلت حراسه، وامتدت الاشتباكات بين القوات الفرنسية والمواطنين إلى شوارع دمشق، فسقط مئات القتلى والجرحى من جراء القصف المدفعي على المدينة، ولدى انتشار الثورة في جميع أرجاء القطر السوري وسقوط عدد كبير من القتلى بادرت الحكومة البريطانية بإصدار إنذار إلى الجيش الفرنسي بوقف إطلاق النار فوراً والعمل على سحب قواته من المدن السورية، ولم تجد السلطة الفرنسية بداً من الاستجابة للضغوط البريطانية فبدأت الانسحاب التدريجي. وبحلول شهر أغسطس

---

(١) أشارت تقارير الاستخبارات البريطانية في تلك الفترة إلى أن أغلب العلويين كانوا يرغبون بإحلال سلطة بريطانية بديلة، وتوقع التقرير أن يكون النصيريون أكثر فئات المجتمع السوري خدمة لبريطانيا في المستقبل القريب. انظر:

Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'*, 10 April 1942, and October 1944.

(2) Ibid, (E 6670/5/89), 25 August, 1945.

سنة ١٩٤٦، كانت جميع القوات البريطانية والفرنسية قد انسحبت من المنطقة.

لقد كانت سنوات الانتداب الفرنسي حاسمة في تاريخ سورية الحديث، ففي هذه الفترة وضعت أسس نظامها الجمهوري الوليد، ورسمت حدوده، ونشأت مؤسسات الحكم، وتم انتخاب أول رئيس للجمهورية سنة ١٩٣٢، وأقر أول دستور للبلاد. وقد هيمن على ترتيبات تأسيس الكيان الجمهوري أطماع استعمارية تمثلت في صراع بريطاني-فرنسي، وصراع آخر بين القوى الوطنية وسلطة الانتداب التي كانت ترغب في قيام الجمهورية السورية وفق صيغة تحقق لها أكبر قدر ممكن من الهيمنة والنفوذ، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ظهور كيان لم يكن يملك الحد الأدنى من مقومات الاستقرار، وكان لذلك آثار سلبية ظهرت نتائجها في مرحلة ما بعد الاستقلال، ويمكن تلخيص أبرز إشكاليات مرحلة التأسيس فيما يلي:

المشكلة الجغرافية

كانت المشكلة الجغرافية من أوائل المعضلات التي واجهت سلطة الانتداب لدى تأسيس الجمهورية السورية، حيث ظهر تناقض كبير بين مفهوم سورية الكبرى (أو ما اصطلح على تسميته ببلاد الشام) وسورية الجمهورية، وكان لهذا التباين تأثير سلبي على الهوية المحلية والإقليمية للقطر السوري، وعلى علاقة الكيان السياسي الجديد مع الدول المجاورة له.

وبعيداً عن الخلط الذي وقع فيه بعض المؤرخين بين سورية وآشور،[1] يتطابق تعريف «سورية الكبرى» مع «بلاد الشام» عند أغلب الجغرافيين، حيث يمتد الإقليم من جبال طوروس شمالاً حتى خليج العقبة وصحراء سيناء جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً حتى العراق شرقاً، أي من خط عرض ٢٩.٥ درجة إلى ٣٧.٥ درجة شمالاً، ومن خط طول ٣٦ درجة إلى ٤٢ درجة شرقاً، وقد تعرض محمد كرد علي لتفصيل الامتداد الجغرافي لبلاد الشام بقوله:

> «حد الشام ينتهي بسفوح جبال طوروس المعروفة بالدروب عند العرب آخذاً إلى ما وراء خليج الإسكندرونة لجهة أرض الروم، وكان جبل السَّيّاح (بفتح السين وتشديد الياء) حداً بين الشام والروم. ولا نعرف هذا الجبل بهذا الاسم اليوم، ويقول الإدريسي: ومن السويدية إلى جبل رأس الخنزير عشرون ميلاً وعلى هذا الجبل دير كبير وهو

(١) معتبرين امتداد سورية الكبرى من بابل حتى خليج الإسكندرون.

أول بلاد الأرمن وآخر بلاد الشام، فما كان من جهة الشام على ضفة الفرات فهو شام، وما كان على الضفة الأخرى من الشرق فهو عراق. فصفين مثلاً في الشام، وقلعة جعبر في الجزيرة الفراتية وبينهما مقدار فرسخ أو أقل، وتدخل بالس في مسكنة الشام لأنها من غرب الفرات، وتدخل البيرة (بيره جك) في الجزيرة لأنها على الشق الآخر من الفرات. وما كان من دير الزور على الفرات إلى جهة الشام فهو من الشام، وما كان على الشاطئ الآخر إلى الشرق فهو من العراق. وكذلك يقال في الرقة، وتدخل دومة الجندل المعروفة اليوم بالجوف في الجنوب من جملة هذا القطر، كما أن أيلة هي آخر الحجاز وأول الشام، فالعريش أو رفح أو الزعقة هي حد الشام الجنوبي الغربي، ومعان نصفها للشام ونصفها للحجاز، فيقال معان الشامية ومعان الحجازية».[1]

وقد استمر مدلول الحدود الطبيعية لسورية منذ فجر التاريخ وحتى مطلع العصور الحديثة، حيث اعتمد العثمانيون في بلاد الشام نظاماً إدارياً قسمت فيه بلاد الشام إلى ثلاث ولايات رئيسة هي: ولاية دمشق وولاية حلب وولاية بيروت، وأضيف إليها ثلاث متصرفيات هي: القدس وجبل لبنان ودير الزور.[2] كما كانت خرائط القوى الاستعمارية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تشير إلى الوحدة الإقليمية لسورية الطبيعية،

---

(١) محمد كرد علي (١٩٦٩)، **خطط الشام**، بيروت. ١/ ٩-١٠.

(٢) عبد العزيز محمد عوض (١٩٦٩)، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، القاهرة. ص.ص ٨٠-٨١.

الأمر الذي أكدته لجنة كينغ كراين سنة ١٩١٩، من خلال توصيتها بضم فلسطين إلى سورية الموحدة مؤكدة:

«أن الوحدة الاقتصادية والجغرافية والجنسية لسورية من الوضوح بحيث لا يمكن تبرير تقسيم البلاد، خاصة وأن لغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها عربية في جوهرها، وإن توحيد سورية يتماشى مع أماني السكان ومبادئ عصبة الأمم».

وفي هذه الأثناء كان الحلفاء قد اتفقوا على اقتسام سورية الطبيعية فيما بينهم حسب ما تقتضيه مصالحهم، وأخفوا هذه المخططات عن قادة الثورة العربية الكبرى لاستغلالهم ضد العثمانيين خلال الحرب العالمية الأولى. ثم تتابعت المخططات الغربية لتمزيق الوحدة الطبيعية لبلاد الشام:

ففي سنة ١٩١٦ تم توقيع اتفاقية سايكس بيكو والتي نصت على اقتسام سورية والعراق من قبل بريطانيا وفرنسا.

وفي سنة ١٩١٧ صدر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين.

وفي سنة ١٩٢٠ تم توقيع معاهدة سيفر التي اتفقت فيها بريطانيا وفرنسا على تقسيم الإقليم إلى ثلاث مناطق: منطقة شرقية تشمل دمشق وحلب وحماة وحوران والكرك، ومنطقة غربية تشمل جبل لبنان والساحل الغربي من الإسكندرونة شمالاً واللاذقية وطرطوس حتى بيروت جنوباً، ومنطقة جنوبية تشمل متصرفية القدس ولوائي عكا ونابلس.

وفي العام نفسه (١٩٢٠) أبرم الحلفاء معاهدة سان ريمون التي نصت على وضع

سورية والعراق تحت الانتداب، بحيث تخضع سورية الشمالية (سورية ولبنان) تحت الانتداب الفرنسي، وتخضع سورية الجنوبية (الأردن وفلسطين) والعراق تحت الانتداب البريطاني.

ترسيم ا دود

وقد وقع على عاتق سلطة الانتداب الفرنسي ترسيم الحدود السورية اللبنانية، فقامت في سنة ١٩٢٠ بتشكيل دولة لبنان الكبير الذي ضمت فيه الشريط الساحلي إلى جبل لبنان بما في ذلك بيروت وطرابلس وصور وصيدا ومرجعيون وحاصبيا وراشيا والبقاع وبعلبك وعكار.

وفي عام ١٩٢١ قامت فرنسا بإدخال تعديلات على حدود معاهدة سيفر فتخلت عن فكرة الحدود الطبيعية الفاصلة بين سورية وتركيا وجعلت من سكة حديد قطار الشرق السريع خطاً لرسم الحدود بين البلدين، وسلمت المدن الرئيسة الواقعة إلى الشمال منه في الجزيرة العليا إلى تركيا.

وفي سنة ١٩٢٢ قامت بريطانيا بالاتفاق مع فرنسا على ترسيم الحدود بين سورية وفلسطين، فتم إلحاق الشريط المحاذي للنصف الجنوبي من ساحل طبرية الشرقي في فلسطين، وتركت عشرة أمتار لتفصل بين الحدود السورية ومياه البحيرة فيما تبقى من الساحل، وكان الهدف من ذلك توفير كامل المياه للكيان اليهودي المرتقب.

وفي شهر يونيو ١٩٣٩، قامت فرنسا بسلخ لواء الإسكندرونة عن سورية في اتفاقية فرنسية - تركية كان الهدف منها كسب الأتراك لصالح الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

ونتيجة لهذه المظالم التي استحدثتها فرنسا في المنطقة لم يبق للجمهورية السورية من

ساحل الشام الممتد أكثر من ٨٠٠ كم بين كلكيلية وسيناء سوى ١٨٣ كم، حيث توزعتها: فلسطين على طول ٢٤٠ كم، ولبنان على طول ٢٠٠ كم، ولواء الإسكندرونة الذي يمتد ساحله لمسافة تزيد عن ٢٠٠ كم، وبذلك فقد حيل بين مناطق سورية الداخلية والمنافذ البحرية لها، فحرمت دمشق على سبيل المثال من الوصول إلى مينائي حيفا وبيروت القريبة منها، وحرمت حمص من الوصول إلى ميناء طرابلس، وحرمت حلب من الوصول إلى ميناء الإسكندرون القريب منها.[1]

ا وية الإقليمية وا وية الاصطناعية

ربما كان من السهل بالنسبة للحلفاء أن يفرضوا مخططاتهم في ظل الفراغ السياسي والعسكري عقب جلاء القوات العثمانية عن بلاد الشام سنة ١٩١٨، إلا أن الآثار السلبية الناتجة عن هذه الترتيبات قد أدت إلى زعزعة أركان الكيان الجمهوري الذي نشأ فيما تبقى من سورية الكبرى، فبمجرد أن أعلن استقلال سورية عن الحكم الفرنسي سنة ١٩٤٦ وجد رجال الحركة الوطنية أنفسهم في مأزق كبير، حيث أصبح من المتعين عليهم لدى تسنم المناصب العليا في الدولة أن يقسموا على صيانة الكيان الذي كافحوا لمنع قيامه طوال فترة الانتداب، وكانت غالبية الأحزاب السورية التي نشأت في تلك الفترة غير مؤمنة بإمكانية استمرار الكيان الجمهوري وفق الصيغة التي رسمها لهم الاستعمار، فكانت برامجها السياسية تمني المواطن السوري بالتوصل إلى نمط من أنماط الوحدة العربية التي يمكن أن تحقق الاستقرار المنشود الذي سلبته منهم سياسة الحلفاء من خلال

---

(١) عبد العزيز عثمان ومحمد التقي عبد الرحمن (١٩٥٤)، **سورية ولبنان: دراسة شاملة للجغرافية الطبيعية والحياة البشرية والاقتصادية**، مكتبة ربيع بحلب. ص.ص ٤٥-٤٦.

ترسيم الحدود السياسية وفق أهوائها؛ فقد تبنى الحزب القومي السوري تحقيق مشروع سورية الكبرى، ووضع حزب البعث من أهم أهدافه تحقيق الوحدة العربية، في حين كان غالبية أعضاء حزب الشعب يميلون نحو تحقيق فكرة الهلال الخصيب، وعمد الحزب الوطني إلى التقارب مع السعودية ومصر لمنع قيام وحدة تتسبب في حدوث اختلال توازن إقليمي، وفي هذه الأثناء كانت تداعب الكثير من الساسة أحلام إعادة توحيد بلاد الشام بإقامة مملكة هاشمية كبرى.

وفي أتون الصراع الإيديولوجي حول كيفية تحقيق الوحدة أصبحت أطراف الطيف السياسي والعسكري في سورية تتراشق تهم: «الخيانة» و«العمالة» و«التآمر» وغيرها من الكلمات التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من قاموس المصطلحات السياسية السورية في مرحلة ما بعد الاستقلال.

أما على الصعيد المحلي فقد كانت مهمة إقناع الشعب بقبول الحدود الجديدة مسألة عصيبة، خاصة وأن الحدود التي رسمها الاستعمار قد مزقت أقاليم وقرى ومجموعات سكانية متجانسة في البادية والريف السوري، ولعل المثال الأبلغ في هذا المجال هو الصعوبة التي واجهها المواطن السوري للقبول بأن فلسطين قد أصبحت كياناً مستقلاً عن سورية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد استمرت القضية الفلسطينية وتبعاتها السلبية تشكل عاملاً محركاً للاضطرابات الداخلية والانقلابات العسكرية وتعاقب الحكومات في سورية ابتداء من سنة ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، وأصبح من المتعارف عليه أن يتضمن بيان أي حكومة جديدة في سورية التطرق لفلسطين وكأنها إقليم من أقاليم القطر السوري.

المشكلة الإيديولوجية

تبـ الفكر القومي العهد الفيصلي

كان من أبرز التحديات التي واجهت سورية في مطلع القرن العشرين؛ تحديد هوية الكيان السياسي لإقليم كان يخضع للحكم العثماني زهاء أربعة قرون، فقد عمد الأمير فيصل بن الحسين إلى تأسيس نظام ملكي سنة ١٩٢٠، ومن ثم قامت سلطة الانتداب بتأسيس نظام جمهوري سنة ١٩٣٢. وبالرغم من قصر فترة العهد الفيصلي إلا أن آثاره السياسية كان لها انعكاسات كبيرة خلال فترة الانتداب، فقد قام الأمير فيصل بتبني الفكر القومي كإيديولوجية جديدة تضم إليها الجماهير العربية، متخذاً من النمط الغربي أساساً لبناء دولته الحديثة التي قامت على قولته المشهورة: «الدين لله والوطن للجميع»، وركز فيصل في خطابه السياسي على الهوية العربية التي اعتبرها سابقة لأي انتماء ديني، وبأن العرب: «هم عرب قبل عيسى وموسى ومحمد».[1]

وقد اتضح التوجه العلماني في أول جلسة للمؤتمر السوري عام ١٩١٩، عندما اعترض العلماء على صبغة الجلسة وطالبوا بتضمين البسملة في عريضة المؤتمر، فتدخل النواب «العصريون» من خريجي المعاهد الغربية ليعلنوا:

> «بأن الأمة تتطلع إلى فجر جديد تتجلى فيه فكرة تأسيس حكومة
> تتفق وروح العصر، لا دخل فيها للدين، فتبقى الأديان السماوية في

---

(١) ساطع الحصري (١٩٤٧)، **يوم ميسلون**، بيروت. ص ١٩٨.

حرمتها وقداستها وتسير السياسة في انطلاقها حسبما تقتضيه مصلحة الوطن، **أسوة بالأمم الراقية في أوربا وأمريكا**».

ويعلق يوسف الحكيم الذي كان وزيراً للزراعة في حكومة الملك فيصل على هذه الحادثة بقوله:

«كان النواب التقدميون الأحرار على حق في تمسكهم بمبدأ فصل الدين عن السياسة، **ذلك المبدأ الذي سارت عليه معظم الأمم الراقية**. فهو لا يعني بوجه من الوجوه إهمال الدين والتجرد من أحكامه السامية التي ترتفع بالإنسان نحو الكمال، فتعلم الصدق والمحبة والإخاء الإنساني والصفح عن الإساءة والعطف على الضعيف والفقير واحترام حقوق الآخرين ومراعاة القوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة. بل يعني هذا المبدأ عدم تحكيم العقيدة الدينية في سياسة الدولة التي قد تتبدل من يوم لآخر وفي اطراد نهضتها من جميع نواحي الحياة».[١]

لقد كانت المشكلة الأساسية لدى دعاة الفكر القومي آنذاك تكمن في عدم استيعابهم للفرق في أنظمة الحكم بين المجتمعات الشرقية والغربية، فبينما كانت الأعراق والقوميات هي أساس نشوء دول أوروبا الحديثة فإن الدول الشرقية تميزت بتعدد القوميات والأديان، فافترض المنظرون القوميون خلال العهد الفيصلي بأن الدولة العلمانية الحديثة كفيلة بحل جميع الفروقات الدينية والمذهبية، واجتهد أركان الدولة العلمانية ليحدوا من

---

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت. ص.ص ٩٦-٩٧.

دور الدين في الحياة العامة ورفعوا شعار توحيد جميع المواطنين على أساس اللغة والعرق. ولكن هذه الفكرة قد واجهت اعتراضاً كبيراً، ليس من التيار الديني الواسع فحسب، وإنما من أبناء الأقليات الدينية والعرقية والمذهبية،[1] الذين وجدوا بأن مشروع الوحدة العربية سيخلق كياناً سياسياً لا يحترم خصوصياتهم التي كانوا يحرصون على المحافظة عليها.

موقف الأقليات من الدولة القومية:

اتبعت الدولة العثمانية مع الأقليات الدينية نظام «الملة» الذي منحهم قضاءهم المستقل وإدارتهم الخاصة، واعترفت لهم بحماية قناصل الدول الغربية، وعندما قامت الدولة القومية في العهد الفيصلي دعت إلى إلغاء هذه الامتيازات ولم تظهر أي مراعاة للخصوصية التي كان يدعيها أبناء الطوائف، ولذلك فإن الكيان السياسي الذي أسسه فيصل بن الحسين لم يكن في حقيقته سوى استبدال للدولة العالمية ذات الطابع التعددي بالدولة القومية الضيقة في حدودها وعدد محكوميها، ولم تكن هذه السلطة الجديدة قادرة على تقديم بديل ناضج عن النظام العثماني على الرغم من مساوئه.

وعلى هذا الأساس فقد كان غالبية النصارى في سورية ولبنان يرفضون الحكم الفيصلي ويطالبون بحكم مستقل تحت ظل انتداب فرنسي، ففي مؤتمر السلام سنة

---

(١) يتكون المجتمع السوري من أقليات عرقية كالأكراد والشركس والأرمن والتركمان والسريان، وأقليات دينية كالنصارى واليهود واليزيديين، وأقليات طائفية كالعلويين والدروز والإسماعيليين. علماً بأن المذاهب المسيحية المعترف بها في سورية هي ١١ مذهباً وهي: البروتستانت، النساطرة، الروم الأرثوذكس، الأرمن الأرثوذكس، السريان الأرثوذكس، الروم الكاثوليك، الأرمن الكاثوليك، السريان الكاثوليك، الكلدان، الموارنة، واللاتين. ويشكل المسلمون السنة أكثر من ثلثي النسيج الاجتماعي في سورية.

١٩١٩ جاءت فرنسا برئيس «الجمعية السورية المركزية» المسيحي شكري غانم للمطالبة بالانتداب الفرنسي على سورية الطبيعية، كما طالب وفد «مجلس إدارة جبل لبنان»، الذي شارك في المؤتمر، بالاعتراف باستقلال جبل لبنان تحت الانتداب الفرنسي.[1] وبينما كان النصارى البروتستانت في سورية يميلون نحو الإنجليز، فقد كان الكاثوليك يفضلون الانتداب الفرنسي.

وقد أشارت العديد من المصادر المعاصرة لتلك الفترة بأنه على الرغم من تبني بعض المثقفين من النصارى لفكرة القومية العربية، إلا أن أغلبهم لم يكن لديه القناعة بالمشروع القومي أو بقدرة الشعوب العربية على حكم نفسها، ويدل على ذلك التقرير الذي رفعه أندريه ديبوسك إلى وزير الخارجية الفرنسي، وكان مكلفاً بمراقبة النفوذ الخارجي في كل من سورية وفلسطين، وجاء فيه:

> «لقد تسنى لي في القاهرة وبيروت ودمشق أن أطّلع على الآراء الحميمة التي باح لي بها بعض المسلمين الذين يحتلون مراكز مرموقة. فلقد صرح لي هؤلاء، ببساطة، أن الوفاق مع المسيحيين يبدو في نظرهم ضرورياً لأن المسيحيين هم أذكى منهم، وأكثر ثقافة منهم، وبالتالي فهم أجدر في إظهار مطالباتهم الخاصة. ومن جهتهم فلقد صرح لي مسيحيون أعضاء في المجالس بأنهم لا يترجون من حركتهم نفعاً عملياً وأنهم لا يحضرون، عن طريق انضمامهم إلى صفوف المسلمين، سوى تدخل فرنسا. وفضلاً عن ذلك فإنهم – أي

---

(١) زين نور الدين زين (١٩٧١)، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، بيروت. ص ١٠٤.

المسيحيين - خلافاً لما يعتقده المسلمون، يرون أنه ليس بإمكان سورية أن تحكم نفسها بنفسها إلا أنهم يتجنبون مواجهة المسلمين بذلك».[١]

ولم يكن موقف النصارى من القوميين يعكس الكثير من الحماس لقضيتهم؛ فعندما عزم الملك فيصل على مغادرة دمشق سنة ١٩٢٠ تبعه أركان الحكومة والجمعيات الوطنية وكبار الموظفين وأعضاء المؤتمر السوري، ولكن السياسي السوري المخضرم فارس الخوري (والذي كان وزيراً في الحكومة الفيصلية آنذاك)، تظاهر بالاستعداد للسفر وفوجئ الموكب بعد مضيه بأنه لم يكن معهم بل بقي في دمشق ليتولى العديد من المناصب وأبرزها رئاسة المجلس النيابي في عهد الانتداب بصفته أحد زعماء الحركة الوطنية.[٢] أما يوسف الحكيم، الذي كان وزيراً للزراعة في العهد الفيصلي، فقد تم تعيينه وزيراً للعدل في ثلاث حكومات تشكلت تحت سلطة الانتداب الفرنسي.

ومن جهة أخرى فقد أظهرت الغالبية من أبناء الأقليات الطائفية في سورية رغبة مماثلة في الانفصال بكياناتهم المستقلة عن الحكم الفيصلي، حيث يشير محمد كرد علي بأن الدروز:

«كانوا يدلون على الدولة (العثمانية) بما لهم من عطف بريطانيا عليهم فيتوهمون أن ينشئوا لهم في صميم الشام دولة صغرى ناسين جميع الاعتبارات التي كانت تحول دون أمانيهم».[٣]

---

(١) وجيه كوثراني (١٩٨٤)، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين**، معهد الإنماء العربي، بيروت. ص ٣١٦.

(٢) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ١٩٨.

(٣) محمد كرد علي (١٩٦٩)، **خطط الشام**، بيروت. ٣/ ١٠٥- ١١٣.

وانتعشت آمال الدروز بتحقيق دولتهم المنشودة عند قدوم غورو إلى بيروت عام ١٩١٩، فقد جدد المفوض الفرنسي وعده بإنشاء دولة درزية في حوران عندما قدم إليه وفد منهم برئاسة يوسف وفهد الأطرش، وتوالت مواكب فرسانهم إلى مقر المفوضية الفرنسية ليشكلوا الحرس الخاص لغورو اعترافاً منهم بهذا الجميل. وقد فسر ظاهرة تأييد الدروز لسلطة الانتداب حسن البعيني بقوله:

«تأكد الدروز من أن الفرنسيين والبريطانيين ماضون في اقتسام المشرق العربي وفقاً لاتفاقية سايكس-بيكو، وبموجب مبدأ الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، وحين وجدوا أن الفرنسيين ثبتوا أقدامهم في «المنطقة الغربية» وبدأوا يتطلعون إلى الهيمنة على الداخل السوري، وأن الحكومة العربية ضعيفة أمام هجمتهم، وأن فيصلاً يبدي لهم ليناً وتساهلاً إزاء تصلبهم، حتى أنه قبل انتدابهم حين قبل الإنذار الفرنسي في تموز ١٩٢٠. ولئن كانت هذه الأسباب قد فعلت عند الدروز كما فعلت عند غيرهم فإن ثمة سبباً له تأثيره الفاعل وهو إيحاء البريطانيين لزعمائهم بضرورة قبول انتداب فرنسا لأن سورية ولبنان سيكونان من حصتها. كما أن ثمة سبباً آخر أثر في بعض دروز حوران وهو وعد الفرنسيين لهم باستقلال داخلي مقابل القبول بالانتداب الفرنسي».[1]

وقد جادل العديد من الكتاب المعاصرين لثورة سلطان الأطرش بأن التمرد الذي

---

(١) حسن أمين البعيني (١٩٩٣)، **دروز سورية و لبنان في عهد الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٣**، بيروت. ص ٨٧.

قاده الزعيم الدرزي في جبل العرب خلال الفترة: ١٩٢٥-١٩٢٧، لم يكن في حقيقته يحمل بعداً وطنياً، بل كان الدافع الأساسي له هو الخلاف المستحكم بين الحاكم الفرنسي «كاربيه» وزعماء الجبل الذين أرادوا استبداله بمسؤول آخر يدعى «رينو». حيث حاول الزعماء الوطنيون في دمشق أن ينسقوا مع ثورة سلطان الأطرش ولكنه خذلهم بعد معركة المزرعة عندما امتنع عن التقدم نحو دمشق بالرغم من أن الطريق كان مفتوحاً أمام قواته، واختار التفاوض مع الفرنسيين على أساس وضع دستور خاص لجبل الدروز وتعيين حاكم فرنسي يرتضيه زعماء الجبل وعدم مصادرة أسلحة الدروز أو محاسبتهم على عصيانهم. وقد تكلم عن هذه الواقعة عبد الرحمن الشهبندر بمرارة في مذكراته وذكر الأسباب الحقيقية لثورة الدروز بقوله: «ضاق بنو معروف ذرعاً بحاكمهم وسدت سبل النجاة من أعماله في وجوههم فأخذوا يفكرون والحاجة تفتح من أذهانهم حتى أدركوا أن لا مناص لهم من الثورة»، وكان شعار الثورة عندما اندلعت في ٢١ يوليو ١٩٢٥:

«فليسقط كاربيه الظالم وليحيا رينو العادل»![1]

وهذا الشعار في حقيقته لم يكن يحمل أي مدلول وطني بل كان ترسيخاً لسلطة الفرنسيين.[2]

---

(١) عبد الرحمن الشهبندر (١٩٦٧)، **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر**، بيروت. ص.ص ١٥٥-١٦٠.

(٢) أما ثورة الغوطة التي كان من أبطالها حسن الخراط ومحمد الخطيب وغيرهم من المجاهدين فلم يكن لها أي ارتباط بتمرد الدروز ضد حاكمهم الفرنسي، بل استطاع هؤلاء المجاهدون دون أي دعم خارجي أن يتغلغلوا في مدينة دمشق بعد اختراق الحراسة الفرنسية حولها، فدخلوا حي الميدان والشاغور وهاجموا مخافر الشرطة والدرك واستولوا على ما بها من أسلحة ثم تقدموا ليحاصروا قصر العظم الذي كان الجنرال سراي مقيماً فيه، فقامت الحامية الفرنسية بقصف المدينة بالمدافع لفك الحصار عن المندوب السامي في أكتوبر ١٩٢٥، ولم يكن

وعلى هذا النحو كان توجه الأكثرية من العلويين في جبل الأنصارية، ففي معرض الحديث عن نتائج لجنة كراين للاستفتاء عام ١٩١٩ أشار يوسف الحكيم إلى التوجه الانفصالي لدى غالبية النصيريين بقوله:

«كانت الأكثرية العلوية في منطقتي اللاذقية ولواء إسكندرونة بشبه إجماع على الانتداب الفرنسي».[(١)]

وعندما تحقق الانتداب الفرنسي على سورية بالفعل قام وجهاء العلويين بمناصرة القوات الفرنسية وقدموا لها الدعم المادي والمعنوي طمعاً منهم بالانفصال عن سورية وتأسيس كيان علوي مستقل، وقد أشار الجنرال الفرنسي هنري غورو إلى هذا الدعم الذي حصل عليه من النصيريين ضد حكومة الملك فيصل في خطاب إلى رئيس الوزراء الفرنسي قال فيه:

«وأفيدكم بهذا الصدد أن النصيريين، الذين يستيقظ حسهم الإقليمي- الذاتي، منذ لم يعد الأتراك هنا لتذويبهم مع المسلمين، قد ساعدوني كثيراً في قمع الفتنة التي أثارها الشريف في منطقة تل كلخ، فقد تلقيت برقية تفيدني بأن ٧٣ زعيماً نصيرياً، يتحدثون باسم جميع

هناك ما يشير إلى وجود ارتباط بين أحداث الجبل وثورة الغوطة سوى المفاوضات بين الدروز والزعماء الوطنيين ولكنها لم تأخذ حيز التنفيذ. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: وجيه كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص. ٢٤٥، وكذلك: أسعد الكوراني (٢٠٠٠)، **ذكريات وخواطر**، لندن. ص.ص ٩١ و٩٨-٩٩. وكان قد نقل رأيه الذي أيد فيه فارس الخوري بأن ثورة الدروز قامت لأسباب محلية لا علاقة لها بالحركة الوطنية في سورية.

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ١٠٥.

القبائل، يطالبون بإنشاء اتحاد نصيري مستقل تحت حمايتنا المطلقة».(١)

وتؤكد الوثائق البريطانية في تلك الفترة بأن غالبية العلويين كانوا يفضلون استمرار النفوذ الغربي في سورية ويفضلونها على مشاريع الاستقلال،(٢) حيث تحدث أحد التقارير عن اجتماع رعته السلطة الفرنسية في منزل الزعيم العلوي إبراهيم كنج باللاذقية وحضره وجهاء المسيحيين والعلويين من أسرتي عباس ويازجي، وكان الهدف من ذلك الاجتماع هو:

«تشكيل حلف من العلويين والنصارى ضد المسلمين [السنة] عامة والحكومة السورية خاصة».(٣)

وبخلاف ما يدعيه الكتاب القوميون فإن ثورة الشيخ صالح العلي ضد الفرنسيين (١٩١٨-١٩٢١) لم تكن تحمل أي بعد إيديولوجي؛ بل كانت تهدف إلى انتزاع بلدة «قدموس» من الإسماعيليين، حيث تدخلت السلطة الفرنسية لحماية الإسماعيليين بينما دعم الأتراك ثورة العلي بغرض إضعاف الفرنسيين وحملهم على الانسحاب من كلكيلية، وتم لهم ذلك عام ١٩٢١.(٤) وفي نفس العام استسلم صالح العلي وتعهد بعدم رفع السلاح ضد السلطة الفرنسية.

وفي ديسمبر ١٩٢٣ بعث رؤساء الطوائف العلوية إلى نوابهم في مجلس الاتحاد السوري برقية يعربون فيها عن رفضهم أي قرار ينافي استقلالهم الكامل، ويصرحون

---

(١) وجيه كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص ٢١١.

(2) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'*, 10 April 1942.

(3) Ibid, *'Weekly Political Summary'*, October 1944.

(٤) تقي شرف الدين (١٩٨٣)، **النصيرية دراسة تحليلية**، بيروت. ص.ص ٧٣-٧٥.

بأن:

«بلادنا العلوية بفضل الدولة المنتدبة وحسن إدارة وإرشاد رجالها الحكيمين بأتم نعمة يغبطنا عليها المحبون».[١]

وبالإضافة إلى ما أظهرته الأقليات الدينية والطائفية من رغبة في تحقيق الحكم الذاتي والاستقلال عن أي سلطة مركزية في دمشق فإن الأقليات العرقية من الشركس والأكراد والأرمن كانوا يظهرون قدراً مماثلاً من الضغينة لدعاة الفكر القومي، حيث دأبت السلطة الفرنسية على تجنيدهم في جيش الشرق لقمع الثورات التي اندلعت ضد الاحتلال في الأقاليم السورية، ويعلق محمد كرد علي على هذه الظاهرة بقوله:

«وفي ثورة سنة ١٣٤٤هـ [١٩٢٥م]، جندت الدولة المنتدبة كتائب من المتطوعة سمتهم الأنصار، وكانت جمهرتهم من الشركس والأرمن والإسماعيلية، فلقي الأهلون من سوء تربيتهم وقلة نظامهم واعتدائهم على الأبرياء ما أنسى ذكر الانكشارية. وكانت حجة الحكومة أنها اصطنعت أشقياء لقتال أشقياء».[٢]

ويعلق القنصل البريطاني سمارت، في خطاب له بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٢٦، على تجنيد السلطة الفرنسية ٢٠٠ من الإسماعيليين بأن هذا الإجراء قد:

«جلب إلى بعض الأذهان ذكرى تحالف الحشاشين مع الحملات الصليبية، وبغض النظر عن صحة هذا الربط فإن الذي يعنينا اليوم هو أن الأقليات الصغيرة كالأرمن واللبنانيين والشركس والأكراد

---

(١) يوسف خوري (١٩٨٨)، **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٧**، بيروت. ص ٨١.

(٢) محمد كرد علي (١٩٦٩)، مصدر سابق، ٥/ ٣١.

والإسماعيليين قد أقحمتهم فرنسا في معركتها ضد العرب المسلمين، وسيكون من الصعب أن ينسى العرب ذلك، مع أنهم في العموم قد أظهروا احتراماً تجاه هذه الأقليات».[١]

والحقيقة هي أن الحركة القومية قد مهدت الأرضية المناسبة لمطالبة الأقليات الطائفية بالانفصال؛ فمن الناحية العسكرية أسهمت الجيوش العربية بقيادة فيصل بن الحسين في إخراج العثمانيين وإحلال قوات الحلفاء الذين كانوا قد اتفقوا على تقسيم بلاد الشام وإنشاء دويلات يهودية ومسيحية ودرزية وعلوية منذ عام ١٩١٧.

أما من الناحية الإيديولوجية فإن فكرة الدولة القومية هي التي مهدت لتحويل الإقليم إلى كانتونات طائفية، حيث يشير إيلي خضوري في مقال له عن سياسة الأقليات في الشرق الأوسط بأن كلمات: «الأقلية»، و«الأكثرية»، و«القومية»، و«سيادة الشعب»، هي مصطلحات غربية قد أقحمها المنظرون القوميون في أنظمة الحكم الناشئة في الدول العربية لتحقيق الاستقرار والتوازن السياسي، ولكنها لم تحقق نجاحاً في البيئة الشرقية التي كونت تجربة أخرى تعتمد على منظومة إدارية مغايرة من المصطلحات تقوم على «الشورى»، و«الإجماع»، ونظام «الملة»، وغيرها من المفاهيم التي شكلت في مجملها نظاماً تعددياً يختلف تماماً عن النمط الغربي.[٢]

وقد أدت عملية إقحام هذه المفاهيم بصورة سطحية على نظام الحكم في سورية إلى إحداث اختلال في سياسة الأقليات الطائفية؛ فحديث المنظرين القوميين عن: «القواسم

---

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, (E 1589/12/89), 23 February 1926.

(2) Kedourie (1988), *"Ethnicity, Majority and Minority in the Middle East"*, in Milton E. and Rabinovich I., editors (1988); **Ethnicity, Pluralism and the State**, London, pp.25-31.

المشتركة» لدى غالبية أبناء المجتمع كان يعني بالمقابل وجود «خصوصيات» لا بد من حمايتها عند أبناء الطوائف، مما دعم مطالبهم بالاستقلال. وكان افتراض وجود «أكثرية» عرقية تطالب بالحكم يؤدي بالمقابل إلى افتراض وجود «أقلية» مضطهدة تطالب بتدخل القوى الكبرى لحمايتها، كما أن فكرة «الاحتكام إلى الشعب» في تلك المرحلة كانت تعني بالضرورة تسليم السلطة التشريعية إلى غالبية المجتمع السوري الذي كان يعاني من التجهيل والانقياد لعوائل إقطاعية محددة، مما قد ينعكس بصورة سلبية على الأقليات التي لم يكن النظام العلماني يعترف لها بأية ميزة عن سائر المواطنين.

ولذلك فإن فكرة الدولة القومية التي تبناها فيصل لم تستطع تقديم بديل عن الدولة الشرقية التي قامت على أساس ارتباط السياسة بالدين. كما أن تبني السياسة العلمانية كان سلاحاً ذا حدين، فبينما اعتبرها القوميون وسيلة لتوحيد المجتمع على أساس العرق واللغة، نظر أبناء الطوائف إليها كمحاولة لتذويبهم في المجتمع، فقدمت لهم مبرراً للمطالبة بحماية الدول الغربية وفرض الانتداب. ولم تضع نهاية الحكم الفيصلي حداً لهذه المعركة القومية - الطائفية بل استمر الصراع طوال فترة الانتداب حيث كانت بريطانيا تظهر دعمها لمطالب القوميين، بينما كانت فرنسا تدعم أبناء الطوائف في مطالبتهم بإنشاء دويلاتهم المستقلة.

مشروع الدويلات الطائفية:

اعتمدت فرنسا في سياستها الانتدابية على القول بأن بلاد الشام لم تكن تحت حكم الدولة العثمانية إقليماً موحداً بل كانت مجموعة من الولايات، وبالتالي فإن محاولة إنشاء سلطة مركزية من شأنها أن تزيد من التعقيدات المرتبطة بإدارة الإقليم. وبخلاف الأسس التي قامت عليها دولة فيصل بن الحسين (١٩١٨-١٩٢٠)، فإن السلطة الفرنسية قد

رأت بأن للأقليات الطائفية خصوصية لا يمكن تجاهلها، وبأن هذه الأقليات لا تشترك مع الأكثرية السنية في أصولها العرقية أو التاريخية أو انتمائها الديني. وكان مستشار المفوضية العليا: روبير دو كاي، أحد أبرز الداعين لهذه الفكرة، حيث جادل بأن بلدان الشرق لم تقم على الانتماء القومي بل قامت على أسس دينية بحتة، وأَضاف بأنه منذ سقوط الدولة الأموية لم تعد سورية تشكل وحدة سياسية متكاملة بل مجموعة من الأقاليم تضم العديد من الأديان والأعراق المتباينة، ورأى بأنه من المتعين على الأنظمة السياسية أن تستوعب هذه الاختلافات وأن تعترف بها كأمر واقع، ومن ثم تقوم على جمعها بصورة تدريجية في نظام فيدرالي تشرف على تأسيسه فرنسا.[١]

وقد استخدم الفرنسيون هذه الفكرة كأداة لمواجهة الدعم الأمريكي للقوميين في مطالبتهم بحق تقرير المصير، وكذلك لمواجهة الدعم البريطاني لفيصل بن الحسين؛ حيث لم تخل السياسة البريطانية من رفض مبطن للمطامع الفرنسية في المنطقة. ونظراً لما يمكن أن يسببه الدعم الأمريكي - البريطاني للقوميين العرب في إضعاف النفوذ الفرنسي فإن دو كاي قد استبعد فكرة «الملكية الموحدة» واقترح «تجزئة فيدرالية» لسورية.

وظهر التخوف من عواقب هيمنة الفكرة القومية وما تلقاه من دعم بريطاني في كثير من المراسلات المتبادلة بين المسؤولين الفرنسيين في تلك الفترة، وقد عبر عنها بصورة واضحة رئيس الجمهورية ميليران في خطاب وجهه إلى المفوض السامي الجنرال ديغول بتاريخ ٦ أغسطس ١٩٢٠، والذي قال فيه:

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نظرية روبير دو كاي، انظر:

Rabinovich. I (1979), *'The Compact Minorities and the Syrian State 1918 – 45'*, in **Journal of Contemporary History**, vol. 18. No. 4, (October 1979), pp. 693-712.

«بيد أنه تبين بسرعة أن خضوع سورية لسلطة مصطنعة تتمثل بملكية شريفية غريبة عن طموحات البلاد والانقسامات التقليدية فيها لا يمكن أن يستمر إلا باستبعادنا».

واقترح الصورة البديلة للملكية القائمة على أساس القومية العربية بقوله:

«إن النظام الذي يستجيب بصورة أفضل لمصالح سورية ومصالحنا أيضاً هو سلسلة دول مستقلة جمهورية الشكل تتناسب مع تنوع الأعراق والديانات والحضارات، وتتحد في فيدرالية تحت السلطة العليا للمفوض السامي ممثل الدولة المنتدبة، وبذلك لا تكون الوحدة وحدة إدارية مركزية بل وحدة اقتصادية (جمركية ومالية) ».[1]

وفي الوجهة المقابلة حاول العديد من الدبلوماسيين الفرنسيين إقناع الحكومة في باريس بضرورة مسايرة الأكثرية المسلمة، ودعوا إلى نبذ السياسة الفرنسية القائمة على تفضيل الموارنة والأقليات الطائفية، وقد تبنى القنصل الفرنسي السابق في بيروت «كوجيه» هذا الرأي مذكراً بأن القوميين العرب لا زالوا مسلمين بالرغم من عداوتهم للأتراك، كما أيده بذلك نائب القنصل الفرنسي في طرابلس الذي رأى ضرورة دعم المسلمين في تنصيب خليفة لهم.[2] ولكن التيار الجارف في فرنسا كان ينظر إلى الدور الذي لعبته دولتهم في حماية المسيحيين وغيرهم من الأقليات منذ عام ١٨٦١، ولم يكونوا يرغبون في تغيير هذه السياسة التي ارتبطت بها مصالحهم التجارية والثقافية في تلك

(١) كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص.ص ٢١٧-٢١٨.

(٢) المصدر السابق، ص.ص ١٥٧-١٧٧.

المنطقة.

وقد أظهر الساسة الفرنسيون تشنجاً إزاء الدور البريطاني في بلاد الشام، حيث كانت الصحف الفرنسية تتهم بريطانيا بالتدخل: «السافر والمستتر في الأوساط السورية حكومة وشعباً»، والحقيقة هي أن الإنجليز كانوا يزاحمون النفوذ الفرنسي في سورية ليس عن طريق دعم الحكم الفيصلي فحسب وإنما عن طريق التودد للطوائف البروتستانتية ويتذرعون بحماية الأقلية الدرزية في لبنان بمقابلة حماية فرنسا حقوق الموارنة. ففي عام ١٩١٩ أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة لبريطانيا حول التدهور الأمني في سورية ونسبت ذلك إلى الدعايات الخفية التي كانت تقوم بها الاستخبارات البريطانية لإضعاف النفوذ الفرنسي. وأمام الضغط الفرنسي تخلت الحكومة البريطانية عن أي نفوذ لها في المناطق الشمالية، وبدأت تسحب جيوشها بصورة تدريجية، كما أوعزت إلى الأمير فيصل أن يتفاوض مباشرة مع الفرنسيين، راضية منهم بالموافقة على ضم الموصل ضمن سلطة بريطانيا الانتدابية في العراق وبتنازل الفرنسيين عن المنطقة الجنوبية التي تعهد البريطانيون بجعلها وطناً قومياً لليهود.

لقد كان فيصل بن الحسين هو الخاسر الوحيد من هذه الصفقة، حيث خسر مملكته التي شيدها خلال سنتين واضطر لمغادرة سورية بتهديد السلاح، وقد عبر فيصل عن مشاعر الإحباط في خطاب ألقاه في حديقة قصره بعد عودته من أوروبا عام ١٩٢٠ بقوله:

«تخلت بريطانيا العظمى عنا في آخر لحظة إرضاء لحليفتها فرنسا، ذات المصالح الاقتصادية والثقافية في هذه البلاد، وتجنباً من إثارة الخلاف والمشادة بين حليفتين حاربتا جنباً إلى جنب حتى أحرزتا مع

سائر حلفائهما النصر على عدو قوي كألمانيا.. ولما لم تثن مدافعاتي واحتجاجاتي بريطانيا العظمى عن عزمها واتفاقها مع فرنسا بهذا الشأن غادرت لندن إلى باريس».[1]

لقد أوكلت بريطانيا حليفها فيصل إلى الحكومة الفرنسية التي لم تكن تعترف له بأي حق في سورية ولم تكن قد التزمت معه بأي اتفاق، وإمعاناً في فرض سياستها المخالفة لسياسة الإنجليز قامت على إخراجه بصورة مهينة بعد استيلاء قواتها على مدينة دمشق، وبدأت مع رحيل الأمير فيصل عن سورية مرحلة جديدة من التقسيم الطائفي.

التيار الإسلامي:

على أنه من غير الإنصاف أن نختزل الصراع الإيديولوجي في تلك الفترة بين الفكر القومي والانعزالية الطائفية، فقد كتب القنصل العام لفرنسا في بيروت معلقاً على دور الدين في المجتمع بقوله:

«يتزايد اعتقادي بأن الدين في الشرق هو حقاً أساس كل شيء، وبرأيي لا ينبغي أبداً أن يغيب الدين عن بالنا عندما نحكم على الأحداث والمشاعر والتيارات. بالطبع لا بد من أن نأخذ بعين الاعتبار هنا كما في كل مكان آخر المصالح المادية، لكننا مضطرون في آخر التحليل إلى الاعتراف بأن الدين يتدخل دائماً».[2]

لقد فرض التيار الديني نفسه خلال العهد الفيصلي وحاول رجاله أن يخففوا من

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ١٢٨.

(٢) كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص ١٨٦.

غلواء السياسة العلمانية التي انتهجها فيصل في حكومته. وعلى رأس هذا التيار كان الشيخ محمد رشيد رضا الذي ترأس المؤتمر السوري خلال الفترة ١٩١٩- ١٩٢٠، وبذل جهوداً مضنية، مع مجموعة من العلماء، لمقاومة التوجهات العلمانية في المؤتمر. وبرز كذلك الشيخ عبد المحسن الأسطواني بصفته نائباً لرئيس مجلس الشورى الذي تشكل بأمر من الحاكم العسكري الفريق رضا الركابي.

ومن ناحية أخرى فقد كانت لجنة الدفاع عن الاستقلال التي تشكلت في إبريل ١٩١٩ برئاسة الشيخ كامل القصاب من أنشط اللجان السياسية في دمشق، حيث قامت بمهمة التنسيق بين المجاهدين ومدهم بالسلاح والعتاد لمقاومة الاحتلال الفرنسي. وعندما اجتمع رؤساء الأحزاب وزعماء الجمعيات الوطنية بغرض تأسيس «الجمعية الوطنية العليا» لمقاومة التدخل الفرنسي، انتخب الشيخ كامل القصاب رئيساً لهذه الجمعية اعترافاً بسبقه في ميدان العمل الجهادي. وقد وصفه يوسف الحكيم في مذكراته:

> «كان الأستاذ الشيخ كامل القصاب رئيس أكبر جمعية وطنية، جعلت همها الذود عن وحدة سورية واستقلالها ومناوئة الفرنسيين لاحتلالهم المنطقة الغربية واستهدافهم الانتداب على سورية، فكان بخطبه الحماسية المثيرة يلهب عواطف مستمعيه فيهتفون ويصفقون ثم يتبعونه في كل تظاهرة يقوم بها، وقد دعي بحق الزعيم الشعبي».[1]

وفي أثناء الثورة الكبرى كانت العاطفة الدينية هي المحرك الرئيس لمحاربة الفرنسيين في سائر أنحاء البلاد، وقد أشار إلى هذه الحقيقة أسعد الكوراني في مذكراته، بقوله:

---

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ٨٢- ٨٣.

«وذكر لي صديقي المرحوم صبحي قناعة لما تعرفت إليه حينما أخذت أزاول المحاماة، وكان قد رافق أباه في معركة الجهاد، أن أباه قد اشترك فيها ديانةً على أنه فريضة مفروضة على المسلم، وروى لي ما ذكرته عما وقع في ساحة المعركة وكان قليلاً من كثير. ويبدو أن هذا الذي جرى في حلب هو ما جرى في سائر المدن السورية بشيء من الفروق، ولا سيما دمشق، وقد روى المرحوم صلاح الدين الخطيب، وكان من القضاة، أنه اشترك في حرب ميسلون على أساس أن الجهاد من فرائض الدين الإسلامي، وكان كثيرون مثله. أما المسيحيون فلم يشتركوا في شيء مما تقدم لأنهم كانوا يرون أن وجود فرنسة ممسكة بزمام الحكم في سورية ضرورياً لحماية كيانهم».[1]

وعندما احتلت القوات الفرنسية مدينة دمشق بعد معركة ميسلون خرج فيصل باتجاه الكسوة وكان بصحبته وزراء الدولة وأركان الجمعيات الوطنية وأعضاء المؤتمر السوري وعلى رأسهم الشيخ القصاب الذي توجه بعد ذلك بنفسه إلى مدينة حيفا حيث أنشأ مدرسة شرعية وكان في قيادة الحركة الجهادية في فلسطين بصحبة الشيخ عز الدين القسام.

أما في فترة الانتداب فإننا نلحظ تغييباً كاملاً للدور البارز الذي قامت به الجمعيات الدينية في مقاومة الاستعمار، حيث كان للعلماء تأثير على التيار الشعبي الواسع في حضهم على جهاد المحتلين وإذكاء روح المقاومة ضد الفرنسيين. والحقيقة هي أن عامة الشعب

(١) أسعد الكوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ص ٤٧.

السوري لم يكن لديه اهتمام كبير بالفلسفة القومية ونظرياتها، بل كانت خطب الجمعة ودروس المساجد هي المحرك لهم للثورة على سلطة الاحتلال. وكانت الجمعيات الدينية تمارس نفوذاً سياسياً في المدن الرئيسية، منها: «جمعية شباب محمد» التي برز فيها الشيخان: الصابوني والطنطاوي، وترأسها الشيخ عبد الوهاب الأزرق، وكذلك «جمعية الشريعة» التي ترأسها الشيخ علي الدقر، و«جمعية العلماء» التي كان على رأسها الشيخ كامل القصاب،[1] وكان لها السبق في تأسيس الحركات الجهادية ودعمها بالنفس والمال. وإنه لمن المؤسف أن تنشغل معظم الكتابات المعاصرة بتحليل الحركة القومية وصراع الطبقات، متجاهلة دور التيار الديني الذي قاده علماء سورية، وأن تغض الطرف عن التأثير الواسع والشعبية التي كانت تتمتع بها الجمعيات الدينية من سائر فئات المجتمع. ولعل أبرز آثار تسييس الكتابة التاريخية أن يسهب الكتاب القوميون في ذكر بطولات كل من صالح العلي وسلطان الأطرش، ويتجاهلون التيار السني الواسع ورجالاته أمثال حسن الخراط، ويوسف الخطيب، ويوسف السعدون ورضا الرفاعي ودلال النشيواتي وغيرهم من المجاهدين الذين كانت لهم اليد الطولى في محاربة الاستعمار.

---

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, (E 2840/34/89), 4 April 1941.

المشكلة الاجتماعية

تكمن المشكلة الثالثة من مشاكل تأسيس الكيان الجمهوري؛ في تبني السياسة الفرنسية إثارة النعرات الطائفية في المجتمع السوري، فقد باشر دو كاي طرح مشروعه الطائفي عقب انهيار الحكم الفيصلي في سورية، والذي نص على فصل لبنان في دولة مستقلة وإنشاء ثمانية أو تسع كانتونات في سورية على النمط السويسري، ولكن غورو رأى بأنه يمكن الاكتفاء بأربع حكومات مستقلة لأنه سيكون من الصعب تحمل تكاليف عدد أكبر من أجهزة الحكم كما أن إدارة عدد كبير من هذه الدويلات الصغيرة سيكون أمراً شاقاً بالنسبة لسلطة الانتداب.

وانتصر في النهاية رأي غورو فتم تقسيم الإقليم على النحو التالي:

- **دولة لبنان الكبير:** أعلنت في أول سبتمبر سنة ١٩٢٠، وألحقت بها أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا وصيدا وصور ومرجعيون وطرابلس الشام وعكار، وعاصمتها بيروت.

- **دولة حلب:** أعلنت في الثامن من سبتمبر سنة ١٩٢٠، بقرار من المفوض السامي الذي نص على فصل ولاية حلب عن سورية وإنشاء دولة مستقلة باسمها.

- **دولة العلويين:** أعلنت في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٢٠، وتكونت من اللاذقية وجبلة وبانياس وصافيتا وطرطوس ومصياف.

- **دولة جبل الدروز:** أعلنت في ٢٠ إبريل سنة ١٩٢١، وأنشئت فيها حكومة برئاسة سليم الأطرش، وعاصمتها السويداء.

- **دولة دمشق:** التي اتخذت من العاصمة اسماً لها.

وقد مارست السلطة الفرنسية حكماً مستقلاً لإقليم الجزيرة، وحافظ سنجق الإسكندرون على استقلاليته المالية والإدارية حتى ضمه لتركيا سنة ١٩٣٩، كما فشل مشروع الدولة الأرمنية التي كان من المفترض أن تشمل إسكندرونة وأنطاكية وعينتاب ومرعش وأورفا وأدنة، وذلك بسبب التقدم العسكري التركي في تلك المناطق.

تقسيم السكان حسب انتمائهم الطائفي خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٢٦[1]

الطائفة	دولة سورية	دولة لبنان	دولة العلويين	دولة جبل الدروز	المجموع
السنة	٨٩٩٦٨٦	١٢٢٦٧٨	٥٢٧٧٨	٦٧٤	١٠٧٥٨١٦
الطوائف غير السنية	٧٣٤١٥	١٤٢٠٩٠	١٨٠٧٤٨	٤٢٦٨٦	٤٣٨٩٣٩
الكاثوليك	٤٥٥٤٧	٢٢٠٢٠٣	٦٦٠٠	٢١١٢	٢٧٤٤٦٢
النصارى غيرالكاثوليك	٨١٥٩٩	٧٣٨٢٨	٣٧٨١٥	٤٨٥٦	١٩٨٠٩٨
الأرمن	-	٣٢٨٥٩	-	-	٣٢٨٥٩
اليهود	١٣١٤٧	٣٣٧٢	٧	-	١٦٥٦٢
طوائف أخرى	٧٣٩٨	٢٧٥٩	-	-	١٠١٥٧
المجموع	**١١٢٠٧٩٢**	**٥٩٧٧٨٩**	**٢٧٧٩٤٨**	**٥٠٣٢٨**	**٢٠٤٦٨٩٣**

(١) كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص.ص ٢٩-٣٠.

ويمكن القول بأن فكرة التقسيم التي تبنتها فرنسا لم تكن بديلاً مناسباً للحركة القومية، بل أدت إلى ترسيخ الفروقات وتعميق الهوة بين الطوائف، وظهر فيها بأن هاجس الهيمنة على الإقليم كان الدافع الرئيس لتبني هذه السياسة، ونتيجة لذلك فقد ظهر اختلال سكاني واضح في تلك الدول الناشئة، وأدت ممارسات تفضيل أبناء الطوائف على الأغلبية السنية إلى إحداث شرخ عميق في التركيبة الاجتماعية للإقليم.

فقد كانت إدارة دولة حلب تتكون من خمسة مديرين ثلاثة منهم من النصارى بالرغم من أن نسبة المسلمين في تلك المحافظة كانت تزيد عن ٩٠ بالمائة من مجموع السكان.

وبانضمام المدن الساحلية ذات الأغلبية السنية إلى دولة العلويين ولبنان الكبير أصبح أبناء السنة أقليات في هذه الدويلات، فقد قامت السلطات الفرنسية بضم أكثر من مائة ألف من سكان الساحل من المسلمين السنة والنصارى للدولة العلوية التي لم يكونوا ينتمون لها عقائدياً، وكانت النتيجة خلق أقلية سنية في دولة العلويين لحماية الأقلية العلوية في بلاد الشام!

ولعله من السخرية بمكان أن تكون اللاذقية عاصمة الدولة العلوية بالرغم من أنها لم تحتو على أي سكان علويين، بل كان يتألف سكانها من: ١٨٥٠٠ مسلم سني، ٤٠٠٠ أرثوذكسي، ١٨٠٠ أرمني، و٦٠٠ موارني!

وكذلك كان الحال في طرابلس وبيروت وغيرها من المدن الساحلية التي أصبحت الأغلبية السنية فيها أقلية تخضع لحكومة «دولة لبنان الكبير»، وكانت هذه الدولة الحديثة قد أنشأها الفرنسيون استجابة لمطالب الموارنة الذين لا يشكلون أكثر من ٣٧ بالمائة من مجموع سكان لبنان!

كما كانت محاولة كسب ولاء الأقلية الدرزية هي الدافع الأساسي لأن يمنح غورو الدروز دولتهم المستقلة في جبل حوران بالرغم من أن تعدداهم قد بلغ: ٤٣٦٨٦ درزياً، أي أقل من ٢.٢ بالمائة من مجموع سكان الإقليم! وقد أدى هذا القرار إلى الإضرار بالمسلمين السنة والنصارى القاطنين في جبل العرب.

وبالإضافة إلى تأسيس الكانتونات الطائفية قامت سلطة الانتداب بالإمعان في تمزيق النسيج الاجتماعي في سورية عن طريق توطين عشرات الألوف من المسيحيين الأرمن الفارين من الأناضول في سورية. ففي عام ١٩٢١ قامت السلطات الفرنسية باستقبال ٣٠ ألف لاجئ أرمني إلى شمال سورية، وقامت بتوطين مجموعة أخرى في لبنان، وفي أواخر عام ١٩٢٢ تم توطين ١٥ ألف مهاجر أرمني في حلب. وفي نفس العام وصل ٣٠ ألف مسيحي من اليونانيين والأرمن إلى شمال سورية.

وفي نهاية عام ١٩٣٢ كان عدد اللاجئين الذين دخلوا سورية من المسيحيين قرابة ١٢٠ ألف مهاجر، حيث قامت السلطات الفرنسية بتوفير أماكن الاستقبال لهم وتقديم الخدمات الصحية والمواد الغذائية لهم والعمل على توطينهم بصورة تدريجية، وقد استعانت سلطة الانتداب بالإرساليات الفرنسية والأمريكية والبريطانية التي أظهرت مثابرة منقطعة النظير في إقامة المخيمات والمستوطنات للمهاجرين الجدد في ضواحي حلب ودمشق والإسكندرون وفي المناطق العليا والسفلى المحيطة بدير الزور. ويشير لونغريغ إلى أن المجتمع السوري قد شعر بوطأة المهاجرين الأرمن الذين تم زجهم في سوق العمل فأخذوا في منافسة المواطنين الذين لم يستقبلوهم بارتياح كبير بالرغم من

أنهم لم يقوموا بأي عمل عدائي ضدهم.[١]

وعلى صعيد آخر قامت سلطة الانتداب عام ١٩٣٣ باستقبال بضعة آلاف من المهاجرين الآشوريين القادمين من العراق، ثم عادت وقبلت مجموعة أكبر منهم خلال الفترة ١٩٣٤-١٩٣٦ تحت إشراف عصبة الأمم وبتمويل مشترك من بريطانيا والعراق والعصبة نفسها، وقد تم توطين المهاجرين الآشوريين على ضفاف نهر الخابور رغم عدم رضا أهالي البلاد الذين استنكروا استقدام أقلية مسيحية غير مرغوبة، وأصبح هؤلاء مصدر إحراج كبير لحكامهم الجدد.[٢]

ونتيجة لهذا الاختلال السكاني الذي أحدثته السياسة الفرنسية فإن تجربة التقسيم لم يكتب لها النجاح، بل إنها خلقت المزيد من المشاكل لسلطة الانتداب؛ فقد كانت عملية إنشاء خمسة أجهزة إدارية متكاملة من مسؤولين وموظفين وعسكريين، وتأسيس بنية تحتية وخدمات بلدية وصحية وبريدية في كل دولة من هذه الدويلات كانت عملية باهظة التكاليف، ولذلك فإن الكانتونات الطائفية قد انهارت بالتدريج، فانضمت دولتي حلب ودمشق في ١٩٢٤ عندما ظهر لسلطة الانتداب بأن نفقات الدولتين قد بلغت حداً لا تحتمله وارداتها. واتخذ قرار ضم مناطق الدروز والعلويين للدولة السورية في ١٩٣٦، ولكن القرار لم ينفذ بصورة فعلية حتى عام ١٩٤٣، وأخذ الإقليم صورته النهائية بدولة لبنانية مستقلة، وبقيت الجمهورية السورية على الوضع القائم اليوم بعد سلخ لواء

---

(١) كان تعداد اللاجئين الذين استوطنوا البلاد سنة ١٩٢٥: ٨٩٠٠٠ أرمني، ٤٠٠٠ كلداني، ١٨٠٠ يعقوبي، ٩٠٠ يوناني أرثوذكسي، و٢٥٠ كاثوليكي سوري. انظر: ستيفن لونغريغ (١٩٧٨)، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت. ص.ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٩.

الإسكندرونة عن سورية وضمه إلى تركيا.

التركيبة الطائفية لبلاد الشام (سورية ولبنان) حسب الإحصاءات الفرنسية عام ١٩٢٥[1]

الطائفة	عدد أفرادها
السنة	١٠٧٥٨١٦
العلويون	٢٧٩٣٠
الشيعة	١١٠٠٠٢
الإسماعيليون	١٤٨٨٢
الموارنة	١٨٦٦٧٦
الروم الأرثوذكس	١٥١٠٠٠
الأرمن (كاثوليك وأرثوذكس)	٦٩٠٠٠
اليعاقبة	٨٨٩٦
البروتستانت	٨٨٨٧
السريان	٦٩٩٧
اللاتين	٣٤٥٥
الكلدان	١٢٦٧
النساطرة	١٠٤
المجموع	٢٠٢٠١٧٤

(١) كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص ٣٠.

وتنقل المصادر البريطانية تفصيلاً أكثر دقة للتركيبة الطائفية في سورية نقلاً عن الإحصائيات الرسمية لعام ١٩٤٣، على النحو التالي(١)

الطائفة	مجموع عدد أفرادها
السنة	١٩٧١٠٥٣
العلويين	٣٢٥٣١١
الإسماعيليين	٢٨٥٢٧
الدروز	٨٧١٨٤
اليهود	٢٩٧٧٠
الصابئة	١٢٧٤٢
اليزيدية	٢٧٨٨
الأرمن الكاثوليك	١٦٧٩٠
الأرمن الأرثوذكس	١٠١٧٤٧
الموارنة	١٣٣٤٩
البروتستانت	١١١٨٧
الكلدان	٤٧١٩
السريان الكاثوليك	١٦٢٤٧
السريان البروتستانت	٤٠١٣٥
اللاتين	٥٩٩٦
الروم الكاثوليك	٤٦٧٣٣
الروم الأرثوذكس	١٣٦٩٥٧
النساطرة	٩١٧٦
المجموع	٢٨٦٠٤١١

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, (E 1771/1771/89), 1st March 1945.

وفي لبنان على النحو التالي[١]

الطائفة	مجموع تعداد أفرادها
السنة	٢٣٥٥٩٥
الشيعة	٢٠٩٣٣٨
الدروز	٧٤٣١١
اليهود	٥٦٦٦
الموارنة	٣٢٧٨٤٦
الروم الكاثوليك	٦٤٢٨٠
الروم الأرثوذكس	١٠٩٨٨٣
البروتستانت	١٠٤٤٠
اللاتين	٣١١٧
الأرمن الأرثوذكس	٥٩٧٤٩
الأرمن الكاثوليك	١٠٠٤٨
السريان الكاثوليك	٤٩٨٤
السريان الأرثوذكس	٣٧٥٣
الكلدان	١٣٣٠
طوائف أخرى	٦٢٦١
المجموع	١١٢٦٦٠١

الدعاية الطائفية

اعتمدت الدراسات الحديثة حول تاريخ سورية (١٩٢٠-١٩٤٥) على أدبيات الحركة الوطنية التي عارضت سياسة الانتداب وفسرت أحداث تلك الفترة من منظور قومي يرتكز على أن القومية العربية كانت هي الفكرة السائدة في أنحاء الدولة السورية

---

(١) المصدر السابق.

وبأن فئات الشعب على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم قد أجمعوا على وحدة الإقليم ونبذ سياسة التقسيم الطائفي.[1]

والحقيقة هي أن انعكاسات السياسة الطائفية التي تبنتها فرنسا في عهد الانتداب كانت عنيفة للغاية، وكان على حكام الجمهورية السورية عقب الاستقلال أن يدملوا الجراح ويخففوا من عمق الهوة التي أحدثتها سلطة الانتداب بين أفراد المجتمع؛ فمن جهة حرص الوطنيون على كسب زعماء الطوائف إلى جانبهم حتى يتمكنوا من السيطرة على الدولة التي خلفها الاحتلال الفرنسي في حالة من الفقر وانعدام الاستقرار، ومن جهة أخرى فإن الشعور الذي كان سائداً في تلك الفترة هو أن السياسة العلمانية، التي انتهجها الحكم الجديد، كانت كفيلة بنزع فتيل الفتنة الطائفية، وبأنها الطريقة الوحيدة التي يمكن بها إلغاء الفروقات بين أبناء الوطن الواحد. وبالتالي فإن محاولات التأريخ للوضع الاجتماعي والسياسي لفترة الانتداب قد اكتسبت بعداً سياسياً، وأصبح الحديث عن الصراع القومي- الطائفي في تلك المرحلة ضرب من ترويج أفكار الاستعمار وزعزعة استقرار الدولة.

ومما زاد من إغفال الحديث عن العنصر الاجتماعي على حقيقته في تلك الفترة؛ تأثر

---

(١) انظر على سبيل المثال: نجيب الأرمنازي (١٩٧٣)، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، بيروت. ص.ص ٣٤-٤٦. يوسف الحكيم (١٩٦٦)، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت. ص ٩٤. عبد الرحمن الشهبندر (١٩٤٧)، **مذكرات عبد الرحمن الشهبندر**، بيروت. في حديثه عن لجنة كراين وثورة الدروز، ص.ص ١٥٥-١٦٠. أكرم الحوراني (٢٠٠٠)، **مذكرات أكرم الحوراني**، القاهرة. ١/ ٧٩. وليد المعلم (١٩٨٨)، **سورية١٩١٦-١٩٤٦**، دمشق. ص.ص ١٧٥ و١٩٠. وكذلك توفيق المديني (١٩٩٧)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق. ص ٤٩٢.

الدراسات الغربية في الستينيات والسبعينيات بالطرح الاشتراكي الذي حاول تفسير الأحداث من خلال نظرية الصراع بين الطبقات، فترسخ القول بأن حركات التمرد الطائفية، وانتساب الأقليات للجيش وما تلا ذلك من هيمنة العسكر على السياسة في سورية كانت أول بوادر ثورة الفلاحين على الإقطاعية أو ما اصطلح عليه فيما بعد بثورة الريف على المدينة.(١)

والحقيقة هي أن سلطة الانتداب قد أحدثت شرخاً اجتماعياً خطيراً في بلاد الشام معتمدة على ترسيخ الفروق الدينية والعرقية والطائفية؛ فقد احتاجت السياسة الطائفية الفرنسية (التي كانت تفتقد لأي مبررات من الناحية الجغرافية أو السكانية) إلى دعاية تبرر تقسيم بلاد الشام إلى دويلات طائفية، وبناء على ذلك فقد تبنت ترويج المسوغات الأدبية التي ترتكز على دور فرنسا التاريخي في حماية الأقليات وتضخيم مظالم أبناء الطوائف وما يتعرضون له من تفرقة وسوء معاملة من قبل الأغلبية السنية. وتأثرت بهذه الدعاية العديد من الكتابات المعاصرة لفترة الانتداب، ويمكن التمثيل على ذلك بما ذكره وزير العدل في عهد الانتداب يوسف الحكيم في مذكراته عن الظلم الذي كان يتعرض له العلويون في العهد العثماني، وتحسن حالهم بفضل السياسة الفرنسية، بقوله:

«ولا شك بأن حكومة هذه البلاد، ومركزها مدينة اللاذقية، كانت في بدء الاحتلال برئاسة قائد فرنسي، يعاونه في مختلف المصالح الإدارية مديرون ومستشارون فرنسيون إلى جانب آخرين وطنيين.

---

(١) أبرز كتاب هذه المدرسة: جوردون توري (١٩٦٩)، **الجيش والسياسة في سورية**، ترجمة محمود فلاحة، بيروت. باتريك سيل (١٩٩٣)، **الأسد**، بيروت. وتظهر هذه النبرة واضحة في الفصول "ثورة الفلاحين" و"تكوين أمة". كما يمكن ملاحظة هذه النبرة في كتابات لوسيان بيترلان.

> وقد شملت هذه الحكومة العلويين بالعناية والعدالة والعطف البارز وساوت بينهم وبين مواطنيهم المسلمين والمسيحيين في الحقوق والواجبات. لذلك رأى العلويون أنفسهم في نعيم بعد سابق جحيم، وأخلصوا للانتداب الفرنسي».[١]

كما رعت السلطة الفرنسية إصدار الصحف والمجلات المحلية في الدولة العلوية لتعميق الوعي الطائفي بين أبناء تلك المنطقة، كصحيفة «الصدى العلوي» التي ظهرت في فبراير ١٩٢١، وكذلك مجلة «العلوي» التي صدر أول عدد منها في سبتمبر ١٩٢٣.[٢]

أوضاع الطوائف   سورية قبل الانتداب

يؤخذ على الكثير من أبناء الأقليات في بلاد الشام استثمارهم للأزمات الوطنية والمشكلات الإقليمية لصالح خدمة الطائفة التي ينتمون إليها، وترسيخ خصوصياتهم بدلاً من محاولة التعايش مع غالبية أبناء المجتمع والاندماج معهم. فالمشكلات التي سادت بلاد الشام في نهاية العهد العثماني كانتشار الفقر والتمييز الطبقي وإهمال الأقاليم والمناطق الريفية وغياب مشاريع الإصلاح والتنمية كانت تطال المسلمين السنة وأبناء الطوائف على حد سواء، بل كانت معاناة السنة أكثر من غيرهم باعتبارهم يشكلون أكثر من ثلثي المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فقد دأبت الدعاية الطائفية على الادعاء بأن الحالة المزرية التي سادت في الريف السوري على سبيل المثال كانت نمطاً من أنماط التمييز الطائفي من قبل الأغلبية السنية ضد الأقليات.

---

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٢) وليد المعلم (١٩٨٨)، **سورية ١٩١٦-١٩٤٦**، دمشق. ص ١٧٢.

والحقيقة هي أن أبناء الطوائف لم يكونوا بهذه الدرجة من البؤس والشقاء التي صورتهم عليها الدعاية الفرنسية الطائفية؛ فلم تكن الدولة العثمانية تتبنى سياسة تمييز ضدهم، بل كانت علاقة الطوائف مع الدولة محكومة بنظام «الملة» الذي منح الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت و الأرمن واليهود قضاءهم المستقل وحريتهم في العبادة وحفظ حقوقهم المدنية، وكانت إدارتهم المحلية أشبه بالحكم الذاتي، وكانت الحالة شبيهة بالنسبة للطوائف غير السنية حيث كانوا يتمتعون بكامل حقوقهم بالرغم من عدم الاعتراف بهم في نظام الملل.[١]

وكان لفرنسا ارتباطات ثقافية مع مختلف الطوائف قبل مرحلة الانتداب، فقد سعى الفرنسيون لمنافسة التغلغل الإنجليزي في بلاد الشام عن طريق توسيع نشاطهم التعليمي، حيث ربطت جامعة القديس يوسف بجامعة ليون عام ١٩١٣، وافتتحت كلية الحقوق في بيروت التابعة لنفس الجامعة وأنيطت مهمة الإدارة والتدريس إلى اليسوعيين بينما كانت جامعة ليون تشرف على التعليم وتقديم الشهادات، كما افتتحت كلية مدرسة مهنية لتخريج خبراء في مجال الاستثمارات الفرنسي في المنطقة كالحرير والمناجم وسكك الحديد. وفي الوقت الذي بدأت الكتاتيب تفقد دورها التعليمي بين أبناء المسلمين انتشرت مدارس الإرساليات الدينية والتبشيرية التي كانت تدار من قبل الفاتيكان وتحظى بدعم فرنسي كبير، وقد مهدت هذه الإرساليات التنصيرية الطريق للتغلغل الأوروبي في المشرق العربي بعد أن أنشأت شبكة واسعة من المدارس والمعاهد، وبحلول

---

(١) انظر تفصيل وضع الطوائف في:

Harik I. (1972), *'The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East'*, **International Journal of Middle East Studies**, vol. 3, (1972), pp. 303-323.

عام ١٩٣٨ كان ٣١ بالمائة من الطلاب في سورية يتمتعون بالتدريس الحكومي في مقابل ٥٨ بالمائة يتلقون تعليمهم في المعاهد الخاصة ومدارس الإرساليات التي كان معظم طلابها من أبناء الأقليات، أما نسبة ١١ بالمائة المتبقية من الطلاب فكانوا يترددون على الكتاتيب.[1]

ويشير جوردون توري إلى أن مدارس الطوائف التي أنشأتها الإرساليات الأجنبية قد زادت من تعقيد الوضع التعليمي، ففي حين كانت الحكومة المحلية تشرف على المناهج وتمنح الدرجات العلمية، تبنت المدارس الأجنبية طرائق أخرى في مناهج التعليم،[2] مما أدى إلى ظهور طبقة سياسية من أبناء الطوائف التي لم تكن تشعر بالانتماء للمجتمع العربي، ولعب خريجو الجامعة الأمريكية في بيروت وكذلك الجامعة اليسوعية منهم دوراً سياسياً بارزاً لأن النشاط السياسي كان قاصراً على النخب الحديثة التي نشأت وتكونت في هذا المناخ من التعليم الجامعي. ولم تكن حكومة الانتداب معنية بإصلاح

---

(١) يشير لونغريغ إلى أن عدد المدارس الحكومية سنة ١٩٣٤ كان: ٧٠٣ مدارس، تضم ٧٥ ألف تلميذ، مقابل: ١٢١٤ مدرسة للطوائف تضم ٩٥ ألف تلميذ، بالإضافة إلى ٦١٨ مدرسة أجنبية (٤٥٠ مدرسة فرنسية، ٩٩ مدرسة أمريكية، ٣٦ مدرسة بريطانية، ٢٠ مدرسة إيطالية، ٩ مدراس هولندية، ومدرستين لكل من سويسرا واليونان). وبالنسبة لمدارس الطوائف فقد توزعت على النحو التالي: ١٤٩ مدرسة للروم الكاثوليك، ٣٣٤ مدرسة للموارنة، ٢٨ مدرسة للروم الكاثوليك، ٢٠ مدرسة للأرمن الكاثوليك، ٢١٢ مدرسة للروم الأرثوذكس، ٢٩ مدرسة للسوريين الأرثوذكس، ١٩٤ مدرسة للأرمن الأرثوذكس، ١٥٧ مدرسة للمسلمين، و٥٩ مدرسة للدروز، بالإضافة إلى ٣٢ مدرسة متنوعة. انظر ستيفن لونغريغ (١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ٣٦١. وانظر كذلك؛ ألبرت حوراني (١٩٤٦) **سورية ولبنان**، لندن. ص.ص ٩٣-٩٥، ومسعود ضاهر (١٩٩٧)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق. ص ٥٠٤.

(٢) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٣٥.

النظام التعليمي بل استمرت في دعمها لمعاهد الإرساليات ومدارس التبشير التي ركزت جهودها على أبناء الطوائف.

أما من الناحية التجارية فقد استفادت الطوائف من سياسة الامتيازات التي تبنتها الدولة العثمانية في تلك الفترة وكان لها أسوأ الأثر على السكان المسلمين، ويشير إلى هذه الأضرار محمد كرد علي بقوله:

> «وبسوء السياسة المخالفة لما هو جار في أوروبا، إذ كان ينشط التجار الغرباء دون التجار الوطنيين، أصبحت معظم التجارة العربية في الشام تجري تحت اسم أوروبي. وقبل أن يفتح إبراهيم باشا الشام كان التجار الوطنيون يدفعون إلى الإفرنج ثلاثة ونصفاً أو أربعة في المائة ليتأتى لهم أن يتجروا بأسمائهم، لأن الإفرنج لا يدفعون على الأكثر زيادة على أربعة في المائة من كل ما يطلب من المكوس والضرائب، على حين كانت العرب خاضعة لأداء ١٨ أو ٢٠ وربما ٢١ في المائة».[1]

ويشير فيليب خوري إلى أن زعماء الأقليات في سورية قد تمكنوا من استخدام مراكزهم في الإدارة المحلية وصلاتهم مع أوروبا لإقامة قاعدة متينة للثروة والنفوذ. وقد تأكدت سلطتهم الفعالة بعد أن أصبحوا الطبقة السائدة في دمشق، ولعبوا، بوصفهم من التجار، دوراً أساسياً في امتصاص اقتصاد الولاية تدريجياً إلى داخل اقتصاد أوروبا.

(١) محمد كرد علي (١٩٦٩)، مصدر سابق، ٤/ ٢٤٩.

وكانوا -باعتبارهم من المرابين والمصرفيين- يسيطرون على السيولة النقدية.[١]

وفي نهاية العهد العثماني استغلت فرنسا مصالحها التجارية في سورية لدعم الأقليات، ففي عام ١٩١١، على سبيل المثال، كان هناك ١٩٤ مصنعاً فرنسياً للحرير يعمل فيها ١٤ ألفاً من الموارنة والروم الأرثوذكس والكاثوليك وكذلك الدروز.[٢] وقد انخرط العديد من أبناء الطوائف بالعمل في المشاريع الفرنسية وتحديداً في مجالات الاستيراد والتصدير وزراعة الحرير، وقام تجارهم بدور الوسيط في حركة التبادل بين السوق المحلي والأسواق الأوروبية.

والحقيقة هي أن المعاناة قد شملت المسلمين السنة أكثر من أي طائفة أخرى لأنهم كانوا يمثلون الأغلبية في سورية ويتعرضون للظلم الاجتماعي والإهمال السياسي أكثر من أي طائفة أخرى؛ حيث إن المناطق السنية لم تحظ بالاهتمام الذي أولاه الفرنسيون للدويلات الطائفية، بل اعتبر الفرنسيون النخبة السياسية من أبناء العوائل الكبيرة في المدن ممثلين للأغلبية السنية، ولكن الحقيقة هي أن هذه الطبقة لم تكن حريصة على تبني سياسات إصلاحية يمكن أن تضعف من نفوذها.[٣] كما أن المدارس الحكومية، الابتدائية

---

(١) بحث قدمه فيليب خوري للمؤتمر الدولي الثاني لبلاد الشام في جامعة دمشق بتاريخ ١٩٨٧، بعنوان "طبيعة السلطة السياسية وتوزعها في دمشق ١٨٦٠ –١٩٠٨".

(٢) كوثراني (١٩٨٤)، مصدر سابق، ص ١٠٨-١١١.

(٣) في تقرير للبنك الدولي للإنشاء والتعمير نشر عام ١٩٥٦: فإن ما بين ٦٥ و٧٥ في المائة من سكان سورية كانوا يعيشون على الزراعة وتربية الماشية ويساهمون بـ ٤٥ إلى ٥٠ بالمائة من الدخل القومي، وكانت حالة الفلاحين سيئة، سمتها الأساسية الجهل والفقر والمرض وعدم التمتع بأية حقوق حيث لم يكن هناك قانون للعلاقات الزراعية. فمن أصل ٨ر١ مليون عامل زراعي فإن ٣ر١ مليون منهم كانوا لا يملكون أرضاً. وفيما كان ١٥ بالمائة من كبار الملاكين الذين يعملون في الزراعة يحصلون على نسبة ٦٠ بالمائة من الدخل فإن دخل

والثانوية، لم تنتشر بين أبناء السنة إلا بعد نهاية الانتداب، فحتى عام ١٩٤٣ كان هناك ٤٦ ألف تلميذ يدرسون في ٢٨٩ مدرسة، ولم ينتشر التعليم بين أبناء السنة إلا في مرحلة ما بعد الاستقلال حيث وصل عددهم سنة ١٩٤٦، إلى: ١٦٥ ألف تلميذ يدرسون في ١١٥٣ مدرسة.[1]

وتقدم المصادر التاريخية المعاصرة لتلك الحقبة صورة مغايرة للفكرة القائلة بسوء أحوال الطوائف، ففي تقرير بريطاني حول مستقبل الطوائف في الجمهورية السورية بعد الاستقلال، بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٤٥، تحدث القنصل البريطاني شون عن سوء السياسة الطائفية التي تبنتها فرنسا بقوله:

> «لقد أفسد الفرنسيون أبناء الطوائف بإضفاء الحماية عليهم وتفضيلهم على غيرهم، وبالتالي زرعوا في نفوسهم الشعور بالاستعلاء مما جعلهم يبالغون في المطالبة بحقوقهم أو التعبير عن مظالمهم. وإذا استطاع هؤلاء (أبناء الأقليات) أن يتخلوا عن هذه المشاعر والتصرف على أساس أنهم مواطنون سوريون بالدرجة الأولى فإنه لن يكون هناك مبرر لشعورهم بالخوف».[2]

وأشار في تقرير آخر إلى أن:

> «النصارى الكاثوليك في سورية قد تمتعوا بحماية الفرنسيين لفترة

الفلاحين الفقراء الذين يشكلون ٧٠ بالمائة من سكان الريف لم يكن يتجاوز نسبة ٣٠ بالمائة من مجمل دخل الزراعة.

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٣٦.

(2) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'* (E2706/8/89), 27 April 1945.

طويلة مما أكسبهم شعوراً بالتعالي على الآخرين، واستمرارهم على هذه القناعة بعد الاستقلال سيكون مصدر الخطورة الحقيقة على مستقبلهم في المنطقة».

ولفت الانتباه إلى أن:

«المسلمين السنة يتعاملون بتسامح ظاهر مع الأقليات إلى درجة أن تمثيل النصارى في البرلمان السوري أكبر بكثير من حجمهم في المجتمع السوري، بل إن رئيس الوزراء (فارس الخوري) هو من النصارى البروتستانت، وكذلك فإن اثنين من الأعضاء الثلاثة في الوفد السوري بمؤتمر سان فرانسيسكو هم من النصارى».

وبعد هذه المعطيات يلخص شون وجهة نظره بأن:

«التهديد بانفجار الوضع الطائفي لا يكمن في موقف الأغلبية السنية من الطوائف وإنما من سوء تصرف قد يصدر من النصارى الذين لا يشعرون بكثير من الولاء للدولة القومية ولا يستطيع الكثير منهم إخفاء كراهيتهم وتشنجهم تجاه المسلمين، بل يختلقون الأحداث الوهمية التي تكرس الرأي القائل بضرورة إبقاء وصاية فرنسية على الإقليم».

لقد اعتبر شون أن المشكلة الحقيقة تكمن في السياسة الفرنسية التي قامت على أساس التمييز الطائفي ودعمت المشاعر العدائية للنصارى والدروز والعلويين ضد الأغلبية السنية حتى تتمكن من كسب دعمهم ضد القوى المناهضة للاستعمار، ولذلك فقد ختم تقريره بالتأكيد على ضرورة أن:

«يستشعر أبناء الطوائف وضعهم الطبيعي وبأنهم من غير دعم فرنسا لا يشكلون أكثر من أقليات أمام الأغلبية المسلمة وعليهم أن يظهروا الولاء للدولة الحديثة ويفقدوا الأمل من أي احتمال تدخل غربي لصالحهم».[١]

ونتيجة لذلك فقد كانت مشكلة انعدام التوازن الطائفي أحد أبرز السلبيات التي عرقلت تطور مؤسسات الحكم في مرحلة الاستقلال، فقد دأب أبناء الطوائف على المطالبة بامتيازات سياسية وتمثيل رسمي لا يتناسب مع حجم طوائفهم وإمكاناتها، واستمر الحديث عن خصوصية كل طائفة عن سائر الشعب السوري، ورفض أبنائها الانقياد لقوانين الدولة، وعارضوا وصول السلطة المركزية إلى مناطقهم.

---

(١) في تعقيب من أحد مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية على هذا التقرير أشار ب. كلايتون إلى أن نظام "الملة" قد كان في أصله مكرمة من السلطان محمد الفاتح عندما دخل إسطنبول عام ١٤٥٣م، وأعطى بطريرك الروم الأرثوذكس حق الإشراف الكامل على رعاياه وحمله مسؤولية ضمان ولائهم للدولة العثمانية، وبعد ذلك منح زعماء الطوائف الأخرى نفس الحقوق والمسؤوليات تطبيقاً لهذا النظام، وقد اتبعت الدولة العثمانية سياسة تسامح مع الطوائف، ولكن تدخّل الدول الغربية لصالح الأقليات الدينية في أوروبا الشرقية وبلاد الشام هو الذي زاد من حدة التوتر بين هذه الأديان. ودعم كلايتون الرأي القائل بأن أصل مشكلة الطوائف هو ما منحه الفرنسيون من حماية للنصارى على حساب المسلمين، ومن ثم توسيع هذه الحماية لتشمل طوائف أخرى في المنطقة، ورأى بأنه لن يكون هناك حل للحساسيات الطائفية إلا بالتخلي الكامل عن نظام الحماية التي تضفيها الدول الغربية على الأقليات الدينية في سورية. وثيقة رقم: (89/ 5484/ E6228)، بتاريخ ٩ أغسطس ١٩٤٥. في:

Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**,

خاتمة

حاولت الصفحات الماضية استعراض أهم الإشكاليات التي اعترضت تشكيل الجمهورية السورية في ظل الانتداب الفرنسي؛ فقد كان للحلفاء دور كبير في تمزيق بلاد الشام واقتسامها وفق صيغة تتناسب مع مطامعهم الاستعمارية دون مراعاة التقسيمات الطبيعية التي تفرضها جغرافية الإقليم، ونتج عن هذا التقسيم العشوائي قيام جمهورية ناقصة الهوية من حيث التكوين الإقليمي، وكان لذلك انعكاسات سلبية بالغة الأثر على استقرار الكيان السوري حيث يمكن تتبع ذلك في نشوء علاقات متوترة مع جميع جيران القطر السوري طوال الفترة التي أعقبت الاستقلال.

أما على الصعيد الداخلي فقد عجزت السلطة الفيصلية ومن بعدها الانتدابية عن تبني نظرية إيديولوجية ناضجة كبديل للحكم العثماني، وكرد فعل للفكر القومي عمدت فرنسا إلى فرض الكانتونات الطائفية وإثارة النزعات الانفصالية لدى الأقليات التي كانت ترغب بدورها في تأكيد خصوصيتها وترسيخ انفصالها عن غالبية المجتمع السوري. وقد أدت هذه السياسة إلى عرقلة فرص تحقيق التجانس بين أفراد المجتمع، وأمعنت السلطة الانتدابية في ترسيخ الثقافة الطائفية وتضخيم مظالم أبناء الأقليات وحشد معارضتهم ضد الأغلبية السنية من أبناء المجتمع السوري، فصنعت هويات متعددة وانتماءات متضاربة داخل الكيان الجمهوري الذي زرعت فيه بذور الفتنة والانقسام. وحيث إن أبناء الطوائف قد تم استيعابهم في فرق جيش الشرق والقوات الخاصة للشرق وغيرها من التشكيلات العسكرية خلال فترة الانتداب، فإن هذا العامل

سيكون له أكبر الأثر في زعزعة الاستقرار ودفع ضباط الجيش لشن سلسلة من الانقلابات العسكرية ضد الحكم المركزي في مرحلة ما بعد الاستقلال. وفي حين اهتم هذا الفصل بتحليل البنية السياسية للكيان السوري فإن الفصل التالي يعنى بتتبع الجذور الطائفية للمؤسسة العسكرية التي نشأت في ظل الهيمنة الفرنسية، ومن ثم مناقشة تأثيرها السلبي على استقرار الكيان الجمهوري خلال العقود الخمسة التي أعقبت الاستقلال.

نشوء المؤسسة العسكرية في ظل الانتداب
القوات الخاصة للشرق

النخبة السياسية والنخبة العسكرية

اعتمدت فرنسا القوة العسكرية لفرض سلطتها الانتدابية على سورية، وذلك نتيجة للثورات التي اندلعت خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢٧، والتي اضطرت الحكومة الفرنسية لإرسال أمهر جنرالاتها كمفوضين في بلاد الشام، واستمرت الأحداث الدامية بصورة متقطعة حتى مذبحة البرلمان في مايو ١٩٤٥، فكانت سمة السلطة الانتدابية عسكرية صارمة تهدف إلى المحافظة على هيبة فرنسا ومصالحها الاستعمارية في الشرق.

أما من الناحية الإدارية فقد اختارت حكومة الانتداب أن تتعامل مع النخب الأرستقراطية في مختلف الأقاليم السورية؛ فاعترفت بها ناطقة باسم أغلبية الشعب وبوأتها أبرز مناصب النظام الجمهوري الوليد، محتفظة لنفسها بسائر صلاحيات الحكم والسلطات الفعلية لإدارة الإقليم، ونشأ نتيجة لذلك ازدواجية في ممارسة السلطة بين النخبة السياسية والنخبة العسكرية.

وتقدم الوثائق البريطانية وصفاً دقيقاً للنخبة السياسية في سورية خلال فترة الأربعينيات، حيث تكونت هذه الطبقة من ثلاثة عناصر رئيسة يمكن تفصيلها فيما يلي:[1]

١- زعماء السنة الذين تهيمن عليهم الصبغة العائلية، حيث تنحصر الزعامة في

---

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'* (E 3569/507/89), 8 June 1943.

مجموعة من الأسر الكبيرة، مثل عوائل: مردم والقوتلي والعظمة في دمشق، والقدسي والجابري وكيخيا في حلب، والكيلاني والبرازي والعظم في حماة، والأتاسي والجندي في حمص. وقد تباينت مواقف أبناء هذه الأسر بين التعاون مع سلطة الانتداب والانخراط في صفوف الحركة الوطنية التي كانت تقاوم الوجود الفرنسي.(١)

٢- زعماء الطوائف، الذين فضل غالبيتهم التعاون مع فرنسا، فتبوأوا العديد من المناصب في دولتي الدروز والعلويين. ويهيمن على الطوائف السورية العنصر القبلي، حيث يتولى زعامتها مجموعة من الأسر المتنفذة مثل عائلة هواش وعباس وكنج والأطرش وأرسلان.(٢)

٣- السياسيون النصارى الذين يشكلون حوالي ربع النخبة السياسية بأسرها، ولا شك بأن تمثيلهم في الحياة العامة كان أكبر بكثير من نسبتهم العددية، ويعود ذلك إلى السياسة الفرنسية في إبراز دور النصارى وأبناء الطوائف لمعادلة القوى الوطنية المتركزة في المدن.(٣)

---

(١) أبرز السياسيين من أبناء هذه العوائل: عدنان وعاطف وفادي وهاشم وحلمي ومكرم الأتاسي، عبد القادر وبديع وغالب وحقي وخالد ونزيه وصفوح العظم، وعادل ونبيه العظمة، وحسني ومحسن ومصطفى ونجيب البرازي، ونسيب وعبد القادر الكيلاني، وحيدر وجميل وخليل ومحمد وسامي مردم.

(٢) أبرز زعماء الطوائف، من الدروز: عادل وشكيب أرسلان، علي وحسن وسلطان وتوفيق الأطرش، محمد عز الدين الحلب، نجيب قيس وفريد زين الدين. من النصيريين: منير وشوكت عباس، علي وإبراهيم كنج، سليمان الأحمد، عزيز هواش، محمد جنيد، وسليمان المرشد. من الإسماعيليين: سليمان العلي. ومن اليهود: يوسف لينيادو وراهمو نهمد.

(٣) منهم على سبيل المثال: فارس وفايز الخوري، نعيم أنطاكي، إدمون حمصي، سليم جنبرت، يوسف الحكيم، حبيب كحالة، فريد مرهج، ومعتوق خليل.

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٣٢ - ١٩٤٦

رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها (بالأشهر)
حقي العظم	١٥/ ٦/ ١٩٣٢ - ٣/ ٥/ ١٩٣٣	١٠
حقي العظم	٣/ ٥/ ١٩٣٣ - ٧/ ٣/ ١٩٣٤	١٠
تاج الدين الحسني	٧/ ٣/ ١٩٣٤ - ٢٤/ ٢/ ١٩٣٦	٢٤
عطا الأيوبي	٢٤/ ٢/ ١٩٣٦ - ٢١/ ١٢/ ١٩٣٦	١٠
جميل مردم	٢١/ ١٢/ ١٩٣٦ - ٢٦/ ٧/ ١٩٣٨	٧
جميل مردم	٢٦/ ٧/ ١٩٣٨ - ٢٣/ ٢/ ١٩٣٩	٧
لطفي الحفار	٢٣/ ٢/ ١٩٣٩ - ٥/ ٤/ ١٩٣٩	١
نصوحي البخاري	٥/ ٤/ ١٩٣٩ - ٨/ ٧/ ١٩٣٩	٢
بهيج الخطيب	٩/ ٧/ ١٩٣٩ - ١/ ٤/ ١٩٤١	٢١
خالد العظم	٥/ ٤/ ١٩٤١ - ١٢/ ٩/ ١٩٤١	٥
حسن الحكيم	٢٠/ ٩/ ١٩٤١ - ١٧/ ٤/ ١٩٤٢	٧
حسني البرازي	١٨/ ٤/ ١٩٤٢ - ٨/ ١/ ١٩٤٣	١٠
جميل الألشي	٨/ ١/ ١٩٤٣ - ٢٥/ ٣/ ١٩٤٣	٢
عطا الأيوبي	٢٥/ ٣/ ١٩٤٣ - ٢٩/ ٨/ ١٩٤٣	٥
سعد الله الجابري	١٩/ ٨/ ١٩٤٣ - ١٤/ ١١/ ١٩٤٤	٣
فارس الخوري	١٤/ ١١/ ١٩٤٤ - ٧/ ٤/ ١٩٤٥	٥
فارس الخوري	٧/ ٤/ ١٩٤٥ - ٢٤/ ٨/ ١٩٤٥	٤
فارس الخوري	٢٤/ ٨/ ١٩٤٥ - ٣٠/ ٩/ ١٩٤٥	١
سعد الله الجابري	٣٠/ ٩/ ١٩٤٥ - ٢٧/ ٤/ ١٩٤٦	٧

لقد كانت النخبة السياسية من أبناء العوائل الإقطاعية في المدن تمثل النفوذ التجاري والسياسي أكثر من تمثيلها للشارع السني، واختارت السلطة الفرنسية أن تتعامل مع هذه النخب لتشكيل مؤسسات الحكم وشغل الحقائب الوزارية وتمثيل فئات المجتمع في المجالس النيابية، ولكنها مارست السلطة الفعلية من خلال الاعتماد على نخبة عسكرية من كبار ضباط القوات الخاصة للشرق.

وبالتالي فإن فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٥) قد شهدت نشوء سلطتين في آن واحد؛ سلطة سياسية لا تتبنى فكراً محدداً، بل تمارس دوراً إدارياً محضاً من خلال نفوذها التجاري والزراعي، وسلطة عسكرية تتمثل في القيادة العسكرية التي كان يغلب عليها العنصر الطائفي.

وعندما انتهت حقبة الانتداب بقيت هذه التركيبة على حالها خلال الحقبة التالية (١٩٤٦-١٩٦٢)؛ فاستحوذ أبناء العوائل على رئاسة الجمهورية ووزارات الحكومة وعضوية البرلمان، في حين مارس الجيش سلطة واسعة وتدخل بقوة في صلاحيات الحكم المدني.

وليس من قبيل المصادفة أن يكون جميع زعماء الانقلابات العسكرية وقادة المجالس الحربية التي دعمت هذه الانقلابات في سورية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤، من ضباط جيش الشرق. فالمزيج الذي صنعته فرنسا من العنصر الطائفي-العسكري كسلطة بديلة للحكم المدني، قد أسهم في تشييد أركان نظام الحكم الطائفي العسكري الذي آلت إليه سورية في العقد السادس من القرن العشرين.

نشوء القوات المسلحة في سورية

منيت الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر بالعديد من المصائب والنكبات، وأخذت رقعتها الجغرافية تتقلص نتيجة للهزائم العسكرية على الجبهة الأوروبية، فبالإضافة إلى فقدان الدولة لكل من اليونان وبلغاريا وصربيا ورومانيا وجزيرة كريت والجبل الأسود. أسهمت المطامع الأوروبية في تمزيقها بصورة تدريجية، حيث استولت روسيا على ولاشيا (١٨٥٦) ومولدافيا (١٨٥٦) وبساربيا (١٨٧٨)، واستحوذت النمسا على البوسنة والهرسك (١٨٧٨)، واحتلت بريطانيا جزيرة قبرص (١٨٧٨) ومصر (١٨٨٢)، بينما وقعت تونس في قبضة الاحتلال الفرنسي (١٨٨١)، وخضعت ليبيا للاستعمار الإيطالي (١٩١٢).

وقد قامت العديد من المشاريع الإصلاحية لإيقاف مسيرة التردي وإنقاذ الدولة العثمانية من الانهيار، وكان أبرز هذه المحاولات: الحركة الإصلاحية المعروفة باسم «التنظيمات» والتي بلغت أوجها في إصدار أول دستور عثماني عام ١٨٧٦. ونظراً لتغلب السمة العسكرية داخل نظام الحكم العثماني فقد كان من الطبيعي أن يتوجه الإصلاح أول الأمر إلى الجيش، حيث كانت الهزائم المتكررة التي نزلت بالدولة العثمانية طوال القرن التاسع عشر الميلادي تتطلب الإسراع بإصلاح المؤسسة العسكرية التي دب فيها

الفساد، وأصبح العصيان سمة بارزة للعديد من فرق الجيش.[١]

وكان السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) من أبرز المتحمسين لإصلاح الجيش؛ حيث شهد عهده إنشاء الكليات العسكرية ومدارس أركان الحرب التي كان يدرّس فيها خبراء فرنسيون وبروسيون. ولتخفيف العبء المالي على خزينة الدولة خفضت الخدمة العسكرية من خمس سنوات إلى سنتين فقط، كما سنت قوانين جديدة تم بموجبها تقسيم فرق الجيش على خمسة مراكز رئيسة يقوم على رأس كل منها مشير. حيث تمركز الجيش الأول في العاصمة التي كانت كذلك مركزاً للجيش الخاص بالسلطان، وكان مركز جيش الرومللي في مناستر، ومركز جيش الأناضول في طوقات، بينما كان مركز جيش عربستان (البلاد العربية) في دمشق حيث أسست مدرسة عسكرية لتخريج الضباط.

ولكن هذه الإصلاحات، التي هدفت إلى إعادة تنظيم الجيش وانتفع منها نخبة من كبار الضباط والقادة العسكريين، لم تكن تشمل الأفراد من حيث التسلح والرواتب ومخصصات الإعاشة، فبالنسبة للجندي البسيط لم تكن هذه الإصلاحات تعني أكثر من إلزامه بزي عسكري موحد، وتدريبات جديدة على النمط الفرنسي والبروسي. ولذلك فقد بقيت حالتهم سيئة للغاية، وفي كثير من الأحيان كانت جرايات الجنود وعلف الدواب تنقطع فيسدون العجز عن طريق السرقة والنهب من الفلاحين. ونظراً لهذا الوضع المتردي فقد كان أغلب المواطنين يتهربون من الجيش عن طريق الانتساب إلى

---

(١) ابتدأت أولى محاولات الإصلاح في الجيش عام ١٨٢٦ بعد القضاء على فرق الانكشارية كلياً على يد السلطان محمود الثاني، وإنشاء فرق عسكرية جديدة على النمط الأوروبي. لمزيد من التفصيل حول الجيش الجديد في عهد التنظيمات انظر: روبير مانتران (١٩٨٩)، **تاريخ الدولة العثمانية**، القاهرة. ٢/ ٩٦- ٩٩.

الطرق الصوفية وشغل الوظائف الحكومية المعفاة من الخدمة العسكرية، بينما كانت الأسر المرموقة تدفع البدلات النقدية لأبنائها.

وبالإضافة إلى تدهور الوضع العسكري وفشل محاولات الإصلاح المتعددة كانت خزينة الدولة تعاني من الإفلاس وتراكم الديون، كما انتشرت نزعات التمرد التي كانت تغذيها الحركات القومية في الأقاليم الأوروبية والعربية على السواء. وقد ظن قادة الاتحاد والترقي بأنهم سيخرجون الدولة من أوحال التردي والهزيمة عن طريق الدخول في الحرب العظمى عام ١٩١٤ إلى صالح الألمان، فتوالت الهزائم وجاءت أبرز المفاجآت من الجبهة العربية التي انهارت بتحالف الأشراف مع القوات البريطانية بقيادة الجنرال أللنبي.

وكانت القيادة العسكرية في البلاد العربية تسمى قيادة الجيش الثامن ومركزها دمشق، ثم سميت بعد إعلان الدستور (١٩٠٨) قيادة الفيلق الرابع التي كان رئيسها برتبة فريق، وكان يرأس القيادة في مراكز حلب وبيروت والقدس فريق أو أمير لواء وفي باقي مراكز الألوية ميرالاي.[1] ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) استبدلت القيادة العثمانية بزكي باشا جمال باشا (الملقب بالسفاح) قائداً للجيش الرابع، وشملت دائرة نفوذه العسكرية ولايات أضنة وحلب والشام وبيروت وجبل لبنان والقدس والحجاز. فأعلن التعبئة العامة حيث يقدر محمد كرد علي بأن عدد الذين جندتهم الدولة في الشام حوالي ربع مليون مجند، انتهوا إلى حالة مزرية حيث:

«حارب ربعهم وهلك ربعهم واستخدم ربع في خدم خفيفة

---

(١) يوسف الحكيم (١٩٦٦)، **سورية والعهد العثماني**، بيروت. ص.ص ٢٧ و٥٢.

وهرب الربع الآخر. ولما غلبت الدولة العثمانية في الشام، وانهزم جيشها واستسلم أكثره ولم يتمكن من الثبات أمام قوى الحلفاء الجديدة فانحل الجيش بالطبيعة».[1]

وبحلول عام ١٩١٨ انهارت الدولة العثمانية، فانسحبت قواتها من أوروبا ومن سائر البلاد العربية التي انضم كثير من أبنائها إلى الجيش العربي بزعامة الأمير فيصل بن الحسين.

ا يش العر

شهد العهد الفيصلي (١٩١٨-١٩٢٠) محاولة جديدة لإعادة تنظيم الجيش العربي، فسنت الحكومة السورية قانوناً للتجنيد الإجباري وأدخلت تعديلات كبيرة في أوضاعه وأركان حربه، وفرضت ضرائب جديدة لتنفيذ هذه الإصلاحات. ولكن هذه السياسة لم تثبت نجاحاً بسبب النقص في الذخيرة والمعدات، وتكشفت هذه الحقيقة المؤلمة عندما أحصي العتاد الحربي للجيش لدى تقدم قوات الجنرال غورو نحو دمشق فتبين بأنها لا تزيد عن ٢٧٠ فشكة لكل بندقية حرب وثمانين قنبلة لكل مدفع من المدافع السبعين، ولم يكن عدد القوات النظامية بالإضافة إلى المتطوعين من أهالي مدينة دمشق يزيد عن ٢٢٠٠ رجل في مواجهة تسعة آلاف جندي فرنسي تدعمهم المدفعية الثقيلة وتساندهم أربعة أسراب من الطائرات الحربية.[2]

---

(١) محمد كرد علي (١٩٦٩، مصدر سابق، ٥/ ٣٠-٣١.

(٢) انظر: يوسف الحكيم (١٩٦٦)، **سورية والعهد الفيصلي**، بيروت. ص ١٨١. نجيب الأرمنازي (١٩٧٣)، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، بيروت. ص ١٠. وليد المعلم (١٩٨٨)، **سورية ١٩١٦-١٩٤٦**، دمشق. ص ١٣١.

ونتيجة لانعدام التكافؤ بين الفريقين فقد انتهت المعركة في أقل من ساعة، قتل فيها عدد كبير من المحاربين منهم وزير الحربية يوسف العظمة، ودخل الجنرال غورو على أنقاض وادي ميسلون مدينة دمشق دخول الظافرين.

لقد كانت هذه الهزيمة بمثابة الضربة القاصمة للجيش العربي الذي لم تقم له بعد ذلك قائمة. ولا بد من القول بأن الملك فيصل قد لعب دوراً بارزاً في إضعاف المقاومة ضد الفرنسيين، بسبب ميله نحو اتباع الأساليب الدبلوماسية ونبذ خيار المقاومة العسكرية على الرغم مما كان يبديه الفرنسيون من عزم على احتلال المدينة بقوة السلاح. لقد اختار فيصل تجاهل الحشود الفرنسية وأمر الجيش السوري بالتراجع عن استحكاماته في مجدل عنجر، ومن ثم أمر بتسريح الجيش طبقاً لشروط الإنذار الذي أصدره الجنرال غورو، بل إنه أوفد أخاه الأمير زيد على رأس فرقة عسكرية لمقاومة الجنود الذين ثاروا احتجاجاً على هذا القرار وهاجموا مخازن السلاح لتوزيعها على الأهالي الذين شاركوهم في المطالبة بالدفاع عن أنفسهم أمام التقدم الفرنسي، فأوقعت قوات فيصل بهم أكثر من مائة قتيل وثلاثمائة جريح.

وقد اعترف فيصل بمسؤوليته عن هذه الكارثة في خطاب أرسله إلى رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج عام ١٩٢٠، بقوله:

> «لقد وثقت بكلمة الجنرال غورو واعتمدت على وعده بألا يسمح للجيوش الفرنسية بالتقدم، فأخليت المراكز من الجند وسرحت قسماً كبيراً من الجيش وأجبت أنا الرجل الأعزل بأنني أرفض الحرب. وقد كنت أعرف أن موافقتي على الشروط الجديدة لا بد أن تثير حرباً أهلية في دمشق فقد أعطيت الجنرال غورو عهداً

صريحاً بأن أنفذ شروط ١٤ تموز بالحرف طالباً إليه لقاء ذلك إيقاف الجيوش الفرنسية عن التقدم نحو دمشق فكان جوابه إطلاق النيران على الجيوش النظامية والمتطوعين. على أنني بالرغم من هذا كله أصدرت الأمر إلى النظاميين الذين نجوا من القنابل بإلقاء السلاح فأبيدت فرقة من الجنود البواسل تحت قيادة البطل يوسف العظمة وهي في مكانها».[1]

وبهذه النهاية المؤلمة انهار الجيش العربي وابتدأت عملية تأليف الجيش المختلط من السوريين والفرنسيين.

القوات ا سلحة   عهد الانتداب

كان من المتوجب على فرنسا بموجب صك الانتداب أن تعد جيشاً محلياً للدفاع عن الجمهورية السورية الحديثة عقب استقلالها، ولكن سلطة الانتداب عمدت إلى بناء مؤسسة عسكرية تدين لها بالولاء. وقبل تحليل السياسة الفرنسية العسكرية لا بد من تفصيل تركيبة القوات المسلحة خلال فترة الانتداب والتي تم تقسيمها على النحو التالي:

١- جيش الشرق (Armée du Levant): تطلبت عملية إحكام السيطرة على سورية الاعتماد على جيش الشرق الذي بلغ تعداده ٧٠.٠٠٠ عام ١٩٢١، وكان يتألف من المغاربة والفرنسيين والأفارقة. وبحلول عام ١٩٢٤ تم تخفيض هذه القوات إلى ١٥.٠٠٠ فقط، حيث تم دعمها بالقوات الخاصة للشرق. ويخلط الكثير من الكتاب المعاصرين بين جيش الشرق الذي يتكون من عناصر خارجية، وبين القوات الخاصة

---

(١) وليد المعلم (١٩٨٨)، مصدر سابق، ص ١٣١.

للشرق والتي تم تأليفها من العناصر المحلية، وأصبحت نواة الجيشين السوري واللبناني فيما بعد.

٢- القوات الخاصة للشرق (Troupes Spéciales du Levant): استخدمت السلطات الفرنسية القوات الخاصة للشرق كفرق أمن داخلية مهمتها حفظ النظام وقمع الثورات داخل المدن. وقد كان تعدادها عندما تأسست عام ١٩٢٤: ٦.٥٠٠ مجند، وكان من المخطط لها أن تتكون من عشر كتائب من المشاة، وعشرين فصيل خيالة، وفصيلين أو ثلاثة من المدفعية الثقيلة ووحدات تدعيم، ولذلك فقد استمرت القوات الخاصة في توسع حتى عام ١٩٣٥ عندما أصبح تعدادها ١٤.٠٠٠، ثم أخذت تتناقص بعد ذلك حتى بلغ مجموعها ١٠.٠٠٠ جندي، وكانت القوات الخاصة تتألف من متطوعين من الأقليات الدينية والعرقية، إلا أن الفرنسيين حافظوا على جميع المناصب القيادية حتى انتهاء فترة الانتداب.[1]

٣- القوات الإضافية (Troupes Supplétives): تم استحداث فرق من القوات الإضافية لدعم القوات الخاصة للشرق في قمع الثورة الكبرى التي اندلعت سنة ١٩٢٥، وقد غلب طابع الهمجية وسوء التنظيم على هذه الفرق الإضافية، مما اضطر السلطات الفرنسية لتسريح معظم أفرادها بعد استتباب الأمور عام ١٩٢٨، وضمت الفرق المتبقية منها إلى القوات الخاصة في مارس ١٩٣٠.

٤- قوات الدرك: تألفت قوات الدرك من ٣.٠٠٠ جندي، وكان أغلب ضباطها من السوريين ولكن ضابطاً فرنسياً برتبة مقدم ضم إليها كأركان حرب. وكانت تخضع

---

(١) جوردون توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٥٢.

هذه القوات لوزارة الداخلية، وشملت واجباتها حفظ الأمن في الريف وتنفيذ العقوبات القضائية والإشراف على احتكار التبغ وحراسة السجون.

٥- جهاز الشرطة: يعتبر جهاز الشرطة قوة صغيرة مقارنة بالفرق الأخرى، وقد تغلب فيها العنصر الفرنسي. وبالإضافة إلى جهاز الاستخبارات الفعال كانت مهمات الشرطة تشمل كذلك العديد من المسؤوليات الإدارية ومكافحة الجريمة.

كما تم استبدال الأكاديمية العسكرية التي سبق تأسيسها في دمشق خلال العهد الفيصلي بكلية أخرى في مدينة حمص سنة ١٩٣٢، وكان أغلب خريجيها من السنة والنصارى بينما كان تمثيل الأقليات الأخرى ضعيفاً بسبب تدني المستوى العلمي لديهم.

ويمكن القول بأن القوات الخاصة للشرق كانت أكثر هذه الفرق أهمية لأنها كانت تتألف في غالبيتها من السوريين، وكانت السلطات الفرنسية تعتمد على هذه القوات لتكسب بها الشرعية وتحتكرها ورقة أساسية للتفاوض مع القوى الوطنية، في المراحل الأخيرة للاستقلال.

أما القوات التي جاءت بها فرنسا - والتي كانت تسمى جيش الشرق- فقد غادر معظمها بحلول ١٩٢٤، وبقيت فرق قليلة استخدمت في مقاومة الثورة التي استمرت ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، وقد وقع الخلط لدى كثير من المؤرخين بين جيش الشرق والقوات الخاصة للشرق، بسبب تشابه الأسماء وتداخل المهام المتعلقة بحفظ الأمن وقمع حركات التمرد في أنحاء البلاد.

ولذلك فإن السطور القادمة ستركز على القوات المحلية بسبب الدور السياسي والعسكري الذي لعبته طوال فترة الانتداب.

تطور القوات الخاصة للشرق

يعود تاريخ الجيش المحلي التابع لفرنسا إلى فترة سابقة لمرحلة الانتداب وتحديداً عام ١٩١٦ عندما كانت قيادة القوات الفرنسية المتمركزة في مصر تعمل على تشكيل الكتيبة الفرنسية لفلسطين وسورية (Détachement Françasis du Palestine et Syrie) ضمن الحملة التي كانت تعد لها قوات الحلفاء لاحتلال البلاد العربية بعد طرد الجيوش العثمانية منها.[1] وكان الهدف من هذه الكتيبة إنشاء قوات محلية ينتمي أفرادها إلى المناطق التي ينوي الفرنسيون احتلالها فيما بعد بحيث يمكن الاعتماد عليهم في تثبيت الأمن وتوفير الشرعية المطلوبة للقوات الغازية.

وفي مناورة سياسية بارعة استطاع الجنرال أللنبي، بدعم من جهاز الاستخبارات العسكرية البريطانية، أن يكسب تأييد الجيش العربي بقيادة الأشراف الذين تمردوا على الدولة العثمانية وأخذوا يحاربون جنباً إلى جنب مع الحلفاء لإخراج الجيوش التركية من بلاد الشام. وفي المقابل لم يكن الفرنسيون يحظون بتعاطف العرب واحترامهم وذلك بسبب تحالفهم العقائدي مع الموارنة في لبنان ونشاطهم التجاري والتعليمي الذي كان يهدف إلى خدمة الأقليات المسيحية دون غيرها في المنطقة. كما أن الأطماع الفرنسية في سورية كانت تتعارض مع طموح الأشراف بتأسيس دولة عربية كبرى على أنقاض الإمبراطورية العثمانية.

وبينما نجح الإنجليز في كسب الحركة القومية العربية وتظاهروا بتأييدها المطلق كان

(١) كانت تسمى هذه الفرقة في بعض المصادر الفرنسية باسم: الجيش السوري (Syrian Legion).

الفرنسيون يبحثون عن بديل يضمن لهم السيطرة على الإقليم، وكان هذا البديل يتمثل في حلفائهم العقائديين من الأرمن الذين اشتركوا معهم في مشاعر الضغينة ضد الدولة العثمانية وضد الثورة العربية على حد سواء. وكانت مذابح الأرمن وما تعرضوا له من التشريد عقب تمردهم على الدولة العثمانية كفيلة بجعلهم ينتمون إلى طلائع الكتيبة الفرنسية لفلسطين وسورية، والانضواء تحت راية الفرنسيين للقضاء على الدولة العثمانية ووأد مشروع الدولة العربية التي لم تكن لتحقق لهم الكثير.

وفي نفس العام توصلت القيادة الفرنسية في مصر إلى اتفاق مع البطريرك الماروني في لبنان لتزويد القوات الفرنسية بالمتطوعين المحليين، وإرسالهم إلى قبرص عبر جزيرة أرواد حيث كان هناك مركز لتدريبهم وإعدادهم عسكرياً للانضمام إلى القوات الفرنسية المحاربة. وبالتالي فإنه لم ينقض عام ١٩١٦ حتى تشكلت فرقة جديدة من الموارنة الذين تعود أصولهم إلى منطقة كسروان في وسط لبنان تم انتقاؤهم من قبل الكنيسة المارونية وبمباركتها، وكان الموارنة يكنون شعوراً مماثلاً بالضغينة تجاه الدولة العثمانية ومشروع الدولة العربية الكبرى التي كان يبشر بها فيصل بن الحسين. وقد هبت الكنيسة المارونية لتأييد المشروع الفرنسي منذ مرحلة مبكرة نظراً لما كان يتمتع به الموارنة من اهتمام الفرنسيين وعطفهم.

وكان الجنود الموارنة على درجة عالية من التدريب والتسلح والانضباط، وكانوا كذلك يتمتعون بعلاقات ممتازة مع الضباط الفرنسيين بخلاف المقاتلين الأرمن الذين كانوا ينزعون إلى الفوضى والتمرد، ونتيجة لهذا التضارب بين الفريقين فقد وقعت بينهم مواجهة عام ١٩١٧ مما أدى إلى فصل الفرقة المارونية عن الفرقة الأرمنية مع بقائهما تحت

قيادة فرنسية موحدة.[1]

وقد سجلت القوات الفرنسية لفلسطين وسورية أول إنجاز عسكري من خلال مشاركتها في حملة الجنرال أللنبي ضد القوات العثمانية في سبتمبر ١٩١٨، وكان أداء هذه الكتيبة مرضياً للقيادة الفرنسية التي تمركزت بعد ذلك في بيروت وسيطرت على المنطقة الساحلية بأسرها. ولكن تكرر الاعتداءات من قبل الأرمن على المواطنين المحليين في لبنان أدى إلى إعادة تقسيم هذه القوات إلى فرقتين؛ فرقة محلية من المتطوعين اللبنانيين والسوريين قوامها ٦٩٨ رجلاً بقيت في لبنان، وفرقة أرمنية قوامها ٤١٢٤ رجلاً تمركزت في كلكيليا جنوب شرق تركيا، وبقيت هناك حتى سرحت بعد حركة تمرد قامت بها عام ١٩٢١، ولم تنشأ بعد ذلك فرقة أرمنية أخرى.

لقد تميزت فترة نشوء القوات الفرنسية لفلسطين وسورية (١٩١٦-١٩٢٠) بتغلب النزعة العقدية التي لم يكن من الممكن تجاهلها، فقد كانت عملية التجنيد محصورة في النصارى من الأرمن والموارنة الذين لم يجمعهم سوى الضغينة الكامنة في نفوسهم ضد السلطة العثمانية والأغلبية المسلمة في الأقاليم العربية على حد سواء. وكانت هذه العملية تتم بإشراف الكنيسة المارونية وبمباركتها، حيث تحدث العديد من المؤرخين حول ظاهرة بعث الروح الصليبية في نفوس الضباط الفرنسيين الذين كانوا ينظرون إلى دخول البريطانيين، تؤازرهم سرية فرنسية، عاصمة بني أمية عام ١٩١٨ بأنه أول عودة للسيادة النصرانية في مدينة «القديس بطرس». وقد بلغت هذه النزعة الصليبية أوجها عندما احتلت القوات الفرنسية مدينة دمشق عام ١٩٢٠ ودخل الجنرال هنري غورو «المدينة

---

(1) Bounacklie N. E. (1993), *"Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic recruitment 1916-1946"*, **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 25 (1993), pp. 600-645.

المقدسة» في مواكب النصر ولم يتمالك نفسه عندما وقف على قبر صلاح الدين الأيوبي ليصرخ بأعلى صوته: «ها نحن صلاح الدين».[1] ولم يكن الجنرال غورو وحده مسكوناً بهاجس انتصار الصليب على الهلال وانتهاك حرمة الأرض المقدسة بل شاركه عدد من المفوضين والضباط الذين أرسلتهم فرنسا لحكم بلاد الشام، وقد تحدثت عن هذه الظاهرة العديد من الصحف الفرنسية المعاصرة، ومن أبرزها صحيفة اللوموند التي انتقدت انبعاث «الروح الصليبية في القرن العشرين».

ونتيجة لهذه النزعة الصليبية فقد نظر السوريون إلى القوات المحلية التي جندتها فرنسا نظرة ريبة وحذر وعزفت الأغلبية عن المساهمة فيها طوال فترة الانتداب، في حين أسهمت السياسة الفرنسية غير المسؤولة في تعميق الهوة بين الأغلبية السنية والأقليات الدينية والعرقية بتمزيق الإقليم على أسس طائفية إلى خمس دويلات متناحرة، محدثة بذلك شرخاً اجتماعياً عميقاً على طول الساحل السوري.

القوات ا اصة للشرق خلال السنوات الأو من الانتداب الفرنسي

شهدت السنوات الأولى من فترة الانتداب تغيراً ملحوظاً في السياسة الفرنسية تجاه سورية ولبنان، حيث توجب على الفرنسيين إقامة سلطة بديلة عن الحكم العثماني ومن ثم الفيصلي، وقد أدرك الجنرال غورو من خلال حركات المقاومة التي اندلعت في سائر أنحاء سورية بأن نزعته الصليبية وجيشه العقائدي على صورته القائمة لا يمكن أن يضمن السيطرة على هذه المنطقة التي تمثل عصب المصالح الفرنسية في الشرق. فعمل على

---

(١) نجيب الأرمنازي (١٩٧٣)، مصدر سابق، ص.ص ١٩-٢٠، نقلاً عن المسيو بيو، آخر مندوب سام للجمهورية، في كتابه: **ستتان في الشرق**، ص.ص ٢٨-٢٩.

إنشاء جهاز إدارة ذات صبغة مدنية في بيروت يرأسه المفوض السامي ويعاونه عدد من المندوبين والممثلين في كل من الدويلات الطائفية الوليدة. ولإحكام سلطة الانتداب دأب غورو على توسيع القوات المحلية ليضمن تمثيل فئات المجتمع الموالية والتي لا تشكل خطراً مباشراً على المصالح الفرنسية في المنطقة.

ولكن السياسة الفرنسية في إدارة القوات المسلحة لم تكن متجاوبة بأي حال مع تطلعات السوريين وآمالهم، فقد اعتمد غورو (١٩١٩-١٩٢٣) ومن بعده ويغان (١٩٢٣-١٩٢٥) على العنصر الجبلي وتم تجنيد أعداد كبيرة من جبل الأنصارية وجبل العرب وجبل لبنان، وأصبح غالبية المنتمين إلى القوات الخاصة من الفلاحين العلويين والدروز والموارنة بالإضافة إلى تشكيل فرق جديدة من الأقليات الإسماعيلية والأكراد والشراكسة.

ويعزو المؤرخ البريطاني مالكولم ياب ظاهرة تجنيد الأقليات الطائفية في سورية إلى السياسة الفرنسية التي كانت متبعة في المغرب العربي، فقد جاء أغلب الضباط والموظفين الفرنسيين إلى سورية بعد أن تلقوا خبرتهم في شمال إفريقيا حيث كان اعتماد السلطات الفرنسية فيها على قبائل البربر لتشكيل الفرق العسكرية الموالية وقمع المشاعر الوطنية في المدن الرئيسة. وكان أفراد هذه القبائل يتمتعون بمزايا عسكرية بالفطرة ويبغضون السلطة المركزية ولديهم رغبة جامحة بالانفصال عنها وتكوين كياناتهم الخاصة.[1] فقد دأبت القوى الاستعمارية على ترسيخ حالة انعدام التوازن الطائفي والاجتماعي من خلال إقامة مؤسسات الحكم المدنية والعسكرية التي تدين للمستعمر بالولاء، ولذلك فقد

(1) Yapp M. (1996), **The Near East Since the First World War**, London, pp. 86-87.

هدفت سياسة التجنيد إلى تجنب المدن الرئيسة واستقطاب العناصر الأكثر بداوة في المناطق التي تعاني من التخلف العلمي والاقتصادي بحيث يصبح أبناؤها أكثر الفئات انتفاعاً من السلطة الاستعمارية، ولا يتأثرون في الوقت نفسه بالعواطف القومية المتأججة في سائر أنحاء الأقاليم المستعمرة.

إن مشاعر التعاطف التي أظهرها الفرنسيون مع المطالب الانفصالية التي قدمها العلويون والنصارى والدروز شبيهة إلى حد ما بالتعاطف الذي أبداه الإنجليز مع القوميين العرب الذين أرادوا الانفصال عن الدولة العثمانية، وفي حين أخلف الإنجليز وعدهم للأشراف وتملصوا من جميع الالتزامات التي تعهدوا بها أثناء الحرب العظمى (١٩١٤-١٩١٨) كانت السلطة الفرنسية البديلة في بلاد الشام أقدر على تحقيق مطالب أنصارها فأنشأت لهم دويلاتهم المستقلة وميزتهم في سياسة التجنيد والضرائب والخدمات العامة عن الأغلبية السنية.

وعندما شعر الفرنسيون باستتباب الأمور في سورية وتحقق هدوء نسبي في السنوات الأولى للانتداب؛ قاموا بتخفيض قوات جيش الشرق. بينما عمدت سلطة الانتداب إلى إنشاء فرقة جديدة باسم: القوات الخاصة للشرق (Troupes Spéciales du Levant) وكان قوامها من الأقليات الطائفية التي تخضع لقيادة فرنسية. وقد أثبتت هذه الفرق الطائفية بأنها أقدر من القوات الفرنسية على إخماد الثورات وقمع المظاهرات الوطنية، وأثبتت في الوقت نفسه ولاء كاملاً لسلطة الانتداب، مما شجع الفرنسيين على استحداث قوة عسكرية طارئة خلال سنوات الثورة (١٩٢٥-١٩٢٧) عرفت باسم الفرق الإضافية (Troupes Supplétives) يتكون أغلبها من الأكراد والشركس والإسماعيليين.

جدول يوضح زيادة تمثيل الأقليات الطائفية في القوات الخاصة للشرق خلال الفترة ١٩٢٥-١٩٤٤[1]

الطائفة	١٩٢٥	١٩٣٠	١٩٤٤
النصارى	١٦٣٣	٣٢٩١	٦٩٥٢
العلويون	٩٣٣	٢٥٠٥	٥١٢٤
الدروز	٤٥	٨٠٩	١٩٥٨
الإسماعيليون	٥٨	٢٠٧	٣٥٢
المتاولة	٣	٣٨	٧٨٨

وكان لهذه القوات سمعة سيئة بسبب جهل أفرادها والوحشية التي كانوا يعاملون بها أبناء المدن وما سجلته المصادر العديدة من تعديهم على المواطنين. وقد تحدث القنصل البريطاني سمارت عن هذه الظاهرة، في خطاب وجهه إلى الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٢٦، بقوله:

«يشرفني أن أفيدكم بأن الفرنسيين قد جندوا حوالي ٢٠٠ إسماعيلي من السلمية شمال غربي حمص حيث يوجد تجمع إسماعيلي هناك. لقد جيء بهؤلاء الرجال إلى دمشق تحت قيادة أحد زعمائهم.. إن صاحب العقل الرومانسي سيسر لاكتشاف ربط تاريخي بين الفرنجة والحشاشين أيام الحروب الصليبية ضد الإسلام. ولكن المعنيين بالوضع السوري اليوم سينظرون إلى هذه المسألة بتخوف،

(1) Bounacklie, (1993), Ibid, p. 653.

فقد جر الفرنسيون الأرمن واللبنانيين [الموارنة] والشركس والأكراد والإسماعيليين وجميع الأقليات للمواجهة ضد الإسلام العربي. ومن المتحقق أن العرب لن ينسوا هذه الحقبة المفجعة».[1]

وقد بلغت السياسة الطائفية أوجها في الجيش خلال الفترة ١٩٢٤-١٩٢٨ حيث مثل العلويون والنصارى وحدهم ٤٦ بالمائة من مجموع القوات الإضافية. وبسبب ما كانت تتمتع به هذه القوات من سمعة سيئة وسوء إدارة وتنظيم فقد سرح الكثير من فرقها وضمت البقية منها إلى القوات الخاصة في مارس ١٩٣٠، حيث شهدت فترة الثلاثينيات تغيراً في سياسة التجنيد.

وقبل الخوض في ظروف المرحلة الجديدة لا بد من الوقوف على بعض النظريات التي حاولت تفسير السياسة الفرنسية في تجنيد فرق الجيش المحلية خلال الفترة ١٩١٦-١٩٢٩.

قائمة تحدد نسبة الطوائف في المجتمع وفي القوات الإضافية في سورية ولبنان خلال الفترة ١٩٢٤-١٩٢٨[2]

الطائفة	في المجتمع	في القوات الإضافية
السنة*	٧١.٣	٥١.٧
النصارى	١٢.٦	٢٦.٧
العلويون	١٠.٧	١٩.٥

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'*, (E1589/12/89), 23 February 1926.
(2) rysdale, A. (1982); *"The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of Geographic and Ethnic, Periphery"*, in; R. Kalkowicz and A. Korbonski, edits (1982), **Soldiers, Peasants and Bureaucrats**, London. p. 53.

الإسماعيليون	١	١.٣
الدروز	٣.١	٠.٧
طوائف أخرى	١.٣	١

* أغلب أبناء السنة في القوات الإضافية ينتمون إلى الأقليات العرقية كالأكراد والشركس.

فقد ذهب ستيفن لونغريغ وألبرت حوراني وفيليب خوري وعدد من الكتاب الذين أرخوا لهذه المرحلة إلى أن سلطة الانتداب قد عمدت إلى إنشاء جيش طائفي لضرب المقاومة السنية ضد الحكم الفرنسي، وذلك من خلال تجنيد الأقليات من الأرمن والموارنة خلال الفترة ١٩١٦-١٩٢٠، ومن ثم النصيريين والدروز والإسماعيليين والأكراد والشراكسة خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٧، واستخدمتهم في قمع الثورات الوطنية التي اندلعت في سائر أنحاء سورية.[1] وركز أصحاب هذا الطرح على إبراز العنصر العقدي في المواجهة بين المسلمين السنة والأقليات الدينية والطائفية من جهة، والدور الفرنسي في تأجيج الخلاف بين الفريقين من جهة أخرى.

وفي مراجعة لهذه النظرية السائدة حاول بوناكلي أن يثبت بأن السلطة الانتدابية لم تكن تسعى إلى توظيف العنصر العقدي بقدر ما كان اهتمامها منصباً نحو إحداث خلخلة

---

(١) انظر على سبيل المثال:

Longrigg, S. (1987), **Syria and Lebanon Under French Mandate**, London. p. 158; and P. Khoury (1987), **Syria and the French Mandate 1920 –1945**, Princeton. P. 89.

في الصف الوطني المعارض لسلطة الانتداب،[1] وكانت سياستهم متباينة بحسب تغير الظروف وتباين الولاءات. فخلال الحرب العالمية الأولى كان الجنرال أللنبي قد استحوذ على تأييد الجيوش العربية ولم يكن يسمح للفرنسيين بتجنيد أبناء السنة في صفوف «الجيش السوري» التابع لفرنسا، فاعتمد الفرنسيون على الأرمن والموارنة. وفي غضون الفترة ١٩٢٤-١٩٢٧ لم يكن الفرنسيون قادرين على تجنيد أبناء السنة لانعدام المصداقية وفقدان الثقة بين الطرفين، ولكن عندما هدأت الأمور في المرحلة التي أعقبت القضاء على الثورة الكبرى شرعت سلطة الانتداب تجنِّد عدداً من أبناء العوائل السنية في المدن وكذلك أبناء السنة القادمين من الأرياف الذين يبحثون عن الرقي المادي والمكانة الاجتماعية. ويدلل بوناكلي على ذلك بأن الفرنسيين على سبيل المثال قد اعتمدوا على النصيريين بصورة ملحوظة طوال فترة الانتداب، ولكنهم لم يمنحوهم أي مناصب عليا في المؤسسة العسكرية. فبالرغم من أن النصيريين كانوا يشكلون حوالي نصف فرق المشاة الثمانية في القوات الخاصة إلا أنهم لم يتمتعوا بأي تمثيل في فرق الخيالة أو قوات الدرك، وحتى في الفرق التي كانت لهم الأغلبية فيها فإنهم لم يستلموا أي مواقع قيادية. ويلاحظ كذلك بأن الفرنسيين لم يجندوا أبناء القبائل النصيرية التي تمردت عليهم كعشيرة البشاغرة على سبيل المثال، بل كان التجنيد محصوراً في العشائر التي أظهرت الولاء للفرنسيين أو كانت محايدة على أقل تقدير.

---

(1) Bounacklie, N. E. (1993), *"Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic recruitment 1916 – 1946 "*, **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 25 (1993), pp. 600-645.

جدول يبين تشكيلة الفرقة الثانية من المشاة (Infantry Battalion) في القوات الخاصة للشرق[1]

الطائفة	عدد أفرادها
نصيريين	٦٢٣
سنة	٧٣
نصارى	٦٤
إسماعيليين	١٣
المجموع	**٧٧٣**

وبناء على ذلك يقرر بوناكلي بأن الفرنسيين قد استخدموا العنصر الطائفي في الفرق العسكرية لضمان ولائها، ونظراً لأن النصارى كانوا أكثر الفئات التي يمكن الاعتماد عليها من ناحية الولاء والتأهيل العلمي فقد استحوذوا على الرتب العليا في الجيش، وشغلوا المناصب الإدارية والفنية، وقد انسجموا مع الفرنسيين بسبب تربيتهم الغربية والعلاقات التجارية والتعليمية التي كانت تربطهم مع فرنسا منذ عام ١٨٦٠.

وبينما كان الدروز والنصيريون يستحوذون على فرق المشاة في القوات الخاصة والقوات الإضافية، كان تمثيل الأكراد والشركس عالياً في قوات الدرك. أما في جهاز الشرطة فقد اعتمد الفرنسيون على النصارى الذين بلغت نسبتهم ٦٥ بالمائة، ثم جاءت نسبة الإسماعيليين في المرتبة الثانية، حيث كان تمثيلهم يقدر بحوالي ٠.١٧ رغم أنهم لم يكونوا يمثلون أكثر من ٠.٠٧ بالمائة من سكان الإقليم.

(1) Pipes, D. (1989), *'The Alawi Capture of Power in Syria'*, **Middle East Studies**, vol. 25, (1989), pp. 438-449.

تطور جيش الشرق خلال فترة الثلاثينيات

نظراً لهيمنة العنصر الطائفي على القوات المسلحة واستبعاد العنصر السني خلال الفترة ١٩٢٠-١٩٢٩، فقد انضوى غالبية أبناء السنة القادرين على حمل السلاح تحت راية إبراهيم هنانو وحسن الخراط وغيرهم من قادة الثورات التي اندلعت في دمشق وحلب وحماة وحمص وتلكلخ وحوران خلال الفترة ١٩٢١-١٩٢٧. ونتيجة لهذه الخلفية العدائية فقد كان أبناء السنة يعتبرون الانضمام إلى الفرق العسكرية التي شكلها الفرنسيون نوعاً من الخيانة. وانحصرت عضوية هذه الفرق في العناصر الطائفية المعادية للحكم الفيصلي، وكان يجمعهم كذلك عامل الحقد على العوائل الإقطاعية السنية التي هيمنت على العمل السياسي وملكية الأرض.

ولكن هذه السياسة تغيرت بصورة كبيرة خلال فترة الثلاثينيات. فقد ناءت خزينة السلطة المركزية بتكاليف الدويلات الطائفية المتعددة، وبدأت همة الفرنسيين تضعف إزاء الاستمرار في تكريس انفصال الساحل السوري وجبل العرب عن المنطقة الداخلية، وتزامن ذلك مع قيام المفوض السامي بونسو (١٩٢٦-١٩٣٣) ومن بعده دو مارتيل (١٩٣٣-١٩٣٨) بمحاولات لإبرام معاهدة مع الوطنيين وإقرار دستور للجمهورية وترتيب الأوضاع في سورية ولبنان على صيغة تحفظ المصالح الفرنسية بعد الانتداب.

وكانت أول خطوة اتخذها الفرنسيون على الصعيد العسكري هي ضم الجيش السوري (Syrian Legion) والقوات الإضافية (Troupes Supplétives) مع بعضها لتشكيل القوات الخاصة للشرق (Le Troupes Spéciales du Levant) والتي أصبحت نواة الجيشين السوري واللبناني فيما بعد. وتزامن هذا الإجراء مع تسريح عدد كبير من القوات الإضافية سيئة السمعة، في حين أخذ يتزايد عدد المجندين من أبناء السنة

بحيث تراوحت نسبة تمثيلهم بين ٣٠ و ٥٠ بالمائة خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٤٣. وفي عام ١٩٣٢ أسست الأكاديمية العسكرية في حمص والتي كان أكثر خريجيها من الضباط السنة والنصارى ومن ثم حافظت على نسب محددة من أبناء الطوائف.[1]

قائمة تحدد التقسيم الطائفي لخريجي الأكاديمية العسكرية خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٤٦

الطائفة	نسبة الخريجين
السنة	٤٩.٢
النصارى	١٦
العلويين	٧.٢
الدروز	٧.٦
الأكراد	٦.٤
الشركس	٦.٤
الإسماعيليين	٢.٨
طوائف أخرى	٤.٤

(١) يذكر الضابط النصيري محمد معروف بأن الفرنسيين كانوا يتخيرون طلاب الكلية العسكرية حسب الطائفة والمحافظة، وكانوا يراعون تمثيل جميع الطوائف والمحافظات فيها، فقد كانت الدورة التي سجل فيها سنة ١٩٣٩، من أصغر الدورات، وشارك معه فيها: أنطوان خوري عن الموارنة في اللاذقية، فيليب صوايا عن الأرثوذكس في اللاذقية، محمد معروف وحسن مهنا عن العلويين في اللاذقية، شارل جان عن الكاثوليك في حماة، أنور تامر عن الإسماعيليين في حماة، وجيه حداد عن السنة في اللاذقية، كمال ماظ من دمشق، سهيل برازي عن حماة، زهير الصلح من بيروت، وعن الدروز: مفيد غصن حلاوي من لبنان، خطار حمزة وعبد الكريم زهر الدين من دروز جبل العرب، وكذلك بيرميان عن الأرمن ونظام الدين عن الشيعة وخالد جادا عن الشركس. محمد معروف (٢٠٠٣)، **أيام عشتها**، بيروت. ص ٣٥.

وقد أشار إلى هذا التغير في سياسة التجنيد الضابط السوري أحمد عبد الكريم في مذكراته، فذكر بأن الفرنسيين في المرحلة الأولى:

«أخذوا يختارون الجنود وعدداً من ضباط الصف والضباط من بين أبناء الأقليات القومية في سورية كالأرمن والأكراد والشراكسة والآشوريين والأقليات الطائفية الأخرى، ثم عمدوا في مرحلة تالية إلى انتقاء بعض الأسر الموالية لهم ليكونوا ضباطاً بصرف النظر عن توفر الشروط الثقافية فيهم. أما الكوادر الأساسية والمراكز الحساسة فكانت بين الضباط وضباط الصف الفرنسيين وكانت قيادات المواقع والمناطق وضباط الأركان وضباط حرس البادية على الأخص مع الفرنسيين... وفي أواخر الثلاثينيات عندما بدأت تظهر في الأفق دلائل اقتراب نشوب الحرب العالمية الثانية اضطرت فرنسا لتعزيز وحدات جيش الشرق ليسهم بالدفاع عن منطقة الشرق الأوسط فأنشأوا كلية حربية في حمص - وتخفيض شروط الانتساب للمواطنين السوريين واللبنانيين - الأمر الذي أفسح المجال لدخول العناصر الوطنية لهذه الكلية.[1] وهكذا لم تنته الحرب حتى ضم جيش الشرق عشرات الضباط السوريين برتب مختلفة ولكن معظمهم كانوا من الضباط الأعوان».[2]

(١) الصحيح هو أن الكلية الحربية قد تأسست عام ١٩٣٢ وليس في أواخر الثلاثينيات كما يذكر المؤلف.

(٢) أحمد عبد الكريم (١٩٩٤) **سنوات خصبة وحصاد مر**، ص.ص ٢٨٦-٢٨٧.

ولم تكن زيادة المجندين من أبناء السنة على حساب تناقص الطوائف الأخرى بل استمرت الزيادة المطّردة في تعداد الجيش بصورة عامة نتيجة لسباق التسلح الذي بدأته ألمانيا في النصف الثاني من الثلاثينيات، فقد حافظ النصيريون على التفوق العددي في القوات الخاصة ولكن انحصر دورهم في الخدمات الوضيعة بسبب تدني المستوى التعليمي لديهم. وتشير المصادر إلى أن الفرقتين Bataillon de Levant و Bataillon de Côté في القوات الخاصة كانت ضمن الفرق العلوية الخالصة التي سرحت بسبب تدني مستوى مجنديها فيما بعد.[1]

ويلاحظ في هذه الفترة كذلك ارتفاع مستوى تمثيل النصارى بشكل ملحوظ، فقد زاد الأرمن خلال الفترة ١٩٣٠-١٩٤٤ بنسبة ٣٠٠ بالمائة ولكن اقتصر دورهم على الأعمال الخدمية والإدارية ولم تنشأ فرق أرمنية خلال تلك المرحلة على الإطلاق.

لقد تبنت سلطة الانتداب سياسة تجنيد السنة لكسب المزيد من الشرعية في محاولتها وضع أسس الجمهورية الحديثة بصورة تكفل المصالح الفرنسية عقب الاستقلال، وكانت السلطات الفرنسية تجد في صفوف السنة من العوائل الأرستقراطية ومن أبناء الريف من يمكن أن يتعامل معها طمعاً في تحقيق المصالح الشخصية وتحسين مستوى الدخل، وكان هؤلاء يتبوأون المناصب العالية ويضعهم الفرنسيون في واجهة المؤسسة العسكرية في مرحلة اتخاذ القرار، ولذلك فإنه من الملاحظ بأن عدد أبناء السنة من

---

(١) لاحظ محمد معروف في مذكراته بأن أفراد السرية التي كانت تحت إمرته في البوكمال سنة ١٩٤٣، كانوا جميعهم من العلويين وكانوا تحت إمرته، وقد تولى اختيارهم وتدريبهم بنفسه، ولم يكن الحال مختلفاً عندما عين آمراً على سرية في تلكلخ حيث كانت الغالبية العظمى من الجنود والرقباء في السرية من العلويين. محمد معروف (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص.ص ٤١ و٤٩.

خريجي الأكاديمية العسكرية كان يفوق أي طائفة أخرى. ولكن ولاء الضباط السنة لم يكن مضموناً بأي حال ولذلك فقد كان يتم التخلص منهم بصورة دورية، وقد شهدت الفترة ١٩٤٣-١٩٤٤ بالتحديد تسريح أعداد كبيرة من السنة بسبب تمردهم على القيادة الفرنسية ورفضهم المساهمة في ضرب الثورة التي اندلعت عام ١٩٤٤.

ويمكن تلخيص نظرية بوناكلي بأن سياسة القوات الخاصة للشرق لم تكن طائفية بالمعنى الصحيح وإنما كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد العناصر الموالية لفرنسا والتي كانت تنحصر في الموارنة والأرمن قبل عام ١٩٢٠، ثم توسعت لتشمل الأقليات الدينية والعرقية في العشرينيات، وفي المرحلة التالية تحول الاهتمام نحو جذب العناصر السنية لتحقيق نوع من التوازن داخل القوات المسلحة. ولكن هذه السياسة لم تكن تخل من المنغصات فقد اضطر الفرنسيون إلى تسريح جميع الفرق الأرمنية بعد تمردها عام ١٩٢١، واضطرت بعد ذلك إلى استبعاد شق من الطرشان في دولة الدروز، وإلى استبعاد قبيلة البشاغرة في الدولة العلوية بسبب تمردهم على الحكام الفرنسيين، واضطرت كذلك إلى تطهير صفوف الجيش من العناصر السنية بشكل دوري وخاصة خلال السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي فإن السياسة الطائفية في الجيش لم تكن في حقيقتها تحمل بعداً عقائدياً، بل كانت محاولة سياسية لترجيح موازين القوى تبعاً لتغير الظروف خلال فترة الانتداب. ولم تكن تهدف فرنسا من سياستها هذه إلى إنشاء جيش طائفي بل كانت تحاول أن تطبق السياسة التي انتهجتها في المغرب العربي عن طريق اجتذاب الأقليات الأكثر ولاء للمستعمر والتي تشترك في تميزها الديني والعرقي عن الأغلبية، وفي مطالبتها بالانفصال عن السلطة المركزية.

ويمكن اختتام هذا الفصل بعنصر أخير أضافه دريسدل إلى سياسة التجنيد في القوات الخاصة للشرق، وهو الاهتمام الذي أبداه الفرنسيون في مستوى التسلح والاستعداد الطبيعي لدى أبناء الطوائف للقتال، فقد صرح حاكم دولة العلويين الفرنسي دي لاروشيه، في معرض حديثه عن النصيريين:

> «سيكون العلويون مفيدين جداً بالنسبة لنا، ولا يمكننا الاستغناء عنهم، فجميعهم مسلحون ويمكنهم أن يشكلوا معارضة قوية ضدنا، ولذلك فإنه من مصلحتنا أن نحظى بتعاطفهم، وأن نفضلهم على غيرهم».[(١)]

وفي تقرير آخر لأحد المسؤولين الفرنسيين؛ فإن سكان سورية ليسوا أهل حرب وقتال ولكن توجد استثناءات لهذه القاعدة، فقد وصفت المصادر الفرنسية الدروز بأنهم: «جبليون ميالون للقتال». وبأنهم: «مقاتلون بالفطرة ومتعصبون بكل ما تحمله الكلمة من معنى».

وفي معرض آخر تصف الوثائق الفرنسية النصيريين بأنهم: «همج وقطاع طرق، ولكن حتى في عمليات النهب وقطع الطرق تجد فيهم صفات الرجولة وحسن التحكم بالنفس».

وتعرضت المصادر للشراكسة كذلك بأنهم: «مقاتلون بالفطرة، مفترسون كالنسور، ويتمتعون بموهبة فطرية للقتال».

ووصفت الإسماعيليين الذين استخدموا بصورة ملحوظة في قمع المظاهرات

---

(١) دريسديل، مصدر سابق، ص ٥٣.

الوطنية في دمشق بأنهم: «محاربون قساة».

ويمكن القول بأن العنصر الجبلي من أبناء الأقليات قد استهوى الفرنسيين نظراً لما كان يتوفر فيهم من استعداد طبيعي للقتال بالإضافة إلى ميلهم للتمرد وكراهيتهم للسلطة المركزية، فبادرت سلطة الانتداب بضمهم إلى مختلف الفرق العسكرية التي حافظت على هذه المزايا لدى انضمام أفرادها إلى الجيش السوري، ليشكلوا بعد ذلك نواة الحركات الانقلابية التي عصفت بالسلطة المركزية ورسخت حكم العسكر خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال.

الاستقلال: بداية متعثرة
(١٩٤٦- ١٩٤٩)

الاستقلال

ترتبط مرحلة الانتداب الفرنسي في الذاكرة السورية بالعديد من الذكريات المؤلمة التي تبدأ من مجزرة ميسلون سنة ١٩٢٠، وتنتهي بمجزرة البرلمان سنة ١٩٤٥، مروراً بالعديد من الأحداث المفجعة التي تركت ندوباً يصعب محوها من الكيان الجمهوري عقب الاستقلال، فبالرغم من تعهد الجنرال كاترو بإلغاء الانتداب والاعتراف بسورية ولبنان دولتين مستقلتين حرتين سنة ١٩٤١، إلا أن الفرنسيين تباطأوا في منح سورية استقلالها الكامل، وتولد انطباع سلبي بسبب رفض الجنرال كاترو التخلي عن القوات الخاصة السورية، وتبريره ذلك صراحة بالقول أنه يمثل السلاح الوحيد المتبقي للحصول على معاهدة مرضية من السوريين. وبحلول عام ١٩٤٤ كانت السلطات الفرنسية قد سلمت معظم صلاحيات الحكم إلى الحكومتين الوطنيتين في سورية ولبنان، إلا أنها أصرت على الاحتفاظ بسيطرتها على القوات الخاصة للشرق كورقة ضغط أخيرة لفرض معاهدة تضمن المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية عقب الاستقلال.

وفي الثامن عشر من شهر مايو ١٩٤٥ قدم الجنرال بينيه مذكرة إلى الحكومتين السورية واللبنانية جاء فيها أن حكومته مستعدة لتسليم الجيش إلى سورية ولبنان مع إبقائه تحت القيادة العليا الفرنسية، على شرط الاحتفاظ بقواعد عسكرية وقوات مسلحة، وضمان مصالح فرنسا في البلدين، وفي اليوم التالي تداولت الحكومتان السورية

واللبنانية الموقف، واتفقتا على عدم الدخول في مفاوضات لعقد أية معاهدة مع الجانب الفرنسي قبل تسليم الصلاحيات جميعها بما فيها الجيش، مما دفع الفرنسيين لإرسال تعزيزات عسكرية إلى بيروت للتهديد بدعم مطالبهم بقوة السلاح، فاندلعت المظاهرات وشل الإضراب العام أنحاء سورية ولبنان، وقابل الفرنسيون الموقف بالتصعيد العسكري حيث قامت الطائرات الفرنسية في ٢٩ مايو بقصف دمشق وحمص وحماة وحلب ودير الزور والرقة ودرعا، وتحركت القوات الفرنسية باتجاه العاصمة السورية مدعمة بالمدفعية الثقيلة فأمعنت في التدمير والنهب، كما سقطت قذائف مدفعية الهاون والمصفحات على مبنى البرلمان، وقامت القوات الفرنسية بقتل حراسه ومثلت بهم أبشع تمثيل إثر نفاذ ذخيرتها، واستمر القصف المتواصل لمدة ٣٦ ساعة، دبت فيها الفوضى واندلع قتال الشوارع، وعندما فشلت جميع المحاولات للتوصل إلى هدنة بين الطرفين، أصدر القائد البريطاني المحلي في دمشق إنذاراً إلى القائد الفرنسي يطلب منه سحب قواته إلى ثكناتها وإلا تعرضت للقصف من قبل قواته التي كانت تتمركز في أنحاء مختلفة من سورية بعد انقضاء الحرب، ورضخ الفرنسيون إلى هذا التهديد، فقاموا بسحب قواتهم تحت غطاء بريطاني.[1]

وبالرغم من موافقة الفرنسيين على تسليم القوات المسلحة في ٢١ أغسطس ١٩٤٥ إلى الحكومة الوطنية، إلا أنهم استمروا في المماطلة والتباطؤ في تحقيق الانسحاب الكامل من المنطقة، ففي ١٣ ديسمبر ١٩٤٥، اتفقت فرنسا مع بريطانيا على تبادل الرأي بشأن تجميع قواتهما وإجلائهما تدريجياً عن البلاد، وفوجئ الرأي العام السوري بإعلان بريطانيا

---

(١) لونغريغ (١٩٧٨)، مصدر سابق، ص ٤٣٣.

اعترافها بمصالح فرنسا ومسؤولياتها في منطقة شرقي البحر المتوسط، مما دفع الحكومتين السورية واللبنانية إلى اللجوء لمجلس الأمن في فبراير ١٩٤٦ والمطالبة بسحب القوات الأجنبية من بلادهما، وصدر قرار بالجلاء الفوري من قبل مجلس الأمن، وبحلول منتصف شهر إبريل عام ١٩٤٦ كانت القوات الأجنبية قد أتمت جلاءها عن سورية لتصبح دولة ذات سيادة مستقلة.[1] وكانت مظاهر الاحتفال العارمة بالجلاء تشوبها الكثير من العواطف الجياشة ابتهاجاً بانتهاء حقبة الانتداب الفرنسي وبدء مرحلة جديدة استكملت فيها سورية جميع شروط سيادتها واستقلالها. ومن ثم بادرت بممارسة دورها الإقليمي والدولي فأسهمت في تأسيس جامعة الدول العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥، وشاركت في وضع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرنسيسكو في يونيو ١٩٤٥.

إلا أن تحقيق الاستقرار - الذي كان يمثل أكبر حاجات البلاد- كان متعذراً في المستقبل المنظور، وذلك بسبب العناصر السلبية المتأصلة في الكيان الجمهوري والتي كان من أهمها انعدام التجانس بين القوى السياسية، إضافة إلى الولاءات الإقليمية، وغياب تراث احترام السلطة المركزية الذي كان من أبرز سمات مرحلة الانتداب.

وقد برزت على الفور العديد من المخاطر التي شكلت تهديداً مباشراً لتجربة الاستقلال، حيث كانت الفئة الحاكمة تفتقد الخبرة اللازمة لمواجهة التحديات التي واجهت سورية على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وكانت الأحزاب السياسية متقلبة الولاءات، تهيمن عليها المطامح الشخصية، بالإضافة إلى الأوضاع الإقليمية التي كانت تشكل التهديد الأكبر لمستقبل الكيان الجمهوري واستمراريته، فقد

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص.ص ٢٧-٢٨.

كانت سورية محاطة بمملكتين هاشميتين، يحلم أقطابها بتحقيق مشروعي: «سورية الكبرى» و«الهلال الخصيب»، وبالأخص ملك العراق فيصل بن الحسين الذي كان يسعى إلى استعادة حكمه على سورية منذ أن طرده الفرنسيون منها سنة ١٩٢٠، ولم يكن خلفاؤه من بعده بأقل حماسة لتحقيق ذلك عن طريق استقطاب عدد من سياسيي سورية وعسكرييها لتحقيق هذا المشروع. وقد وقفت مصر والسعودية في موقف المعارض للأطماع الهاشمية، حيث كان ساسة مصر يشعرون بأن مثل هذه المشاريع تهدد نفوذ مصر ومكانتها في العالم العربي، بينما كانت المنافسة السعودية- الهاشمية (التي بدأت منذ اندلاع الحرب العالمية الأولى) قد بلغت ذروتها لدى نيل دول المشرق العربي استقلالها، وكان للصراع الهاشمي مع المحور المصري- السعودي دور كبير في إثارة الفتن الداخلية في سورية وانقسام الأحزاب السياسية بين مؤيد لمشاريع الوحدة ومعارض لها، وكانت الأموال تتدفق من الخارج وتنفق بسخاء على الأطراف المتنازعة التي ترغب في حسم الأمور لصالحها في الساحة السورية الداخلية.

مؤسسات الحكم المدني تحت الاختبار

لم تكن تجربة الاستقلال بمستوى النجاح الذي كان يأمل السياسيون بتحقيقه في سورية عقب الجلاء؛ فالدولة القومية التي ناضل الوطنيون من أجلها لم تكن تلك التي فازوا بها، حيث كانوا يطمحون إلى تحقيق كيان يوحد البلاد العربية أو يشمل بلاد الشام بأسرها، وكانوا يرفضون قيام الجمهورية على الصورة التي ظهرت بها لدى نيل الاستقلال، ومثَّل رئيس الجمهورية شكري القوتلي هذا التناقض بصورة واضحة، فقد كان أحد مؤيدي حكم الملك فيصل في سورية سنة ١٩١٩، وأمضى فترة طويلة من حياته ينادي بتحقيق وحدة عربية شاملة ويرفض مشاريع التقسيم التي تبناها الانتداب الفرنسي، ولكنه أصبح منذ سنة ١٩٤٦ رئيساً لكيان جمهوري يتوجب عليه النضال من أجل المحافظة عليه من استحواذ الملكية الهاشمية ويسعى إلى حماية حدوده التي لم يكن الوطنيون يعترفون بها حتى ذلك العام.

وفي ظل ظروف عصيبة على الصعيدين الداخلي والإقليمي، تولت الكتلة الوطنية مقاليد الأمور خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٤٩، وأثبتت التجربة بأن رموز الكتلة الذين تمرسوا على النضال ضد سلطة الانتداب كانوا بحاجة إلى فترة أطول لاكتساب الخبرة في تسيير شؤون الدولة الحديثة. فكان لا بد من إنشاء مؤسسات جمهورية تتطلب فئة مثقفة من الشعب، وتشكيل جهاز إداري قادر على تسيير القضايا اليومية للمواطنين، بالإضافة إلى الحاجة الملحة لكسب ولاء الأقليات العرقية والطائفية؛ فقد نشطت القوى الانفصالية في أقاليم الجزيرة واللاذقية وجبل العرب، وبالرغم مما بذلته الحكومة الوطنية لإلغاء الفروقات الطائفية وإحداث التجانس بين أبناء المجتمع السوري، إلا أن المقاومة

ضد السلطة المركزية كانت أعنف مما توقعه أقطاب الحكم الوطني، ففي ٩/ ١٢/ ١٩٤٥ تقرر إلغاء الاستقلال المالي والإداري لمحافظة اللاذقية والذي أصرت فرنسا على الإبقاء عليه بعد إلغاء دولة العلويين،(١) فأدى إلى حركة تمرد واسع في المنطقة تزعمها سليمان المرشد الذي أعلن نفسه إلهاً وتبعه نحو خمسين ألف شخص من العلويين، وسيطر أتباعه على عدد من القرى التي انتزعوها من مالكيها، مما أرغم الحكومة على إرسال حملة عسكرية قبضت على المرشد الذي أعدم في دمشق.

وفي جبل العرب ثارت فتنة بين الدروز من عائلتي الأطرش وأبو عسلي مما خلق جواً من الفوضى، فهوجم موظفو الحكومة ودمرت مبانيها وممتلكاتها مما اضطر موظفي السلطة المركزية إلى الفرار من جبل العرب.(٢)

ولم تُثبت الحكومات السورية الخمس التي تعاقبت خلال ثلاث سنوات كفاءتها في التعامل مع هذه التحديات، فقد بادر سعد الله الجابري بتشكيل حكومة في السابع والعشرين من شهر أبريل ١٩٤٧، ولكن وفاته المفاجئة في شهر ديسمبر من نفس العام، دفعت بجميل مردم لتأليف ثلاث حكومات قصيرة الأجل، تبعتها حكومة قام بتشكيلها السياسي السوري المستقل خالد العظم في شهر ديسمبر ١٩٤٨، ولكنها لم تعش لأكثر من ثلاثة أشهر قبل أن يطيح بها حسني الزعيم في مارس ١٩٤٩.

---

(١) أكرم الحوراني (٢٠٠٠)، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، القاهرة. ١/ ٤٥٧.

(٢) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٩٠.

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٤٩

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها (بالأشهر)
٢٠	سعد الله الجابري	٢٧/ ٤/ ١٩٤٦-٢٧/ ١٢/ ١٩٤٦	٨
٢١	جميل مردم	٢٨/ ١٢/ ١٩٤٦-٦/ ١٠/ ١٩٤٧	١٠
٢٢	جميل مردم	٦/ ١٠/ ١٩٤٧- ٢٢/ ٨/ ١٩٤٨	١١
٢٣	جميل مردم	٢٢/ ٨/ ١٩٤٨- ١٦/ ١٢/ ١٩٤٨	٥
٢٤	خالد العظم	١٦/ ١٢/ ١٩٤٨- ٢٩/ ٣/ ١٩٤٩	٣

الأوضاع الاقتصادية

وكانت التحديات الاقتصادية من أبرز ما واجهته حكومات الجابري ومردم والعظم خلال تلك الفترة، فقد اضطرت حكومة الجابري لاستحداث نظام ضرائبي لتغطية نفقات الدولة في الوقت الذي ارتفعت تكاليف الحياة بنسبة ٥٠٠ بالمائة عن مستواها قبل الحرب العالمية الثانية، وتزامن ذلك مع قيام الحكومة بتسريح ألوف العمال الذين استخدمتهم جيوش الاحتلال أثناء الحرب، كما توقفت نفقات المؤن والخدمات التي كانت تصرف من قبل هذه القوى أثناء الحرب، مما أثار موجة من الاستياء والسخط العام بين المواطنين بكافة قطاعاتهم.[١]

وكان عجز الميزانية السورية هو العقبة الأكبر أمام المحاولات اليائسة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فقد بدأت أرقام العجز بعد الجلاء ترتفع باضطراد، حيث

---

(١) المصدر السابق، ص ٨٢.

ارتفعت قيمة عجز الميزانية من ٤٧ مليون ليرة عام ١٩٤٤، إلى ٩٧ مليون ليرة عام ١٩٤٥، ثم ارتفعت إلى ١٨١ مليون عام ١٩٤٦، واستمرت في تزايد إلى أن بلغت ٤٣٥ مليون ليرة بحلول عام ١٩٤٨.(١)

وفي هذا الجو المشحون تعرقلت المفاوضات بين الحكومة السورية وشركة التابلاين الأمريكية، وتزامن ذلك مع انقطاع البنزين والكاز والمازوت، مما عده البعض تصرفاً انتقامياً من قبل الشركة يهدف إلى الضغط على الحكومة للخضوع إلى شروطها، فأصبح الشعب يعاني من البرد بعد أن حل فصل الشتاء وانقطع المازوت والكاز، وانقطعت كذلك الإنارة حيث إن مولدات الكهرباء كانت تعمل بالمحروقات.(٢)

وبالإضافة إلى ارتفاع عجز الميزانية ونسبة التضخم وانعدام فرص العمل؛ انتشرت ظاهرة الفساد في وزارات الدولة، واستمرت في تزايد إلى أن أصبحت ظاهرة عامة تتحدث عنها الصحافة اليومية وتقارير السفارات الأجنبية، ففي سنة ١٩٤٦ نشرت الصحف السورية حيثيات تحقيق أجري في وزارة المالية حول ضياع ٤٢٠٠ دفتر وصولات يحتوي كل واحد منها على ٥٠ وصلاً، واتُّهم مدير عام وزارة المالية بالتواطؤ في مراجعات اختلاسات مالية وفي التجاوز عن سرقات ارتكبها أصدقاؤه في الوزارة وفي استخدام خمس سيارات حكومية لاستعماله الشخصي.(٣)

وفي تقرير موجه إلى وزير الخارجية الأمريكي في شهر يونيو ١٩٤٦، تحدث المفوض في السفارة الأمريكية غوردون ماتيسون عن أنباء بوقوع اختلاسات في وزارة الداخلية

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٨١٦.

(٢) المصدر السابق، ١/ ٨٢٣.

(٣) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٨٥.

بقيمة أربعين ألف ليرة سورية، وعن حادثة اختلاس أخرى في إدارة العشائر بنفس الوزارة تقدر بحوالي ستين ألف ليرة، وفي اليوم السادس من الشهر نفسه كُشف النقاب عن وقوع حادثة اختلاس ثالثة في وزارة المالية تقدر بحوالي مائتي ألف ليرة، وتبين بأن المبالغ المفقودة من خزانة وزارة الداخلية تزيد عن مائة وخمسين ألف ليرة، وأحيلت مجموعة من الموظفين في الوزارتين إلى التحقيق بعد مصادرة ممتلكاتهم. كما أشار تقرير ماتيسون إلى أن تحقيقات أخرى قد كشفت عن وقوع سرقات في مخازن الجيش تشمل الملابس وبعض القذائف والعيارات النارية، وتسربت أنباء عن تورط ثلاثة ضباط كبار في هذه القضية.

ولم تكد الأمور تهدأ قليلاً حتى تم الكشف عن حادثة اختلاس أخرى في وزارة المالية في الرابع عشر من شهر يونيو ١٩٤٦، تقدر بحوالي ٤٤٠ ألف ليرة، وقد عزا المفوض الأمريكي ظاهرة استشراء الفساد في سورية إلى أربعة أسباب رئيسة:

١- انخفاض قيمة الرواتب بالمقارنة مع المرحلة السابقة للاستقلال، والتي تزداد سوءاً بسبب ارتفاع معدلات التضخم مما يجعل الحياة شاقة بالنسبة للموظفين.

٢- انتشار الفساد بين موظفي الدولة خلال فترة الانتداب الفرنسي، وخاصة منهم المسؤولين عن توزيع المؤن خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فقد حافظ هؤلاء على مناصبهم، وعمدوا إلى توسيع أنشطتهم عقب الاستقلال لتشمل بيع رخص الاستيراد.

٣- ضعف الإجراءات المحاسبية وأجهزة الرقابة في الحكومة السورية، حيث يقوم بعض الموظفين بتدوين نتائج مغلوطة في نهاية قوائم طويلة من الأرقام ويضعون الفارق في جيوبهم، وإذا تعاون المسؤول الحكومي الكبير مع موظفيه نظير المشاركة في الأرباح فإن فرص اكتشاف الاختلاسات تصبح ضئيلة للغاية.

٤- لا تزال الجمهورية فتية، ولم تبلغ حد النضج القومي الذي يدفع بموظفي الحكومة للشعور بمسؤولية وطنية، وتتحمل سلطة الانتداب مسؤولية ذلك حيث إنها لم تبذل أي جهد لتدريب كادر وظيفي قادر على حمل أمانة العمل الإداري.

وقد أكد المفوض الأمريكي في ختام تقريره بأن الاقتصاد السوري يعاني من مشاكل أخرى عديدة، وأنه يتعين على السوريين أن يبذلوا جهداً كبيراً لترتيب بيتهم الداخلي حتى تسير الأمور بطريقة سليمة.[1]

الأوضاع السياسية

لم تكن الأوضاع السياسية أفضل من الحالة الأمنية المتردية والتدهور الاقتصادي الذي عم أركان القطر السوري عقب الاستقلال، فقد وضعت حكومة مردم الأولى (ديسمبر ١٩٤٦-أكتوبر١٩٤٧) على عاتقها مهمة التحضير لانتخابات المجلس النيابي في شهر مايو ١٩٤٧. وظهر استباقاً لتلك الانتخابات عدد من الكتل السياسية الجديدة، فأعلن تأسيس الحزب الوطني الذي كان يتألف من بعض وجهاء دمشق من المناضلين ضد الانتداب الفرنسي، وكانت هذه المجموعة تعرف قبل ذلك باسم الكتلة الوطنية، ومن أبرز رجالها: فارس الخوري وسعد الله الجابري وجميل مردم ولطفي الحفار وصبري العسلي، وقد تزعم هذا الحزب شكري القوتلي الذي تولى منصب رئاسة الجمهورية لأول مرة خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٤٩.

وتركزت المعارضة الرئيسة للحزب الوطني حول ائتلاف غير متماسك من

(1) National Archives and Record Administration, Record Group 59, Confidential U.S. State Department Central Files. (Hereafter NARA. G. 59) 890D.00/6-1746.

السياسيين سمي بحزب «الأحرار»، وكان من بين زعمائه منير العجلاني وعلي بوظو وزكي الخطيب وحسن الحكيم ورشدي كيخيا، وكان ثقل هذه المجموعة في حلب التي أُعلن فيها خلال تلك الفترة عن تأسيس حزب الشعب بزعامة كل من: ناظم القدسي ورشدي كيخيا ومصطفى برمدا، ولعل جذور الخلاف بين حزب الشعب والحزب الوطني تعود إلى تذمر وجهاء مدينة حلب ذات النفوذ التجاري والإنتاج الاقتصادي من احتكار مدينة دمشق للشؤون السياسية والإدارة المركزية، وكان غالب أعضاء حزب الشعب يميلون إلى تقوية علاقات سورية مع العراق ويطمحون للوصول إلى صيغة فيدرالية لتحقيق مشروع الهلال الخصيب دون التضحية بالنظام الجمهوري في سورية.

وفي العام نفسه (١٩٤٧) دعا ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار لعقد المؤتمر الأول لحزب البعث الذي كان يدعو إلى بعث الأمة العربية عن طريق السعي إلى توحيد البلدان العربية، وقد تعززت السياسة الاشتراكية لحزب البعث بانضمام الحزب الاشتراكي له بقيادة أكرم الحوراني سنة ١٩٥٢، وكان يضم في صفوفه عدداً كبيراً من أبناء الأقليات الطائفية والدينية في سورية.

وتزعم الشيخ مصطفى السباعي حركة إسلامية كانت تعد امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين التي تأسست في مصر سنة ١٩٢٨، وقد بدأت الجماعة نشاطها السياسي في سورية سنة ١٩٣٥، وأسست أول مركز لها في حلب باسم «دار الأرقم»، وعقدت الجماعة مؤتمرها الأول في سنة ١٩٣٦، وفي سنة ١٩٤٤ أصبح الشيخ مصطفى السباعي المراقب العام للجماعة في سورية، وتمكن من جعلها قوة سياسية فاعلة في البرلمان السوري حيث شاركت الحركة في الانتخابات النيابية سنة ١٩٤٧، وتبنت سياسة اشتراكية إصلاحية.

وفي أقصى يمين الطيف السياسي في سورية كان الحزب القومي السوري الذي تأسس سنة ١٩٣٢ على يد أنطون سعادة وكان يدعو إلى قيام سورية الكبرى على أسس قومية علمانية، وقد تأثرت إيديولوجية الحزب بنمو المد القومي المتطرف في أوروبا، فارتبط نشاطه بسلسلة من أعمال العنف والاغتيالات السياسية والمحاولات الانقلابية لتحقيق مآربه.

أما في أقصى اليسار فقد استطاع خالد بكداش من خلال قاعدته الكردية القوية في دمشق أن يثبت وجود الحزب الشيوعي الذي كان يعمل في سورية ولبنان منذ عام ١٩٣٢، وكان على علاقة وثيقة بالحزب الشيوعي الفرنسي. وكان بكداش قد اتخذ قراراً تاريخياً بالانفصال عن النفوذ اللبناني وتشكيل حزب شيوعي سوري مستقل سنة ١٩٤٤، ولكن شعبية الحزب سرعان ما تعرضت لضربة قاصمة بسبب تأييد الاتحاد السوفيتي لقيام دولة إسرائيل والاعتراف بها، وتأييد قرار التقسيم، فأصدرت الحكومة السورية قراراً بحل الحزب سنة ١٩٤٧، ولكنه استمر يعمل بصورة غير قانونية.

كما حفل العمل السياسي في سورية بعدد كبير من السياسيين المستقلين من أمثال خالد العظم وحسن الحكيم، الذين كانوا يتأرجحون بين مختلف التيارات السياسية حسب تقلب الأوضاع وتغير الظروف.

والحقيقة هي أن الأحزاب السورية قد أسهمت في ترسيخ حالة الفوضى السياسية التي أعقبت الاستقلال، فالأحزاب الرئيسة كحزب الشعب والحزب الوطني لم تكن تتبنى إيديولوجية محددة، ولم يعتبرها المراقبون سوى ائتلاف بين أطراف سياسية واقتصادية مستفيدة تسعى إلى استبعاد مناوئيها عن السلطة بشتى الوسائل، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة تقلب الولاءات السياسية بين أعضاء البرلمان، وتذبذب السياسة السورية

بين اليمين واليسار دون وجود عنصر توازن للنظام الجمهوري.

وبالإضافة إلى ضعف التأصيل الإيديولوجي وتغلب النزعة الفردية لدى الأحزاب السورية، انتشرت بين الأحزاب الأصغر حجماً ظاهرة الارتباط بالعسكر والتغلغل في صفوف الجيش السوري، كطريق أقصر للوصول إلى سدة الحكم، فقد كان الشعور السائد لدى أغلب السياسيين بأن مفاتيح السلطة بيد المؤسسة العسكرية مما دفع بالعديد من المغامرين السياسيين لزج الجيش في أتون المعارك الانتخابية وتشجيع الفكر الانقلابي، وكان لزعماء حزب البعث والحزب القومي السوري النصيب الأوفر من التمثيل في صفوف الجيش.

ولا يقل خطورة عن ذلك ميل العديد من السياسيين الوحدويين للاتجاه نحو الخارج بحثاً عن حلول جذرية لمعضلات الساحة المحلية، حيث تمتع بعض السياسيين السوريين بدعم الأردن والعراق لدفع مشاريع الوحدة الهاشمية، وقابلت مصر والسعودية هذا التيار بدعم سخي للعناصر التي كانت ترغب في الحد من أطماع الهاشميين في سورية. وقد كشفت الوثائق الغربية والمذكرات السياسية ومحاضر التحقيق في فترة الخمسينيات عن أنشطة واسعة النطاق لحكومات مجاورة تتضمن دفع الرواتب ومنح جوازات السفر وتقديم تسهيلات أخرى تهدف إلى خدمة مصالح جهات خارجية في سورية.[1]

وقد انعكست حالة الفوضى السياسية بصورة مروعة في انتخابات سنة ١٩٤٧ حيث تنافس ١٨٠٠ مرشح على ١٤٠ مقعداً، وسادت أحداث العنف في سائر أنحاء البلاد، وتم الاقتراع وسط اتهامات بزج المؤسسة العسكرية في أتون الصراع السياسي، وأسفرت

---

(١) انظر على سبيل المثال لا الحصر مذكرات: محمد معروف (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ونبيل الشويري (٢٠٠٥)، **سورية وحطام المراكب المبعثرة**، حوار صقر أبو فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الانتخابات عن مجلس مفكك كانت غالبية أعضائه من المستقلين. وقد فشلت جميع محاولات إلغاء الطائفية في توزيع مقاعد البرلمان السوري، حيث اضطر المجلس بعد مناقشات حادة إلى الاعتراف بالصيغة التي فرضتها فرنسا في دستور سنة ١٩٣٠، والتي يتم توزيع المقاعد فيها على أساس طائفي.(١)

وسرعان ما دعي المجلس إلى عقد جلسة خاصة في شهر سبتمبر لمواجهة أزمة عزوف اشتراك الشعبيين في الحكومة وإصرار بقاء الوطنيين في المعارضة، وفي وجه هذه الأزمة انهارت حكومة جميل مردم الأولى فطلب منه الرئيس القوتلي تشكيل حكومة ثانية على الفور، وبعد جهود مضنية ومشاورات واسعة شكل جميل مردم حكومته الثانية من ثلاثة شعبيين ووطني واحد واثنين من المستقلين وتولى جميل مردم منصبي رئيس الوزراء ووزير الخارجية بينما أسندت وزارة الدفاع إلى أحمد الشراباتي، ولم تكن هذه الحكومة أوفر حظاً من سابقتها إذ أنها سرعان ما انهارت في شهر أغسطس عام ١٩٤٨ عقب الهزيمة المروعة التي منيت بها القوى العربية في حرب فلسطين.

---

(١) تم توزيع مقاعد البرلمان على النحو التالي: السنة ٩٣، العلويون ١١، الدروز ٥، الروم الأرثوذكس ٦، الأرمن الأرثوذكس ٢، السريان الأرثوذكس ٢، الروم الكاثوليك ٢، السريان الكاثوليك ٢، الأرمن الكاثوليك ١، الموارنة ١، الإسماعيليون ١، اليهود ١، الأقليات غير الممثلة ٣، العشائر ١٠. توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٢٥.

المؤسسة العسكرية تحت الاختبار

تسليم ا يش السوري

تشكلت نواة الجيش السوري من القوات الخاصة للشرق عقب موافقة الفرنسيين على تسليم القوات المسلحة والدرك في ١٢ أغسطس ١٩٤٥، إلا أن عملية التسليم قد شابها العديد من المنغصات، حيث تمرد بعض الجنود العلويين وقاموا بتدمير الممتلكات العامة وسرقة مخازن الأسلحة لدى سماعهم أخبار تسريحهم من الجيش، وكان أفراد القوات الخاصة قد أقسموا على الولاء والطاعة للجنرال ديغول ولم يكن لديهم أي رغبة في الخضوع للحكم الوطني.[١]

وتحدث تقرير للمفوضية البريطانية بدمشق بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٤٥ عن الأحداث التي رافقت عملية تسليم القوات الخاصة للجيش السوري، ومن ذلك رفض بعض الفرق الامتثال للأوامر الموجهة لهم، وبالأخص منها فرق القوات الإضافية التي قامت بإحداث الفوضى وإيذاء السكان المحليين؛ فقد قام أفراد الفرقة الثانية من المشاة (وجميعهم من العلويين باستثناء ١٢ مجنداً من النصارى) بمهاجمة مخازن الأسلحة

---

(١) استمرت فرنسا حتى اللحظة الأخيرة في سياسة تشكيل الفرق الطائفية لمواجهة الحركة الوطنية، ففي الوقت الذي عمت فيه الثورة أنحاء سورية في شهر أبريل ١٩٤٥، أشار تقرير الأوضاع السياسية الأسبوعي الصادر عن المفوضية البريطانية بدمشق بأن الفرنسيين قد جندوا ٢٤٠ علوياً لتشكيل فرقة جديدة في القوات الخاصة، وبأنهم جميعاً قد أقسموا على الولاء والطاعة للجنرال ديغول وتعهدوا بالذهاب إلى أي منطقة ينتدبون للعمل فيها، انظر:

Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'*, no. 158, (10 April 1945), vol. 10, part III, p. 146.

والاستيلاء على ما فيها لمنع وصولها إلى الحكومة الوطنية في سورية.[1]

ونتيجة لتكرر حالات التمرد، قامت القيادة الفرنسية بتخيير من بقي تحت إمرتها من الجنود السوريين بين البقاء في سورية أو الرحيل مع القوات الأجنبية إلى فرنسا، فاختار بعضهم الرحيل والتخلي عن جنسيته ووطنه، واختار بعضهم الآخر البقاء في سورية ووضعوا أنفسهم تحت تصرف الحكم الوطني.

وقد تحدثت الوثائق عن وجود أعداد كبيرة من الجنود الذين فضلوا البقاء تحت القيادة الفرنسية والمغادرة معها لخدمة القوات الفرنسية في أماكن أخرى، حيث أشار تقرير المفوضية البريطانية في دمشق بتاريخ ٧ أغسطس ١٩٤٥، إلى أن حوالي ثلاثة آلاف من مجندي القوات الخاصة قد فضلوا البقاء تحت إمرة الفرنسيين، وبأن ٢٥٠٠ قد تم تسريحهم، ولم تستلم الحكومة السورية من فرق القوات الخاصة سوى ألفي مجند فقط.[2]

وبالرغم من أن مجموع القوات السورية تحت الانتداب الفرنسي (القوات الخاصة للشرق) كان يقدر بحوالي ١٣ ألف جندي، إلا أن الحكومة السورية لم تستلم من هؤلاء سوى خمسة آلاف جندي، و٣٥٠٠ من الدرك، أما الباقون فقد التحقوا بجيش المستعمر بعد أن سرحت مجموعة منهم بسبب عدم الأهلية.

وعندما تم تسليم هذه القوات بالفعل ظهرت الصورة مفجعة للغاية، فقد كانت المؤسسة العسكرية بحاجة إلى حركة إصلاحية واسعة تهدف إلى حل الفرق الطائفية وتوفير الدعم المالي وتجنيد المزيد من المقاتلين بهدف إنشاء جيش وطني يمكن الاعتماد

---

(1) Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, *'Weekly Political Summary'*, no. 173, (31 July 1945), vol. 10, part III, p. 172.

(2) Ibid, *'Weekly Political Summary'* no. 174, (7 August 1945), vol. 10, part III, pp. 174-175.

عليه للمحافظة على الأمن وحراسة الحدود الممتدة لأكثر من خمسمائة كيلو متر مع تركيا والعراق والأردن.[١]

وقد ناقش العديد من الساسة السوريين المعاصرين لتلك الفترة تفاصيل الحالة المزرية للجيش السوري لدى تسلمه، ومن أبرزهم وزير المعارف عادل أرسلان، الذي تحدث عن حالة الجيش السوري آنذاك بقوله:

«الجيش السوري المختلط الذي ألفته فرنسا لمقاومة الحركة الوطنية أصبح تابعاً لسورية. فإن لم تكن فرنسا قد اشترطت حماية الحكومة السورية لعناصره غير الوطنية، ففائدة سورية منه هي في إنقاذ البلاد من شر أولئك المتطوعة المرتزقة والإبقاء على نواة منه صالحة لإنشاء جيش وطني جديد».[٢]

وأثيرت مسألة الجيش السوري وأوضاعه المزرية لدى تسلمه من الفرنسيين، في البرلمان السوري بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٤٥، حيث علق النائب أكرم الحوراني على عملية التسليم في تلك الجلسة بقوله:

«إن إبقاء الجيش على حالته الراهنة أمر مضر بالمصلحة القومية ضرراً فاحشاً. إذ لا بد من إجراءات عميقة وصالحة كي يصبح هذا

---

(١) تحدث الوزير الأمريكي المفوض في بيروت جورج وادزورث في تقرير له بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٥، عن الحالة المزرية للقوات المسلحة السورية مشيراً إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية لتصحيح أوضاع الجيش وذلك لتمكينه من المحافظة على الأمن الداخلي، وخاصة في المناطق النائية، انظر:
NARA.G.59:890D.00/10-945

(٢) عادل أرسلان (١٩٨٣)، **مذكرات الأمير عادل أرسلان**، تحقيق يوسف أيبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت، ١/ ٥٢٤.

الجيش جديراً بحماية أمن البلاد الداخلي والخارجي. ولا بد لنا قبل أن نتطرق للأساليب الواجب اتباعها لإصلاحه أن نقول إن الجيش السوري المحلي قد أنشأه الفرنسيون لا ليكون جيشاً يحمي البلاد ومصالح الأمة إنما كانت غايتهم أن يقمعوا بواسطته كل حركة وطنية أو قومية تقوم في هذه البلاد وقد اتبعوا في أمر تشكيله ما اتبعوه في تطبيق المبادئ المكيافيلية سواء في السياسة أو الاجتماع، فألفوه فرقاً على أساس النعرات الطائفية والعنصرية، فكانت هنالك قوى درزية وعلوية وأخرى شركسية إلى آخر ما هنالك».[1]

تنظيم ا يش السوري

بادرت الحكومة الوطنية بتنظيم أوضاع القوات المسلحة فور تسلمها؛ فقامت بإنشاء الأركان العامة وحلت الوحدات العرقية والطائفية، وأنشأت المدارس والكليات العسكرية لجميع الرتباء في مختلف صفوف الأسلحة. واستحدثت نظام التجنيد الإجباري سنة ١٩٤٨، كما عملت على إنشاء كلية حربية وطنية مهمتها تخريج الضباط الذين تحتاج إليهم القوات المسلحة، واستناداً إلى هذه القرارات تحولت الكلية الحربية التي أنشأها الفرنسيون في حمص إلى كلية وطنية وسمي العقيد الركن فوزي سلو مديراً لها، وأجريت المسابقات لانتقاء أول دفعة من التلاميذ الضباط في المعهد الوطني، واستقبلت الكلية أول دورة في عهد الاستقلال عام ١٩٤٦، وأطلق على هذه الدورة عند تخرجها عام ١٩٤٨ اسم دورة خالد بن الوليد، وأصبحت الكلية الحربية تستقبل أعداداً

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٤٣٩-٤٤٠.

متزايدة من التلاميذ الضباط حيث بدأت تخرج حوالي مائة ضابط في كل عام، كما بدأت مدارس الرتباء في قطنا وحمص وحلب واللاذقية تخرج المئات من ضباط الصف في جميع الاختصاصات.[١] وبحلول عام ١٩٤٨ كان عدد القوات المسلحة السورية قد ارتفع إلى حوالي ١٢ ألف جندي و٤٥٠٠ من الدرك، ولكن تمثيل الأقليات في صفوف الضباط استمر في الارتفاع.[٢]

الانتماءات الطائفية والعرقية لضباط الجيش السوري سنة ١٩٤٧، (يلاحظ تفوق العنصر الكردي)[٣]

المجموعة	عدد الضباط	الضباط في مناصب القيادة	نسبتهم المئوية
السنة العرب	١٢٨	٧	٣١.٨
الشركس	٢٣	١	٤.٥
الأكراد	١٧	٥	٢٢.٧
الدروز	١٧	١	٤.٥
العلويون	١٦	١	٤.٥
الإسماعيليون	٦	-	-
المتاولة (الشيعة)	٢	١	٤.٥

(١) أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، **حصاد سنين خصبة وثمار مرة**، بيسان، ص. ص ٢٨٧-٢٨٨.

(2) Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p. 335.

(3) Bounacklie N.E. (1993*), 'Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic Recruitment 1916-1946'*, in the **International Journal of Middle East Studies**, 25, (1993), pp. 654.

النصارى	٦٨	٦	٢٧.٣
آخرون	٢	-	-

حرب ١٩٤٨

وفي غضون فترة قصيرة من تأسيسه كان على الجيش السوري أن يواجه اختباراً قاسياً في حرب ١٩٤٨ وذلك على الرغم من عدم جهوزيته وأهليته لخوض معركة لا يملك فيها أدنى ما يحتاجه من الأسلحة والذخيرة والتدريب، فقد كانت القضية الفلسطينية تسبب غلياناً في الشارع السوري وتدفع بالقوات المسلحة للانخراط في معركة استعادة الكرامة العربية إثر صدور قرار مجلس الأمن بتقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧. وقد دفع هذا القرار بالجموع الغاضبة في دمشق إلى اقتحام السفارات البريطانية والأمريكية والبلجيكية والمركز الثقافي السوفيتي، ومهاجمة مراكز الحزب الشيوعي بسبب تأييد الاتحاد السوفيتي قرار التقسيم. وفي حلب أحرق المتظاهرون ثلاثمائة بيت تخص اليهود وتم نسف أحد عشر كنيساً يهودياً، وقُتل في هذه الأثناء ستة وسبعون من الجالية اليهودية في سورية، ولم تتمكن الحكومة من استعادة النظام إلا بصعوبة بالغة.[1]

وسرعان ما أقر قانون التجنيد الإجباري في سورية وصوت البرلمان بالموافقة على شراء أسلحة بقيمة مليوني دولار، وتطوع ثلاثون نائباً لأداء الواجب العسكري في فلسطين، كما استقال عدد من الضباط السوريين للانضمام إلى جيش الإنقاذ تحت قيادة فوزي القاوقجي الذي جعل من سورية مقراً لقيادته.

وفي السادس عشر من شهر مايو عام ١٩٤٨ (أي بعد يومين من إعلان ابن جوريون

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١١١.

قيام دولة إسرائيل) أعلنت سورية الحرب على الكيان الصهيوني ودخل الجيش السوري فلسطين رسمياً، ولكن الطموحات الكبيرة تلاشت بصورة مفاجئة عندما تمكنت العصابات الصهيونية من صد القوات السورية في وادي الأردن بعد قتال ضار. وأسفرت المعارك عن هزيمة الجيوش العربية مجتمعة أمام القوات الصهيونية. وعندما حطت الحرب أوزارها وتم توقيع الهدنة في يناير ١٩٤٩، كانت النتائج كارثية، فقد استحوذت إسرائيل على ٨٠ بالمائة من أرض فلسطين وانخفض عدد الفلسطينيين من ٧٥٠ ألفاً إلى ١٦٥ ألفاً، بينما تدفقت جموع اللاجئين الفلسطينيين إلى البلدان العربية المجاورة فراراً من الإجراءات الانتقامية التي شنتها العصابات الصهيونية ضد الفلسطينيين.[١]

ونتيجة لهذه الهزيمة المؤلمة انتشرت المظاهرات في أنحاء سورية، وأحرقت محلات الشراباتي التجارية في دمشق والتي تخص أحمد الشراباتي وزير الدفاع آنذاك، فقامت الحكومة بنشر قوات الشرطة والدرك وتوزيعهم على مفارق الطرق وأمام أبواب المدارس، واندلعت المواجهات بين الشرطة والمتظاهرين فسقط عدد كبير من القتلى

---

(١) ربما كان السبب الأهم في هزيمة القوات العربية هو عدم استعداد جيوشها لخوض تلك المعركة التي لم تعكس التفوق السكاني العربي أمام الكيان الصهيوني، ففي حين كان مجموع تعداد سكان الدول العربية في مواجهة اليهود يزيد عن أربعين مليون نسمة لم يكن عدد الصهاينة يتجاوز ستمائة ألف نسمة. أما في ساحة المعركة فقد كان الوضع مختلفاً، حيث كان عدد القوات اليهودية يقدر بحوالي ٦٠ ألف مقاتل مقارنة بحوالي ٢١.٥٠٠ مقاتل من القوى العربية مجتمعة (مصر ١٠٠٠٠، الأردن ٤٥٠٠، سورية ٣٠٠٠، العراق ٣٠٠٠، لبنان ١٠٠٠) وقد حصل اليهود أثناء المعركة على كميات كبيرة من الأسلحة التشيكوسلوفاكية، بينما عجزت القوات العربية عن تحصيل على أي إمدادات عسكرية، انظر:

Mansfield, P. (1991) **A History of the Middle East**, Penguin Books, London, pp.235-238.

والجرحى خلال المواجهات. وكثر في هذه الأثناء الحديث عن تفشي الفساد في المؤسسة العسكرية ومختلف وزارات الدولة، حيث ترددت تهم عن وقوع سرقات في مخصصات اللاجئين الفلسطينيين من مواد الإعاشة الضرورية التي كانت تباع في أسواق دمشق وحلب.[١]

وأدت هذه الأحداث إلى انهيار حكومة جميل مردم التي لم تصمد أمام استقالة وزير المالية وهبي الحريري، ووزراء الحزب الوطني الذين قدموا استقالة جماعية، وكذلك فعل سعيد الغزي من المستقلين، وفي هذه الأثناء كانت الاضطرابات قد عمت أنحاء القطر السوري، وأخذت الاحتجاجات تنحى طريق العنف حيث قام المتظاهرون بإلقاء القنابل اليدوية على الدرك، مما دفع رجال الشرطة لإطلاق النار على الجماهير الغاضبة، ولم تجد محاولات رئيس الجمهورية عقد سلسلة اجتماعات مع مختلف الأحزاب السياسية للتأكيد على ضرورة الوحدة الوطنية في هذه الظروف العصيبة.

وعندما وصلت الأزمة ذروتها في الثالث من شهر ديسمبر ١٩٤٨ عهد القوتلي إلى رئيس الأركان حسني الزعيم أن يتدخل لوضع حد للاضطرابات الواسعة التي شملت البلاد، وأمر بفرض الأحكام العرفية وإغلاق المدارس وإخضاع الصحافة لرقابة عسكرية صارمة، ثم بدأ الزعيم جولة في أنحاء البلاد محاولاً استعادة الثقة العامة، مما أدى إلى تهدئة الأوضاع وعودة النظام. وفي هذه الأثناء نجح خالد العظم في تشكيل وزارة ائتلافية من الوطنيين والشعبيين بالإضافة إلى ثلاثة من المستقلين.[٢]

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٨٤٣.

(٢) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١١٨.

وأسفرت هذه الأحداث عن وقوع شرخ كبير في العلاقة بين رجال الحكم المدني وضباط الجيش، حيث قام الطرفان بتبادل تهم الفساد؛ فمن جهتها، حاولت المؤسسة العسكرية أن تلقي باللائمة على رئيس الوزراء جميل مردم ووزير الدفاع في حكومته أحمد الشراباتي، وساعدها على ذلك تسرب تقارير عن ملابسات استيلاء اليهود على شحنة من الأسلحة تقدر بعشرة آلاف بندقية وستة ملايين طلقة اشتراها المقدم فؤاد مردم من أوروبا، ووصلت إلى ميناء تل أبيب بدلاً من ميناء بيروت،[1] وكان فؤاد مردم من الضباط الموثوقين لدى وزير الدفاع وذلك لقرابته من رئيس الوزراء جميل مردم. ولم يكن رصيد فؤاد مردم الوطني ليساعده كثيراً أثناء المحكمة التي عقدت لإصدار الحكم في حقه برئاسة العقيد فوزي سلو، فقد كان مردم ضمن الضباط الذين امتنعوا عن الالتحاق بالجيش السوري خلال معركة الاستقلال، وبقي مع القوات الفرنسية حتى نهاية الجلاء.[2]

والحقيقة هي أن العديد من أعضاء البرلمان السوري كانوا يدعمون ضباط الجيش في تحميل الحكومة تبعات الهزيمة والإلقاء باللائمة على حكومة مردم، وأسفرت جهود هؤلاء النواب عن تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مسؤولية الحكومة ووزارة الدفاع الوطني حول ما تردد من تهم بالفساد، وقد لخص التقرير أسباب تأليف هذه اللجنة بقوله:

«إن الجيش السوري قد مني بهزيمة ارتد على إثرها من

---

(١) مطيع السمان (د.ت.)، **وطن وعسكر**، بيسان للنشر والتوزيع، ص. ص ٣١٨-٣١٩.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٨٢٢.

مستعمرتي دكانيا (أ) ودكانيا (ب) وأخلى مدينة سمخ بعد أن احتلها وارتد إلى التلال الواقعة على الحدود السورية الفلسطينية ووقع في هذه المعركة الكثير من الشهداء والجرحى، وكثر اللغط عن قلة استعداد الجيش وتفاهة تسلحه وتجهيزه، وأعقبت هذه الحوادث الأليمة استقالة وزير الدفاع الوطني يومذاك السيد أحمد الشراباتي في جو مريب من الشائعات، وكثرت الأقاويل والاتهامات».

وبعد أن استمعت اللجنة إلى أقوال وزير الدفاع وعدد من كبار الضباط،[1] قدمت تقريرها في عدة نقاط كان الهدف منها إبراز الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة السورية وتحميل وزير الدفاع السوري الجزء الأكبر من المسؤولية عن تلك الأحداث الأليمة، وكان من أبرز ما اتهمت به الحكومة بشكل عام ووزير الدفاع أحمد الشراباتي بصفة خاصة ما يلي:

١- استلام وزير الدفاع الوطني الصلاحيات والاختصاصات كافة، مما لا يتماشى مع الأنظمة المعمول بها في الجيش ودون وجود قانون يؤيد ذلك، فقد اتهم الشراباتي بسحب جميع الصلاحيات من رئاسة الأركان وقيامه بإدارة قطعات الجيش بنفسه والاتصال بصغار الضباط وتشجيعهم على التواصل معه متخطين بذلك رئاسة الأركان.

٢- قيام الحكومة بتفسيخ الجيش مما جعله كتلاً متنافرة وإلقاء بذور الشقاق

---

(١) كان من أهم الضباط الذين تم الاستماع لشهاداتهم: الزعيم عبد الله عطفة والزعيم حسني الزعيم والعقيد عبد الوهاب الحكيم، والعقيد محمد ناصر والعقيد فوزي سلو، والعقيد محمود الهندي، والمقدم عزيز عبد الكريم والمقدم جميل رمضان والمقدم محمد صفا والرئيس أكرم عكر، والرئيس حسني جروش والملازم سليم الشطا، والملازم فريد كلاس.

والبغضاء بين ضباطه وقادته وتحطيم معنوياته وصرفه عن غاياته الأساسية إلى غايات شخصية مما أفقده الانضباط والطاعة والنظام، وقد اتهم الشراباتي بالطعن في كبار الضباط أمام صغارهم وبالسعي في إثارة الفتنة بينهم، واتباع سياسة فرق تسد.

٣- خروج المكتب الثاني[1] عن الغاية التي وجد من أجلها بتشجيع الوزير، ومن ذلك قيام المكتب الثاني بالتجسس على الضباط ونقل ما يتكلمون عنه إلى الوزير، بدلاً من القيام بمهامه الطبيعية.

٤- قيام الحكومة بإنقاص عدد الجيش، على حساب توظيف عدد أكبر من المدنيين في وزارة الدفاع، بالإضافة إلى تسريح الجنود، ووقف التطوع. حيث أكد رئيس الأركان اللواء عبد الله عطفة بأن عدد الجيش السوري قد تم إنقاصه في موازنة عام ١٩٤٧، وكان من المقرر إنقاصه مرة أخرى في موازنة عام ١٩٤٨ لولا حوادث فلسطين، وفي المقابل فقد كان عدد الموظفين المدنيين في الجيش يرتفع من ٤٠٠ موظف عام ١٩٤٦، إلى ٥٨٥ موظفاً سنة ١٩٤٧، إلى ٩٩٣ موظفاً مدنياً سنة ١٩٤٨.

٥- عرقلة أعمال تدريب الجيش السوري، وقد عزي السبب في ذلك إلى استخدام الكادر العسكري في السخرة والحراسة مما يفوت عليهم فرص التدريب، وعدم وجود عدد كاف من الضباط لتدريب المشاة والأفراد.

٦- تقصير الحكومة السورية في تجهيز الجيش، حيث إن الجيش السوري لم يكن

---

(١) المكتب الثاني، ويطلق عليه كذلك الشعبة الثانية: هو جهاز الاستخبارات العسكرية، وأبرز قادته خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٨ بالترتيب: العقيد سعيد حبي (المؤسس)، المقدم جميل رمضان، المقدم محمود الرفاعي، إبراهيم الحسيني، محمود شطرا، مطيع الجابي، مصطفى رام حمداني، المقدم بديع بشور، المقدم عبد الحميد السراج.

جاهزاً من حيث التسلح لخوض معركة مع اليهود سنة ١٩٤٨، فالجيش كان ينقصه عدد كبير من السيارات حاملة المدافع وسيارات الشحن وصهاريج المياه، وكانت المخيمات تنقصها الأدوات اللازمة من الطبخ والقصعات وعدم كفاية الخيام، ولم يكن لدى الأفراد الزي المناسب ولا حقائب الظهر أو الخوذ الفولاذية اللهم إلا قسماً ضئيلاً من الخوذ الفرنسية القديمة البالية، مع وجود نقص كبير في البطانيات. أما وسائل المخابرات اللاسلكية أو الهاتفية فقد كانت مفقودة من أفواج المشاة وضئيلة جداً في الأفواج الآلية.

٧- تقصير الحكومة في تسليح الجيش، حيث اتخذ قرار زج فرق الجيش السوري في المعركة وهي تفتقد الذخيرة الكافية، وأسفرت نتائج التحقيق عن عدم توفر الاستعداد الكافي أو التمويل اللازم لشراء دبابات وناقلات وأسلحة أخرى نظراً لعدم توفر القذائف اللازمة لاستخدامها أو الخبرة الكافية لتشغيلها.

٨- تأخير إرسال الأجوبة لبرقيات الموفدين إلى أوروبا لأجل شراء السلاح وعدم فتح اعتمادات لهم وقت اللزوم.

٩- اشتراك الجيش في السياسة وتدخله في الانتخابات، حيث تضمن التقرير سرد حوادث تشير إلى قيام بعض رجال الحكومة بتوجيه أفراد الجيش لارتداء الزي المدني والتصويت في انتخابات عام ١٩٤٧، واستخدام سيارات الجيش لنقل الناخبين وقيام بعض أفراد الجيش بتوزيع المنشورات لصالح بعض الجهات بتوجيه من المكتب الثاني.

١٠- اتهام الشراباتي باستثمار نفوذ الوزارة في أمور شخصية ومنافع ذاتية.[1]

وكرد فعل على هذه الاتهامات السافرة بتواطؤ الحكومة السورية لإضعاف المؤسسة

---

(١) المصدر السابق، ٢/ ٨٨٩-٩١٥.

العسكرية وتحميلها مسؤولية الهزيمة في فلسطين، تحرك أقطاب الحكم المدني لتحميل ضباط الجيش الجزء الأكبر من تبعات هذه الهزيمة وتبيين الفساد الذي انتشر بين صفوف الضباط، حيث أخذت الأوساط المدنية تتحدث عن فساد رئيس الأركان حسني الزعيم، وعن تورط الضابط المسيحي اللبناني أنطون بستاني بصفته رئيس هيئة التموين في شراء أسلحة وأغذية فاسدة، وفي هذه الأثناء قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي يرافقه رئيس الوزراء خالد العظم بحضور تجربة صلاحية أسلحة مشتراة حديثاً فظهرت عيوبها، فأمر رئيس الجمهورية بإجراء تحقيق في ملابسات الحادث على الفور، وتبين بأنه قد تم شراء هذه الأسلحة من شركة تجارية محلية واستلمتها لجنة من الجيش كانت تمتلك حق رفضها لعدم صلاحيتها، كما قام رئيس الجمهورية شخصياً بزيارة مستودعات تموين الجيش للتحقيق في تهم تتعلق بفساد بعض المواد التموينية والتلاعب بصفقات الأسلحة، وانتشرت في هذه الأثناء قصة السمن المغشوش الذي اشتراه مدير تموين الجيش العقيد أنطون بستاني من بعض التجار المحليين.

وما لبثت أن تحركت القوى المناوئة للجيش تحت قبة البرلمان السوري في محاولة لدفع تهم التقصير والفساد عن الحكومة، ففي جلسة عاصفة للبرلمان السوري في شهر مارس سنة ١٩٤٩ شن النائب فيصل العسلي رئيس الحزب التعاوني الاشتراكي هجوماً على العسكر وطالب بالتحقيق في اتهامات الفساد داخل المؤسسة العسكرية، مما دفع رئيس الأركان حسني الزعيم وعدداً من كبار ضباط الجيش في مقر قيادته بالقنيطرة لبحث موضوع الهجوم على «شرف الجيش»، وأسفر الاجتماع عن قيام مجموعة تزيد عن خمسين ضابطاً بتوقيع مذكرة رفعت إلى رئيس الجمهورية تطلب منه إلقاء القبض على النائب فيصل العسلي ومحاكمته بتهمة التهجم على قائد الجيش، ومحاكمة المسؤولين عن إهمال

تسليح الجيش منذ عام ١٩٤٥، وغيرها من المطالب التي يتضح من خلال قراءتها بأن الجيش قد قرر التدخل بصورة مباشرة في شؤون الحكم ومداولات مجلس النواب.

وقد أورد خالد العظم نص هذا الخطاب في مذكراته، ونورده هنا لأهميته الكبيرة في تحديد اتجاهات المؤسسة العسكرية لدى تعاملها مع أجهزة الحكم المدني:[1]

«كان لما جرى في جلسة المجلس النيابي المنعقدة بتاريخ ١٧ آذار الجاري من تهجمات على الجيش واستهزاء بقادته واستخفاف بحقوقه واستهتار بأرواح شهدائه وعقوق بماضيه وحاضره وعدم تقدير لما يتحمله الضباط والرتباء والأفراد من مخاطر ومشاق وحرمان، أسوأ الأثر وصدى أليم في أوساط الجيش، فقد أسفرت الجلسة المذكورة عن إهانات لا تقبل، وعن إجراءات تعددت وتكررت حتى بتنا نرى وراءها سعياً حثيثاً مقصوداً لتحطيم الجيش والقضاء عليه، وقد قبلنا في الماضي التأجيل والتسويف والمماطلة مدفوعين بقوميتنا الصادقة وإخلاصنا العميق للبلاد وشخصكم المفدى، إلا أن التطاول والاحتقار اللذين تمخضت عنهما الجلسة المنوه عنها قد هدما ما تبقى في النفوس من صبر وأناة وقوة احتمال.

١- فقد وصم الجيش بالخيانة العظمى مباشرة لائتماره بأمر قائد هوجم في الندوة النيابية واتهم بتآمره على سلامة البلاد.

٢- اعترفت الدولة للمجلس النيابي بصحة هذه الوصمة وذلك

(١) خالد العظم (١٩٧٣)، **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة للنشر، بيروت. ٢/ ١٨٦.

بسكوت أعضاء الحكومة والنواب عنها وعدم نفيها فوراً.

٣- ضربت بحقوق الجيش عرض الحائط، فرد المجلس قانونه وأعيدت النغمة القديمة في المماطلة والتأجيل مع أن المنطق والعدل يقضيان بالإسراع في البت بهذا القانون والانتهاء منه، خصوصاً والجيش يرابط أمام العدو ويتعرض أفراده للموت بأشكاله المتعددة دون أي ضمان لشهدائه ومشوهيه.

٤- وصم قائد الجيش الأعلى بالخيانة لكونه المسؤول الأوحد عن تعيين آمر الجيش الحالي، بالرغم من تآمر هذا على سلامة البلاد ومن تواطئه مع الجيش الأجنبي.

٥- اعتبر الجيش فاسداً في قيادته لقيامها كما قيل في المجلس بتقسيم الجيش على نفسه وإقصاء الأكفاء.

إن السكوت عن هذه الافتراءات والإجراءات يا صاحب الفخامة يهدد الجيش في سلامته وكرامته ويجعله غير كفؤ لتحمل الأعباء والدفاع عن الأمانة الغالية التي تفضلتم فوضعتموها في عنقه، والإهانة التي وجهت إليه في المجلس النيابي هي إهانة للأمة بوجه عام ولشخصكم الكريم بوجه خاص، ولما كان هذا الجيش يأبى إلا أن يظل عند حسن ظنكم به يطلب منكم أن تتكرموا فتتدخلوا شخصياً لتحقيق الأهداف التالية:

١- إلقاء القبض على السيد فيصل العسلي فوراً وإحالته على القضاء العسكري ليحاكم على افتراءاته وأكاذيبه أو لإثبات اتهامه،

وعندئذ محاكمة الزعيم حسني الزعيم والمسؤولين عن عدم معاقبته في حينه.

٢- محاكمة المسؤولين عن عدم تحضير الجيش وإعداده وتسليحه وتجهيزه منذ ١٩٤٥ حتى حرب فلسطين.

٣- تصديق قانون الجيش من قبل المجلس النيابي وفي دورته الحالية وقبل الموازنة وغيرها من القوانين.

٤- إذا وجد من يعترض على القانون الموضوع حالياً قيد المناقشة، فإقرار قانون الجيش المصري على علاته في نفس المدة المطلوبة أو قانون الجيش العراقي.

٥- إلغاء المرسوم الاشتراعي رقم (٧٤) والاستعاضة عنه بملاك مطابق لملاك وزارة الدفاع المصرية أو ملاك وزارة الدفاع العراقية.

٦- عدم التعرض في المستقبل لمناقشة أمور الجيش في جلسات علنية.

٧- الكف عن مناقشة المسائل العسكرية من قبل الجهلة وتعيين اللجان لها من العسكريين الموجودين في الخدمة الفعلية.

إن الجيش يا صاحب الفخامة في توتر وهياج من جراء ما حدث، وسيزداد هياجاً وتوتراً كلما طال التأخير في تحقيق المطالب المذكورة أعلاه، وإننا إذ نرفع شكوانا ومطالبنا إلى مقامكم فإننا نرفعها إلى زعيم البلاد وسند الجيش وقائده الأعلى، وقد عودتمونا في كافة

المناسبات على الكثير من رحابة صدركم وتفهمكم العميق لهذا الجيش الذي يدين بالولاء التام والثقة العمياء، حفظكم الله وجعلكم ذخراً وسنداً، وللعروبة ملاذاً، وللأمة زعيماً وهدى».

لقد أظهرت هذه الأحداث مدى فداحة التأثير الفرنسي على الكيان الجمهوري في سورية وعلاقة الحكم المدني مع المؤسسة العسكرية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد تمثلت التركة الفرنسية في مجموعة من الضباط الذين لا يكنون أي احترام لمؤسسات الحكم المدني، ولم تحرص السلطة الانتدابية على تطوير علاقات ودية بين رموز الحكم الوطني وضباط الجيش.

ومن ناحية أخرى فإن الخطاب الذي وجهه ضباط الجيش السوري إلى رئيس الجمهورية يحمل الكثير من الإرث الفرنسي، فقد كانت اللهجة الصارمة التي تتضمن التهديد وفرض الشروط، شبيهة إلى حد كبير بالمذكرات العسكرية التي أرسلها الجنرالات الفرنسيون أمثال غورو ودو جوفونيل وبينيه إلى رموز الحكم المدني في سورية خلال فترة الانتداب والتي تتضمن استخدام لغة قاسية مع أعلى سلطة في البلد، وتتضمن شروطاً قاسية لا بد من الاستجابة لها فوراً أو تحمل عاقبة عدم الرد عليها.

خاتمة

لقد أسست سلطة الانتداب الفرنسي كياناً مدنياً ضعيفاً في مواجهة مؤسسة عسكرية صارمة تخضع لقيادتها، وكان الانتداب الفرنسي يغذي روح العصيان والتمرد والكراهية في نفوس العسكريين تجاه السلطة المركزية، ولما جلت القوات الفرنسية عن سورية، بقي جهاز الحكم المدني ضعيفاً بينما حافظ ضباط الجيش المحلي على صرامتهم التي ظهرت بصورة واضحة في نص الخطاب.

ويمكن القول بأن ضباط الجيش السوري المنعتقين من «القوات الخاصة للشرق» لم يكونوا مستعدين للاستحقاقات الديمقراطية وتبعاتها، ولذلك فقد أزعجهم مناقشة البرلمان لقضايا الجيش، فبادروا بتوجيه خطاب إنذار لرئيس الجمهورية على النمط الفرنسي مطالبين بإنشاء محكمة عسكرية لمعاقبة بعض النواب وإقرار بعض القوانين الخاصة بالجيش ومنع مناقشة القضايا الخاصة بالمؤسسة العسكرية تحت قبة البرلمان مما يدل على جهل كبير من قبل قادة الجيش في أسس العملية الديمقراطية وشؤون الحكم المدني.

وكان رد رئيس الجمهورية على قائد الجيش السوري مقتضباً ولكنه يحمل في طياته الكثير من المعاني، فقد أدرك – وهو القائد الوطني المخضرم- مدلولات هذا الخطاب، فواجه رئيس الأركان بنفس الطريقة التي كان يواجه فيها جنرالات الجيش الفرنسي خلال فترة الانتداب، وأجابه برفض قاطع لما جاء في نص الخطاب، مشيراً إلى عدم أحقية الضباط في التدخل بشؤون الحكم والتصرف كأنهم: «مخاتير القرى»، ولعله كان يقصد

بذلك السياسة التي انتهجتها فرنسا في استخدام أبناء جبل الأنصارية وجبل العرب وريف السلمية ضد السلطة المركزية في دمشق، فقد كان هذا العنصر هو السمة البارزة للموقعين على نص الخطاب، فبالإضافة إلى حسني الزعيم كان من أبرز الموقعين: سامي الحناوي وفوزي سلو وأديب الشيشكلي وأنور بنود ورفعت خانكان ومحمد صفا وآرام كره موكيان وبهيج كلاس وعمر خان تمر ومحمود بنيان وباصيل صوايا ومصطفى كمال المالكي ومحمود شوكت وأغلبهم من ضباط الأقليات من الشركس والأكراد والنصارى والعلويين الذين كانوا ضمن القوات الخاصة في عهد الانتداب الفرنسي، وقد تم اختيارهم على أسس طائفية وخضعوا لتربية فرنسية تهدف في أساسها إلى إثارة الحقد والكراهية ضد رموز الحركة الوطنية وتشجيع النزعات الانفصالية في مواجهة الحكم المركزي.

لقد كان خطاب ضباط الجيش نكسة كبيرة في مسيرة الحكم المدني في سورية، وكان بمثابة العودة إلى مرحلة الانتداب ... ولكن دون سلطة فرنسية.

لقد نجحت فرنسا في إثبات وجودها حتى بعد الجلاء.

وفي كل الأحوال فإن القوتلي كان يدرك خطورة ما آلت إليه الأمور في سورية على الصعيدين السياسي والعسكري، ولم يكن يبدي قناعته «بالولاء التام والثقة العمياء» التي تعهد بها ضباط الجيش في نص الخطاب، حيث تم نقله مخفوراً في منتصف ليلة الثلاثين من مارس إلى المستشفى العسكري ليقبع تحت الحجز بينما نقل رئيس وزرائه وكبار رجال الحكم في سورية إلى السجن مخفورين.

وتجدر الإشارة إلى أن حالة الجيش السوري كانت بعيدة كل البعد عن روح المسؤولية والانضباط، وكان غالبية المجندين من الأميين، ولم تبذل السلطات الفرنسية

جهداً يذكر في تدريبهم أو تجهيزهم بل كانوا يعانون من نقص المؤن والتسلح، كما كانت السلطة الانتدابية تغذي فيهم مشاعر الضغينة تجاه الحكم الوطني في دمشق.

وبغض النظر عن قيام الحكم الوطني باستيعاب عدد كبير من هؤلاء المجندين في الجيش السوري عقب الاستقلال، فإن جهود الحكومات السورية المتعاقبة خلال المرحلة ١٩٤٦-١٩٤٩ فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق ولاء هذه الفئة إلى القيادة الجديدة، كما عجزت عن تحسين وضعية الجيش وتحديثه. فقد أظهرت التحقيقات التي أجرتها الحكومة السورية من جهة، واللجنة المكلفة في المجلس الوطني بالتحقيق في شؤون الجيش سنة ١٩٤٩ من جهة أخرى، عن حالة متردية من الانقسام الداخلي بين الضباط، بالإضافة إلى ضعف التجهيز والتسليح، واستنتجت بأن قرار إقحام الجيش في حرب سنة ١٩٤٨ مع اليهود كان خطأ فادحاً كشف عن ثغرات كبيرة في جسد المؤسسة العسكرية آنذاك.

وقد تعرض عدد من الضباط السوريين في مذكراتهم للحديث عن تدهور أوضاع الجيش خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال، فبالإضافة إلى الظواهر السلبية التي سبق ذكرها كتفشي الطائفية وانعدام الولاء وسوء التجهيز، تحدثت المذكرات عن انتشار الفساد وإدمان شرب الخمر لدى أغلب الضباط، حيث تحدث الضابط أحمد عبد الكريم في مذكراته عن تفشي شرب الخمر بين ضباط القيادة في الجبهة السورية-الفلسطينية،(١) كما ذكر الضابط محمد معروف عن نفسه بأنه كان من مرتادي النوادي الليلية وكان يكثر

---

(١) أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، مصدر سابق.

من شرب الخمر مع صديقه أديب الشيشكلي.[١]

ويبدو أن فضائح ضباط الجيش السوري في الملاهي كانت شائعة آنذاك حيث تردد الحديث أثناء التحقيق مع الشراباتي بعد هزيمة ١٩٤٨ عن وجود خلاف بين شقيقه مصطفى الشراباتي واثنين من كبار ضباط الجيش السوري على نادلة في أحد النوادي الليلية بدمشق، مما أدى إلى وقوع تصادم بين الضابطين وشقيق وزير الدفاع، فتدخلت الشرطة المدنية وساقت الضابطين المخمورين إلى المخفر حيث أهينا وقضيا الليل فيه، واعتبرت القيادة العسكرية ذلك إهانة لكرامة الجيش السوري الذي كان يخوض معركة تحرير فلسطين آنذاك.[٢]

وفي مناسبة أخرى يتذكر معروف بأنه ذهب بصحبة بعض الضباط إلى النادي الأرثوذكسي يوم افتتاحه باللاذقية، ولما رفض مدير النادي تقديم البيرة لهم لأنهم ليسوا أعضاء منتسبين، قام معروف بإخراج مسدسه ووضعه على الطاولة وهدد باستخدامه إن لم يستجب لطلبه، فاضطر النادل إلى تقديم زجاجتين من البيرة تحت تهديد السلاح، وقد وصف الضابط معروف ردة فعله بقوله : «قذفت إحداها على مكان الرقص فأحدثت دوياً كبيراً لدى تحطمها، ثم رميت الثانية فوق البار مما دفع بالحضور للهرب من النادي ومغادرته».

والغريب في هذه القصة هو أن الضابط معروف كان يعد عدم تقديم البيرة له إهانة لكرامة الجيش السوري وبأن عمله كان مشروعاً لأنه اعتبر ذلك: «إهانة لشرف البزة

---

(١) معروف (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص. ص ٥٨-٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٧.

العسكرية وبأنني قمت بها قمت به دفاعاً عن كرامة الجيش وضباطه»!

والأغرب من ذلك هو موقف رئيس معروف، والذي كان في الوقت نفسه صديقه المدمن أديب الشيشكلي الذيدافع عن موقف صاحبه، أمام محافظ اللاذقية وقال بأنه سيطلب وساماً لمعروف على ما قام به في النادي الأرثوذكسي غضباً لكرامة الجيش السوري.[1]

فماذا عسى أن يحقق هذا النمط من الضباط في المراقص والملاهي؟ وما هي الانتصارات التي كان سيحققها في مواجهة العصابات اليهودية سنة ١٩٤٨؟

لقد قدم معروف (لدى الحديث عن نفسه في مذكراته) نموذجاً للتربية الفرنسية التي نشأ عليها ضباط الجيش السوري، حيث كان خلال فترة الاستقلال مدمناً على شرب الخمر، ثم أدمن في المرحلة التالية على الانقلابات العسكرية ضد السلطة المركزية في دمشق، فأسهم في انقلابي الزعيم والحناوي، وعندما أبعد عن سورية عقب انقلاب الشيشكلي أخذ يتعاون مع الاستخبارات العراقية للتحضير لانقلاب عسكري جديد في سورية، بالتعاون مع زميليه محمد صفا وغسان جديد وغيرهم من ضباط مرحلة الانتداب الذين انضموا إلى الجيش السوري بعد رحيل الفرنسيين.

---

(١) المصدر السابق، ص. ص ٧٢-٧٣.

الإرث الفرنسي: حكم العسكر
(١٩٤٩-١٩٥٤)

شهدت سورية خلال السنوات الخمسة الممتدة منذ ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٤ خمسة انقلابات عسكرية، افتتحها الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ مارس، من العام ١٩٤٩ الذي شهد انقلابين آخرين في ١٤ أغسطس و١٩ ديسمبر، ولم تكد تهدأ الأوضاع حتى قام أديب الشيشكلي بانقلابه الثاني في نوفمبر ١٩٥١، ثم سقط نظامه بعد ذلك بأقل من ثلاث سنوات في انقلاب خامس وقع في شهر فبراير عام ١٩٥٤.

وقد أدت هذه الانقلابات إلى شل حركة المؤسسات الدستورية وتعطيل الحريات العامة وفرض الرقابة على الصحف وأجهزة الإعلام وتعزيز دور أجهزة الأمن والاستخبارات. وفي هذه الأثناء أقدم ثلاثة من رؤساء أركان الجيش السوري على تولي سائر السلطات التشريعية والتنفيذية وتبوء رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، فانتشرت الفوضى جراء تعطل الحياة السياسية، وبرزت ظاهرة الاغتيالات والتصفيات داخل المؤسسة العسكرية، بينما أصبحت وزارات الحكومة ألعوبة بيد قادة الجيش.

لقد كان لسلسلة الانقلابات التي شهدتها سورية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤، آثار مدمرة على الحياة المدنية والسياسية، فقد فتحت هذه الانقلابات شهية ضباط الجيش لتولي مقاليد السلطة، وأصبح التنازع فيما بينهم لتولي المناصب من أهم سمات عقد الخمسينيات من القرن العشرين.

أما على الصعيد الخارجي فقد هرعت القوى الإقليمية والدولية إلى الاستفادة من

حالة الفوضى وانعدام الاستقرار في الداخل السوري، حيث بادر الجيران الهاشميون لتحقيق طموحات «سورية الكبرى» ووحدة «الهلال الخصيب»، عن طريق دعم مؤيديهم داخل المؤسسات العسكرية والمدنية في سورية، وقام المحور السعودي-المصري بجهود موازية للحد من طموحات منافسيهم في الشام، ولم تبخل سفارات كل من أمريكا وبريطانيا وفرنسا بما تملكه من معلومات استخباراتية وتسهيلات فنية لصالح ضباط الجيش المتنازعين وفق ما تقتضيه مصالح هذه الدول.

لقد أدت هذه الانقلابات إلى غرق سورية في دوامة من المؤامرات التي كانت تحركها أطراف محلية وخارجية، وبحلول منتصف الخمسينيات أصبح واضحاً للعيان أن المؤسسة العسكرية قد فقدت السيطرة على نفسها وأن الكيان الجمهوري أصبح غير قابل للاستمرار، ولم يبق للقيادة العسكرية خيار آخر سوى الهروب نحو الأمام والدفع بصورة حثيثة نحو إعلان الوحدة مع مصر.

انقلاب ٣٠ مارس ١٩٤٩

يعد الانقلاب الذي وقع في سورية بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٤٩، من أهم الحركات الانقلابية في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، فقد فتح الباب لتدخل الجيش في شؤون السياسة والحكم من خلال سلسلة انقلابات وقعت خلال فترة الخمسينيات.

ففي الساعة الثانية من صباح يوم ٣٠ مارس ١٩٤٩ ترك رتلان عسكريان مواقعهما في الجبهة السورية الفلسطينية ودخلا مدينة دمشق. وكان الرتل الأول بقيادة العقيد أديب الشيشكلي، أما الرتل الثاني فكان بقيادة المقدم محمود شوكت يعاونه النقيب بكري قوطرش، وكان رئيس الأركان العامة حسني الزعيم بانتظارهما عند ربوة دمشق لإعطاء الأوامر بتنفيذ خطة الانقلاب، حيث زحفت قوات الجيش إلى مدينة دمشق وقامت باحتلال الأماكن الاستراتيجية في العاصمة السورية. وفي هذه الأثناء أُرسلت مجموعة فرق بقيادة كل من إبراهيم الحسيني وهاني الصلح وعبد الغني قنوت لاعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من كبار السياسيين.

وباستثناء عدد قليل من الضباط،[1] فإن قيادة الجيش كانت شبه مجمعةٍ على الإطاحة برئيس الجمهورية شكري القوتلي والحكومة التي كان يرأسها خالد العظم، وقد ظهر العنصر الكردي بصورة واضحة في قيادة الجيش حيث كان عدد الضباط من أصول

---

(١) كان من أبرز الضباط الذين بقوا على ولائهم لرئيس الجمهورية: سهيل العشى، طالب الداغستاني وتوفيق شاتيلا.

كردية يزيد عن عشرين ضابطاً منهم خمسة في القيادة العامة،(١) كما برز العنصر المسيحي بصورة واضحة، حيث كان بهيج كلاس من أهم المدبرين لخطة الانقلاب.

كبار الضباط المشاركين في انقلاب الزعيم

الضابط	الانتماء
سامي الحناوي	كردي
أديب الشيشكلي	شركسي له أصول كردية من جهة والدته
محمود شوكت	كردي
بكري قوطرش	كردي
آرام كره موكيان	مسيحي
بهيج كلاس	مسيحي
باصيل صوايا	مسيحي
أنطون بستاني	مسيحي من لبنان
رفعت خانكان	شركسي
عزيز عبد الكريم	علوي

---

(١) تردد الحديث في تلك الفترة عن قيام دولة كردية في سورية تعريضاً بمنفذي الانقلاب؛ فالزعيم حسني الزعيم ورئيس وزرائه حسني البرازي وكذلك المقدم محمود شوكت والنقيب بكري قوطرش كانوا جميعهم من أصول كردية، كما أشيع بأن السبب في تأييد العقيد أديب الشيشكلي للانقلاب هو أصوله الكردية من جهة أمه التي تنتمي لأسرة البرازي في حماة. وقد دعم هذه الأقاويل ما ذكره الضابط الأرمني ألبير كيلاجيان بأن الزعيم استدعاه عقب الانقلاب وكلفه بانتقاء حرس خاص بالرئاسة من عناصر غير عربية كالأكراد والشركس، وقال له: "وإن استطعت أن لا يكون بينهم من يتكلم العربية فذلك أفضل". السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص.ص ٣٢١، و٣٣١.

محمد صفا	شيعي من لبنان
إبراهيم الحسيني	فلسطيني من عكا

وقد سارت خطة الانقلاب بسلاسة ودون أي إراقة للدماء، فتم احتجاز رئيس الجمهورية في المستشفى العسكري، بينما زج برئيس الوزراء وبعض أعضاء حكومته في سجن المزة العسكري، كما أعلن عن حل المجلس النيابي، وتزامن ذلك مع صدور البلاغ رقم (١) لتبرير عملية الانقلاب.

نص البلاغ رقم (١)، الذي وزع عقب انقلاب ٣٠ مارس ١٩٤٩:

«اليوم فتحت صفحة جديدة في حياة الشعب العربي في سورية، وطويت صفحات، فتحت صفحة مجيدة لتسجيل البطولات والأمجاد، وطويت صفحات ملأى بالذل والعار، لقد رأى الجيش السوري الباسل ما آلت إليه حالة البلاد من فوضى واستئمار وخذلان ووجد العهد الحاضر مليئاً بالمساوئ والمخازي، من خيانات وسرقة، ومن قضاء على الحريات الديمقراطية إلى مخالفة للدستور والقوانين، لقد رأى الجيش كل ذلك وأيقن أن الأمة تسير بخطى متسارعة نحو الموت والفناء، فأبت عليه وطنيته وكرامته أن يقف مكتوف الأيدي، وأبت على أبنائه نفوسهم النبيلة أن يرضوا بالذل والعبودية والفناء مصيراً لأمة عظيمة كتب لها المجد والخلود. فصمم على أن يقف هذا الموقف الشريف، ويتدخل ليعيد الأمور إلى نصابها وليعيد إلى هذه الأمة شرفها وكرامتها وحريتها، أقدم الجيش الباسل على هذه الحركة

بنفوس ملؤها الإيمان والتضحية فسجل نصراً للحرية على العبودية، وللشرف على الذل، أقدم الجيش فهز للمعالي هماً توشك أن تهمل، وذكر بالمجد نفوساً تكاد أن تنسى، وأضاف اسم سورية إلى أسماء الأمم التي روت من دمائها أصول الحرية والديمقراطية. إن الشعب العربي في سورية عبر أصدق تعبير عن إخلاصه لجيشه الباسل الذي أنقذه من الهاوية وأعاد إليه حقه السليب، والشعب السوري الذي أدرك بسائق وطنيته ووعيه فظاعة الكارثة التي جرته إليها الفئة الحاكمة، والتي أنقذه منها جيشه الباسل، يقف اليوم من هذا الجيش موقف الإعجاب بالبطولة الحقة والإخلاص البريء. اليوم شقت الطريق أمام الشعب العربي في سورية للسير قدماً إلى الأمام في سبيل تحقيق رسالته الخالدة».

وبعيداً عن التعابير الإنشائية والجمل المنمقة، أصدرت رئاسة الأركان بيانات أخرى أشد لهجة تعلن فرض حظر التجول، وتهدد من يحمل السلاح بالإعدام، وتحذر كل من تسول له نفسه الإخلال بالأمن بأشد العواقب.

حسني الزعيم

وبالرغم من أن الانقلاب قد تم التخطيط له وتنفيذه من قبل مجموعة من الضباط الذين خدموا تحت إمرة الفرنسيين في مرحلة الانتداب، إلا أن رئيس الأركان استطاع أن يسرق الأضواء منهم بسرعة خاطفة، فتولى مهام رئاسة مجلس الوزراء ووزارتي الداخلية والدفاع. وقد اتسمت شخصية حسني الزعيم بطموح لا حدود له منذ أن انضم إلى

الجيش العثماني برتبة ملازم أول وشارك في الحرب العالمية الأولى،[١] وبالرغم من أنه وقع في الأسر بيد قوات الحلفاء سنة ١٩١٧، إلا أنه سارع فور إطلاق سراحه في نهاية الحرب للانضمام إلى الجيش العربي تحت قيادة فيصل بن الحسين. ولدى انهيار الحكم الفيصلي التحق الزعيم بالكلية العسكرية في حمص، وبعد تخرجه منها خدم في مختلف قطعات الجيش الفرنسي في سورية، ورقي إلى رتبة رئيس عام ١٩٢٨، وإلى رتبة مقدم عام ١٩٣٤، ثم إلى رتبة عقيد عام ١٩٤١. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية انضم الزعيم إلى قوات حكومة فيشي وحارب الديغوليين عندما دخلوا سورية سنة ١٩٤١، فوقع في الأسر وحكم عليه بالسجن عشر سنوات، وبعد أن أمضى في السجن سنتين وثلاثة أشهر أطلق سراحه فبادر إلى طلب التقدم بالالتحاق بالجيش السوري مرتين عام ١٩٤٥ و١٩٤٦ فلم يجب إلى طلبه، ثم أعاده القوتلي بتوصية من أمين قصره محسن البرازي، حيث ترقى بصورة سريعة من قائد فرقة في دير الزور، ليتسلم منصب رئيس المحكمة العسكرية في حلب، ثم عين مديراً عاماً للشرطة والأمن العام في سورية، ولدى استقالة رئيس الأركان عبد الله عطفة أسندت إليه رئاسة أركان الجيش السوري سنة ١٩٤٨.

كان حسني الزعيم يجمع في شخصيته المتناقضات، فقد خدم في الجيش العثماني، ثم في الجيش العربي، ثم التحق بخدمة الفرنسيين وانضم بعد ذلك إلى الجيش السوري عقب الاستقلال، ونتيجة لهذه التنشئة العسكرية متعددة الانتماءات، فإن الزعيم لم يكن مؤمناً بأي أفكار معينة أو فكر إيديولوجي سواء كان قومياً أو وطنياً، ولكنه كان شديد الإعجاب بالزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك، وكأحد جنرالات المستعمرات

(١) ولد حسني الزعيم في مدينة حلب سنة ١٨٨٩ وتلقى علومه الابتدائية فيها، وكان والده مفتياً في الجيش العثماني، واستشهد في الحرب العالمية الأولى.

الفرنسية كان مفتوناً بمظاهر العظمة والأبهة، حيث كان يقلد جنرالات الألمان فيستخدم المونوكول، ثم أصبح يحمل عصا المارشالية بعد الانقلاب.[1]

وقد حمل انقلاب ٣٠ مارس ١٩٤٩ حسني الزعيم مباشرة إلى سدة رئاسة الجمهورية السورية، حيث فوجئ بسرعة تقبل الانقلاب على الصعيدين الداخلي والخارجي، فسارت المظاهرات في المدن السورية تأييداً للحكم الجديد. وبادر أكثر من سبعين نائباً في المجلس الوطني بإعلان تأييدهم للانقلاب. كما قابل العديد من كبار الساسة السوريين الانقلاب بالترحيب، وانعكس ذلك في استجابة الكثير منهم إلى دعوة رئاسة الأركان للتباحث في تشكيل حكومة جديدة، وكان على رأس المستجيبين لتلك الدعوة: ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وأكرم الحوراني وعادل أرسلان، وفي هذه الأثناء كان الزعيم الوطني فارس الخوري يبذل جهوداً كبيرة لحمل رئيس الجمهورية شكري القوتلي على الاستقالة، التي أعلنت رسمياً في السابع من شهر أبريل، وتزامنت مع إعلان استقالة الحكومة وحل المجلس النيابي.

موقف القوى الإقليمية من الانقلاب

أما على الصعيد الإقليمي فقد بادرت كل من مصر والعراق وتركيا والمملكة العربية السعودية بالاعتراف بالعهد الجديد. وبعد يوم واحد من إعلان نتائج الانتخابات الشعبية العامة في السادس والعشرين من شهر أبريل،[2] اعترفت كل من بريطانيا وفرنسا

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٩٣٣، والسمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص.ص ٣١٧-٣١٨.

(٢) حصل الزعيم على ٧٢٦.١١٦ صوتاً من مجموع ٧٣٠.٧٣١ صوتاً أدلى بها المقترعون، وكانت نسبة الذين انتخبوه رئيساً للجمهورية ٩٩.٥٣ بالمائة من مجموع المقترعين. توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٤٢.

والولايات المتحدة الأمريكية بحكومة الزعيم.

وعندما أمَّن الزعيم حكمه على الصعيدين المحلي والدولي، أعلن ترقية نفسه إلى رتبة مشير لأن قانون الجيش الذي وضعه يقضي بأن يحمل رئيس الجمهورية أعلى رتبة عسكرية، وفي اليوم ذاته استقالت الحكومة السابقة وكلف الدكتور محسن البرازي بتشكيل حكومة جديدة عين فيها اللواء عبد الله عطفة وزيراً للدفاع.

وقد وجد الزعيم نفسه مديناً للقوى الإقليمية التي بادرت بدعمه، حيث قام السعوديون والمصريون بتقديم معونة مالية لسورية شريطة أن يصون الزعيم الحكم الجمهوري في سورية. وقامت الوفود المصرية والسورية بتبادل الزيارات، وأدى ذلك إلى تدهور العلاقات بين سورية والعراق مما أفقد الزعيم تأييد الكثير من العناصر الوحدوية الشابة التي كانت تشكل فريقاً من أبرز مؤيديه داخل الجيش.

وللتعبير عن امتنانه من موقف القوى الدولية الرئيسة قام الزعيم بإثبات حسن نواياه تجاهها، فقام بتوقيع اتفاقية تمديد خط الأنابيب مع شركة نفط العراق لإرضاء بريطانيا، ثم وقع اتفاقية النقد المعلقة مع فرنسا، وبادر بالتصديق على معاهدة التابلاين المثيرة للجدل في ١٦ مايو ١٩٤٩ لإرضاء الأمريكان.[1]

---

(١) ضاعفت شركة أرامكو إنتاجها من النفط خلال سنوات الحرب، مما دفع بالحكومة الأمريكية لدعم مشروع إنشاء خط أنابيب يمتد من الظهران إلى البحر المتوسط عبر سورية ولبنان، وفي شهر يوليو ١٩٤٥ تم تأسيس شركة باسم (Trans-Arabian Pipeline Company) وأصبح يرمز لها باسم شركة (Tap line) وقد عارض الرأي العام في سورية عقب حرب عام ١٩٤٨ إبرام معاهدة مع أمريكا، ووقف المجلس الوطني بحزم دون توقيع المعاهدة في الوقت الذي كانت تضغط فيه حكومتي مردم والعظم لإقرار هذه المعاهدة دون طائل.

وفي الوقت نفسه بدأ الزعيم في مفاوضات سرية مع اليهود أسفرت عن توقيع هدنة في شهر يوليو، أخلت سورية بموجبها مستعمرة مشمار هايردن وما حولها، وأصبحت المنطقة المحيطة بخط الهدنة مجردة من السلاح تحت إشراف المراقبة الدولية. وهنأ وزير الخارجية الأمريكي دين آتشيسون سورية وإسرائيل بتوقيع الهدنة الدائمة بينهما، وترددت شائعات عن وقوع اتصال بين حسني الزعيم وبين وزير خارجية إسرائيل موشي شاريت.

وللإمعان في كسب ود أقطاب المعسكر الرأسمالي، بادر الزعيم بشن حملة ضد الحزب الشيوعي في سورية، فأعلن في الرابع من شهر إبريل عن اعتقال أكثر من مائة وخمسين مشتبهاً بانتمائهم للحزب الشيوعي، وفي غضون أسبوع من تاريخه أشارت تقارير المفوضية الأمريكية إلى أن عدد المعتقلين من المشتبه بانتمائهم إلى الحزب الشيوعي قد تجاوز الأربعمائة، واضطرت قيادة الحزب للالتجاء إلى لبنان.[1] وأدت هذه الإجراءات إلى تحقيق تقارب مع الحكومة الأمريكية إلى درجة دفعت الكثير من المراقبين للتساؤل عن مدى العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية والنظام الانقلابي الجديد.

الدور الأمريكي

يعود الاهتمام الأمريكي بسورية إلى مرحلة سابقة لانقلاب الزعيم، وذلك كجزء من اهتمام الخارجية الأمريكية بالضلوع في دور رئيس في الشرق الأوسط منذ انقضاء الحرب العالمية الثانية، وظهر ذلك الاهتمام في تقرير أعده الوزير الأمريكي المفوض في لبنان جورج وادزورث في ديسمبر سنة ١٩٤٥، تحدث فيه عن أهمية الوجود الأمريكي في

---

(1) NARA. G 84,CF 350, Joint WEEKAs, 8 and 15 April 1949.

الشرق الأوسط، بقوله:[1]

«لدينا التزام أخلاقي بأن نتولى القيادة في الشرق الأدنى، وللمحافظة على هذا الالتزام ينبغي أن نلعب اللعبة السياسية مع القوى الرئيسة، ولا يمكننا (كما قال روزفيلت) أن نقوم بهذا الدور من خلال انتقاد الآخرين ونحن جالسون في البيت الأبيض، كما أنه لا يمكننا الوقوف بسلبية تجاه تطور الأحداث، لأن ذلك سيؤدي إلى فقدان موقعنا الريادي لصالح الآخرين وفي هذه الحالة سنفقد ثقة العرب بنا، إذ أنه لا يزال هناك تخوف لدى العرب من توجه الرأي العام في الولايات المتحدة نحو تبني سياسة العزلة التي ستدفع بالحكومة الأمريكية للتخلي عن التزاماتها تجاه الشرق الأوسط تماماً كما حصل بعد الحرب الماضية».

لقد كانت الأوضاع العامة في سورية بصورة خاصة مهيأة لتقبل الوجود الأمريكي في المنطقة، ففي لقاء جمع بين الرئيس السوري شكري القوتلي ووفد من أعضاء الكونجرس الأمريكي في شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥، أوضح القوتلي بأنه:

«لا توجد دولة ترغب سورية في الوصول إلى أفضل صيغ التعاون معها أكثر من الولايات المتحدة».

وأضاف بأن سورية تنظر إلى أمريكا بعين الأمل لتقديم الدعم الذي لا يمكن الحصول عليه من فرنسا بسبب العلاقات غير الودية بينهما، ولا من البريطانيين بسبب

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00/3-646

علاقاتهم القوية مع الفرنسيين، وبأن سورية تفضل في جميع الأحوال التعاون مع الأمريكيين.[1]

وقد ازدادت رغبة الإدارة الأمريكية للانخراط في الشؤون الداخلية للدول العربية إثر خطاب السفير البريطاني اللورد إينفيرتشابل الموجه إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢١ فبراير ١٩٤٧، والذي قال فيه بأن بريطانيا لم تعد قادرة على تحمل مسؤولياتها الأمنية في اليونان وتركيا ضد الخطر الشيوعي. ودفع هذا التصريح بالإدارة الأمريكية لأخذ زمام المبادرة من القوى الاستعمارية التقليدية والتدخل المباشر في شؤون الشرق الأوسط.

ولكن السياسة الأمريكية فشلت في استقطاب تأييد الشارع العربي بسبب دعمها المطلق لقيام الكيان الصهيوني، وخاصة في سورية التي شهدت مدنها الرئيسة قيام عدة مظاهرات في شهر نوفمبر ١٩٤٧ ضد السياسة الأمريكية المساندة للاستيطان اليهودي في فلسطين، فقد عبر أعضاء المفوضية عن ذهولهم لعدم تدخل قوات الشرطة عندما اقتحم المتظاهرون الغاضبون في دمشق مبنى المفوضية وانتزعوا العلم الأمريكي ومزقوه[2]. كما تبنت مجموعة من الأحزاب السياسية مشروع مقاطعة جميع البضائع المصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية، وهدد أحد كبار مسؤولي وزارة الخارجية السورية بقطع العلاقة مع أمريكا في حال قيامها برفع الحظر عن تصدير السلاح إلى إسرائيل.[3]

وقد لقيت هذه التظاهرات صداها في الأوساط السياسية في سورية حيث صرح

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00/10-345.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/11-3047.

(3) NARA. G. 59: 890D.00/5-3148.

رئيس الجمهورية شكري القوتلي بأن سورية: «سترحب بالتعاون الاقتصادي بين البلدين في حالة تخلي أمريكا عن تأييدها لمشروع تقسيم فلسطين»، ولم تخف المفوضية شعورها بالامتعاض من قيام رئيس الجمهورية بربط التعاون التجاري بين البلدين بالقضية الفلسطينية.[١]

وبحلول عام ١٩٤٩ أصبح من الواضح أن أجهزة الحكم في سورية قد بدأت تمارس سياسة الضغط على أمريكا لتعديل مواقفها المنحازة لصالح إسرائيل ضد العرب، مما دفع أحد المسؤولين الأمريكيين أن يهدد بتحويل مشروع التابلاين إلى دولة مجاورة، وكان لذلك التهديد أثر بالغ في إثارة قلق رئيس الوزراء السوري خالد العظم الذي كان يحاول تأخير عرض المشروع على البرلمان السوري لتفادي التصويت ضده وبالتالي خسارة إيرادات محتملة في حالة عدم إقراره.[٢]

وفي مقابل توتر العلاقة بين الحكومة السورية و الولايات المتحدة وتأثير ذلك على التعاون الاقتصادي بين البلدين، كانت السفارة الأمريكية تنشط في محاولات حثيثة لكسب المؤسسة العسكرية إلى صالحها في ذلك الخلاف، فقد حث المفوض الأمريكي في دمشق كيلي وزارة الخارجية الأمريكية، على القبول بابتعاث عدد من الضباط السوريين لتلقي التدريب العسكري في أمريكا، قائلاً:

«إذا قبلنا تدريب ضباط سوريين في أمريكا فسنكسب فرصة زيادة عدد السوريين الذين يتبنون الطريقة الأمريكية وفي ذلك خدمة

(1) NARA. G. 59: 890D.00/2-2748.

(2) NARA. G. 59: 890D.00 (W)/3-449.

لمصالحنا ومصالحهم على السواء».[1]

وفي الشهر نفسه وصلت بعثة عسكرية أمريكية إلى دمشق، مكونة من:

- الملحق العسكري الأمريكي في سورية الكولونيل ميتشل.
- الملحق العسكري الجوي الكولونيل جياناتي.
- مساعد الملحق العسكري الميجور ميد.

والتقت البعثة رئيس الوزراء خالد العظم الذي رحب بقدومهم ولكنه اعتذر عن عدم معرفته بالشؤون العسكرية، وأحالهم إلى رئيس الأركان حسني الزعيم للاجتماع به لمعرفة ما يحتاج إليه الجيش السوري والتنسيق معه لتوفير ما يمكن من متطلبات.[2] ومن طرفه بادر حسني الزعيم باستغلال هذه الفرصة لتوثيق علاقته بالضباط الأمريكيين الذين كانوا أكثر منه حرصاً على إقامة علاقة وطيدة، ولم يكن من قبيل المصادفة أن تورد الوثائق الأمريكية أسماء هؤلاء الضباط في مرحلة ما بعد الانقلاب بصورة متكررة وخاصة منهم الميجور ميد الذي أصبح يتمتع بثقة الزعيم خلال الأشهر الستة المتبقية من حياته.

لقد دفعت هذه المعطيات إلى الاعتقاد بأن جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية كانت وراء التخطيط لانقلاب الزعيم وتنفيذه، حيث تزامن تدهور العلاقات السورية - الأمريكية خلال الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، مع الاهتمام الأمريكي بضباط الجيش السوري، ومحاولة كسبهم بغرض دعم السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00/2-1449.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/50-6563.

وقد دعم هذه النظرية نائب القنصل الأمريكي في سورية ما بين عامي ١٩٤٧ و١٩٤٩ مايلز كوبلاند في كتابه: «لعبة الأمم»، والذي سرد فيه الكثير من تفاصيل العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية وقائد الانقلاب حسني الزعيم، وكان من جملة ما ذكره:[1]

«كان انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ مارس ١٩٤٩، من إعدادنا وتخطيطنا، فقد قام فريق العمل السياسي بإدارة الميجر ميد بإنشاء علاقات صداقة منتظمة مع حسني الزعيم الذي كان رئيساً لأركان الجيش السوري، ومن خلال هذه الصداقة أوحى الميجر ميد لحسني الزعيم بفكرة القيام بانقلاب عسكري واضطلعنا نحن في السفارة بمهمة وضع كامل خطته وإثبات كافة التفصيلات المعقدة، إلا أن تحركاتنا هذه لم تثر أكثر من شكوك عند الساسة السوريين، فقد كانت كلها سرية ومتقنة الوضع والتخطيط وأثارت هذه الشكوك فيما بعد فضول رجال الصحافة الغربيين وبعض الباحثين فقاموا بإجراء مقابلات مع من كان لهم ضلع في العملية، كما قاموا بفحص الوثائق التي لها صلة بالموضوع، وكانت نتيجة ذلك أن اعترفوا بصحة شكوك الساسة السوريين ودقتها، سوى أن الانقلاب حافظ على صبغة سورية محضة أمام أنظار العالم الخارجي إلى أن بدأت الروائح تفوح منه وأخذت الألسن تتناقل أن حسني الزعيم ليس أكثر من مجرد صبي من صبيان الأمريكان».

---

(١) مايلز كوبلاند (١٩٧٠) **لعبة الأمم**، تعريب مروان الخير، مكتبة الزيتونة، بيروت، ص ٧٣.

وقد أدت هذه المادة إلى ترسيخ الفكرة القائلة بأن الاستخبارات الأمريكية كانت وراء الانقلاب، حيث قدم كوبلاند في كتابه الكثير من التفاصيل المتعلقة بالنشاطات الاستخباراتية التي كان يقوم بها داخل المفوضية الأمريكية بدمشق للإعداد لانقلاب مارس ١٩٤٩.

وقبل أن نحاول تقصي طبيعة العلاقة بين الاستخبارات الأمريكية وانقلاب حسني الزعيم لا بد من معرفة مدى دقة المعلومات التي أوردها كوبلاند في كتابه «لعبة الأمم»،(١) ويمكن ملاحظة اطلاع كوبلاند على تفاصيل الأوضاع في المفوضية الأمريكية بدمشق خلال فترة الانقلاب، فقد كان نقله لرأي الوزير المفوض كيلي عن الزعيم دقيقاً للغاية، كما تحدث عن اللقاء الذي وقع بين الزعيم والميجر ستيفن ميد مباشرة عقب الانقلاب، وهي معلومات تؤكدها الوثائق الأمريكية، إلا أن رواية ميد عن الانقلاب في مجملها غير دقيقة وتعتورها الكثير من التناقضات والأخطاء التي تقدح في صحتها؛ فيذكر كوبلاند على سبيل المثال بأنه كان قد أوفد إلى دمشق سنة ١٩٤٧ للقيام بمهمة واحدة وهي: «إقناع القوتلي وغيره بتحقيق المزيد من الحريات السياسية حتى تبدو البلاد أكثر تحرراً وتقدماً»،(٢) ولكنه عندما عجز عن تحقيق ذلك اقتنع بضرورة الانقلاب! ولا يبذل كوبلاند أي جهد إضافي لتفسير كيفية تحقيق المزيد من الحرية والتقدم عن طريق دعم انقلاب عسكري يقوم في اليوم الأول باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة، ويأمر بحل البرلمان وتعطيل الحياة السياسية والحد من الحريات العامة وفرض الرقابة على الصحف وأجهزة الإعلام.

---

(١) تحدث كوبلاند بصورة مقتضبة عن انقلاب حسني الزعيم في الصفحات ٧٢-٧٧، من كتاب **لعبة الأمم**.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٢.

كما أن استعراض كوبلاند لأحداث تلك الفترة لا تعكس أي إلمام بحقيقة ما جرى آنذاك، حيث لا يبذل المصنف أي جهد لسرد الأحداث وفق نسق محدد، بالرغم من إصراره على أن الاستخبارات الأمريكية هي التي قامت بكل تفاصيل عملية الانقلاب، ولا يذكر كوبلاند أي تفسير لسقوط الزعيم السريع وعجز الاستخبارات الأمريكية عن إنقاذ نظامها الانقلابي الذي صنعته وخططت له طوال فترة سنتين. بل إن كوبلاند يرتكب خطأً فادحاً لدى ادعائه بأن أديب الشيشكلي هو الذي قام بمحاصرة منزل حسني الزعيم وإلقاء القبض عليه ومن ثم إعدامه ودفنه في المقبرة الفرنسية، في أغسطس من نفس العام،[1] مع العلم بأن الذي قام بهذه المهمة هو فضل الله أبو منصور وليس الشيشكلي، وتفاصيل العملية كما أوردها أبو منصور في كتابه «أعاصير دمشق» تختلف تماماً عما ذكره كوبلاند في لعبة الأمم.

إن الحقيقة التي استنتجها العديد من المتتبعين لكتابات كوبلاند هي أن روايته لانقلاب الزعيم تحتوي على القليل من الحقائق التي يصعب تمييزها عن الكثير من الخيال.[2] ففي كتابه الآخر «اللاعب واللعبة» أعاد كوبلاند الحديث عن انقلاب الزعيم ولكن بصورة مختلفة، ومناقضة لما أورده في «لعبة الأمم»،[3] حيث ذكر بأن الزعيم كان هو المخطط الرئيس للانقلاب وبأن دور الاستخبارات الأمريكية قد انحصر في مساعدته

---

(١) المصدر السابق، ص ٧٦.

(2) Rathmell, A. (1995) **Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949-1961**. Tauris Academic studies, London and New York. P. 42.

(٣) مايلز كوبلاند (١٩٩٠) **اللاعب واللعبة**، دار الحمراء، بيروت. وقد تحدث كوبلاند عن انقلاب الزعيم وما تلاه في فصل بعنوان: "تجربة في سورية ١٩٤٧-١٩٥٠".

وتقديم النصح والمشورة له. ويغرق كوبلاند في روايته الجديدة بالخيال، حيث يتحدث عن وقوع معارك وهمية بالأسلحة النارية في منزله مع الاستخبارات السورية، ويتحدث عن استخدام الطائرات العسكرية الأمريكية للقيام برحلات جوية بقصد المتعة التي تحققت له بالفعل عندما قام في إحداها بإلقاء أستاذ اللغة العربية بالمفوضية «الأستاذ داود»، بالمظلة في وسط الصحراء، حيث استغرق طريق عودة الأستاذ إلى المفوضية (وليس إلى منزله) أسبوعاً كاملاً!

إن استخدام كوبلاند عبارة: «تماماً كما في الأفلام السينمائية»،[1] لدى حديثه عن انقلاب الزعيم تعطينا الانطباع بأنه كان يتصور فلماً سينمائياً أكثر من محاولته لسرد قصة أول وأهم انقلاب عسكري وقع في الشرق الأوسط آنذاك، ففي روايته الجديدة يتحدث كوبلاند عن قيام الزعيم باستخدام اثنين من سكرتارية وزارة الدفاع لكتابة البيان الخاص بالانقلاب ليلة ٣٠ مارس، ومن ثم حبسهما في خزانتين في مبنى الوزارة حتى اليوم الثاني حفاظاً على سرية الانقلاب.[2] والسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا يضطر رئيس الأركان إلى طباعة بيان الانقلاب في مبنى وزارة الدفاع؟ ولماذا يستخدم سكرتارية الوزارة التي سينقلب عليها خلال ساعات قليلة؟ وكيف كان بإمكانه المحافظة على سرية الانقلاب إذا حبس موظفي وزارة الدفاع في خزائنها وليس في أي مكان آخر؟ وإذا تتبعنا ما كتبه كوبلاند بعد ذلك حول كيفية قيام الاستخبارات الأمريكية بدس مادة مهلوسة في شراب الرئيس الأندونيسي سوكارنو، وكيف قام مخبرو الوكالة بتجارب الاتصال بين

---

(١) المصدر السابق، ص. ٨٠.

(٢) انظر روايته لتلك الأحداث في الصفحات: ٧٧-٨٧، من كتاب اللاعب واللعبة.

شخصين بواسطة الإدراك الخارج عن الحس بين فيرجينيا وإسطنبول، فإن الانطباع الذي يتولد عند القارئ هو أن كوبلاند كان يقوم بمحاولة إعادة إخراج أحداث تلك الفترة في تصوير سينيمائي لا يخلو من العبث أو «اللعب» الذي جعله عنواناً لكتابيه.

وبعيداً عن ذلك النمط العبثي الذي اعتمده كوبلاند في روايتيه المتناقضتين للانقلاب، يمكن الحصول على تصور أكثر دقة من خلال الرجوع إلى أوراق السفارة الأمريكية في دمشق ووثائق الخارجية الأمريكية في تلك الفترة.

ولا بد من الاعتراف بأن الباحث قد بذل جهداً كبيراً في تقصي حقائق تلك المرحلة، وأصيب في أول الأمر بحالة من الذهول لكثرة الوثائق التي احتفظت الحكومة الأمريكية بسريتها، ومنعت إتاحتها للباحثين، إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى العديد من الحقائق المهمة حول طبيعة الدور الذي لعبته الاستخبارات الأمريكية في انقلاب الزعيم، ويمكن تفصيل ذلك الدور في النقاط التالية:

أ- كانت المفوضية الأمريكية على علم مسبق بنية الزعيم القيام بانقلاب عسكري في سورية، فقد أرسل الوزير المفوض كيلي عدداً من التقارير بهذا الخصوص إلى وزارة الخارجية الأمريكية.[1] ومنها تقريره المؤرخ في ٣ مارس ١٩٤٩ (أي قبل وقوع الانقلاب بحوالي شهر) والذي أشار فيه إلى قيام أعضاء البعثة العسكرية الأمريكية بعقد لقاء سري مع قائد الجيش (الزعيم) الذي تقدم بطلب معدات عسكرية وأفصح عن نواياه في فرض السيطرة على البلاد.[2]

---

(١) كان الأهم من بين هذه التقارير: الملخصات الاستخباراتية الأسبوعية التي كان يشرف على إعدادها كل من ميتشل وميد، وتتضمن معلومات عن أهم الأحداث السياسية والاقتصادية والعسكرية في سورية.

(2) NARA. G. 59: 890D.00(W)/3-1348.

وبعد ذلك بأربعة أيام - أي في السابع من شهر مارس – عقدت البعثة العسكرية اجتماعاً آخر مع الزعيم بناء على طلبه حيث قام بتوضيح خطته لإحكام السيطرة على البلاد، وأضاف بأن الأوضاع الأمنية ستتدهور خلال الأسابيع الثلاثة القادمة، وقد استنتج التقرير بأنه لا بد أن يكون للزعيم يد في تدهور الأوضاع الأمنية وإلا فكيف يتسنى له توقع ذلك قبل وقوعه؟[1]

ولعل الإشارة الأقوى بمعرفة السفارة الأمريكية نية الزعيم في الإطاحة بالحكم، جاءت في ١٧ مارس، حيث أبلغ المستشار البريطاني للجيش السوري الكولونيل غوردون فوكس أعضاء المفوضية الأمريكية بأن الزعيم ينوي الانقلاب على الحكم المدني خلال يومين، وقد قلل المفوض الأمريكي كيلي من قدرة فوكس على التنبؤ بالأحداث، ولكنه عاد فأكد نية الزعيم القيام بانقلاب عسكري وشيك، وفق ما أبرقته المفوضية من معلومات إلى وزارة الخارجية الأمريكية في التقريرين رقم (١٤) و(١٥) بتاريخ ٤ مارس و١١ مارس تباعاً، وتوقعت المصادر الأمريكية بأن الانقلاب ربما يقع في موعد قريب من ٢٣ مارس، حسب ما أخبرهم الزعيم.[2]

كما أشار تقرير صادر عن كيلي في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الانقلاب (٣٠ مارس ١٩٤٩) إلى أن تقارير المفوضية التي تم إرسالها إلى الخارجية الأمريكية خلال الأسابيع الأربعة الماضية قد تضمنت تفاصيل دقيقة عن خطة الانقلاب وذلك من خلال المحادثات الموسعة التي عقدت بين مدبر الانقلاب حسني الزعيم ومساعد الملحق

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00(W)/3-1349.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/3-1749.

العسكري الأمريكي الميجور ميد.[1]

ب- كانت المفوضية الأمريكية على اتصال مباشر مع الزعيم منذ الساعات الأولى من الانقلاب، حيث بادر الزعيم بالاجتماع مع مترجم المفوضية «السيد غميان»، في يوم الانقلاب (٣٠ مارس ١٩٤٩) بمقر رئاسة الأركان، وطلب منه أن ينقل للإدارة الأمريكية حرصه الكامل على التعاون معهم، وقد فسرت المفوضية هذه المقابلة على أنها محاولة مبكرة للحصول على اعتراف أمريكي بالسلطة الجديدة مقابل تعهد الزعيم لهم بالتعاون والتنسيق، وفي هذه المقابلة أكد الزعيم للسيد غميان بأنه لا ينوي تأسيس دكتاتورية عسكرية في سورية ولكنه في الوقت نفسه لا يرغب في عودة الحياة البرلمانية بنواب فاسدين، كما أخبره بأن الجيش موال له بالكامل، باستثناء ثمانية ضباط بقوا على ولائهم للقوتلي وقد وضعوا تحت الحجز، كما أكد إلقاء القبض على مجموعة من المنتمين إلى الحزب الشيوعي، في حين نفى صحة أن يكون قد ألقي القبض على سبعة عشر نائباً من أعضاء المجلس النيابي. وقد طلب الزعيم من المفوضية الأمريكية أن تتدخل لدى تل أبيب لمطالبتهم بعدم القيام بأي عمل عسكري أثناء الانقلاب.[2]

ج- قامت علاقة تعاون وتنسيق بين الزعيم وبين الميجور ميد خلال فترة الانقلاب، حيث تضمنت وثائق المفوضية الأمريكية في دمشق مجموعة من التقارير التي تحدثت عن العلاقة الاستثنائية بين الزعيم والميجور ميد، فقد أقدم الزعيم على إخبار ميد بنيته القيام بانقلاب عسكري قبل وقوعه بحوالي شهر، ومن ثم عرض عليه خطة الانقلاب، وفي

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00/3-3049.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/3-3049.

المرحلة التي أعقبت الانقلاب حافظ ميد على علاقته الوثيقة مع الزعيم، ودأب على تقديم النصح والمشورة له.

ففي لقاء بينهما عقد في ٤ أبريل، عبر الزعيم لصديقه الأمريكي ميد عن سعادته الكبيرة بنجاح حركته الانقلابية صارخاً: «أنا السيد العظيم، أنا الملك»، وقد علق المفوض الأمريكي كيلي على العلاقة بين الرجلين بقوله: «إن مساعد الملحق الثقافي الميجور ميد يتمتع بثقة الزعيم إلى درجة كبيرة».[1]

وفي خطاب آخر موجه إلى وزير الخارجية الأمريكي بتاريخ ٢ أبريل، أشار كيلي إلى أن الزعيم يبذل جهداً كبيراً لكسب اعتراف الإدارة الأمريكية عن طريق مساعد الملحق العسكري ميد خلال الفترة الماضية، وكان الإحجام الأمريكي عن الاعتراف بالزعيم عقب الانقلاب مباشرة مصدر قلق له عبر عنه في سؤال مباشر للميجور ميد بقوله: «لماذا لم يقم وزيركم المفوض بزيارتي حتى الآن؟»، فكان رد ميد عليه بأن كيلي قد تقدم بأوراق اعتماده: لرئيس الجمهورية الذي يقبع في السجن لديه، وبأن زيارة من هذا النوع قد تفسر على أنها نوع من الاعتراف بسلطته، وهذه مسألة تتجاوز صلاحيات المفوضية الأمريكية بدمشق.[2]

والحقيقة هي أن المتتبع لتطور العلاقة بين ميد والزعيم يلاحظ بأن مساعد الملحق العسكري الأمريكي بدأ منذ الساعات الأولى من الانقلاب في تقديم خدمات استشارية للزعيم، ففي مساء يوم الرابع من شهر أبريل ١٩٤٩، زار الميجور ميد حسني الزعيم

(1) NARA. G. 59: 890D.01/4-449.

(2) NARA. G. 59: 890D.01/4-249.

بغرض الاستفسار عن صحة الإشاعات التي ترددت حول نية الزعيم إعدام القوتلي، وكان رئيس الجمهورية محجوزاً في المستشفى العسكري لعلاجه من آلام في المعدة، ودار بينهما الحوار التالي:

الزعيم: «وهل يظنون بأنني سأقتله؟»

ميد: «ليس بالضرورة ولكن صحة الرئيس معتلة وقد لا يحتمل المزيد من الضغط النفسي، أو قد يقوم أحد المجندين ... »

الزعيم مقاطعاً: «أستطيع بكل سهولة أن أثبت أنه قد توفي لأسباب طبيعية وأحضر أطباء من لبنان والعراق ومصر لأثبت ذلك بطريقة قاطعة».

ميد: «حتى في هذه الحالة لن تتجنب رد الفعل الدولي، فقد استوليت على السلطة بإرادتك وتوليت مسؤولية الأمن العام، وبناء على ذلك فإنك تتحمل مسؤولية المحافظة على سلامة القوتلي الذي احتجز بأوامر مباشرة منك، سواء تدخل الأطباء أم لم يتدخلوا».

الزعيم: «ماذا يريدونني أن أفعل به؟ أطلق سراحه حتى يتآمر ضدي؟ لن يحصل هذا، سأجعله يمثل أمام المحاكم لمواجهة جرائمه؟»

ميد: «أي جرائم؟»

الزعيم: «الاستيلاء على مخصصات الجيش لمنفعته الشخصية وغيرها من المخالفات، سأجعله يمثل أمام المحاكم».

وبناء على إلحاح من الميجور ميد رفع الزعيم سماعة الهاتف واتصل بالمستشفى العسكري بالمزة وتحدث مع طبيب القوتلي، قائلاً:

«كيف حاله؟ هممم (أصدر صوت همهمة)، أعطوه الكثير من الحليب، الحليب

الجيد، وأطعموه لبنة، وماذا تسمونه؟ (لم يذكر الاسم)، أخبرني عن أحواله، أنا مهتم بذلك».

ثم أغلق السماعة، وقال لميد: ليس جيداً للغاية وليس سيئاً للغاية.

وبناء على ما ذكره ميد للمفوض الأمريكي علق كيلي بقوله: «لا شك بأن الرسالة التي أوصلناها كان لها التأثير المطلوب على الزعيم، ونرجو أن تتحسن أوضاع القوتلي بعد الآن».[1]

وتجدر الإشارة إلى أن دور الميجور ميد كان يتعدى مهمة توصيل الرسائل بين المفوضية الأمريكية وقائد الانقلاب، فقد كانت نصائحه تهدف إلى مساعدة الزعيم لتحقيق الاعتراف الدولي بنظامه الجديد، ومنعه من القيام بأي عمل قد يعرض فرص نجاح انقلابه للخطر، ففي لقاء آخر مع الزعيم أبدى ميد تساؤله عن الاتصالات الجارية مع العراق، فأكد له الزعيم بأنه لا ينوي أبداً الانخراط في مشروع الهلال الخصيب، ثم مضى للتنسيق معه حول زيادة القوات المسلحة إلى ٦٥٠٠٠ جندياً بحلول نهاية العام.[2]

د- قامت المفوضية الأمريكية بتقديم صورة إيجابية عن الزعيم كما سارعت الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا للاعتراف بحكم الزعيم، فبعد خمسة أيام فقط من الانقلاب تحدث المفوض الأمريكي في دمشق بانزعاج عن قيام الزعيم بالاستيلاء على السلطة بطريقة مخالفة للدستور، وتولى جميع السلطات عقب احتجاز رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وحل البرلمان ليجد نفسه في وضع غير قانوني على جميع الأصعدة،

---

(1) NARA. G. 59: 890D.001/4-549.

(2) NARA. G. 59: Joint WEEKA, 21/22 April 1949.

وبالرغم من ذلك كله فإن الوزير المفوض لم ير بداً من حث الإدارة الأمريكية إلى المسارعة بالاعتراف بسلطة الزعيم معلقاً:

«إنني شخصياً لا أحبذ استخدام القوة لأنها تعتبر انتهاكاً للأعراف الديمقراطية... ولكن يبدو أن سياستنا في الاعتراف بالحكومات الجديدة مخالفة لوجهة نظري، فلا بد أن أعترف بأن المصالح الأمريكية قد تتضرر من تسرع الزعيم إذا تأخر اعترافنا به عن القوى الأخرى، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما أبداه من حرص على إخبارنا مسبقاً عن نواياه وأهدافه».[1]

وتشير الوثائق الأمريكية إلى وجود تنسيق مباشر بين الإدارة الأمريكية وبين الخارجية البريطانية والفرنسية، حيث تم الاتفاق بين الأطراف الثلاثة على توجيه الزعيم للقيام بانتخابات حرة وأن يشكل حكومة مدنية تمهد لتحقيق الاعتراف الدولي بحكمه الجديد.[2]

وقد سارع الزعيم إلى إجراء انتخابات رئاسية في السادس والعشرين من شهر أبريل، وفاز فيها بمنصب الرئاسة بنسبة تزيد عن ٩٩ بالمائة، وتحتفظ وثائق الأمريكية الخارجية الأمريكية بخطاب موجه من وزير الخارجية الأمريكي دين آتشيسون إلى الرئيس الأمريكي هاري ترومان بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٤٩ (أي قبل الانتخابات بيوم واحد)، يشير فيها الوزير إلى أنه تم الاتفاق مع كل من ممثلي بريطانيا وفرنسا على الاعتراف بنظام

(1) NARA. G. 59: 890D.01/4-549.

(2) NARA. G. 59: 890D.01/4-1549.

الزعيم فور ظهور نتائج الانتخابات.

ورأى وزير الخارجية الأميركي بأنه لا بد من مكافأة الزعيم على حرصه بأن توفي سورية بتعهداتها الدولية، وأضاف بأن الاعتراف الغربي بنظام الزعيم سيساعده على تبني سياسات إيجابية وبناءة، كما يفيد الخطاب بأن النظام الانقلابي يبدو مسيطراً على الأوضاع المحلية وليس هناك ما يدفع للاعتقاد بأنه قد يفقد السيطرة في المستقبل القريب، وقد كانت توصية آتشيسون أن يتم الاعتراف بحكم الزعيم قبل مضي شهر على الانقلاب وتحديداً يوم ٢٦ أبريل أو في أقرب موعد من هذا التاريخ، ووقع ترومان على الخطاب بالموافقة.[1]

والحقيقة هي أن الزعيم قد بادر بإظهار ولائه بطريقة فاقت توقعات الإدارة الأمريكية، حيث فوجئ الوزير المفوض كيلي في مطلع شهر يونيو بحسني الزعيم يعرض استعداده لمقابلة رئيس الوزراء الإسرائيلي ديفيد بن غوريون، بهدف الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية.

وبالرغم من أن المفاجأة عقدت لسان كيلي إلا أنه عاد وأبدى تقديره الكبير لمبادرة حسني الزعيم المخلصة، ووعده بالتشاور مع إدارته في هذا الخصوص، وفي تقرير أرسله كيلي إلى قسم الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية رأى بأنه من غير المناسب أن يعقد لقاء بين الزعيم وبين غوريون لأن الأخير متشدد للغاية وبأن لقاء من هذا النوع ستكون له آثار سلبية، ورأى بأنه من الأفضل عقد لقاء بين الزعيم وبين وزير الخارجية شاريت لأنه أكثر مرونة من ابن غوريون، ولكن المشكلة هي أنه من المخالف للبروتوكول أن

(1) NARA. G. 59: 890.01/4-2549.

يتفاوض رئيس الجمهورية السوري مع وزير الخارجية الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه فإن وزير الخارجية السوري عادل أرسلان لا يقل تشدداً عن ابن غوريون وبالتالي فإن لقاء وزيري خارجية البلدين محكوم أيضاً بالفشل، ونتيجة لذلك فقد أوصى الوزير المفوض بالتريث في هذه المسألة ريثما يتم التوصل إلى طريقة أفضل لإقامة حوار مباشر بين الطرفين.(١)

إن النتيجة التي يمكن استخلاصها من خلال وثائق الخارجية الأمريكية، هي أن انقلاب مارس ١٩٤٩ قد قام لأسباب محلية تتعلق بتدهور العلاقة بين السلطة المدنية والمؤسسة العسكرية في سورية، ويتبين ذلك واضحاً من خلال ما صدر عن المجلس الوطني من تقارير وجلسات تحقيق احتدم النقاش فيها وكذلك من خلال الخطاب الذي وجهته قيادة الجيش للرئيس القوتلي بضرورة وضع حد للاتهامات الموجهة للجيش، ومن ناحية أخرى فإن السفارتين الأمريكية والبريطانية كانتا على علم مسبق بنية الزعيم القيام بانقلاب عسكري للإطاحة بالحكم المدني، وقد حرص الزعيم على إطلاعهم بنواياه وأكد لهم حرصه الكامل على التعاون والتنسيق في مرحلة ما بعد الانقلاب، ولذلك فقد اتخذت الإدارة الأمريكية بالتشاور مع بريطانيا وفرنسا قراراً مسبقاً بالتعاون مع النظام الانقلابي لتحقيق المصالح التي عجزت عن تحقيقها من خلال هيمنة مؤسسات الحكم المدني خلال السنوات الثلاث التي أعقبت الاستقلال، ففي غضون فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز الشهرين كان الزعيم قد أبرم معاهدة تمديد الأنابيب مع شركة نفط العراق، وصادقت حكومته على معاهدة التابلاين، وبادر بإقامة حوار مباشر

(1) NARA. G. 59: 890D.00/5-449.

مع اليهود مما أسفر عن توقيع هدنة كان من المفترض أن تمهد لإبرام معاهدة سلام دائم بين السوريين والإسرائيليين.

أخطاء الانقلاب

إن الأسباب المحلية التي قذفت بالزعيم إلى واجهة الحركة الانقلابية كانت نفسها العوامل التي أدت إلى إسقاط حكمه في غضون خمسة أشهر، حيث إنه لم يظهر مهارة كافية خلال الفترة الوجيزة التي تولى فيها زمام الحكم، فقد خسر الزعيم قطاعاً كبيراً من الضباط الوحدويين الذين وقفوا معه في بداية الانقلاب؛ وذلك بسبب انحيازه للمعسكر المصري-السعودي. وبالرغم من أن الزعيم قد تبنى برنامجاً لتموين القوى المسلحة وتقويتها وزاد قوة الجيش المنسبة من خمسة آلاف إلى ٢٧ ألفاً، إلا أن سلسلة الترقيات والتسريحات قد أثارت حنق الضباط عليه.

كما ارتكب الزعيم خطأً آخر عندما قرر أن يتولى بنفسه جميع صلاحيات الحكم بدلاً من إسناد المهمة للمدنيين، وأدى تعطيل المؤسسات الديمقراطية إلى تشكيل جبهة واسعة من المعارضة ضده من قبل الأحزاب والتكتلات السياسية، كما أثارت سياسته الانفتاحية إثارة سخط الشارع المحافظ.

أما الخطأ الأكبر الذي ارتكبه الزعيم فكان تسليم أنطون سعادة رئيس الحزب القومي السوري إلى لبنان، وكان سعادة قد رفع لواء الثورة في لبنان ثم هرب بعد إخفاقه إلى سورية حيث استقبل لاجئاً سياسياً. وقد أحسن الزعيم استقباله في بداية الأمر، ثم ألقى عليه القبض بصورة مفاجئة وسلمه إلى الأمن اللبناني حيث تم إعدامه على الفور، وقد استقبل الرأي العام عملية التسليم باشمئزاز دفع بالقوى المناوئة له للتحرك والإطاحة بحكمه.

لقد كانت هناك الكثير من الإشارات التي تدل على قرب انتهاء عهد الزعيم، فقد أرسلت المفوضية الأمريكية في دمشق تقريراً إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٤٩، حول سلسلة مقابلات أجرتها المفوضية مع أركان حزب الشعب ركزت على تردي الأوضاع في سورية وغياب الحريات العامة، وجرى خلالها الحديث عن إمكانية تحسن الأمور لو تم اغتيال الزعيم.[١]

وفي خطاب آخر في الحادي عشر من أغسطس ١٩٤٩ (قبل اغتيال الزعيم بثلاثة أيام) تحدث المفوض الأمريكي عن اجتماع له مع الزعيم، طلب فيه رئيس الجمهورية إبلاغ الإدارة الأمريكية اهتمامه بتوثيق العلاقة بين البلدين، وبأنه يرغب في أن يعمل مع الولايات المتحدة بصراحة ووضوح لتحقيق مصلحة البلدين، كما ألمح إلى أن علاقة سورية المتميزة معهم قد أثارت غيرة بعض الجهات الأخرى وبالأخص البريطانيين: «الذين لا يعملون إلا لأنفسهم»، وكان يشعر بأن الإنجليز يتآمرون ضده.[٢]

ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تشعر بدنو أجل النظام الانقلابي، وتدرك بأن زمام المبادرة قد أصبح بيد مجموعة من الضباط الوحدويين القريبين من حزب الشعب وعلى رأسهم رئيس الأركان سامي الحناوي من جهة، ومجموعة أخرى من الضباط المتعاطفين مع الحزب القومي السوري على رأسهم أديب الشيشكلي الذي كان شقيقه أحد أقطاب هذا الحزب في سورية، كما كان الضابط فضل الله أبو منصور أحد أعضاء الحزب من العسكريين الذين أقسموا على الانتقام لمقتل زعيمهم أنطون سعادة.

---

(1) NARA. G. 59: 890D.00/8-549.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/8-1149.

انقلاب ١٤ أغسطس ١٩٤٩

شهد صباح الرابع عشر من شهر أغسطس ١٩٤٩ تكراراً للأحداث التي وقعت في ٣٠ مارس من العام نفسه، فقد قامت وحدات من الجيش السوري بالزحف إلى العاصمة السورية في هدوء الليل، وتقدمت نحو منزل رئيس الجمهورية فألقت القبض عليه وعلى كل من رئيس الوزراء وقائد الشرطة العسكرية.(١)

ثم أعلن رئيس الأركان الجديد سامي الحناوي بأن الجيش قد تولى مقاليد الأمور، وأوكل أمر تسيير الوزارات إلى الأمناء العاملين، تماماً كما جرى في الانقلاب الأول.

ثم دعي عدد من كبار السياسيين للتداول حول الأوضاع، وكان على رأسهم فارس الخوري وناظم القدسي وأكرم الحوراني، حيث تم الاتفاق على تشكيل حكومة مؤقتة يرأسها هاشم الأتاسي ريثما تعود الحياة الدستورية تدريجياً إلى البلاد.

وفي هذه الأثناء ترددت في أنحاء المدن السورية أصداء البلاغ رقم (١) من جديد.

---

(١) انقسمت الفرقة المدبرة للانقلاب إلى سبع مجموعات حددت مهامها على النحو التالي: المجموعة الأولى بقيادة العميد سامي الحناوي، ومعه حسين حدة، علم الدين قواص، أمين أبو عساف، خالد جادا، محمد معروف، ومصطفى كمال المالكي، لاحتلال الأركان. المجموعة الثانية بقيادة فضل الله " أبو منصور" لاعتقال الزعيم. المجموعة الثالثة بقيادة مصطفى الدواليبي لدعم مجموعة "أبو منصور" من الخلف. المجموعة الرابعة بقيادة حسين الحكيم ومعه عصام مريود وعبد الغني دهمان لاعتقال البرازي. المجموعة الخامسة بقيادة محمد دياب ونور الدين كنج لاحتلال مقر الشرطة العسكرية. المجموعة السادسة بقيادة محمود الرفاعي وبكري الزوبري للقبض على قائد الشرطة العسكرية إبراهيم الحسيني. المجموعة السابعة بقيادة فريد سيد درويش لحراسة البنك السوري. مطيع السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص.ص ٣٣٠-٣٣١.

نص البلاغ رقم (١) في ١٤ أغسطس ١٩٤٩:

«لقد قام جيشكم الباسل بانقلاب يوم ٣٠ آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت إليها من قبل. ولقد استقبلتم ذلك العمل بالفرح والتقدير لما وعد به زعيم ذلك الانقلاب من إنقاذ البلاد من فوضاها وإعادتها إلى عزتها وكرامتها في بياناته الأولى، ولكن ما لبث حين استتبت له الأمور حتى أخذ يتطاول هو وحاشيته إلى أموال الأمة فيبذرونها بالإثم والباطل، وإلى كرامة البلاد ومقدساتها فيدوسونها ويلوثونها ويعبثون بقوانين الأمة وحريات الأفراد، وإذا أضفنا إلى هذه الفوضى الداخلية تلك الفوضى التي صارت إليها سياستنا الخارجية رأينا أي مصير سيء قد بلغته البلاد، لهذا وبعد الاعتماد على الله القوي العزيز عزم جيشكم الذي لا يريد إلا الخير للبلاد أن يخلصها من الطاغية الذي استبد وعتا هو ورجال حكومته المسخرة، وإن الجيش وقواده ليعاهدونكم أمام الله والتاريخ أنهم سيعودون إلى ثكناتهم لتنظيم الجيش وترك أمور السياسة لزعماء البلاد».

كما نص البلاغ الثاني على تشكيل مجلس حربي أعلى، يتولى كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وسلطة إصدار مراسيم تشريعية وتنظيمية ريثما تتألف الحكومة الدستورية.[1] بينما أوضح البلاغ الثالث مصير رئيس الجمهورية ورئيس وزراءه، حيث:

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٠٠٧.

«اجتمع المجلس الحربي الأعلى لمحاكمة الطاغية حسني الزعيم رئيس الجمهورية المزيف، والخائن محسن البرازي رئيس وزرائه، وبعد إجراء المحاكمة القانونية حكم عليهما بالإعدام رمياً بالرصاص ونفذ الحكم صباح هذا اليوم فوراً في قلعة المزة».[1]

أعضاء المجلس الحربي الأعلى الذي تم تشكيله عقب انقلاب الحناوي[2]

الضابط	المحافظة	الانتماء
الزعيم سامي الحناوي[3]	إدلب	كردي
العقيد بهيج كلاس	حماة	مسيحي
العقيد علم الدين قواص	اللاذقية	علوي
المقدم أمين أبو عساف	السويداء	درزي
الرئيس محمد معروف	اللاذقية	علوي
الرئيس خالد جادا	حمص	شركسي
الرئيس حسن الحكيم	اللاذقية	إسماعيلي

---

(١) يجدر التنبيه إلى وجود اختلاف بين ما ورد في البلاغ رقم (٣) حول طريقة إعدام حسني الزعيم ورئيس وزراءه محسن البرازي، وما رواه الضابط فضل الله أبو منصور، عن تفاصيل قيامه بقتلهما في كتابه: **أعاصير دمشق**.

(2) Drysdale, A. (1982) *'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery'*, in R. Kolwicz and A. Korbonski (edits), **Soldiers Peasants and Bureaucrats**, London, 1982, p. 85.

(٣) كانت رتب ضباط الجيش السوري على النحو التالي: ملازم، ملازم أول، رئيس، رئيس أول، مقدم، عقيد، زعيم، لواء، فريق، مشير، وعندما تمت الوحدة مع مصر سنة ١٩٥٨ تم اعتماد صيغة موحدة للجيشين الأول (السوري) والثاني (المصري) على النحو التالي: ملازم، ملازم أول، نقيب، رائد، مقدم، عقيد، عميد، لواء، فريق، مشير.

الرئيس محمد دياب	حماة	إسماعيلي
الرئيس محمود الرفاعي	حمص	سني عربي
الرئيس عصام مريود	دمشق	سني عربي

سامي ا ناوي

أما زعيم الانقلاب الثاني فهو محمد سامي الحناوي، الذي لا تختلف سيرته كثيراً عن سيرة سابقه حسني الزعيم،(١) فقد خدم الحناوي في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الأولى في جبهة القفقاس وفي جبهة فلسطين، وبعد تشكيل حكومة الملك فيصل بن الحسين في دمشق انتسب إلى الجيش العربي برتبة ملازم ثان، ثم التحق بالمدرسة الحربية الفيصلية بدمشق وتخرج منها برتبة ملازم أول، وظل يعمل في الجيش العربي حتى دخول القوات الفرنسية سورية حيث انضم إلى سلك الدرك السوري في لواء الإسكندرون سنة ١٩٢١، وفي عام ١٩٢٤ انتقل من الدرك إلى وحدات القوات الخفيفة لجيش الشرق الفرنسي، ثم انتسب إلى الكلية الحربية عام ١٩٢٨، وبعد عشر سنوات رقي إلى رتبة رئيس، ثم رقي إلى رتبة عميد عام ١٩٤٧، وتولى منصب رئاسة الأركان بعد انقلاب الزعيم، وكانت مشكلة الحناوي الرئيسة -مثل الزعيم قبله- إدمانه على شرب الخمر.(٢)

وكانت تركيبة المجلس الحربي الأعلى الذي تشكل عقب الانقلاب تعكس مدى هيمنة ضباط الأقليات الذين خدموا في القوات الخاصة للشرق أثناء فترة الانتداب،

---

(١) ولد الحناوي في مدينة حلب سنة ١٨٨٩، وتلقى علومه الابتدائية والثانوية في مدارسها، ثم التحق بالمدرسة الحربية في إسطنبول وتخرج برتبة مرشح سنة ١٩١٦.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٠٠٣. وتوري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٥٣.

وكان من الملاحظ لدى الوهلة الأولى بأن القيادة العسكرية لم تكن تمثل توجهاً سياسياً موحداً، بل كان ضباطها يمثلون اتجاهات مختلفة وتيارات متباينة، فكان بعضهم يميل نحو تحقيق مشروع الهلال الخصيب، في حين كانت مجموعة أخرى تدفع باتجاه المحافظة على الكيان الجمهوري عن طريق التقارب مع المحور المصري- السعودي، بينما كانت مجموعة ثالثة من أنصار الحزب القومي السوري قد حققت هدفها بمجرد وقوع الانقلاب في تصفية حسني الزعيم ورئيس وزراءه محسن البرازي.

عودة ا كم ا د

وفي خضم هذه الانتماءات المتباينة في صفوف الجيش تم التوافق بين أركان المؤسسة العسكرية على تسليم شؤون الحكم مرة أخرى إلى المدنيين، وسرعان ما أعلنت الحكومة الجديدة برئاسة هاشم الأتاسي أنها ستتولى سلطات رئيس الجمهورية إلى أن يتم انتخاب جمعية تأسيسية تعيد تنظيم البنية الدستورية السورية، وقد ضمت الحكومة الجديدة أربعة من حزب الشعب وأربعة من المستقلين بينما استبعد الحزب الوطني من المشاركة.

وأجريت انتخابات الجمعية التأسيسية في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٤٩، وكان الإقبال ضعيفاً بالرغم من الإغراءات التي توفرت في تلك الانتخابات، ومن ذلك تخفيض سن الناخبين من ٢١ إلى ١٨، وحاز الشعبيون على أغلبية المجلس التأسيسي.

وفي ظل هيمنة شعبية على الحكومة السورية وعلى مجلس النواب، بدأت مفاوضات سرية مع العراق تهدف إلى دراسة سبل تحقيق وحدة الهلال الخصيب، حيث نشط الشعبيون وعدد من المستقلين وعلى رأسهم حسن الحكيم للدعوة إلى قيام الاتحاد، وكانت زيارة الوصي على العرش العراقي عبد الإله بداية لسير المفاوضات، وبالرغم من أن وزراء الحكومة كانوا مؤيدين للمشروع إلا أنهم فضلوا أن تطرح المسألة للمناقشة أمام

الجمعية التأسيسية لدى انعقادها.

وفي المقابل نشط رئيس الجمهورية المنفي شكري القوتلي في الدعاية ضد مشروع الوحدة، كما تقدمت مصر والسعودية برفع قضية إلى جامعة الدول العربية للمطالبة بضمانات من جميع الأعضاء لاحترام الأوضاع القائمة في البلدان العربية.

مشروع وحدة ا لال ا صيب

وفي هذه الأثناء كان قادة الكيان الصهيوني يراقبون تطور الأوضاع في سورية بقلق شديد، وبدأت تل أبيب تضغط على واشنطن لممارسة نفوذها في منع قيام اتحاد بين سورية والعراق، ففي خطاب «سري للغاية»، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٤٩، تحدث السفير الأمريكي في تل أبيب مكدونالد عن لقاء جمعه بوزير الخارجية الإسرائيلي شاريت بطلب من الأخير لإبلاغه قلق إسرائيل من مشروع الوحدة السورية مع العراق، وكان من ضمن ما قاله شاريت:

> «نحن في مواجهة دولتين كبيرتين غير متحضرتين تغليان بالمخاطر الداخلية ولم تثبت أي منهما القدرة على الإدارة الذاتية أو السيطرة على النفس، ولن يرضي توحيد هذين الكيانين – مع ما يعانيان منه من انعدام الاستقرار الداخلي– إلا طموحات عدد محدود من الأشخاص».

وعبر شاريت عن قلقه من احتمال انضمام دول عربية أخرى لمشروع الاتحاد:

> «وإذا وجدت إسرائيل نفسها مقابل جار كبير فإنها ستحتاج إلى تغيير سياستها التي قامت على أرض الواقع تغييراً كاملاً».

ملمحاً إلى أن إسرائيل ستضطر إلى تبني سياسة توسعية لمواجهة الخطر، إذ أنه:

«لـن يكـون مجـدياً لإسرائيـل أن تتبنـى سياسـة سـلمية هادئـة في الوقت الذي تجد نفسها محاطة بزلزال مدمر».

وقد ألح شاريت على السفير الأميركي أن يقنع الإدارة الأمريكية للعمل على إفشال المشروع، متحدثاً عن تردد إشاعات حول قيام العراقيين بإنشاء مراكز اعتقال لليهود على النمط النازي، وبأن صحافة الدولتين: «بدأت تتكلم عن جولة ثانية ضد إسرائيل»، مضيفاً بأنه: «لا يمكن أن يتصور تأييد أمريكا لمشروع يحمل مثل هذه الأهداف».[١]

ومن المثير للانتباه بأن الرد الأمريكي كان فورياً وعلى لسان وزير الخارجية ديفيد آتشيسون شخصياً حيث أبرق في اليوم نفسه إلى السفارة الأمريكية في تل أبيب لطمأنة نظيره الإسرائيلي بوجود احتمال كبير لفشل المشروع حيث أن هناك فئات معارضة للهاشميين داخل الجيش السوري وقد تتحرك هذه القوى ضد المشروع الوحدوي.[٢]

وأضاف وزير الخارجية بأن جميع القوى المجاورة تعارض قيام الاتحاد لأسبابها الخاصة، فالحكومة السعودية لا تريد نجاح مشروع الوحدة بسبب تخوفها من أطماع الهاشميين في الحجاز، وتخوفها من أن يؤدي ذلك إلى عرقلة مشروع التابلاين، كما أن لبنان تخشى من أن يغرقها طوفان الوحدة فتفقد استقلالها، أما الملك عبد الله فإنه يشعر بالحنق جراء استبعاده عن المفاوضات القائمة بين سورية والعراق. كما يرفض الملك فاروق مشروع الوحدة بسبب معارضته التقليدية للتوسع الهاشمي. أما على الصعيد

(1) NARA. G. 59: 790D.90G/10-1849.

(٢) تحدثت بعض المصادر عن معارضة ضباط الأقليات لمشروع الوحدة مع العراق، ومن أبرز الضباط الذين عرفوا بمعارضتهم للوحدة آنذاك: عزيز عبد الكريم، شوكت شقير، أمين أبو عساف، توفيق نظام الدين، محمود بنيان، بالإضافة إلى أديب الشيشكلي.

الدولي فإن فرنسا والاتحاد السوفيتي تعارضان فكرة الاتحاد.

ونظراً لوجود معارضة محلية وإقليمية ودولية عارمة ضد مشروع الوحدة فإن آتشيسون لم يجد سبباً يدفع إلى الشعور بالقلق عند الإسرائيليين ضمن الظروف الراهنة.[١]

والحقيقة هي أن تعامل الإدارة الأمريكية مع مشروع الوحدة كان يتسم بالازدواجية، فقد كانت جميع المراسلات الرسمية الواردة إلى المفوضية في دمشق تشدد على عدم التدخل في التأثير على طموحات الشعب السوري إذا رغب في الوحدة مع العراق، وفي هذه الأثناء كانت واشنطن تنسق مع القوى العربية المناوئة لمشروع الوحدة، وكانت تبعث في الوقت نفسه برسائل التطمين إلى تل أبيب بأن مشروع الوحدة غير قابل للاستمرار.

فقد أرسلت المفوضية الأمريكية في دمشق تقريراً إلى وحدة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٤٩، ينص على أن جميع الدلائل تؤكد فشل مشروع الوحدة بين سورية والعراق، حيث إن الجيش - الذي يهيمن على الساحة السياسية الداخلية- يسعى إلى عقد اتفاقيات أمنية مع دول عربية أخرى وبأنه معارض للوحدة مع العراق.[٢]

وفي السادس عشر من شهر نوفمبر أبرق المفوض الأمريكي في جدة إلى الخارجية الأمريكية يتحدث فيه عن لقاء عابر مع نظيره البريطاني الذي قال له بأن مشروع الفيدرالية السورية-العراقية قد «مات»![٣]

---

(1) NARA. G. 59: 790D.90G/10-1949.

(2) NARA. G. 59: 790D.90G/11-149.

(3) NARA. G. 59: 790D.90G/11-1649.

وفي التاسع عشر من الشهر نفسه أرسل السفير الأمريكي في القاهرة جافري خطاباً سرياً للغاية إلى وزير الخارجية الأمريكي ينقل عن رئيس الوزراء المصري قوله بأنه: «هو وابن سعود ينفقان مبالغ طائلة لدعم جهات محلية في سورية تعمل سراً على منع نجاح فرص قيام الوحدة بين سورية والعراق».[1]

أما في سورية فقد اجتمعت الجمعية التأسيسية في الثاني عشر من ديسمبر ١٩٤٩، حيث تم انتخاب رشدي الكيخيا رئيساً للمجلس ومن ثم انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للجمهورية، ثم اندلع جدال حاد حول صيغة قسم رئيس الجمهورية والوزراء بين من يريد أن ينص القسم على: «تحقيق وحدة الأقطار العربية»، وبين من يرى أن ينص على: «المحافظة على النظام الجمهوري»، وعندما فشل المجلس في التوصل إلى صيغة نهائية وبدا واضحاً بأن الأغلبية من الشعبيين في المجلس سترجح كفة الراغبين في تحقيق المشروع الوحدوي مع العراق، تحركت وحدات الجيش السوري في حركة انقلابية خاطفة تهدف إلى المحافظة على الكيان الجمهوري.

(1) NARA. G. 59: 790D.90G/11-1949.

انقلاب ١٩ ديسمبر ١٩٤٩

لم تكد الجمعية التأسيسية تنتهي من مناقشة الدستور ونص القسم حتى برزت الحلقة الثالثة من سلسلة الانقلابات في صباح التاسع عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٤٩، بصيغة بلاغ يصدره أديب الشيشكلي يحمل على جماعة الانقلاب الثاني أنهم لم يوطدوا استقلال البلاد. وكان عدد كبير من ضباط الجيش وعلى رأسهم أديب الشيشكلي يتوجسون خيفة من نوايا الحناوي الذي كان ينسق بصورة دائمة مع هاشم الأتاسي، وبدأ الصراع داخل المؤسسة العسكرية حول مشروع الوحدة يخرج من نطاق الهمس والسرية إلى حيز المجابهة والتهديد، وكان الشيشكلي ورفاقه متخوفين من أن يعاجلهم الحناوي بحركة فيصفي جميع العناصر التي تعارض مشروع الوحدة مع العراق.

وتكررت الأحداث بطريقة ألفها الشعب السوري آنذاك، فقد تحركت وحدات الجيش السوري ومدرعاته للمرة الثالثة خلال تسعة أشهر لتنتشر في طرق العاصمة وتفرض السيطرة على المباني الحكومية، وتوزع المنشورات الموسومة: «البلاغ رقم (١)».

نص البلاغ رقم (١) في ١٩ ديسمبر ١٩٤٩:

> «ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الأجنبية، وإن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته، وقد حاولوا بشتى الطرق، بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام هذه المؤامرة، وأن يقنعوا المتآمرين

بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصاً على سلامة البلاد وحفاظاً على نظامها الجمهوري أن يقصي هؤلاء المتآمرين، وليس للجيش أية غاية أخرى، وإنه ليعلن أن يترك أمر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية، اللهم إلا إذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك».

أديب الشيشكلي

أما قائد الانقلاب الثالث فهو أديب الشيشكلي،[1] الذي كان أحد أقطاب انقلابي مارس وأغسطس عام ١٩٤٩. وكان الشيشكلي قد انضم إلى القوات الفرنسية في عهد الانتداب، والتحق بالكلية الحربية في مطلع الثلاثينيات. وعندما اندلعت الحرب الفلسطينية سنة ١٩٤٨ انضم إلى جيش الإنقاذ وكان نائباً لفوزي القاوقجي، وقد لعب الشيشكلي دوراً أساسياً في انقلاب حسني الزعيم ولكنه سرعان ما اختلف معه حول قضية سعادة، ونقل على إثر ذلك من منصبه كمدير عام للشرطة والأمن في شهر أغسطس ١٩٤٩، فانضم إلى سامي الحناوي الذي كان يخطط للإطاحة بالزعيم، وفي الأول من شهر ديسمبر من نفس العام أعيد إلى قيادة درعا، حيث بدأ يخطط للإطاحة

---

(١) ولد أديب الشيشكلي في مدينة في حماة سنة ١٩٠٩ لأسرة مالكة ومزارعة وذات نفوذ ووجاهة، وقد كان والده حسن آغا مع أخويه يملكون قرية (تل ذهب) وهي القرية الغنية زراعياً، كما استملك والده فيما بعد قرية الشويحة شرقي حماة، وكان أديب الشيشكلي بالرغم من التنافس بين آل البرازي وآل الشيشكلي فخوراً بأسرة والدته ولاسيما بجده لأمه محمد آغا البرازي الذي كان رأس عشيرة البرازي، وهي عشيرة كردية أتت من شمال سورية إلى حماة في النصف الأول من القرن التاسع عشر واستقرت في الحي الذي عرف باسمها. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٣٨١.

بالحناوي.

وقد أعقب الانقلاب حركة تنقلات وتصفيات واسعة في صفوف الجيش، لتمكين الشيشكلي من بسط نفوذه على المؤسسة العسكرية، ففي جلسة للضباط عقب الانقلاب تم إعادة توزيع المناصب القيادية في الجيش بصورة تضمن سيطرة الفئة المتنفذة، حيث أسندت رئاسة الأركان للعميد أنور بنود، وعين عزيز عبد الكريم قائداً لسلاح المدفعية بدلاً عن آرام كره موكيان، وتولى العقيد محمد ناصر سلاح الطيران بدلاً عن العقيد صلاح الدين خانكان، أما الشعبة الثانية فقد عهدت مسؤوليتها إلى العقيد سعيد حبي بدلاً من محمود الرفاعي، وتولى هشام السمان الشعبة الثالثة، وأسند جهاز الشرطة العسكرية إلى إبراهيم الحسيني بدلاً عن محمد معروف، وتولى قيادة اللواء الأول المقدم أمين أبو عساف بدلاً من العقيد الشيشكلي الذي أصبح نائباً لرئيس الأركان.(١)

وقد استخدم الشيشكلي أنصاره من الضباط في مختلف الرتب لتشكيل مجموعات تدين له بالولاء، فجعل مجموعة من كبار الضباط وأصحاب الرتب العالية في الواجهة، ولكنه اعتمد على مجموعة أخرى من صغار الضباط الذين التفوا حوله بصفته مناهضاً للمشاريع البريطانية، ومعظمهم من أبناء الريف والمدن الصغرى، ومن أبرزهم أمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدي، وعبد الحميد السراج، وزياد الحريري، ومطيع الجابي، وكانوا شللاً يؤلف بينها رفاق الدورة في الكلية العسكرية والولاء الإقليمي، وكانت أهم مجموعة اعتمد عليها الشيشكلي هي مجموعة حسين حدة

(١) السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص ٣٣٨.

وغالب الشقفة وبكري الزوبري وعبد الحق شحادة وعبد الله جسومة.[١]

حركة التصفيات صفوف ا يش

ولم تكن هذه الحركة الواسعة من التنقلات داخل الجيش لتمر دون منغصات، فقد وقعت المؤسسة العسكرية أسيرة تصفيات وسلسلة اغتيالات أدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية في سورية. ففي يوم الثلاثاء ١/ ٨/ ١٩٥٠ أعلن عن اغتيال آمر سلاح الجو السوري العقيد محمد ناصر على يد مجهولين بالقرب من مفرق كيوان، وأشيع بأن الذي خطط لاغتياله هو رئيس جهاز الشرطة العسكرية العقيد إبراهيم الحسيني الذي كان أحد المقربين إلى الشيشكلي.

وفي حادثة يبدو وأنها جاءت انتقاماً لمقتل محمد ناصر تم تنفيذ محاولة لاغتيال الشيشكلي في ١٢ أكتوبر ١٩٥٠، حيث أطلق مجهولون النار على سيارته العسكرية فأصيب مرافقه الملازم أول حسين حدة بأربع رصاصات وأصيب كذلك الملازمين بكري الزوبري وغالب شقفة، ونجا الشيشكلي من الموت بأعجوبة.[٢]

وفي الثلاثين من شهر أكتوبر اغتيل اللواء الحناوي في بيروت برصاص حرشو البرازي ثأراً لابن عمه محسن البرازي، وأصبح من الواضح بأن عملية التصفيات قد تجاوزت الساحة المحلية وأصبح الضباط يسعون إلى تصفية خصومهم خارج القطر السوري.[٣] وبالرغم من أن غالبية منفذي الاغتيالات بقوا مجهولين إلا أنه بات من

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٤٩٧.

(٢) المصدر السابق، ٢/ ١٢٥١.

(٣) في ٧ سبتمبر ١٩٥٠ أفرج الجيش عن كل من اللواء سامي الحناوي، والمقدم محمود الرفاعي والمقدم عصام مريود والمقدم محمد معروف والرئيس خالد جادا بعد اعتقال استمر حوالي تسعة أشهر فلجأوا إلى لبنان،

الواضح لدى المراقبين بأن الأمور كانت تسير لصالح الشيشكلي وتزيد من سيطرته على القوات المسلحة.

وبحلول عام ١٩٥١ أصبح الشيشكلي الشخصية الأقوى في الجيش وكان لا بد له من إزاحة رئيس الأركان أنور بنود الذي كان يقف حجر عثرة أمام طموحه السياسي، فقد كان بنود حلبياً ومن أقرباء ناظم القدسي، وكانت إحالته إلى التقاعد خطوة مهمة لإضعاف نفوذ حزب الشعب، ولتحقيق ذلك فقد اضطر الشيشكلي إلى الاستعانة بالعديد من السياسيين المستقلين الذين رموا بثقلهم وراءه بهدف إضعاف النفوذ الشعبي، وتحقق للشيشكلي ما أراد فعين رئيساً للأركان في ٢٣/ ٤/ ١٩٥١، في حين أبعد بنود عن طريق تعيينه ملحقاً عسكرياً في أنقرة. وكان أبرز المتحمسين لعملية التعيين رئيس الوزراء خالد العظم الذي أقام للشيشكلي حفل تكريم في نادي الضباط وألقى خطاباً كال فيه المديح لرئيس الأركان الجديد.[1]

عودة الصراع ب ا كم ا د وا يش

أما على صعيد العلاقة بين الجيش والحكم المدني؛ فقد أعاد انقلاب ديسمبر ١٩٤٩ الأوضاع إلى ما كانت عليه في مرحلة ما قبل انقلاب الزعيم، حيث اندلع صراع مرير بين المؤسسة العسكرية وبين حزب الشعب الذي شكل غالبية حكومات تلك الفترة وبسط هيمنته على المجلس التأسيسي ثم المجلس النيابي. ففي المرحلة الأولى للانقلاب وقع

وبعد أسبوعين من مقتل الحناوي وصل محمود الرفاعي وعصام مريود ومحمد معروف وخالد جادا إلى بغداد حيث تم تعيينهم في الجيش العراقي بنفس الرتب التي كانوا يحملونها في الجيش السوري. المصدر السابق، ٢/ ١٢٤٤.

(١) المصدر السابق، ٢/ ١٣٤٤.

اختلاف بين زعماء حزب الشعب حول كيفية التعامل مع الجيش فمنهم من رأى استمرار الجمعية التأسيسية في وضع الدستور الجديد مثل شاكر العاص وعبد الوهاب حومد ومعروف الدواليبي وعلي بوظو وجورج شلهوب، ومنهم من رأى المقاطعة لإحراج الجيش، وعلى رأس هؤلاء كان رئيس حزب الشعب رشدي الكيخيا، بينما كان البعض مثل ناظم القدسي متردداً بين الطرفين.

وفي ٢٤ ديسمبر كلف الرئيس هاشم الأتاسي الزعيم الشعبي ناظم القدسي لتأليف وزارة فألفها بسرعة منتقياً ستة من حزب الشعب وثلاثة من المستقلين، وسميت بوزارة الأربع والعشرين ساعة لأنها انهارت في يوم واحد، وقد أعلن القدسي الاستقالة من راديو دمشق دون أن يعلم رئيس الدولة بذلك وبرر هذه الاستقالة بأنه سمع بأن الجيش غير راض عن تشكيلة الحكومة، فعهد إلى خالد العظم تشكيل حكومة ائتلافية ضمت مختلف الاتجاهات السياسية.

وسرعان ما تابعت اللجنة التأسيسية أعمالها حتى أنجزت دستور البلاد في ١٥ سبتمبر ١٩٥٠، وأقر في هذا الدستور مبدأ فصل السلطات وحصر السلطة التشريعية في مجلس النواب، وكذلك الأخذ بمفهوم الاشتراكية الإصلاحية، ثم أقرت الجمعية لنفسها الاستمرار في العمل وانقلبت إلى مجلس نيابي.[١]

إلا أن حكومة العظم كانت ضعيفة بسبب كونها حكومة أقلية، وسرعان ما انهارت أمام ضغط الشعبيين في نهاية شهر مايو ١٩٥٠، فعهد الأتاسي إلى القدسي بتشكيل حكومة جديدة وأصر الشيشكلي رغم المعارضة الشديدة على تعيين فوزي سلو في

---

(١) المصدر السابق، ٢/ ١١١٥-١١٢٠.

الحكومة وزيراً للدفاع، وذلك لعدم ثقته بحزب الشعب ورغبته في الاطلاع على ما تفعله الحكومة وتم بالفعل تعيين فوزي سلو وزيراً للدفاع.[1]

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها
٢٥	حسني الزعيم	١٩/ ٤/ ١٩٤٩- ٢٥/ ٦/ ١٩٤٩	شهرين
٢٦	محسن البرازي	٢٦/ ٦/ ١٩٤٩- ١٤/ ٨/ ١٩٤٩	شهر ونصف
٢٧	هاشم الأتاسي	١٤/ ٨/ ١٩٤٩- ١٤/ ١٢/ ١٩٤٩	٤ أشهر
٢٨	ناظم القدسي	٢٤/ ١٢/ ١٩٤٩- ٢٥/ ١٢/ ١٩٤٩	يوم واحد
٢٩	خالد العظم	٢٧/ ١٢/ ١٩٤٩- ٤/ ٦/ ١٩٥٠	٥ أشهر و٩ أيام
٣٠	ناظم القدسي	٤/ ٦/ ١٩٥٠- ٨/ ٩/ ١٩٥٠	٣ أشهر
٣١	ناظم القدسي	٨/ ٩/ ١٩٥٠- ٢٧/ ٣/ ١٩٥١	٧ أشهر
٣٢	خالد العظم	٢٧/ ٣/ ١٩٥١- ٩/ ٨/ ١٩٥١	٤ أشهر ونصف
٣٣	حسن الحكيم	٩/ ٨/ ١٩٥١- ٢٨/ ١١/ ١٩٥١	٣ أشهر ونصف
٣٤	معروف الدواليبي	٢٨/ ١١/ ١٩٥١- ٢٩/ ١١/ ١٩٥١	يوم واحد
٣٥	فوزي سلو	٣/ ١٢/ ١٩٥١- ٨/ ٦/ ١٩٥٢	٦ أشهر
٣٦	فوزي سلو	٨/ ٦/ ١٩٥١- ١١/ ٧/ ١٩٥٣	سنتين وشهر واحد
٣٧	أديب الشيشكلي	١٩/ ٧/ ١٩٥٣- ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤	٧ أشهر

وقد اتسمت العلاقة بين الجيش والحكومة الشعبية بالتوتر الشديد، فقد دأب

(١) المصدر السابق، ٢/ ١١٨٨-١١٨٩.

الشيشكلي على وضع العراقيل أمام الحكومة التي لم تكن قادرة على الاستمرار لأكثر من ثلاثة أشهر، وبادر القدسي بتشكيل حكومته الثانية في سبتمبر ١٩٥٠، حيث كان على هذه الحكومة أن تواجه عاصفة سياسية تتمثل في قيام الشرطة العسكرية باعتقال النائب منير العجلاني بتهمة التآمر مع الملك عبد الله لتنفيذ مشروع سورية الكبرى، وقد أصر ضباط الجيش على أن تنظر في قضية العجلاني محكمة عسكرية، غير مكترثين بالحصانة التي يتمتع بها العجلاني بصفته أحد أعضاء المجلس، مما أدى إلى إثارة أزمة بين مجلس النواب ومجلس الوزراء من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى.

ولم تكد تهدأ مشكلة العجلاني حتى اعتقلت الشرطة العسكرية أحمد الشراباتي (وهو زير دفاع سابق) بتهمة التآمر على الدولة ومحاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي، واعتقل معه عشرون آخرون بتهم عدة تتعلق بإلقاء قنابل على كنيس يهودي ومحاولة نسف مكتب وكالة غوث اللاجئين ومفوضية الولايات المتحدة في دمشق.[1]

وقد بلغت الأزمة بين الحكومة والجيش ذروتها في العاشر من شهر مارس ١٩٥١ عندما قدم رئيس الوزراء ناظم القدسي استقالته لرئيس الجمهورية هاشم الأتاسي بسبب الضغوط التي كان يواجهها من الجيش، وبعد مناقشات مطولة بين رئيس الجمهورية مع أركان الجيش: أنور بنود وفوزي سلو وأديب الشيشكلي، كلف الأتاسي القدسي بتشكيل حكومة أخرى في ٢٣ مارس ١٩٥١ ولكنها لم تستمر سوى يوم واحد حيث وقع الخلاف مرة أخرى بين القدسي والشيشكلي حول تعيين وزير الداخلية وإعادة الدرك إلى سلطة وزارة الداخلية بدلاً من خضوعها للمؤسسة العسكرية منذ أيام الزعيم، مما دفع

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٩٤.

برئيس مجلس النواب رشدي كيخيا للاستقالة احتجاجاً.

لقد دفعت هذه الاستقالات بنظام الحكم المدني في سورية إلى شفا الهاوية، وأصبحت البلاد تعاني من أزمة فراغ دستوري. واستمرت الأمور على هذه الشاكلة حتى نجح خالد العظم في تشكيل حكومة ائتلافية من الوطنيين والاشتراكيين والمستقلين، ولكن وزارة العظم لم تستمر طويلاً، فانهارت في الحادي والثلاثين من شهر يوليو ١٩٥١ أمام المعارضة الشعبية لطلب الجيش بزيادة في مخصصاته قيمتها مليون وأربعمائة ألف دولار إضافية.[١]

تدخل ا يش الشؤون ا ارجية

ولم تقتصر المؤسسة العسكرية على التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد بل امتد طموح رئيس أركانها أديب الشيشكلي لمد جسوره الخاصة مع المحور المصري-السعودي ضد أطماع الهاشميين، وكان الشيشكلي يتصرف في هذه الأثناء وكأنه يدير حكومة ظل تتألف من أعضاء المجلس الحربي الأعلى، فقد قام في أوائل شهر يناير ١٩٥٠ برحلة إلى القاهرة ثم انتقل إلى السعودية حيث عقد اتفاقية تجارية ورتب عقد قرض مقداره ستة ملايين دولار، وبدا واضحاً للعيان بأن المجلس الحربي الأعلى كان يسير دفة السياسة الخارجية.[٢]

وفي شهر أبريل ١٩٥١ قام الشيشكلي بزيارة أخرى إلى مصر اجتمع فيها بالأمير السعودي فيصل بن عبد العزيز لمناقشة العديد من القضايا السياسية، ثم عاد إلى دمشق وعقد مؤتمراً صحفياً تخلى فيه عن صفة العسكري الذي لا يتدخل في السياسة قائلاً

(١) المصدر سابق، ص ٢٠٠.

(٢) المصدر سابق، ص ١٧٦.

للصحفيين:

«لقد كنت أتجنب الاجتماع إلى الصحفيين لاعتبارات خاصة، مع أنهم الصلة الواقعية بيننا وبين الشعب، فقررت تغيير النهج القديم وسأكون على صلة مباشرة مع رجال الصحافة لأنني تعلمت أن أكون على صلة مباشرة مع الشعب الذي انبثقنا عنه».[1]

وفي شهر أغسطس ١٩٥١ قام الشيشكلي بزيارة أخرى للسعودية، وصرح لدى عودته للصحافة بأن زيارته كانت مكملة للرحلة السابقة (التي اجتمع فيها مع فيصل في القاهرة) حيث بحث القرض الذي عقدته سورية مع السعودية بقصد تسليح الجيش السوري، ثم أضاف بأنه بحث مع العاهل السعودي قضية ضم الأردن للعراق وبأن مستقبل الأردن يهم سورية والسعودية، كما تحدث عن عدد من الشؤون السياسية الأخرى، وأضاف بتواضع شديد:

«إننا لا نطمح لشيء سوى استقرار الأمور في هذا الوطن العزيز والمحافظة على النظام الجمهوري والحياة النيابية الديمقراطية».[2]

الدعم الأمريكي للشيشكلي

وجد الشيشكلي في الدعم السخي الذي كانت تقدمه كلاً من مصر والسعودية دافعاً للمضي في فرض سلطته على الحكم المدني، فقد كانت هذه القوى تخشى من هيمنة حزب الشعب الذي كان يدفع باتجاه التقارب مع العراق، ومن ناحية أخرى فقد تمتع الشيشكلي

(١) نقلاً عن جريدة النصر ١٧ أبريل ١٩٥١.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٣٨٦-١٣٨٨.

بدعم أمريكي واضح لسياسته الدافعة باتجاه كبح جماح قوى اليسار، ومواجهة الشيوعية بصورة أخص، فقد شهدت تلك الفترة نشاطاً يسارياً ملحوظاً، في الوقت الذي بدأت فيه شعبية أمريكا تتدهور في المنطقة، وقد نجحت القوى الإسلامية واليسارية في تنظيم مظاهرات عارمة في المدن السورية ضد السياسة الأمريكية، وبدأت مجموعة من الشخصيات السياسية تطالب الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة ضد السياسة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني، كما أسهمت الصحافة المحلية بالأعمدة والمقالات المؤيدة لهذا التيار المتنامي. وفي هذه الأثناء نجح الشيشكلي في فرض المؤسسة العسكرية كقوة توازن في مواجهة المد اليساري من جهة، والتيار الوحدوي المتمثل في حزب الشعب من جهة أخرى. وكان رئيس الأركان على دراية كاملة بالحساسية الأمريكية تجاه المد الشيوعي والمخططات الإنجليزية لدعم مشروع الهلال الخصيب، فكان يرسل رسائل التطمين بين الفينة والأخرى إلى المفوضية الأمريكية التي علقت في أحد تقاريرها الاستخباراتية بالقول:

«إن الجيش هو القوة التي يمكن أن تحافظ على انحياز سورية إلى المعسكر الغربي، بغض النظر عن قناعات الكثير من العسكريين بأن أمريكا تدعم الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين».[1]

وفي تقرير مطول أعدته المفوضية الأمريكية بتاريخ ٢ أكتوبر ١٩٥٠، تطرق الوزير المفوض أوين جونز للحديث عن المؤسسة العسكرية بقوله:

«لا بد أن نعترف بأنه خلال الثمانية عشر شهراً الماضية – والتي

---

(1) NARA. G. 59: Joint WEEKA, 20/19 MAY 1950.

شهدت انحسار القوى السياسية التقليدية- ظهر الجيش كعامل رئيس في تحقيق الاستقرار، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجيش يمثل أحد أهم القوى المناوئة للشيوعية في البلاد، ولذلك فإنه لا بد من المحافظة عليه كقوة ردع تتمتع بمعنويات عالية».[1]

لقد كانت السياسة الأمريكية حريصة على عدم تكرار تجربة الزعيم في سورية مرة أخرى، فنشطت المفوضية الأمريكية في عقد لقاءات مع زعماء التيارات السياسية، ولكنها وجدت صعوبة كبيرة في التعامل مع أقطاب الحكم المدني، ولم تجد بين المدنيين شخصية يمكن الاعتماد عليها في تسيير شؤون البلاد، فقد كانت الحكومات السورية قصيرة الأجل، وكان السياسيون يشعرون بالعجز الكامل تجاه تدخل الجيش في أدق الشؤون المحلية والخارجية.

وفي هذه الأثناء كان الشيشكلي قد نجح في فرض نفسه على المؤسسة العسكرية عقب سلسلة من التصفيات، ثم أصبح يفرض نفسه على الساحة المحلية والدولية متبنياً سياسات معارضة للمد اليساري، وبالرغم من التردد الذي كان ينتاب الأمريكان في التعامل معه إلا أنه كان يمثل لهم صمام الأمان الوحيد للمحافظة على سورية بعيدة عن المد الشيوعي، وعن الأطماع الهاشمية - البريطانية.

ويصور لنا أحد التقارير الصادرة عن المفوضية الأمريكية في سبتمبر ١٩٥١، بعنوان: «تأثير الجيش في السياسة السورية»، الموقف الأمريكي من المؤسسة العسكرية تحت قيادة الشيشكلي تصويراً دقيقاً، يمكن من خلاله فهم السياسة الأمريكية تجاه سورية

(1) NARA. G. 59: 783.00/10-250.

في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين:

«جرت العادة على التقليل من أهمية الدور الذي يقوم به الجيش في الحياة السياسية واستحسان التعامل مع أي قوة تسعى إلى إضعاف ذلك الدور، ولكن الهدف من هذا التقرير هو طرح وجهة نظر مغايرة.

لا يمكن التوفيق بين الحياة الديمقراطية وبين تدخل الجيش في أمور غير الشؤون العسكرية في أي بلد من البلدان، وتصرف الجيش في منأى عن الحكم المدني بل وحتى تغيير الحكم إذا لم يتوافق مع رغبته، ولكن هذا هو الوضع المؤسف في سورية اليوم وهو أمر تنبذه المفوضية بلا شك.

وفي الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى أن كثيراً من السوريين يعيشون في أكواخ من الطين، وبأن الفقر والأوضاع السياسية في سورية اليوم هي نتاج قرون من الزمان ولا يمكن تغييرها بين عشية وضحاها، بغض النظر عن التطور الذي شهدته سورية خلال السنوات الخمس الماضية. فإذا لجأ هؤلاء الذين يسكنون في أكواخ من الطين إلى هدمها فإنهم سيبقون تحت المطر، ولنرى إن كان من الممكن تطبيق هذا المثل على الساحة السياسية:

من المهم أن نبدأ أولاً بتحديد مدى نفوذ الجيش في الحياة السياسية وتقييمه من وجهة نظرنا، فاهتمام الجيش بالدرجة الأولى يتمحور حول نفسه حيث يسعى للحصول على الحصة الأكبر من

الميزانية السورية، وسبب ذلك هو خوف الجيش من إسرائيل ومن الاتحاد السوفييتي وحلفائه بالدرجة الثانية، وهو ليس عدوانياً بل يقدر ضعفه الشديد، وهو بالتالي متوافق مع معاييرنا التي وضعناها مع حلفائنا في الأطلسي، ويجب أن نقدر وجود عنصر يسعى إلى الدفاع عن البلاد ضد أي عدوان خارجي.

يعارض الجيش الوحدة مع العراق، وهو أيضاً ضد البريطانيين وضد الملكية وضد الهاشميين، مما يطرح التساؤل: مع من هو إذن؟ إن اهتمامه بالنظام الجمهوري أمر غير مؤكد، ولكن يمكن ملاحظة تخوف أغلب الضباط من تبعات الاندماج مع الجيش العراقي. إن الجيش يريد سورية مستقلة غير محكومة من قبل أي دولة أخرى، لقد قبل الجيش بالمساعدات الفرنسية ودفع ثمن الأسلحة وثمن الرغبة الفرنسية في توفير هذه الأسلحة، ولكنه لم يتاجر قط بسياسة سورية لقاء هذه المساعدة، ولا يمكن التصور بأن مؤيدي فرنسا في الجيش سيقبلون بتسوية مع الفرنسيين على شاكلة التسوية البريطانية مع العراق، وهذه روح يجب أن نقدرها مهما تسببت به من مشاكل آنية أو على المدى البعيد.

أما في السياسة الداخلية فيمكن وصف الجيش بأنه ضد الرجعية ولكن يصعب وصفه بأنه تقدمي، مع أنه يثبت ذلك في بعض الحالات. وبصورة عامة فإن الجيش - مثل الأحزاب المدنية في السياسة السورية- لا يعرف هدفه بوضوح، ولكنه يعرف تماماً ما

يجب أن يكون ضده، وأكثر حركة يعارضها الجيش هي حركة الإخوان المسلمين. إن الأفكار المتمثلة في التطرف الديني والعرقية ومعاداة الغرب لا تجد طريقها للانتشار في صفوف الجيش، ولكن تمثيل الأقليات في الجيش أكبر من تمثيلهم في الحياة السياسية التي تعطي للمسلم السني أهمية أكبر، ولهذا السبب بالذات فإن الجيش أكثر تسامحاً، ويتميز بتوجه غربي وفكر مناهض للإقطاع، كما يميل ضباطه الصغار إلى أفكار الحزب القومي السوري الذي يتمتع بتمثيل قوي في الجيش. كما أن الجيش يعتبر من أشد القوى المناوئة للشيوعية في سورية.

وأخيراً فإن للجيش مفهومه الخاص في نمط حكم البلاد، فهو - على النقيض من غالبية السياسيين المدنيين- يتوجب عليه أن يفكر قبل أن يتكلم وأن يزن ما يمكن أن يُحدثه أي تصرف قبل القيام به. وهذه الميزة -كغيرها مما ذكر أعلاه- لا يمكن أن تقدم بالضرورة ضماناً لسلوك سوي، فكثير من ضباط الجيش لا يبلغون مكانة القدسي أو كيخيا أو الأتاسي، ولكنهم أقل خطورة من السباعي والحوراني والدواليبي، ولديهم من يقدم لهم المشورة من الشباب الأذكياء والناضجين. فالشيشكلي نفسه - الذي لا يدل مظهره وأخلاقه على كثير من ضبط النفس- قد أدهش أعضاء المفوضية في أكثر من مناسبة بقدرته على فهم الأمور السياسية خارج الميدان العسكري، ومن ذلك على سبيل المثال اهتمامه مؤخراً بـ«مؤسسة

الشرق الأوسط»، وطلب مساعدتها في إنشاء مزارع نموذجية للجيش في جنوب سورية.

وبعد ذكر بعض مميزات النفوذ العسكري في سورية نتسائل؛ هل يمكن التنبؤ بما سينتج عنه إزاحة هذا النفوذ؟ يرى البعض بأن القوى التقدمية التي كانت في صراع مع الجيش ستمتلك الحرية الكافية لتنفيذ برامجها، ويتوقع آخرون بأن البلاد ستغرق في حالة من الفوضى التي قد تنتج جراء هيمنة إحدى الجماعات المتطرفة. إن التنبؤ أمر صعب، ولكن المراقبين قد أجمعوا على الأمور التالية:

- لا يمكن تحديد الأثر على المدى القريب، فالظروف التي يفقد فيها الجيش نفوذه ستكون حاسمة في تحديد طبيعة المرحلة، فقد يتمكن الحكم المدني وبالأخص الشعبيين من الاستمرار دون مصاعب تذكر، وبغض النظر عن نقاط القوة في سورية -والتي تفتقدها إيران- قد يتكرر الشريط نفسه كما حصل في إيران عقب اغتيال رازمارا حيث تولى المتطرفون السلطة مباشرة.

- أما على المدى البعيد فلا شك بأن إزاحة عنصر التوازن الذي يحافظ عليه الجيش سيخدم أهداف الفئات المتطرفة والمعادية للغرب. إن حادثة إضراب الموظفين مؤخراً لهي خير دليل كيف يمكن أن يشل جهاز الحكم من قبل مجموعة صغيرة ما لم يتدخل الجيش.

وبالإضافة إلى ذلك فإن من أبرز سمات السياسة السورية إمكانية تغلب حفنة من مرضى النفوس المنتمين إلى جماعات صغيرة تتسم

بالتشدد على صوت المنطق والعقل، ويمكنهم بالتالي أن يؤثروا في صنع القرار. إن خطر الاغتيالات يحط بثقله على العالم العربي، وقليل من السياسيين المدنيين في سورية يجرؤ على طرح الحلول الهادئة، خاصة عندما يهدد المتشددون بإفلات عصاباتهم في الشوارع. ولكن الجيش لا يمكن استفزازه بسرعة، ولذلك فهو العامل الوحيد الذي يمكنه مساعدة الحكومة في تبني مشاريع مفيدة لسورية بالرغم من عدم شعبيتها، وهذا ما يمثله التعاون مع الغرب.

ويمكن إيجاز القول بأن حادثة غير متوقعة قد تسبب موجة عداء ضد الغرب يمكن أن تجرف كل شيء أمامها في ظل غياب الجيش الذي يستطيع كبح جماحها، ولذلك فإننا يجب أن نشعر بالامتنان لوجود نوع من الغطاء الذي يقي السوريين من المطر بدلاً من أن نشتكي عدم وجود جدران من الإسمنت المسلح.

لقد تحدثنا عن الجيش وكأنه وحدة متماسكة، وذلك لأننا قد افترضنا بأن العقيد الشيشكلي يمارس سيطرة دكتاتوريةً بدلاً من الحكم الجماعي، والحقيقة ليست كذلك بل هي وسط بين الحالتين، فقد قام بالانقلاب الثالث مجموعة من الضباط ولكن الشيشكلي هو الذي كان حلقة الوصل بين مجموعة العقداء خلال الأشهر الإحدى والعشرين التي أعقبت الانقلاب، ومع أن الشيشكلي لا يتمتع بسلطة مطلقة إلا أن إزاحته ستسبب صراعاً على السلطة في الجيش الذي كان الشيشكلي يمسك بزمامه، وإذا سقط الشيشكلي فقد تشهد سورية

سلسلة انقلابات جديدة تقودها أجنحة متصارعة في الجيش أو ربما قد يؤدي ذلك إلى إلغاء الحكم المدني والعسكري معاً حتى تأتي شخصية قادرة على ضبط الأمور والأخذ بزمام الحكم مرة أخرى. وإذا كانت هذه الشخصية من المدنيين فستكون أقرب إلى السباعي منها إلى القدسي.

ويمكن أن نستنتج مما سبق بأنه لا يمكن استمرار الشعبيين- منافسي الجيش- في الحكم إلا بوجود الجيش نفسه كقوة تماسك في السياسة السورية.

لقد ركزت الأسطر السابقة على المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والجيش السوري، وبالتحديد بين أمريكا والشيشكلي، ولا يعني ذلك أن المفوضية لا تقدر خطر تدخل الجيش في السياسة على المدى البعيد، فكلما تعاظمت قوة الجيش كلما ازدادت رغبته في التوسع خارج الحدود السورية، وهو لا يعارض فكرة «جولة ثانية» ضد إسرائيل، ولكنه يعتقد بأن الوقت لم يحن لذلك بعد. ونخشى أنه كلما اعتاد الشيشكلي وضباطه على ممارسة السلطة السياسية كلما طالبوا بالمزيد من توسيع صلاحياتهم السياسية.

إن الشيشكلي - بخلاف الزعيم- يمثل شخصية الرجل القوي الذي لا يتدخل في سفاسف الأمور، بل إنه قد يدعم وزراء يختلف معهم في تشخيص الصالح العام. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار المخاطر المرتقبة فإن هذا الوضع قابل للتغيير، فالشعب السوري قد يزداد

تذمره من عدم قدرة الجيش على رد المبالغ الضخمة التي دفعت له مقابل الدفاع عن أمن البلاد. لقد أنهك الجيش موارد الدولة ودأب على تغيير الحكومة كل أربعة أو خمسة أشهر، وبالرغم من إصراره على الإمساك بالسلطة إلا أن الجيش يعجز عن خدمة نفسه أو اتخاذ القرارات الحاسمة.

وبالرغم من كل ذلك فإن كل نقطة سلبية لها وجه إيجابي لا يقل أهمية عنها، فالغرب يتحمل مسؤولية عدم إمداد سورية بكميات كافية من السلاح، كما أن مشكلة سرعة تغير الحكومات قد عانت منها سورية قبل تدخل الجيش، وهي مشكلة تعاني منها حكومات أكثر تطوراً من الإدارة السورية ولها جيوش تخضع لسيطرة الحكم بطريقة لا يمكن أن تتوفر لسورية في المستقبل القريب. وحتى لو ألقينا على الجيش مسؤولية تغيير الحكومات فإن حالة عدم الاستقرار هذه تعتبر مشكلة صغيرة أمام مشكلة عدم الاستقرار الكبيرة التي تتهدد إيران. كما أن الدور الهادئ الذي يمارسه الجيش يمثل أملاً كبيراً لبعض السياسيين - مثل ناظم القدسي- الذين يرغبون في انسحاب الجيش من السياسة بصورة تدريجية ودون استخدام العنف.

إن النتيجة التي توصلت إليها المفوضية هي أن سلبيات تدخل الجيش في السياسة تعادل إيجابياته، وبأن خطر سقوط الشيشكلي يعادل خطر حكم الجيش على المدى البعيد، وتنصح المفوضية بأن لا تبني الإدارة الأمريكية سياستها على تحقيق منافع قصيرة الأجل

مضحية في ذلك بمصالح الولايات المتحدة ومصالح السوريين على المدى البعيد، ولكن يجب أن توازن الأمور بطريقة تمنع وقوع الاحتمالات الأكثر خطراً وتساعد على تأسيس صيغة مناسبة أكثر من الوضع الحالي.

إن الإنجليز والشيشكلي يجدون أنفسهم في خلاف مستمر، بينما يجد الفرنسيون أنفسهم في المقابل بأنهم معه على ما يرام. وإن المفوضية ترى بأن الجهتين تعطيان الحجم الأكبر في تقييم الأوضاع لمصالحهم الخاصة، سواء كان ذلك بوعي منهم أو دون وعي، وإذا أردنا أن نخدم المصلحة العامة لسورية وللغرب على حد سواء، فإنه سيكون من الحكمة العمل مع الشيشكلي حتى تطيح به الظروف أو يتسنى لنا خيار آخر أفضل منه يمكن العمل معه لتحقيق مناخ آمن يهدف إلى تشييد بنية سياسية أكثر ديمقراطية، وعندها ستكون فرصنا أفضل في البقاء».

جيمس ليونارد، السكرتير الثاني في المفوضية

بتاريخ ١٠ سبتمبر ١٩٥١.[1]

لقد ساعد تقرير المفوضية هذا على سرعة تقبل الإدارة الأمريكية للخطوة الجديدة التي كان الشيشكلي بصدد اتخاذها، حيث رأت المفوضية في مناورة الشيشكلي تكملة لمشروع الزعيم الذي انهار بصورة مفاجئة دون أن يحقق كامل الأهداف المرجوة منه، ففي

---

(1) NARA. G. 59: 783.00/9-2051.

الوقت الذي كانت ترغب فيه الإدارة الأمريكية بتحقيق سلام شامل بين السوريين واليهود، وتبني نظام يتعهد بالمحافظة على مصالحها في المنطقة، إلا أنها كانت في أشد القلق من تدهور أمني مفاجئ قد ينتج عن انهيار أجهزة الحكم المدني على يد عسكري متطرف يتحرك بدعم القوى الإسلامية أو اليسارية في سورية، فقد شهدت الفترة الممتدة ما بين ديسمبر ١٩٤٩ ونوفمبر ١٩٥١ قيام سبع حكومات تهاوت الواحدة بعد الأخرى على يد المؤسسة العسكرية التي كانت تضغط للتدخل في شؤون الحكم المحلي والخارجي. وقد بذل الشعبيون جهوداً كبيرة لإضعاف نفوذ العسكر من خلال محاولة تغيير وزير الدفاع الدائم (فوزي سلو) الذي كان يفرضه الجيش على مجلس الوزراء، ومن خلال محاولة تقليص الميزانية العسكرية، وبذل جهود متواصلة لنقل السلطة على الدرك من الجيش إلى وزارة الداخلية. وقد بلغ الصراع ذروته عندما انهارت حكومة حسن الحكيم في نهاية شهر نوفمبر بعد حوالي شهرين من تشكيلها، ورفض الزعماء الشعبيون والمستقلون الدعوات التي وجهها الأتاسي إليهم لتشكيل حكومة جديدة بسبب تذمرهم من تدخل الجيش في تشكيلة الوزارة، واستمرت الأزمة ثلاثة عشر يوماً إلى أن تمكن الدواليبي من تشكيل حكومة جديدة في ٢٨ نوفمبر ١٩٥١ تولى فيها رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع الوطني، وتشكلت من سبعة وزراء شعبيين واثنين من المستقلين، وواحد من الجبهة الاشتراكية.

وكانت المفوضية الأمريكية تصنف الدواليبي على أنه أحد المتشددين الذين قد يتسببوا بإحداث أزمة في العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة وأنه قد صرح في عدة

مناسبات باستعداده للتعاون مع الاتحاد السوفييتي ضد إسرائيل.[1] أما من جهة المؤسسة العسكرية فقد تعهدت حكومة الدواليبي بسن تشريعات تمنع الجيش من ممارسة الهيمنة على الشؤون السياسية، كما تردد الحديث عن نية الحكومة الجديدة إقصاء رئيس الأركان وتعيين آخر مكانه.

لقد نص تقرير المفوضية بأن من أبرز المحاذير التي ينبغي تجنيب سورية من الوقوع فيها هو تولي حكومة يرأسها أحد «المتشددين» وعلى رأسهم الدواليبي، كما أن السياسة التي تعهدت الحكومة الجديدة بتبنيها في إضعاف المؤسسة العسكرية وإقصائها عن شؤون الحكم المدني كانت تعني بالنسبة للمفوضية الأمريكية غياب عنصر توازن أساسي في معادلة الحكم المعقدة في سورية. وحيث أن الشيشكلي كان يدرك جميع هذه المعطيات فإنه قرر الأخذ بزمام المبادرة والتحرك في مواجهته الأخيرة ضد الحكم المدني في دمشق.

وقد شهدت المفوضية الأمريكية خلال الأسابيع الأربعة التي سبقت انقلاب نوفمبر ١٩٥١، نشاطاً مكثفاً أعاد إلى الأذهان النشاط الذي شهدته في المراحل السابقة لانقلاب الزعيم، فقد حرص الشيشكلي على القيام بعدة زيارات للمفوضية وعقد لقاءات مع المسؤولين فيها لتبليغ رسائل واضحة وبذل تعهدات أكيدة بحرصه على تمتين أواصر التعاون بين سورية والإدارة الأمريكية.

فقد أشار تقرير سري صادر عن المفوضية الأمريكية إلى أن بعض ضباط الجيش مستاءون من سياسة الحكومة ومن تسييرها للشؤون الداخلية والسياسة الخارجية وقد ينتج عن ذلك تحرك يهدف إلى الإطاحة ببعض العناصر المتشددة وإحلالها بآخرين

---

(١) دعا الدواليبي في شهر أبريل عام ١٩٥٠ إلى توقيع معاهدة تعاون مع الاتحاد السوفييتي، وقد وصفته صحيفة النيويورك تايمز آنذاك بأنه أكثر الزعماء السياسيين انتقاداً للولايات المتحدة في العالم العربي.

يمكنهم تبني سياسة ودية نحو الغرب.[1]

وفي الثالث من شهر أكتوبر ١٩٥١ عقد الشيشكلي لقاء مع بعض أعضاء المفوضية أعرب فيه عن رغبته الصادقة في التعاون مع الغرب، وأضاف بأن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل هي العائق الوحيد دون تحقيق المزيد من التقارب.[2]

وفي العاشر من أكتوبر أوصى تقرير الاستخبارات الأسبوعي الصادر عن المفوضية الإدارة الأمريكية باتخاذ خطوات جادة لدعم الجيش السوري والتعاون معه لكسب بعض الضباط السوريين وتقريبهم بصورة أفضل نحو الغرب.[3] وقد كان تجاوب الإدارة الأمريكية سريعاً في هذا الشأن حيث أشار تقرير آخر في ٢٧ أكتوبر إلى زيارة أخرى للشيشكلي تحدث فيها عن رغبته في تحقيق المزيد من التعاون معهم، مؤكداً بأن علاقة الإدارة الأمريكية مع الجيش السوري أصبحت أفضل بعد تزويده ببعض المعدات العسكرية.[4]

وفي ٢٢ نوفمبر عقد الشيشكلي اجتماعاً مع أعضاء المفوضية الأمريكية استمر لمدة ساعتين دار الحديث خلالها عن تأييد قيادة الجيش السوري للسياسة الغربية ورغبتها في تلقي المساعدات العسكرية. كما تحدث الشيشكلي في غضون الاجتماع عن ضرورة التدرج في تبني سياسات التقارب مع الغرب، وتبني مشاريع التعاون والتطوير المشترك

(1) NARA. G. 59: Joint WEEKA, 8/23 Feb 1951.

(2) NARA. G. 59: 783.00(W)/10-551.

(3) NARA. G. 59: 783.00(W)/10-1251.

(4) NARA. G. 59: 783.00(W)/10-2651.

شريطة التمهل في ذلك حتى يتسنى له تطويع الرأي العام المعارض لمثل هذه المشاريع.[1]

وفي ٢٩ نوفمبر عام ١٩٥١، صدر تقرير عن المفوضية الأمريكية في دمشق يتحدث عن تفاصيل الانقلاب الذي قاده الشيشكلي ضد حكومة الدواليبي، واختتم التقرير بقوله، إن الشيشكلي:

«قد يوفر لسورية القيادة الحازمة التي تفتقر إليها، ويمكنه على المدى البعيد أن يطور المناخ لتأسيس نظام ديمقراطي فعال»![2]

---

(1) NARA. G. 59: 783.00(W)/11-2351.

(2) NARA. G. 59: 785.00(W)/11-3051.

انقلاب ٢٩ نوفمبر ١٩٥١

لم تعش وزارة الدواليبي أكثر من يوم واحد ... ففي ليلة ٢٩/ ١١/ ١٩٥١، تحركت قطعات الجيش السوري نحو منزل رئيس الوزراء معروف الدواليبي فاعتقلته واعتقلت جميع وزرائه (ما عدا اثنين منهم) وزجت بهم في سجن المزة، ثم صدر البلاغ رقم (١) للمرة الرابعة خلال سنتين.

نص البلاغ رقم (١) الذي صدر عقب انقلاب ٢٩/ ١١/ ١٩٥١:

«تحيط رئاسة الأركان العامة الشعب السوري الكريم علماً أن الجيش قد استلم زمام الأمن في البلاد، وترجو أن يخلد الجميع إلى الهدوء والسكينة وتسهيل مهمة الجيش ومتابعة أعماله دون قلق أو اضطراب، كما تنذر من تسول له نفسه الإخلال بالأمن بأشد الإجراءات».

ثم تلاه بيان رئاسة الأركان، لتبرير الحركة الانقلابية والذي نص على ما يلي:

«إن الأركان العامة للجيش تحرص أن تطلع الشعب الكريم على تفاصيل الأمور ليكون على بينة وليستطيع كل سوري مخلص كم أفواه المغرضين ومساندة الجيش في مسعاه لإقصاء العناصر الفاسدة صوناً لاستقلال البلاد وحفظاً لكرامتها وعزتها والعمل على بث الروح التقدمية في صفوفها. لقد بدأ جماعة حزب الشعب منذ جلاء الأجنبي عن ديارنا بالتهديم وتهويل الأمور وتضخيم سوء الحال، وأشاروا في كل مناسبة إلى أن البلاد تسير من سيء إلى أسوأ نتيجة السياسة التي

تبناها المسؤولون في تلك الفترة من تاريخ الوطن، فنجمت انقلابات ثلاثة على عاتقهم وحدهم تحمل مسؤولياتها. لقد جبنوا إثر الانقلاب الأول فدفعوا الزعيم إلى الدكتاتورية، وتبنوا اللواء سامي الحناوي وتآمروا معه منذ فجر الانقلاب الثاني فدفعوا به إلى تلك المؤامرة التي كادت تعصف باستقلال سورية وتحطم جيشها وتخلق عرشاً جديداً فيها، وكان اللواء سامي الحناوي يؤكد في أحاديثه أن حزب الشعب متفق معه على إعلان الاتحاد الذي كاد يطيح باستقلالنا، وقد آثر رجال الجيش إثر حركتهم الثالثة وبعد إقصاء اللواء سامي الحناوي أن يتريثوا معهم تجنباً للفضائح وعدم تعطيل الحياة النيابية والدستورية، وعندما وجدوا أن حلمهم لم يتحقق وأن مشروعهم باء بالفشل تابعوا تهويلهم وثابروا على التهديم بوزارة دولة السيد خالد العظم لقتل ثقة الأمة بنفسها، وليظهروا بمظهر المنقذين، ليحققوا ما يحلمون به وما يهدفون إليه، وإن سفر زعمائهم واتصالاتهم الخارجية المشبوهة دليل واضح على ذلك. ولم يكادوا يتسلمون زمام الحكم في عهد حكومة الدكتور ناظم القدسي حتى سخروا الحكم لخدمة مآربهم الشخصية وأهدافهم الحزبية فعمدوا إلى إجراء تنقلات وتعيينات وأعمال آلت إلى خرق الدستور الذي يتظاهرون بحمايته. ولم يقفوا عند حدهم هذا بل ثابروا على تهديمهم، فحرضوا الرأي العام ضد الجيش محاولين إيجاد هوة بين المواطن السوري والجندي السوري الذي آلى على نفسه الموت في خدمة بلاده، ولم يدعوا باباً إلا

طرقوه، ولم يجدوا ثغرة إلا ونفذوا منها، لتوسيع تلك الهوة وزرع بذور الكراهية بين الأمة وبين أبنائها رجال هذا الجيش، فاستغلوا كافة الأزمات التي مرت في تلك الفترة وخاصة أزمة بحيرة الحولة في آذار الماضي وأظهروا البلاد بغير مظهرها الحقيقي محاولين إيجاد الوسيلة والطريقة التي تمكنهم من تحقيق أهدافهم الحزبية ومآربهم الشخصية التي يهدفون لها ويعملون من أجلها، ولكن الجيش السوري الذي دفعت له الأمة بأعز أبنائها بعد أن علمتهم كيف يذودون عن حماها وغرست فيهم حب التفاني والموت في سبيلها أثبتت للملأ كذب ما ادعوه وما حاولوا إظهاره، وبعد أن أعيتهم الحيل في الوصول إلى أهدافهم لم يجدوا أفضل من أن يخلقوا الأزمة الوزارية المصطنعة في أشد الظروف وأحرج المناسبات في هذا الوقت الذي يتطلب معالجة القضايا الخارجية المعلقة والتي تحتاج إلى قرار حاسم حفظاً لاستقلالنا، ولكنهم أهملوا كافة تلك القضايا وتناسوها وتعلقوا بتسلم قوى الأمن لا لرد عدوان أو دفع مكروه عن البلاد، بل لخدمة مآربهم الحزبية وأغراضهم الشخصية في انتخابات مقبلة، وغرضهم في كل ذلك إضعاف الجيش وإظهاره بمظهر المستبد بالسلطات حتى تتاح لهم الفرصة لتحقيق ما حلموا به وما هدفوا إليه.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية والأهواء الحزبية والمطامع

الشخصية لأنه من أبناء الشعب يتحسس بشعورهم وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها، وإن الجيش السوري يرى أن حزب الشعب وهو الفئة التي لا تمثلكم التمثيل الصحيح، أن أهم أهدافها مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سورية وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد فيها.

أيها الشعب السوري الكريم: إن الجيش الذي وثقت به الأمة وأوكلت إليه حماية استقلالها، والذي نذر نفسه للموت دون حماها يعرض لك الواقع لتكون على بينة، ويترك الأمر والحكم لك». دمشق في ٢٩/ ١١/ ١٩٥١.

ثم تتابعت البلاغات العسكرية الصادرة عن المجلس الحربي الأعلى باستقالة رئيس الجمهورية وتولي رئيس الأركان مهام رئاسة الدولة، ومن ثم أعلن عن حل البرلمان في ٢ ديسمبر ١٩٥١: «نظراً إلى عجز مجلس النواب القائم عن تحمل مسؤوليات توجيه الحكم».

وفي اليوم التالي للانقلاب صدر مرسوم عسكري بتولي رئيس المجلس العسكري الأعلى الزعيم فوزي سلو السلطتين التشريعية والتنفيذية، فأصبح يمارس اختصاصات رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الوطني، وأوكل إلى الأمناء العامين في الإدارات العامة والوزارات سلطات واختصاصات الوزير في إدارة شؤون وزارات الدولة.

وبحلول شهر أبريل من عام ١٩٥١ كانت جميع الأحزاب السياسية قد حلت بالكامل وختمت مكاتبها بالشمع الأحمر.

الدور الأمريكي انقلاب الشيشكلي الثا

نظراً للتشنج الأمريكي تجاه الدواليبي فإنه لم يكن من المستغرب أن تسارع الإدارة الأمريكية إلى الترحيب بالدكتاتور الجديد، فبعد أيام قليلة من الانقلاب أعرب وزير الخارجية الأمريكي آتشيسون في خطاب إلى المفوضية في دمشق بأنه يهدف إلى تحقيق المزيد من التعاون مع الشيشكلي وتقديم ما يحتاج إليه من دعم، وشدد على ضرورة مساعدته لتأسيس حكم قوي مستقر وموال للغرب. وتم تصنيف سورية عقب ذلك مباشرة على أنها إحدى دول الشرق الأوسط التي تتوفر فيها شروط الحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية.[1]

لقد كان الشيشكلي ينظر إلى أن توطيد حكمه في الداخل يكمن في تحقيق الاعتراف الدولي بحكمه الانقلابي الجديد ولذلك فإنه سارع إلى تحقيق المزيد من التقارب مع الإدارة الأمريكية، حيث عقد سلسلة من اللقاءات المطولة مع الوزير المفوض، لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بسياسة سورية الداخلية والخارجية، ففي شهر يناير عام ١٩٥٢ أكد الشيشكلي للوزير المفوض حرص سورية على الحصول على المساعدات الأمريكية شريطة أن يبقى ذلك طي الكتمان حتى يتمكن من تثبيت وضعه الداخلي.[2]

كما عقد الشيشكلي عدة اجتماعات أخرى حرص من خلالها على التعبير عن رأيه بصراحة مفرطة مؤكداً بأنه ينظر إلى إسرائيل على أنها أمر واقع، وبأنه لا يفكر في استخدام الأسلحة ضد اليهود ولا ينوي رميهم في البحر، بل إنه يسعى للتوصل إلى اتفاق معهم

(1) Acheson to Damascus, 14-20 December 1951. FRUS, 1951, Vol. V, pp. 1090-1096.
(2) NARA. G. 59: 783.00 (W)/1-452.

بوساطة أمريكية لوضع حدود ثابتة بين الطرفين، واختتم اللقاء باقتراح أن تستمر الزيارات بينه وبين المفوض الأمريكي بطريقة غير رسمية ودون وجود مرافقين، واقترح بأن تعقد الاجتماعات في منزليهما بدلاً من عقدها في مبنى المفوضية أو في مكتب الشيشكلي حيث يصعب المحافظة على سريتها.

واستجابة لاقتراح الشيشكلي عقد الوزير المفوض الأمريكي اجتماعاً آخر معه، دار الحديث فيه عن الأوضاع في لبنان، وعن مشاريع الوحدة العربية، وعن إمكانية تلقي مساعدات أمريكية لتطوير البنية التحتية في سورية، وعن العلاقة مع إسرائيل حيث أبدى الوزير المفوض استغرابه بأن الشيشكلي: «بالمقارنة مع تصريحاته العامة فإن حديثه الخاص عن إسرائيل مختلف للغاية فهو يتحدث عن إسرائيل بواقعية، ويعترف بأنها عنصر مؤثر وباق في المنطقة لفترة طويلة».[1]

وتكررت هذه الزيارات وتكررت معها هذه التصريحات «الخاصة» المخالفة للشعارات التي كان الشيشكلي يطلقها على الملأ آنذاك، ففي شهر ديسمبر ١٩٥٢ اجتمع الشيشكلي وسلو مع المفوض الأمريكي، واستمر الاجتماع ثلاث ساعات دار الحديث خلالها عن سبل حصول سورية على الدعم العسكري، حيث أعاد الشيشكلي التأكيد على أنه ليس لدى سورية أية نوايا عدوانية تجاه إسرائيل، وبأنها مستعدة لتقديم جميع الضمانات الممكنة لتثبت عدم نيتها استخدام الأسلحة التي تحصل عليها من الولايات المتحدة ضد إسرائيل.[2]

---

(1) NARA. G. 59: 783.00/9-2552.

(2) NARA. G. 59: 783.5/1-153.

وقد حرص الشيشكلي على توضيح هذه النقطة بما لا يقبل مجالاً للشك أثناء لقاءه مع وزير الخارجية الأمريكي دلاس في شهر مايو ١٩٥٣، حيث افتتح اللقاء باعترافه أنه رجل عسكري ولا يتحدث مثل السياسيين، ولذلك فإنه سيكون صريحاً للغاية، ثم أشار إلى واقعيته في التعامل مع إسرائيل، حيث يشير محضر الاجتماع إلى أن الشيشكلي وصف نفسه بأنه:

> «ليس من العرب الذين يعتبرونها غير موجودة على أرض الواقع، بل إنه يعتقد بأنها موجودة وبأنها أمر واقع، وأضاف بأنه لا يريد استخدام السلاح لإغراقهم في البحر، ولكنه يرغب فقط في أن تتعامل الولايات المتحدة مع العرب والإسرائيليين على حد سواء».[1]

الأوضاع الداخلية

ولكن الشيشكلي ارتكب نفس الخطأ الذي وقع فيه الزعيم من قبل، فقد انشغل خلال فترة حكمه بتدعيم موقفه على الصعيد الداخلي دون أن يبذل جهداً كافياً لترسيخ نظامه الانقلابي في الساحة الداخلية، حيث تعامل مع مؤسسات الحكم المدني بطريقة لا تعكس وجود نضج سياسي في تجربته الانقلابية الثانية، فبعد ستة أشهر من تولي فوزي سلو سائر الصلاحيات التنفيذية والتشريعية (أي في الثامن من شهر يونيو ١٩٥٢) قرر المجلس الحربي الأعلى تشكيل مجلس وزراء ليساعد الزعيم سلو في الحكم، وكان على رئيس الدولة أن يختار رئيس مجلس الوزراء الذي يختار بدوره الوزراء.

ويبدو أن سلو لم يكن مستعداً لتفويض أي سلطات فقرر أن يتولى منصب رئيس

---

(1) NARA. G. 59: Memorandum of Conversation, May 16, 1953.

مجلس الوزراء إضافة إلى منصب رئيس الدولة! ثم أعلن عن استحداث منصب نائب رئيس الوزراء : «نظراً لأن صحة الزعيم سلو قد انحرفت»، وقرر الشيشكلي أن يتولى هذا المنصب بنفسه.[١]

ثم تتابعت القرارات التي جعلت مناصب الدولة ألعوبة بيد العسكريين، فقرر الشيشكلي ترقية نفسه إلى رتبة زعيم (عميد) أما سلو فرفع إلى رتبة لواء. ثم قرر سلو تولي منصب وزير الدفاع إضافة إلى توليه رئاسة الدولة ورئاسة مجلس الوزراء!

وتولى الشيشكلي منصب وزير الداخلية إضافة إلى نيابة مجلس الوزراء!

وفي الرابع والعشرين من شهر يوليو ١٩٥٢ أعلن عن تشكيل حزب سوري جديد باسم: «حركة التحرير العربي»، الذي أصبح التنظيم السياسي الشرعي الوحيد في البلاد برئاسة الشيشكلي نفسه!

ثم قرر الشيشكلي تنحية فوزي سلو فأمر بإجراء استفتاء عام على الدستور الذي اقترحه المجلس الحربي الأعلى، وعلى اختيار الشيشكلي رئيساً للجمهورية، وتم له ذلك بنسبة عالية أعادت إلى الذاكرة نسبة انتخاب الزعيم.[٢] وأحيل اللواء فوزي سلو إلى التقاعد.

وبعد أن أصدر الشيشكلي مرسوماً بدمج منصب رئيس مجلس الوزراء بمنصب رئيس الجمهورية، أعلن عن تحديد الثاني عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٥٢ موعداً

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

(٢) أجري الاستفتاء في ١٠ يوليو ١٩٥٣، وكان مجموع الناخبين بلغ ٩٩٥.٤١٧، مارس منهم ٨٦٤.٤٢٥ حقهم. وقد بلغ عدد الموافقين على الدستور ٨٦١.١٥٢ وعلى انتخاب الشيشكلي ٨٦١.٩١٠، أي بنسبة ٩٩.٧ بالمائة. المصدر السابق، ص ٢٣٨.

لانتخاب مجلس النواب، ولم تكن النتائج مفاجئة حيث اكتسحت حركة التحرير العربي بزعامته، في حين حصل المستقلون على عدد محدود من المقاعد.

ومرة أخرى فقد ارتكب الشيشكلي نفس الخطأ الذي وقع فيه الزعيم من قبله، فالأرقام الكبيرة والنسب التي تتجاوز ٩٩ بالمائة لا تكون عادة إلا نذير شؤم لأصحابها، ولا تعكس بالضرورة أكثر من استجابة شعبية عارمة لأجواء الكبت الأمني وإرهاب أجهزة الاستخبارات. لقد تكررت مع الشيشكلي نفس تجربة الزعيم، ففي الوقت الذي بدا فيه الشيشكلي أنه قد أزاح جميع العقبات الدستورية دون توليه السلطة، وحاز على اعتراف إقليمي ودولي بمكانته كرئيس منتخب فوجئ الدكتاتور بوقوع الانقلاب الخامس في سورية خلال خمس سنوات.

انقلاب ٢٤ فبراير ١٩٥٤

ظهرت بوادر الحركة الانقلابية الخامسة في المحافظات السورية قبل ظهورها في دمشق؛ ففي الرابع والعشرين من شهر فبراير أعلن العقيد أمين أبو عساف والعقيد فيصل الأتاسي تمردهم في مدينة حلب واعتقلوا آمر الحامية عمر خان تمر، ثم انضمت إليهم قيادات دير الزور واللاذقية وحمص وحوران، بينما بقيت دمشق على ولائها لرئيس الجمهورية.

وعندما وصلت الأنباء إلى دمشق عقد ضباط الأركان اجتماعاً أنهوا فيه إلى الشيشكلي الوضع في المحافظات السورية، حيث كان عدد القوات الثائرة نحو ستة عشر ألفاً مقابل أربعة آلاف ظلوا على ولائهم لرئيس الجمهورية، وكان على رأس القوات الموالية النقيب عبد الحق شحادة الذي كان يتزعم وحدة المدرعات، وتزامن مع هذه الأحداث انتشار البلاغ رقم (١) الذي قرئ من إذاعة حلب.

نص البلاغ رقم (١) الذي أذيع إثر انقلاب ١٩٥٤، باسم قيادة المنطقة الشمالية:

«ليس هذا ببيان أو نداء وإنما هو عهد من ضباط وجنود الجيش السوري للشعب السوري الكريم: لقد آلينا على أنفسنا أن نعود بالجيش إلى ثكناته بعد أن أخرجته الأغراض عن تقاليده النبيلة، ولقد آلينا أن نغسل ما لحق بالجيش من عار وأن نعيد إليه مزاياه الرفيعة ومناقبه، ويعود إلى الثكنات ولن يكون لنا أي تدخل بالسياسة، وهذا نداء إلى رفاقنا في السلاح أن يحذوا حذونا لنتمكن من أن نعيد الأمور إلى نصابها، وإلى أن يتحقق الهدف فإن قيادة المنطقة الشمالية تعلن

انفصالها عن حكومة الشيشكلي وتناشده أن يغادر البلاد حقناً للدماء».

وعندما أدرك الشيشكلي بأنه فقد السيطرة على غالبية قطعات الجيش السوري، ورأى بأن مقاومته ستؤدي إلى سفك الدماء قدم استقالته وغادر إلى لبنان.[1] وفي هذه الأثناء كان أنصار الشيشكلي النقباء: حسين حدة وعبد الحق شحادة وأحمد عبد الكريم يبذلون جهوداً حثيثة لتدارك الوضع، فسارعوا إلى تعيين مأمون الكزبري رئيساً للجمهورية بحكم الدستور، ولكن القوات المناوئة لهم تحركت في دمشق وتم إحباط محاولة إرجاع الشيشكلي. وفي نهاية الأمر أذعن عبد الحق شحادة للأمر فاستسلم للقوات المتمردة وغادر دمشق حيث تم تعيينه ملحقاً عسكرياً في لندن، ومن ثم أعلنت قيادة الجيش أن الوضع الدستوري في البلاد قد أعيد الآن وبأن الجيش سيعود إلى ثكناته، وعين هاشم الأتاسي رئيساً مؤقتاً للجمهورية فكلف صبري العسلي بتشكيل وزارة ائتلافية من الوطنيين والشعبيين والمستقلين في الأول من مارس ١٩٥٤.

كيف وقع الانقلاب؟

تسببت سياسة الشيشكلي الداخلية بإثارة سخط شعبي عام، وذلك بسبب اعتماده على أجهزة الاستخبارات وتعطيل الحريات العامة، فقد قام بمنع الأحزاب السياسية، وزج بالعديد من القيادات الحزبية في السجون بينما فر قادة أحزاب البعث والحزب

---

(١) نص استقالة أديب الشيشكلي: "حقناً لدماء الشعب الذي أحبه والجيش الذي أفتديه، والوطن العربي الذي أردت أن أخدمه بتجرد وإخلاص، أقدم استقالتي من رئاسة الجمهورية إلى الشعب العزيز الذي انتخبني ومنحني ثقته الغالية، راجياً أن يكون ذلك خدمة لبلادي وأن يحقق وحدتها ومنعتها، ويأخذ بيدها إلى قمة المجد والرفعة". المصدر السابق، ص ٢٧٧.

الاشتراكي العربي والشيوعيين إلى لبنان، وكان زعماء الأحزاب السياسية يجتمعون سراً للتنسيق فيما بينهم للإطاحة بحكم الشيشكلي. وفي ديسمبر ١٩٥٣ اغتنم زعماء الأحزاب السياسية إضراباً طلابياً في مدينة حلب ليثيروا مظاهرات عارمة في مدينتي دمشق وحلب، وبلغ الوضع في حلب حداً من التوتر استدعى إنزال قوات من الجيش لبسط الأمن. ولتهدئة الأمور قام الشيشكلي بعزل رئيس جهاز الاستخبارات إبراهيم الحسيني وإرساله ملحقاً عسكرياً إلى واشنطن، ولكن هذا الإجراء لم يساعد في تحسن الأمور حيث عم الاضطراب أنحاء سورية في شهر يناير ١٩٥٤، ووزعت المنشورات الداعية إلى التمرد على نطاق واسع وجرى إثر ذلك اعتقالات كبرى في صفوف المتظاهرين. ولكن الأوضاع الأمنية في جبل العرب سرعان ما تدهورت إثر اعتقال الزعيم البعثي منصور بن سلطان الأطرش، فأرسل الشيشكلي في ٢٧ يناير وحدة من الجيش زحفت إلى الجبل واشتبكت في معارك مع الدروز.

وفي أعقاب هذه الأحداث أمر الشيشكلي بتوقيف عدد من السياسيين من مختلف الانتماءات الحزبية مثل رشدي كيخيا وعدنان الأتاسي وصبري العسلي وأكرم الحوراني وميشيل عفلق وإحسان الجابري وحسن الأطرش، كما وضع الرئيس السابق هاشم الأتاسي قيد الإقامة الجبرية في بيته، وفرضت الأحكام العرفية في محافظات دمشق وحمص وحلب وحماة وجبل الدروز، وتم تعيين شوكت شقير رئيس الأركان العامة نائباً للحاكم العرفي، وظهر للوهلة الأولى بأن الشيشكلي قد نجح في استعادة السيطرة على البلاد.[1]

إلا أن الحركة التالية جاءت من قبل وحدات الجيش السوري للإطاحة بحكمه.

---

(١) المصدر سابق، ص.ص ٢٤٥-٢٤٨.

فقد تحرك العسكريون للإطاحة بحكم الشيشكلي سنة ١٩٥٤ بسبب التصفيات التي قام بها للتخلص من خصومه، حيث إنه لم يكن يثق بالقيادة العسكرية التي شاركت في سلسلة الانقلابات منذ سنة ١٩٤٩، وكان أغلب أعضائها من أبناء الأقليات العرقية والطائفية. وقد أثارت هذه السياسة حنق هؤلاء الضباط ضد حكم الشيشكلي الذي شرع في التخلص منهم الواحد بعد الآخر:

فقد سجن الحناوي تسعة أشهر ثم أبعده إلى لبنان ليلقى حتفه على يد أحد أبناء أسرة البرازي سنة ١٩٥٠.

وأزاح اللواء أنور بنود عن رئاسة الأركان وعينه ملحقاً عسكرياً في أنقرة، ومن ثم حوكم بتهمة التآمر على البلاد سنة ١٩٥١.

ثم أحيل فوزي سلو إلى التقاعد بعد سنوات طويلة من الخدمة.

كما طالت التصفيات الضابطين الشركسيين: محمود شوكت، الذي أحيل إلى التقاعد واتهم بالتآمر على أمن البلاد، وخالد جادا الذي أبعد مع الحناوي إلى لبنان سنة ١٩٥٠.

وكان نصيب الضباط العلويين في حركة التصفيات العسكرية أكبر، حيث أبعد الضابط محمد معروف إلى لبنان بعد أن أمضى فترة في السجن عقب الانقلاب ضد الحناوي، وأبعد غسان جديد عن رئاسة جهاز الشرطة العسكرية لصالح إبراهيم الحسيني، وهمش عزيز عبد الكريم، في حين اغتيل آمر سلاح الجو محمد ناصر في ظروف مشبوهة، ربطها الكثيرون بالخلاف الذي كان قائماً آنذاك بين الشيشكلي ومجموعة الضباط العلويين.(١)

---

(١) أكد الكثير من الضباط المعاصرين لتلك الأحداث وجود توتر بين العقيد محمد ناصر والعقيد عزيز عبد الكريم والضباط العلويين من جهة، وبين جماعة الشيشكلي من جهة أخرى، وقد تحدث وزير الخارجية العراقي

وبعد هذه الحادثة بأربعة أشهر اغتيل العقيد محمد ناصر يوم الثلاثاء ١/ ٨/ ١٩٥٠ على يد مجهولين بالقرب من مفرق كيوان، وتردد الحديث عن تورط العقيد إبراهيم الحسيني (المقرب من الشيشكلي) في عملية الاغتيال.

وفي هذه الأثناء واجه الشيشكلي معارضة من قبل الطوائف المسيحية التي عبرت عن سخطها تجاه حكمه في عدة مناسبات. ففي أثناء مناقشات مجلس النواب لدستور سنة ١٩٥٠ نشطت مختلف الطوائف المسيحية ضد نص الدستور على أن دين الدولة الإسلام، وقام زعيم البعث المسيحي ميشيل عفلق بحملة للدفاع عن علمانية الدولة، ووقف إلى جانبه السياسي البروتستانتي المخضرم فارس الخوري الذي رفض أي ذكر للدين وردد شعارات الثورة العربية بأن: «الدين لله أما الوطن فللجميع»، كما تحركت طوائف الكاثوليك برئاسة المطران حريكة لمعارضة نص أن الإسلام دين الدولة، حيث قابل وفد منهم رئيس الوزراء خالد العظم، وصرح المطران حريكة عقب الاجتماع بأن إضافة مادة إلى الدستور تتعلق بالدين ستحط من سمعة البلاد.

وأخيراً عقد مؤتمر للمسيحيين في دمشق يوم ٢٠ يوليو، مثلت فيه جميع الطوائف المسيحية وقدموا مذكرة إلى الحكومة طالبت أن لا يتضمن الدستور الجديد أي ذكر لدين خاص بالدولة، ووصلت الأزمة ذروتها لدى مناقشة المسألة في مجلس الشعب من خلال جلسات سرية ومنعت المظاهرات، وأوعز إلى الصحافة الإحجام عن تسريب الأخبار حول مداولات المجلس، وحسمت المسألة في نهاية الأمر بالنص على أن دين رئيس الجمهورية الإسلام، وأضيفت مادة تنص على أن الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيس

آنذاك توفيق السويدي، عن قيام محادثات سرية مع هؤلاء الضباط للإطاحة بحكم الشيشكلي. كتاب: **محكمة الشعب**، الطبعة الأولى، وزارة الدفاع العراقية، ص ٢٤٥٦.

للتشريع.[١]

وقد تزامن مع ذلك تصفية عدد من الضباط النصارى في الجيش وعلى رأسهم الضابط الأرمني اللواء آرام كره موكيان الذي عزل عن سلاح المدفعية عقب انقلاب ديسمبر ١٩٥٠، وأحيل زميله الضابط المسيحي بهيج كلاس إلى المحاكمة بتهمة الإعداد لمحاولة انقلاب عسكري.[٢]

ولكن المواجهة الأعنف للشيشكلي كانت مع الدروز، وأخذت الطابع العسكري، حيث كانت المعارضة السياسية ضعيفة بفضل سياسة الشيشكلي في إضعاف الأحزاب المدنية، وعندما أدرك الزعماء المدنيون وعلى رأسهم قادة البعث ضعفهم، لجأوا إلى

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص.ص ١٨٢-١٨٤.

(٢) من أبرز الضباط النصارى في المؤسسة العسكرية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٢: بهيج كلاس (نائب رئيس الأركان في عهد الحناوي)، فريد كلاس، برهان بولص (رئيس شعبة المخابرات في فترة الوحدة)، ألبير كيلاجيان، اللواء باصيل صوايا، اللواء فؤاد قربه، اللواء فيليب صوايا، اللواء ألبير عرنوق (رئيس هيئة التموين)، ميخائيل ورد (مفتش في فرقة المشاة)، العقيد أنطون بستاني (مدير التموين بالجيش)، العميد سمير جبور، العميد آرام كره موكيان (قائد المدفعية)، العميد جودت جورج، المقدم عبد المسيح الداغوم، إلياس بيطار، لويس دكر، جورج عوض، جوزيف بيرمان، نوفل شحم، وديع المقعبري (قائد سلاح الطيران، ماروني)، وقائد الدرك الأرمني هارنت بك. أما في حقل السياسة فقد اشتهر من النصارى في تلك الفترة: فارس وفايز وسهيل الخوري، رفيق بشور، حنين صحناوي، ليون زمريا، جورج شلهوب، روبير إلياس، جورج خوري، خليل كلاس، ميخائيل اليان، نوفل إلياس، ميشيل عفلق، وقد تولى الكثير منهم منصب رئاسة الوزارة وعدد من الحقائب الوزارية، كما تولى النصارى مناصب مهمة في الإدارة الحكومية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: فؤاد شباط (أمين عام وزارة الداخلية)، موسى شحود (أمين عام وزارة العمل)، يوسف خباز (من أهم الموظفين بوزارة الدفاع)، حنا مالك الأمين (أمين عام وزارة المواصلات). انظر: نبيل الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

المؤسسة الطائفية التي طالما استخدمت ضد الحكم المركزي وقرروا إعلان تمرد عشائر الدروز،[1] ويبدو أن الشيشكلي كان قد علم بأخبار الثورة مسبقاً فقام بعمل استباقي حيث ألقى القبض على أعضاء الوفد الدرزي الذي كان يومئذ في دمشق، وقام بإرسال قوات كبيرة إلى الجبل ومن ثم حوصر سلطان الأطرش في قريته «القريّة».[2]

وبالرغم من مشاركة أطراف سياسية متعددة في الانقلاب ضد الشيشكلي إلا أن تغلب العنصر الدرزي كان واضحاً؛ فقد كان كبار ضباط الدروز مثل أمين "أبو عساف"، وفضل الله "أبو منصور" ومحمد الأطرش من أقطاب الانقلاب، كما كان من أبرز الناشطين ضد حكم الشيشكلي من المدنيين منصور الأطرش وناصر الأطرش ونايف جربوع. وعندما سقط نظام الشيشكلي شهد جبل العرب أجواء احتفالية كبيرة، حيث عاد سلطان الأطرش من الأردن، وبدأ ممثلو الأحزاب السياسية يفدون إلى قرية سلطان الأطرش، فأرسل حزب الشعب والحزب الوطني وحزب البعث وغيرهم من الأحزاب الأخرى الوفود لتهنئته، وكأنه هو الذي صنع الانقلاب، وأعاد الحياة الدستورية في البلاد إلى نصابها.[3]

---

(١) يروي الحوراني بأنه حضر اجتماعاً لزعماء حزب البعث مع منصور الأطرش الذي قال بأن أركان الجبهة قرروا انطلاق الثورة المسلحة من جبل الدروز على أن تعم البلاد جميعها وسيشترك رؤساء العشائر مع الجبل في إشعال الثورة وبأن العراق قد أبدى استعداده لدعم هذه الثورة بالمال والسلاح والرجال، وقد رأى الحوراني بأن ذلك انحراف خطير عن منهج الحزب لأنه يأخذ منحى طائفياً واستنكر ذلك، ولكن معارضته لم تجد شيئاً. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٥٥٢.

(٢) مقابلة له مع باتريك سيل (١٩٨٠)، **الصراع على سورية**، دار الأنوار، بيروت. ص ١٨١.

(٣) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٥٨٩.

مؤسسة الطائفة

لقد أظهر انقلاب فبراير ١٩٥٤ هشاشة الكيان الجمهوري في سورية، فقد انهارت مؤسسات الحكم المدني أمام طغيان العسكر، ثم انهارت المؤسسة العسكرية أمام عامل كان أكثر تأثيراً في الحياة العامة آنذاك وهو ما يمكن أن نطلق عليه تسمية: «مؤسسة الطائفة»، التي كانت محركاً أساسياً لأغلب ضباط الجيل الأول من الجيش السوري، وخاصة منهم الضباط النصيريين والدروز.[1] ففي الوقت الذي عجز فيه ضباط الجيش عن ترتيب صفوفهم ضده، نجحت مؤسسة الطائفة في خلخلة النظام بصورة ملفتة للانتباه، حيث قام تعاون بين دروز لبنان، ودروز إسرائيل لدعم التمرد الذي وقع في جبل العرب،[2] وتؤكد الوثائق الأمريكية ما ورد من تسريبات حول تحرك دروز إسرائيل

---

(١) كانت العلاقات بين أبناء الطوائف في بلاد الشام تتخطى الحدود التي رسمها الاستعمار، ففي انتخابات سنة ١٩٤٧ احتدم الخلاف بين عائلتي الأطرش و"أبو عسلي" في جبل الدروز، وتحول الجبل إلى حالة من الفوضى، ولم يتم حل المشكلة إلا بوساطة من الزعيم الدرزي في لبنان كمال جنبلاط، حيث اتفق على أن يشرف على الانتخابات شخص لا صفة سياسية له، ففازت عائلة العسلي وأطيح بالطرشان. توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص. ١٠٧.

(٢) يذكر الحوراني بأنه عندما تدهورت العلاقة بينه وبين الشيشكلي لجأ إلى بيروت، حيث قابلته امرأة في شهر فبراير عام ١٩٥٣، وأخبرته بأنها موفدة من الحكومة الإسرائيلية التي ترغب بالتفاهم معه ومع ميشيل عفلق، وهي مستعدة لإرسال موفديها للاجتماع بهم في بيروت وإذا كان ذلك متعذراً ففي إيطاليا أو في أي مكان آخر، ولما سألها الحوراني عن نفسها قالت بأنها درزية من لبنان وهي أرملة كامل الحسين الذي قتل في عهد الزعيم بتهمة العمالة لإسرائيل، وأضافت بأن كمال جنبلاط هو الذي أوصلها بسيارته إلى منزل الحوراني وعفلق، ولما سأل الحوراني كمال جنبلاط عن ذلك أكد صحة ادعاءات المرأة وبأنه قدر أنه يمكن الاستفادة منها. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٥٢٣-١٥٢٥.

لمساعدة أبناء طائفتهم في سورية بدعم من الاستخبارات الإسرائيلية، ففي ١٢ فبراير ١٩٥٤ تحدث السفير الأمريكي في تل أبيب عن تنظيم دروز إسرائيل لمظاهرة ضد حكم الشيشكلي دعماً للدروز في جبل العرب، ونقلت الوثيقة ذاتها عن القنصل الأمريكي في حيفا بأنه قد اطلع على مخطط أعدته الاستخبارات الإسرائيلية بالتعاون مع الدروز للإطاحة بحكم الشيشكلي، وقد تضمنت ترتيباتهم ما يلي:

١- قامت الحكومة الإسرائيلية بالاتصال مع الدروز رسمياً للتعبير عن تعاطفها بمجرد ورود الأنباء باعتقال منصور الأطرش وفرض الأحكام العرفية في جبل الدروز.

٢- شجعت السلطات الإسرائيلية دروز إسرائيل على التظاهر ضد الشيشكلي دعماً لإخوانهم في جبل العرب.

٣- تم تشكيل وفد من دروز إسرائيل لزيارة تل أبيب بالتنسيق مع الجهات الرسمية حيث استقبلهم رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك موشي شاريت، ورتبت لهم زيارة للكنيست.

٤- تم الاتفاق على تغطية أخبار التمرد في جبل العرب في أجهزة الإعلام الإسرائيلية، وقامت إذاعة إسرائيل بحض الحكومة على التدخل لرفع المعاناة عن دروز سورية.[1]

وقد اعترف شاريت في مذكراته بأنه قد تعرض لضغوط كبيرة من قبل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي موشي دايان لتسليح دروز إسرائيل وتمكينهم من التدخل في المعارك الدائرة بين الحكومة والمتمردين في جبل العرب، كما بذل وزير الدفاع الإسرائيلي لافون

(1) NARA. G. 59: 783.00/2-1254.

جهوداً مماثلة لإقناع شاريت بالتدخل العسكري لتوسيع حدود إسرائيل من جهة المنطقة منزوعة السلاح، قائلاً له: «إن سورية تتفكك الآن»، وعندما أصر شاريت على رفضه، صرح لافون بأسف: «لقد ضيعت إسرائيل فرصة نادرة لتثبيت وضعها».[١]

تعداد الطوائف في سورية حسب إحصائية عام ١٩٥١[٢]

الطائفة	عدد أفرادها
السنة	٢٣٠٥٨٣٨
العلويون	٣٧٤٨٥٠
الشيعة	١٤١٩٦
الإسماعيليون	٣٤٥٢٩
الدروز	١٠٤٩٤٥
البروتستانت	١٣١٣١
النساطرة	١٠٣٥٩
الروم الأرثوذكس	١٦٠٧٨٢
الأرمن الأرثوذكس	١٠٩٠٠٥
السريان الأرثوذكس	٤٧٨٠٥
الروم الكاثوليك	٥٣٦١٥
الأرمن الكاثوليك	١٩٢١٩

---

(1) Rathmell, A. (1995) **Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949 – 1961**.Tauris Academic studies, London and New York, pp. 85-86.

(٢) عبد العزيز عثمان ومحمد التقي عبد الرحمن (١٩٥٤) **سورية ولبنان**، مكتبة ربيع، حلب، ص.ص ١٣٨– ١٣٩.

السريان الكاثوليك	١٨٨٩٣
اللاتين	٦٥٥٥
الموارنة	١٥٧٨٩
الكلدان	٥٢٩٥
اليهود	٣١٤٨٨
اليزيديون	٢٩٣٧
المجموع	٣٣٢٩٢٣١

العشائرية، الطائفية، والإرث الفرنسي

تمثل الإرث الذي تركته فرنسا عقب الانتداب في كيان جمهوري ضعيف في مواجهة مؤسسة عسكرية تهيمن عليها الأقليات. وقد عمد الفرنسيون إلى ترسيخ العداء بين الحكم المدني وبين الأقليات الطائفية التي كانت تكن مشاعر الضغينة للحكم المركزي، وتطالب بالحصول على امتيازات خاصة لها في الأقاليم التي تشكل فيها أغلبية سكانية، وانعكس ذلك بصورة سلبية على استقرار الكيان الجمهوري في مرحلة ما بعد الاستقلال.

وقد وجدت هذه النزعة الطائفية ما يغذيها في الساحة السورية، ومن ذلك؛ ضعف بنية الأحزاب المدنية وغياب الإيديولوجية في المعترك السياسي لصالح العشائر والأسر، حيث كانت الأسر المتنفذة في سورية تحرص على المحافظة على نفوذها في جميع مؤسسات الدولة متخطية بذلك أي انتماء سياسي أو إيديولوجي، ففي قضاء إدلب على سبيل المثال كان يمثل عائلة الحكيم أحد أقطاب الحزب الوطني، وعندما قرر مرشح الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات سنة ١٩٤٧ قامت الأسرة بترشيح شقيقه بصفته مستقلاً حتى تحتفظ

العائلة بالمقعد النيابي. وتكررت الحادثة سنة ١٩٥٣ عندما قاطعت الأحزاب السياسية الانتخابات التي دعا إليها الشيشكلي فتقدم أحد أفراد أسرة الحكيم كمرشح مستقل للمحافظة على مقعد الأسرة في البرلمان.

ويمكن ملاحظة تكرر نفس التجربة في عائلة الكيخيا المتنفذة في حلب، حيث كان زعيم العائلة ونائبها رشدي كيخيا ممثلاً للحزب الوطني في الوقت الذي انتخب فيه شقيقه ممثلاً لحزب الشعب، وكان كلا الأخوين يحصلان على المقاعد البرلمانية بدعم العائلة وليس بصفتهما الحزبية.[١]

ولم تكن الصفة الحزبية للزعيم الشيوعي خالد بكداش تساعده كثيراً في الحملات الانتخابية بل كان يترشح بصفته نائباً مستقلاً عن الحي الكردي في دمشق، وكان يعتمد على أصوات حي الأكراد في قاعدته العائلية أكثر من اعتماده على قاعدته الإيديولوجية.[٢]

وفي الوقت الذي هيمن فيه أبناء العوائل السنة على زعامة الأحزاب التقليدية كالحزب الوطني وحزب الشعب، كانت أغلب العوائل من الأقليات تحرص على تنسيب أبنائها بصورة منظمة في الجيش وفي الأحزاب «التقدمية» كحزب البعث والحزب القومي السوري، دون قناعة بما تحمله هذه الأحزاب من تنظير سياسي، بل كان الهدف من الانتساب لها هو استخدام هذه الأحزاب كآلية للوصول إلى السلطة وتحقيق المزيد من الهيمنة والنفوذ.

فقد كانت عائلة الأطرش الدرزية على سبيل المثال تستحوذ على تمثيل في قيادة

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص. ٨٠.

(٢) المصدر السابق، ص. ص ٦٧-٧٧.

المؤسسة العسكرية وعلى رأسهم محمد وحمد وزيد الأطرش، وفي زعامة حزب البعث متمثلة في منصور بن سلطان الأطرش. وكذلك كانت أسرة جديد العلوية التي استحوذت على تمثيل في قيادة الحزب القومي السوري من خلال غسان جديد وفؤاد جديد بينما كان شقيقهما صلاح جديد وقريبهم عزت جديد من أركان المجموعة العسكرية في حزب البعث.

وتعتبر أسرة كلاس المسيحية في حماة نموذجاً لازدواجية الانتماء إلى صفوف الجيش ومؤسسات الحكم المدني بهدف تحقيق السطوة والنفوذ، فقد كان بهيج كلاس يمارس دور الضابط المحترف في تنفيذ الانقلابات العسكرية ضد الحكم المدني في دمشق بينما كان شقيقه خليل كلاس يترشح في الانتخابات البرلمانية ممثلاً لحزب البعث في مدينة حماة، وفي الوقت الذي أصبح فيه بهيج نائب رئيس أركان الجيش السوري، كان شقيقه خليل يترقى في سلم الحكم المدني حتى أصبح وزيراً للاقتصاد الوطني في حكومة صبري العسلي الائتلافية في ١٤ يونيو ١٩٥٦.

وقد لعب بهيج كلاس دوراً مشبوهاً في سلسلة الانقلابات التي عصفت بسورية منذ عام ١٩٤٩،[1] ففي شهر مارس ١٩٤٩ أوكل إلى بهيج مهمة تسليم مذكرة احتجاج قيادة الجيش إلى رئيس الجمهورية، حيث خاطب القوتلي بأسلوب غير لائق ونصحه أن يولي المذكرة أهمية كبرى، ثم عاد إلى القنيطرة. ولدى وقوع انقلاب الزعيم كان أول ضابط

---

(١) ولد بهيج كلاس في حماة عام ١٩٠٧، وتخرج من المدرسة الحربية بحمص عام ١٩٢٦، وعندما وقع العدوان الفرنسي على سورية عام ١٩٤٥ كان يشغل وظيفة قائد بطارية مدفعية بحلب برتبة رئيس، وبعد الجلاء أصبح قائد فوج المدفعية للمنطقة الشمالية مع رئاسة أركان المنطقة، وفي عام ١٩٤٧ رفع إلى رتبة مقدم، ثم رقي إلى رتبة عقيد في مايو ١٩٤٩.

تتصل به المفوضية الأمريكية بصفة «غير رسمية» هو بهيج كلاس الذي أخبرهم بأن الجيش قد تولى السلطة مؤقتاً وبأنه يسعى إلى استعادة الحكم الديمقراطي في أقرب وقت، وطلب من المفوضية الأمريكية أن تستخدم نفوذها لدى الإسرائيليين لكي لا يقوموا بأي عمل عسكري خلال الفترة التي يكون فيها الجيش السوري مشغولاً بمشاكل الأمن الداخلي.[١]

وبالرغم من الدعم الذي قدمه كلاس للزعيم خلال فترة حكمه،[٢] إلا أنه ظهر في شهر أغسطس مرة أخرى كأحد أبرز أعضاء المجلس الحربي الأعلى الذي تزعم الحركة الانقلابية ضد الزعيم وأمر بقتله مع رئيس الوزراء محسن البرازي، حيث شرح للصحافة أسباب الحركة الانقلابية بقوله:

«إن الرجل الذي أعلناه قائداً للانقلاب الأول مهد الطريق من

---

(١) كان مما قاله كلاس للمفوضية الأمريكية: "تم استدعاء العناصر الجيدة من نواب المجلس الوطني للتشاور في مبنى الأركان، ومن بين من لبى الدعوة ناظم القدسي وأكرم الحوراني وعادل أرسلان، وأضاف أنه بالرغم من تعاون فارس الخوري مع السلطة الانقلابية إلا أن الخوري مسن وقد يكون من الصعب أن يخدمهم." كما أفادهم بأن القوتلي قد تم احتجازه في المستشفى العسكري بالمزة لأنه يعاني من مرض في معدته.
NARA. G. 59: 890D.00/3-3049

(٢) يذكر الحوراني أنه عندما ذهب إلى مبنى الأركان يوم انقلاب الزعيم استقبله المقدم كلاس وكان معاوناً لقائد الجيش (أي نائباً لرئيس الأركان)، وقد ألح عليه أن يقف بجانب الزعيم حتى تشكيل حكومة دستورية ديمقراطية، وعندما فشل الزعيم في استقطاب حزب الشعب وقام بحل المجلس اتصل بالحوراني للتعاون معه عن طريق بهيج كلاس الذي قال له: "بأن الزعيم يعرف أنه لا مورد للحوراني إلا راتبه من المجلس النيابي وبأنه رجل وطني نظيف يستحق المساعدة وبوده لو يعين له راتباً من وزارة الدفاع"، وعندما رفض الحوراني وحمل على الزعيم بشدة، أقسم له كلاس بأن نية الزعيم حسنة وإنما هو تقدير واحترام. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ٩٣٠-٩٧٤.

أجل اعتلائه سدة رئاسة الجمهورية، لقد فكرنا ملياً في تسليم مقاليد الدولة إلى رجال السياسة المتصارعين، لذلك قام الضباط، بعد أن عيل صبرهم من سوء سياسة القائد، بحركة جديدة لصالح الأمة، إن الجيش سيوقف تدخله في السياسة حال وصول الساسة إلى اتفاق على نظام إدارة البلاد».[١]

وللمرة الثانية كان العقيد بهيج كلاس أول المبادرين بالاتصال بالمفوضية الأمريكية ليخبرهم «بصفة غير رسمية» بأن مجموعة من ضباط الجيش قد استولت على السلطة بغرض إعادة الحكم إلى المدنيين، «وهو الأمر الذي وعد به الزعيم ثم فشل في تحقيقه»، وأفاد بأن مجلس الدفاع الأعلى ينوي أن يعهد برئاسة الحكومة الانتقالية إلى فارس الخوري أو مصطفى برمدا أو رشدي كيخيا.[٢]

وعندما استبعد بهيج كلاس ضمن حركة التصفيات التي قام بها الشيشكلي عقب حركته الانقلابية في نهاية العام، قام بالاتصال بالملك عبد الله في الأردن للحصول على دعمه في القيام بحركة انقلابية جديدة، حيث طلب من السلطات الأردنية إرسال وحدة عسكرية لضبط الأمن فور الإعلان عن وقوع الانقلاب المرتقب، وفي حالة فشله طلب أن يوافق الملك عبد الله على منحه حق اللجوء السياسي. وتشير الوثائق البريطانية إلى أن كلاس قد طلب من السفارة البريطانية في عمان مساعدته على إقناع الملك عبد الله بتبني المشروع الانقلابي، ولكن السلطات البريطانية رفضت التعاون معه آنذاك.[٣] وقد تمكنت

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٥٥.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/8-1449.

(3) PRO, FO 371/82786/EY1015/45, 10 October 1950.

استخبارات الشيشكلي من كشف محاولات كلاس الذي تم القبض عليه في ٢٧ سبتمبر مع منير العجلاني وأحيل للمحاكمة فيما سمي بمؤامرة الحمام،[١] وقد تولى خليل كلاس الدفاع عن أخيه في المحكمة العسكرية حيث تناول التحقيق اثنين من العسكريين وخمسة من المدنيين للإعداد لانقلاب لصالح العراق، ثم برئ المتهمون جميعاً في هذه القضية من قبل القضاء العسكري.[٢]

وعندما أحيل كلاس إلى التقاعد قرر المشاركة في الانتخابات التي عقدت سنة ١٩٥٥، حيث ترشح عن منطقة الغوطة ولكنه سقط في الانتخابات لامتناع فرع حزب البعث عن تأييده آنذاك.

إن سيرة الضابط المتقاعد بهيج كلاس لا تختلف عن سيرة رفاقه من ضباط القوات الخاصة للشرق، فقد كان محمد معروف وغسان جديد من الضباط العلويين الذين شاركوا في سلسلة الانقلابات التي عصفت بسورية خلال مرحلة الخمسينيات، وعندما تم إقصاؤهم عن مراكز السلطة أخذوا ينسقون مع القوى الإقليمية والدولية للقيام بمجموعة من المحاولات الانقلابية، والنتيجة التي يمكن الخلوص إليها بعد تحليل الوثائق المعاصرة لتلك الفترة هي أن الانقلابات الخمسة التي عصفت بسورية خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤، قد تمت لأسباب داخلية ترتبط بالعلاقة المتوترة بين الجيش ومؤسسات الحكم المدني، وقد وجدت هذه الحركات الانقلابية دعماً خارجياً من قبل قوى إقليمية ودولية تتصارع على إخضاع سورية لمخططاتها ومصالحها الخاصة.

---

(١) السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص ٣٤٢.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٢٤٥-١٢٤٩.

فقد كان انقلاب الزعيم محاولة لحسم صراع محتدم بين السياسيين والعسكريين حول تحمل مسؤولية هزيمة حرب ١٩٤٨، أما انقلاب الحناوي فكان يهدف إلى تصفية حسابات بين العسكريين، ونفذ الشيشكلي انقلابه الأول لكبح جماح الاندفاع الشعبي نحو تشكيل اتحاد مع العراق، بينما جاء انقلابه الثاني لإتمام ما لم ينجزه في انقلابه الأول، فقد كان طموحه لتولي السلطة كبيراً وكان يرغب في ترسيخ استقلال سورية وإبعادها عن المحور الهاشمي وربطها بصورة أكبر مع المحور المصري - السعودي.

أما الانقلاب الأخير فكان حركة سياسية استخدمت فيها الطائفية عندما عجز المدنيون والعسكريون عن تنظيم صفوفهم، وأدت هذه الحركة إلى إعادة الأمور إلى الحالة التي كانت عليها قبل انقلاب الزعيم.

لقد سببت هذه الانقلابات المتكررة حالة من الفوضى والتدهور الأمني في سورية، وفقدت مؤسسات الحكم المدني هيبتها نتيجة لتعدي العسكر على رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة والمجلس الوطني، والزج برموز السياسة في السجون العسكرية، أما على صعيد الجيش فقد اتسمت طريقة تداول السلطة بين الضباط بصبغة دموية حيث قتل حسني الزعيم مع رئيس وزرائه بطريقة وحشية في أغسطس ١٩٤٩، واغتيل الحناوي في لبنان انتقاماً لمحسن البرازي في أكتوبر عام ١٩٥٠، وتزامنت عملية الاغتيال هذه مع محاولة لاغتيال الشيشكلي فيما يبدو وكأنه عملية انتقام لاغتيال آمر سلاح الطيران العقيد محمد ناصر التي جرت في شهر أغسطس من العام نفسه.

وقد انعكست حالة التدهور الأمني على الشارع السوري الذي شهد سلسلة تفجيرات نفذها مجهولون، ومن ذلك محاولة نسف الكنيس اليهودي في أيام حسني الزعيم، ومحاولة قتل الكولونيل ستيرلنغ، وإلقاء المتفجرات على المفوضية البريطانية

والمفوضية الأمريكية، وتفجير لغمين في الحي اليهودي، ومحاولة تفجير مبنى الإغاثة في دمشق، وغيرها من الأعمال التخريبية التي كانت نتيجة طبيعية لانقسام ضباط المؤسسة العسكرية وغياب دور مؤسسات الحكم المدني.

وعلى عاتق الضباط تقع مسؤولية سقوط هيبة الحكم في سورية، فقد اعتلى هؤلاء سدة الحكم وجعلوا مناصب الدولة ألعوبة بأيديهم في الوقت الذي كانوا يمثلون فيه أسوأ الأمثلة على الصعيد المهني والأخلاقي، فقد كان حسني الزعيم مدمناً على شرب الخمر وكان الحناوي على شاكلته، ولكن أديب الشيشكلي تفوق عليهما، فقد قارن أعضاء المفوضية الأمريكية في دمشق بين إدمان الزعيم وإدمان الشيشكلي واستنتجوا بأن الشيشكلي كان يمثل حالة مقلقة للغاية على مستقبل الكيان السوري بسبب إفراطه في شرب الخمر، ويتعرض تقرير صادر عن المفوضية إلى حادثة وقعت ليلة ٢٠ يناير ١٩٥٠، عندما رأى رجال المفوضية العقيد أديب الشيشكلي (بعد أيام قليلة من الانقلاب) وقد أغمي عليه من كثرة شرب الخمر في أحد النوادي الليلية، فقام رفاقه من الضباط برشح وجهه بالماء البارد وأرغموه على شرب القهوة حتى يصحو، فقام الشيشكلي مخموراً وهو يتهادى بينهم وأخذ يوجه التحية لكل من يجده أمامه، قائلاً: «مرحبا»، وتضيف الوثيقة بأن استمرار الشيشكلي في مثل هذه الأخلاقيات قد يثير الرأي العام ضده وقد ينتهي به المطاف بنفس الطريقة التي قضي فيها على حسني الزعيم.[1]

---

(1) NARA. G. 59: 783.00/1-2550.

تحدث الكثير من المعاصرين للشيشكلي عن ظاهرة إدمانه على شرب الخمر، حيث يروي الحوراني بأنه كان حاضراً في اجتماع ضم الشيشكلي مع زعماء حزب الشعب، وكان الشيشكلي قد أفرط في تناول الشراب وبدأ

يسخر من الرئيس الأتاسي ويغمز فيه، وكان الموقف بغاية الإحراج، مما اضطر القدسي أن يعتذر ويغادر المنزل ثم بدأ الجميع يغادرون والشيشكلي مستمر في نكاته "البائخة" عن هاشم الأتاسي. كما يروي قصة مماثلة وقعت خلال حفلة في المفوضية السوفييتية حيث أخجلهم الشيشكلي و"سود وجوههم" عندما غاب عن وعيه بسبب شرب الخمر فتفوه بأقوال وقام بأعمال مخجلة، أساءت للجيش السوري وللسوفييت في آن واحد. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٢٩٨ و١٣٥٤.

صراع العسكر ونمو المد اليساري
(١٩٥٤-١٩٥٨)

عودة ا ياة السياسية

شرع الحكم المدني عقب انقلاب فبراير ١٩٥٤ بالتخلص من كل ما يمت لفترة حكم الشيشكلي بصلة؛ فحلت على الفور حركة التحرير العربي وحلت كذلك المحكمة العليا. وفي هذه الأثناء قامت أجهزة الحكم بشن حملة عامة لتطهير الدولة من الموظفين الذين تم تعيينهم في العهد السابق، كما أعيد الضباط الذين فصلهم الشيشكلي إلى الجيش، وبدأت الترتيبات لعقد انتخابات عامة.[1]

وفي هذه الأثناء استدعي رئيس الجمهورية الأسبق هاشم الأتاسي ليستكمل فترة رئاسته التي انقطعت إثر انقلاب نوفمبر ١٩٥١، وبدوره كلف صبري العسلي وهو أحد زعماء الحزب الوطني بتشكيل حكومة ائتلافية من الوطنيين والشعبيين والمستقلين.

وفي الخامس عشر من شهر مارس ١٩٥٤ اجتمع المجلس الذي انتخب كجمعية تأسيسية قلبت نفسها إلى مجلس نواب سنة ١٩٥٠، ولكن الحزب الوطني (الذي قاطع انتخابات عام ١٩٤٩) عارض هذه الفكرة وطلب إعادة مجلس عام ١٩٤٧ والدستور الذي كان قائماً قبل انقلاب الزعيم، أما أعضاء المجلس الذين اشتركوا في مجلس نواب الشيشكلي فقد أرغموا على الاستقالة.[2]

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص. ص ٢٥٩-٢٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٦٠.

وقد بذل الحكم المدني جهوداً كبيرة لاستعادة السيطرة على المؤسسة العسكرية فأعيد جهاز الدرك إلى سلك وزارة الداخلية مما أزعج العسكريين إزعاجاً بالغاً، وبدأت الخلافات بين الحكومة والعسكر من جديد، ففي جلسة مجلس النواب في ١٢ مايو ١٩٥٤ أعلن أحد النواب أن كتلاً عديدة من الضباط قائمة داخل الجيش وبأن وزير الدفاع معروف الدواليبي يجد صعوبة في فرض الحكم المدني على الجيش، وصوت المجلس على قانون كان قد أقره مجلس الشيشكلي يمنح وزارة الدفاع سلطة تسريح الضباط بمطلق حريتها. وقد عارض ضباط الجيش تدخل المدنيين في شؤونهم، وكان على رأس هذه المعارضة الرئيس مصطفى حمدون الذي كان من أبرز الضباط البعثيين،[1] والرئيس عبد الحميد السراج الذي كان من أنصار الشيشكلي، وهدد الضابطان بالقيام بانقلاب عسكري إذا استمر تدخل المدنيين في شؤونهم، فصدرت أوامر بتعيينهما ملحقين عسكريين في الخارج. وفي هذه الأثناء هيمن تكتل عسكري آخر بقيادة العقيد عدنان المالكي، وهو ذو نزعات بعثية وله أتباع كثر في الجيش.

وفي هذه الأثناء ساد شعور لدى المدنيين بضرورة تشكيل حكومة متماسكة لمواجهة النفوذ العسكري، وكان ذلك يعني تشكيل مجلس نواب جديد، ولذلك فقد شرعت حكومة العسلي في التحضير لانتخابات عامة، ولكنها لم تستطع الصمود أمام ضغط

(١) ولد مصطفى حمدون في حماة سنة ١٩٢٥، والتحق بالكلية العسكرية في حمص وتخرج منها سنة ١٩٤٨، وفي ٢٥/ ٢/ ١٩٥٤ أذاع بياناً من حلب باسم قيادة المنطقة الشمالية أعلن فيه التمرد على أديب الشيشكلي. وفي سنة ١٩٥٧ كان حمدون من أبرز قادة عصيان الضباط البعثيين، وتقاعد من الجيش في مرحلة الوحدة مع مصر، ثم انتخب أميناً عاماً لحزب الاشتراكيين العرب سنة ٢٠٠١ خلفاً لعبد الغني قنوت. نبيل الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٣٧٩.

التحديات الداخلية فاستقالت لصالح وزارة جديدة ألفها سعيد الغزي من المستقلين.[1]

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٨

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها
٣٨	صبري العسلي	١/ ٣/ ١٩٥٤- ١٩/ ٦/ ١٩٥٤	٣ أشهر ونصف
٣٩	سعيد الغزي	١٩/ ٦/ ١٩٥٤- ٢٩/ ١٠/ ١٩٥٤	٤ أشهر و١٠ أيام
٤٠	فارس الخوري	٢٩/ ١٠/ ١٩٥٤- ١٣/ ٢/ ١٩٥٥	٤ أشهر ونصف
٤١	صبري العسلي	١٣/ ٢/ ١٩٥٥- ١٣/ ٩/ ١٩٥٥	٧ أشهر
٤٢	سعيد الغزي	١٣/ ٩/ ١٩٥٥- ١٤/ ٦/ ١٩٥٦	٩ أشهر
٤٣	صبري العسلي	١٤/ ٦/ ١٩٥٦- ٣١/ ١٢/ ١٩٥٦	٦ أشهر ونصف
٤٤	صبري العسلي	٣١/ ١٢/ ١٩٥٦- ٦/ ٣/ ١٩٥٨	٣ أشهر وأسبوع

وفي هذه الأثناء قرر الزعيم الوطني شكري القوتلي العودة إلى سورية بعد خمس سنوات أمضاها في مصر، وشكلت عودته في السابع من شهر يوليو ١٩٥٤، دفعة قوية للحزب الوطني، فقد كان رمزاً لاستقلال الكيان الجمهوري ومعارضاً لمشاريع الوحدة الهاشمية التي كان حزب الشعب يدفع باتجاه تحقيقها. وقد أضعفت حالة التنافس هذه الحزب الوطني وحزب الشعب وأسهمت في ظهور الأحزاب التي سميت بالتقدمية، وأبرزها الحزب القومي السوري وحزب البعث العربي الاشتراكي، كما شهدت تلك الفترة نشاطاً ملحوظاً للحزب الشيوعي بزعامة خالد بكداش، وبدأت السياسة السورية تتجه بصورة متسارعة نحو اليسار.

---

(١) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٢٦٥.

الأوضاع السياسية وانتخابات ١٩٥٤

تنافس على المقاعد النيابية المائة والاثنين والأربعين تسعمائة مرشح، وأسفرت الانتخابات التي عقدت في ٢٤ سبتمبر ١٩٥٤ عن انحسار القوى التقليدية لصالح قوى اليسار. ففي حين حقق البعثيون زيادة ملحوظة في نسبة تمثيلهم عن المجلس السابق (فحازوا على ١٧ مقعداً) لم يتمكن الوطنيون من الحصول على أكثر من ١٣ مقعداً يضاف إليهم ١٢ آخرين اعتبروا من المتعاطفين مع الحزب، وحصل الشعبيون على ٣١ مقعداً بعد أن كانوا يتمتعون بأغلبية المجلس السابق، وعندما رأى خالد العظم عجز أي قوة عن تشكيل أغلبية برلمانية بادر بتشكيل كتلة تضم ٣٧ نائباً من المستقلين.

لقد أظهرت الانتخابات العامة عجز الأحزاب السورية التقليدية عن تشكيل جبهة موحدة في مواجهة نفوذ الجيش، وفي هذه الأثناء كان العديد من النواب المستقلين بالإضافة إلى الأحزاب «التقدمية» يعتمدون بصورة أساسية على دعم المؤسسة العسكرية لتحقيق المزيد من النفوذ. ونتيجة لهذه التشكيلة البرلمانية المفككة طرأت أزمة وزارية استمرت خمسة عشر يوماً عجز خلالها عدد من الزعماء عن تشكيل حكومة، فاضطر رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي إلى تكليف الزعيم البروتستانتي العجوز فارس الخوري لتشكيل حكومة ائتلافية في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٤، ولكن هذه الوزارة التي ضمت مجموعة من الشعبيين والوطنيين والمستقلين لم تتمكن من الصمود أمام الضغوط المحلية والدولية فانهارت بعد ثلاثة أشهر من تشكيلها، وعاد صبري العسلي على رأس حكومة ائتلافية جديدة ضمت خالد العظم الذي كان يطمح للوصول إلى منصب رئاسة الجمهورية، وكان يتقرب من القادة العسكريين ليضمن دعمهم له في معركة الانتخابات الرئاسية القادمة، كما انضم لهذه الحكومة الزعيم البعثي وهيب الغانم، فحازت بذلك على دعم

الجيش. وفي مقابل الدعم العسكري لها تعهدت الحكومة في بيانها أمام مجلس النواب في فبراير ١٩٥٥: «أن تبذل ما تستطيع من جهد لتقوية الجيش وأن تقدم له الأموال اللازمة لهذه الغاية».(١) وكانت هذه السياسة نذيراً بعودة الهيمنة العسكرية على شؤون الحكم.

وفي شهر أغسطس عام ١٩٥٥ عقدت انتخابات رئاسة الجمهورية وسط منافسة شديدة بين زعيم الحزب الوطني شكري القوتلي والسياسي المستقل خالد العظم، وقد انحاز النواب الشعبيون في البرلمان لصالح مرشح الحزب الوطني، في مواجهة تكتل من المستقلين واليساريين وبعض العناصر العسكرية التي كانت تدعم خالد العظم.

وعندما انعقد المجلس في الثامن عشر من شهر أغسطس حاز القوتلي في الاقتراع الأول على ٨٩ صوتاً ونال العظم ٤٢ صوتاً، وفي الاقتراع الثاني حقق القوتلي الأغلبية المطلوبة حيث ارتفع عدد المصوتين له إلى ٩١ وأصبح بذلك رئيساً للجمهورية من جديد. وسرعان ما انهارت حكومة العسلي إثر استقالة خالد العظم ومجموعة أخرى من الوزراء المستقلين فعهد القوتلي إلى سعيد الغزي تشكيل حكومة ائتلافية جديدة، كان من أبرز أولوياتها مواجهة المد اليساري، ووضع حد للإنفاق العسكري الذي بلغ أوجه في تلك المرحلة.

---

(١) توري، مصدر سابق، ص ٢٩٤.

تطور الإنفاق العسكري

كان هاجس التفوق العسكري ومواجهة الخطر الصهيوني من أكبر اهتمامات المؤسسات المدنية والعسكرية في سورية منذ استقلالها، فقد بلغت نسبة ما تنفقه سورية على جيشها منذ عام ١٩٤٩ أكثر من ٥٥ بالمائة من موازنتها العامة، عدا موازنات التسلح الاستثنائية، بينما لم تكن تنفق مصر على جيشها أكثر من ١٥ بالمائة من موازنتها العامة.(١) وقد أدت زيادة الإنفاق العسكري إلى إرهاق الموازنة السورية وتعطيل مشاريع التنمية والبنية التحتية في سائر أنحاء القطر السوري؛ ففي شهر يونيو ١٩٤٨ أقر البرلمان موازنة استثنائية للجيش بقيمة ١٥.٧٠٠.٠٠٠ ليرة سورية لمواجهة الخطر اليهودي.(٢)

وفي العام التالي -أي في سنة ١٩٤٩- تبني حسني الزعيم برنامجاً لتموين القوات المسلحة وتقويتها بميزانية قدرها ٢٨ مليون دولار. ولضمان التمويل اللازم قام باستحداث ضريبة على الدخل والإرث، وعمد إلى تحويل مخصصات بعض الدوائر الحكومية إلى الجيش، وبحلول الأول من يوليو ١٩٤٩ كانت قوة الجيش المنسبة قد ارتفعت من خمسة آلاف لدى استلام الجيش سنة ١٩٤٥ إلى ٢٧ ألف جندي.(٣)

وفي شهر ديسمبر ١٩٥٠ طالبت لجنة الموازنة في البرلمان السوري - بناء على ضغط من وزارة الدفاع التي كان يتولاها العقيد فوزي سلو- بتخصيص أربعة ملايين دولار

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ١٧٧٥، وكان عضواً في لجنة الموازنة بالبرلمان آنذاك.

(2) NARA. G. 59: 890D.00/5-3148.

(٣) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ١٣٩.

إضافية، حيث أقر مجلس النواب هذه الزيادة بعد مناقشة حادة اتهم فيها المعارضون بالعمالة للأجنبي.(١)

وفي مطلع عام ١٩٥١ حصل الشيشكلي على قرض من السعودية لدعم الجيش السوري بقيمة ٦ ملايين دولار، سلمت له بالكامل في شهر أغسطس من ذلك العام، وفي أوائل يونيو ١٩٥١ طلب الجيش مخصصات إضافية بقيمة مليون وأربعمائة ألف دولار، وقد نوقشت هذه الزيادة في جلسة سادها التوتر الشديد وإلقاء تهم الخيانة من قبل العقيد فوزي سلو على المعترضين.(٢)

ولم تكن إزاحة الشيشكلي كفيلة بوضع حد للإنفاق العسكري، ففي عام ١٩٥٥، خصصت الحكومة في موازنة تلك السنة للجيش وقوى الأمن مبلغ ٣٢.٢٤٠.٠٠٠ دولار، وتساوي ٦٨ بالمائة من مجموع الموازنة السورية التي بلغت ٤٦.٩٨٠.٠٠٠ دولار.

وفي العام نفسه وافق مجلس النواب على موازنة استثنائية خاصة للسنوات ١٩٥٥-١٩٦٠ تضمنت تخصيص مبلغ ١٢.٦٠٠.٠٠٠ دولار لوزارة الدفاع.

ولم يتوقف الإنفاق العسكري عند هذا الحد، فقد عمدت المؤسسة العسكرية إلى إثارة الحماسة الشعبية عن طريق الإعلان عن إقامة: «أسبوع تسلح» في أواسط شهر نوفمبر من عام ١٩٥٥، حيث كان الوزراء والنواب أول المبادرين بالتبرع، فقام بعضهم بمنح راتب شهر كامل لصندوق التسلح. وما أن حل شهر فبراير عام ١٩٥٦ حتى زاد

(١) المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

المبلغ المجموع في أنحاء البلاد من الموظفين وسائر فئات الشعب عن أربعة ملايين دولار.(١)

واستمر الإنفاق العسكري في زيادة حيث تقدم وزير المالية أسعد محاسن بموازنة عام ١٩٥٧ في شهر فبراير من ذلك العام، وهي أكبر موازنة عرفتها البلاد منذ استقلالها وتساوي ١١١.٤٣٠.٠٠٠ دولار، وخصص منها ٤٥ مليون دولار لوزارة الدفاع.(٢) وانعكس الإنفاق العسكري في سورية على زيادة تعداد القوات المسلحة، حيث بلغ تعداد الجيش إلى حوالي أربعين ألف في سنة ١٩٥٥، بالإضافة إلى تسعين ألفاً من الاحتياط.(٣)

تطور الإنفاق العسكري في سورية خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٥(٤)

السنة	عدد السكان (مليون)	عدد القوات المسلحة (ألف)	ميزانية الدفاع (مليون ليرة سورية)	ميزانية التطوير والبنى التحتية (مليون ليرة)	المجموع
١٩٥٣	٣.٧	-	٣٩.٤	-	١٩٦.٨
١٩٥٤	٣.٨	-	٨٩.٩	-	٢١٩.٢
١٩٥٥	٣.٩	٢٥	١٠٤.٩	٦٣.١	٣٢٣.٧
١٩٥٦	٤.٠	-	١٦٦.٤	٦٣.١	٤٠٦.١

(١) المصدر السابق، ص.ص ٣١٤-٣١٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٦٩.

(3) NARA. G. 59: 783.00/6-2453.

(4) Hurewitz, J.C (1969) **Middle East Politics, the Military Dimension**. London. p. 159

١٩٥٧	٤.١	–	٢٧٧.٥	٦٣.٢	٤٧٨.٧
١٩٥٨	٤.٤	–	١٤٤.٥	٣١.٥	٢٤٤.٤
١٩٥٨/٥٩	٤.٧	–	٢٦٨.٤	٨٠.٨	٥٣١.٢
١٩٥٩/٦٠	٤.٨	٤٥	٢٨٨.٩	١٥٨.٥	٦٧٧.٠
١٩٦٠/٦١	٥.٠	–	٢٩٥.٣	٢٤٨.٩	٧٤٩.٥
١٩٦١/٦٢	٥.٢	–	٣٠٠.٢	٢٢٩.٧	٧٤٨.٧
١٩٦٢/٦٣	٥.٣	–	٥١٦.٧	٣١٣.١	١٢١٧.٤
١٩٦٤	٥.٥	–	٣٥٥.٣	١٩٨.٩	٨٤٣.٠
١٩٦٥	٥.٦	٦٠	٣٦٤.٨	٤٠٣.٦	١١١٤.٢

توجه السياسة السورية و اليسار

كان تطوير القوات المسلحة أكبر هاجس يواجه المؤسسات المدنية والعسكرية في سورية على حد سواء، فقد منيت سورية في بواكير استقلالها بهزيمة أمام العدو الصهيوني، واستمر العدوان الإسرائيلي على الأراضي السورية مسبباً حالة من الخوف والترقب الدائمين، وكان الدعم الغربي غير المحدود للكيان الصهيوني وتوجه السياسة الأمريكية نحو تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في الشرق الأوسط عاملاً يزيد من القلق السوري إضافة إلى نشاط اللوبي الصهيوني في أمريكا لمنع تزويد الجيش السوري بالأسلحة والمعدات.

كما أن الكيان الجمهوري في سورية كان يحتاج إلى قوة عسكرية تحفظ حدوده الممتدة لأكثر من خمسمائة كيلو متر من الحدود المشتركة مع تركيا والعراق والأردن وفلسطين ولبنان والتي يصعب وصف أي منها بالصديقة آنذاك. وكانت الأخطار تحدق بسورية

من جميع الاتجاهات فقد كان الجيران الهاشميون يدعمون القوى المناوئة للسلطة المركزية في دمشق، كما قامت تركيا بحشد قواتها العسكرية على الحدود مع سورية، مما دفع بالسياسة السورية للارتماء في أحضان المعسكر الشرقي.

وكان لوزير الدفاع في حكومة العسلي الرابعة خالد العظم دور كبير في دعم التوجه السوري لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية من المعسكر الشرقي؛ ففي ٣/ ٦/ ١٩٥٧ اتخذ مجلس الوزراء قراراً بعقد اتفاقيات اقتصادية وعسكرية لتزويد الجيش السوري بالأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفييتي، وكان الهدف من هذه الحركة هو دعم الجيش السوري لمواجهة أي خطر قد يطرأ بعد رفضها مبدأ أيزنهاور، ثم تمكنت سورية من كسر الطوق لاحتكار بيع السلاح المفروض من قبل الغرب وتعاقدت مع تشيكوسلوفاكيا للحصول على كميات من السلاح، وفي الوقت ذاته تم التعاقد مع الاتحاد السوفييتي بما يقارب ٨٠٠ مليون ليرة سورية مقسطة على آجال طويلة، لتزويد الجيش بأسلحة متقدمة كالغواصات والطائرات والمدفعية، أما مشاريع سورية الإنمائية فكانت تسير ببطء شديد.[١]

والحقيقة هي أن القادة السوريين قد بذلوا جهداً كبيراً لإقناع الساسة الغربيين بأنهم لا يبيتون أي نوايا عدوانية ضد جيرانهم، وخاصة إسرائيل، بل كان تحقيق الاستقرار والأمن الداخلي هو الهدف الأساسي لمطالب القيادة السورية المتكررة من الدول الغربية بتقديم السلاح والمعدات، وأظهرت الدول الغربية عجزاً عن تفهم هذه المطالب، ففشلت في كسب سورية لصالح المعسكر الرأسمالي، وبحلول عام ١٩٥٥ كان الزعماء

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٣٦٣-٢٣٦٤.

السياسيون والعسكريون في سورية قد أصابهم اليأس من السياسة الغربية. واتجهت القيادة بحزم نحو التعاون الاقتصادي والسياسي مع الكتلة الاشتراكية، فأبرمت مع الاتحاد السوفييتي عدة اتفاقيات لشراء الأسلحة، ولاقت هذه السياسة ترحيباً كبيراً من قبل ضباط الجيش، في حين بدأ الرأي العام يتجه نحو الشرق ويظهر العداوة للسياسة الغربية في المنطقة.[١]

وأسهم العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ في دفع القوى السياسية في سورية نحو اليسار، حيث تسببت الحملة الفرنسية-البريطانية بالتعاون مع الكيان الصهيوني في إضعاف العناصر الموالية للغرب أو حتى المناوئة للمد الشيوعي في المنطقة، ووجد السياسيون أنفسهم مضطرين لإعلان تضامنهم مع عبد الناصر ضد العدوان الغربي.

وفي هذه الأثناء كانت علاقات سورية مع جيرانها في حالة تدهور كبير فقد أدى رفض لبنان قطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا عقب العدوان الثلاثي على مصر إلى قطيعة سورية - لبنانية، وامتنعت لبنان عن تسليم عدد من المطلوبين السوريين اللاجئين إليها بتهمة الخيانة والتآمر مع العراق، أما العلاقات السورية- العراقية فقد وصلت إلى حالة من التردي بسبب تردد الحديث عن دعم العراق لمحاولة انقلابية ضد سورية سنة ١٩٥٦، وقد ردت سورية على ذلك بتدمير خط أنابيب النفط محدثة أزمة اقتصادية كبيرة للعراق تمثلت في خسارة يومية قدرت بحوالي ٧٥٠ ألف دولار.[٢]

وتلقت العلاقات السورية- الأمريكية ضربة قاصمة لدى إعلان إذاعة دمشق في

(١) أمين أسد (١٩٧٩)، **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية ١٩٤٦-١٩٧٣**، بيروت. ص ٥٢-٥٣.

(٢) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٣٥٦.

١٣ أغسطس ١٩٥٧ عن اكتشاف مؤامرة تدبرها الاستخبارات الأمريكية للإطاحة بالحكم في سورية واستبداله بحكم موال للغرب، فتم طرد البعثة الدبلوماسية الأمريكية من دمشق، وردت أمريكا بالمثل حيث قامت بطرد السفير السوري فريد زين الدين.

وفي هذه الأثناء أعلن السوفييت اكتشافهم لمخطط رأسمالي يقضي بقيام الجيش التركي بمهاجمة سورية، فانتشرت هستيريا الحرب في سورية وأعلن عن «أسبوع التسلح» الذي سلح فيه آلاف المدنيين.[1]

وكان من المفترض أن تدفع هذه الأحداث الإقليمية والدولية والتحديات التي واجهت الكيان السوري بضباط الجيش أن ينبذوا خلافاتهم ويتحدوا لدرء هذه الأخطار، ولكن الذي وقع كان على النقيض من ذلك تماماً؛ فقد انعكست الخلافات الإيديولوجية والسياسية على المؤسسة العسكرية بصورة ملحوظة، وانقسم ضباط الجيش إلى فئات «سياسية» متصارعة.

---

(١) المصدر السابق، ص ٣٨٦.

محاولات انقلاب خارجية وعصيان محلي

على الرغم من ارتفاع وتيرة الأخطار الخارجية التي هددت أمن سورية واستقرارها، استمر الصراع الداخلي بين المؤسسات المدنية والعسكرية بصورة رتيبة، فقد حاول أقطاب الحكم المدني بالتعاون مع بعض ضباط الجيش من الدمشقيين التخلص من نفوذ الضباط البعثيين وعلى رأسهم مصطفى حمدون، والعقيد عدنان المالكي،[1] والعقيد نبيه الصباغ، وقد أدى ذلك إلى إغضاب الضباط البعثيين وعلى رأسهم العقيد المالكي الذي كان يلوح بمحاولة الانقلاب إذا استمرت الأمور على هذا المنوال،[2] وقد برز في هذه المرحلة رئيس الأركان شوكت شقير الذي دأبت جميع المصادر التاريخية المعاصرة على تحميله الجزء الأكبر من المسؤولية في إضعاف المؤسسة العسكرية وبث الفرقة بين ضباطها.

رئيس أركان ا يش السوري شوكت شق (١٩٥٣- ١٩٥٦)

كان شوكت شقير ضابطاً في الجيش اللبناني برتبة مقدم، ثم تطوع في جيش الإنقاذ

---

(١) ولد عدنان المالكي في دمشق سنة ١٩١٨، وانضم إلى الجيش سنة ١٩٣٩، وشارك في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ حيث أصيب بجراح نقل على إثرها للعلاج، وكان المالكي من المشاركين في انقلاب حسني الزعيم، وكوفئ على ذلك بمنحه رتبة مقدم وإيفاده للدراسة العسكرية في فرنسا، ولدى عودته من فرنسا بدأ المالكي يظهر تعاطفاً مع أفكار حزب البعث مما أوقعه في خلاف كبير مع الشيشكلي الذي أحاله إلى التقاعد سنة ١٩٥٢، ثم سجنه لفترة وجيزة سنة ١٩٥٣، وما لبث أن استعاد المالكي مكانته إثر سقوط الشيشكلي حيث أعيد إلى الخدمة وتولى رئاسة هيئة العمليات برتبة عقيد ولم يكن سنه يتجاوز ٣٦ عاماً، المصدر السابق، ص. ١٣٢.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٦٠٠.

تحت قيادة فوزي القاوقجي الذي عينه مسؤولاً عن الشؤون الإدارية، وبعد انسحاب جيش الإنقاذ من الأراضي الفلسطينية رفضت الحكومة اللبنانية عودة شقير للجيش اللبناني مما اضطره للإقامة في دمشق، ومع قيام أول انقلاب في مارس سنة ١٩٤٩ قبل شقير في الجيش السوري برتبة عقيد على أساس أن سورية منذ استقلالها لا تقيم أية أهمية للجنسية ما دام الشخص عربياً، فهناك العديد من الضباط في الجيش السوري من أصول عربية وبالأخص من الفلسطينيين واللبنانيين وغيرهم ممن يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي مواطن سوري.[1]

---

(١) من أبرز الضباط غير السوريين الذين خدموا في الجيش السوري، بالإضافة إلى شوكت شقير وهو درزي لبناني من قرية أرصون:

– أنطون بستاني: مسيحي من لبنان، كان مديراً للتموين بالجيش سنة ١٩٤٩، وقد سجن في المرحلة السابقة لانقلاب الزعيم بسبب تهم تتعلق بالفساد.

– محمد صفا: شيعي من لبنان، وقد كان له دور في الانقلابات العسكرية التي عصفت بسورية عقب الاستقلال، وعندما طرد من سورية عاد إلى لبنان حيث استمر في التآمر على السلطة المركزية في دمشق، والتخطيط لانقلابات عسكرية بدعم خارجي.

– إبراهيم الحسيني: فلسطيني من عكا، وقد انتسب إلى الكلية العسكرية، ثم تولى عدة مناصب خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٥٤، كان آخرها رئاسة الاستخبارات العسكرية، وقد قام الشيشكلي بإقصاءه عن هذا المنصب قبيل انقلاب فبراير ١٩٥٤، واتهم بالضلوع في مؤامرات انقلابية عديدة فيما بعد.

ومن الضباط الفلسطينيين الذين تخرجوا من الكلية العسكرية في قطنا: وجيه المدني، صبحي الجابي، عبد العزيز الوجيه، بهجت الأمين، عبد الرزاق اليحيى، وليد جاموس، عبد الكريم العمر، محمد الشاعر، حسن أبو رقبة، مصباح البديري، طاهر دبلان، عثمان حداد، فتحي سعد الدين، أمين نور الله، سمير الخطيب، بحري سكيك، محمد رفعت الحلبي، رشيد جربوع، وكان أغلبهم من اليساريين.

وقد ترقى شقير بصورة سريعة في الجيش السوري؛ ففي سنة ١٩٤٩ شغل مركز قيادة المنطقة الوسطى وقيادة اللواء الرابع في حمص، وكان الشيشكلي (بصفته رئيساً لهيئة الأركان آنذاك) قد قربه وكافأه على ما أظهره من ولاء له فأصدر قراراً بتعيينه معاوناً لرئيس الأركان،[1] وعندما انتخب الشيشكلي رئيساً للجمهورية في يونيو ١٩٥٣، أحال اللواء فوزي سلو على التقاعد وأصدر مرسوماً بتعيين شوكت شقير رئيساً للأركان العامة. وقد تم هذا التعيين بصورة استثنائية حيث اضطر الشيشكلي - لدى تعيينه رئيساً للأركان- لتجاوز أربعة ضباط أقدم منه، وهم العمداء توفيق البرهاني ورسمي القدسي وعمر تمرخان، ومعاونه العميد أمير شلاش.[2]

وبالرغم مما قدمه الشيشكلي من خدمات للزعيم شوكت شقير، إلا أن رئيس الأركان قام بدور مشبوه أثناء انقلاب فبراير ١٩٥٤، فقد قام بتشجيع الدكتور مأمون الكزبري على تسلم صلاحيات الرئاسة تمشياً مع رغبة بعض الضباط المؤيدين للشيشكلي وخاصة منهم النقيب حسين حدة والنقيب عبد الحق شحادة، وأصدر بياناً باسم رئاسة الأركان تلي من إذاعة دمشق بتأييد «فخامة رئيس الجمهورية مأمون الكزبري» ضد

---

(١) يروي أحمد عبد الكريم في مذكراته بأن الشيشكلي أخبره في شهر مايو ١٩٥٣ بأن شقير قد زاره في مكتبه (وكان قائداً للمنطقة الوسطى آنذاك) وأخبره عن وجود بوادر ثورة مسلحة في سورية تدبرها الأحزاب السياسية وستبدأ من جبل العرب وتمتد إلى دمشق وحماة وحمص وحلب واللاذقية ودرعا ودير الزور تساندها الأنظمة الملكية في بغداد وعمان وتقف وراءها بعض الدول الأجنبية، وقد أثنى الشيشكلي على شقير وطلب من أحمد عبد الكريم إعداد قرار بنقله من اللواء الرابع في حمص إلى دمشق وتسميته معاوناً لرئيس الأركان وترقيته لرتبة زعيم. أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص.ص ٢٣٠-٢٣١.

(٢) المصدر السابق، ص.ص ٢٧٩-٢٨١.

المتمردين في حلب، وفي الوقت نفسه كان يتفاوض سراً مع المتمردين ويظهر دعمه لهم.[1]

وقد انتهت المفوضية الأمريكية بعد تحقيق مطول عن تفاصيل الانقلاب وتحليل موقف رئيس الأركان شوكت شقير في تلك الأحداث إلى أن دور شقير:

> «كان غير واضح، فقد نصح الشيشكلي خلال اجتماع ٢٥ فبراير بمغادرة البلاد لتجنب سفك الدماء، ولكنه في الوقت نفسه أظهر تعاطفاً واضحاً مع المجموعة الشمالية (الانقلابيين)، ويبدو أنه قد اضطر لمسايرة عبد الحق شحادة لأنه لم يكن يملك أي وحدات تحت إمرته في دمشق».[2]

وقد استغرب تقرير المفوضية أن يصبح شقير أقوى ضابط في الجيش بالرغم من الازدواجية التي مارسها أثناء الانقلاب. واستمر شقير في ممارسة هذا الدور خلال الفترة التي أعقبت الانقلاب حيث أخذ يتقرب إلى الأحزاب السياسية للحصول على تأييدهم؛ فقد كان يظهر التعاطف مع العقيد عدنان المالكي وزعماء حزب البعث،[3] وفي الوقت نفسه كان يحاول إقناع حزب الشعب والحزب الوطني بأنه هو الذي يكبل نفوذ المالكي

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٢/ ١٥٧٣، وأحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ٢٨٠.

(2) NARA. G. 59: 783.00/3-454.

(٣) يذكر الحوراني بأن رئيس الأركان شوكت شقير دعاه مع صلاح البيطار وميشيل عفلق إلى العشاء في منزله، وقال لهم شقير: "ما رأيكم إذا قمنا في سورية بما قام به رجال الثورة في مصر، فنتفق معهم ونسير معاً في طريق واحدة؟"، وعندما رفض الحوراني وعفلق الفكرة سكت شقير وعلموا بعد ذلك أنه كان يريد معرفة رأيهم لأنه كان يمهد لتولي القوتلي الرئاسة، وقد اعتبر الحوراني ذلك التصرف بأنه جزء من الخطة التي كان بيتها شقير بالتعاون مع عبد الحميد السراج لعودة شكري القوتلي إلى سدة الرئاسة وتحجيم الشعبيين. الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ١٨٢٠.

وأعوانه من الضباط البعثيين ويحول دون هيمنة حزب البعث على الجيش.

وفي هذه الأثناء كان شقير يتقرب من الحزب الوطني ويخطط مع قادته لإضعاف حزب الشعب، حيث يذكر خالد العظم في مذكراته، بأن شوكت شقير نصحه منذ أوائل شهر يناير ١٩٥٥، بالتفاهم مع الحزب الوطني للإطاحة بحكومة فارس الخوري، وقد عقد عدة اجتماعات مع صبري العسلي وميخائيل ليان بهدف حضهم على تشكيل حكومة دون مشاركة حزب الشعب.[١] وقد دأب على إقناع الوطنيين بأنه يقاوم تسلط وزير الدفاع الشعبي معروف الدواليبي ويقلم أظافر أخيه المقدم مصطفى الدواليبي، ويظهر دعمه لهم في عودة شكري القوتلي من مصر وتوليه منصب رئاسة الجمهورية.

وقد استغل شقير التناقضات بين مختلف الأطراف السياسية في سورية بذكاء لتدعيم مكانته الشخصية فأصبح يتكلم نيابة عن القوات المسلحة مع جميع القوى وينطق باسمها مع البعثات الدبلوماسية في دمشق.[٢] أما على الصعيد المحلي فقد كان شقير يتدخل في شؤون الحكم المدني ويبذل قصارى جهده لإضعاف سلطة وزير الدفاع، حيث تردد بأنه كان يدير شؤون وزارة الدفاع بنفسه في حين لم يكن وزراء الدفاع في الحكومات المتعاقبة خلال فترة نفوذه أكثر من مجرد حلقة للاتصال بين الحكومة والوزارة.

وقد مارس شقير هذا الدور داخل المؤسسة العسكرية حيث كان يظهر التقارب مع عبد الحميد السراج[٣] ضد نفوذ عدنان المالكي والضباط البعثيين، مما أدى إلى انقسام قيادة

---

(١) خالد العظم (١٩٧٣)، مصدر سابق. ٢/ ٣٢٠.

(٢) أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ٢٨١.

(٣) تخرج عبد الحميد السراج من الكلية الحربية بحمص سنة ١٩٤٧، وتأثر بالأفكار الوحدوية التي كان يتبناها أستاذه في الكلية الحربية جمال فيصل، وفي عام ١٩٥٥ تولى السراج رئاسة جهاز الاستخبارات حيث برع

الجيش إلى مجموعات متناحرة، وقد تطور هذا الانقسام بصورة لم تكن متوقعة؛ ففي ٢٢ أبريل ١٩٥٥ اغتيل العقيد عدنان المالكي وهو يشاهد مباراة كرة القدم في الملعب البلدي بدمشق، وانتحر قاتله على الفور، وكان مقتله خسارة كبيرة للتيار البعثي داخل الجيش، وحاول البعثيون استثمار هذا الحدث لصالحهم فاعتبروا المالكي شهيداً قومياً وقاموا بالضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم وتصفية خصومهم، حيث وقع العبء الأكبر على الحزب القومي السوري الذي أظهرت التحقيقات تورطه في عملية الاغتيال، وكانت الفرصة مواتية لتطهير المؤسسة العسكرية من منسوبي الحزب في صفوفها، فتم اعتقال زعمائه، وهاجمت الشرطة العسكرية مكاتب الحزب وأحرقته، وأحرق مبنى صحيفة الحزب كذلك، وأوقف نحو ١٥٠ مدنياً وعسكرياً منهم لصلتهم بالقضية، وأمرت السلطات السورية بحل الحزب ومصادرة أمواله، وتم طرد ثمانية عشر طالباً في الكلية العسكرية بتهمة انتمائهم إلى الحزب القومي السوري بالإضافة إلى أربعة من الطلبة الطيارين الذين كانوا في طور التدريب.(١)

في نشر عملائه في جميع أنحاء سورية، وتحدثت المصادر عن دور كبير للسراج في استقالة شقير من رئاسة الأركان في يوليو سنة ١٩٥٦ حيث كان يطمح لتولي هذا المنصب مكانه، ولكنه منح لتوفيق نظام الدين عوضاً عنه، فاستمر السراج في التضييق على نظام الدين الذي فرضت عليه الاستقالة بدوره في يوليو سنة ١٩٥٧، انظر:

Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p. 133.

(١) صدرت الأحكام في قضية اغتيال المالكي في منتصف شهر يناير سنة ١٩٥٦، حيث كان جميع المتهمين من القوميين السوريين، فحكم بالإعدام حضورياً على محمد منعم الدبوسي وبديع مخلوف وفؤاد جديد، وحكم بالإعدام غيابياً على جورج عبد المسيح وعبد الله محسن وإسكندر شاوي وغسان جديد وسامي الخوري، كما حكم على عصام المحايري ١٨ سنة سجن وخمس سنوات إقامة جبرية وأربع سنوات منع إقامة في دمشق،

وعندما وجد شقير بأن الكفة قد رجحت باتجاه قوى اليسار قرر التعاون مع البعثيين، وأدى التقارب بينه وبين البعثيين إلى إغضاب فئة أخرى من كبار ضباط الأركان في دمشق وعلى رأسهم توفيق نظام الدين وعمر القباني الذين سعوا إلى إضعاف نفوذ البعثيين والإطاحة بشقير. وقد أتيحت هذه الفرصة لدى إعلان تشكيلة حكومة صبري العسلي في أغسطس ١٩٥٦، حيث اعترض شقير على تعيين عبد الحسيب رسلان وزيراً للدفاع في الحكومة الجديدة، وأشيع بأن صبري العسلي سيستجيب لضغوط الجيش فيتسلم بنفسه حقيبة الدفاع إضافة إلى رئاسة مجلس الوزراء، ويعهد إلى عبد الحسيب رسلان وزارة المعارف بدلاً من الدفاع، وذلك تلبية لرغبة شقير الذي اعتبر تعيين تاجر محترف وزيراً للدفاع امتهاناً لكرامة الجيش. وفي المقابل رفض رسلان هذه التغييرات وأصر على عدم التنازل عن وزارة الدفاع (وكان مدعوماً من قبل بعض ضباط الجيش الذين دفعوه للمطالبة باستقالة شقير بسبب تدخله السافر في تعيين الوزراء)، وبينما وقف معظم الوزراء مع رسلان وقف وزيري البعث: صلاح الدين البيطار وخليل كلاس مع شقير وبذلا جهداً كبيراً للتوفيق بين رسلان وشقير وذلك لأنهم اعتقدوا بأن تغيير رئيس الأركان هو برغبة من القوتلي الذي يريد السيطرة على الجيش من خلال إضعاف نفوذ البعث، مما يؤدي إلى انعطاف البلاد نحو اليمين.

ولم يصمد شقير طويلاً أمام الضغط الذي مورس عليه فقدم استقالته من رئاسة الأركان التي شغلها لمدة ثلاث سنوات، وما لبث أن غادر هو وعائلته إلى قريته (أرصون) في لبنان. وتم تعيين توفيق نظام الدين بديلاً عنه في أغسطس ١٩٥٦.

وكذلك حكم على جولييت المير وكامل حسان وإبراهيم الصواف وزهير قتلان وعلى عدد آخر من المتهمين بأحكام قاسية تتفاوت بين السجن المؤبد و١٥ سنة مع الأشغال الشاقة. توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٣٠٠.

انقسام ضباط ا يش وتغلغل الأحزاب داخل ا ؤسسة العسكرية

كانت قيادة شقير للجيش ضعيفة للغاية، وأدت سياسته الازدواجية إلى انقسام المؤسسة العسكرية إلى مجموعات متناحرة من الضباط، وقامت هذه الانقسامات على أساس الانتماءات السياسية التي أصبحت تتغلب - بصورة مؤقتة- على الانتماء الطائفي، ويمكن العثور على تفصيل مثير للاهتمام حول هذه الظاهرة في تقرير استخباراتي تابع لوزارة الخارجية الأمريكية عن التيارات السياسية في سورية بتاريخ ٢ يوليو ١٩٥٦، حيث يتعرض التقرير للحديث عن الجيش ويذكر أهم الانتماءات السياسية في صفوف القوات المسلحة، وورد فيه:[1]

«بعد الإطاحة بالشيشكلي لم يتمكن الجيش ولا الأحزاب السياسية من ضبط الأمور وفرض السيطرة على الساحة الداخلية في سورية، وكانت النتيجة هي المزيد من التدهور الذي ترسخ بفعل الضغوط الخارجية، فمن جهة حاولت العراق وتركيا ربط سورية بحلف بغداد، ومن جهة أخرى قامت السعودية ومصر وفرنسا والاتحاد السوفييتي كل منهم لأسبابه الخاصة ببذل جهود لمنع ارتباط سورية بهذا الحلف.

إن الساحة السياسية اليوم (منتصف ١٩٥٦) يهيمن عليها التيار اليساري، حيث يبرز حزب البعث العربي الاشتراكي وتنشط

---

(1) NARA. G. 59: Department of State, Office of Intelligence Research, Intelligence Report no. 7282. *'Political Trends in Syria'*, Prepared by Division of Research for Near East, South Asia and Africa, July 2, 1956.

الشيوعية، وبالرغم من أن رئيس الجمهورية شكري القوتلي قد تعهد بإقصاء الجيش عن السياسة وفصل السياسة عن الجيش إلا أنه لم يتمكن حتى الآن من تفادي وقوع انقلاب جديد إلا عن طريق الخضوع لليساريين وللجيش وللنفوذ الخارجي الذي تمارسه مصر والسعودية.

وفي الوقت ذاته فإن حزب الشعب والحزب الوطني قد عجزا عن تنظيم صفوفهما كممثلين للتيار المحافظ، وقد ضعفت التوجهات المحافظة بسبب صفقة الأسلحة التي عقدتها مصر مع تشيكوسلوفاكيا، مما دفع بالقوى اليسارية للضغط نحو تحقيق تقارب مصري سوري وتشكيل قيادة سورية-مصرية عسكرية موحدة، فأصبح القوتلي وحكومته أداة بيد عبد الناصر، وأصبح التيار المحافظ في سورية يرى بأنه ليس هناك من جدوى للسباحة في عكس التيار.

إن المال السعودي والنفوذ المصري يهيمنان على سورية اليوم ولا يجرؤ أحد في سورية على مخالفة هذا الاتجاه.

ويعتمد الأمن الداخلي في سورية بصورة أساسية على الجيش الذي أضعف الحكم المدني، وينقسم الجيش إلى خمس مجموعات رئيسة، هي:

١- مجموعة حزب البعث العربي.[1]

---

(١) أبرز قيادات هذه المجموعة: مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت اللذين لعبا دوراً مهماً في إسقاط الشيشكلي بالإضافة إلى علاقتهما الوثيقة مع العقيد عدنان المالكي معاون رئيس الأركان، وقد مهد ذلك لتسلم بعض

٢- مجموعة الشيوعيين.(١)

٣- مجموعة الشيشكليين.(٢)

٤- المجموعة المؤيدة للعراق.(٣)

٥- مجموعة الحزب القومي السوري.(٤)

وقد أدى ربط الحزب القومي السوري باغتيال المالكي سنة ١٩٥٥ إلى تطهير منسوبي الحزب من صفوف الجيش، أما الفئة المؤيدة

عناصرهم مراكز حساسة في الجيش مثل رئاسة الشعبة الأولى لمصطفى حمدون، وتولي بشير صادق الشعبة الثالثة، بالإضافة إلى وجود عدد كبير من الضباط البعثيين في الوحدات البرية مثل عبد الغني قنوت وأمين الحافظ ومحمد عمران وعبد الغني غباش، وفي القوى الجوية النقيب حافظ أسد، وفي المدفعية والمشاة صلاح جديد وأحمد سويداني.

(١) اتهم رئيس الأركان السوري اللواء عفيف البزرة (أغسطس ١٩٥٧-فبراير ١٩٥٨) بانتمائه للحزب الشيوعي، ولم يكن هناك من يجرؤ على الإعلان عن انتماءه للحزب الشيوعي، ولكن عدداً من خريجي الكلية العسكرية بقطنا كانوا ينسبون إلى هذا التوجه.

(٢) أبرز قياداتهم: أمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدي، وعبد الحميد السراج، وزياد الحريري، ومطيع الجابي، وحسين حدة وغالب الشقفة وبكري الزوبري وعبد الحق شحادة وعبد الله جسومة.

(٣) لم تكن هناك مجموعة تعلن تأييدها للعراق بالصورة التي يتحدث عنها التقرير، وربما كانت المجموعة الأكثر أهمية هي مجموعة الضباط الدمشقيين ومن أبرزهم؛ الزعماء: سهيل العشى، توفيق شاتيلا، عمر قباني، حسن العابد وبشير الطباع، والعمداء: مسلم الصباغ، فيصل سري الحسيني، عبد الغني دهمان، موفق عصاصة، زهير عقل، نور الله حج إبراهيم، والعقيدين: محمد منصور وعبد الكريم النحلاوي، وكل من: حيدر الكزبري، ومهيب الهندي، وهشام عبد ربه، وبسام العسلي، وعادل حج علي، وممدوح حناوي، وهشام السمان.

(٤) أبرز قيادييهم غسان جديد وفؤاد جديد وبديع مخلوف وعدد من صغار الضباط الذين تم تسريحهم عقب اغتيال المالكي.

للعراق في الجيش فإنها لا تحظى بدعم السياسيين المدنيين، ولذلك فقد فقدت هذه الفئة نفوذها وبدأت تعترف بانتصار مخالفيها من الضباط المؤيدين لمصر. ومن بين المجموعات الثلاثة المتبقية فإنه ليس هناك فئة قادرة على القيام بانقلاب عسكري أو أن تسيطر على الجيش بمفردها، ويبدو أن الأطراف الثلاثة تتفق على الإبقاء على شقير رئيساً للأركان فهو ليس له أتباع داخل الجيش ولكنه يتمتع باحترام وتقدير من قبل هذه الأوساط. وقد أظهر شقير مهارة عالية في التلاعب بين مختلف مجموعات الضباط من جهة، وبين الرئيس القوتلي وغيره من الشخصيات السياسية من جهة أخرى، وينحصر اهتمامه بالمحافظة على وضعه في الجيش.

إن المجموعة البعثية لا تزال تحافظ على أهميتها داخل الجيش بالرغم من اغتيال قائدها العقيد المالكي، وعدم وجود شخص بمستوى مكانته وشعبيته ليحل مكانه، وقد تزايد النشاط الشيوعي في أوساط هذه المجموعة. أما المجموعة الشيوعية فتكمن قوتها في صفوف الاحتياط.

إن المجموعة الأقوى هي مجموعة الشيشكليين والتي يقودها رئيس الشعبة الثانية عبد الحميد السراج، وهي ضد الشيوعية ولكنها في الوقت الحاضر مستعدة للعمل مع المجموعتين البعثية والشيوعية داخل الجيش لأن الهدف الرئيس لهذه المجموعات الثلاث هو إقصاء سورية عن حلف بغداد، والإبقاء على المؤسسة العسكرية معارضة

للعراق ومؤيدة للدول العربية المتحالفة مع مصر.

وطالما استمر الحكم المدني الضعيف متجاوباً مع رغبات هذه الفئات الثلاث في الجيش فإنه سيتجنب وقوع انقلاب عسكري، ولكن بروز فئة مهيمنة داخل الجيش خاصة إذا ظهرت معها زعامة تتمتع بالشعبية فإنها ستطيح بالحكم المدني.

لا شك بأن الجيش لو تمكن من العمل كمجموعة موحدة فإنه سيهيمن على النظام في سورية، ولكن في الظروف الحالية تجد كل من مصر والسعودية والعراق أنصاراً لها داخل المؤسسة العسكرية السورية وكذلك بين السياسيين، وتقوم حالة الأمن والاستقرار الداخلي حالياً على الموازنة بين هذه المجموعات، ولذلك فإن أي تحرك من قبل العراق وتركيا ضد الحكم في سورية، أو من قبل مصر والسعودية لتمتين مكانتهما ستؤدي إلى اختلال تلك الموازين، وتتسبب في وقوع انقلاب جديد. وقد يؤدي تدخل أي من جيران سورية بصورة مباشرة إلى اندلاع حرب».

وتوقع التقرير استمرار تعاظم النفوذ المصري وقوى اليسار في سورية، وتدهور القوى المحافظة والمؤيدة للوحدة مع العراق.

وفي هذه الأثناء كانت سياسة عبد الناصر في التقارب مع السوفييت، وحشد الشارع العربي لمعارضة الغرب قد أثارت حنق بريطانيا التي بدأت بالتنسيق مع كل من فرنسا والولايات المتحدة لعزل مصر إقليمياً، وكانت الطريقة الأنسب بالنسبة لهم هي دعم المخططات العراقية في سورية للحد من النفوذ المصري، وبدأت استخبارات هذه الدول

في التخطيط الفعلي للقيام بحركة انقلابية لتغيير نظام الحكم في سورية.

اولة انقلاب نوفم ١٩٥٦[1]

لم تكد تهدأ عاصفة اغتيال المالكي حتى ظهرت في الأجواء بوادر أزمة جديدة تتمثل في الإعلان عن كشف خيوط محاولة انقلابية تعد لها مجموعة من الضباط السوريين بالتعاون مع العراق، وذلك في نوفمبر عام ١٩٥٦. وقد اتهم ثمانية من أعضاء المجلس النيابي بالتواطؤ مع عدد من الضباط ومجموعة من منسوبي الحزب القومي السوري بالتآمر مع العراق للقيام بانقلاب عسكري في سورية يطيح بالعناصر اليسارية ويعيد سورية إلى المعسكر الرأسمالي، وبلغ المتهمون في مجموعهم سبعة وأربعين شخصاً منهم سياسيون وعسكريون بارزون، وتقرر محاكمتهم أمام محكمة عسكرية لأن البلاد كانت تخضع للأحكام العرفية التي أعلنت فور العدوان الثلاثي على مصر.

وقد أعادت هذه الحادثة إلى الساحة السياسية المشكلة الطائفية التي سادت في مرحلة ما قبل الشيشكلي، فقد كان الجيش السوري منقسماً على نفسه ولم تكن أي من المجموعات المتناحرة في صفوف الجيش قادرة على تشكيل أغلبية في صفوف الضباط، ولذلك فقد لجأ المخططون للانقلاب إلى الاعتماد على العنصر الطائفي الذي أثبت بأنه لا يزال أكثر ثباتاً ورسوخاً من أي انتماءات فكرية أو حزبية، فقد تزعم هذه المحاولة الانقلابية الضابطين العلويين: محمد معروف وغسان جديد، وشاركهم الضابط الشيعي اللبناني محمد صفا، كما تعاون معهم النائب في البرلمان السوري «الشيخ» حامد المنصور

---

(١) اصطلح على تسمية هذه المحاولة الانقلابية باسم: "المؤامرة العراقية"، وكانت الاستخبارات الأمريكية قد أطلقت عليها اسم: (Operation Straggle) أي عملية الانتشار.

الذي كان من أبرز زعماء عشيرة المتاورة في قضاء مصياف.

وقد تحدث الضابط محمد معروف في مذكراته عن قيامه هو وغسان جديد بالتفاوض مع نائب رئيس الأركان العراقي اللواء غازي الداغستاني في لبنان للتخطيط لانقلاب في سورية بالتعاون مع الحزب القومي السوري سنة ١٩٥٦، وتم الاتفاق على فتح باب التطوع وإرسال مبالغ مالية لتغطية نفقات دورات التدريب، وكان معروف يعتمد بصورة أساسية على تجنيد العلويين من قضائي طرطوس وجبلة ممن خدموا سابقاً في جيش الشرق، حيث استجاب له عدد كبير من المتطوعين الذين لم يكونوا بحاجة إلى تدريب لأنهم كانوا من الرقباء والجنود المسرحين، وكانت الخطة تتلخص في أن:

«بعض العشائر العلوية ستتحرك لمؤازرتنا في محافظة اللاذقية (عشيرة النميلاتية والمتاورة) عند بداية الحركة، ولا سيما عشيرة سليمان المرشد بزعامة ولديه ساجي وفاتح».[1]

وأكدت وثائق محكمة الشعب العراقية البعد الطائفي لهذه المحاولة الانقلابية، حيث دار الحديث عن قيام اتصالات بين اللواء غازي الداغستاني من جهة، وغسان جديد ومحمد معروف بالإضافة إلى جورج عبد المسيح من جهة أخرى، لتسليح الموالين من الدروز والعلويين بهدف شل حركة الاشتراكيين والشيوعيين في الجيش السوري، وقد تسلم غسان جديد عدداً كبيراً من البنادق والذخيرة والأجهزة اللاسلكية والقنابل اليدوية (الرمانة) وأرسلت كميات أخرى من الأسلحة إلى جبل الدروز (٥٠٠ بندقية موزر ألمانية، ٤ رشاشات، قاذفتين فيات وآلاف الطلقات لهذه البنادق). وتولى الضابطين

(١) محمد معروف (٢٠٠٣)، **أيام عشتها: ١٩٤٩-١٩٦٩**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت. ص.ص ٢٣٤ و٢٤٣.

الدرزيين: حسن الأطرش وفضل الله جربوع عملية نقل الأسلحة والتخطيط لعصيان شامل ضد الحكم في جبل الدروز.[١]

وفي حين تعرض إيفلاند في كتابه: «حبال من رمل»[٢] باقتضاب للحديث عن دور الاستخبارات الأمريكية في التخطيط لهذا الانقلاب، فإن الوثائق الأمريكية تقدم معلومات أكثر أهمية مما ذكره إيفلاند عن دور جهاز الاستخبارات المركزية فيما أسمته آنذاك: «عملية الانتشار»، حيث تشير الوثائق إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا على قناعة تامة بضرورة إحداث تغيير جذري في السياسة السورية والتخطيط لانقلاب يهدف إلى الإطاحة بالعناصر اليسارية وتعيين نظام موال للمعسكر الرأسمالي. وكانت مصادر الاستخبارات البريطانية تؤكد بأن سورية على وشك السقوط في براثن الشيوعية، وطالبت الحكومة البريطانية بضرورة العمل على تأسيس نظام حكم في سورية أقرب إلى الغرب. وبناء على هذه التقارير قررت الحكومة البريطانية التعاون مع الأخوين جون دالاس وزير الخارجية الأميركي وآلن دالاس رئيس جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية لوضع خطة تهدف إلى قلب نظام الحكم في سورية.[٣] وقامت علاقة تعاون وثيق بين الاستخبارات البريطانية والأمريكية لدعم مخطط عراقي يدبر له نوري السعيد، الذي كان قد أمر بإعداد خطة تدخل عسكري لدعم حركة انقلابية موالية للغرب في سورية. ولكن اللواء غازي الداغستاني جادل بأن هذه الخطة غير ممكنة، واقترح بديلاً

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٠٧٨-٢٠٨٤.

(2) Eveland, W.C. (1980), **Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East**. New York.

(3) PRO, CAB 128/30; FO 371/121858.

عن ذلك إقامة تجمع من المناوئين للحكم في سورية يتضمن زعماء الحزب القومي السوري وأنصار أديب الشيشكلي، بالإضافة إلى الضباط العلويين والدروز الذين كانوا يتمتعون بدعم عشائري كبير في مناطقهم وحشدهم للقيام بانقلاب محلي وتأسيس نظام بديل يعمل على التقارب مع العراق، وتم استمالة مجموعة من السياسيين على رأسهم منير العجلاني وميخائيل ليان.[1] وقد تم الاتفاق على أن تقدم العراق مليون ونصف ليرة سورية لتمويل الحركة الانقلابية بالإضافة إلى ١٥٠٠ قطعة سلاح، وقد تكفلت الاستخبارات الأمريكية بتقديم ثلث هذا المبلغ، كما أنها أرسلت شحنة من الأسلحة تقدر بحوالي ٢٠٠٠ قطعة تم شحنها عن طريق القاعدة البريطانية بالحبانية. وتشير المصادر إلى أن الزعيم الدرزي حسن الأطرش طلب مائة ألف دينار نظير مشاركته في المحاولة الانقلابية، وبعد مفاوضات مطولة تم الاتفاق على دفع ٢٥٠ ليرة لكل مقاتل يتمكن من تجنيده من الدروز، وتم شحن كمية كبيرة من الأسلحة إلى قواعد الحزب القومي السوري بلبنان بمعرفة من رئيس الأركان اللبناني اللواء شهاب.[2]

وكان من المخطط أن يقوم محمد معروف بإعلان التمرد في اللاذقية، ويقوم حسن الأطرش بدعم الحركة الانقلابية في السويداء، بينما تتحرك قطعات من الحزب القومي

---

(1) NARA. G. 59: 783.00/66-2556.

(٢) كان غسان جديد قد أعد مخيماً للتدريب في سهل البقاع، حيث كان حوالي ٣٠٠٠ من الحزب القومي السوري يتدربون فيه، وأسندت مهمة إمدادهم بالسلاح إلى اللواء غازي الداغستاني الذي قام بشحن ستين رشاشاً و٢٥٠٠ بندقية، و٦٠٠٠٠ طلقة، وقد تم إلقاء بعض هذه الإمدادات بالمظلات، بينما أرسلت شحنة منها عبر مطار بيروت. وقام غسان جديد بتهريب كميات من هذه الأسلحة عبر الحدود السورية، كما قام بدفع مبالغ طائلة لاستمالة مجموعة من ضباط الجيش بدمشق، انظر:

PRO, FO 371/121862/VY 1022/25, 10 December 1956.

السوري لفرض الأمن في دمشق، والزحف نحو حاميات حمص وحماة وحلب للسيطرة عليها. وتم الاتفاق على تنفيذ الانقلاب أثناء رحلة القوتلي إلى موسكو والتي كانت مقررة في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦، ولكن العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ أكتوبر دفع غسان جديد لإلغاء الموعد في اللحظة الأخيرة، وبعد مشاورات مع الاستخبارات الأمريكية كان دالاس يرى بأنه من الأفضل تأجيل العملية إلى ما بعد ١ نوفمبر بسبب الظروف الحرجة، ولكن الفرصة كانت قد فاتت بسبب اكتشاف الاستخبارات السورية المخطط في ٣ نوفمبر.(١)

لقد أدى فشل هذه المحاولة إلى نتائج عكسية؛ فبدلاً من تحقيق انقلاب يعيد سورية إلى المعسكر الغربي، ساعدت هذه الحادثة في دعم التيار اليساري في «أركان الجيش، فتشكلت محكمة عسكرية ترأسها الضابط اليساري العقيد عفيف البزرة، وتساهل المحققون في إلقاء التهم التي أخذت تحت وطأة التعذيب، ولم يحظ المتهمون بفرصة عادلة للدفاع عن أنفسهم فقد أحجم المحامون السوريون عن الدفاع عنهم وقدم وفد من المحامين اللبنانيين للقيام بهذه المهمة، وبالتالي فلم تكن الأحكام القاسية التي صدرت في مطلع سنة ١٩٥٧ مفاجئة للرأي العام، حيث حكم بالإعدام حضورياً على النواب هايل السرور وسامي كبارة وابن الرئيس السوري الأسبق عدنان الأتاسي، وعلى الضابط الإسماعيلي حسين الحكيم. كما حكم بالإعدام غيابياً على محمد معروف ومحمد صفا وصلاح الشيشكلي (شقيق أديب الشيشكلي)، وميخائيل ليان، وكذلك على الضباط

---

(1) Rathmell, A. (1995) **Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949-1961**. Tauris Academic studies, London and New York, p. 122.

الدروز: سعيد تقي الدين، وحسن الأطرش وشكيب وهاب، ثم خففت أحكام الإعدام من قبل رئيس الجمهورية فيما بعد. وحكم على النائب الدرزي فضل الله جربوع وعلى زيد بن حسن الأطرش، وكذلك على النائب منير العجلاني وفائق الشيشكلي بأحكام مختلفة، وكان غسان جديد قد تم اغتياله في ١٩/ ٢/ ١٩٥٧ في بيروت.(١)

حركة عصيان الضباط البعثيين مارس ١٩٥٧

أسهمت حادثة اغتيال المالكي ومحاولة انقلاب نوفمبر ١٩٥٦ في تعزيز مكانة الضباط البعثيين وحلفائهم من اليساريين، الذين أبدوا تذمرهم من تخفيف أحكام الإعدام التي صدرت بحق المتهمين في «المؤامرة العراقية»، وللسيطرة على الأوضاع في الجيش قام رئيس الجمهورية شكري القوتلي بالتعاون مع رئيس الأركان توفيق نظام الدين بنقل أكثر من مائة ضابط يساري بعيداً عن مراكز تجمعهم في الجيش، كما تم إصدار تعيينات تهدف إلى تقوية مجموعة الضباط الدمشقيين الموالين للقوتلي؛ فتم تعيين الزعيم طالب الداغستاني آمراً لحاميتي دمشق وقطنا، والزعيم بشير الطباع آمراً لحامية بانياس، والزعيم محمود شوكت قائداً للجبهة، وأتبعت هذه القرارات بمنح بعثات خارجية لمجموعة من الضباط اليساريين في دورات تدريبية في الخارج.

وفي شهر مارس عام ١٩٥٧ صدر قرار بنقل عبد الحميد السراج من رئاسة الشعبة الثانية، والعقيد نبيه الصباغ من رئاسة الشعبة الثالثة، وصدرت مجموعة أخرى من التعيينات تهدف إلى تقوية مجموعة الضباط الشيشكليين وإضعاف التيار اليساري داخل المؤسسة العسكرية، فتم تعيين العقيد أمين النفوري آمراً لسلاح المدرعات، والمقدم أحمد

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٢٠٨.

عبد الكريم رئيساً للشعبة الثالثة، والمقدم أكرم الديري رئيساً للشعبة الثانية، كما تولى طعمة العودة الله وأحمد حنيدي مناصب مهمة أيضاً في الجيش.[1]

وقد دفعت هذه التغييرات بالضباط البعثيين لعقد لقاء مع أقطاب حزب البعث المدنيين: ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، للتشاور حول كيفية الرد على عملية استبعادهم من المناصب القيادية في الجيش، وطرح في هذا اللقاء تبني أحد خيارين: إما القيام بانقلاب، أو القيام بعصيان. ولدى استبعاد فكرة الانقلاب، اتفق زعماء البعث مع مصطفى حمدون على القيام بعصيان مسلح.

وبناء على توجيهات القيادة الحزبية عقد مصطفى حمدون اجتماعاً في منزل عبد الغني قنوت،[2] ضم عدداً من «الرفاق» البعثيين منهم: عبد الغني عياش، ومزيد الهنيدي، ونعسان زكار، وعدنان حمدون، وممدوح شاغوري، ومحمد عمران، وبشير صادق، وتم الاتفاق على تحديد موعد لحركة العصيان.

وفي السابع عشر من مارس عام ١٩٥٧، قامت قوات معسكر قطنا بتنفيذ عصيان في الساعة الثالثة بعد الظهر، وتضمنت هذه القوات: اللواء الأول (مشاة) بقيادة مصطفى حمدون، وكتيبتين للدبابات برئاسة المقدم عبد الغني قنوت والمقدم أحمد حنيدي، وكتيبة

---

(١) المصدر السابق، ٣/ ٢٢٨١.

(٢) ولد عبد الغني قنوت في حماة سنة ١٩٢٥، والتحق بالجيش السوري حيث أصبح من أبرز زعماء مجموعة الضباط البعثيين في الجيش. وعندما قامت الوحدة مع مصر عين قنوت وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية في سنة ١٩٥٩، ثم عين وزيراً للأشغال العامة سنة ١٩٧٠ عقب قيام "الحركة التصحيحية"، وأصبح بعد ذلك أميناً عاماً لحركة الاشتراكيين العرب، إلى أن توفي في ٣/ ٣/ ٢٠٠١. نبيل الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق. ص. ٢٥٢.

قانصات برئاسة المقدم غالب شقفة، وعدة سرايا مدرعة محمولة برئاسة عدنان حمدون وممدوح شاغوري ومحمد عمران ومزيد هنيدي، وفوج مغاوير برئاسة أحد الموالين، واتخذت هذه القوات من مقر كتيبة الدبابات الثانية مركزاً للعصيان. وللتعامل مع هذه الحركة المباغتة أرسل رئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين إلى الضباط المتمردين يطلب منهم إيفاد أحد قادتهم للتفاوض، وتم الاتفاق على إرسال المقدم عبد الغني قنوت إلى دمشق حيث اجتمع مع رئيس الأركان بحضور كل من عفيف البزرة وطعمة العودة الله وأحمد حنيدي وأمين النفوري.

وفي هذه الأثناء قام مصطفى حمدون بزيارة وزير الدفاع خالد العظم، والسفير المصري في دمشق محمود رياض، ثم اجتمع بالضباط الشيشكليين، في أركان الجيش واتفق معهم على إلغاء الأوامر السابقة والتفاوض على تشكيلات جديدة أخرى، وقد وافق الضباط البعثيون على نتيجة هذا اللقاء فقرروا إنهاء حالة التمرد.[1]

« لس القيادة»، الإدارة ا ماعية للجيش عام ١٩٥٧

وكرد فعل على حركة العصيان وما آلت إليه من نتائج لصالح الضباط اليساريين، تحركت مجموعة الضباط الدمشقيين في أواخر شهر أبريل لتقوية موقفها بإعادة توزيع المناصب ومحاولة نقل أنصار السراج والنفوري إلى مراكز أقل أهمية. فتحرك قادة الجيش لاحتواء أزمة التسريحات والتعيينات في أواخر شهر مايو واتفقوا على استحداث نمط من القيادة الجماعية في الجيش، فتم تشكيل «مجلس قيادة» يتألف من ثلاثة وعشرين ضابطاً من مختلف صنوف أسلحة الجيش، وهم: العقيد عفيف البزرة، والعقيد أمين النفوري،

---

(١) المصدر السابق، ٣/ ٢٢٨١-٢٢٨٧.

والمقدم عبد الحميد السراج، والمقدم مصطفى حمدون، والمقدم طعمة العودة الله، والمقدم أحمد عبد الكريم، والمقدم بشير صادق، والمقدم أكرم ديري، والمقدم جادو عز الدين، والمقدم إبراهيم فرهود، والمقدم أحمد حنيدي، والمقدم أمين الحافظ، والمقدم عبد الغني قنوت، والمقدم لؤي الشطي، والمقدم زهير عقيل، والمقدم ياسين فرجاني، والمقدم جاسم علوان، والمقدم عبد الله جسومة، والمقدم حسين حدة، والمقدم غالب الشقفة، والمقدم بكري الزوبري، والمقدم جمال الصوفي، والمقدم مصطفى رام حمداني.

واختار «مجلس القيادة» مجموعة منهم بحكم عملهم في رئاسة الأركان لتمثيل الجيش والتعبير عن وجهة نظره في القضايا السياسية الهامة إلى جانب الحكومة وهم: اللواء عفيف البزرة رئيس الأركان، والعميد أمين النفوري معاون رئيس الأركان، والمقدم عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية، والمقدم أحمد عبد الكريم رئيس الشعبة الثالثة، والمقدم مصطفى حمدون رئيس الشعبة الأولى، وأصبح هؤلاء الضباط يحضرون اجتماعات مجلس الوزراء التي تعقد برئاسة رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٥٧ وحتى قيام الوحدة، وكانوا يشاركون في مناقشة القضايا الداخلية والخارجية الهامة واتخاذ القرارات بشأنها.[١]

انتماءات كبار ضباط الجيش السوري سنة ١٩٥٨، وأغلبهم من الجيل الثاني من ضباط الجيش الذين تخرجوا من الكلية العسكرية في مرحلة ما بعد الاستقلال[٢]

---

(١) أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، مصدر سابق، ص ٢٩١.

(2) Drysdale, A. (1982) *'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery'*, in Kolwicz R.and Korbonski A. editors (1982), **Soldiers Peasants and Bureaucrats**, London, p. 61.

الضابط	الانتماء	التخرج من الكلية الحربية
عفيف البزرة	سني عربي	(؟)
مصطفى حمدون	سني كردي	١٩٤٨
أحمد عبد الكريم	سني عربي	١٩٤٧
أحمد حنيدي	سني عربي	١٩٤٧
طعمة العودة الله	سني عربي	١٩٤٧
حسين حدة	سني عربي	١٩٤٨
عبد العني قنوت	سني عربي	١٩٤٨
محمد الناصر	سني عربي	١٩٤٨
ياسين فرجاني	سني عربي	١٩٤٨
عبد الله جسومة	سني عربي	١٩٤٨
جادو عز الدين	درزي	١٩٤٧
مصطفى رام حمداني	سني عربي	١٩٤٨
أكرم الديري	سني عربي	١٩٤٧
جمال الصوفي	سني عربي	١٩٤٧
أمين النفوري	سني عربي	(؟)
عبد الحميد السراج	سني عربي	١٩٤٧
جمال فيصل	سني عربي	(؟)

وبالرغم من استبعاد أهم العناصر الدمشقية في مجلس القيادة إلا أنه يمكن ملاحظة غياب العنصر الطائفي الذي تم تصفية العديد من عناصره في مرحلة حكم الشيشكلي ومن ثم في المحاكمات التي أعقبت المحاولة الانقلابية في نوفمبر ١٩٥٦.

...اولة انقلاب أغسطس ١٩٥٧

تولى خالد العظم دفة المفاوضات مع الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٥٧ بصفته وزيراً للدفاع في حكومة صبري العسلي، وهدفت هذه المفاوضات إلى تزويد الجيش السوري بالأسلحة والمعدات، حيث قام الاتحاد السوفييتي في ذلك العام بشحن كمية كبيرة من الدبابات والمدرعات والمدفعية المتطورة عن طريق ميناء اللاذقية، كما تم تزويد الجيش السوري بمجموعة من طائرات الميغ، وأعلن السوفييت عن تقديم قرض بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية للاستثمار في البنية التحتية.

وأمام هذا التطور في العلاقات بين سورية والاتحاد السوفييتي شعرت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بخطورة انضمام سورية إلى المعسكر الشيوعي، واتفقت هذه الأطراف على وضع حد للتغلغل السوفييتي في المنطقة، ولكن الإدارة الأمريكية كانت تدرك بأن مكانة كل من فرنسا وبريطانيا قد أصبحت في الحضيض بسبب العدوان الثلاثي على مصر، وقررت أن تقوم بهذه المهمة بنفسها، فقررت الإدارة الأمريكية أن تتولى زمام المبادرة بنفسها وذلك عن طريق التحضير لانقلاب جديد من خلال تشجيع عناصر مناوئة للحكم في دمشق للقيام بهذه الحركة، وتم إسناد المهمة إلى هوارد ستون وهو أحد عناصر وكالة الاستخبارات المركزية النشطين في الشرق الأوسط، وقد بذل ستون جهوداً لإقناع ضابط درزي،[1] وضابطين أرمنيين في سورية لتبني حركة انقلابية

---

(١) تردد الحديث بأن الضابط الدرزي الذي اتصل به ستون هو خطار حمزة، الذي خدم في القوات الخاصة للشرق عقب تخرجه من الكلية العسكرية سنة ١٩٤٠، وكان حمزة قد تم اختياره من قبل الفرنسيين مع عبد الكريم زهر الدين ممثلين عن الدروز في جبل العرب، وكان معه في نفس الدفعة الضابط النصيري محمد

تهدف إلى تغيير نظام الحكم في دمشق، وتشير المصادر إلى أن ستون قام بدفع مبالغ تصل إلى ثلاثة ملايين دولار لشراء المتعاونين داخل الجيش، واتصل بالملحق العسكري السوري في روما إبراهيم الحسيني الذي دخل إلى سورية سراً للتفاوض مع الضباط المتعاونين.

وكانت فكرة الانقلاب تتلخص في السيطرة على فرقة من المدرعات في قطنا والتحرك بها إلى العاصمة دمشق، ومن ثم استقطاب قطعات أخرى لفرض السيطرة على حاميات اللاذقية وحلب وحمص والسويداء، وحدد موعد الانقلاب في ١٣ أو ١٤ أغسطس ١٩٥٧، ولكن عملاء الاستخبارات الأمريكية لم يكونوا على علم بأن رئيس الاستخبارات العسكرية السورية عبد الحميد السراج كان قد تمكن من اختراق شبكتهم، وقرر التحرك في ١٢ أغسطس للكشف عن ملابسات: «المؤامرة الأمريكية».[1] حيث أعلنت إذاعة دمشق عن اكتشاف محاولة انقلابية جديدة تدعمها الاستخبارات الأمريكية التي اتصلت ببعض ضباط الجيش السوري بالتعاون مع كل من أديب الشيشكلي وإبراهيم الحسيني للقيام بحركة انقلابية ضد نظام الحكم. وقامت الحكومة السورية على الفور بطلب مغادرة القائم بالأعمال الأمريكي خلال ٢٤ ساعة مع عدد من مسؤولي السفارة.

لقد ارتكبت وكالة الاستخبارات الأمريكية أخطاء فادحة أثناء تخطيطها لمحاولتي الانقلاب سنة ١٩٥٦ و١٩٥٧، فأتت بنتائج عكسية حيث أدت إلى تقوية العناصر

معروف. وقد اتصل خطار حمزة مع عبد الحميد السراج وأطلعه على تفاصيل الخطة الانقلابية بعد أن أظهر التعاون مع ستون.

(1) NARA. G. 59: 783.00/10-257.

اليسارية التي كانت تبحث عن مبرر مناسب للسيطرة على الجيش وتطهيره من العناصر اليمينية، فقد أشيع بأن رئيس الأركان اللواء توفيق نظام الدين كان من ضمن المخططين للانقلاب، حيث كان من المفترض تعيينه وزيراً للدفاع، وتعيين اللواء طالب الداغستاني رئيساً للأركان مكانه، وتسليم شعب الأركان للضباط هشام السمان وبديع بشور وسهيل عشي.

وبغض النظر عن صحة هذه الادعاءات فقد سارعت العناصر اليسارية إلى عقد اجتماع لإعادة النظر في قيادة الجيش وقوى الأمن الداخلي، وتم إحالة كل من اللواء طالب الداغستاني المفتش العام للجيش والزعيم محمود شوكت قائد الجبهة الجنوبية الغربية والزعيم فيصل الأتاسي مدير الكلية العسكرية في حمص إلى التقاعد، بالإضافة إلى تسريحات أخرى أدت إلى تصفية قيادة الجيش من مجموعة الضباط الدمشقيين.

ووقع الخلاف بين مجموعة الشيشكليين ومجموعة البعثيين على توزيع المناصب؛ فأصر الموالون للبعث على تولي عفيف البزرة قيادة الجيش ورئاسة الأركان العامة بدلاً من أمين النفوري الذي أصبح معاوناً لرئيس الأركان، وأصروا على أن يستلم مصطفى حمدون الشعبة الأولى، وأن يعين أحمد عبد الكريم في الشعبة الثالثة، كما تم الاتفاق على تسريح بعض الضباط الذين ورد ذكرهم في تلك المؤامرة.

وحيث إن اسم رئيس الأركان توفيق نظام الدين قد ورد عدة مرات خلال التحقيقات، فقد ضغطت مجموعة البعثيين ومجموعة الشيشكليين على إقالته، فأصدرت الحكومة السورية قراراً في ١٧ يوليو ١٩٥٧، بإحالته على التقاعد وتعيين اللواء عفيف البزرة قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة ورئيساً للأركان العامة وترفيعه إلى رتبة فريق، وأصدرت أمراً آخر بتعيين الزعيم أمين النفوري معاوناً لقائد الجيش والقوات

المسلحة، وتعيين جمال فيصل قائداً عاماً للدرك وتعيين محمد الجراح نائباً له، واضطر رئيس الجمهورية إلى إقرار هذه التنقلات في الجيش رغم معارضته لها.

لقد كان المنتصر الأكبر من هذه المحاولة الانقلابية هو عفيف البزرة الذي عرف باتجاهه اليساري وتعاطفه مع الشيوعية منذ أن كان يتلقى دراسته العسكرية في فرنسا، وبالرغم من أنه كان في صيف عام ١٩٥٥ برتبة مقدم إلا أنه وبعد عامين فقط كان قد رفع إلى رتبة لواء، ولعل التقارب السوري مع الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٥٧ كان الدافع الأساسي لترقيته إلى هذه الرتبة الرفيعة وتعيينه رئيساً لأركان الجيش السوري.(١)

وقد بادر عفيف البزرة بتسريح عدد من الضباط الشاميين من أصحاب الرتب العالية، وقام بتشكيل مجلس قيادة من الضباط البعثيين والشيشكليين، وهم: أحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدي، وعبد الغني قنوت، ومصطفى حمدون، وحسين حدة، وغالب شقفة، وياسين فرجاني، وعبد الحميد السراج، ومصطفى رام حمداني. ثم أضيف إليهم فيما بعد مجموعة من الضباط المتعاطفين مع البعث ومنهم: جمال الصوفي وأمين الحافظ وعبد الله جسومة، ومحمد النسر، وبشير صادق.

وبالرغم من التعاون الذي قام بين مجموعة الضباط البعثيين والضباط الشيشكليين إلا أن عنصر الثقة كان معدوماً بين الطرفين، فقد كان الضباط البعثيون يعتقدون بأن مجموعة الشيشكلي كانت بالفعل متواطئة مع الانقلابيين في أغسطس ١٩٥٧ للإطاحة بحزب البعث وكانوا يعتقدون بأن عبد الله الشيخ عطية وطعمة العودة الله لم يخبرا المكتب الثاني بالمؤامرة إلا بعد كشفها، وذلك بغرض الاستفادة منها لمصلحتهم وزيادة نفوذهم

---

(1) Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p 134.

وتحسين مراكزهم في الجيش.

وتدعمت مخاوف البعثيين لدى قيام تعاون واضح بين مجموعة عفيف البزرة من اليساريين ومجموعة أمين النفوري من الشيشكليين مع كتلة خالد العظم النيابية والحزب الشيوعي للحد من نفوذ البعثيين في الجيش وأدى ذلك التعاون إلى زيادة عمق الهوة بين الطرفين في الوسط السياسي والعسكري على حد سواء.(١)

فقد لعب السياسيون دوراً سلبياً في صراع المؤسسة العسكرية حيث كانوا يستخدمون العناصر المتعاونة معهم داخل الجيش لتصفية حساباتهم الحزبية، وكان أكرم الحوراني خير مثال للتلاعب السياسي في شؤون المؤسسة العسكرية، فكان من ضمن المتعاونين مع حسني الزعيم للإطاحة بالقوتلي، ثم مع سامي الحناوي لخلع الزعيم. كما تعاون بصورة مؤقتة مع أديب الشيشكلي للإطاحة بالحكومة الشعبية، وبعد ذلك تزعم الحوراني جناح المتآمرين للإطاحة بالشيشكلي سنة ١٩٥٤، وعندما تمت محاولة استبعاد العناصر البعثية في الجيش سنة ١٩٥٧ دفع الحوراني الضباط البعثيين لإعلان العصيان والتمرد. فقد كان دأبه ودأب حزبه التسلق إلى السلطة بصورة مكيافيلية تتغلب فيها المصلحة الحزبية على مصلحة الوطن واستقراره، دون الأخذ في الاعتبار ما تسببه هذه التحركات من إضرار باستقرار البلاد، وتدهور في مشاريع التنمية والإصلاح.(٢)

كما مثل خالد العظم صورة مشابهة لصورة الحوراني حيث تعاون مع الشيشكلي ودعمه بصورة كبيرة ليخلف أنور بنود في رئاسة الأركان وكان يهدف من ذلك إلى

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٣٦٨-٢٣٨٠.

(٢) توري (١٩٦٩)، مصدر سابق، ص ٤١٥.

إضعاف الشعبيين. ويبدو أن فترة الدكتاتورية العسكرية التي انتهت سنة ١٩٥٤ لم تكن كافية لإقناع العظم بمضار زج الجيش في شؤون الحكم المدني، حيث بدأ العظم في التعاون مع شوكت شقير لكسب دعمه في محاولة يائسة لتولي رئاسة الجمهورية. وعندما بلغ المد اليساري ذروته تحول الإقطاعي المخضرم إلى مناضل يساري يتفاوض مع السوفييت ويقرب أقطاب الحزب الشيوعي في السياسة والجيش، وعندما أراد رئيس الجمهورية شكري القوتلي تحييد العناصر اليسارية في الجيش وإيفاد بعض قادتهم إلى الخارج لاحتواء محاولة عصيان محتمل، فوجئ بمعارضة خالد العظم (الذي كان وزيراً للدفاع آنذاك) الذي لم يكتف برفض قرار رئيس الجمهورية فحسب بل أصدر مرسوماً مناقضاً للقرار الرئاسي ينص على تسريح رئيس الأركان العامة، توفيق نظام الدين. مما دفع بالبلاد إلى أزمة دستورية استبدل فيها خالد العظم رئيس الأركان نظام الدين بالضابط الشيوعي عفيف البزرة، مضحياً باستقرار البلاد وأمنها في سبيل تحقيق طموحه السياسي.

كما وردت أسماء العديد من السياسيين الذين كانوا يتلقون الأموال والمساعدات من الأنظمة العربية المجاورة لدعم طموحاتهم السياسية ضد بعضهم، وكشفت التحقيقات في المحاولات الانقلابية التي ابتليت بها سورية خلال تلك الفترة تورط عدد كبير من هؤلاء السياسيين في مؤامرات العسكر للإطاحة بالنظام البرلماني نظير الحصول على مناصب وزارية في مراحل الحكم الانقلابي الموعود.

وفي أواخر ديسمبر من عام ١٩٥٧ كانت البلاد تجري مسرعة نحو صراع دموي داخل الجيش، فبعد تصفية عناصر الحزب القومي السوري وتهميش الضباط الدمشقيين اندلعت معركة جديدة بين الشيوعيين والعظم والبزرة من جهة والبعثيين ومؤيديهم من

جهة أخرى، وكان الصراع في تلك الفترة يقوم على محاولة البعثيين عزل صلاح البزرة (شقيق رئيس الأركان) عن قيادة حركة المقاومة الشعبية، وكان الوضع خطيراً للغاية؛ فقد ظهر للعيان بأن المؤسسة العسكرية لا يمكن السيطرة عليها وبأنه لا بد من البحث عن وسيلة لإنهاء حالة الصراع السياسي-العسكري التي كانت تقود سورية مسرعة نحو الهاوية، وبدا للجميع بأن الطريقة الوحيدة لتفادي أي صراع دموي بين هذه الأطراف المتصارعة هي اللجوء إلى تحقيق كيان وحدوي يتغلب على هذه الانتماءات.

الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨-١٩٦١)

كان إخفاق تجربتي الحكم المدني (١٩٤٦-١٩٤٩) والحكم العسكري (١٩٤٩-١٩٥٤) يدفعان بالرأي العام في سورية نحو تأييد فكرة قيام كيان وحدوي ينتشل البلاد من تلاعب السياسيين وصراعات العسكريين، وأدى نمو التيار المناهض للغرب إلى نبذ فكرة الوحدة مع الهاشميين، في الفترة التي شهدت فيها سورية تقارباً ملحوظاً مع مصر.

وقد طرحت فكرة الوحدة مع مصر لأول مرة علناً لدى توقيع ميثاق الدفاع السوري-المصري في شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥، حيث تضمنت الاتفاقية المصرية-السورية مشروعات تهدف إلى تحقيق اتحاد فيدرالي بين الدول العربية التي تتبرأ علناً من حلف بغداد، وإقامة قيادة موحدة لجيوش هذه الدول وتوحيد السياسات الثقافية والمالية والخارجية، وتشكيل مجلس مؤلف من ممثلين للدول الأعضاء للإشراف على سياسة الاتحاد.

وفي الخامس من شهر يوليو ١٩٥٦ أعلن رئيس الوزراء السوري صبري العسلي تشكيل لجنة وزارية تمهد لقيام اتحاد فيدرالي بين سورية ومصر، وعندما واجهت سورية خطر الحشود التركية على حدودها سنة ١٩٥٧ عقد القادة العسكريون من الجانبين: المصري والسوري مؤتمراً في القاهرة برئاسة جمال عبد الناصر شخصياً، وانتهى المؤتمر بوضع جيشي البلدين تحت قيادة مشتركة يترأسها الفريق عبد الحكيم عامر، وبعد ذلك بأيام وصلت وحدة عسكرية من القوات المصرية إلى ميناء اللاذقية لتعلن تضامنها مع سورية ضد الحشود العسكرية التركية على حدودها الشمالية، فظهرت موجة شعبية

عارمة تطالب بالوحدة بين البلدين، ونتيجة لذلك الضغط الشعبي بدأت مفاوضات الوحدة.

مفاوضات الوحدة

إن الحقيقة التي يقر بها السياسيون في سورية هي أن مشروع الوحدة قد تم بمبادرة عسكرية، وليس من قبل مؤسسات الحكم المدني، فقد كان مجلس القيادة العسكرية[1] يعقد اجتماعات دورية، وكان الملحق العسكري في السفارة المصرية بدمشق عبد المحسن أبو النور يعتبر من بين أعضائه أيضاً، لأنه قلما انعقدت جلسة ولم يكن حاضراً فيها، وحرص أبو النور على إقامة علاقات خاصة مع هؤلاء الضباط.

وفي شهر يناير ١٩٥٨ عقدت جلسة طارئة لمجلس القيادة اتخذ فيها قرار مفاجئ بسفر أعضائها حالاً إلى القاهرة لإقناع عبد الناصر بإقامة الوحدة الفورية بين البلدين، وتم الاتصال بالمطار العسكري حيث حجزت طائرة خاصة لتقلع في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل، وبالفعل غادر جميع أعضاء مجلس القيادة باستثناء أمين النفوري الذي بقي في دمشق وترك معه مجلس القيادة رسالة لتسليمها إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يعلمهم فيها بسفر أعضاء مجلس القيادة إلى مصر، وليذكر الحكومة بالعهد الذي قطعته على نفسها بالعمل على تحقيق الوحدة بين البلدين، كما تضمن الخطاب تحذيراً واضحاً بالنتائج التي قد تترتب على الحكومة في حالة تقاعسها أو تجاهلها

(١) تألف مجلس القيادة العسكري أواخر عام ١٩٥٦ من: عفيف البزرة، وأمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، ومصطفى حمدون، وأمين الحافظ، وعبد الغني قنوت، وطعمة العودة الله، وأحمد حنيدي، وحسين حدة، وياسين الفرجاني، وبشير صادق، ومحمد النسر، ومصطفى رام حمداني.

لهذه المذكرة.[١]

وفي القاهرة لاحظ الوفد السوري بأن جمال عبد الناصر كان متردداً في شأن الوحدة، حيث تركز حديثه خلال الاجتماع الأول على ردود الأفعال الخارجية التي يمكن أن تطرأ.

أما على الصعيد المحلي فقد تحدث عبد الناصر بإسهاب عن نقاط الاختلاف بين سورية ومصر، مذكراً بنشاط الأحزاب السياسية في سورية بينما كانت الأحزاب ممنوعة في مصر، كما أشار إلى تغلغل النشاط الحزبي داخل المؤسسة العسكرية في سورية، بينما يتسم الجيش المصري بحياده وبعده عن الأحزاب والتكتلات. وكان يرى بأنه لا بد من حل الأحزاب السياسية في سورية كخطوة أولى نحو تحقيق الاندماج بين الطرفين.

وبعد فترة قصيرة من المفاوضات - التي كان يبدو عبد الناصر فيها حذراً ومتريثاً - فوجئ الوفد السوري بموافقة الرئيس المصري على تحقيق وحدة كاملة وليس اتحاداً فيدرالياً بين البلدين، ولم يكن أغلب الضباط السوريين يدركون الفرق بين هذين المصطلحين، فقد تمت جميع مفاوضات الوحدة الأولية بمبادرة من العسكريين، وكانت العاطفة هي العنصر السائد أثناء الحوار. ولم تحرص القيادة العسكرية على إشراك الحكم المدني، بل إن رئيس الأركان عفيف البزرة خرج من ذلك الاجتماع، ليطلق تصريحات خارجة عن أي حس دبلوماسي، معلناً:

«نحن على أبواب الوحدة وإن الأحزاب التي تفكر بحل نفسها على حق لأنها تنشد الوحدة».

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٤٩٠-٢٤٩٦.

ولدى عودته إلى دمشق، كرر البزرة تصريحاته التي كانت تتضمن تهديداً لكل من يخالف ما تم الاتفاق عليه بين الضباط السوريين والمصريين في القاهرة بقوله:

«كل من يعرقل الوحدة بالدس والتفرقة يعتبر من متآمري أنقرة، الشعبان السوري والمصري مؤمنان بالوحدة ويرتقبان ساعتها الآتية قريباً وتأخيرها فرحة للمستعمر، وعملاء الاستعمار يعملون اليوم لإثارة المشاكل».[١]

وفي دمشق فوجئ رئيس الجمهورية السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه صبري العسلي من تسارع الأحداث بهذه الوتيرة، وذهلوا بمبادرة قيادة الجيش للذهاب إلى القاهرة والتفاوض مع القيادة المصرية، ومن ثم إطلاق هذه التصريحات، دون مشاورة مع الحكومة أو حتى دون إطلاعها على نتائج المفاوضات بينهم وبين عبد الناصر، وبالرغم من امتعاضه لما قام به العسكر قرر القوتلي إيفاد وزير الخارجية إلى القاهرة حاملاً معه مشروع الحكومة الاتحادي، ليظهر الانسجام والتماسك بين الجيش والمؤسسات الدستورية.[٢]

وفي هذه الأثناء كان يدور وراء الكواليس سباق حميم بين السياسيين والعسكريين للحصول على أكبر مكاسب من المشروع الاتحادي الجديد، أما على الصعيد الشعبي فقد ظهرت بوادر الترحيب بقرار رئيس الوزراء السوري صبري العسلي في الأول من شهر فبراير ١٩٥٨ إجراء استفتاء لتوحيد البلدين، فسارت الجماهير الغفيرة في شوارع المدن

---

(١) نقلاً عن: جريدة النصر ٢٤/ ١/ ١٩٥٨.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٥٠١.

الكبرى مسيرات تأييد للوحدة.

والحقيقة هي أن الجماهير السورية كانت تدفع إلى الوحدة بسبب شعورها بحالة من اليأس تجاه زعمائها السياسيين وقادتها العسكريين على حد سواء، كما كانت تعاني من نتائج العزلة الدولية التي فرضت عليهم؛ فكانت البلاد تخضع لحصار اقتصادي من قبل الدول الغربية، حيث حجبت عنها جميع أنواع القروض والمساعدات، وكانت برامج التنمية تسير ببطء شديد، ومنذ استقلالها كانت سورية مسرحاً لشتى المؤامرات الإقليمية والدولية وبالأخص منها الصراع الهاشمي-السعودي.

أما على الصعيد السياسي فقد ساد شعور لدى زعماء الحزب الوطني بأن البعثيين يخططون للقيام بانقلاب عسكري إذا استمر نفوذهم في الجيش، ونظراً للعلاقات الودية القائمة بين القوتلي والمصريين، فقد سادت القناعة لدى الوطنيين بأن الوحدة مع عبد الناصر هي الحل الوحيد أمامهم لتجنب وقوع انقلاب، خاصة وأن رئيس الوزراء صبري العسلي كان يائساً من التفاهم مع الضباط ولاسيما جماعة البزرة والنفوري كما كان يمقت عبد الحميد السراج.[1]

وفي الخامس من شهر فبراير أعلن جمال عبد الناصر في مجلس الأمة المصري شروط الاتحاد في برنامج من سبع عشرة نقطة؛ تضمنت تشكيل مجلس تشريعي مؤلف من أربعمائة نائب يعينهم عبد الناصر على أن يكون نصفهم من المجلسين التشريعيين القائمين آنذاك في مصر وسورية، وتقرر أن تكون القوانين المصرية والسورية نافذة حتى

---

(١) المصدر السابق، ٣/ ٢٥٠٩.

تغييرها،[1] بالإضافة إلى إقامة مجلس تنفيذي منفصل لكل قطر وإجراء استفتاء على الوحدة المقترحة يوم الجمعة الحادي والعشرين من الشهر نفسه.

وحين جرى الاستفتاء وافق على الدمج ٩٩.٩٩ بالمائة من المصريين و٩٩.٨ بالمائة من السوريين، وأعلنت الوزارة الأولى للجمهورية العربية المتحدة في السابع من مارس، وضمت أربعة عشر وزيراً سورياً من أعضائها الأربعة والثلاثين، وأصبح أكرم الحوراني وصبري العسلي نائبين من أربعة نواب لرئيس الجمهورية، وخرج العسكريون في سورية بنصيب الأسد من التشكيلة الوزارية، حيث تم تعيين عبد الحميد السراج وزيراً للداخلية ومصطفى حمدون وزيراً للشؤون الاجتماعية وأحمد عبد الكريم وزيراً للشؤون البلدية والقروية، وأمين النفوري وزيراً للمواصلات.

وفي نهاية عام ١٩٥٨ جرى تعديل وزاري عين فيه العقيد طعمة العودة الله وزيراً للشؤون البلدية والقروية، ثم عين العقيد أكرم الديري وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل، والعقيد أحمد حنيدي وزيراً للإصلاح الزراعي، والزعيم جمال الصوفي وزير دولة لشؤون الرئاسة، في تعديل آخر أجري في شهر مارس عام ١٩٦٠.

لقد كان إخراج مشروع الوحدة أشبه بانقلاب عسكري دفع بأعضاء مجلس القيادة العسكري إلى أعلى المناصب بينما تعرضت الأحزاب السياسية التقليدية وزعماؤها للتهميش،[2] حيث ألغيت جميع الأحزاب السياسية في سورية أسوة بمصر، ونشط جهاز

---

(١) يلاحظ هنا التعجل في الإعلان عن الوحدة وعدم التريث حتى تتم دراسة القوانين لتحقيق قدر كاف من التناسب والاندماج بين البلدين.

(٢) باستثناء البعثيين الذين حصلوا على النصيب الأكبر من المناصب الوزارية من بين المدنيين، فقد عين صلاح الدين البيطار وزيراً للدولة، وخليل كلاس وزيراً للتجارة والاقتصاد، وفاخر الكيالي وزيراً للخزانة.

الاستخبارات في سورية لفرض رقابة صارمة على الصحافة وتعطيل الحريات العامة، وشعر السوريون فجأة بأن الزمان قد عاد بهم إلى بداية العهد الدكتاتوري لأديب الشيشكلي.

تحييد الجيش السوري

ساعد تغلغل النفوذ المصري في سورية خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين جمال عبد الناصر على الإحاطة بأسباب تدهور الكيان الجمهوري في سورية. فقد كانت الجمهورية السورية تعاني جراء سياسة الانتداب الفرنسي في تشكيل مؤسسات دستورية ضعيفة وجيش كثير التمرد، مما أغرق القطر السوري في دوامة من الصراعات. ولذلك كانت شروط عبد الناصر واضحة منذ بداية المفاوضات؛ حيث ركز على إلغاء دور الأحزاب السياسية في الحياة المدنية، وحل التكتلات العسكرية في الجيش السوري وإقصائه عن السياسة. ولتحقيق ذلك عمد عبد الناصر إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تحييد الجيش السوري وفصله عن أي نشاط سياسي.

وكانت الخطوة الأولى لتحييد الجيش تتمثل في عزل رئيس الأركان السوري ذي الميول الشيوعية عفيف البزرة بعد شهر واحد من قيام الوحدة، وكان المشير عامر قد رفعه قبل ذلك إلى رتبة فريق وعينه قائداً للجيش الأول في الإقليم السوري، ولما سئل عن سبب الإقالة أجاب بأن البزرة قد احتج على نقل الضابط أحمد حنيدي إلى مكتب المشير في القاهرة، كما احتج على بعض التنقلات الأخرى التي تمت دون رأيه في الجيش الذي هو قائده، كما اتهمه المشير بأنه قد خرج عن حدوده في المناقشة.[1]

ووقع الاختيار على جمال فيصل بديلاً عن البزرة، وذلك لعدة أسباب، من أهمها أنه لم يكن لديه أي انتماء حزبي. وبالرغم مما تردد من حديث عن فساده وسوء أخلاقه إلا أن

---

(١) المصدر السابق، ٤/ ٢٦٠١.

ضعف شخصيته وعدم استعداده لمقاومة النفوذ المصري كان العامل الأهم في وقوع اختيار المشير عامر عليه لقيادة الجيش السوري طوال عهد الوحدة، فقد أشارت المصادر إلى أن القيادة المصرية كانت ترى بأن جمال فيصل كان: «عديم الشخصية وأجوف».[1] وكانت هذه الشخصية هي الأنسب لتنفيذ التغييرات الكبيرة التي كان يريد عبد الناصر إحداثها في الجيش السوري من خلال إجراء تنقلات وتسريحات وتعيينات واسعة تهدف إلى إضعاف نفوذ الأحزاب السياسية التي تغلغلت في صفوف الضباط.

وقد أمعن عبد الناصر في إقصاء الضباط الحزبيين عن مناطق نفوذهم عن طريق تعيين قادتهم في مناصب وزارية بعيداً عن مراكز القوى التي كانوا يتمتعون بها داخل المؤسسة العسكرية، واستمر عبد الناصر في اتباع هذه السياسة طوال فترة الوحدة؛ ففي التعديلات الوزارية التي أجراها في مارس ١٩٦٠، تم تعيين العقيد أحمد حنيدي وزيراً للإصلاح الزراعي، وكان مديراً لمكتب المشير العسكري وهو من رفاق أحمد عبد الكريم وأمين النفوري.

وعين العقيد أكرم الديري وزيراً للعمل والشؤون الاجتماعية، وكان مديراً للعمليات العسكرية والتدريب والتنظيم في الجيش السوري.

كما عين العقيد جادو عز الدين وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية، وكان قائداً للجبهة في المنطقة الجنوبية.

وعين العقيد جمال الصوفي وزيراً للتموين، وكان قائداً للمنطقة الساحلية.

وكان واضحاً بأن هذه التعيينات قد هدفت إلى إخراج العناصر القوية من الجيش

---

(١) عبد الكريم زهر الدين (١٩٦٨)، **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية**، بيروت. ص ٤٣.

السوري لإضعافه من جهة، ولإبعاد العناصر السياسية التي تمتلك قاعدة شعبية من جهة أخرى، كما يمكن ملاحظة إبعاد السوريين من الوزارات المركزية والأكثر أهمية في حكومة الوحدة، وإعطائهم أدواراً هامشية.

وكان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة هو عبد الحميد السراج الذي تم اختياره من قبل القيادة المصرية بعناية فائقة لتولي مسؤوليات مهمة في الجمهورية العربية المتحدة؛ فقد كان قبل الوحدة رئيساً للمكتب الثاني في الجيش (المخابرات العسكرية) وكان ضابطاً منطوياً على نفسه ينفذ أوامر رؤسائه سواء مع أديب الشيشكلي أو مع شوكت شقير، وقد قويت مكانته عقب اغتيال العقيد عدنان المالكي، ثم توثقت علاقته بجمال عبد الناصر قبل إعلان الوحدة، ولم تكن له طموحات تذكر سوى بقائه رئيساً للمكتب الثاني، ولكن تعيينه بعد الوحدة وزيراً للداخلية في الوزارة التنفيذية الأولى وبعد أن جعله عبد الناصر منذ الأيام الأولى للوحدة موضع اعتماده وثقته وخاصة بعد كشفه محاولة السعوديين الحيلولة دون الوحدة، جعله ذلك كله يطمح لأن يكون حاكماً لسورية. وقد توسعت صلاحيات السراج عقب تعيينه رئيساً للاتحاد القومي، ووزيراً للداخلية التي تسيطر على الجهاز الإداري في المحافظات وعلى الشرطة والأمن، وقد أدى هذا التوسع إلى اصطدامه مباشرة مع عبد الحكيم عامر.[1]

وللإمعان في إضعاف المؤسسة العسكرية السورية وإقصائها عن السياسة قام عبد الناصر بنقل الضباط الذين يخشى من نفوذهم في سورية إلى مصر، وبالأخص منهم الضباط البعثيون الذين نقلوا إلى القاهرة، واستبدلوا بمجموعة من الضباط الدمشقيين

---

(١) المصدر السابق، ٤/ ٢٨٨٨-٢٨٨٩.

المحايدين، وأدت حركة التنقلات هذه إلى إثارة غضب البعثيين الذين لجأوا إلى أكرم الحوراني للتدخل لدى جمال عبد الناصر بصفته أحد نواب الرئيس الأربعة، فبادر الحوراني بإبلاغ عبد الناصر عن مدى الاستياء الذي تسببت به حركة التنقلات التي قام بها المشير عبد الحكيم عامر في صفوف الضباط البعثيين، قائلاً:

> «إن الخطة التي يجري تنفيذها بإفراغ الجيش الأول من الضباط ذي الميول البعثية بإرسالهم إلى الجيش المصري وإلى وزارة الخارجية وملء الفراغ الذي يحدث في الجيش السوري بالضباط الشوام والمصريين يمكن أن يؤدي في المستقبل إلى محذور القيام بانقلاب يؤدي إلى انفصال الوحدة لأن معظم ضباط هذا التكتل من أبناء الطبقة التجارية وبعضهم ذي الميول الإخوانية».[1]

ثم يضيف الحوراني بعد ذلك بأنه لم يقرأ في وجه عبد الناصر الاكتراث لما قاله له.

ولعل الحوراني لم يكن يدرك بعد بأنه عين في منصب نائب رئيس الجمهورية المتحدة بصفته ممثلاً للشعب السوري وليس بصفته رئيساً لحزب اشتراكي، فكان من واجبه أن يمثل شعبه لا أن يمثل مصالح حزبه. ولعل العصبية الحزبية لدى الحوراني قد أنسته بأنه من المنافي لصفته الدستورية أن يقوم نائب رئيس الجمهورية بالدسيسة لصالح فئة من الشعب السوري ضد فئة أخرى بدلاً من أن يتصرف بمسؤولية تتناسب مع منصبه الكبير.

والأغرب من ذلك أن يتوقع الحوراني من عبد الناصر الاكتراث لكلامه ضد: «أبناء الطبقة التجارية وذوو الميول الإخوانية» لصالح البعثيين، وهو نمط من العبث السياسي

(١) المصدر السابق، ٤/ ٢٧٤٢-٢٧٤٣.

الذي دأب على ممارسته طوال نشاطه السياسي منذ انقلاب حسني الزعيم.

والحقيقة هي أن البعثيين الذين دفعوا باتجاه الوحدة كانوا يمنون أنفسهم بتولي السلطة في سورية كمكافأة لهم، ولم تكن موافقة قيادة البعث على حل الحزب وحياد المؤسسة العسكرية أكثر من حركة تكتيكية تهدف إلى إقناع جمال عبد الناصر بتعيينهم في أهم المناصب السياسية والعسكرية في الجمهورية المتحدة، والدليل على ذلك هو سلوك الحوراني الانتهازي والمناقض لما تعهد به قادة البعث، حيث استثمر فرصة لقائه مع عبد الناصر (وكان نادراً ما تتاح له هذه الفرصة) لمحاولة إقناعه بضرورة المحافظة على الكيان البعثي ضمن المؤسسة العسكرية، وممارسة التحريض ضد أبناء شعبه، مذكراً عبد الناصر بخلافه مع الإخوان المسلمين، ومعارضة التجار الدمشقيين لسياسته الاشتراكية، وكان ذلك إسهاماً من الحوراني في تقسيم الشعب السوري الذي أنهكته الفرقة ولجأ إلى الوحدة هرباً من تلاعب السياسيين والعسكريين بمصيره.

ربما لم يجد عبد الناصر أبلغ من السكوت إجابة على التحريض الذي كان يمارسه الحوراني ضد شعبه وأبناء بلده.

ونظراً لنشاط السفارة المصرية في سورية خلال الفترة التي سبقت مرحلة الوحدة، فقد كان المصريون على علم بأن العنصر الطائفي لم يكن أقل خطورة من تغلغل النشاط الحزبي داخل المؤسسة العسكرية، ولذلك فقد ركزت سياسة عبد الناصر خلال فترة الوحدة على إقصاء الأقليات عن المناصب العليا لإضعاف النزعات الانفصالية ومنع فرص قيام انقلاب عسكري تدعمه عشائر جبل الأنصارية وجبل العرب، وكان السراج على إلمام واضح بخطورة هذا العنصر من خلال التحقيقات التي أجراها في المحاولة الانقلابية التي كان يخطط لها محمد معروف وغسان جديد سنة ١٩٥٦، ومحاولة انقلاب

سنة ١٩٥٧ التي حاولت فيها جهات خارجية استمالة بعض الدروز والضباط الأرمن لتنفيذ الانقلاب.

وقد رددت بعض المصادر المعاصرة لفترة الوحدة تأثر جمال عبد الناصر بأطروحات الشيشكلي وتجربته القصيرة في حكم سورية، ومما يدعم ذلك؛ تعيينه لعدد من الضباط الشيشكليين في المناصب المدنية والعسكرية، وقيامه بنقل مجموعة كبيرة من ضباط الأقليات إلى القاهرة، وكان أغلبهم من البعثيين، وكذلك سياسته في تفضيل أبناء المدن والعناصر السنية من الريف على أبناء الطوائف والأقليات الدينية. وكان مما عثر عليه في أوراق المشير عامر بأنه عندما اتضح لدى القيادة العامة للجيش بأن الفريق جمال فيصل قد استهلك استهلاكاً كاملاً، تم اقتراح العقيد جادو عز الدين لهذا المنصب، ولكن انتماءه للطائفة الدرزية حال دون تعيينه في ذلك المنصب.[1]

وبناء على ما قام به عبد الناصر من تسريح ونقل في صفوف البعثيين، وإقصاء لأبناء الأقليات فقد قام بعض الضباط البعثيين في القاهرة بتشكيل لجنة عسكرية سرية كان الدافع الظاهري لها هو الامتعاض من سياسة عبد الناصر في كبت الحريات العامة وحظر الأحزاب السياسية وحل حزب البعث بالرغم من دوره الرائد في تحقيق الوحدة، ولكن الدافع الحقيقي كان يكمن في معارضة سياسة عبد الناصر في ترجيح كفة الضباط الدمشقيين في الجيش السوري والذين اصطلحت اللجنة على تسميتهم بالضباط «الرجعيين». وفي المقابل اعتمدت هذه اللجنة السرية في تشكيلتها على العنصر الطائفي، حيث لاحظ دريسديل بأن هذه المجموعة قد وجدت في فكر البعث محضناً لفلسفتها التي

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ٤٣.

ترى بأن أبناء الأقليات قد تعرضوا للاضطهاد والتمييز من قبل الأغلبية السنية في المجتمع السوري، ودعت إلى تحقيق المساواة بين أبناء المجتمع وتكافؤ الفرص للمشاركة في مؤسسات الدولة.

ويشير جوبسر إلى أن الرأي العام في جبال الأنصارية كان معارضاً للوحدة مع مصر ومناهضاً لها، وذلك لعدة أسباب من أهمها:[1] توطين الفلاحين المصريين في مناطقهم للاستفادة من مشروع الغاب، حيث شعر العلويون بالوجل من إحلال الفلاحين المصريين في ريف اللاذقية، وكان وزير الزراعة في حكومة الوحدة قد زاد من هذه المخاوف من خلال تصريحه بأن هجرة المصريين وتوطينهم في سورية يعتمد بصورة أساسية على نجاح مشاريع الري الزراعي، وخشي أهل المنطقة من سيطرة المصريين على مشروع الغاب. وفي هذه الأثناء كان العلويون (كغيرهم من الفلاحين في سورية) يعانون من الجفاف الذي أصاب البلاد خلال سنوات الوحدة، وبسبب توتر العلاقات مع لبنان فلم يكن يسمح لهم بالذهاب إليها للعمل.

ومن ناحية أخرى فقد كان العلويون يمثلون أقلية في الكيان السوري لا تصل إلى ١٠ بالمائة من مجموع السكان، وكانوا يشعرون بأن الوحدة مع مصر قد أدت إلى إضعافهم وتذويبهم في كيان سني كبير لا يعترف لهم بأي خصوصية أو ميزة، وكانوا قد وصلوا إلى أماكن مهمة في الجيش وفي الأحزاب السياسية وفي البرلمان السوري ولم يكن مشروع الوحدة سيصب في صالح تعزيز هذا النفوذ.

---

(1) Gubser, p. (1979) *'Minorities in Power: the Alawites of Syria'*, in Mc Laurine, edt. (1979) in; **The political Role of Minority Groups in the Middle East**. New York. pp. 37-41.

كما كان لحل حزب البعث أثر كبير في إثارة سخط العلويين، علماً بأن عدداً كبيراً من قيادات الحزب وأعضائه العاملين كانوا من العلويين وعلى رأسهم زكي الأرسوزي ووهيب الغانم، فالحزب كان قاعدة سياسية متينة لنفوذ الأقليات الطائفية وحله قد تسبب بخسارة لقاعدة هامة ومركز نفوذ سياسي. ولم تتم استشارتهم أو أخذ موافقتهم على هذه الخطوة التي جعلتهم يشعرون بالحنق على القيادة التقليدية (عفلق وبيطار والحوراني) بسبب هذا القرار.

والحقيقة هي أن الشق الباطني كان أكثر أهمية بالنسبة لمؤسسي اللجنة العسكرية، حيث تسببت مشكلة تفكك الجيش السوري وانقسامه إلى مجموعات متناحرة في انعدام الثقة والمصداقية في صفوف الضباط، ونتيجة لذلك فقد شكل العنصر الطائفي ملاذاً أكثر أمناً ومصداقية بالنسبة لأعضاء اللجنة العسكرية التي تشكلت في القاهرة، فبالرغم من انتساب أعضاء هذه اللجنة إلى حزب البعث إلا أنهم كانوا على خلاف كبير مع مؤسسي الحزب المدنيين كميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وقد تشكلت هذه اللجنة من خمسة أعضاء؛ ثلاثة منهم علويون هم: صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ الأسد، واثنين من الإسماعيليين هم: أحمد المير وعبد الكريم الجندي، وقد تم توسيع هذه اللجنة فيما بعد لتشمل بعض العناصر الدرزية والسنية.[1] وقد أثرت هذه العوامل على الضباط المؤسسين للجنة العسكرية حيث كانوا يعملون للقضاء على الوحدة والتخلص من القيادة التقليدية لحزب البعث، واستبدالها بقيادة جديدة تتناسب مع توجهاتهم.

---

(1) Drysdale, A. (1982) *'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphery'*, in Kolwicz R. and Korbonski, A. editor (1982), **Soldiers Peasants and Bureaucrats**, London, pp. 63-64.

انهيار الوحدة

بحلول عام ١٩٦١، أصبح من الواضح للشعب السوري بأن تجربة الوحدة لم تكن أكثر من مغامرة ارتجالية قام بها العسكريون ضد المدنيين، وبادر أقطاب الحكم المدني بمحاولة استثمارها لإضعاف نفوذ الجيش. ولم تكن مفاوضات الوحدة في حقيقتها أكثر من سباق بين الزعامة المدنية والقيادة العسكرية، يهدف كلا الطرفين من خلالها إلى تحقيق أكبر قدر من المكاسب على حساب الطرف الآخر، وكانت النتيجة هي خسارة الطرفين.

ونظراً لأن ترتيبات المرحلة الانتقالية لم تقم على أسس سليمة فقد أثبتت تجربة الوحدة فشلها، وظهرت أول بوادر هذا الفشل في سلسلة الاستقالات التي قام بها المسؤولون السوريون، فكان نائب رئيس الجمهورية صبري العسلي أول المستقيلين، حيث خرج من الحكم في أوائل أكتوبر ١٩٥٨، ثم تبعه الوزراء البعثيون وعلى رأسهم أكرم الحوراني وصلاح البيطار وعبد الغني قنوت الذين استقالوا احتجاجاً على منح المشير عبد الحكيم عامر السلطة التامة للإشراف على القطر السوري، وكان البعثيون يمنون أنفسهم بالسيطرة على الاتحاد القومي، ولكنهم أدركوا أن هذه الخطوة قد جاءت للحد من نفوذهم، ثم تتالت بعد ذلك الاستقالات.

لقد كان حكم عبد الناصر شمولياً عسكرياً يقوم على إلغاء الأحزاب وخنق حريات الصحافة، وكان السياسيون في سورية يشعرون بالحنق الشديد من إسناد المناصب الوزارية إلى ضباط صغار وإهمال العناصر المدنية الخبيرة والمحترفة للعمل السياسي، كما عانى الموظفون المدنيون في سورية من نقل عدد كبير من الموظفين المصريين إلى دمشق وإسناد المراكز الحساسة لهم، مما جعل الموظفين السوريين الأكثر كفاءة في إدارة شؤونهم

يتبرمون من هذه الإجراءات التي لم تقابل بحركة مقابلة من تعيين السوريين في مناصب مهمة في مصر.

أما على الصعيد الدولي فقد قام نظام الوحدة بإشغال المراكز الحساسة في السلك الخارجي من قبل الموظفين المصريين وذلك في نفس السفارات التي كان السوريون يشغلونها قبل الوحدة ومن ثم وضع هؤلاء في مراكز ثانوية بالمقارنة مع المصريين.

ولعل المشكلة التي عانى منها الشعب السوري بصفة رئيسة كانت تتمثل في توسيع سلطة الأجهزة الأمنية وتسلط عناصرها إلى درجة أدت إلى ارتكاب جرائم أخلاقية وسياسية بحق المجتمع السوري، بالإضافة إلى كم الأفواه وكبت الحريات العامة.

كما كان لتبني السياسة الاشتراكية؛ من تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وتأميم الشركات الصناعية دور سلبي في تدهور الاقتصاد السوري، مما أدى إلى تذمر طبقة التجار ورجال الاقتصاد، وهروب رأس المال بسبب هذه السياسات المجحفة.[1]

ولكن جميع هذه العوامل لم تكن سبباً في المبادرة بإعلان انفصال مفاجئ على شاكلة إعلان الوحدة المفاجئة قبل ذلك بثلاث سنوات، فقد رأى الكثير من المحللين بأنه كان من الممكن إنقاذ المشروع الوحدوي بمبادرات سياسية وحوار وطني، ولكن الجيش السوري أبى إلا أن يصيغ نهاية الوحدة بطريقته الخاصة وعلى ظهور المدافع والدبابات.

وكما كان ضباط الجيش هم الدافع الأساسي لإعلان الوحدة مع مصر في فبراير ١٩٥٨ فإنهم كانوا السبب الرئيس في إعلان الانفصال، ويلخص قائد الجيش السوري في

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ١٩-٢١.

عهد الانفصال الفريق عبد الكريم زهر الدين (١٩٦١-١٩٦٣) في مذكراته أهم أسباب سخط المؤسسة العسكرية ضد الوحدة ومبادرتها إلى الانفصال، في النقاط التالية:(١)

١- إنهاء خدمة عفيف البزرة قائد الجيش السوري بعد احتجازه لفترة في القاهرة، وكان ضباط الجيش السوري يعتقدون بأن البزرة قد لعب دوراً كبيراً في إقامة الوحدة وهو الذي ضغط على السياسيين وفرض عليهم الأمر الواقع لتحقيقها، فكان لإعفاء عبد الناصر له بعد أسابيع من قيام الوحدة دور في إشاعة روح الشك والارتياب في الجانب المصري حيث اعتبر الضباط السوريون ذلك إهانة للجيش السوري برمته.

٢- إسناد مناصب وزارية لصغار الضباط الذين لم يتمتعوا بشعبية واسعة في الجيش السوري، واستبعاد عناصر أكثر أهمية وأرفع من حيث الدرجة في حركة التعيينات التي تبعت قيام الوحدة.

٣- تسريح عدد كبير من الضباط السوريين، إذ لم يعرف الجيش السوري قبل الوحدة طريقة التسريحات الجماعية وبالصورة التي وقعت في عهد الوحدة، ونتيجة لذلك انتشر جو من الريبة والتخوف بين الضباط من أن يتم تصنيفهم ضمن أي حزب سياسي ومن ثم تسريحهم بصورة مفاجئة، وأدى ذلك إلى خلق جو من البلبلة وعدم الاستقرار النفسي في صفوف الجيش.(٢)

---

(١) المصدر سابق، ص.ص ١٧-١٩.

(٢) ذكر أمين النفوري في مؤتمر جامعة الدول العربية في أغسطس ١٩٦٢ بأن عدد الذين تم تسريحهم من الضباط السوريين كان: ١١٠٠ ضابط و٣٠٠٠ ضابط احتياط، وبأن عدد الذين تم نقلهم إلى القاهرة كان بحدود ٥٠٠ ضابط تم إسناد وظائف هامشية لهم، في الوقت الذي نقل فيه أكثر من ٢٣٠٠ ضابط مصري لاستلام مراكز حساسة في الجيش السوري. دريسديل (١٩٨٢)، مصدر سابق، ص ٦٣.

٤- نقل عدد كبير من الضباط السوريين إلى الإقليم الجنوبي (مصر) تحت اسم «الانتداب» وحشدهم في القاهرة وتعطيل كفاءاتهم وعدم إعطائهم أي عمل أو مسؤوليات حقيقية، ولم تسند لهم إلا وظائف هامشية وثانوية.

٥- نقل عدد كبير من الضباط إلى الوزارات المدنية، الأمر الذي جعلهم يشعرون بأنهم من العناصر غير المرغوب فيها من جهة، وجعلهم مكروهين من قبل زملائهم الموظفين المدنيين المحترفين الذين أصبحوا فجأة تحت إمرة ضباط غير أكفاء ولا يعرفون طبيعة عملهم من جهة أخرى.

٦- انتداب عدد كبير من الضباط المصريين إلى سورية وتسليمهم مراكز قيادية حساسة سواء في الأركان العامة أو مصالح الجيش السوري أو القطعات المحاربة دون أن يطبق ذلك على الضباط السوريين الذين أرسلوا إلى مصر.

٧- الإخفاق في اختيار نوعية مناسبة من الضباط المصريين الذين نقلوا إلى سورية، حيث كان عدد كبير منهم لا يتمتع بروح قومية عالية بل كانوا أكثر انتماء إلى قوميتهم المصرية، فكانوا ينظرون باستعلاء إلى زملائهم السوريين.

٨- تجاوز الضباط المصريين لطرق التسلسل وعدم احترام رؤسائهم السوريين والاتصال مباشرة بضباط القيادة المصريين دون علم الآمر السوري الذي كان يعترض دون فائدة.

٩- الترفيعات غير المدروسة في وسط الضباط السوريين الذين باتوا يشعرون بأن هذه الترفيعات هي مقدمة للتسريح السريع.

١٠- تسلط الضباط المصريين في القيادة على مقدرات الجيش السوري بكامله، وحتى على قائد الجيش السوري نفسه، لأنه لم يكن يملك أي حق من الحقوق التي يمنحه

إياها منصبه. فقد كان معاون قائد الجيش السوري مصرياً وكذلك رئيس إدارة شؤون ضباط الصف والأفراد، كما كانت شعبة المخابرات وشعبة العمليات تحت سيطرة الضباط المصريين.

وحيث أن سياسة عبد الناصر قامت على إقصاء الضباط المنتمين إلى التيارات السياسية وأبناء الطوائف، وترجيح كفة الضباط الدمشقيين من جهة أخرى، فقد كانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة هي تشكل مجموعة جديدة من الضباط الذين عرفوا فيما بعد بالانفصاليين، فخلال فترة الوحدة أسندت قيادة المنطقة العسكرية السورية أساساً إلى الضباط الدمشقيين السنيين الذين احتلوا مراكز قوية على نحو استثنائي، وبالأخص منهم المقدم عبد الكريم النحلاوي الذي تولى منصب نائب مدير شؤون الضباط، وقد استطاع النحلاوي من خلال هذا المركز أن ينقل الضباط المساندين له إلى وحدات الجيش ذات الأهمية الاستراتيجية لتنفيذ خطة الانقلاب التي كان قد رسمها مع زملائه من الضباط الدمشقيين.[1] وفي الثامن والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٦١ تحركت قطعات الجيش السوري لتفرض سيطرتها على العاصمة السورية، وأعلنت الإذاعة للمرة السادسة خلال تسع سنوات ... البلاغ رقم (١)، حيث تبين للضباط بأنهم قد فرضوا على البلاد صيغة اتحاد غير قابل للحياة، وزجوا بالسياسيين في مفاوضات شابتها الشعارات الرنانة والعواطف الجياشة دون استكمال البنية الوحدوية السليمة التي تحقق الإنصاف والمعاملة المتساوية بين طرفي الاتحاد.

إن الحقيقة التي لم يكن يجرؤ أحد على قولها آنذاك هي أن الجيش قد سلم سورية إلى

---

(١) نيقولاوس فان دام (١٩٩٥) **الصراع على السلطة في سورية**، مكتبة مدبولي، القاهرة. ص.ص ٥٧-٥٨

دكتاتورية عسكرية جديدة لا تسمح بالحريات العامة ولا بالتعددية الحزبية، ولا بـالحكم المدني.

عهد الانفصال
(١٩٦١-١٩٦٣)

في الثامن والعشرين من شهر سبتمبر عام ١٩٦١ تحركت قطعات الجيش السوري باتجاه دمشق، في حركة انقلابية جديدة يقودها العقيد عبد الكريم النحلاوي، وعدد من الضباط الدمشقيين الذين لم يقوموا بتحديد هدفهم أو رغبتهم في الانفصال. ففي بداية الأمر قام الانقلابيون باحتجاز عبد الحكيم عامر وقائد الجيش السوري جمال فيصل وعدد من وزراء الوحدة في مبنى رئاسة الأركان، حيث بدأت المفاوضات بينهم منذ الساعة الثامنة صباح يوم الانقلاب، وكان الانطباع السائد من خلال البيانات التي صدرت في ذلك اليوم بأنه من الممكن إنقاذ الوحدة.

وفي هذه الأثناء قام الانقلابيون بذكر مبررات حركتهم في البلاغ رقم (١) الذي أعلن من إذاعة دمشق.

نص البلاغ رقم (١) الذي صدر عن الجيش في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١:

«إن القيادة العربية الثورية العليا للقوات المسلحة تعلن على الشعب العربي المكافح في سورية ومصر خاصة وفي البلاد العربية والعالم عامة ما يلي:

إن الشعب العربي المكافح في سورية ومصر يدعمه الجيش العربي فيهما، قد قام متكلاً على الله العزيز القهار بحركة عربية ثورية منظمة لمحق الانحراف والمنحرفين، أولئك الذين ضربوا الوحدة العربية المقدسة في الصميم، تلك الوحدة المقدسة التي ضحى الآباء

والأجداد في كل قطر عربي بدمائهم وأرواحهم في سبيلها، تلك الوحدة المقدسة التي سطعت أنوارها الأولى من قلب العروبة النابض، سورية الثائرة على الطغيان، سورية المؤمنة الجبارة التي قضت على المستعمرين والمتآمرين عبر التاريخ، تزأر اليوم وتثب بمزيد من عون الله العلي القدير لتقضي على أشباه الطغاة والمستعمرين المستغلين والمنحرفين الذين سلمهم الشعب العربي الأبي في سورية كل مقدراته مندفعاً وراء الوحدة العربية المقدسة التي عاش من أجلها، ويعيش ويموت من أجلها. ولكن الطغمة المتحكمة خانت الأمانة، وضربت بالوحدة عرض الحائط ونفرت الشعب العربي في الأقطار العربية الشقيقة من كل ما يتصل بالوحدة، وأصبح كل هم هذه الطغمة الجائرة أن تثبت في كرسي الحكم السحرية لا غير، وباتت العهود والمواثيق والدساتير حبراً على ورق.

وراحت هذه الطغمة الفاسدة تفتش عن الأساليب التي تكفل تحقير الشعب وإفقاره، وتقتل في نفسه الجذوة المتقدة من الفضيلة والكرامة والفداء، كما وراحت تبدد الأموال العامة رشوات مفضوحة في رواتب لتشكك الأخ بأخيه والأب بابنه فيسود في النفوس الذعر والخنوع. كما راحت بين الحين والحين تصدر قرارات رسمية سمتها ثورية، والثورة منها براء، قرارات ظاهرها فيه الرحمة وباطنها فيه العذاب. كل ذلك ليخدعوا الكادحين من أبناء الأمة، وخاصة العمال والفلاحين، عصب الأمة القوي ويدها الأمينة

المخلصة. ناهيك عن الخطة السافلة التي اتبعتها هذه الطغمة المجرمة في تصفية الجيش، سياج الأمة، من أبنائه المخلصين وأبطاله الميامين، وهم في ريعان شبابهم وعنفوان قوتهم.

كما راحت هذه الطغمة تنشر دعايات مضللة، بغية صرف الأنظار عما يقترفون من جرائم، وما يشيعون من فساد إلى كثير وكثير مما لا يخفى على الشعب العربي، من ادعاء وكذب وخيانات. وقد أعمت بصيرة هذه الطغمة حمى الحكم، فنسوا أن الشعب العربي الثائر الذي سلمهم الأمانة ليصونوها قادر على سحقهم وإسكات أصواتهم وأنفاسهم.

والشعب الآن يمد يده الشريفة القوية ليتسلم حقه المقدس، وليعمل بكل أمانة وإخلاص في دعم الوحدة العربية المقدسة بين الأقطار العربية الشقيقة، من الخليج إلى المحيط، على أساس متين من التكافؤ والمساواة والحرية والإخاء وليصون المواثيق والقوانين والأنظمة الدولية، وليتبع كل ما من شأنه تحسين العلاقات مع الدول العربية الشقيقة خاصة ومع الدول الأجنبية عامة. والله تعالى وحده هو نعم المولى ونعم النصير».

وبالرغم من أن البيان لم يتحدث عن رغبة الضباط المتمردين في الانفصال أو يذكر الجمهورية السورية ككيان منفصل، إلا أن نتائج المفاوضات قد ظهرت عقب اتصال مباشر بين عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر في تمام الساعة الثالثة مساء، حيث غادر بعدها عامر إلى القاهرة وأصبح الانفصال نهائياً، وبدأت إذاعة دمشق في الساعة السابعة

والنصف من صباح يوم ٢٩ سبتمبر تعزف النشيد الوطني السوري، ثم أعلن مجلس قيادة الثورة تكليف الدكتور مأمون الكزبري تشكيل حكومة جديدة للجمهورية العربية السورية.

وفي هذه الأثناء كان عبد الناصر يخطط لحملة عسكرية تهدف إلى استعادة الوحدة، مفترضاً إمكانية الاستعانة بفرق من الجيش السوري غير مؤيدة للانفصال، فأعطى تعليمات لفرقة من القوات الخاصة التابعة لسلاح البحرية بالتوجه إلى اللاذقية، وتم على الفور إنزال فرقة من ١٤ ضابطاً و ١٠٥ جنود من المظليين المصريين في منطقة اللاذقية ليجدوا أنفسه محاصرين من قبل الجيش السوري فاستسلموا على الفور، حيث كان الانفصاليون قد نجحوا في بسط سيطرتهم على القطاع الشمالي من سورية.

لقد كانت مرحلة الانفصال بمثابة العودة بسورية إلى مرحلة ما قبل انقلاب حسني الزعيم، فبالرغم من مرور خمس عشرة سنة على جلاء القوات الأجنبية عن سورية إلا أن السياسيين السوريين في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٦١ كانوا يناقشون كيفية الاتفاق على ميثاق وطني ووضع دستور للبلاد، وكانت البلاد خالية من أي مجلس نيابي أو حكومة دستورية أو حتى رئيس للبلاد، وسرعان ما عاد الصراع مرة أخرى بين السياسيين والعسكريين.

الصراع بين الحكم المدني والجيش

على شاكلة ما وقع عقب الانقلابات التي عصفت بسورية في مرحلة الخمسينيات، وجهت رئاسة أركان الجيش الدعوة إلى مجموعة من السياسيين للتباحث معهم بشأن تشكيل حكومة انتقالية تمهد لانتخابات عامة وإجراء استفتاء على دستور جديد، وبعد جلسات مستفيضة بين المدنيين والعسكريين تم الاتفاق على تشكيل حكومة برئاسة الدكتور مأمون الكزبري، ثم اجتمع أعضاء مجلس الوزراء ومجلس القيادة العسكرية واتفقوا على تحديد موعد للانتخابات النيابية والاستفتاء على دستور جديد في الثاني عشر من نوفمبر سنة ١٩٦١.

وفي حركة استباقية وجهت قيادة الجيش دعوة لاجتماع يعقد في التاسع من شهر نوفمبر سنة ١٩٦١، لوضع ميثاق قومي تلتزم به جميع القيادات الحزبية وحضره أقطاب الأحزاب السياسية في سورية وجمع من المستقلين، وقد افتتح قائد الجيش الجديد اللواء عبد الكريم زهر الدين الاجتماع بكلمة أشاد فيها بانتفاضة الجيش الثورية وبتجاوب الشعب معها بمختلف فئاته وهيئاته، مؤكداً بأن الجيش: «عند وعده بتسليم الحكم إلى المدنيين والعودة إلى الثكنات ليقوم بواجبه المقدس».[1]

وما لبث أن أجريت الانتخابات النيابية والاستفتاء على الدستور في ١٢/ ١١/ ١٩٦١،[2] وعكست النتائج صورة مروعة للمشهد السياسي في سورية، فقد

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٤/ ٢٩٣٥-٢٩٣٦.

(٢) شارك في الانتخابات ٦٣٦.٥٨٦ ناخباً، وصوت منهم ٦١٧.٨٨٠ ناخباً لصالح الدستور، بنسبة بلغت ٩٧.٦ بالمائة، السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص.ص ٦٩-٧٢.

عجزت جميع الأحزاب عن تحقيق أغلبية يمكن الاستناد عليها لتشكيل حكومة قوية، وكالعادة كانت الأغلبية للمستقلين الذين حازوا على ٤٢ بالمائة من مقاعد البرلمان. أما على صعيد الأحزاب السياسية فقد حاز حزب الشعب على ٢٢ بالمائة من المقاعد، ولم يتمكن الحزب الوطني من الحصول على أكثر من ١٤ بالمائة، في حين حقق حزب البعث نجاحاً ملموساً حيث حصل على ١٤ بالمائة من مقاعد البرلمان.[1]

وفي ١٢ ديسمبر التأم المجلس لانتخاب رئيس له، ففاز مأمون الكزبري بأغلبية أعضاء المجلس، وفي ١٤ ديسمبر تم انتخاب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية، ثم في ٢٢ ديسمبر كلف رئيس الجمهورية معروف الدواليبي بتشكيل حكومة جديدة وضعت على عاتقها مهمة تصحيح أخطاء الوحدة وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٨، وذلك من خلال مراجعة قوانين الإصلاح الزراعي. وقرارات التأميم، كما بدأت الحكومة في إعادة تقييم علاقاتها الخارجية؛ فبدلاً من الاستمرار في التقارب مع الاتحاد السوفييتي بدأت في التقرب من الغرب عن طريق إقامة علاقات مع ألمانيا الغربية. كما تبنى الشعبيون سياسة التقارب مع العراق؛ ففي ١٦ مارس ١٩٦٢ التقى ناظم القدسي مع عبد الكريم قاسم في الرطبة على الحدود بين البلدين فيما اعتبر تحدياً واضحاً للنفوذ المصري.

ولكن القيادة العسكرية لم تكن موافقة على هذه التغيرات الكبرى في السياسة الداخلية والخارجية، ولذلك فإنها وجدت نفسها غير قادرة على الالتزام بميثاق الشرف الذي دعت إليه، بل تدخلت في جميع إجراءات تشكيل مؤسسات الحكم المدني، منذ

---

(1) Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York. pp. 145.

البداية:

ففي الانتخابات التي عقدت خلال شهر سبتمبر تدخلت القيادة العسكرية لحسم الانتخابات لصالح الفئات التي ترغب بظهورها، حيث أكد زهر الدين في مذكراته وجود تدخل للجيش في الانتخابات ولكنه في الوقت نفسه نفى معرفته بها بسبب عدم تعاون جهاز الاستخبارات العسكرية معه في حينها،[1] ولكن قائد جهاز الشرطة آنذاك العميد مطيع السمان تحدث عن وجود دور قوي لزهر الدين في تزوير نتائج الانتخابات النيابية، فيروي السمان في مذكراته، بأنه عندما أعلن رئيس الوزراء مأمون الكزبري عن إجراء الانتخابات النيابية قال الفريق زهر الدين له:

«لقد قرر الإخوان إجراء انتخابات نيابية فباركت الفكرة»

ثم أضاف:

«كما تم الاتفاق على إخراج نواب جيدين وذلك بتسهيل نجاح النظيفين والحيلولة دون نجاح القذرين».

فسأله مطيع السمان:

«وكيف السبيل إلى ذلك؟»

فقال زهر الدين:

«سيتقدم كل قائد منطقة بأسماء ثلاثة أضعاف عدد نواب منطقته، وسنتفق معه على الذين سنعمل لإنجاحهم وذلك بتزويد كل محافظة بعدد مضاعف من صناديق الاقتراع، نصفها ليضع فيها

---

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ١٤٩.

الناخبون أوراقهم والنصف الثاني فيها أسماء الذين نرى إنجاحهم، والأمر متروك لكم في طريقة تبديل الصناديق، وسنلبي كل طلباتكم لنجاح هذه الخطة».

ولم تكتفِ قيادة الجيش بالتدخل في فرض نتائج الانتخابات بالطريقة التي تتناسب مع سياستها، بل إن ضباط القيادة اجتمعوا مرة أخرى بعد الانتخابات مباشرة لتقرير من سيتولى رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة ورئاسة المجلس النيابي وكأن السياسيين السوريين ليسوا أكثر من دمى تحركهم القيادة العسكرية، ويتحدث زهر الدين عن تفاصيل ما ورد في ذلك الاجتماع في مطلع ديسمبر بقوله:

«اجتمع مجلس القيادة واستعرض شخصيات البلاد لانتقاء الصالح منهم لتبوؤ مراكز الرئاسات الثلاث، وهي رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة الوزارة الدستورية الأولى، وبالنسبة لرئاسة الجمهورية قررت القيادة إسنادها إلى الأستاذ رشدي كيخيا وفي حالة اعتذاره فإلى ناظم القدسي، أما رئاسة المجلس النيابي فقد رشحت الأستاذ سعيد الغزي، وفيما يتعلق برئاسة مجلس الوزراء فلم تحدد شخصاً معيناً وإنما وضعت فيتو على كل من صبري العسلي ومعروف الدواليبي ومأمون الكزبري وخالد العظم».[1]

وبناء على قرارات القيادة العسكرية تم إيفاد العمداء موفق عصاصة وسهيل عشى ومسلم الصباغ إلى حلب لمفاوضة رشدي كيخيا الذي اعتذر فيما وافق القدسي على تولي

---

(١) المصدر السابق، ص ١٥٢.

الرئاسة، وتم الاتفاق معه على ترشيحات الجيش.

وعندما التأم المجلس النيابي للمرة الأولى لانتخاب رئيس لـه في ١٢ ديسمبر ١٩٦١ سارت الأمور على غير ما كان يرتجيه الجيش حيث فاز مـأمون الكزبـري بالأغلبيـة رئيساً للمجلس، بالرغم من أن الجيش قد : «وضع فيتو عليه»!

وفي الجلسة التالية بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٦١ تم انتخاب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية.

وفي ٢٢ ديسمبر من نفس العام كلف رئيس الجمهورية معروف الـدواليبي بتشكيل حكومة جديدة، وكان هذا التكليف بمثابة إعلان الحرب على القيادة العسكرية التي لم تكن ترغب في تـولي الـدواليبي رئاسـة الحكومـة، فحصل تـصادم مباشر بـين الـسياسيين والعسكريين انتهى بمبادرة الجيش إلى القيام بحركة انقلابية جديدة لتغيير الأمور وفق ما كانوا يرغبون به، وقبل الحديث عن تفاصيل هذا الانقلاب لا بـد مـن التوقـف عنـد بطل مرحلة الانفصال: الزعيم عبد الكريم زهر الدين الذي رفع راية صراع الجيش مع الحكم المدني.

الحكومات السورية في عهد الانفصال[1]

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها
٤٧	**مأمون الكزبري**	٢٩/ ٩/ ١٩٦١- ٢١/ ١١/ ١٩٦١	شهران

(١) قام جمال عبد الناصر بتأليف حكومة وحدة في السادس من مارس ١٩٥٨، استمرت حتى شهر أكتوبر من العام نفسه، ثم تشكلت حكومة جديدة في السابع من أكتوبر، وأجري عليها بعض التعديلات حتى انهارت مع انهيار الوحدة في شهر سبتمبر ١٩٦١.

٤٨	عزت النص	٢١/ ١١/ ١٩٦١-٢٣/ ١٢/ ١٩٦١	شهران
٤٩	معروف الدواليبي	٢٢/ ١٢/ ١٩٦١- ٢٧/ ٣/ ١٩٦٢	٣ أشهر
٥٠	بشير العظمة	١٦/ ٤/ ١٩٦٢- ١٦/ ٩/ ١٩٦٢	٥ أشهر
٥١	خالد العظم	١٧/ ٩/ ١٩٦٢- ٨/ ٣/ ١٩٦٣	٦ أشهر

عبد الكريم زهر الدين:

ولد عبد الكريم زهر الدين في قرية الصورة الكبيرة في جبل العرب سنة ١٩١٩، وكان والده حسين زهر الدين عضواً في المجلس النيابي لدولة الدروز التي أسسها الفرنسيون سنة ١٩٢١. وقد انخرط زهر الدين في صفوف جيش الشرق حيث عمل محاسباً في ثكنة الحميدية في دمشق في مارس ١٩٣٧، ثم قبل في الكلية العسكرية بحمص بوساطة من الكابتن كاربيه الذي كان يقدر ما لوالده من خدمات لصالح الفرنسيين في سبتمبر ١٩٣٩، وتخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٤٢، حيث نقل إلى الفوج السادس للمشاة في دير الزور برتبة مرشح، وفي العام التالي رقي إلى درجة ملازم ثان وعين آمر سرية، ثم استلم رئاسة أركان أحد ألوية المشاة برتبة رئيس وأرسل ببعثة إلى فرنسا لاتباع دورة إدارة في كلية الإدارة العليا بباريس حيث أمضى عامين هناك وعاد إلى سورية لاستلام مديرية التجهيز. وعندما أعلن استقلال سورية استمر زهر الدين في العمل بهذه الوظيفة وتدرج في الترفيع إلى رتبة عقيد، وعقب إعلان الوحدة بين مصر وسورية رفع إلى رتبة عميد واستلم مديرية الشؤون الإدارية والمالية في الجيش الأول، ثم رقي إلى درجة لواء عام ١٩٦١ وبقي يشغل نفس المركز حتى إعلان الانفصال.[1]

---

(١) المصدر السابق، ص ٧-١١.

والحقيقة هي أن زهر الدين لم يكن يشكل شخصية ذات أهمية في الجيش السوري، وربما كان ذلك بسبب استمراره في الولاء للفرنسيين حتى جلائهم عن سورية بخلاف الغالبية من زملائه الوطنيين الذين سرعان ما تمردوا على قيادتهم الفرنسية وشكلوا نواة الجيش السوري في نهاية سنة ١٩٤٥، إلا أن الخلافات التي اندلعت في المؤسسة العسكرية عقب الانفصال أبرزت شخصية زهر الدين الذي أصبح يتدخل بصورة كبيرة في شؤون السياسة والحكم المدني، بسبب انهيار مجموعة النحلاوي أمام المعارضة الشديدة من قبل الضباط البعثيين والشيشكليين.

لقد بدأ زهر حياته العسكرية كضابط مخلص لقيادته الفرنسية في جيش الشرق، ولذلك فقد كانت تربيته تقوم على احتقار الحكم الوطني ومقاومة نفوذه في سورية، وحيث إن والده كان من أعيان دولة الدروز حتى وفاته سنة ١٩٣٨ فإن تنشئة زهر الدين السياسية والعسكرية كانت تقوم على كراهية السلطة المركزية، وهي بالتالي بعيدة كل البعد عن احترام النظام الجمهوري الذي أصبح زهر الدين مسؤولاً عن المحافظة عليه وصيانته من الأخطار المحلية والخارجية.

والسؤال الذي يتراود إلى الذهن هو: كيف تستطيع عناصر موغلة في التفكير الطائفي الانفصالي من أمثال شوكت شقير وعبد الكريم زهر الدين أن تتغلغل في المؤسسة العسكرية حتى تتولى قيادتها وتنصب نفسها في موقع مسؤولية الحفاظ على الكيان الجمهوري في سورية؟

إن الإجابة التي يقدمها زهر الدين في مذكراته تزيد المسألة غموضاً، فعندما يتحدث قائد الجيش عن دور المؤسسة العسكرية في عهد الانفصال يفرد فصلاً كاملاً بعنوان: «الجيش جيش والسياسة سياسة»، ويذكر فيه أنه قد بقي خلال حياته:

«بعيداً كل البعد عن أجواء السياسة والحزبية والتكتلات والتجمعات المدنية والعسكرية».

ويؤكد بأنه كان مؤمناً:

«بضرورة ابتعاد الجيش عن السياسة والتفرغ كلياً لمهمته الرئيسية ألا وهي الدفاع عن حياض الوطن المقدس وحصر اهتمامات الجيش بالتدريب المستمر والإعداد العسكري المتواصل كي يتمكن عندما تدعوه الحاجة إلى القيام بواجبه خير قيام وتحقيق آمال الأمة به».

ثم يعود ليكرر القول:

«بأن الذي يريد أن يعمل في الحقل السياسي ما عليه إلا الاستقالة من الجيش والانخراط في الأجواء التي كانت تلائم مزاجه».[1]

ولكن هذه العبارات المنمقة حول فصل الجيش عن السياسة تتهاوى في مذكرات زهر الدين أمام الأحداث التي يسردها بنفسه عن تدخل القيادة العسكرية في شؤون الحكم المدني، فيذكر بأنه كان حاضراً أثناء انتخاب رئيس المجلس النيابي في ١٢ ديسمبر مع مجموعة من «ضباطه» في إحدى شرفات المجلس، وعندما أعلن فوز مأمون الكزبري انسحب زهر الدين من الشرفة غاضباً لأن القيادة العسكرية كانت قد شددت على رئيس الجمهورية أن يعمل لإنجاح سعيد الغزي وصرحت بمعارضتها لانتخاب الكزبري رئيساً للمجلس، ولتأكيد احتجاجه على هذه النتيجة رفض زهر الدين تهنئة رئيس المجلس الجديد متهماً رئيس الجمهورية بالغدر، وأمر «ضباطه» بالانسحاب فوراً من

(١) المصدر السابق، ص ١٤.

الجلسة ومنعهم من تقديم التهاني بدورهم لرئيس المجلس الجديد. كما يذكر زهر الدين بأنه وجه كلاماً قاسياً لرئيس الجمهورية عندما اجتمع به بعد هذه الحادثة، وقد حاول القدسي عبثاً إقناع زهر الدين بأنه بذل جهداً كبيراً وحاول المستحيل لإنجاح الغزي ولكن جهوده لم تكلل بالنجاح، إذ إنه لم يتمكن من إقناع النواب بانتخابه، فلم يصدق زهر الدين ذلك أبداً.(١)

وتتكرر الصيغة نفسها مرة أخرى عندما يتحدث زهر الدين عن اختيار رئيس الحكومة، فيذكر بأنه قد تأثر لدى سماعه نبأ تعيين معروف الدواليبي رئيساً للوزراء، حيث إنه كان قد اتفق مع رئيس الجمهورية على عدم تكليف الدكتور الدواليبي:

«نظراً لأنه أحد الأشخاص الذين وضعت القيادة إشارة الفيتو عليهم فيما يتعلق برئاسة مجلس الوزراء كما كان الاتفاق مع رئيس الجمهورية أن لا يتم إصدار أي مرسوم بتشكيل الوزارة قبل إطلاع القيادة عليها»!(٢)

ونتيجة لذلك فقد قرر زهر الدين الانتقام من القدسي بطريقته الخاصة وذلك من خلال التضييق عليه في قصره الرئاسي بتعيين المقدم شرف زعبلاوي الذي كان يشغل منصب رئيس شعبة المخابرات بالوكالة في منصب رئيس الغرفة العسكرية في القصر الجمهوري نكاية بالقدسي الذي كان متحفظاً على هذا التعيين.(٣)

ولتوضيح حقيقة الأمور يعود زهر الدين ليناقض نفسه فيما ذكره عن عدم تدخل

---

(١) المصدر السابق، ص.ص ١٥٩-١٦٠.

(٢) المصدر السابق، ص.ص ٦١-٦٣.

(٣) المصدر السابق، ص ١٦٣.

الجيش في السياسة مؤكداً:

«لقد لجأ الجيش إلى تشكيل مجلس الأمن القومي لتوجيه سياسة البلد بصورة غير مباشرة إذ إن الأكثرية الساحقة من أعضائه كانت من العسكريين، ولذلك كان من المفروض أن تطبق السياسة التي كان يرغب بها العسكريون».[1]

وعندما شعرت القيادة العسكرية بأنها فقدت السيطرة على المناصب الرئاسية الثلاثة في سورية بدأت الإعداد لحركة انقلابية جديدة تم تنفيذها في ٢٨ مارس ١٩٦٢، وزج فيها برئيس الجمهورية ورئيس وزرائه ورئيس المجلس النيابي وعدد كبير من السياسيين «المتمردين» ضد العسكر في السجن، واستمر رئيس الجمهورية مسجوناً حتى تم الإفراج عنه بشروط في الثاني عشر من أبريل ١٩٦٢.[2]

---

(١) المصدر السابق، ١٨٤.

(٢) يعتبر الدكتور ناظم القدسي نموذجاً للزعماء الذين تعرضوا للتنكيل بسبب مخالفتهم لأهواء الجيش، حيث تعرض في حياته السياسية للسجن ثلاث مرات، كانت الأولى لدى انقلاب الشيشكلي سنة ١٩٥١، ثم سجن في المرة الثانية من قبل ضباط الانفصال خلال الفترة: ٢٨/ ٣/ ١٩٦٢ - ١٢/ ٤/ ١٩٦٢، وسجن مرة ثالثة عقب ثورة ٨ آذار ١٩٦٣، ويروي مطيع السمان في مذكراته بأنه في إحدى الاجتماعات مع ضباط الجيش بحضوره انفعل القدسي عندما تذكر كيف قامت الشرطة العسكرية بقيادة عبد الحق شحادة باقتحام غرفته في فندق الشرق بدمشق في منتصف الليل بناء على أوامر من الشيشكلي مما أدى إلى أن تصاب زوجته بمرض خطير، وتأثره من مقتل الزعيم والبرازي فصرخ بأعلى صوته على الفريق زهر الدين واللواء نامق كمال واللواء وديع مقعبري والعميد هاشم آغا قائلاً: "الله يخرب بيتكم يا عسكر، رايحين تضيعوا البلاد بتصرفاتكم"، وانهمرت دموعه وعلا نحيبه في أرجاء القصر الجمهوري. السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص ٢٦٠.

انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢

في ليلة ٢٨ مارس ١٩٦٢ تحركت مدرعات الجيش لتبسط نفوذها على دمشق، في حين قامت الشرطة العسكرية باعتقال رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس الوزراء معروف الدواليبي ورئيس مجلس النواب مأمون الكزبري وعدد من السياسيين الذين اعتقلوا في سجن المزة العسكري، وعلى رأسهم خالد العظم ولطفي الحفار ورشدي كيخيا ومصطفى الزرقا وجلال السيد وصبري العسلي وغيرهم من مختلف الفعاليات السياسية والنيابية، ثم أصدرت قيادة الجيش سلسلة بيانات تنص على تسلم الجيش مقاليد الأمور وإغلاق الحدود السورية وحل المجلس النيابي وقبول استقالة رئيس الجمهورية لأسباب صحية، وإعلان استقالة رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ثم أصدرت بياناً جديداً لتبرير الانقلاب.

نص البيان رقم (١٩) الذي صدر عن قيادة الجيش في ٢٨ مارس ١٩٦٢:

«إن الجيش قام بحركة ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ لتصحيح الأخطاء وإنقاذ الوحدة المقدسة، ولكن المسؤولين آنذاك لم يتفهموا حقيقة الثورة ولا أهدافها. فأعلنوا أنهم لا يقبلون المساومة ولا أنصاف الحلول فأوكل الجيش أمور السياسة في سورية إلى حكومة انتقالية، فكان على عهده في العودة إلى الثكنات رغم الأخطاء التي اقترفتها الحكومة الانتقالية وسكت الجيش عن ذلك، وفي هذه الفترة كانت بعض العناصر الاستغلالية من عملاء الاستعمار تحيك المؤامرات وتدس الدسائس، وكان الجيش قد ظن أنها اعتبرت ورجعت عن

غيها ولكنها استطاعت أن تتسلل للسلطة التشريعية والتنفيذية، فابتعدت بهما عن مهمتها الأساسية وعطلت القوانين ومكاسب العمال والفلاحين، وراحت تصدر التعليمات والأوامر التي تناقض التشريعات والقوانين، وتعمل على ضرب الفلاحين وطردهم من قراهم وانتزاع أراضيهم منهم، وحملهم على تركها والهجرة منها، وإعادة سيطرة أنصارهم ومحاسيبهم، فهدمت بيوت الفلاحين على رؤوسهم، وأحالت أراضيهم المزروعة بعرقهم إلى خراب، كما راحت هذه العناصر تعمل جاهدة للإبقاء على التشريعات التي تجعل مكاسب العمال صورية وغير حقيقية، فنسفت بذلك الحقوق وداست المكاسب وخنقت الحريات ولم تعمل على تحقيق الاستقرار.

كما استطاعت هذه العناصر المتآمرة أن تنفذ إلى الوزارات فملأتها بالمحاسيب والأنصار، وطالبت برفع رواتب النواب واستيراد السيارات، وتوصلت إلى السيطرة على أجهزة الإعلام، فجعلتها منبراً لها وداعياً لمصلحتها وأشخاصها، هذه العناصر ظنت ومن ورائها الاستعمار وأعوانه والذين يعملون لحسابه ومصلحته أن الجو خلا لها، فأسفروا عن وجوههم وراحوا يتآمرون على سلامة البلاد وأمنها، ونسوا أو تناسوا أن الجيش الذي كان وسيبقى أبداً الدعامة الوطنية العربية الراسخة للمحافظة على أرض الوطن.

وراح الجيش يوجه النصح والتحذير في السر والعلن ويوضح الدليل على خطورة الموقف وأن الاستعمار لم تغفل عينه عن سورية،

وثبت بالدليل القاطع نوايا الاستعمار الذي دفع إسرائيل للعدوان. ولقد راح الجيش يطال المسؤولين بالكف عن حماية العناصر التي تآمرت على سلامة البلاد، وامتدت أيديها إلى الغير فقبضت مئات الألوف ليصار إلى إحالتها إلى القضاء، ولم يترك باباً إلا وطرقه إلا أنه لم يلق من المسؤولين إلا حماية هذه العناصر، فراحوا يراوغون ويماطلون أملاً في كسب الوقت. وهكذا سيطرت العناصر المستغلة سيطرة لم يعد ينفع معها نصح ولا تحذير، كما لاحظ الجيش أن المسؤولين حاولوا التسلل إلى صفوف الجيش بهدف استمالة بعض عناصره ذروة الخلاف والتشكيك. ولاحظ أن بعض المسؤولين يستغل اسمه ويزجه بالأمور السياسية بما يتفق مع مصالحه، لذلك ترى القيادة العامة والقوات المسلحة نفسها مضطرة لإقصاء المسؤولين عن الحكم وإبعاد العناصر المتآمرة، وتسليم الزمام إلى حكومة مؤقتة وهي ستحمي ثورة الثامن والعشرين من سبتمبر، وتقضي على كل من يقف في طريقها، وستضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه تعكير الأمن».[1]

---

(١) سجلت القيادة العسكرية لانقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ سابقة خطيرة، وهي المبادرة بإعلان برنامج سياسي وكأنها أصبحت تحكم البلاد بصورة فعلية، حيث ذكر البيان برنامج الانقلاب على النحو التالي: "في الحقل الداخلي؛ صيانة الحريات العامة وتمكين جميع المواطنين من ممارستها. تحقيق اشتراكية عربية واضحة تساير الوضع الإقليمي وتحفظ للعامل والفلاح حقوقهما وتشجع الجهد الفردي. في الحقل العربي؛ اتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق وحدة عربية حقيقية شاملة مبنية على أسس واضحة وصحيحة مع الأقطار العربية ولا سيما مع

لقد وضعت هذه الحركة الانقلابية البلاد على شفير حرب أهلية؛ ففي غياب رئيس الجمهورية والحكومة الدستورية التي زج بها في السجن مع حوالي مائة من أعضاء البرلمان، انقسمت ألوية الجيش على بعضها، ففي ٣١ مارس تمردت حامية حلب بقيادة جاسم علوان ضد القيادة في دمشق، فرفعوا علم الوحدة وصور عبد الناصر، وأصبحوا يصدرون بيانات من إذاعة حلب باسم الضباط الأحرار. أما في حمص فقد انقسمت الحامية، ولم يحسم الأمر إلا بوصول فرقة موالية لدمشق من تدمر. ولم يعد من الممكن معرفة حقيقة الأوضاع داخل المؤسسة العسكرية.

الصراع داخل ا يش

بالإضافة إلى صراع قيادة المؤسسة العسكرية مع الحكم المدني حول تولية السياسيين في المناصب العليا للدولة، كان انقلاب مارس ١٩٦٢ انعكاساً لصراع آخر داخل المؤسسة العسكرية، فقد شعرت مجموعة الدمشقيين بأنها فقدت السيطرة على الجيش مما دفع بزعيمها عبد الكريم النحلاوي لتبني هذه الحركة الانقلابية التي هدفت إلى تقوية قبضته المتراخية على جهاز الجيش والحكم.[1]

كما تشير المصادر إلى وجود سبب آخر للانقلاب وهو محاولة ضباط الانفصال تصحيح الأوضاع مع مصر، حيث قام عدد من الضباط منهم الفريق زهر الدين، واللواء نامق كمال، والمقدم عبد الكريم النحلاوي، والمقدم مهيب الهندي، والمقدم هشام عبد

مصر الحبيبة والعراق الشقيق واعتبار قضية فلسطين القضية الأولى للعرب. في الحقل الدولي؛ الحياد الإيجابي، المحافظة على المواثيق الدولية واحترام المعاهدات والاتفاقات".

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٤/ ٣٠١٠-٣٠١٥.

ربـــه، والرائــد فــايز الرفــاعي، وكلهــم مــن المــشاركين في انقــلاب الانفــصال في ٢٨/ ٩/ ١٩٦١، ببحث سبل اتخاذ إجراءات لإعادة الوحدة ولكن بشروط تحول دون انحرافات الوحدة السابقة، وقد جرت اتصالات مع القاهرة لوقف المهاترات الإذاعية فوراً والاعتراف بالوضع الحالي في سورية ريثما يتم التوصل إلى صيغة مقبولة لدى الطرفين.[1]

وفي ٣٠ مارس ١٩٦٢ عقد عبد الكريم زهر الدين مؤتمراً صحفياً في نادي ضباط حامية دمشق حضره العميد عبد الغني دهمان قائد موقع دمشق، واللواء نامق كمال رئيس هيئة الأركان، والعقيد عدنان الشيخ فضلي قائد منطقة دمشق، وألقى زهر الدين بياناً مكتوباً ينص على أن هذا الانقلاب هو تتمة للحركة الثورية التي حدثت في ٢٨ سبتمبر، وأن المسؤولين سيحاكمون أمام محكمة الشعب التي ستشكل من عسكريين ومدنيين.

وبعد مفاوضات مطولة ونشاط للسفارات العربية والغربية تم الإفراج عن القدسي من سجن المزة وإعادته لمنصب الرئاسة بشرط استقالة النواب وممارسته السلطتين التشريعية والتنفيذية لحين إجراء انتخابات نيابية جديدة، وإخلاء سبيل جميع السياسيين المعتقلين والموقوفين.

عصيان قطعات ا يش اللاذقية و ص وحلب

بعيداً عن العاصمة دمشق، كانت نتائج الحركة الانقلابية عكسية في سائر المحافظات الأخرى، فقد كانت الأنباء ترد إلى رئاسة الأركان بأن الاضطراب يعم الجيش، وأن القطعات الموجودة خارج دمشق لم تتجاوب مع قادة الانقلاب، وأن هناك تمرداً في حلب

---

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ١٩٠.

يقوم به الضباط البعثيون بقيادة محمد عمران، وبدأت إذاعة القاهرة تبث أنباء تؤيد المتمردين.[١]

وفي حمص أعلن العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى مقاومته للانقلاب ورفضه له، طالباً وضع حد لتسلط النحلاوي وجماعته على قيادة الجيش في دمشق، ووجوب مغادرتهم على الفور، كما امتدت حالة العصيان إلى الوحدات العسكرية في اللاذقية.

ودفعت حالة العصيان هذه قيادة الجيش في دمشق إلى إرسال لجنة من الضباط إلى الوحدات المتمردة في المدن الشمالية لاستطلاع آراء مختلف قطعات الجيش ولتسوية الخلافات بين الضباط، وأسفرت المفاوضات عن اتخاذ قرار بعقد مؤتمر لحل الخلافات بين العسكريين.

مؤ ر ص

وفي العاشر من شهر أبريل ١٩٦٢ عقد مؤتمر في مدينة حمص ضم سائر وحدات الجيش يمثلهم أربعون ضابطاً،[٢] واتفق المجتمعون على اتخاذ مجموعة إجراءات حاسمة

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٤/ ٣٠١٥.

(٢) الضباط المشاركون في مؤتمر حمص: من القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة: اللواء وديع مقعبري، اللواء ألبير عرنوق، العميد محمود صبري السيد، العميد سمير جبور، العميد مسلم الصباغ، العميد طه نور الله، العميد مطيع السمان، العميد أكرم الخطيب، العقيد بشير الخاني. من هيئة الإمداد والتموين: العقيد ظهير جندلي، من إدارة المدفعية: العقيد مروان قادري، العقيد سهيل عقل، العقيد طارق اليوسفي، من إدارة المركبات: العقيد كامل رضا والعقيد مروان كيلاني، من إدارة الإشارة: العقيد سعيد عاقل، من القوى الجوية: العميد نور الله الحاج إبراهيم والعقيد هيثم مهايني، من القوى البحرية: المقدم معن صوفي والرائد عدنان عبد الله، من المنطقة الجنوبية: العميد وهيب الرفاعي والعقيد كمال هلال، من المنطقة الجنوبية الغربية (الجبهة):

تتمثل في:

١- إبعاد الضباط المتزعمين للمحاولة الانقلابية.[1]

٢- إعادة تشكيل قيادة الجيش.

٣- رفض إعادة الوحدة مع مصر فوراً والموافقة على تحقيق وحدة مشروطة ومدروسة على أن يستفتى بها الشعب.

٤- تشكيل حكومة جديدة.

٥- النظر في وضع الضباط الذين أحالهم النحلاوي إلى التقاعد.

٦- إصدار عفو عن الذين اشتركوا في المحاولة الانقلابية.

وبناء على هذه القرارات قام المؤتمرون بانتخاب هيئة قيادة عامة للجيش والقوات المسلحة بالتصويت العلني، وكانت نتيجتها الإبقاء على كل من: الفريق عبد الكريم زهر الدين في مكانه قائداً للجيش، واللواء نامق كمال رئيساً لهيئة الأركان العامة، واللواء وديع مقعبري قائداً للقوات الجوية، واللواء ألبير عرنوق رئيس هيئة الإمداد والتموين، واللواء ميخائيل أندراوس ورد رئيس هيئة التدريب، والعميد محمود صبري السيد

العميد رفعت خيري، العقيد عبد الكريم سوادي، العقيد زياد الحريري، المقدم عبد الرزاق الدردري، المقدم أديب قاضي ريحا، الرائد محمود حج محمود. من المنطقة الوسطى: العميد بدر أعسر، العقيد عبد الملك عثمان، العقيد وسيم سعيد، العقيد صبحي الشربتجي، المقدم مصطفى الحايك. من المنطقة الشمالية والشرقية: العقيد لؤي أتاسي والعقيد عادل الحج مراد. من المنطقة الساحلية العميد صالح مغربية والرائد محمد أيوبي. من مركز التدريب الأول قره بولاد، ومن المقاومة الشعبية العقيد محمد النسر، العقيد عبد الباسط المنجم، والنقيب وليد أورفلي. زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص.ص ٢١٣-٢١٤.

(١) الضباط الدمشقيون الذين تقرر إبعادهم: العميد عبد الغني دهمان، العقيد عبد الكريم النحلاوي، العقيد مهيب الهندي، المقدم هشام عبد ربه، الرائد بسام عسلي، النقيب عادل الحج علي. المصدر السابق، ص ٢١٥.

رئيس هيئة العمليات، والمقدم هشام أورفلي قائد سلاح البحرية، وانتخب العميد أكرم الخطيب رئيساً لشعبة التنظيم والإدارة، والعميد هاشم هاشم آغا رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، والعميد خليل موصلي رئيساً لإدارة شؤون الضباط.[١]

عصيان حلب

كان من المفترض أن تعود الأمور لطبيعتها في أوساط الجيش عقب مؤتمر حمص، غير أن قرارات المؤتمر لم ترق للضباط البعثيين وبعض المتعاطفين معهم وعلى رأسهم كل من: جاسم علوان ولؤي الأتاسي وسعيد الدباح ومحمد إبراهيم العلي وحمد عبيد وغيرهم من الضباط الذين كانوا مصممين على تبديل الأوضاع بكاملها لصالح البعثيين، ولذلك فإنهم انسحبوا عقب المؤتمر إلى مدينة حلب فاستولوا على الإذاعة وأعلنوا عن قيادة جديدة باسم «قيادة الضباط الأحرار» وأخذوا يذيعون بيانات تشير إلى أنهم يمثلون «الجزء الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة»، كما وجهوا نداءات إلى القاهرة يطلبون فيها مدهم بالقوات العسكرية، ثم باشروا في تسليح المقاومة الشعبية واستدعاء أحد ألوية الاحتياط وبعض قطعات المنطقة الشرقية للتمركز في حلب ومقاومة باقي قطعات الجيش. وتردد الحديث في هذه الأثناء عن وجود تكتل طائفي في صفوف المتمردين يهدف إلى إقصاء العناصر السنية ويسعى إلى استعادة نفوذ الأقليات الطائفية التي تعرضت لكثير من التسريحات والتنقلات في عهد الوحدة.[٢]

وكرد فعل على حركة العصيان هذه قامت قيادة الجيش بتحريك اللواء الخامس

(١) السمان (د.ت.)، مصدر سابق، ص.ص ١٢٩-١٣٩.

(٢) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ٢٢٣.

المدرع بعد تعزيزه بكتيبة مشاة من حمص باتجاه حلب، كما قام سرب من الطائرات بطلعات لضرب إذاعة حلب والتحليق فوق المدينة لإدخال الخوف في قلوب المتمردين الذين قتلوا أربعة من الضباط قبل أن يتم إخماد عصيانهم وإلقاء القبض عليهم في الرابع من شهر أبريل عام ١٩٦٢.[١]

حكومة بشير العظمة

أما في دمشق فقد عقد اجتماع دعا إليه قائد الجيش في العاشر من شهر إبريل عام ١٩٦٢، وحضره عدد من السياسيين والعسكريين، وتم الاتفاق فيه على إعادة الحكم المدني وإجراء انتخابات لمجلس تأسيسي نيابي يضع للبلاد دستوراً جديداً، وعلى إثره أفرج عن ناظم القدسي وعاد إلى رئاسة الجمهورية مع صدور بيان عن قيادة الجيش يرد إليه اعتباره ويبرر قيام الجيش بانقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢، وكرر فيه قائد الجيش الفريق زهر الدين إجماع القيادة العسكرية على الابتعاد عن السياسة.[٢]

---

(١) نظرت محكمة أمن الدولة في الجرائم التي ارتكبت أثناء عصيان حلب، وأصدرت في السابع عشر من شهر يناير ١٩٦٣ الأحكام التالية: الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على العقيد المتقاعد جاسم علوان، الحكم عشر سنوات على الرائد حمد عبيد، الحكم بالإعدام على الملازم أول محمد إبراهيم العلي، الحكم بالسجن المؤبد على الملازم أول سعيد الدباح، الحكم بالإعدام على العسكري المتطوع محمد مصطفى يوسف، والسجن بين سنة وعشر سنوات مع التجريد من الرتب والحقوق المدنية لباقي المتهمين، وتبرئة من لم تثبت عليهم تهمة المشاركة في القتل أو العصيان.

(٢) لم يكن زهر الدين ولا أعضاء القيادة العسكرية جادين في تعهدهم بالابتعاد عن شؤون الحكم المدني، ويؤكد ذلك عبد السلام العجيلي في مذكراته (وكان قد تولى عدة مناصب وزارية في عهد الانفصال منها وزارة الإعلام ووزارة الخارجية ووزارة الثقافة)، حيث ذكر بأن زهر الدين كان يضغط عليه عندما كان وزيراً للإعلام لتعيين أحد الضباط المتقاعدين مديراً للإذاعة، وعندما يئس من تجاوبه طلب من رئيس الجمهورية

ولكن الحقيقة هي أن الجيش لم يكن ينوي الابتعاد عن السياسة على الإطلاق حيث إنه فرض تعيين بشير العظمة لرئاسة الوزراء في السادس عشر من أبريل ١٩٦٢، ورمى بثقله خلف هذه الحكومة لدعمها ضد العناصر المعارضة لها، ولذلك فإننا نجد الفريق زهر الدين يتناسى تعهد القيادة التي كان يترأسها بعدم التدخل في السياسة ويؤكد وقوف المؤسسة العسكرية خلف حكومة العظمة لأنها في نظره حكومة تقدمية: «وقد كان الجيش راضياً عنها كل الرضا».[1]

لقد كانت الازدواجية في المواقف هي السمة الرئيسة لبعض قادة الجيش السوري وعلى رأسهم شوكت شقير وعبد الكريم زهر الدين، فقد دأب زهر الدين على التأكيد على ضرورة إقصاء المؤسسة العسكرية عن الحكم في الوقت الذي كان يزج بالقيادة العسكرية في أتون المعركة السياسية، ولدى حديثه عن عوامل تدهور العلاقة بين المدنيين والعسكريين، يقول زهر الدين:

> «ولما كان الجيش بطبيعة الحال هو الطرف الأقوى فقد تمكن من التغلب والسيطرة سيطرة كاملة على الحكم بعد أن أزاح الفئة المدنية

ناظم القدسي التدخل شخصياً في قضية التعيين. وتحدث العجيلي أثناء توليه وزارة الخارجية عن عدد من الزيارات التي قام بها كبار الضباط إلى مكتبه ليطلبوا منه تعيين أقارب لهم في السلك الدبلوماسي في مناصب عليا بين سفير ووزير مفوض، وتحدث بحرقة عن العديد من التجاوزات التي ارتكبها الجيش في السلك الدبلوماسي، ومن ذلك على سبيل المثال تعيين ضابط طيار لم يتجاوز الثلاثين من عمره في منصب مستشار لإحدى السفارات السورية وكان لا يملك أي مؤهل من مؤهلات العمل الدبلوماسي ولم يكن له رصيد تجربة في هذا المجال. عبد السلام العجيلي (٢٠٠٠)، **ذكريات أيام السياسة**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.ص.ص ٩٠-٩١، ٩٦-٩٧، ١٢٨-١٢٩.

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ٢٦٧.

التي ما انفكت تتآمر بدورها على الجيش. ولهذا كثرت الانقلابات في سورية وتعددت العهود السياسية، وتفاقم الخلاف بين حاكم مدني وعسكري إلى درجة أن العسكريين أخذوا يطلقون الاتهامات المشينة كالتآمر والخيانة والعمالة لتشويه سمعة خصومهم دون أي مستند واقعي أو وازع أخلاقي، وبذلك ازدادت الشكوك المتبادلة لدى الطرفين حتى أصبح أي تصرف يصدر من أي من أفراد الطرفين منتقداً من الطرف الثاني».[1]

ولكن الحقيقة المؤسفة هي أن زهر الدين كان على رأس العسكريين الذين كانوا يرمون خصومهم بالتآمر والعمالة دون أي مستند أو وازع أخلاقي، فعندما يتحدث عن الفئات المعارضة لحكومة بشير العظمة يصفها زهر الدين بأنها مجموعة من:

«الرجعيين ومعارضي الوحدة، وهم خليط من البعثيين والإخوان المسلمين والفلسطينيين الحاقدين».

ثم يفصل في هذه الفئات المعارضة للحكومة فيذكر بأنهم خليط من: نواب المجلس النيابي السابق برئاسة خالد العظم، والتجار ورجال الاقتصاد، والملاكين الزراعيين، والإخوان المسلمين، والناصريين، والانفصاليين بالإضافة إلى رئيس الجمهورية ناظم القدسي الذي:

«كان يعطف على هذه الفئات بأجمعها، عدا الناصريين، ويشجعها كما يشجع الفئة العسكرية التي سبق ذكرها على الوقوف

(١) المصدر السابق، ص ١٥.

هذا الموقف العدائي من زهر الدين وحكومة بشير العظمة للتخلص منهما سوية، وتركيز عهد يميني متطرف يحكم البلاد على الطريقة التي يرغبها».[١]

وهكذا يقع زهر الدين في سلسة من التناقضات، فهو يزج بالقيادة العسكرية في أتون المعركة السياسية بعد أن تعهد في مناسبات عديدة بإقصاء الجيش عن السياسة، ثم يشرع في إلقاء التهم جزافاً على كل من يخالف وجهة نظره فيصفهم بالحقد والرجعية والتطرف والانفصالية، ويعتبرهم جميعاً من فئة: «اليمينيين المتطرفين».[٢]

ومما يحار له القارئ هو أن قائد الجيش ينصب نفسه وصياً على الحكم في سورية ويضع نفسه في موقع المواجهة مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومات التي لا تروق له، ورئاسة المجلس النيابي وأعضائه، ويعطي نفسه حق الوصاية على المجتمع السوري معتبراً وجهة نظره الشخصية أصوب من رأي المؤسسات الدستورية المنتخبة، ويسمح لنفسه أن يتحدث باسم «القوى التقدمية» ضد «الفئات الرجعية من المجتمع».

---

(١) المصدر السابق، ص.ص ٢٦٨-٢٦٩.

(٢) لا ينسى زهر الدين كذلك أن يتهم الضباط المعارضين له في الجيش بأنهم أيضاً من اليمينيين المتطرفين، وعلى رأسهم: "اللواء نامق كمال رئيس الأركان، العميد موفق عصاصة، العميد أكرم الخطيب، العميد مصطفى الدواليبي، العميد مسلم الصباغ، العميد سيف الدين حموي، العميد مطيع السمان، العميد محمد التل، العميد نزار غزال، اللواء وليد مقعبري، العميد بشير الخاني، العميد هاشم هاشم آغا، العقيد سعيد العاقل، بالإضافة إلى عدد لا بأس به من صغار الضباط". المصدر السابق، ص ٢٦٧.

الانقسامات داخل المؤسسة العسكرية

في موازاة المعركة التي كانت تدور بين السياسيين والعسكريين خلال عهد الانفصال (١٩٦١-١٩٦٣) كانت المؤسسة العسكرية تخوض صراعاً داخلياً بين الضباط الذين انقسموا على أسس أيديولوجية وطائفية، فقد تسبب انقلاب ٢٨ مارس ١٩٦٢ بطرد النحلاوي من سورية مع خمسة من أبرز زملائه العسكريين الدمشقيين، ثم شرعت قيادة الجيش في تطهير الوحدات ذات الأهمية الاستراتيجية حول دمشق وغيرها من المدن من الضباط الدمشقيين، وتم استبدالهم حسب وصف زهر الدين: «بضباط لا يضمرون على دمشق وأهلها إلا الحقد والكراهية».[1] ويمكن ملاحظة ردة الفعل هذه في تركيبة القيادة العسكرية سنة ١٩٦٢ والتي لم يمثل فيها الدمشقيون إلا بضابط واحد هو مطيع السمان، بينما عادت العناصر الطائفية تطل برأسها من جديد.

القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة السورية سنة ١٩٦٢[2]

م	الضابط	المنصب	الانتماء
١	**اللواء عبد الكريم زهر الدين**	قائد الجيش	درزي
٢	**اللواء نامق محمد كمال**	رئيس أركان الجيش	تركماني
٣	**اللواء وديع مقعبري**	قائد القوى الجوية	مسيحي

(١) المصدر السابق، ص ٣٧٢.

(٢) وفي نفس العام تشكل مجلس الدفاع العسكري الذي ضم الأسماء المذكورة أعلاه، وانضم إليه عدد من الضباط النصارى أبرزهم: العميد أنطون عساف خوري، والعميد جودت جرجي الأسعد.

٤	**اللواء ألبير عرنوق**	رئيس هيئة الإمداد والتموين	مسيحي
٥	**العميد ميخائيل أندراوس ورد**	رئيس هيئة التدريب	مسيحي
٦	**العميد صبري السيد**	رئيس شعبة العمليات	سني
٧	**العميد هاشم هاشم آغا**	رئيس شعبة المخابرات	سني
٨	**العميد أكرم الخطيب**	رئيس شعبة التنظيم والإدارة	سني
٩	**العميد خليل موصلي**	مدير إدارة شؤون الضباط	سني

وفي الفترة نفسها بدأت تظهر الانقسامات الطائفية، حيث شهدت أحداث مدينة حلب فتنة طائفية، وقام بعض المجندين العلويين بذبح أربعة من الضباط السنة الموالين للسلطة المركزية بطريقة أثارت الرأي العام، وكان غالبية المحكومين في قضية عصيان حلب من أبناء الأقليات الذين أرادوا إثارة النعرات الطائفية، وبعضهم قد تولى مناصب عليا في مرحلة حكم البعث.

كما يمكن ملاحظة أثر تنامي المد الطائفي في تركيبة حكومة خالد العظم التي تشكلت تحت إشراف الجيش في سبتمبر ١٩٦٢، حيث تغلب فيها عنصر الأقليات، ومنهم على سبيل المثال: وزير المالية خليل كلاس، وزير الصناعة جورج خوري، ووزير الأشغال العامة روبير إلياس، ووزير الداخلية عزيز عبد الكريم، ووزير العمل والشؤون الاجتماعية منصور الأطرش، في الوقت الذي استمر فيه عبد الكريم زهر الدين مكلفاً بتسيير أمور وزارة الدفاع منذ الوزارة السابقة وحتى انهيار هذه الوزارة.[١]

---

(١) أما على الصعيد العسكري فقد هيمن ضباط الأقليات على المناصب الهامة في الجيش، ومنهم على سبيل المثال: قائد الجيش عبد الكريم زهر الدين، والعقيد الدرزي نور الدين كنج الذي كان يقود أضخم قطعات الجيش، والضابط العلوي عزيز عبد الكريم الذي تبوأ منصب نائب رئيس الأركان ثم أصبح وزيراً للداخلية في

أما على الصعيد الحزبي فقد انقسم ضباط الجيش إلى عدة فئات متناحرة من أبرزها:

١- مجموعة القوميين العرب: وعلى رأسهم الضابطين نوفل ومناف الهندي ويدعمهم أخوهم هاني الهندي وكانوا على اتصال وثيق بالسفارة المصرية في بيروت.

٢- مجموعة الضباط البعثيين: وكان أغلبهم من الأقليات الطائفية وعلى رأسهم المقدم المسرح محمد عمران والمقدم عثمان كنعان، وكانوا يتوقون للعودة إلى الحكم ومحاولة إنقاذ رفاقهم من المحاكمة بتهمة القتل في عصيان حلب ومنهم: حمد عبيد وحسن شهوان وحاج رحمون ومحمد إبراهيم العلي، وكانوا يهدفون كذلك إلى إعادة الضباط المسرحين من كوادرهم إلى الجيش.

٣- فئة ضباط ٢٨ سبتمبر: وهم في الأصل ضباط حياديون ليس لهم حزبيات معينة ولكن جمعتهم حركة ٢٨ سبتمبر، وقد حاولت السفارة المصرية ببيروت الاتصال بهم وإقناعهم بالانضمام لمحاولة انقلابية في سورية لتحقيق الوحدة من جديد.

٤- الضباط الناصريون: ويتزعمهم اللواء راشد قطيني الذي كان يشغل منصب رئيس شعبة المخابرات في القيادة العامة.(١)

حكومة بشير العظمة سنة ١٩٦٢، والضباط النصارى ومن أبرزهم: اللواء وديع المقعبري قائد سلاح الجو، واللواء ألبير عرنوق رئيس هيئة الإمداد والتموين، واللواء ميخائيل بن أندراوس في هيئة التدريب وكانوا جميعاً أعضاء في مجلس القيادة، والضابط الإسماعيلي حسن الحكيم. أما على صعيد المجندين فقد كانت نسبة النصيريين في الجيش السوري وخاصة في سلاح المشاة تصل إلى ثمانين بالمائة، وكان عبد الحميد السراج قد اندهش في سنة ١٩٥٥ لدى اكتشافه بأن ما لا يقل عن ٦٥ بالمائة من ضباط الصف كانوا تابعين للطائفة العلوية. فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص. ٥٣.

(١) زهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص.ص ٣٠٢-٣٠٣.

ﺎولة انقلاب يناير ١٩٦٣

وفي هذه الظروف العصيبة عاد عبد الكريم النحلاوي مع رفاقه الذين تم إقصاؤهم عقب مؤتمر حمص عن طريق مخفر باب الهوا المتاخم للحدود السورية-التركية، وكان وصول النحلاوي إلى سورية قد تم بصورة سرية في الحادي عشر من يناير ١٩٦٣، حيث كان يخطط للقيام بانقلاب بالتعاون مع الناصريين.

وفي ١٣ يناير برزت حركة عصيان في كل من معسكرات قطنا والقابون والكسوة تأييداً للنحلاوي، مما دفع بالعقيد زياد الحريري للتحرك مع قواته في الجبهة نحو دمشق التي أصبح على بعد ثلاثين كيلو متراً عنها.(١) وكانت دمشق على شفا حالة من الفوضى الأمنية إثر تحرك فئات متناحرة باتجاه العاصمة لبسط السيطرة عليها، وبادرت مجموعة من السياسيين للتوسط بين الأطراف المتنازعة لتجنيب البلاد خطر انقلاب جديد، وكان عبد الكريم النحلاوي قد تقدم بعدة مطالب تتلخص فيما يلي:

١- إلغاء أمر نقله إلى وزارة الخارجية وإعادته ورفاقه إلى الجيش.

٢- إخراج كل من اللواء وديع مقعبري والعميد خليل موصلي، والعقيد عدنان عقل من لجنة الضباط نظراً لميولهم الشيوعية.

٣- الإسراع في محاكمة المتهمين في عصيان حلب، وضرورة تنفيذ الأحكام التي ستصدر في حق الذين ارتكبوا جرائم القتل في تلك الأحداث.

٤- تنفيذ القرارات التي لم تنفذ بعد في مؤتمر حمص.

٥- الدعوة إلى وحدة فورية مشروطة مع مصر.

---

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٤/ ٣١٣٧، وزهر الدين (١٩٦٨)، مصدر سابق، ص ٣٦٠.

وقد قام رئيس الجمهورية ناظم القدسي بالاجتماع مع النحلاوي ورفاقه واتفق معهم ودياً على مغادرة سورية مرة أخرى وذلك لتجنيب البلاد صراعات دموية لا تحمد عقباها، كما اتخذت إجراءات احترازية لمنع تكرار الأحداث من جديد، فأبعد العقيد زياد الحريري عن قيادة الجبهة وعين ملحقاً عسكرياً في بغداد، وكان زياد الحريري قائداً للواء السادس في القطاع الشمالي من الجبهة، ومركزه مسعدة، ومنه نقل إلى قيادة الجبهة في القنيطرة وأصبح اسمه متداولاً في الأوساط الشعبية كقائد لانقلاب عسكري محتمل، حيث تحرك بقواته من الجبهة إلى سعسع بالقرب من دمشق، في يناير ١٩٦٣، ضد تحرك جماعة النحلاوي في الألوية ٧٠ و٧٢ بالقرب من دمشق. وكان يوصف بأنه من الضباط المناهضين للوحدة بسبب تسلط المصريين، وفي الوقت ذاته كان معارضاً لحكم الانفصال، وعلى الرغم من أنه لم يكن للحريري انتماء سياسي محدد أو أهداف واضحة إلا أن أغلب الضباط الناصريين والبعثيين قد التفوا حول قيادته في الجبهة التي كانت يومذاك منفى للضباط الرافضين لحكم الانفصال. وقد شعرت قيادة الجيش في دمشق بخطورة الوضع في الجبهة فأصدر زهر الدين قراراً في ١/ ٣/ ١٩٦٣ بتعيين الحريري ملحقاً عسكرياً في بغداد، وعين مكانه مسلم الصباغ قائداً للجبهة، كما عين الضابط الناصري اللواء راشد القطيني رئيساً لشعبة المخابرات، وصدرت أوامر بإنهاء مهمة العميد الدمشقي مطيع السمان في قيادة قوى الأمن الداخلي ووضعه تحت تصرف القيادة العامة.

ودفعت هذه القرارات بالبعثيين والناصريين للمسارعة بتدبير انقلاب جديد في الثامن من آذار ١٩٦٣ لتبدأ بذلك حقبة جديدة من تاريخ سورية الحديث.

الجيش العقائدي والحزب القائد
(١٩٦٣-١٩٧٠)

شهدت سورية خلال السنوات الست الممتدة من مارس ١٩٦٣ وحتى نوفمبر ١٩٧٠ متغيرات كبيرة على الصعيدين المدني والعسكري، فقد وقعت في هذه الفترة ثلاثة انقلابات وثلاث محاولات انقلابية أخرى، في ظل هيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي تعرض لانقسامات متعددة، وأصبح المشهد السياسي في سورية أكثر دمويةً من أي حقبة مضت؛ ففي الفترة السابقة (١٩٤٦-١٩٦٢) كان صراع الحكم مقصوراً على فئة قليلة من المدنيين والعسكريين الطموحين للوصول إلى الحكم، أما في المرحلة التالية (١٩٦٣-١٩٧٠) فقد طالت التصفيات والصراعات فئات أوسع من المجتمع السوري، حيث استخدمت أسلحة الجيش ومدرعاته على نطاق واسع في المدن السورية، ولم تنج مساجد دمشق وحماة، ومتاجر حمص وحلب من نيران القوات المسلحة السورية التي أزهقت في صراعاتها مئات أرواح المواطنين.

أما على الصعيد السياسي فقد تبنى البعث سياسة تهدف إلى ترسيخ حكم الحزب الواحد وإلغاء جميع الأحزاب الوطنية التقليدية، وتحقيق دمج كامل بين مؤسسات الحكم المدني والجيش، وتم تنفيذ هذه السياسات من خلال قالب إيديولوجي يرتكز على مبدأ «الجيش العقائدي»، وترسيخ البعث كحزب «قائد للدولة والمجتمع».

ونتيجة لهذه المتغيرات التي طرأت على صعيد العلاقات بين الحكم المدني والجيش فقد تغيرت مراكز القوى في المشهد السياسي؛ فلم يعد لرئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء ورئاسة البرلمان تلك الأهمية السياسية، بل انتقل النفوذ الفعلي إلى الأجهزة الحزبية التي

تمتعت بصلاحيات أوسع من المؤسسات الدستورية ومن أهمها: مجلس قيادة الثورة، والقيادة القومية، والقيادة القطرية، واللجنة العسكرية، ورئاسة الأركان، وأصبح رؤساء الجمهورية والحكومة والبرلمان مجرد شخصيات هامشية يتم تعيينهم من قبل الزعامة المدنية والقيادة العسكرية لحزب البعث.

كما يمكن ملاحظة متغيرات أخرى في المشهد السياسي ومن أبرزها: ظهور جيل جديد من السياسيين والعسكريين؛ فقد غابت الأسماء الكبيرة في الحياة المدنية من السياسيين الذين توفي أغلبهم في المنفى، وظهرت مجموعة جديدة أصغر سناً، وسيحاول هذا الفصل تلمس أبرز المتغيرات في هذه المرحلة الهامة التي لم تنل حظاً وافراً من البحث والتحليل، وذلك من خلال استعراض الانقلابات الرئيسة والمحاولات الانقلابية الموازية وتحليل ظاهرة الانقسام داخل حزب البعث العربي الاشتراكي.

الجذور الإيديولوجيــة والعسكريــة لظاهرة الانقسام في حزب البعث(١)

كان من المفترض أن تؤدي هيمنة حزب البعث على مقاليد الأمور في سورية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠ إلى تحقيق نوع من الاستقرار النسبي، وذلك نتيجة لاستبعاد الأحزاب السياسية المعارضة وتصفية الضباط غير البعثيين داخل الجيش، ولكن الذي حصل كان على العكس من ذلك تماماً، فقد وقع حزب البعث في دوامة انقسامات سياسية وعسكرية كانت أكثر ضراوة من الصراع الذي اندلع خلال الفترة السابقة لهيمنة البعث. ولمعرفة أسباب ذلك يتعين دراسة ظاهرة الانقسام داخل جهاز الحزب من محاورها الإيديولوجية والعسكرية والاجتماعية:

---

(١) نشأت ثلاثة أنماط لتفسير ظاهرة الانقسام داخل حزب البعث: أولاً؛ النمط السياسي: (الإيديولوجي) الذي نظر إلى المبادئ الانقلابية وفكرة "الحزب الأقلية"، في فلسفة الحزب، وظهور الصراع بين اليمين واليسار. ثانياً؛ النمط الاجتماعي: الذي ركز على الصراع بين جيل قديم من المؤسسين وجيل جديد لا يعترف بشرعية القيادة التقليدية وتقلص مسافة الحوار بين الطرفين، فتمثل الجيل الأول في القيادة التقليدية للحزب، وتمثل الجيل الثاني مجموعة من اليساريين المتطرفين يتزعمهم يوسف زعين وإبراهيم ماخوس وبعض العسكريين كصلاح جديد وأحمد سويداني. ثالثاً؛ النمط الطائفي: المتمثل في هيمنة الأقليات الطائفية على جهاز الحزب ومن ثم قيام العلويين بتصفية القيادات الدرزية والإسماعيلية، وما تبعها من تصفيات على أسس عشائرية بين العلويين.

تاريخ الانفسامات داخل حزب البعث

يعزو بعض المحللين ظاهرة الانقسام داخل البعث إلى ظروف تأسيس الحزب؛[١] فقد تمثلت البدايات الفكرية لحزب البعث منذ أوائل الثلاثينيات في صورة مقالات كتبها ميشيل عفلق، ثم في سنة ١٩٤١ أصدر البعث العربي أول بيان له قبل أن يأخذ صفة التأسيس باسم: «حركة الإحياء العربي»، حاول فيها عفلق أن يقدم نفسه وعقائده وأهدافه إلى الرأي العام في سورية وكافة الأقطار العربية. وقد كان لاهتمام البعث مجالان: محلي سوري، وخارجي إقليمي يركز على القضية الفلسطينية وتحقيق الوحدة العربية ومقاومة الاستعمار.

وفي عام ١٩٤٧ عقد حزب البعث مؤتمره الأول في مدينة حمص، وشكلت لجنة لوضع دستور للحزب، وكانت اللجنة تتألف من ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، ووهيب الغانم، وعبد المنعم الشريف، وصدقي إسماعيل، وجمال الأتاسي، وعبد البر عيون السود.

أما الهيئة التنفيذية فتشكلت من كل من: صلاح الدين البيطار، وجلال السيد ووهيب الغانم، وانتخب عفلق عميداً للحزب.[٢] وفي السابع من أبريل ١٩٤٧ اختتم حزب البعث أعماله واعتبر ذلك اليوم تأسيس الحزب الذي تكون من أربع مجموعات

(١) لتحليل ظاهرة الانقسام في حزب البعث يمكن مراجعة: عز الدين دياب (١٩٩٣) **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً**، مكتبة مدبولي، القاهرة، وكذلك: نبيل الشويري (٢٠٠٥)، **سورية وحطام المراكب المبعثرة**، حوار صقر أبو فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

(٢) عز الدين دياب (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص ٢١٧-٢٢٠.

مختلفة، مما انعكس بصورة واضحة على بنية الحزب في ستينيات القرن العشرين، ففي تحليل له عن تكوين بنية الحزب يرى نبيل الشويري بأن الحزب كان في الأصل أربعة أحزاب؛ ثلاثة منها تحمل اسم البعث وقد اندمجت خلال الفترة ١٩٤٤-١٩٤٧، والحزب الرابع هو حزب الحوراني الذي اندمج مع البعث في نوفمبر ١٩٥٢:

«إذن الحزب في الأساس أربع كتل ولكل كتلة نكهة خاصة ولها اتجاه يختلف عن الأخرى، فمنها من كان يعتبر نفسه يسارياً والبعض يعتبر نفسه يمينياً، ومنها من يغلب القومية على الاشتراكية ولا يجد غضاضة في التعامل مع البرجوازي، بينما يكن الآخر العداء للبرجوازية، فضلاً عن أن البعض كان يصر على علمانية الدولة بينما يعتقد البعض الآخر بأن من الضروري مسايرة التيار الإسلامي. إذن لم يكن هناك حزب متماسك منذ البداية أي مؤسسة سياسية بل كان هناك تجمع لأربعة أحزاب: ميشيل عفلق الذي كان يعتمد على البيطار بالدرجة الأولى، وجلال السيد ذو الفكر التطوري لا الثوري، وهو قومي أولاً وأخيراً ويرغب في الوحدة والتعاون مع الرأسمالية ومع العراق ومع نوري السعيد، وهناك جماعة وهيب الغانم اليسارية، ثم أكرم الحوراني وحزبه وأنصاره».[1]

---

(١) نبيل الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص. ١١١، و يمكن تفصيل المجموعات الأربع التي تألف منها حزب البعث على النحو التالي: مجموعة عفلق التي تتألف من عبد الله عبد الدايم وشاكر مصطفى وبديع الكسم وأليس قندلفت وأسعد الأسطواني ومنصور الأطرش. مجموعة جلال السيد التي تتألف من عبد الكريم الفرحان، عبد الخالق النقشبندي، شامل السامرائي، محمود وكاع، دهام الدندل وسليمان الأسعد. مجموعة

والحقيقة هي أن مجموعات البعث لم تكن متجانسة فيما بينها، فقد كانت مجموعة الأرسوزي ترى بأن المؤسس الحقيقي للبعث هو زكي الأرسوزي نفسه والذي نشط مع وهيب الغانم خلال الفترة ١٩٤٢-١٩٤٧ وشكلا حزباً اسمه البعث، ومن ناحية أخرى فقد كان الحوراني شديد الانتقاد لأداء البعثيين خلال الفترة التي اندمج حزبه الاشتراكي معهم (١٩٥٢-١٩٦٢)، وقد دأب على تسمية مجموعة عفلق والبيطار بالأفندية لأنهم ليسوا مثل الفئات البعثية الأخرى، بل كانوا جميعاً طلاباً ومعلمين ولم يكن بينهم عامل أو فلاح أو صاحب مهنة شعبية.

ونظراً لضعف بنية الحزب في مرحلة التأسيس فإن أداءه السياسي خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٥٨، كان ضعيفاً ومتذبذباً، فقد تحمس قادة الحزب لانقلاب حسني الزعيم ثم شرعوا يهاجمونه، فاعتقل ميشيل عفلق وكتب خطاباً يتخلى فيه عن العمل السياسي ويعتذر عن أخطاء حزبه، وانتقد على ذلك بشدة من قبل القيادات البعثية الأخرى فيما بعد، ثم أظهر أقطاب البعث حماساً مماثلاً لانقلاب الحناوي وتمثل ذلك الحماس في مشاركة عفلق في الحكومة التي تشكلت عقب الانقلاب بصفته وزيراً للتربية. وعندما قام الشيشكلي بانقلابه الأول في ديسمبر ١٩٤٩ أبدى البعثيون استعداداً للتعاون مع نظامه الانقلابي واستمر ذلك التعاون إلى أن وقع الخلاف مرة أخرى بين قادة البعث وبين الشيشكلي إثر حله للأحزاب السياسية في سورية.

الأرسوزي التي تتألف من فايز إسماعيل وصدقي إسماعيل ووهيب الغانم وسامي الجندي. ومجموعة أكرم الحوراني. وقد نفى جلال السيد أن يكون للأرسوزي أي دور في تأسيس حزب البعث أو المشاركة في المباحثات بين عفلق والبيطار والسيد التي أدت إلى التأسيس، ولكن بعض المتأثرين بمنهج الأرسوزي انضموا إلى الحزب لدى تأسيسه. المصدر السابق.

ولكن فترة الوحدة بين سورية ومصر (١٩٥٨-١٩٦١) كانت هي المرحلة الفاصلة في تاريخ الحزب، فبالرغم من تركيز إيديولوجية البعث على أساس تحقيق الوحدة العربية، إلا أنه سرعان ما تبين بأن تحديات الوحدة كانت أكبر من قدرة المنظرين البعثيين على التزامن معها، فأعلن حل الحزب ثم اختلف قادته مع جمال عبد الناصر واستقالوا بصورة جماعية من حكومة الوحدة. مما أدى إلى وقوع انشقاقات عديدة من أهمها:

١- انشقاق عبد الله الريماوي: الذي احتل الموقع الأول في تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، واستمر على هذا المنوال حتى انشقاقه عن البعث سنة ١٩٦٠، وذلك إثر خلاف البعث مع جمال عبد الناصر، نتج عن ذلك إبعاد الريماوي عن الحزب في المؤتمر القومي الثالث.

٢- انشقاق فؤاد الركابي: الذي كان أول أمين عام قطري للقيادة القطرية في العراق، وانقسم عن البعث عقب اغتيال عبد الكريم قاسم إثر الخلاف الذي نشأ بين البعث وعبد الناصر، مما أدى إلى طرد الركابي عن الحزب في المؤتمر القومي الرابع.

٣- انشقاق أكرم الحوراني: وكان قد اندمج البعث والعربي الاشتراكي في نوفمبر ١٩٥٢، وعندما قامت الوحدة تولى أكرم الحوراني منصب نائب رئيس الجمهورية المتحدة ولكنه اختلف مع عبد الناصر وقدم استقالته مع مجموعة الوزراء البعثيين في حكومة الوحدة، وأخذوا يدعمون مطالب القوى السياسية بالانفصال. وبعد فترة وجيزة من توقيع وثيقة الانفصال، بدأ الحزب بمراجعة نفسه والمطالبة باستعادة الوحدة، فقام صلاح البيطار بنقد نفسه في عدة مقالات، بخلاف أكرم الحوراني الذي استمر في نقد جمال عبد الناصر، مما دفع قيادة البعث إلى فصل الحوراني ومجموعته في ٢٢ يونيو ١٩٦٢، وكان هذا الانقسام من أكثر الانقسامات خطورة على بنية الحزب التنظيمية،

لأنها مثلت فض الشراكة بين البعث العربي والعربي الاشتراكي.[1] ولم تفلح جميع الوساطات في ثني الحوراني عن موقفه وتعاونه مع الانفصاليين، حيث شرع في إعادة تشكيل حزبه «العربي الاشتراكي»، وشن حملة سياسية ضد حزب البعث متهماً إياه بأنه باع نفسه لعبد الناصر، وأخذ الحوراني معه في هذه المعركة جل قواعد البعث في حماة والقلمون وجبل العرب ومنطقة حلب وحوران واللاذقية.

٤- انشقاق فئة أطلقت على نفسها «حركة الوحدويين الاشتراكيين»، وأخذت معها نخبة من المثقفين البعثيين، وكانت تعيب على الحزب أن يكون رئيسه صلاح الدين البيطار الذي وقع وثيقة الانفصال، وقد ساهمت الحالة الانقسامية التي مثلها الحوراني داخل البعث في إخراج عدة مجموعات من البعثيين المثقفين الذين ينتمون إلى الجيل الأصولي الذي تشكلت طلائعه في أواخر عقد الأربعينيات وبداية الخمسينيات وانضمت هذه الجموع إلى الوحدويين الاشتراكيين أو إلى جماعة الاتحاد الاشتراكي التي تكونت منذ انشقاق الريماوي والركابي، ومنهم من استنكف عن العمل السياسي وأطلق عليهم اسم «القاعدين».[2]

واستمرت الانقسامات بعد ذلك في حزب البعث حيث نشأ تكتل انقسامي بقيادة رياض المالكي وسموا "بالقطريين" نسبة إلى نزعتهم القطرية وموقفهم المتشنج من جمال عبد الناصر، ومن قيادة البعث خلال محادثات الوحدة في أبريل سنة ١٩٦٣.[3]

---

(١) شكل الحوراني عقب انفصاله عن حزب البعث حركة "الاشتراكيين العرب"، التي تحولت سنة ٢٠٠٥ إلى "حزب العهد".

(٢) عز الدين دياب (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص ٤١٩-٤٢٠.

(٣) في هذه الأثناء كان حزب البعث في العراق يمر بمرحلة مشابهة من الانقسامات بين مجموعة علي صالح

وسرعان ما انقسم الحزب على نفسه لدى وصوله إلى السلطة حيث نشأت خلافات جديدة داخل البعث بين قيادتين:

القيادة القومية: التي هيمنت في المرحلة الأولى بقيادة ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وكان لها نفوذ كبير، وبدأت هذه المجموعة تضعف كلما هيمن العسكريون بصورة أكبر على زمام الحزب والحكم.

القيادة القطرية: تشكلت من الجيل الثاني من البعثيين وعلى رأسهم نور الدين الأتاسي، ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس، وكانوا معارضين لزعامة عفلق والبيطار، وقد التفوا جميعاً حول صلاح جديد، خاصة بعد أن احتدم الصراع في الحزب بين اليمين واليسار.

وجر زعماء الحزب المدنيون الأعضاء العسكريين في هذه الصراعات فاستعانت القيادة القومية بمحمد عمران وأمين الحافظ وحسين ملحم ومصطفى الحاج. واستعانت القيادة القطرية بصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير وحافظ أسد وسليم حاطوم وحمد عبيد، وجميعهم من أعضاء اللجنة العسكرية للحزب.

وسرعان ما أحكمت القيادة القطرية سيطرتها على الحكم في سورية فاضطرت قيادة الحزب التقليدية للمغادرة حيث انتقل صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني ومنصور الأطرش إلى بيروت عام ١٩٦٤، بينما اختار ميشيل عفلق الإقامة في البرازيل لفترة مؤقتة. وفي ١٠/ ١١/ ١٩٦٧ أعلن صلاح الدين البيطار استقالته من الحزب لأنه يريد

السعدي الذي استنفر الحرس القومي المشكل من الحزبيين المسلحين، ومجموعة حازم جواد الذي سمي: جناح القيادة القومية واستنفر الجهاز الحزبي العسكري، وحسم الأمر عبد السلام عارف في انقلابه في ١٨ نوفمبر ١٩٦٣. المصدر السابق، ص. ٢٥٧.

أن يعمل وحده في السياسة.[١]

أما ميشيل عفلق فقد صرح لدى حديثه عن حزب البعث في سورية بأنه:

«يشك بأن هذا الحزب حزبه وأن هذه المبادئ هي مبادئه».[٢]

وتساءل بمرارة:

«كيف يمكن أن يقوم في بلدين متصلين نظامين يقولان بالانتماء إلى حركة ثورية واحدة هي حزب البعث العربي الاشتراكي ويستمران في تغليب التناقضات الفرعية والثانوية على مواجهة العدو، تلك التناقضات التي لا يجوز أن توضع في مستوى الأخطاء المهددة لمصير الأمة. فالواضح والأكيد بعد هذه التجارب الطويلة المتكررة أن إرادة التفرقة والتجزئة والتناحر هي الأصل والأساس، وأن التبريرات العقائدية والسياسية تأتي لتستريح وتغلق هذه الإرادة».[٣]

ا ذور الإيديولوجية لظاهرة الانقسام

بالإضافة إلى ظاهرة الانقسام الفئوي التي اعترت الحزب منذ اللحظة الأولى لتأسيسه، فإن إيديولوجية البعث ونظرياته كانت تحمل في طياتها بذور الانقسام، وكان

---

(١) جرت محاولة فاشلة لاغتيال صلاح الدين البيطار في لبنان عام ١٩٦٦، واستمر البيطار في نقده لسياسة الحزب حتى اغتيل في ٢١/ ٧/ ١٩٨٠.

(٢) عز الدين دياب (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص. ٤٥١.

(٣) ميشيل عفلق (١٩٧٠)، **نقطة البداية**، دار الطليعة، بيروت. مقال نداء المسؤولية.

لميشيل عفلق الدور الرئيس في وضع أصول الفكر الانقسامي في الأربعينيات من القرن العشرين، ويمكن التمثيل على ذلك من خلال مبدأي «الحزب الأقلية» وفكرة «الاشتراكية الانقلابية» كنموذجين من نماذج تعزيز الانقسامية التي كان يحملها الحزب في إيديولوجيته:

أ- الاشتراكية الانقلابية

كانت مبادئ البعث تحمل في جذورها الإيديولوجية بذور الفكر الانقلابي، حيث رأى منظرو الحزب ضرورة تحقيق التغيير في المجتمع من خلال إحداث انقلاب كامل، فقد شن عفلق هجوماً على الأوضاع الاجتماعية في سورية ورأى بأنه لا بد من تحقيق انقلاب فعلي لتصحيح الأوضاع، قائلاً:

> «إن حركتنا عربية انقلابية، وقد بينا العلاقة بين الانقلابية والصفة القومية وقلنا إن انقلابيتنا تنبع من صلتنا القومية وشعورنا بفقر الواقع وقساوته وضرورة تبديله والقيام بانقلاب يرجع إلى الأمة حقيقتها ويظهر كفاءتها الحقيقية وروحها وأخلاقها».[1]

ويتحمل عفلق مسؤولية هذه الفكرة التي أطاحت به فيما بعد، حيث إن الحزب لجأ إلى الانقلابية ليس في التعامل مع المجتمع فحسب، بل لجأ إليه كوسيلة لحسم الخلافات الحزبية الداخلية، حيث كانت انقلابات البعثيين ضد بعضهم أكثر دموية وعنفاً من سابقتها، ولا بد من التقرير بأن المسؤولية الأساسية في ذلك تقع على عاتق منظري الحزب وعلى رأسهم عفلق الذي دأب على شن حرب مصطلحات ربما لم يدرك عواقبها إلا بعد

---

(١) ميشيل عفلق (١٩٧٠)، **في سبيل البعث**، دار الطليعة، بيروت، ص. ٦٢.

أن وصل حزبه إلى السلطة على ظهور الدبابات، فقد قام فكر البعث بتقسيم المجتمع إلى فئات ومن ثم مناصبة بعضها العداء باعتبارها العدو الذي يجب تصفيته والانقلاب عليه وتغييره، وكانت جموع الحزبيين متحمسة لتطبيق ذلك فور توليها مقاليد السلطة، ومن ذلك وصف التجار وملاك الأراضي بالإقطاعيين، ورجال الدين والعلماء والفئات المحافظة بالرجعيين، ووصف العمال والفلاحين بالكادحين، ثم انتقل الوباء إلى جهاز الحزب نفسه في صراع بين «المستعجلين» و«القاعدين» و«اليمينيين» و«اليساريين» و«القطريين» و«القوميين»، وغيرها من المصطلحات التي كانت الانقلابية هي الوسيلة الأمثل لمعالجتها، وفق فكر الأستاذ عفلق.

ففي المرحلة الأولى من تولي السلطة نشأت إشكالية لدى البعثيين حول تحديد كيفية التعامل مع المجتمع، وتبني الطريقة الأمثل لتحقيق الاشتراكية الحقة، فكان هناك من يرى ضرورة التدرج في التحويل الاشتراكي للمجتمع، بينما كان المتحمسون يرون ضرورة تحقيق التغيير بصورة فورية وشاملة مستفيدين من سيطرتهم على أدوات السلطة وأجهزة الحكم، وعندما بدأت عملية التحويل انقسم الحزب على نفسه بعد أن أدت تبعات التأميم والإصلاح الزراعي إلى كوارث اقتصادية واجتماعية كبيرة، فلجأ أقطاب الحكم إلى تصفية بعضهم بعضاً كجزء من الممارسة الحزبية التي قام عفلق بوضع أسسها، حيث عرف اشتراكية البعث على أنها:

«اشتراكية انقلابية علمية وإن البعث لا يمكن إلا أن يكون اشتراكياً انقلابياً».[1]

---

(١) عز الدين دياب (١٩٩٣) مصدر سابق، ص ٢٨٤. نقلاً عن: ميشيل عفلق في كتابه: **نضال البعث**، ٤/ ١٧٨-١٩٨.

واستناداً على ذلك فقد شنت المنطلقات النظرية للحزب هجوماً على العناصر اليمينية التي تدعو إلى التعاون بين الطبقات، وقد كانت هذه الهجمة تضمر في داخلها التوجه إلى سياسة تصفية المنافسين، ولذلك فقد كان البعث ينزع إلى تصفية المنافسين في معركة شاملة شنها عفلق بقوله:

> «إذن فنحن لا نحارب الأوضاع الراهنة لأنها فاسدة فحسب، بل نحاربها لأننا مضطرون إلى أن نحارب، لأنه لا بد لنا من أن نحارب، لا بد للأمة أن تستكشف في نفسها بقايا القوى الصادقة والاجتماعية الزائفة الفاسدة، لا لمجرد إزالتها، بل أيضاً لكي تعود للأمة وحدتها في هذا النضال، فالأمة أنكرت ذاتها نتيجة الضغوط الطويلة ونتيجة التشويه الطارئ عليها حتى لم تعد ذاتها، فالانقلاب هو وحده الذي يكون الشخصية العربية من جديد».[1]

ولذلك فقد أكد عفلق على مجموعة من الأسس التي ترسخ الروح الانقلابية في نفوس أتباعه، حيث كان يستشف أهمية الانقلاب في الحياة العربية، وفي بناء وحدتها، وفي إعادة بناء الجيل العربي الجديد، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد أن يتوفر لدى المنتسبين إلى الحزب مجموعة من الشروط، ومن أهمها:

- تجسيد الروح الانقلابية في سائر مستويات البناء الاجتماعي العربي في بعديه: القومي والوطني.
- أن تكون الحركة الانقلابية قادرة دائماً وأبداً على إنتاج الأدوات الانقلابية وخاصة

(١) ميشيل عفلق (١٩٦٣)، **معركة المصير الواحد**، دار الطليعة، بيروت. ص ١٨.

الإنساني منها، وأن تجعله موضوع نقدها لتخلصه من كل عور أو انحراف قد يعلق به.[١]

ولا شك بأن الكوادر الحزبية كانت وفية لمبادئها إلى درجة أنها اضطرت للانقلاب على منظرها عفلق لتصحيح مسيرة الحزب، خاصة وأنه هو الذي رسخ في نفوسهم بأن تصحيح الحركة في الفكر البعثي لا يتحقق إلا عن طريق الانقلاب!

ب- الحزب الأقلية

لم يكن حزب البعث يطرح نفسه في المعترك السياسي كحزب شعبي يطمح للوصول إلى أغلبية أصوات الشعب، بل كان يعول على كسب أقلية فاعلة تتمكن من إحداث تغيير في واقع المجتمع. ولذلك فقد رأى ميشيل عفلق بأنه لابد أن تكون قيادة الحزب بيد أقلية، إذ لو أن الأكثرية كانت قادرة على وعي المبادئ حق الوعي، ولو أنها كانت قادرة على تنظيم حقوقها حق التنظيم، ولو أنها كانت تسير من نفسها في طريق النضال الجدي لتبديل الأوضاع، إذن لما كانت المرحلة الانقلابية وما كانت الأمة بحاجة لانقلاب في حياتها وأوضاعها للنهوض.[٢]

وفي ذلك يقول عفلق:

> «تعلمون أن مرحلة الانقلاب في حياة الأمة هي المرحلة التي يكون التشويه والانحراف قد طرأ على مختلف الأوضاع فيها ليجعلاها متناقضة مع مصلحة الشعب، متعارضة مع التقدم والنهضة والانبعاث القوي، فمن خصائص المرحلة الانقلابية إذن أن

---

(١) ميشيل عفلق (١٩٧٠)، **في سبيل البعث**، دار الطليعة، لبنان بيروت، ص. ص ٥٨-٥٩.

(٢) عز الدين دياب (١٩٩٣) مصدر سابق، ص ٢٣٠.

تكون قيادة الحركة الانقلابية بيد أقلية تترجم حاجات الشعب العميقة».[١]

والحقيقة هي أن فكرة الحزب الأقلية لم تكن وليدة أفكار عفلق وإبداعه الفكري بل كانت تمثل تأثر منظر البعث بتعديلات لينين على الفكر الماركسي الذي تأثر به عفلق في مطلع حياته السياسية. وتتضمن فكرة الحزب الأقلية عناصر خطيرة ظهرت آثارها في مرحلة وصول الحزب إلى السلطة، ومن ذلك موقف العداء من الأغلبية.

والسؤال الذي لا بد من طرحه عن أي أقلية كان يتكلم منظر البعث؟ لقد كانت النتيجة الحتمية هي ذيوع فكر ينص على أن الأقليات الطائفية تعرضت للاضطهاد من قبل الأغلبية السنية في المجتمع ولذلك فقد شن ضباط الأقليات الثوريون حملات عنيفة وواسعة ضد التجار وملاك الأراضي والعلماء ورجال الدين والسياسة والطبقة المثقفة من المجتمع من أساتذة الجامعات والمعاهد وغيرهم، ووجد عفلق ومنظرو البعث إشكالية كبيرة في التخفيف من غلواء الموتورين من العسكريين حول تفسيرهم لطبيعة الدور الذي يقوم به الحزب الأقلية، فقد أكد دريسديل على أن الذين قاموا بانقلاب مارس ١٩٦٣ وما بعده من انقلابات لم يكونوا فقط يطمحون إلى حكم سورية فحسب بل كانوا يسعون إلى إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي شامل في المجتمع، فمنظرو البعث كانوا يقدمون إيديولوجية تهدف إلى تحويل كامل للمجتمع من خلال أقلية حزبية، فأدى ذلك إلى وقوع خلافات وانقسامات بين من يرون التسريع من وتيرة التحول الاشتراكي، وبين من يرون التروي والتعقل والتغيير التدريجي. وكانت النتيجة هي أن الفئة

---

(١) ميشيل عفلق (١٩٦٣)، **معركة المصير الواحد**، دار الطليعة، بيروت، ص. ١٨.

«المستعجلة» هي التي تولت زمام الأمور، وكانت تدفعها مشاعر الحقد والضغينة ضد أغلبية المجتمع مما نتج عنه حالة الانقسام المجتمعي من جهة، وحالة الانقسام الحزبي من جهة أخرى.[1]

وأدت فكرة الحزب الأقلية إلى نتائج كارثية على البعث، حيث أفقدته أصوله التنظيمية والإيديولوجية في مرحلة تولي السلطة، فظهر تناقض كبير بين ترسيخ البعث كحزب أقلية، وبين قيام الحزب في مرحلة تولي السلطة بترسيخ نفسه قائداً للدولة والمجتمع، مما دفع قيادته إلى تنسيب كادر كبير من الأعضاء العاملين والأنصار لكي يعملوا في سائر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بهدف تحقيق التحويل البعثي للمجتمع.

وعندما وصل الحزب إلى السلطة كان يمثل حزب أقلية محدود من حيث العدد والتعاطف الشعبي، فلجأ البعث إلى سياسة التنسيب العشوائي وغير المنظم لزيادة عدد كوادره بحيث فقد فكره وأصوله وقواعده ناهيك عما تعرض له من انشقاقات أفقدته عناصره التنظيرية واستبدلتها بعناصر تنتمي إلى الأقليات التي تسعى إلى التغيير الثوري.

وكان من الواضح لدى ضباط الأقليات بأنه يستحيل استمرارهم في الحكم عقب الانقلاب دون إحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية بحيث يتم إضعاف الدور الاقتصادي والتجاري لسكان المدن وملاك الأراضي، واستبدالهم بطبقة جديدة من الأقليات. ولذلك فقد لجأوا إلى سياسة تأميم واسعة أحدثت هزة كبيرة في عمق البنية

(1) Drysdale, A. (1982) *'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphry'*, in Kolkowicz and Korbonski, edits (1982) **Soldiers Peasants and Bureaucrats**. London. p. 67.

الاقتصادية السورية وتزامن ذلك مع تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة.

ولنرى مدى انطباق نظرية عفلق على أرض الواقع؛ ففي انتخابات ١٩٤٩، حاز حزب البعث على مقعد واحد في الفترة التي كان يتكون فيها مجلس الشعب من ١١٤ مقعداً.

وفي انتخابات سنة ١٩٥٤ حصل البعثيون على ١٤ بالمائة من مقاعد المجلس.[١]

وفي انتخابات سنة ١٩٦٢ لم يحقق البعثيون نجاحاً أكبر من الانتخابات السابقة حيث حصلوا مرة أخرى على نسبة ١٤ بالمائة من المقاعد.[٢]

وبدا واضحاً للعيان بأن الحزب يمثل أقلية يستحيل أن تصل إلى الحكم بالطريقة الانتخابية الديمقراطية، ولذلك فقد كان تعويل قيادته على الشق العسكري أكبر من اعتمادهم على أدائهم السياسي.

أما من حيث تعداد أعضاء الحزب، فلم تكن الصورة أفضل مما هي عليه من نسبة مقاعده في البرلمان ، حيث ذكر سامي الجندي بأن عدد البعثيين سنة ١٩٥٢ لم يكن يتجاوز ٥٠٠ عضو، ثم ارتفع إلى ٢٥٠٠ عضو في سنة ١٩٥٤ وذلك بعد الاندماج مع الحزب العربي الاشتراكي.[٣]

---

(1) Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p. 132.

(2) Ibid. pp. 145.

(٣) يختلف حنا بطاطو مع تقديرات الجندي، حيث يشير إلى أن تعداد أعضاء حزب البعث كان يقدر بحوالي ٤٥٠٠ عضو، ويؤكد نبيل الشويري بأن هذه الأعداد جاءت من قاعدة الحزب الاشتراكي لأكرم الحوراني وليس من قاعدة البعث التي كانت محدودة للغاية. الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص.ص ٢٧٢-٢٧٣.

وقد تعرض الحزب لضربة قوية في كيانه التنظيمي لدى اتخاذ القيادة قرار حل الحزب سنة ١٩٥٨، حيث فقد جزءاً مهماً من كوادره خلال فترة الوحدة، ولم يتمكن من استعادة بنيته الحزبية إلا بعد توليه السلطة في المرحلة التي أعقبت انقلاب مارس ١٩٦٣، حيث يؤكد الشويري أن عدد أعضاء حزب البعث عشية انقلاب ٨ مارس كان أقل من ٤٠٠ عضو.

وقد أكد هذه الحقيقة محمد عمران في حوار مع إبراهيم ماخوس خلال اجتماع لضباط قطنا عام ١٩٦٥، حيث ذكر بأن عدد أعضاء حزب البعث صبيحة ٨ مارس ١٩٦٣ لم يكن يتجاوز ٤٣٥ عضواً.[1]

ويؤكد دريسديل بأن عدد المنتسبين إلى حزب البعث لدى انقلاب مارس ١٩٦٣ كان أقل من ٥٠٠ عضو.

وأكد بيان لقيادة الحزب بأن عدد المنتسبين للحزب قد تضاعف خمس مرات خلال نفس العام وذلك عقب نجاح الانقلاب.[2] فعلى سبيل المثال لا الحصر كان عدد الحزبيين المنظمين (أعضاء وأعضاء متدربين وأنصار) في محافظة حماة -مدينة وريف- لا يزيد عن واحد وخمسين عضواً سنة ١٩٦٣، ولكن في صيف تلك السنة، وقبيل الانتخابات الحزبية التي جرت تمهيداً لعقد المؤتمر القطري قفزت هذه الأعداد إلى حوالي ألف

---

(١) يبدو أن التجربة البعثية العراقية لا تختلف كثيراً عن التجربة السورية؛ حيث يؤكد منيف الرزاز في كتابه **التجربة المرة** بأن عدد البعثيين في العراق عشية انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣ لم يكن يتجاوز ٨٠٠ عضو عامل. ويؤكد حنا بطاطو بأن عدد الأعضاء العاملين في الحزب في العراق لم يكن يتجاوز ٨٣٠ عضواً. المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(2) Drysdale, A. (1982) *'The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of the Geographic and Ethnic Periphry'*, in Kolkowicz and Korbonski, edits (1982) **Soldiers Peasants and Bureaucrats**. London. pp. 51-76.

وخمسمائة عضو عامل، ثم توسعت قاعدة الحزب التنظيمية عشرات المرات حتى أصبحت الفئات التي كانت منظمة قبل استلام الحكم قلة أمام القوافل الحزبية الجديدة إلى الحد الذي أصبح فيه القرار الانتخابي السياسي ملكها.[1]

ونتيجة للتنسيب غير المنظم في صفوف الحزب خلال الفترة التي أعقبت انقلاب مارس ١٩٦٣ فقد ظهرت حالة من الانقسامية، حيث تسلل إلى قيادة البعث مجموعة جديدة معارضة للقيادة التقليدية، وحملت معها نظرة أكثر تشدداً حول سبل تحقيق التغيير في المجتمع السوري، وكان أغلب هذه العناصر من الأقليات الطائفية من تلاميذ زكي الأرسوزي ووهيب الغانم وغيرهم من العلويين، الذين ارتكزوا على قواعد جديدة تم تنسيبها للحزب خلال مرحلة ما بعد الانقلاب، فحصدوا في الانتخابات جميع المناصب القيادية وتمكنوا من استبعاد القيادة التقليدية.

والحقيقة هي أن حزب البعث كان منذ بدايته يستقطب أبناء الأقليات، ونافسه في ذلك الحزب الشيوعي الذي استقطب فقراء الريف، وبينما تمكن الحزب الشيوعي من استقطاب عدد كبير من النصارى، استطاع البعث أن يستقطب الكثير من أبناء جبل الدروز وجبل الأنصارية، حيث وجد فكر البعث محضناً دافئاً لنظرياته فبرز من منظري الحزب شبلي العيسمي ومنصور الأطرش، كما استقطب الحزب العربي الاشتراكي بزعامة الحوراني عدداً من أبناء جبل العرب وعلى رأسهم شحادة حوشان ونواف هامر وواكد عامر وطرودي عامر وأسعد حرب، وحسين عبد الدين وصياح أبو عسلي.[2]

---

(١) عز الدين دياب (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص ٣٠٨-٣٠٩.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ١/ ٦٦٧.

أما في لواء الإسكندرون فقد استطاع بعض المنظرين النصيريين وعلى رأسهم زكي الأرسوزي، ووهيب الغانم، وسليمان العيسى، وصدقي إسماعيل تأسيس حزب البعث العربي سنة ١٩٤٧، وحقق هؤلاء استقطاباً واسعاً في جبل الأنصارية.[١]

وفي هذه الأثناء كانت القاعدة السياسية للأغلبية السنية تتمثل في الأحزاب التقليدية مثل حزب الشعب والحزب الوطني وكذلك الإخوان المسلمون، وعندما بدأ نفوذ الأحزاب التقليدية في الانحسار بدأت الأغلبية السنية تفقد نفوذها السياسي لصالح الأحزاب التقدمية التي انتشرت في صفوف الأقليات، باعتبارها أحزاباً علمانية كان مجتمع المدن يرفضها، وكان حزب البعث هو المنفذ السياسي الأبرز للأقليات التي استفادت من وصول كبار الضباط والسياسيين إلى مناصب مهمة في الجيش وفي مؤسسات الدولة.

التنظيم العسكري حزب البعث قبل انقلاب البعث

وبالنظر إلى الجذور الإيديولوجية التي كانت تنص على أقلية البعث وانقلابيته فإن رهان الحزب الحقيقي لم يكن يستند إلى قاعدة شعبية أو أغلبية تمثيل نيابي وإنما كان يعتمد بالدرجة الأولى على إحداث تغيير جذري من خلال الزج بالمؤسسة العسكرية في أتون المعترك السياسي.

---

(١) يذكر الحوراني أنه عندما تقرر دمج الحزبين البعث والعربي الاشتراكي، كان حزب البعث شللاً متنافرة من قمة القيادة إلى قيادات الفروع إلى الخلايا الحزبية، وكانت الطائفية والعائلية تنخر في بنائه، وهو الأمر الذي اطلع عليه بعد دمج الحزبين، ويدلل على ذلك بأنه في عام ١٩٥٦ طرح في المجلس النيابي وفي الأوساط السورية الحديث عن وجود تنظيم طائفي سري داخل حزب البعث، وتردد الحديث بأن المحامي منير العامودي من قيادة فرع حمص يقوم بتشكيل تنظيم سري طائفي داخل الحزب. المصدر السابق، ٢/ ١٤٩٢، و٣/ ١٩٤٩-١٩٥٠.

وكان أكرم الحوراني من أبرز الداعين لعسكرة الحزب والداعمين للعناصر الحزبية في الجيش، وذلك منذ توليه منصب وزير الدفاع عقب الانقلاب الأول للشيشكلي، حيث قام بإدخال المئات من عناصر حزبه الاشتراكي في صفوف الجيش وتنسيبهم في الكلية الحربية، وعندما انضم الحزب الاشتراكي إلى حزب البعث، شكل الحوراني نواة كبيرة من الضباط البعثيين في الجيش ومكنهم من بسط سيطرتهم على عدد لا يستهان به من وحدات الجيش السوري.(١)

وما لبث البعثيون أن اختلفوا مع الشيشكلي وانقلبوا عليه، وعملوا على التخلص منه عن طريق التخطيط لأحداث أمنية واضطرابات في سائر المدن السورية بالتعاون مع القوى المناوئة له، ونجحت جهودهم في الانقلاب الذي وقع ضده في فبراير ١٩٥٤، وعندما نجح الانقلاب شكل الضباط البعثيون واحدة من أهم الفئات في الجيش، واستفادوا من اغتيال عدنان المالكي سنة ١٩٥٥ لتحقيق هدفين:

الأول: تصفية منافسيهم من الحزب القومي السوري في جميع قطعات الجيش.

والثاني: تعزيز مكانتهم وتقوية ضباطهم لتولي المناصب العليا.

وعندما بذلت محاولات للحد من نفوذهم ونقل بعضهم من المناصب القيادية أوعز زعماء البعث المدنيون (الحوراني عفلق والبيطار) إلى الضباط البعثيين ليقوموا بحركة

---

(١) أبرز الضباط الذين كان الحوراني يحاول التأثير فيهم، وكانوا من المنتسبين للحزب الاشتراكي قبل دخولهم الكلية العسكرية: يوسف المير علي، مصطفى حمدون، سعيد الصباغ، كنعان حديد، منير موسى باشا، نعسان زكار، عبد الكريم زكار، شهير الدريعي، مظهر العمر، وغيرهم من الضباط الصغار، وكان من المنسوبين للحزب في الجيش كذلك: عدنان المالكي، نبيه الصباغ، بشير صادق، محمود شطرة. المصدر السابق، ٢/ ١٤٩٤.

عصيان في مارس ١٩٥٧، وأدت هذه الحركة إلى أن يتقاسم الضباط البعثيون المناصب الأكثر أهمية مع خصومهم من مجموعة النفوري (الشيشكليين). وبالتالي فقد قام العصيان العسكري بتوجيهات من القيادة المدنية التي عملت على ترسيخ الوجود الحزبي في الجيش.

وفي نفس العام عمل الضباط البعثيون على إقالة توفيق نظام الدين من رئاسة الأركان ودعموا تعيين عفيف البزرة، وتزامن ذلك مع حركة تصفية واسعة لإضعاف الضباط الدمشقيين في الجيش.

وعندما قامت الوحدة مع مصر ظن البعثيون بأن عبد الناصر سيمكنهم من حكم سورية ويوليهم مقاليد الأمور فيها، وقد حصلوا بالفعل على عدد من المناصب العليا في حكومة الاتحاد، ولكن سرعان ما تبين لهم بأن هذه المناصب كانت شكلية وبأن عبد الناصر كان يتخذ خطوات جادة لتحييد الجيش السوري وإضعاف العناصر الحزبية فيه، وطالت التسريحات والتنقلات الضباط البعثيين بصورة أساسية، وهنا ظهرت الازدواجية لدى أقطاب البعث، حيث إنهم وافقوا على الوحدة وقاموا بحل الحزب، ولكنهم في الوقت نفسه كانوا غير مقتنعين بتحقيق ذلك على أرض الواقع، بل كانوا يسعون إلى ترسيخ نفوذهم وسلطتهم عبر السيطرة على المناصب الهامة في الحكم المدني وفي الجيش، وعندما بدأ عبد الناصر بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه وبدأ في تنحية قيادتهم من المناصب المدنية والعسكرية انقلبوا عليه، ودعموا التوجهات الانفصالية حيث سارع اثنان من قيادة الحزب (البيطار والحوراني) إلى توقيع وثيقة انفصال سورية عن مصر، وفي هذه الأثناء كانت اللجنة العسكرية تعمل في الخفاء للقضاء على الوحدة.

وظهر في هذه الفترة بأن النواة الحقيقية لحزب البعث كانت تتكون من العسكريين

وليس من المدنيين، حيث يؤكد نبيل الشويري أن الأعضاء السياسيين للحزب سنة ١٩٦٢ لم يكن يتجاوز عددهم المائة عضو وبأن الحزب الحقيقي كان في التنظيم السري العسكري. ويؤكد كذلك بأن ضباط اللجنة العسكرية قاموا بانقلاب ٨ مارس ١٩٦٣ دون التنسيق مع زعامة الحزب، وكانوا يعتقدون أن ميشيل عفلق سيسير معهم ويؤيدهم.[١]

اللجنة العسكرية

أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي في ٢٣ فبراير ١٩٥٨ - أي في اليوم التالي لإعلان الوحدة مع مصر - قراراً بحل نفسه، وأدى ذلك إلى تذمر كثير من الضباط البعثيين الذين نظروا إلى أوامر تسريحهم ونقلهم وكأنه عقوبة لهم بالرغم من تضحياتهم، وكان على رأسهم مصطفى حمدون (الذي كان مسؤولاً عن التنظيم العسكري للبعث قبل الوحدة) ومحمد عمران. ويرى دانييل بايبس بأن فكرة اللجنة العسكرية كانت في أساسها تمرداً على الوحدة مع مصر، وكانت تشكل كذلك تمرداً على القيادة التقليدية التي وافقت على إلغاء الحزب ورضيت بمناصب محدودة ومكاسب شخصية.[٢] فقد نشأ التنظيم العسكري السري في مصر في ظل الوحدة وكان معارضاً لها، فهو ضد الوحدة وكان يعمل للانقلاب عليها، وبما أنه كان مقصوراً على الضباط السوريين فقد كان أعضاؤه يعملون بالطبيعة لتحقيق الانفصال، والعودة بسورية إلى كيانها القطري.

---

(١) نبيل الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٢٧٣.

(2) Pipes, D. (1989) *'the Alawi Capture of Power in Syria'*, **Middle Eastern Studies**, vol 25, (1989) pp. 429-450.

أعضاء اللجنة العسكرية بعد توسيعها سنة ١٩٦٣

الضابط	المحافظة	الانتماء
محمد عمران	المخرم، حماة	علوي
صلاح جديد	دوير بعبدا، اللاذقية	علوي
حافظ أسد	القرداحة، اللاذقية	علوي
سليمان حداد	بيت ياشوط، اللاذقية	علوي
عثمان كنعان	الإسكندرون	علوي
عبد الكريم الجندي	السلمية، حماة	إسماعيلي
أحمد المير	مصياف، اللاذقية	إسماعيلي
سليم حاطوم	السويداء	درزي
حمد عبيد	السويداء	درزي
حسين ملحم	حلب	سني
أمين الحافظ	حلب	سني
محمد رباح الطويل	اللاذقية	سني
مصطفى حاج علي	حوران	سني
أحمد السويداني	حوران	سني
موسى الزعبي	حوران	سني

وقد تأسست اللجنة العسكرية في أواخر سنة ١٩٥٩، وبدأت بخمسة ضباط هم: المقدم محمد عمران والرائد صلاح جديد، والرائد أحمد المير، والنقيب عبد الكريم الجندي، والنقيب حافظ الأسد. ثم انضم إليها فيما بعد عثمان كنعان، وسليم حاطوم، وحمد عبيد، وموسى الزعبي، ومصطفى الحاج علي، وأحمد سويداني، وأمين الحافظ،

وحسين ملحم، ومحمد رباح الطويل، وسليمان حداد.

وقبل التفصيل في دوافع تأسيس اللجنة العسكرية ودورها في الانقلابات التي عصفت بسورية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠، لا بد من الوقوف عند الأعضاء المؤسسين لهذه اللجنة، حيث إنهم لعبوا دوراً كبيراً في الحياة السياسية خلال تلك المرحلة الانتقالية الهامة في تاريخ سورية الحديث:

أ- الضباط النصيريون[1]

الرائد صلاح جديد: ولد صلاح جديد في قرية دوير بعبدا القريبة من مدينة جبلة الساحلية، عام ١٩٢٦، وينتمي إلى أسرة متوسطة من عشيرة الحدادين التي تعتبر من أكبر العشائر العلوية، تخرج من الكلية العسكرية بحمص سنة ١٩٥١. وقد انتسب جديد أول

(١) النصيرية: تنسب النصيرية إلى محمد بن نصير النميري البصري المتوفى سنة ٢٦٠هـ/ ٨٧٣م، وكان قد ادعى بأنه باب الإمام محمد بن المهدي بن الحسن العسكري، ولكن الشيعة الاثني عشرية لم تقر له بهذه الصفة، فانفصل عنهم وشكل الطائفة النصيرية المنسوبة إليه، وكان قد ادعى النبوة، وكان يقول بالتناسخ والغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ويعود تاريخ النصيرية في بلاد الشام إلى القرن الرابع الهجري عندما استوطن أحد أتباع محمد بن نصير ويدعى الحسين بن حمدان الخصيبي في مدينة حلب وتوفي بها سنة ٣٤٦هـ/ ٩٥٧م، وله قبر تقدسه النصيرية بحلب. وعندما انحسر المد الشيعي في بلاد الشام انزوى النصيريون إلى المناطق الجبلية المجاورة حيث انعزلوا دينياً واجتماعياً عن المجتمع، ولهم كتب تعليمية على شكل أسئلة وأجوبة تلخص معتقداتهم. والنصيريون عشائر وأفخاذ تختلف في الفروع ولكنها تتفق في الأصول فالشمالية منهم حيدريون ينتسبون إلى علي الحيدري ويسمون بالغيبيين لأنهم يعتقدون غيبته، والجنوبيون يسمون بالعينيين من العين أول حرف من اسم علي بن أبي طالب رضي الله عنه. ومن مذاهبهم القمرية التي تنسب للشيخ محمد بن كلازي ولذلك فقد سمي أتباعه بالكلازية. وقد أطلق عليهم الفرنسيون اسم العلويين في الفترة المعاصرة. عبد المنعم الحفني (١٩٩٩) **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة. ص.ص ٦٤٠-٦٤٥.

حياته السياسية إلى الحزب القومي السوري مثل شقيقيه غسان وفؤاد، ثم انتقل إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عندما كان ملازماً ثانياً في فترة الخمسينيات. كانت حياة جديد العسكرية شاقة، حيث تعرض في النصف الثاني من الخمسينيات لنكبات عدة أثرت في طريقة تفكيره، وتعامله مع قيادة البعث التي أصبح يكن لها مشاعر الحقد، ففي عام ١٩٥٥ اتهم البعثيون شقيقه غسان جديد باغتيال عدنان المالكي مما أدى إلى التنكيل بالحزب القومي السوري واغتيال غسان جديد في بيروت سنة ١٩٥٧ وكذلك سجن شقيقه الثاني فؤاد. وفي حين كانت قيادة حزب البعث تدفع باتجاه تصفية القوميين السوريين، كان أغلب أعضاء اللجنة العسكرية يعتقدون بأن آل جديد لم يكن لهم أي دور في اغتيال العقيد المالكي. وفي عام ١٩٥٨ شعر جديد بالمزيد من السخط تجاه قيادة حزب البعث بسبب قرار حل الحزب، وتبع ذلك سلسلة إجراءات قام بها عبد الناصر للتخلص من النفوذ البعثي في الجيش، طالت جديداً نفسه حيث كان برتبة رائد في سرب للطيران الليلي، فصدرت أوامر بنقل هذا السرب إلى القاهرة سنة ١٩٥٩، فاعتبر جديد ذلك نفياً له، وقرر مع رفاقه محمد عمران وحافظ أسد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير تشكيل تنظيم سري أطلقوا عليه اسم اللجنة العسكرية. وعندما أعلن الانفصال (٢٨ أيلول ١٩٦١) أودع جديد ورفاقه السجن في مصر، ثم أطلق سراحهم في عملية مبادلة للأسرى مع الضباط المصريين المحتجزين في سورية. ولدى عودته إلى سورية قام نظام الانفصال بتسريحه من الجيش نظراً لانتمائه البعثي، فاستمر يعمل مع رفاقه في اللجنة العسكرية على توسيع تنظيمهم السري، وساهم بصفته واحداً من ضباط اللجنة في انقلاب ٨ مارس ١٩٦٣. وقد انطبعت هذه الأحداث على شخصيته فكانت نظرته لا تخلو من ردود أفعال عنيفة تجاه الوحدة مع مصر والمؤيدين للوحدة داخل الحزب، كما

كان يشعر بالسخط تجاه الأغلبية السنية، فتَحْت سلطة جديد تم قصف مدينة حماة عقب اضطرابات ١٩٦٤، وتم كذلك اجتياح المسجد الأموي في دمشق بالدبابات، وقتل في ذلك الكثير من المصلين. وأشرف على حركة تأميم واسعة طالت مؤسسات فردية وورش صناعات محلية أضرت بالاقتصاد السوري آنذاك، وفي الوقت ذاته كان جديد يظهر الكثير من التعاطف مع رفاقه الدروز والإسماعيليين.(١)

أما على صعيد حزب البعث فكان جديد يمثل التيار اليساري الماركسي المتطرف، وقد مهد لصدور قرار التأميم عام ١٩٦٥، وأصبح يتولى زعامة التيار اليساري في الحزب ضد التيار اليميني، وكان ينادي بالاشتراكية «العلمية»، و«الحزب القائد»، و«الجيش العقائدي». وقد اعتمد جديد على تقديم قيادة بديلة للبعث على أنهم هم المؤسسون الفعليون للحزب وعلى رأسهم زكي الأرسوزي ووهيب الغانم، وادعى بأن الأرسوزي هو صاحب الفكرة الأولى لتأسيس حزب البعث وذلك ليحل محل ميشيل عفلق الذي تم التخلص منه بقرار حزبي، كما فصل البيطار من الحزب في مؤتمر أبريل ١٩٦٤.(٢)

---

(1) Seymour M. (1970) *'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt'*, in **Middle Eastern Studies**, vol. 6, no. 1 (January 1970). pp. 35-47.

(٢) ترقى جديد عقب انقلاب ١٩٦٣ إلى رتبة لواء في الجيش، وتولى رئاسة أركان الجيش، ولكنه استقال من منصبه هذا وانضم إلى الجناح المدني للحزب، وفي مؤتمر حزب البعث في أبريل ١٩٦٤ انتخب جديد أميناً عاماً مساعداً للحزب. وكانت هذه أول مرة يصبح فيها عسكري متقاعد من قادة حزب البعث. يصفه بعض من قابله بأنه رجل غامض قليل الكلام لا يتحدث إلا نادراً ويتجنب الدخول في النقاش، وكان يتجنب الصحافة والإعلام ولذلك عرف بالشخصية البعثية الصامتة. وكان يتمتع بأعصاب هادئة ويزن الأمور بروية، ولا تظهر عليه أية انفعالات، وفي فترة نفوذه بدأ الكلام عن الحرب الشعبية طويلة الأمد، والتهيئة لإلغاء دور الجيش النظامي، ومنح الحرية المطلقة للمقاومة، وأخذت سورية تعيش وضعاً أمنياً صعباً، وأخذت ترقية الضباط

المقدم محمد عمران: ولد محمد عمران في قرية المخرم قرب حمص، وهو علوي ينحدر من عشيرة الخياطين، وهي أسرة قيادية تعتبر من ملاك الأراضي والمتنفذين. تخرج من الكلية العسكرية سنة ١٩٥٠، وكان يمتلك سجلاً طويلاً من الانتماء الحزبي والنزعة إلى التمرد والعصيان داخل الجيش، فقد انتمى إلى حزب البعث في مرحلة مبكرة في حياته، وكان على علاقة قوية بأكرم الحوراني الذي يذكر بأن عمران كان من أكثر المتحمسين لفكرة انقلاب عسكري يوصل البعث إلى سدة الحكم، ففي انتخابات سنة ١٩٥٤ اقترح عمران المبادرة بانقلاب عسكري لأنه كان من الواضح بأن الاقتراع يجري لصالح الإقطاعيين، فزجره الحوراني الذي رأى بأن الحزب لم يكن مستعداً لتولي السلطة آنذاك.[١] وبعد ثلاث سنوات كان عمران على رأس الضباط البعثيين المشاركين في عصيان قطنا في مارس ١٩٥٧ بتعليمات من القيادة المدنية. ولم تكد تمضي سنتان على هذه الحادثة حتى قام عمران بالمشاركة في تأسيس اللجنة العسكرية في القاهرة سنة ١٩٥٩، ولدى عودته إلى سورية عقب الانفصال كان أحد المشاركين في عصيان حلب في أبريل ١٩٦٢ مما أدى إلى تسريحه من الجيش، وكان برتبة مقدم آنذاك.[٢]

العلويين وتيرة متسارعة. كما توالت التأميمات التي اتخذت ذريعة للقضاء على نفوذ العائلات السنية وأبناء المدن، وتزامن ذلك مع موجة الهجرة من الريف إلى المدينة، كما اتسمت العلاقات الخارجية لسورية في فترة نفوذه بالفتور مع الجيران والعزلة الدولية، وعانت سورية من هزيمة يونيو ١٩٦٧. انقلب عليه حافظ أسد في ما سمي بالحركة التصحيحية في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠، حيث اعتقل في سجن المزة وبقي مسجوناً حتى توفي في ١٩/ ٨/ ١٩٩٣.

(١) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ١٦٧٢-١٦٧٣.

(٢) أعيد عمران إلى الجيش عقب انقلاب مارس ١٩٦٣، ثم طرد من اللجنة العسكرية بتهمة التحريض الطائفي سنة ١٩٦٤ إثر خلاف مع جديد وأسد حيث أرسل ملحقاً عسكرياً إلى مدريد، ثم استدعي ليتولى

النقيب حافظ أسد: ولد حافظ أسد في ٦ أكتوبر ١٩٣٠، في قرية القرداحة، وهو الابن التاسع من أبناء علي بن سليمان الأحد عشر، وينتمي إلى أسرة النميلاتية من عشيرة المتاورة. تطوع أسد في الجيش السوري سنة ١٩٤٨ وكان عمره ١٧ عاماً فرفض بسبب صغر سنه، ثم انتسب للكلية العسكرية بحمص عام ١٩٥١. وبعدها انتقل إلى مدرسة الطيران الحربي في حلب وتخرج منها عام ١٩٥٥، وفي سنة ١٩٥٨ ذهب إلى الاتحاد السوفييتي في دورة تدريبية لمدة أحد عشر شهراً، حيث تعلم قيادة طائرات الميغ ١٥ والميغ ١٧. وعندما أعلنت الوحدة مع مصر انتدب إلى القاهرة في سرب ليلي مع رفيقه جديد. وكان أسد قد انتسب إلى حزب البعث عند تأسيسه سنة ١٩٤٧، وحافظ على نشاطه الحزبي طوال فترة عمله في الجيش. وفي سنة ١٩٥٩ شارك في تأسيس اللجنة العسكرية، وعندما انهارت الوحدة سجن في القاهرة، وعاد إلى سورية بعد شهرين ليفاجأ بقرار تجريده من رتبته وإلحاقه بوظيفة وضيعة في سلاح البحرية، مما دفعه إلى الاستمرار في نشاطه الحزبي ضد حكم الانفصال حيث شارك في عصيان حلب، وعندما قضي على التمرد فر أسد باتجاه لبنان حيث ألقي عليه القبض وسلم إلى سورية فسجن لمدة تسعة أيام ثم سرح من الجيش. لعب أسد دوراً بارزاً في انقلاب مارس ١٩٦٣، حيث أعيد إلى الجيش وترقى بسرعة من رتبة نقيب

منصب وزير الدفاع سنة ١٩٦٦. اعتقل بعد انقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦، وأطلق سراحه في ٩/ ٦/ ١٩٦٧، حيث غادر إلى بيروت، ويروي الشويري في مذكراته بأن محمد عمران كان يسعى إلى تشكيل تنظيم سياسي معارض للحكم في سورية، وأدى ذلك إلى اغتياله في طرابلس بلبنان في ٣/ ٤/ ١٩٧٢، ويقال بأن الذي اغتاله فلسطيني وكان يريد اختطافه ولكنه قاوم خاطفيه فأطلقوا عليه النار، ولم يفتح أي تحقيق جنائي أو سياسي في لبنان وأقفلت القضية. الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص. ٤٣٧.

سنة ١٩٦٣ إلى لواء في ديسمبر ١٩٦٤، ثم إلى مشير سنة ١٩٦٨.[1]

ثم أضيف إلى هؤلاء الثلاثة المؤسسين فيما بعد، من العلويين: سليمان حداد وعثمان كنعان، وقد تمتع العلويون بتمثيل كبير في الجيش السوري، حيث تولى عدد من ضباطهم مناصب عليا مثل محمد ناصر الذي كان قائد سلاح الجو وعزيز عبد الكريم الذي كان نائباً لرئيس الأركان ثم أصبح وزيراً للداخلية في حكومة بشير العظمة سنة ١٩٦٢، وتولى كل من: محمد معروف وغسان جديد، وكنج الكنج، وفاتح المرشد، وحسن مهنا، وأحمد علي كامل، وغيرهم من الضباط العلويين مناصب مرموقة في الجيش السوري خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٢.

ب- الضباط الإسماعيليون[2]

---

(1) Pipes, D. (1989) *'the Alawi Capture of Power in Syria'*, **Middle Eastern Studies**, vol 25, (1989) pp. 443-445.

(٢) الإسماعيلية: فرقة من غلاة الشيعة، تزعم بأن الإمام بعد جعفر الصادق هو ابنه إسماعيل، وتنقسم إلى عدة فئات من أبرزها الإسماعيلية التعليمية والإسماعيلية الخالصة، وقد تبنت الدولة الفاطمية المذهب الإسماعيلي، وانقسمت إسماعيلية مصر بعد وفاة المستنصر بالله الفاطمي سنة ٤٨٧هـ/ ١٠٩٤م إلى إسماعيلية نزارية يؤيدون الابن الأكبر للمستنصر وهو نزار الذي نص والده على خلافته، وإسماعيلية مستعلية يؤيدون الابن الأصغر أبا القاسم أحمد الذي سارع الوزير الأفضل بن بدر الجمالي بتنصيبه خليفة بعد أبيه ولقبه: المستعلي، وكان الأفضل خال أبي القاسم، ولما رفض نزار مبايعة أخيه الأصغر غادر إلى الإسكندرية، وصارت القاهرة مركزاً للإسماعيلية المستعلية وصارت شمال إيران قاعدة للإسماعيلية النزارية وتنازع الطرفان النفوذ في سورية، حيث استفحل أمر النزارية في حلب واستولوا على بانياس وقلاع قدموس ومصياف والكهف والخوابي، وكانت تتبعهم في الشام وخراسان نيفاً ومائة قلعة. ودخلوا في معارك مع السلاجقة والخوارزمية. ودالت دولتهم على يد هولاكو الذي انتزع منهم قلعة ألموت بعد أن دام حكمهم فيها ١٧٧ سنة، فقد بدأ حكمهم لها سنة ٤٧٧هـ/ ١٠٨٤م وانتهى في غرة ذي القعدة سنة ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م، وكان عدد ملوكهم ثمانية. وبعد سقوط

استفاد الضباط النصيريون من القاعدة التي كان يتمتع بها الضباط الإسماعيليون في الجيش، فقد كان من ضمن مؤسسي اللجنة العسكرية الضابطين الإسماعيليين: الرائد أحمد المير،(١) والنقيب عبد الكريم الجندي،(٢) وكان تمثيلهم أعلى من نسبتهم في الجيش خلال فترة الانتداب الفرنسي واستمر تمثيلهم مرتفعاً في الجيش السوري عقب الجلاء، ومن أبرز ضباطهم: عبد الوهاب الحكيم، وأنور تامر، ومحسن الحكيم من السلمية. كما برز من عائلة الجندي عدد من أصحاب الميول اليسارية من البعثيين وعلى رأسهم خالد الجندي شقيق عبد الكريم الذي شكل وحدات عسكرية مسلحة من العمال على النمط الماركسي، واستمر في قيادتها حتى إعفائه منها في أغسطس عام ١٩٦٧، وكذلك المقدم

ألموت انتقلت النزارية إلى فارس وانضم إليها إسماعيليون من الهند والسند. وامتدادهم اليوم هو الآغاخانية. أما امتداد الإسماعيلية المستعلية فهم البهرة. وقد فصل الشهرستاني في الملل والنحل في معتقدات الحسن بن الصباح (ت ٥١٨هـ/ ١١٢٤م) الذي يعود له الفضل في نشر معتقدات النزارية، حيث كان يدعو إلى إسقاط التكاليف، ويؤمن بتناسخ الأرواح. وسمي نزارية ألموت بالملاحدة وكذلك بالحشاشين. عبد المنعم الحفني (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص.ص.٥٤-٦٥.

(١) الرائد أحمد المير: عضو مؤسس في اللجنة العسكرية، عين قائداً للوحدات العسكرية على الجبهة السورية الإسرائيلية خلال حرب يونيو ١٩٦٧، ثم أعفي من مهام منصبه عقب الهزيمة، وفي شهر سبتمبر من العام نفسه عين عضواً في القيادة القومية لحزب البعث، ثم نحي عن منصبه في شهر أكتوبر ١٩٦٨ وعين ملحقاً بالسفارة السورية في مدريد.

(٢) النقيب عبد الكريم الجندي: عضو اللجنة العسكرية من مواليد السلمية سنة ١٩٣٠، كان أحد منظمي انقلاب مارس ١٩٦٣، وكوفئ على ذلك بتعيينه رئيس جهاز الاستخبارات، وحافظ على منصبه حتى عام ١٩٦٩، حيث تدور الشبهات حول طريقة وفاته في الثاني من مارس ١٩٦٩؛ فقيل بأنه انتحر في مكتبه، وقيل بأنه قتل من قبل القوات التي حاصرت مكتبه إثر الخلاف الذي اندلع بين حافظ أسد وصلاح جديد.

سامي الجندي،[1] ابن عم عبد الكريم وخالد، الذي رقي إلى رتبة عميد وتولى عدة مناصب وزارية منها حقيبتي الدفاع والإعلام في حكومات البعث. وتم التخلص من هؤلاء جميعاً عقب هزيمة ١٩٦٧.

ج- الضباط الدروز[2]

انضم الضباط الدروز إلى اللجنة العسكرية في مرحلة لاحقة لتأسيسها، ومنهم الرائد حمد عبيد الذي ألحق باللجنة نظراً لدوره في عصيان حلب سنة ١٩٦٢، حيث

---

(١) المقدم سامي الجندي: من مواليد السلمية سنة ١٩٢٠، درس طب الأسنان، كان بعثياً ثم أصبح مؤيداً للتيار الناصري ثم عاد وانضم إلى الحزب عقب انقلاب مارس ١٩٦٣ حيث عين وزيراً في عدة حكومات بعثية، ثم عين سفيراً لسورية في باريس، وسجن لدى عودته إلى سورية سنة ١٩٦٩ إثر حركة تصفيات داخلية في الحزب.

(٢) الدروز: فرقة من فرق الباطنية الإسماعيلية تنسب إلى محمد بن إسماعيل الدرزي واسمه الحقيقي نشتكين، وهو تركي من بخارى وفد إلى مصر سنة ٤٠٧هـ/ ١٠١٦م، واتصل بالحاكم بأمر الله الفاطمي وحسن له فكرة ادعاء الألوهية، فكان يقول بأن الحاكم بأمر الله هو الصيغة الناسوتية للألوهية، مما أدى إلى استعداء أهل القاهرة عليه فأمره الحاكم بأمر الله الفاطمي أن ينشر دعوته في جبال الشام لأنهم سريعو الانقياد، فنزل وادي تيم الله بن ثعلبة غربي دمشق من أعمال بانياس واستمال أهلها بمال كثير أعطاه الحاكم، وأباح لهم شرب الخمر والزنا، فسموا بالدروز لأنهم تبعوه ثم فضلوا أن يقال لهم الموحدون، ولم يعرف مصير الدرزي، وقيل إنه مات سنة ٤١٠هـ/ ١٠١٩م. وينقسم الدروز إلى عقال وجهال، فالعقال هم الأجاويد الذين لهم الحق في الاطلاع على العقيدة الدرزية أما الآخرون فلا تحق لهم. وكانوا يعتقدون بأن الشرائع الظاهرية والباطنية منقوصة وبأنه قد حلت محلها ديانة التوحيد، فيسقطون أركان الشريعة ويحلون مقامها سبع خصال. وكتب الدروز تسمى رسائل الحكمة وعددها مائة وأحد عشر رسالة مقسمة إلى أربعة مجلدات ومنها يستمد عقالهم مبادئ الملة. ويعتقد الدروز حياة الحاكم حتى الآن ويقولون بأنه لا بد أن يظهر في آخر الزمان ويعود إلى الخلافة وأنه المهدي لا محالة ويحلفون إلى الآن بغيبة الحاكم. عبد المنعم الحفني (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص.ص. ٣٤٣-٣٤٧.

أدانته المحكمة العسكرية وحكمت عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وسرعان ما تبنته اللجنة العسكرية فارتفع شأنه عقب انقلاب مارس ١٩٦٣، فعين قائداً للحرس الوطني وتولى قيادة اللواء المدرع في قطنا وكان من أهم ألوية الجيش المرابطة حول دمشق.

وفي الفترة نفسها ظهر اسم النقيب سليم حاطوم الذي ولد سنة ١٩٢٨ لعائلة فقيرة من قرية دبين التابعة لجبل العرب في سورية، ثم انتسب لحزب البعث في بداية عهده في الأربعينيات، ودخل الجيش وترقى فيه حتى أصبح برتبة مقدم، وبعد انقلاب ٨ مارس ١٩٦٣ ضم حاطوم إلى اللجنة العسكرية مكافأة له على دوره في الانقلاب حيث كان يقود كتيبة الصاعقة التي تولت حماية القصر الجمهوري ومواقع استراتيجية أخرى في مدينة دمشق. اشتهر حاطوم بالإسراف في شرب الخمر، وبحماقته التي دفعته إلى اقتحام المسجد الأموي في دمشق بفرقته المدرعة وكسر باب المسجد في أواسط الستينيات.[1]

وكانت المرحلة التي أعقبت الانقلاب ضد الشيشكلي هي الفترة الذهبية بالنسبة للنفوذ الدرزي في الجيش السوري، فقد تولى الزعيم شوكت شقير رئاسة الأركان لمدة

---

(١) استمر حاطوم في قيادة كتيبة الصاعقة حتى عام ١٩٦٦، وقد حاول محمد عمران الحد من نفوذه مما أدى إلى وقوع انقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦، وقد ترأس حاطوم فرقة هاجمت منزل أمين الحافظ الذي قاوم ببسالة وكانت حصيلة القتال خمسين شخصاً. وقد شعر حاطوم بالخديعة من قبل رفيقيه (جديد وأسد) لأنه لم يتسلم منصباً قيادياً بعد الانقلاب، ولم يتم انتخابه في القيادة القطرية الجديدة للحزب، وبدلاً من ذلك أعيدت له كتيبة الصاعقة. فانحاز حاطوم للقيادة القديمة للحزب، وحاول القيام بانقلاب في سبتمبر ١٩٦٦، ولدى فشل المحاولة فر إلى الأردن. وفي مارس ١٩٦٧ حكم على حاطوم بالإعدام غيابياً بتهمة التجسس لحساب إسرائيل، وفي اليوم السادس من الحرب مع إسرائيل قرر حاطوم دخول سورية للمشاركة في الحرب، فاعتقله عناصر الأمن واقتادوه إلى دمشق حيث أكد حكم الإعدام عليه مع رفيقه بدر جمعة، ويقال بأن عبد الكريم الجندي قام بتكسير أضلاعه قبل إطلاق النار عليه وهو نصف حي في الساعة الخامسة من صباح ٢٦ يونيو ١٩٦٧.

ثلاث سنوات (يوليو ١٩٥٣-يوليو ١٩٥٦)، وفي عهد الانفصال أصبح عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش السوري (سبتمبر ١٩٦١-مارس ١٩٦٣) وكان في هذه الأثناء نور الدين كنج يقود أضخم قطعات الجيش. ومن أبرز ضباطهم خلال تلك الفترة: خطار حمزة، أمين أبو عساف، جادو عز الدين، فضل الله أبو منصور، حمد الأطرش، زيد الأطرش، سلمان الشعراني، فريد زين الدين. ثم هيمنت مجموعة أخرى خلال فترة النفوذ البعثي على رأسها: حمد عبيد وفهد الشاعر وسليم حاطوم وغيرهم من الضباط الذين تمت تصفيتهم عقب محاولة حاطوم الانقلابية سنة ١٩٦٦.

هـ- الضباط السنة

أما الضباط السنة في اللجنة العسكرية فقد تم إلحاقهم بها في فترة متأخرة، ولم تكن لديهم قاعدة يعتد بها، فقد كان أمين الحافظ ضمن القيادة العسكرية التي أبرمت الوحدة مع مصر، وسرعان ما أمر عبد الناصر بإرساله ملحقاً عسكرياً في الأرجنتين، وبقي هنالك حتى تم استدعاؤه عقب انقلاب مارس ١٩٦٣،[1] ولم يكن أحمد سويداني أكثر أهمية من سابقه فلم يكن عمره يتجاوز ٣١ عاماً عندما وقع انقلاب ١٩٦٣، وتم إلحاقه باللجنة العسكرية نظراً لميوله الماركسية المتشددة وتعاطفه مع صلاح جديد.[2]

---

(١) تولى أمين الحافظ عدة مناصب عقب انقلاب ١٩٦٣، منها رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ووزارة الداخلية ووزارة الدفاع، ثم أطيح به على يد صلاح جديد في حركة انقلابية في فبراير ١٩٦٦، حيث ألقي القبض عليه ثم أفرج عنه وغادر إلى العراق وحصل على حق اللجوء السياسي فيها. عاد أمين الحافظ إلى سورية عقب سقوط بغداد في ٩ أبريل ٢٠٠٣ عن طريق منطقة القائم على الحدود السورية-العراقية، وتوفي بعد ذلك بفترة قصيرة.

(٢) عين أحمد سويداني رئيساً لجهاز الاستخبارات سنة ١٩٦٥، وعندما وقع انقلاب جديد في ٢٣ فبراير

لقد أدى تفوق عنصر الأقليات في تشكيلة اللجنة العسكرية إلى عودة ازدهار مؤسسة الطائفة في مقابل تدهور مؤسسات الحكم المدني والجيش، ففي عام ١٩٥٩ كان قد مر ثلاثة عشر عاماً على جلاء الفرنسيين عن سورية، وتبين خلال هذه الفترة فشل تجربة الحكم المدني، حيث كانت الحكومات غير قادرة على الصمود لبضعة أشهر، وفقدت المؤسسات الدستورية هيبتها أمام سلسلة الانقلابات التي عصفت بالبلاد، كما تعرضت المؤسسة العسكرية لسلسلة تصفيات طالت نخبة الضباط السوريين، وتغلغلت فيها الانتماءات الحزبية، مما أدى إلى ظهور العنصر العسكري- الطائفي من جديد، فقد كانت الطائفية هي المحضن الآمن أمام التقلبات السياسية، وكان الانتماء إلى الأقليات الطائفية لا يمثل الانتماء إلى معتقدات فحسب، بل كان يمثل انتماء إقليمياً وعشائرياً لأبناء الطوائف في آن واحد، فقد كانت الغالبية العظمى من عشائر العلويين تقيم في جبال الأنصارية مع وجود أقل في ريف حماة وحلب، ولاحظ فان دام بأن نسبة ٦٢.١ بالمائة من العلويين كانوا يعيشون في محافظة اللاذقية، بينما كانت تتركز الغالبية العظمى من الدروز في جبل العرب بنسبة ٨٧.٧ بالمائة. ويقيم الإسماعيليون في منطقتي مصياف والسلمية.[1]

١٩٦٦ عين رئيساً للأركان، واستمر في هذا المنصب حتى وقع الخلاف بين جديد وأسد، فاتهمه أسد بالتورط في محاولة انقلاب فاشلة، مما اضطره للجوء إلى العراق. وفي يوليو ١٩٦٩ ألقت السلطات السورية القبض عليه عندما توقفت طائرته في مطار دمشق في طريقها من بغداد إلى القاهرة، حيث كان يتمتع باللجوء السياسي هناك، وبعد اعتقاله تم اعتقال العديد من مؤيديه العسكريين الحورانيين الذين كانوا لا يزالون في الجيش، وبقي السويداني في سجن المزة العسكري حتى أفرج عنه في فبراير ١٩٩٤ بعد أن قضى فيه حوالي ٢٥ عاماً.

(1) Van Dam, N. (1987) *'Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite'*, **The Middle East Journal**, vol. 32, no 2, (spring 1987). pp. 201-210.

تطور تعداد الأقليات الطائفية في سورية خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٧٠[1]

العام	النصيريون	الدروز	الإسماعيليون
١٩٤٣	٣٢٥٣١١	٨٧١٨٤	٢٨٥٢٧
١٩٥١	٣٧٤٨٥٠	١٠٤٩٤٥	٣٤٥٢٩
١٩٧٠	٦٨٠٠٠٠	١٤٩٨٠٠	---

وعلى الرغم من أن أبناء الطوائف كانوا يشكلون أقليات صغيرة في سورية إلا أنهم تمتعوا بميزات لم تكن متاحة للأغلبية من أبناء السنة، حيث مثلت الطوائف بالنسبة لهم انتماء اعتقادياً - عشائرياً - إقليمياً في آن واحد، وهو الأمر الذي لم يكن متاحاً للمسلمين السنة أو حتى للمسيحيين.

---

(١) تم الحصول على أرقام سنة ١٩٤٣ من: Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) ،**British Documents on Foreign Affairs**, (E 1771/1771/89), 1st March 1945.
وأرقام سنة ١٩٥١ من: عبد العزيز عثمان ومحمد التقي عبد الرحمن (١٩٥٤)، مصدر سابق، ص.ص ١٣٨-١٣٩. أما تقديرات سنة ١٩٧٠، فتم الحصول عليها من مقالين لجوبسر. انظر:

Gubser, P. (1979) *'Minorities in Power: The Alawites of Syria'* and *'Minorities in Isolation: The Druze of Lebanon and Syria'*in Mc Laurin (1979) **The Political Role of Minority Groups in the Middle East**. New York, p. 18 and pp. 109-134.

نسب الطوائف في المجتمع السوري خلال الفترة ١٩٤٣-١٩٧٠[1]

الطائفة	نسبتهم سنة ١٩٤٣	نسبتهم سنة ١٩٥١	نسبتهم سنة ١٩٧٠
العلويون	١١.٣٧	١١.٢٦	١٠
الدروز	٣	٣.١	٢
الإسماعيليون	١	١	---

وبعد استعراض أهم الأعضاء المؤسسين للجنة العسكرية والظروف التي تشكل فيها التنظيم العسكري السري يمكن القول بأن جميع الأعضاء المؤسسين كانوا من المعارضين لاستمرار الوحدة بين سورية ومصر، وكانوا في الوقت نفسه ساخطين من قيادة البعث المتمثلة في ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني. وبسبب انتمائهم الطائفي فإنهم كانوا يميلون تجاه زكي الأرسوزي ووهيب الغانم وغيرهما من القيادات العلوية المؤسسة للحزب. وفي الوقت ذاته كانت أعمار الأعضاء المؤسسين للتنظيم العسكري السري في القاهرة تتراوح ما بين ٢٩ و٣٣ عاماً فكانوا ينتمون إلى جيل مختلف ويشعرون بأن الزمن قد تجاوز القيادة التقليدية وبأن الحزب أصبح يحتاج إلى دماء جديدة تتعامل مع متطلبات المرحلة التالية وتحدياتها.

---

(١) لاحظ فان دام بأن نسبة تمثيل الأقليات الطائفية في حزب البعث وفي الجيش كانت أعلى من نسبتهم في المجتمع، ففي النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين كانت نسبة العلويين في حزب البعث ٢٣.٤ بالمائة.

وفي القيادة القطرية للحزب كان نسبة العلويين فيها ٣٧.٧ بالمائة بينما كانت نسبة الدروز ٩.٤ بالمائة ونسبة الإسماعيليين ٩.٤ بالمائة أيضاً. وكانت نسبة تمثيل السنة ٤٢.٦ بالمائة. وضعف دور النصارى في الجيش والحزب لأنهم لم يتمتعوا بقاعدة عشائرية أو إقليمية كما هو الحال لدى الطوائف. نيقولاوس فان دام (١٩٩٥) **الصراع على السلطة في سورية**، مكتبة مدبولي، القاهرة. ص ٢٠٧.

وعلى الرغم من أهمية الدور الذي لعبته اللجنة العسكرية في السياسة السورية منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين، إلا أن البحث العلمي يعاني من قصور ملحوظ في تقصي تكوين هذه اللجنة وطبيعة دورها، وقد أسهمت العديد من العوامل في إقصاء الباحثين والمحللين عن هذا الموضوع، ومن ذلك عزوفهم عن مناقشة الدوافع الطائفية لقيام هذه اللجنة ومن ثم تحليل الدور الذي لعبه العنصر الطائفي في الانقلابات التي عصفت بسورية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠.

وقبل الخوض في تفاصيل هذه الانقلابات؛ لا بد من العودة بالذاكرة إلى المحاولة الانقلابية لمجموعة غسان جديد ومحمد معروف ومحمد صفا سنة ١٩٥٦، وذلك لتقصي العناصر المشتركة بينهم وبين المجموعة المؤسسة للجنة العسكرية التي تأسست سنة ١٩٥٩، وكان أقطابها صلاح جديد ومحمد عمران وحافظ أسد، ومن خلال المقارنة يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

أ- ضعف الانتماء الحزبي:

لم تكن مجموعة (جديد - معروف - صفا) تمثل انتماء فعلياً إلى الحزب القومي السوري أو أي حزب آخر، وكذلك فإن مجموعة (جديد - عمران - أسد) لم تكن تمثل انتماء فعلياً إلى القيادة التقليدية للبعث، بل كانت متمردة عليها وقامت بإقصائها وإبعادها بالكلية عن سورية، فقد كان «الحزب» في الحالتين يمثل قاعدة مدنية تساعد هذه الأطراف للوصول إلى السلطة ولم يكونوا في الحقيقة من المؤمنين بمبادئها أو من الملتزمين بخطها الإيديولوجي أو التنظيمي؛ فصلاح جديد هو شقيق غسان جديد والفرق بين الحركتين لا يتعدى ثلاثة أعوام، وقد كان صلاح من أعضاء الحزب القومي السوري، ولم يترك الحزب وينضم إلى صفوف البعث إلا عندما تم توجيه ضربة قاضية للحزب

القومي السوري في الجيش وفي الحياة السياسية، فقام صلاح بالانتساب إلى البعث حيث كان يمثل البديل الأقرب بالنسبة لأبناء الطوائف الذين كانوا يبحثون عن دور في الحياة العامة مقابل الأحزاب التقليدية المتركزة في المدن والتي كان تمثيل أبناء الطوائف فيها محدوداً للغاية.

ب- التركيز على العنصر العلوي:

كان تجمع (جديد-معروف-صفا) طائفياً بالدرجة الأولى، حيث كان غسان جديد ومحمد معروف من العلويين بينما كان محمد صفا من الشيعة الاثني عشرية، وكان اهتمامهم متوجهاً نحو تشكيل مجموعة متجانسة من أبناء جبل الأنصارية وتنسيبهم للحزب القومي السوري، ومن ثم استقطاب الأقليات الطائفية الأخرى لتنفيذ انقلابهم سنة ١٩٥٦، ولتحقيق ذلك فقد قاموا باستخدام قاعدة الحزب القومي السوري لتشييد مراكز تدريب وتنسيب المناهضين للحكم في دمشق، وفي هذه الأثناء كان جديد ومعروف يخططان لتسليح وتنظيم النصيريين على أسس عشائرية طائفية، حيث تعاون معهم النائب في البرلمان السوري «الشيخ» حامد المنصور الذي كان من أبرز زعماء عشيرة المتاورة في قضاء مصياف. وكان محمد معروف يعتمد بصورة أساسية على تجنيد عدد من المتطوعين العلويين من قضائي طرطوس وجبلة ممن خدموا سابقاً في جيش الشرق، وبالفعل فقد استجاب له عدد كبير من المتطوعين الذين لم يكونوا بحاجة إلى تدريب لأنهم كانوا من الرقباء والجنود المسرحين، وكانت خطة الانقلاب تكمن في تحرك بعض العشائر العلوية لمؤازرتهم في: "محافظة اللاذقية (عشيرة النميلاتية والمتاورة) عند بداية

الحركة، ولا سيما عشيرة سليمان المرشد بزعامة ولديه ساجي وفاتح".[١]

وكذلك اعتمدت مجموعة (جديد - عمران - أسد) بصورة أساسية على العنصر النصيري في قيادة اللجنة العسكرية وفي تنسيب أبناء عشائرهم في حزب البعث وفي قطعات الجيش السوري خلال الفترة التي أعقبت انقلاب ١٩٦٣.

ج- التحالف مع الضباط الدروز لتنفيذ المخطط الانقلابي:

فقد ورد في الوثائق الأمريكية وفي المصادر العراقية على حد سواء بأن غسان جديد قد تسلم عدداً كبيراً من البنادق والذخيرة والأجهزة اللاسلكية والقنابل اليدوية وقام بإرسالها إلى جبل الدروز، عن طريق الضابطين الدرزيين: حسن الأطرش وفضل الله جربوع اللذين توليا عملية نقل الأسلحة وتنظيم العصيان في جبل الدروز.[٢] وتشير المصادر إلى أن الزعيم الدرزي حسن الأطرش طلب مائة ألف دينار نظير مشاركته في المحاولة الانقلابية، وبعد التفاوض تم الاتفاق معه على دفع ٢٥٠ ليرة لكل مقاتل يتمكن من تجنيده من الدروز، وكان من المخطط أن يقوم محمد معروف بإعلان التمرد في اللاذقية، ويقوم حسن الأطرش بدعم الحركة الانقلابية في السويداء، بينما تتحرك قطعات من الحزب القومي السوري لفرض الأمن في دمشق، والسيطرة على الحاميات في حمص وحماة وحلب. وقد أسهب محمد معروف في وصف طريقة تجنيد العناصر المتعاونة معه لتنفيذ الخطة الانقلابية حيث ذكر بأنه اختار مجموعة من ضباط الجيش، منهم الضابط الدرزي عبد الغني إبراهيم، الذي كان معروف قد دربه بنفسه أثناء دورة الفتوة

---

(١) محمد معروف (٢٠٠٣)، **أيام عشتها: ١٩٤٩-١٩٦٩**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت. ص.ص ٢٣٤ و٢٤٣.

(٢) الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٠٧٨-٢٠٨٤.

في اللاذقية، وذكر بأنه كان على معرفة به وبأهله، كما أنه ساعد ابن عمه محمد شريف على دخول الكلية الحربية سنة ١٩٤٩ بعد أن كان راسباً في الفحص الطبي.(١) وعلى نفس النسق قامت مجموعة (جديد – عمران – أسد) بضم عدد من الضباط الدروز إلى اللجنة العسكرية في مرحلة لاحقة، وعندما أدت هذه المجموعة دورها تم التخلص منهم بصورة جماعية عقب انقلاب سنة ١٩٦٦.

د- ضم مجموعة من السياسيين والعسكريين السنة لزيادة فرص نجاح الانقلاب:

فقد قامت مجموعة (جديد-معروف-صفا) باستمالة عدد من السياسيين وعلى رأسهم منير العجلاني وميخائيل ليان.(٢) وفي هذه الأثناء كان غسان يعتمد بصورة أساسية على تعاون إبراهيم الحسيني وأديب الشيشكلي وعدد من النواب السنة كغطاء سياسي لحركته الانقلابية، وذلك على الرغم من إشرافه الكامل على عملية التخطيط والتنفيذ والتمويل. وكذلك استخدمت مجموعة (جديد-عمران-أسد) عدداً من الضباط السنة كأمين الحافظ وأحمد سويداني ومصطفى الحاج علي وموسى الزعبي، ليضعوهم في الواجهة ويحكموا من وراء ستار. ففي حين صدرت أحكام الإعدام في حق المتعاونين مع انقلاب غسان جديد سنة ١٩٥٦، تحمل أبناء السنة مسؤولية الجرائم التي ارتكبت أثناء تصفية خصوم البعثيين خلال الفترة (١٩٦٣-١٩٦٦) ثم أطيح بهم فيما بعد.

ويمكن القول بأنه في ظل انهيار كامل لمؤسسات النظام الجمهوري وضعف في بنية الجيش قامت اللجنة العسكرية على أسس عسكرية-طائفية، وليس على أساس حزبي-

---

(١) محمد معروف (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص ٢٣٤-٢٤٣.

(2) NARA. G. 59: 783.00/66-2556.

إيـديولوجي، واسـتخدم العنـصران الأخـيران كآليـات للوصـول إلى الحكـم والإمـساك بمقاليد السلطة عقب الانقلاب.

وفي الوقـت الـذي كانـت فيـه اللجنـة العـسكرية متماسكة كـان حـزب البعـث يمـر بظروف عصيبة، فقد استأنف التنظيم العسكري عمله في سـورية خـلال عهـد الانفـصال حيث عاد أعضاؤه من مصر، وبعد المؤتمر القومي الخامس لحزب البعـث في مدينـة حمـص في مايو ١٩٦٢ قررت القيادة إعادة التنظيم وتجديد الوحدة مع مصر واتخذت قـراراً آخـر بفصل أكرم الحـوراني ومؤيديـه بـصفة جماعيـة. فـضعف الحـزب بـشكل كبـير نتيجـة لهـذا الانفصال، ونشأ تنظيم مدني آخر لم يعترف بالمؤتمر القومي الخـامس أطلـق عليـه مـسمى: «القطريين» بقيادة رياض المالكي وعبـد الغنـي قنـوت وإسـماعيل عرفـة ويوسـف زعـين، واستمر آخرون عـلى تأييـدهم لأكـرم الحـوراني. والملاحـظ أن أعـضاء اللجنـة العـسكرية وزعوا الأدوار بـين مؤيـديهم عـلى هـذه التنظيـمات، فمـنهم مـن كلـف بالاتـصال بالقيـادة القومية التي كان يشرف على تنظيمها عراقيون بالتعاون مـع شـبلي العيـسمي، ومـنهم مـن عمـل مـع القطـريين ومـع جماعـة أكـرم الحـوراني، وعنـدما قامـت قيـادة الجـيش في عهـد الانفصال بإصدار أوامر بإحـداث تـنقلات واسـعة تهـدف إلى إضـعاف البعثيـين أوعـزت اللجنة العسكرية لعناصرها أن تشجع زياد الحريري على التحرك بسرعة لتفويت الفرصة على القيادة في دمشق، فوقع انقلاب مارس ١٩٦٣، وأعلن الانقلابيون حالة الطوارئ في البلاغ رقم (٢) يوم ٨ مارس وأصدروا مرسوماً باسم مجلس قيـادة الثـورة يقـضي بإعـادة الضباط الحزبيين المسرحين وتعيينهم في مواقـع عـسكرية هامـة في العاصـمة وضـواحيها. ولكن اللجنة العسكرية لم تـتمكن مـن المحافظـة عـلى تماسـكها بعـد توليهـا الـسلطة، فقـد اعتمدت هذه المجموعة على العنصر الطائفي العشائري، وكـان لهـذا العامـل دور كبـير في

ظهور الخلاف بين الأقطاب العسكرية المتصارعة، فقد أشار المؤرخ فيليب خوري إلى أنه بالرغم من التضامن الذي أظهره أبناء الطوائف أمام الأخطار الخارجية؛ إلا أن انقساماتهم القبلية عرقلت ظهور قيادة مركزية توحد شتاتهم، ونتيجة لذلك فقد ظهرت زعامات متفرقة مثلت مصالح مجموعات متناقضة من هذه القبائل،[1] وبناء على ذلك فقد انقسمت اللجنة العسكرية إلى أربعة تكتلات رئيسة:

١- تكتل اللواء صلاح جديد: الذي التف حوله معظم الضباط العلويين، وبعض الضباط الإسماعيليين، بالإضافة إلى تكتل القيادة القطرية من البعثيين المدنيين اليساريين.

٢- تكتل اللواء محمد عمران: الذي كان ينافس صلاح جديد وأمين الحافظ على الرئاسة والنفوذ بالاستناد إلى فريق من الضباط العلويين، وإلى بعض الناصريين، كما أنه كان يحاول التقرب من اليمين الدمشقي ومن جمال عبد الناصر.

٣- تكتل النقيب سليم حاطوم: الذي شكل مركزاً مصغراً من مراكز القوى في الجيش بدعم من الضباط الدروز، أمثال حمد عبيد وفهد الشاعر ومن بعض القيادات المدنية في الحزب أمثال منصور الأطرش وشبلي العيسمي، وكان يسعى للانفراد بالسلطة ولو أدى ذلك إلى انقلاب جديد.

٤- تكتل الفريق أمين الحافظ: من الضباط السنة، وكان الحافظ قد عين وزيراً للداخلية من قبل اللجنة العسكرية، لأنه الوحيد القادر على قمع حركة الناصريين، التي استفحل أمرها بعد انقلاب الثامن من مارس، وقد رفع الحافظ إلى رتبة لواء ثم إلى رتبة فريق، وأصبح رئيساً للحكومة والدولة ورئيساً للمجلس الوطني وأخيراً رئيساً لمجلس الرئاسة مكافأة على قمعه الحركة الناصرية.

---

(1) Khouri, P. (1987), **Syria and the French Mandate**. London. p. 523.

ونتيجة لهذه الصراعات فقد تم إبعاد محمد عمران عن طريق تعيينه ملحقاً عسكرياً في إسبانيا سنة ١٩٦٤، ثم اندلع الصراع بين أمين الحافظ من جهة وصلاح جديد وحافظ أسد من جهة أخرى، مما أدى إلى وقوع انقلاب في فبراير ١٩٦٦، حيث تم استبعاد أمين الحافظ.

ثم اندلع صراع آخر خاضه تحالف جديد- أسد ضد سليم حاطوم وفهد الشاعر وحمد عبيد وطلال أبو عسلة، وتمت تصفية الضباط الدروز بصورة نهائية في سبتمبر ١٩٦٦.

ولم تكد الأمور تهدأ حتى وقع الخلاف بين صلاح جديد، وحافظ أسد الذي أبدى اعتراضه على سياسات جديد اليسارية كسياسة: «الأرض المحروقة»، و«حرب التحرير الشعبية»، وغيرها من الشعارات الستالينية التي كانت تهدف إلى ترسيخ القطرية وإبعاد سورية عن محيطها العربي. وحسم هذا الصراع في مشهد انقسامي جديد في السادس عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩٧٠، عندما انقلب حافظ أسد على رفاقه القدامى فيما سمي بالحركة التصحيحية.

انقلاب ٨ مارس ١٩٦٣

انقلاب مارس ١٩٦٣

كانت نتائج انقلاب حزب البعث العراقي في الثامن من فبراير ١٩٦٣ كبيرة في المنطقة؛ فقد أدى هذا الانقلاب إلى تحقيق تقارب عراقي مع مصر، مما دفع بالعناصر البعثية والناصرية في سورية للقيام بانقلاب مماثل، وكانت القيادة العسكرية في دمشق متحسبة لوقوع مثل تلك الأحداث فاتخذت إجراءات احترازية تتمثل في إصدار أوامر بنقل حوالي مائة وعشرين ضابطاً على رأسهم العميد زياد الحريري الذي أقصي عن قيادة الجبهة، فانتهز الضباط البعثيون والناصريون هذه الفرصة للقيام بحركة انقلابية خاطفة تهدف إلى استعادة الوحدة مع مصر، وكان الناصريون بقيادة العميد محمد الصوفي قائد حامية حمص، وراشد القطيني، الذي كان حتى شهر فبراير ملحقاً عسكرياً في الأردن ثم عين رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية.

وفي الساعات الأولى من صباح يوم الثامن من مارس ١٩٦٣ تحركت فرق الجيش المتمردة قادمة من الجبهة باتجاه العاصمة السورية وكانت معززة بالدبابات والمدفعية الثقيلة بقيادة العميد وفيق الشوا، وعندما وصلت هذه القوة إلى دمشق في تمام الساعة الرابعة فجراً انضم إليها زياد الحريري وراشد القطيني، فتقدموا باتجاه مبنى رئاسة الأركان، الذي انهار عقب مقاومة قصيرة، ثم أحكم الانقلابيون سيطرتهم على مبنى الإذاعة المجاور، وخضعت سائر المباني الاستراتيجية في العاصمة إثر انضمام قائد منطقة دمشق العميد جميل فياض وقائد الشرطة العسكرية المقدم عثمان الجيرودي إلى الانقلابيين. وفي هذه الأثناء كانت مجموعة من الفرق العسكرية تشن حملة اعتقالات

واسعة في صفوف السياسيين والعسكريين باستثناء رئيس الوزراء خالد العظم الذي تمكن من اللجوء إلى السفارة التركية المجاورة لمنزله.

وفي الساعة السادسة والنصف صباحاً التأم مجلس قيادة الثورة المتكون من سبعة عشر عضواً في مبنى رئاسة الأركان، وأذيع البيان رقم (١) على أسماع الشعب السوري من جديد[١]، وأعلن عن تشكيل حكومة برئاسة صلاح الدين البيطار تضم عشرين وزيراً من البعثيين والناصريين والوحدويين المستقلين، وكان من أبرز أعضائها: المقدم سامي الجندي الذي رقي إلى رتبة عميد وعين وزيراً للدفاع، وكذلك المقدم أمين الحافظ الذي استدعي من الأرجنتين ورقي إلى رتبة عميد وعين وزيراً للداخلية، وأفرج عن المقدم لؤي الأتاسي من سجن المزة صبيحة يوم الانقلاب وعين قائداً للجيش ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، وذلك بعد ترقيته مباشرة إلى رتبة فريق ولم يكن قد تجاوز السادسة والثلاثين من عمره.[٢] كما تمت ترقية العميد زياد الحريري إلى رتبة لواء وعين رئيساً للأركان، وعين راشد القطيني نائباً له. وفي الرابع عشر من شهر مارس أرسلت الحكومة السورية وفداً

---

(١) أعلن عن اسم اثني عشر عضواً من أعضاء مجلس قيادة الثورة، سبعة من العسكريين وخمسة من المدنيين، وكان من أبرز الأعضاء الرائد محمد عمران الذي تمت ترقيته إلى رتبة عميد.

(٢) كان الأتاسي قد عين ملحقاً عسكرياً في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد الانفصال، ثم استدعي للإدلاء بشهادته في أحداث حلب في يناير ١٩٦٣، واعتقل بعد ذلك في سجن المزة حتى تم الإفراج عنه صبيحة يوم الانقلاب، وكان الأتاسي على علاقة وثيقة برجال الحكم في مصر حيث كان في القاهرة قبل الوحدة بمنصب مساعد للملحق العسكري، كما عين قائد فرقة في الإسكندرية خلال عهد الوحدة. وقد تلقى الأتاسي تدريبه العسكري في فرنسا وكذلك في الاتحاد السوفييتي سنة ١٩٦٢، وبعد توليه رئاسة مجلس الثورة لفترة وجيزة استقال الأتاسي في ٢٧ يوليو ١٩٦٣ احتجاجاً على الإجراءات التعسفية التي اتخذها أمين الحافظ عقب محاولة انقلاب الناصريين في يوليو ١٩٦٣.

إلى القاهرة للمشاركة في مباحثات الوحدة بين العراق ومصر، وأسفرت هذه المفاوضات عن صدور ميثاق في السابع عشر من شهر أبريل، لكن هذا الميثاق سرعان ما علق إثر خلافات ظهرت للعيان بين القوى الانقلابية المتحالفة في سورية، ففي الرابع عشر من شهر مارس أعلن نائب رئيس الأركان الناصري راشد القطيني من القاهرة بأن الجيش هو الذي قام بالانقلاب دون التنسيق مع أي جهة مدنية، فسارع ميشيل عفلق إلى التصريح في مقابلة مع صحيفة اللوموند الفرنسية بتاريخ ٢١ مارس بأن حزب البعث هو المدبر الفعلي لانقلاب فبراير في العراق وانقلاب مارس في سورية، وكانت هذه التصريحات المتضاربة نذيراً ببداية الصراع بين البعثيين والناصريين؛ ففي نهاية شهر أبريل ١٩٦٣ تظاهر الناصريون في حلب تعبيراً عن سخطهم لعدم تحقيق الوحدة والتباطؤ فيها، وجرت مظاهرات مماثلة في المدن السورية مما دفع بوزير الداخلية أمين الحافظ لاستخدام القوة، وسقط في هذه المواجهات خمسون قتيلاً، إلا أن الضباط البعثيين لم يقتنعوا بإجراءات الحافظ، بل كانوا يرغبون في تصفية القيادات الناصرية منعاً لوقوع تمرد في الجيش.

وفي السابع والعشرين من شهر أبريل تحركت فرقتان من اللواء ٧٢ المدرع من الكسوة باتجاه دمشق بقيادة مجموعة من الضباط البعثيين، وكانت مطالبهم تتمثل في تسريح سبعة وأربعين ضابطاً ناصرياً، فوافقت القيادة على تنفيذ هذا المطلب شريطة إنهاء التمرد وعودة الفرق إلى قواعدها، وتم على إثر ذلك تسريح عدد من الضباط الناصريين وعلى رأسهم نور الله الحاج إبراهيم من سلاح الجو ومحمد الصوفي وزير الدفاع وراشد القطيني نائب رئيس الأركان، كما تم تسريح حوالي ألف ضابط من الاحتياط يعتقد بأنهم مؤيدون للتيار الناصري، ودفعت هذه الإجراءات بالوزراء الناصريين الخمسة للتقدم

باستقالة جماعية من الحكومة، فانهارت حكومة البيطار بعد شهرين من تشكيلها، وسارع إلى تشكيل حكومته الثانية بعد أسبوع.

وعندما أبدى رئيس الأركان زياد الحريري معارضته لإجراء المزيد من التصفيات داخل الجيش، استغل البعثيون فرصة سفره إلى الجزائر في ٢٠ يونيو (وكان قد عين وزيراً للدفاع في حكومة البيطار التي تشكلت في ١٥ مايو، مع الاحتفاظ برئاسته لأركان الجيش) للقيام بتسريح سبعة وعشرين ضابطاً من الشرطة العسكرية وثلاثة عشر ضابطاً من الجيش، كما عملوا على إصدار قرار بنقل الحريري ملحقاً عسكرياً إلى الولايات المتحدة، مع ضرورة مغادرته الجزائر فوراً إلى أمريكا عبر باريس، فرفض الحريري تنفيذ هذه الأوامر وعاد إلى دمشق في ٢٥ يونيو، حيث فوجئ بسيطرة البعثيين على جميع القطعات العسكرية داخل دمشق وفي محيطها، ولمنعه من المواجهة هدد بعثيو العراق الحريري بالتدخل في حالة تحركه ضد رفاقهم فانهار الحريري أمام الضغوط المحلية والخارجية وغادر سورية في السابع من يوليو ليعين ملحقاً عسكرياً في فيينا، وأسندت وزارة الدفاع لأمين الحافظ بالإضافة إلى احتفاظه بحقيبة الداخلية.

وتزامنت هذه الإجراءات مع إعلان قيادة البعث عن تشكيل قوة عسكرية جديدة باسم الحرس الثوري في مطلع شهر يوليو، وهي عبارة عن جهاز حزبي بعثي عسكري يقوده المقدم حمد عبيد. وأمام هذه التطورات المتسارعة اقتنع الناصريون بأن البعثيين لم يكونوا جادين في مفاوضات الوحدة، فقرروا المبادرة بحركة انقلابية تهدف إلى استعادة نفوذهم في الجيش وتحقيق الوحدة مع مصر وكان على رأسهم جاسم علوان ومحمد الجراح.

‌اولة الانقلاب الناصري (يوليو ١٩٦٣)

في الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الثامن عشر من يوليو قامت أربع طائرات حربية بقصف مبنى رئاسة الأركان، وتحركت قطعات مساندة يقدر تعدادها بحوالي ألفي مقاتل من الشرطة العسكرية والمشاة وسلاح الإشارة لتبسط نفوذها على الأركان العامة ومبنى الإذاعة، وفي هذه الأثناء خرجت بعض العناصر المدنية من المتعاطفين مع الحركة للتظاهر مطالبين بتحقيق الوحدة مع مصر. ولكن أمين الحافظ رفض الرضوخ لمطالب المتمردين، وأمر بزج الدبابات والمدفعية تحت إمرته في شوارع دمشق، واستمرت المواجهات حتى الساعة الثانية والنصف، حيث استسلم المتمردون وأجريت لهم محاكمات ميدانية أعدم فيها ٢٧ ضابطاً على الفور، كما حصدت هذه الأحداث أرواح العديد من المواطنين.[1] وأدت هذه الأحداث إلى قيام عبد الناصر في الثاني والعشرين من شهر يوليو بإعلان إلغاء ميثاق الوحدة احتجاجاً على الإجراءات التعسفية التي قام بها البعثيون في حق الناصريين، كما استقال لؤي الأتاسي من رئاسة مجلس قيادة الثورة في السابع والعشرين من الشهر نفسه احتجاجاً على هذه الإجراءات، فتولى أمين الحافظ رئاسة المجلس خلفاً له واستمر في هذا المنصب لمدة سنتين ونصف. وفي هذه الظروف العصيبة شكل صلاح الدين البيطار حكومته الثالثة في الرابع من شهر أغسطس ١٩٦٣، إلا أنها

(١) من جملة من أعدم في هذه المحاولة الانقلابية من الضباط الناصريين: العقيد هشام شبيب والنقيب ممدوح رشيد والمساعد بحري كلش. وأبرز من تم تسريحهم من الجيش: محمد الصوفي، راشد قطيني، فواز محارب، كمال هلال، درويش الزوني. وقد شارك في هذه التصفيات الدموية عدد من الضباط العلويين مثل سليمان حداد وسليمان العلي وعلي مصطفى، أما جاسم علوان ومحمد الجراح فقد تم اعتقالهم عقب قمع التمرد، ثم سمح لهم بالمغادرة إلى مصر سنة ١٩٦٤. انظر: الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص.ص. ٢٧٦-٢٧٨.

سرعان ما انهارت أمام الخلاف الذي احتدم بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية، فاستقال البيطار وبادر أمين الحافظ بتشكيل حكومة برئاسته في الثاني عشر من شهر نوفمبر، من العام نفسه.

وفي ٢٥ أبريل ١٩٦٤ أصدر البعثيون دستوراً مبدئياً منح فيه مجلس قيادة الثورة سائر الصلاحيات التشريعية، وكذلك التنفيذية كتعيين وعزل الوزراء، كما كان رئيس المجلس أمين الحافظ (خلال فترة يوليو ١٩٦٣ - فبراير ١٩٦٦) في الوقت نفسه القائد الأعلى للقوات المسلحة.[1] وفي شهر مايو ١٩٦٤ استقالت حكومة أمين الحافظ، وتم تكليف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة رابعة، أصبحت تخضع لسلطة العسكريين المتنفذين في مجلس قيادة الثورة، وفق الدستور الجديد.

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها
٥٢	صلاح الدين البيطار	٩/ ٣/ ١٩٦٣- ١١/ ٥/ ١٩٦٣	شهرين
٥٣	صلاح الدين البيطار	١٣/ ٥/ ١٩٦٣- ٤/ ٨/ ١٩٦٣	شهرين ونصف
٥٤	صلاح الدين البيطار	٤/ ٨/ ١٩٦٣- ١١/ ١١/ ١٩٦٣	ثلاثة أشهر
٥٥	أمين الحافظ	١٢/ ١١/ ١٩٦٣- ١٣/ ٥/ ١٩٦٤	ستة أشهر
٥٦	صلاح الدين البيطار	١٤/ ٥/ ١٩٦٤- ٣/ ١١/ ١٩٦٤	خمسة أشهر ونصف
٥٧	أمين الحافظ	٤/ ١١/ ١٩٦٤- ٢٢/ ٩/ ١٩٦٥	عشرة أشهر ونصف
٥٨	يوسف زعيّن	٢٢/ ٥/ ١٩٦٥- ٢١/ ١٢/ ١٩٦٥	سبعة أشهر

(1) Maoz, M. (1976) *'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974'*, in Schiffrin H. edit, (1976) **Military and State in Modern Asia**. Jerusalem. pp. 277-297.

٥٩	صلاح الدين البيطار	١/ ١/ ١٩٦٦- ٢٢/ ٢/ ١٩٦٦	شهر وثلاثة أسابيع
٦٠	يوسف زعيّن	١/ ٣/ ١٩٦٦- ١٥/ ١٠/ ١٩٦٦	سبعة أشهر ونصف
٦١	يوسف زعيّن	١٦/ ١٠/ ١٩٦٦- ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٨	سنتين وشهرين
٦٢	يوسف زعين	٢٨/ ١٠/ ١٩٦٨- ١٣/ ١١/ ١٩٧٠	سنتين
٦٣	حافظ أسد	١٣/ ١١/ ١٩٧٠- ١٢/ ٣/ ١٩٧١	أربعة أشهر

هيمنة البعث على السلطة وأحداث اة (أبريل ١٩٦٤)

بعد القضاء على الناصريين والمستقلين، هيمن حزب البعث على الساحة السياسة في سورية، وأصبحت المناصب المدنية والعسكرية ألعوبة بيد الضباط البعثيين، وكانت المناصب التي تولاها أمين الحافظ مثار سخرية الشارع السوري، حيث أسندت إليه أكثر من عشرة مناصب في آن واحد منها تعيينه: رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد الجيش، ورئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ونائب الحاكم العسكري، كما أصبح في الثاني عشر من شهر نوفمبر ١٩٦٣ رئيساً للوزراء بالإضافة إلى الاحتفاظ بمناصبه السابقة، وذلك بالإضافة إلى عضويته في كل من القيادة القومية، والقيادة القطرية لحزب البعث.

ونتيجة لهذا التلاعب العسكري في المناصب العليا، بالإضافة إلى احتكار البعث للسلطة، والاستمرار في منع النشاط السياسي فقد تغيرت مراكز القوى في سورية، وأصبحت السلطات موزعة بين الأجهزة التالية:

١- مجلس قيادة الثورة، الذي تم توسعيه وأصبح يمارس صلاحيات واسعة وفق دستور سنة ١٩٦٤.

٢- مجلس الرئاسة الذي أصبح يتكون من خمسة أشخاص ينتخبون من قبل مجلس قيادة الثورة.

٣- مجلس الوزراء، المعين من قبل مجلس الرئاسة.

٤- القيادة القطرية لحزب البعث.

٥- القيادة القومية لحزب البعث.

وبسبب التصفيات الواسعة في صفوف الجيش وما صاحبها من خسائر بشرية فادحة بالإضافة إلى تبني سياسة يسارية متشددة، فقد انتشرت مشاعر السخط العام تجاه الحكم الشمولي الجديد، فبدأت مظاهر السخط في مدينة حلب ثم اندلعت الأحداث في مدنية حماة خلال شهر أبريل ١٩٦٤، حيث تحركت مظاهرات واسعة تشجب إصدار حكم بالسجن على الطالب عثمان الحوراني الذي قام بمسح شعار حزب البعث من على سبورة الفصل الدراسي، فقامت الشرطة بتفريقها، وفي اليوم التالي هاجم خطباء مساجد المدينة نظام البعث العلماني، فاندلعت المظاهرات من جديد، وقتل أحد الطلبة بينما أضربت المدينة احتجاجاً على القمع الذي مارسته الشرطة بأوامر شخصية من أمين الحافظ، وعندما فشلت جهود التهدئة، تطورت مظاهر الاحتجاج إلى استخدام الأسلحة النارية، وكان قائد قوات الحرس الثوري في المدينة آنذاك هو الضابط الدرزي حمد عبيد الذي طلب نجدة الجيش، وتم إمداده بالدبابات والمدفعية التي استخدمت لدك مئذنة مسجد السلطان وإخراج المعتصمين فيه بالقوة، وفاق عدد القتلى ستين شخصاً، ثم أعقب ذلك إصدار أحكام صارمة في محاكمات عسكرية ميدانية ترأسها مصطفى طلاس.

ولم تتوقف الأحداث عند هذا الحد بل انتشرت مظاهر الاحتجاج في سائر المدن السورية على ما وقع في مدينة حماة، فشهدت دمشق إضراباً شل المدينة في ٣٠ أبريل،

وكذلك كان التجاوب كبيراً في حمص وحلب، حيث تحركت سائر القوى السياسية المتضررة من الحكم العسكري، ومن ضمنهم الوحدويون والناصريون والإخوان المسلمون والتجار المتضررون من سياسة التأميم، فقامت قوات الحرس الثوري في دمشق بفتح المتاجر المغلقة بقوة السلاح، وأصدرت الحكومة قراراً ينص على الحكم بالسجن عشرين عاماً لمن يغلق محله التجاري دون سبب قانوني بالإضافة إلى مصادرة البضاعة وتأميم المحل.

وسرعان ما انهارت القوى المناوئة للسلطة لأن قادتها لم يكونوا منظمين ولم يثبتوا القدرة على الاستمرار أمام قمع أمين الحافظ الذي وجد نفسه مضطراً في المقابل إلى إعادة الحكم المدني عن طريق التخلي عن منصب رئاسة الوزراء، وتكليف البيطار بتشكيل حكومة جديدة في شهر مايو، ولكن البيطار لم يصمد طويلاً أمام تسلط العسكريين فقدم استقالته احتجاجاً على ذلك في الرابع عشر من شهر نوفمبر ١٩٦٤، وتولى الحافظ منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة من جديد.[1]

الصراع البعثي الداخلي واستبعاد القيادة القومية

وعلى الرغم من احتكار حزب البعث لجميع المناصب العليا في الدولة، إلا أن الصراع بين مختلف الأجهزة الحزبية لم يتوقف، حيث اندلع الخلاف بين القيادة القومية والقيادة القطرية لحزب البعث، وكان من أهم نقاط الخلاف بين القيادتين: النظر إلى طبيعة الوحدة مع مصر أو العراق أو كليهما، فقد دعت القيادة القطرية إلى المزيد من الاهتمام بالوضع الداخلي في سورية قبل الدخول في أي مشروع وحدوي، بينما كانت

---

(1) Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p. 158.

القيادة القومية تحث على تبني المشاريع الوحدوية، والحقيقة هي أن الخلاف بين القيادة القومية والقيادة القطرية حول الوحدة العربية والتقارب مع الاتحاد السوفييتي كان خلافاً شكلياً لا يمس جوهر الصراع بين الطرفين، حيث إن القيادة القومية لم تظهر حماساً وحدوياً يذكر بل كان البيطار على رأس الموقعين على وثيقة الانفصال، بينما اتهم عفلق باستخدام مشروع الوحدة مع مصر لكسب الوقت ومحاولة تحقيق الهيمنة البعثية على السلطة. وعلى الشاكلة نفسها كان الخلاف بين القيادتين (القومية والقطرية) حول تبني السياسة الاشتراكية التي كان الطرفان متفقان عليها إلا أنهم اختلفوا حول سرعة التأميم ووتيرته وطرق تحقيقه وليس في تبني المبدأ الاشتراكي، وبالتالي فإن الخلاف بين قيادة البعث لم يكن إيديولوجياً بالمعنى العام.[1]

كما أنه يصعب الادعاء بأن الخلاف الداخلي بين أجهزة الحزب كان يمثل صراعاً بين المدنيين والعسكريين، فقد اختلفت الزعامات المدنية فيما بينها، وانحاز العسكريون إلى فئات مختلفة من المدنيين.

ولدى استبعاد العامل الإيديولوجي كأساس للخلاف ذهب العديد من الباحثين إلى ربط حركة التصفيات الواسعة داخل حزب البعث بالتنافس الطائفي الذي قامت اللجنة العسكرية بإذكائه من خلال استدعاء الضباط وضباط الصف الذين تربطهم أواصر عائلية أو عشائرية لتعضيد مراكزهم في الجيش.[2] وكان غالبية المنتسبين الجدد من أقارب القيادات العسكرية من أبناء الطوائف، حيث تحدث تقرير القيادة القطرية لحزب البعث

---

(1) Seymour M. (1970) *'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt'*, in **Middle Eastern Studies**, vol. 6, no. 1 (January 1970). p. 42.

(٢) منيف الرزاز (١٩٦٧) **التجربة المرة**، بيروت.ص.ص ١٥٨-١٥٩.

عن هذه الظاهرة أثناء انعقاد المؤتمر القطري في دمشق سنة ١٩٦٦، وورد فيه:

«ألحت ظروف الثورة الأولى ومرحلتها الصعبة على دعوة عدد كبير من العسكريين الاحتياطيين (ضباط وضباط صف) حزبيين ومؤيدين لملء الشواغر التي نجمت من تصفيات الخصوم، ولتدعيم مواقف الثورة وحمايتها، ولم يسمح ذلك الإلحاح آنذاك باعتماد أسس موضوعية في عملية الاستدعاء وإنما كانت عوامل الصداقة والقرابة وأحياناً مجرد المعرفة الشخصية هي الأساس، مما أدى إلى تسرب عدد معين من العناصر الغريبة البعيدة عن منطق الحزب ومنطلقاته».[1]

وكانت أكثر العناصر نفوذاً في الجيش خلال المرحلة التي أعقبت انقلاب مارس ١٩٦٣ هم ضباط اللجنة العسكرية من النصيريين وعلى رأسهم: صلاح جديد الذي تولى رئاسة الأركان (مارس ١٩٦٣-سبتمبر١٩٦٥)، ومحمد عمران الذي تولى وزارة الدفاع بالإضافة إلى سيطرته الكاملة على اللواء ٧٠ المدرع المتمركز جنوبي دمشق، وحافظ أسد الذي أصبح قائداً للقوات الجوية السورية، ومن ثم وزيراً للدفاع. وأشرف هؤلاء الضباط الثلاثة على مهمة التحويل البعثي للمؤسسة العسكرية وملء المناصب الشاغرة في الجيش من أبناء طائفتهم، حيث تحدث الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث (خلال عامي ١٩٦٥-١٩٦٦)، منيف الرزاز عن سياسة التنسيب الطائفي من خلال استغلال الروابط العائلية لتعويض ما فقده الجيش خلال التصفيات التي أعقبت انقلاب ٨ مارس ١٩٦٣ مؤكداً بأن:

(١) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص ٦٠.

«روائح التكتل الطائفي المقصود بدأت تفوح وبدأ الحديث عنها أول الأمر همساً، ثم بدأت الأصوات في الارتفاع حين ظهرت بوادر مادية تسند الاتهام».[1]

وفي غضون هذه الفترة، قامت اللجنة العسكرية بتقوية نفوذها حول مدينة دمشق، وذلك من خلال إجراء سلسلة تنقلات داخلية تهدف إلى إبعاد السنة عن المواقع الحساسة في العاصمة وما حولها ونقلهم إلى الجبهة أو إلى حلب واللاذقية، وكذلك من خلال تجنيد عدد كبير من العلويين في الفرق ذات الأهمية الاستراتيجية، حيث تشير المصادر إلى أن معظم طواقم كتائب الدبابات التابعة للواء ٧٠ المتمركزة بالقرب من الكسوة جنوبي دمشق كانوا من العلويين، كما هيمن على قيادة اللواء ضابطين علويين هما علي مصطفى وكاسر محمود.[2]

وبحلول عام ١٩٦٥ ظهرت نتائج التنسيب الطائفي في الجيش بصورة مروعة حيث يقدر دريسديل بأن نسبة الضباط السنة في الجيش كانت تتراوح ما بين ٢٥ و٣٠ بالمائة، بينما مثل أبناء الأقليات الطائفية ما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من مجموع الضباط،[3] فقد أعقبت عملية تصفية الضباط الناصريين من الجيش في يوليو ١٩٦٣، تجنيد ما لا يقل عن ٧٠٠ ضابط علوي من منسوبي حزب البعث، الذي عمد إلى فرض هيمنته على المؤسسة العسكرية، ففي مؤتمر القيادة القطرية في فبراير ١٩٦٤ حاز العسكريون البعثيون على

---

(١) منيف الرزاز (١٩٦٧)، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(٢) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص ٦٧.

(3) Drysdale, A. (1979) *'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization'*, **Civilisations**, vol. 29, no. 3/4 (1979) pp. 359-373.

سبعة من مقاعد القيادة الخمسة عشر.[1]

الصراع بـ قادة اللجنة العسكرية

ظهرت أول ملامح الصراع بين قادة اللجنة العسكرية في الرابع عشر من شهر ديسمبر ١٩٦٤ عندما أقصي اللواء محمد عمران عن وزارة الدفاع وعين ملحقاً عسكرياً في مدريد. وكان عمران يعد الساعد الأيمن لأمين الحافظ حيث تمت ترقيته بسرعة كبيرة من رتبة مقدم إلى لواء عقب انقلاب مارس ١٩٦٣، وأسندت إليه قيادة أكثر الفرق العسكرية أهمية، فتولى قيادة اللواء الخامس المدرع في حمص، كما تولى قيادة اللواء المدرع ٧٠، ثم أسندت إليه فيما بعد حقيبة الدفاع، وفي خطوة مفاجئة قامت اللجنة العسكرية بإبعاده عن سورية بتهمة محاولة بناء كتلة طائفية علوية داخل الجيش، ولكونه المسؤول الأول عن جو الارتياب الطائفي الذي ساد عقب انقلاب ١٩٦٣، وقد تحدثت صحيفة الحياة اللبنانية آنذاك عن صراع علوي داخلي بين عمران من جهة وجديد وأسد من جهة أخرى، مشيرة إلى أن عمران ينحدر من اتحاد الخياطين العشائري بينما ينحدر جديد من اتحاد الحدادين.[2]

وبعد إقصاء عمران أصبح جديد الشخص الأقوى في الجيش، وكان قد رقي في الفترة ما بين شهري مارس ونوفمبر ١٩٦٣ من رتبة رائد إلى رتبة لواء، وأصبح رئيساً للأركان في شهر نوفمبر ١٩٦٣. وفي سنة ١٩٦٥ اندلع الصراع مرة أخرى بين صلاح جديد وأمين الحافظ الذي بدأ يتحدث بصورة علنية عن وجود تكتل طائفي علوي

(1) Pipes, D. (1989) *'the Alawi Capture of Power in Syria'*, **Middle Eastern Studies**, vol 25, (1989) pp. 442-443.

(٢) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص ٧٢.

داخل الجيش، مُتهماً جديداً بتشكيل هذه الكتلة، وانقسمت القيادة العسكرية إلى قسمين:

أ- مجموعة ضباط الأقليات الذين انحازوا إلى صلاح جديد، وعلى رأسهم حافظ أسد والضباط الدروز كسليم حاطوم وحمد عبيد، والضباط الإسماعيليون كأحمد المير وعبد الكريم الجندي، كما انضم إلى هذه المجموعة بعض الضباط المنسوبين إلى السنة ومن ضمنهم أحمد سويداني ومصطفى طلاس.[1]

ب- الضباط السنة الذين التفوا حول أمين الحافظ كرد فعل للتكتل الطائفي داخل الجيش، وحاول هؤلاء تكوين مجموعة سنية متماسكة ضد ضباط الأقليات من العلويين والدروز والإسماعيليين.

ولم تنعكس المنافسة بين الحافظ وجديد على القوات المسلحة والتنظيم العسكري فحسب، بل شملت الأجهزة المدنية للحزب، حيث وقع الخلاف بين القيادة القطرية الموالية لجديد، والقيادة القومية التي انحازت لأمين الحافظ وقدامى البعثيين، وكان جديد قد بدأ في تنفيذ سياسة التأميم بصورة متسارعة أدت إلى استعداء فئات واسعة من المجتمع، شملت كبار التجار والطبقة المتوسطة وأصحاب المحلات التجارية الصغيرة، وبسبب سوء أثر التأميم على اقتصاد البلاد بدأت القيادة القومية تدعو إلى إعادة بعض المحلات إلى أصحابها، ففي ٢٧ يوليو ١٩٦٥ تم إعادة الصيدليات إلى القطاع الخاص. كما اختلف أمين الحافظ مع جديد في السياسة الخارجية حيث كان جديد يقود سورية نحو العزلة الإقليمية والتقارب مع الاتحاد السوفييتي، بينما كان الحافظ يريد أن يحفظ خط العودة ويساعد سورية على قطع عزلتها مع العالم العربي.

وفي شهر سبتمبر ١٩٦٥ نجح أمين الحافظ في عزل صلاح جديد عن رئاسة الأركان،

---

(١) المصدر السابق، ص. ٧٥.

ولكن الأخير استطاع أن يتشبث بمنصب نائب الأمين العام للقيادة القطرية لحزب البعث، وحاول إضعاف الحافظ من خلال شن حملة تصفية واسعة داخل الجيش وخاصة في حامية حمص التي كان مصطفى طلاس قائداً لها، وأمام حالة التدهور الشامل الذي أصاب البلاد في شؤونها المحلية والخارجية جراء الصراع، تدخلت القيادة القومية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٥ فقررت أن تتقلد زمام السلطة بالكامل عن طريق حل القيادة القطرية السورية، فقدمت حكومة يوسف زعين التي كانت تتكون من أنصار جديد استقالتها في ٢٢ ديسمبر ١٩٦٥،[١] وتشكلت حكومة جديدة برئاسة صلاح الدين البيطار في ٢ يناير ١٩٦٦ انضم إليها محمد عمران وزيراً للدفاع باعتباره لم يكن من المنحازين لأي من مجموعتي جديد والحافظ، ويبدو أن عمران قد استغل منصبه الجديد لإشعال نار الفتنة الطائفية بدلاً من محاولة السيطرة عليها مما خلق جواً من السخط بين الضباط السنة من جهة، وبين العلويين الذين كان أغلبهم منحازاً لجديد من جهة أخرى. وحيث إن القيادة القومية قد عجزت عن وضع حد لذلك الصراع، فقد رأى جديد بأنه أصبح من المتعين القيام بحركة انقلابية جديدة تحسم الأمر لصالحه، فتحرك في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ للإطاحة بأمين الحافظ وصلاح البيطار، وجميع الموالين لهم في القيادة القومية، وتم تعيين يوسف زعين رئيساً لحكومة جديدة.

(١) ولد يوسف زعين في البوكمال سنة ١٩٢٩، ودرس الطب في جامعة دمشق ثم في بريطانيا، وساهم في الثورة الجزائرية كطبيب متطوع مع إبراهيم ماخوس ونور الدين الأتاسي، ثم عين وزيراً في حكومة البعث الأولى في مارس ١٩٦٣، وأسند إليه في تلك الفترة منصب أمين سر منظمة "الصاعقة" الفدائية. وقد تبنى زعين فكراً يسارياً متشدداً، وكان من أبرز أنصار جديد الذي دعمه لتولي رئاسة الحكومة في شهر مايو ١٩٦٥، ثم شكل حكومتين عقب انقلاب فبراير ١٩٦٦. اعتقل زعين عقب انقلاب حافظ أسد في السادس عشر من شهر نوفمبر ١٩٧١، وبقي مسجوناً حتى أفرج عنه سنة ١٩٨٣. الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص. ٣٢٩.

انقلاب ٢٣ فبراير ١٩٦٦

بلغت الأحداث ذروتها خلال الأسبوع الثالث من شهر فبراير ١٩٦٦ عندما أمر أمين الحافظ بتسريح ثلاثين ضابطاً من أنصار صلاح جديد، وتزامن هذا القرار مع هجوم شنه ميشيل عفلق ضد بعض عناصر الجيش الذين يثيرون النزعات الانفصالية، في الثامن عشر من الشهر نفسه، مؤكداً في محاضرة له بدمشق بأن حزب البعث هو حزب وحدوي، وانتقد بعض ضباط الجيش الماركسيين الذين لا يملكون ثقافة كافية تؤهلهم لفرض إرادتهم، وكانت محاضرة عفلق هذه جزءاً من مشهد انقسامي جديد عصف بحزب البعث بين القيادة القومية التي يمثلها الجيل المؤسس من قياديي البعث من أمثال ميشيل عفلق، وصلاح الدين البيطار، ومنيف الرزاز (الذي كان يشغل أمين عام حزب البعث آنذاك)، وشبلي العيسمي (الأمين العام المساعد)، وبين القيادة القطرية التي كان يديرها من الخلف اللواء صلاح جديد، وقد تزامن هذا الخلاف مع جملة إجراءات على الصعيد التنظيمي تمثلت في تجميد عضوية العديد من الحزبيين وإلغاء صلاحياتهم الحزبية والعسكرية، ولكن هذه الإجراءات لم تكن كفيلة بحسم الأمور وكان لا بد من حركة عسكرية تضع حداً لحالة الانقسام الداخلي.

وفي صباح الثالث والعشرين من شهر فبراير احتشدت جميع الوحدات المسلحة المتمركزة حول دمشق والواقعة تحت سيطرة الضباط الدروز والعلويين وزحفت نحو العاصمة. بينما حاول الضباط السنة في اللاذقية وحماة وحمص وحلب المؤيدين لأمين

الحافظ تحويل الموقف العسكري ولكنهم لم يتمكنوا من ذلك،[١] حيث نجحت فرقة الصاعقة بقيادة سليم حاطوم في إحكام سيطرتها على رئاسة الأركان ومبنى الإذاعة المجاور لها، وكانت مدعومة بفرقة من الدبابات التي اجتاحت العاصمة السورية قادمة من القابون بقيادة عزت جديد. وعلى الرغم من إحكام الانقلابيين سيطرتهم على دمشق إلا أن أمين الحافظ رفض الاستسلام وقاد مقاومة القوات المحاصرة له مع مائة وعشرين من حراسه، قتل في أثنائها عدد كبير من الطرفين، ولم يتوقف القتال إلا بعد أن جرح الحافظ جرحاً بليغاً فاستسلم رجاله حفاظاً على حياته.

وفي الساعة السادسة وعشرين دقيقة صدر عن إذاعة دمشق البيان رقم (١)، يؤكد استسلام أمين الحافظ وسقوط حكومة البيطار، ثم تتابعت البيانات العسكرية لتعلن منع التجول وإغلاق الحدود وغيرها من الإجراءات الاعتيادية المصاحبة للانقلابات العسكرية.

وفي اليوم نفسه عين نور الدين الأتاسي أميناً عاماً لحزب البعث ورئيساً للجمهورية ولم يكن عمره آنذاك يتجاوز السابعة والثلاثين عاماً،[٢] وتشكلت حكومة من عشرين وزيراً برئاسة يوسف زعين الذي كان في سن الأتاسي، كما تولى إبراهيم ماخوس حقيبة

---

(١) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص.ص ٨٢-٨٣.

(٢) ولد نور الدين الأتاسي في حمص سنة ١٩٢٩، وعين وزيراً للداخلية في حكومة البيطار التي تشكلت في أغسطس ١٩٦٣، وفي شهر فبراير ١٩٦٦ أصبح الأتاسي أميناً عاماً لحزب البعث ورئيساً للجمهورية، واستمر في منصبه حتى انقلاب حافظ أسد في نوفمبر ١٩٧٠، حيث أودع في سجن المزة وأفرج عنه في أغسطس ١٩٩٢، وتوفي بعد ذلك بأربعة أشهر بمرض السرطان في باريس في ديسمبر ١٩٩٢. الشويري (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص. ٢٥٤.

الداخلية وهو من مواليد نفس السنة التي ولد فيها الرئيسان،[1] وكان الثلاثة من خريجي كلية الطب، بينما سلمت حقيبة الدفاع إلى حافظ أسد بعد ترقيته من رتبة نقيب إلى رتبة لواء وهو في سن الثالثة والثلاثين، وعين أحمد سويداني رئيساً للأركان ولم يكن يتجاوز سن الرابعة والثلاثين.

وفي هذه الأثناء اعتقل صلاح الدين البيطار ووضع قيد الحجز في دار الضيافة بحي القصور، واحتجز أمين الحافظ لفترة ثم أفرج عنه فغادر إلى لبنان، وفر منيف الرزاز كذلك إلى لبنان، في حين أقصيت جميع الزعامات الحزبية من جيل المؤسسين، وأصبح من الواضح بأن حكم سورية قد وقع في يد جيل جديد، وفكر يساري متشدد، ومجلس قيادة ثورة يتزعمها: صلاح جديد ونور الدين الأتاسي ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس وحافظ أسد، كما عين الشيوعي سامح عطية وزيراً للمواصلات، في حين نشط خالد الجندي في تجنيد فرق العمال المسلحة على نمط الجيش الأحمر الصيني، وبدأت مرحلة جديدة من الإصلاح الزراعي والتأميم. أما على الصعيد الشعبي فقد قابل السوريون الحركة الانقلابية بعدم الاكتراث حيث إنهم لم يكونوا متعاطفين مع حكم أمين الحافظ ولا من المتحمسين لحكم صلاح جديد.

وقد رأى قادة الانقلاب العسكريون بأنهم يملكون كامل الشرعية في تولي السلطة، حيث إنهم قاموا بإعادة تنظيم الحزب عقب إعلان حله من قبل زعامته القديمة خلال فترة الوحدة مع مصر، فتولت مجموعة من الضباط السوريين فكرة تأسيس التنظيم

---

(١) ولد إبراهيم ماخوس لأسرة علوية سنة ١٩٢٩ وانتسب إلى حزب البعث في أوائل الخمسينيات، عين وزيراً للصحة في حكومة البيطار الأولى في شهر مارس ١٩٦٣، ثم أصبح وزيراً للخارجية في حكومة يوسف زعين في شهر سبتمبر ١٩٦٥، وأقام في الجزائر عقب انقلاب حافظ أسد سنة ١٩٧٠.

السري العسكري الذي أطلق عليه اسم «تنظيم سيناء»، ثـم تحـول إلى اللجنـة العـسكرية التي قامت بانقلاب ٨ مارس ١٩٦٣، وأحضر هذا الانقلاب الحزب إلى الـسلطة. ونظـراً للميول الانفصالية عند هـذه المجموعـة، والنزعـة اليـسارية المتـشددة لـدى أقطابهـا، فقـد أصبحت السياسة السورية تعاني مـن عزلـة عربيـة عـلى الـصعيد الإقليمـي، ومـن تـدهور اقتصادي على الصعيد المحلي حيث فشلت سياسة «النظام التعـاوني» و«المـزارع الجماعيـة» وغيرها من خطط الإصلاح الزراعي.

تصفية الضباط الدروز، و اولة انقلاب سليم حاطوم (سبتم ١٩٦٦)

شعر الضباط الدروز بالمرارة تجاه الترتيبات التي أعقبت انقلاب فبرايـر ١٩٦٦، فقـد رموا بثقلهم خلف صلاح جديد وقدموا تضحيات كبيرة، ولكـنهم فوجئـوا باسـتبعادهم تماماً عن مراكز القرار في المؤتمر القطـري الاسـتثنائي الـذي عقـد في شـهر مـارس ١٩٦٦، ففي هذا المؤتمر سقط سليم حاطوم في انتخابات القيادة القطريـة وسـقط معـه حمـد عبيـد، وكان حمد عبيد يطمح إلى تولي حقيبة الدفاع التي أسندت إليه في حكومـة زعـين الـسابقة، ولكن وزارة الدفاع أسندت إلى حافظ أسد، وسط اتهامات وجهـت لحمـد عبيـد بالفـساد وسوء الإدارة والإثراء غير المشروع، مما أثار نقمته.

أما حاطوم فقد تجاهـل الـضباط العلويـون تـضحياته الكبـيرة ودوره الرائـد في تنفيـذ انقـلاب فبرايـر، واكتفـوا بإعـادة تعيينـه قائـداً للقـوات الخاصـة، وأدى ذلـك إلى سـخطه وقيامـه بتـشكيل تنظـيم سري خـاص بـه وكانـت غالبيـة أعـضائه مـن الـضباط الـدروز، باستثناء مصطفى الحاج علي قائد جهـاز الاسـتخبارات العـسكرية الـذي كـان سـنياً مـن

حوران.[١] أما من المدنيين فقد استقطب حاطوم جماعة حمود الشوفي وهو درزي من السويداء، كان يتزعم مجموعة يسارية من البعث تشكلت أساساً من الدروز، وقد شغل منصب الأمين العام للقيادة القطرية في سورية خلال الفترة (سبتمبر ١٩٦٣- فبراير ١٩٦٤)، وكان من أشد المنتقدين للجنة العسكرية بسبب قيامها باستبعاده من حزب البعث سنة ١٩٦٤. كما كانت هذه المجموعة تنظر بقلق بالغ للدور الذي كان يمارسه صلاح جديد كرئيس للأركان خلال الفترة: (نوفمبر ١٩٦٣-سبتمبر ١٩٦٥) في جلب الجنود العلويين من الاحتياط إلى القوات المنسبة، وتعيين أبناء طائفته في قيادة الفرق الاستراتيجية حول دمشق، وخاصة في فرق الصاعقة والمدفعية والقوى الجوية. ومنهم على سبيل المثال لا الحصر قريبه عزت جديد.[٢]

وفي هذه الأثناء تمكن الأمين العام للقيادة القومية المخلوعة منيف الرزاز من التخفي في دمشق وتشكيل تنظيم سري للقيادة المخلوعة مكون من قطاعات مدنية وعسكرية منفصلة، وكان الهدف منه إعادة القيادة القومية للسلطة، وقد تزعم الرزاز بنفسه القطاع المدني بينما تولى اللواء الدرزي فهد الشاعر مهمة إنشاء المكتب العسكري وتزعم تنظيم الحزب العسكري الذي استقطب مختلف الأقليات الطائفية باستثناء العلويين، وقرر

---

(١) تألفت مجموعة سليم حاطوم من: طلال أبو عسلي، فارس المحيثاوي، عبد الرحمن بطحيش، إبراهيم نور الدين، علي المقداد، مصطفى الحاج علي، فواز أبو الفضل، جميل عفور، بدر جمعة، الوليد طالب، خالد الحكيم، نذير النابلسي، محمود نوفل، نايف عبيد، إبراهيم حمزة، مسلط أبو عاصي، محمد الأطرش، صابر المعاز، فؤاد منذر، مجلي القائد، طالب الضماد. المصدر السابق، ص.ص ٣٤٩-٣٥٠.

(2) Maoz, M. (1976) *'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974'*, in Schiffrin H. edit, (1976) **Military and State in Modern Asia**. Jerusalem. pp. 284.

تنظيم سليم حاطوم وتنظيم فهد الشاعر التعاون معاً لإسقاط نظام صلاح جديد، حيث عقدت اجتماعات بين الطرفين لوضع خطة انقلاب جديد.

ولكن في شهر أغسطس اكتشف رئيس جهاز الاستخبارات الإسماعيلي عبد الكريم الجندي مجموعة فهد الشاعر، إثر انهيار الضابط محمد النعيمي الذي اعترف خلال التحقيق بأن ثمة خطة للانقضاض على السلطة سينفذها حمد عبيد ومنيف الرزاز، وأدى ذلك إلى حملة اعتقالات خلال الفترة ما بين ٢٥ أغسطس و٣ سبتمبر طالت نحو مائتي ضابط أغلبهم من الدروز، وتمكن منيف الرزاز من الفرار عن طريق التسلل من مخبئه في دمشق إلى لبنان، بينما اعتقل حمد عبيد. وقرر سليم حاطوم الاستفادة من ظروف الاعتقالات الجماعية للدروز، فاتهم القيادة العسكرية بالطائفية واستهداف أبناء جبل العرب بشكل خاص، وقد نجحت هذه المناورة في خلق حالة من القلق لدى فرع الحزب في السويداء، الذي هدد بمقاطعة القيادة القطرية إذا استمرت عملية تصفية الضباط المنحدرين من منطقتهم، فقررت القيادة إرسال لجنة حزبية عليا إلى السويداء تتكون من الرئيس السوري نور الدين الأتاسي، والأمين العام المساعد للقيادة القطرية صلاح جديد وجميل شيا العضو الوحيد الدرزي بالقيادة القطرية، وذلك في الثامن من شهر سبتمبر حيث دخل حاطوم عليهم وبيده مدفع رشاش ووضعهم في الأسر، وسيطر على مقر الحامية بالسويداء بمساعدة مدير فرع المخابرات العسكرية فيها، وقامت مفاوضات بين أسد في دمشق وبين حاطوم طلب فيها الأخير تطهير الحزب من أنصار جديد وبعودة حمود الشوفي الماركسي الدرزي إلى القيادة القطرية.

وقد لعب حافظ أسد الدور الرئيس في القضاء على هذه المحاولة الانقلابية حيث أمر بتحليق سرب من الطائرات العسكرية فوق المنطقة وأرسل وحدة عسكرية تضم كتيبة

صواريخ إلى السويداء، مهدداً بقصف المدينة إذا لم يفرج حاطوم عن الأتاسي وجديد، ولم يتمكن حاطوم من الصمود في وجه التعزيزات القادمة من دمشق ففر بصحبة مجموعة صغيرة من رفاقه إلى الأردن لتفادي اشتباك مسلح، وتمت تصفية عدد كبير من الضباط الدروز إثر فشل المحاولة الانقلابية، كما ألقي القبض على الزعيم البعثي منصور الأطرش واستبعد على خلفية هذه الأحداث.

ونظراً لوجود بعض العناصر من الضباط الحوارنة الذين أظهروا تعاطفاً مع الحركة الانقلابية فقد تم تسريح قياداتهم من اللجنة العسكرية وعلى رأسهم موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي، في حين بقي أحمد سويداني في منصبه رئيساً للأركان حتى تم استبداله بمصطفى طلاس في فبراير سنة ١٩٦٨.

ا يش العقائدي وهز ة يونيو ١٩٦٧

ركز قادة البعث اهتمامهم خلال فترة الخمسينيات والستينيات على تأسيس قاعدة عسكرية للحزب، كما عمدوا إلى الاستفادة من تمثيلهم في الجيش لترجيح كفتهم على الصعيد السياسي كما حصل في عصيان الضباط البعثيين سنة ١٩٥٧ ومفاوضات الوحدة وما أعقبها من تعيينات للعناصر البعثية في الجمهورية المتحدة. وفي سنة ١٩٦٣ أصبح التمثيل العسكري للحزب معلناً، وظهر مبدأ «الجيش العقائدي» لأول مرة بصورة رسمية، في ظل هيمنة عسكرية على قيادة الحزب حيث أصبحت لهم اليد الطولى في اتخاذ القرار السياسي، بينما ضعف الشق المدني للحزب بصورة ملحوظة؛ فبينما كان القادة العسكريون يتبوأون مناصب عليا في قيادة الحزب لم يكن من حق المدنيين التدخل في شؤون المؤسسة العسكرية. وعندما شعرت القيادة المدنية بأنها فقدت السيطرة على الشق العسكري شرع أقطاب البعث في مهاجمة النفوذ العسكري وبيان ضرورة انصياع الضباط

البعثيين للقيادة التقليدية، فبادر ميشيل عفلق بمهاجمة صلاح جديد ضمناً سنة ١٩٦٦، عندما انتقد هيمنة العسكريين على شؤون الحكم وفرض انقساماتهم على الحزب والأمة، مؤكداً بأنه ليس هناك حزب ثوري يتولى فيه الضباط قيادة الحزب وقيادة فرقهم العسكرية في آن واحد. ثم تبعه منيف الرزاز (الذي أصبح الأمين العام للحزب بعد إقصاء عفلق سنة ١٩٦٥) في انتقاد الفئة الحاكمة من الضباط البعثيين، متهماً إياهم بالتكتل الطائفي.

وفي هذه الأثناء لم يكن الضباط العلويون في سدة الحكم يظهرون اهتماماً كبيراً بمثل هذه الاتهامات؛ فقد تبنت القيادة اليسارية تطبيق مبدأ الجيش العقائدي بحماس كبير، حيث ناقش المؤتمر القومي لحزب البعث موضوع الجيش وانتهى إلى ضرورة:

> «العمل بدأب على إيجاد الصيغ الملائمة للاستمرار في إسهام القطاع الحزبي للجيش مع القطاع المدني في رسم سياسة الحزب وتنفيذها، كما يجب إتاحة الفرصة للعناصر المناضلة والقيادية فيه للمساهمة في حمل المسؤوليات القيادية على صعيد الحزب والحكم بشرط التفرغ التام لتلك المسؤوليات».[1]

وحدد المؤتمر مسؤوليات الجيش العقائدي فيما يلي:

> «حماية البلاد من العدوان الخارجي وحماية الثورة من أعداء الثورة، ووظيفة التنظيم الحزبي في الجيش هي تغذية الجيش المستمر بالروح العقائدية وتوجيهه توجيهاً يتلاءم مع اتجاهات الحزب

---

(١) بيان القيادة القومية لحزب البعث عن المؤتمر القومي الثامن في دمشق ٤/ ٥/ ١٩٦٥، نقلاً عن أمين أسد (١٩٧٩) **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية ١٩٤٦-١٩٧٣**، بيروت. ص.ص ٥٤-٥٥.

وخططه»[١]

ولتحقيق ذلك فقد قرر المؤتمرون ضرورة تحقيق الوعي السياسي والإيديولوجي في صفوف الضباط والمجندين، وهو أمر:

«لا يقل أهمية بحال من الأحوال عن التدريب العسكري، بل بالعكس فإنه يخلق مناخاً ملائماً لقيام مفهوم ثوري جديد للانضباط يقوم على أساس الإيمان بالمثل العليا لا الخوف من القسر، كما أنه يصفي الأساليب البورجوازية الاحترافية في العلاقات بين الرئيس والمرؤوس، ويخلق علاقات رفاقية يحركها الإيمان بقضية الجماهير ويصبح القسر فيها وسيلة استثنائية لن تنال إلا العناصر غير السوية».[٢]

وبهذه المصطلحات الرنانة: «مناخ ثوري»...«تصفية البورجوازية»...«علاقات رفاقية» جيرت قيادة الجيش السوري لصالح حزب البعث، وحرص البعث على دمج المؤسسة العسكرية ضمن كادره الحزبي، حيث أعطى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لحزب البعث وحده حصراً حق التنظيم والنشاط الحزبي أو التكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة.[٣]

ولتحقيق الانتماء العقائدي للجيش اكتشفت القيادة البعثية بأنه من المتعين عليها القيام بتصفيات واسعة تهدف إلى استبعاد جميع العناصر غير الموالية للحزب، وكان

---

(١) بيان القيادة القومية في المؤتمر الثامن ٤/ ٥/ ١٩٦٥، المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص.ص ٥٥-٥٦.

(٣) المصدر نفسه.

الجيش قد أنهك بسلسة تصفيات أبرزها:

أ- تصفيات الجيش السوري في زمن الوحدة (١٩٥٨-١٩٦١): حيث تحدث أمين النفوري في مؤتمر جامعة الدول العربية في أغسطس ١٩٦٢ بأن عدد الذين قام جمال عبد الناصر بتسريحهم يقدر بحوالي: ١١٠٠ ضابط و٣٠٠٠ ضابط احتياط.

ب- التصفيات التي أعقبت انقلاب مارس ١٩٦٣: حيث تم تسريح حوالي ٧٠٠ ضابط من الدمشقيين، والناصريين، والوحدويين المستقلين، وتم استبدالهم بأكثر من تسعمائة ضابط من كوادر حزب البعث الذين يحملون شهادات جامعية ولكنهم لا يفقهون شيئاً في أمور القتال، إلا ما تعلموه في الخدمة العسكرية.

ج- التصفيات التي أعقبت انقلاب فبراير ١٩٦٦: وشملت أكثر من ٤٠٠ ضابط من أنصار أمين الحافظ وسليم حاطوم وخاصة الضباط الدروز والحوارنة.

وعندما دخلت سنة ١٩٦٧، كان الجيش السوري قد فقد أكثر من ألفين ومائتي ضابط وثلاثة آلاف ضابط من الاحتياط، ويعادل ذلك ثلثي ضباط المؤسسة العسكرية بأسرها.[١] وتم استبدالهم بمجموعات حزبية طائفية تمتلك عقلية تنظيمية متطورة لكنها كانت مرصودة للصراعات الداخلية والسيطرة على السلطة لا على مواجهة العدو الصهيوني.

وفي هذه الظروف العصيبة دخل الجيش السوري «العقائدي» معركة يونيو ١٩٦٧، وكان تعداده يقدر بحوالي ٧٥٠٠٠ مقاتل،[٢] وفي الوقت الذي كان فيه رئيس

---

(١) قدر تعداد الجيش السوري عام ١٩٦٣ بحوالي ٦٠ ألف مقاتل، وكان بينهم ثلاثة آلاف ضابط، انظر:

Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, p. 335.

(٢) بلغ تعداد القوات اليهودية ٥٠٠٠٠ مقاتل، يمكن أن يصل عددهم إلى ٢٦٤٠٠٠ مع قوات الاحتياط،

الاستخبارات العسكرية السورية عبد الكريم الجندي مشغولاً في التحقيقات المتتالية بشأن المحاولات الانقلابية، وملاحقة المعارضين لحكم صلاح جديد، كان جهاز الاستخبارات الإسرائيلية (الموساد) يعمل على جمع المعلومات حول التحصينات السورية حول هضبة الجولان، واندلعت المعارك في صباح الخامس من شهر يونيو حيث بادر سلاح الجو الإسرائيلي بقصف المطارات العسكرية المصرية وتدمير المقاتلات المصرية التي كانت الأكثر تطوراً في العالم العربي حيث كانت تحتوي على ٤٥٠ طائرة مقاتلة من صنع سوڤييتي، ولم تتمكن أكثر من اثنتي عشرة طائرة مصرية من الإقلاع، فقتل أكثر من مائة طيار مصري ودمر سلاح الجو المصري بالكامل. وفي مساء ذلك اليوم استطاع الطيران الحربي الإسرائيلي تدمير سلاح الجو الأردني، وفي اليوم التالي هوجمت المطارات العسكرية السورية التي فقدت أكثر من ثلثي مقاتلاتها في ذلك القصف الجوي.[1]

أما على الأرض فقد فرضت القوات الصهيونية سيطرتها في حركة خاطفة على شبه جزيرة سيناء وسيطرت على شرقي الأردن وقطاع غزة، ثم زجت بلواءين مدرعين باتجاه هضبة الجولان في مواجهة تسعة ألوية سورية، وقامت المدفعية الإسرائيلية بتكثيف قصفها على المواقع السورية لمدة أربعة أيام متتالية، وفي ٩ يونيو اقتحم الجيش الإسرائيلي هضبة الجولان ودخلها دون مقاومة تذكر، وفي اليوم التالي وجدت القوات السورية نفسها محاصرة من قبل القوات اليهودية، وتلقت أوامر مباشرة من وزير الدفاع السوري

أما مجموع القوات العربية فكان يقدر بحوالي ٢٨٠٠٠٠، مقسمة على النحو التالي: مصر ١٥٠٠٠٠، سورية ٧٥٠٠٠، الأردن ٥٥٠٠٠.

(١) قدر مجموع الطائرات الحربية لدى القوى العربية بحوالي ٨١٢ طائرة، في مقابل ٢٠٠ طائرة مقاتلة إسرائيلية.

اللواء حافظ أسد بالانسحاب «الكيفي» دون قتال...

فسقطت الجولان...

ولم يخسر الجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية أكثر من ١٤١ جندياً... بينما فقد الجيش السوري حوالي ٢٥٠٠ مقاتل و٥٠٠٠ جريح، وتم تدمير نصف المدرعات السورية المتمركزة في الجولان...[1]

وفي غضون الأيام الستة الممتدة ما بين الخامس والعاشر من شهر يونيو ١٩٦٧ هاجر حوالي ٨٠ ألف سوري من سكان الجولان فراراً من الغزو الإسرائيلي...

وأسفرت المعركة عن نتائج مروعة؛ فقد تضاعف حجم الكيان الصهيوني ثلاثة أضعاف عما كان عليه قبل الحرب، وخضع أكثر من مليون عربي للحكم الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وازدادت رقعة إسرائيل ٣٠٠ كيلومتر من الجنوب و٦٠ كيلومتر من جهة الشمال.

لقد أثبتت قيادة اللجنة العسكرية كفاءتها عدة مرات في المعارك الداخلية، وخاصة في مدينة دمشق، ولكن الطائرات النفاثة التي استخدمت فوق دمشق وحلب والسويداء، بالإضافة إلى الدبابات والمدفعية الثقيلة واللواء ٧٠ المدرع وغيره من ألوية الجيش السوري قد انسحبت من الجولان دون قتال، ولم تثبت الفرق الحزبية والمنظرون البعثيون والعسكريون الإيديولوجيون أي كفاءة لخوض معركة على الجبهة مع العدو الصهيوني.

---

(١) قدر مجموع عدد القتلى في صفوف العرب ٢١٠٠٠ قتيل و٤٥٠٠٠ جريح، و٦٠٠٠ أسير بالإضافة إلى تدمير أكثر من ٤٠٠ طائرة حربية. وكانت خسارة مصر هي الأكبر حيث فقدت حوالي ٨٠ بالمائة من معداتها العسكرية وقتل أكثر من ١٠٠٠٠ جندي وأسر حوالي ٥٠٠٠ جندي، منهم ٥٠٠ ضابط.

انقلاب ١٦ نوفمبر ١٩٧٠

أدت هزيمة يونيو إلى إذكاء نار الخلاف داخل القيادة السورية التي انقسمت إلى تكتلين: مجموعة صلاح جديد (وكان قد استقال من منصبه كرئيس للأركان وأصبح أميناً عاماً مساعداً في القيادة القطرية السورية)، ومجموعة حافظ أسد (وكان قد ترك منصبه كقائد للقوات الجوية وأصبح وزيراً للدفاع)، وكان الطرفان يبحثان عن الأسباب التي أدت إلى تلك الكارثة، حيث احتدم الجدل بينهما حول الشؤون العسكرية والسياسة الخارجية والاقتصادية، وتركز النقاش في صفوف البعث حول خيار تبني السياسة الاشتراكية الموجهة داخلياً أو تبني سياسة قومية عربية موجهة خارجياً بهدف التعاون بين العرب لمواجهة إسرائيل. وكانت المشكلة هي الوصول إلى طريقة أفضل للربط بين الاشتراكية والقومية العربية. وظهر الخلاف بين جديد وأسد في المؤتمرين: القطري والقومي اللذين عقدا في سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٦٨، حيث ظهر اتجاهان متباينان:

الأول: يؤيد إعطاء الأولوية القصوى للتحول الاشتراكي للمجتمع السوري، وكان الأعضاء المدنيون يؤيدون هذه الفكرة وعلى رأسهم صلاح جديد وعبد الكريم الجندي وإبراهيم ماخوس ويوسف زعين، وهذه المجموعة رفضت علانية التعاون السياسي والعسكري مع الأنظمة «اليمينية الرجعية» كالأردن ولبنان والعراق، وكانت ترغب في التعاون مع الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية ما دام ذلك يخدم التحويل الاشتراكي للمجتمع.

أما **الاتجاه الثاني** فقد أبدى ميولاً قومية عربية، بهدف دعم الكفاح المسلح ضد إسرائيل، حتى ولو أدى ذلك إلى تباطؤ التحول الاشتراكي للمجتمع، وأيدت هذه

المجموعة التعاون والتنسيق العسكري مع الأردن والعراق ومصر والسعودية دون الاهتمام باتجاههم السياسي، كما كان أسد يدعو إلى بدء مفاوضات مع نظام البعث المنافس في العراق.

وفي النهاية انتصر تيار صلاح جديد بأغلبية ساحقة خلال المؤتمر، واعتمدت اتجاهاتهم كمقررات رسمية لسياسة الحزب. ولم يقبل أسد نتائج مؤتمري الحزب ورفض حضور اجتماعات أخرى، وقرر إحكام سيطرته على القوات المسلحة عن طريق فصل الجهاز العسكري للحزب عن قيادة الحزب المدنية. كما أصدر أوامره بمنع أعضاء القيادة القطرية أو مسؤولي الحزب المدنيين من زيارة تنظيم الحزب العسكري أو القيام باتصالات مباشرة مع قطاع الحزب العسكري. كما منع الضباط من إقامة أي اتصال مع المدنيين.

وفي هذه الأثناء شرع أسد في نقل مجموعة من أنصار جديد العسكريين إلى مناصب أقل حساسية في القوات المسلحة دون سابق تشاور مع المكتب العسكري الذي كان يسيطر عليه أنصار جديد، ومن ذلك على سبيل المثال إعفاء عزت جديد من قيادة اللواء سبعين الذي كان له أهمية سياسية واستراتيجية.

وفي شهر فبراير حاول أنصار جديد المسيطرون على فرع الحزب باللاذقية التخلص من تأثير أسد عن طريق تصفية أبرز أنصاره، فأصدر أسد في ٢٧/ ٢/ ١٩٦٩ أوامره باعتقال أمين فرع حزب البعث العلوي في اللاذقية عادل ناعيسة، واعتقل معه عدد من قادة الفرع الذين استبدلوا بأنصاره. ثم احتلت القوات الموالية لحافظ أسد مبنى الإذاعة في حلب وفي دمشق، ومكاتب جريدتي البعث والثورة، وفرضت الرقابة العسكرية على نشرات الأخبار، وكانت هذه الإجراءات أشبه بانقلاب عسكري أدى إلى أن تفقد القيادة

القطرية معظم نفوذها، وبناء على طلب القيادة القطرية عقد مؤتمر قطري استثنائي في مارس ١٩٦٩ لم يتوصل إلى أي نتيجة، فاحتفظ أسد بنفوذه في الجيش وعزز جديد سيطرته على الجهاز المدني للحزب.

وقبيل انعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي قام أنصار أسد بمحاصرة مقر قيادة العقيد الإسماعيلي عبد الكريم الجندي المؤيد لجديد الذي كان يشغل منصب رئيس الأمن الوطني ورئيس إدارة المخابرات العامة وأشيع بأنه انتحر في مكتبه، في ظروف غامضة لم يكشف عنها حتى الآن.

وعلى الرغم من حالة التخبط والانقسام فقد أصرت القيادة البعثية على أن ينص البند السابع في الدستور المؤقت الذي صدر في شهر مايو ١٩٦٩ على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع.[1] وكان هناك تناقض واضح بين محاولة البعثيين فرض حكم الحزب الشمولي وبين حالة الانقسام التي لم يكن أحد منهم قادراً على حسمها بطريقة تتناسب مع نص الدستور، مما دفع باللواء حافظ أسد للتحرك في حركة انقلابية جديدة تهدف إلى وضع حد لفوضى الانقسام الداخلي، وكان وزير الدفاع اللواء حافظ أسد يدرك بأن عامل الحسم في السياسة السورية لا يكمن في أجهزة البعث أو مؤسسات الحكم المدني، بل عن طريق الجيش والقوات المسلحة، فاهتم بتأسيس فرق عسكرية كالحرس الوطني، وفرق شبه عسكرية كالعمال والمزارعين المسلحين، وعمد إلى دمج هذه القوات في جيش التحرير الشعبي. وكان أسد قد عزز سيطرته على القوى الجوية وفرق الجيش من خلال منصبه كوزير للدفاع طوال الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٦٦ وحتى نهاية

---

(1) Maoz, M. (1976) *'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974'*, in Schiffrin H. edit, (1976) **Military and State in Modern Asia**. Jerusalem. pp. 277-297.

سنة ١٩٧٠.

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٧٠ هاجم الجيش الأردني مخيمات منظمة التحرير الفلسطينية حول عمان كرد فعل على محاولة انقلابية اتهمت بها المنظمة ضد الملك حسين، فاتخذ صلاح جديد قراراً مثيراً للجدل يقتضي بزج مائتي دبابة سورية في أتون المعركة تحت قيادة جيش التحرير الفلسطيني، وبلغت الأزمة ذروتها عندما حركت قيادة الجيش الأمريكي الأسطول السادس باتجاه شرق البحر المتوسط، ووضع الجيش العراقي ١٢٠٠٠ جندي على الحدود مع الأردن، وفي هذه الأثناء تعرضت الدبابات السورية لنيران القوات الأردنية، ورفض حافظ أسد الانصياع لتعليمات جديد بتوفير غطاء جوي للقوات السورية التي انسحبت في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر وعادت أدراجها.

وانعقد المؤتمر القطري الاستثنائي العاشر في شهر أكتوبر لمناقشة الأزمة الداخلية التي عصفت بنظام الحكم القائم، حيث نجح صلاح جديد من خلال هيمنته على جهاز الحزب في إدانة وزير الدفاع حافظ أسد ورئيس الأركان مصطفى طلاس، واتخاذ قرار بإعفائهما من منصبيهما.

وقبل تنفيذ مقررات المؤتمر بادر حافظ أسد في الثالث عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٠ إلى احتلال مكاتب الحزب المدني وإلقاء القبض على رئيس الجمهورية نور الدين الأتاسي ورئيس الحكومة يوسف زعين، والأمين العام القطري المساعد صلاح جديد، كما اعتقل عزت جديد وكاسر محمود، وعدد من أعضاء القيادة القطرية للحزب، وغيرهم من أنصار جديد.

وفي التاسع عشر من شهر نوفمبر أعلنت القيادة القطرية الجديدة تعيين أحمد الخطيب رئيساً للجمهورية وحافظ أسد رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع، في حكومة تتألف من ٢٦

وزيراً نصفهم من البعث ونصفهم الآخر من أحزاب اشتراكية وناصرية وبعض المستقلين والشيوعيين.

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٧٠ أعلن أسد بأن هذه الحركة ليست انقلاباً وإنما هي: «حركة تصحيحية».

لقد مرت سورية خلال الفترة ١٩٦٣ - ١٩٧٠ بسلسلة تصفية حزبية استبعدت القيادات التقليدية من قدامى مؤسسي البعث، ثم أعقبتها تصفيات عسكرية استبعدت العناصر المناوئة للتكتل المهيمن داخل اللجنة العسكرية، كما ارتبطت هذه التصفيات باستبعاد التكتلات السنية ثم الدرزية والإسماعيلية داخل مؤسستي الحزب والجيش، وأعقبتها مرحلة من التصفيات العشائرية داخل الطائفة العلوية استبعدت فيها عشائر الحدادين والخياطين وركزت السلطة بيد المتاورة.

وفي هذا المشهد المروع تجلت الحالة الانقسامية في حزب البعث بكل صورها واتجاهاتها، وظهرت على صيغة تناقضات في الولاءات والمصالح الوطنية والقومية والطبقية، والعصبيات العائلية والعشائرية، والاتجاهات القومية والقطرية وغيرها من صيغ الانقسام الذي طرأ بين فئات البعث، ويرى عز الدين دياب بأن البعث هو جزء من المنظومة الاجتماعية السورية ويجري عليه ما يجري على المجتمع السوري من انقسامات على شتى الأصعدة، فهو ينبثق من المجتمع ويتأثر بما يتأثر به المجتمع.[1] وإذا سلمنا بهذه النظرة فلا بد أن نعترف بأن البعث كان متأثراً وليس عاملاً مؤثراً وبأن عناصره القيادية الجديدة من أبناء الأقليات الطائفية قد تمكنت من التغلغل في مؤسسات الحزب

(١) عز الدين دياب (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص ٣٩٩-٤٠٥.

واستخدمته كمطية لتحقيق أهوائها، فالحزب لم يشكل تجمعاً سياسياً، وإنما شكل تجمع مصالح سرعان ما تناقضت أطرافه ووقعت في دوامة صراعات كانت هي الأكثر دموية في تاريخ سورية الحديث.

الطائفة، العشيرة، العائلة والنظام الجمهوري (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)

شهدت سورية خلال الواحد والعشرين عاماً الممتدة منذ سنة ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٠ واحداً وعشرين انقلاباً ومحاولة انقلابية وحركة تمرد أو عصيان قام بها بعض ضباط الجيش السوري.[1] أما السنوات الثلاثون المتبقية من تاريخ سورية في القرن العشرين فلم تشهد سوى محاولة انقلابية واحدة قمعت بهدوء، فقد تولى الفريق حافظ أسد رئاسة الجمهورية طوال الفترة (١٩٧١-٢٠٠٠) وفرض نظام حكم يقوم على الدمج بين حزب البعث والقوات المسلحة للهيمنة على مؤسسات الحكم المدني.

وهناك ارتباط وثيق بين مرحلة حكم حافظ أسد وبين المراحل السابقة، فقد كانت

---

(١) الانقلابات وأبرز حركات التمرد والعصيان خلال الفترة ١٩٤٩-١٩٧٠: انقلاب حسني الزعيم (مارس ١٩٤٩)، انقلاب سامي الحناوي (أغسطس ١٩٤٩)، انقلاب أديب الشيشكلي الأول (ديسمبر ١٩٤٩)، انقلاب أديب الشيشكلي الثاني (نوفمبر ١٩٥١)، الانقلاب ضد الشيشكلي (فبراير ١٩٥٤)، محاولة انقلاب غسان جديد ومحمد معروف (١٩٥٦)، عصيان الضباط البعثيين (مارس ١٩٥٧)، المحاولة الانقلابية بتخطيط من الحسيني والشيشكلي (أغسطس ١٩٥٧)، انقلاب الانفصال (سبتمبر ١٩٦١)، المحاولة الانقلابية الثانية في عهد الانفصال بقيادة النحلاوي (مارس ١٩٦٢)، عصيان المدن الشمالية (مارس ١٩٦٢)، عصيان حلب (أبريل ١٩٦٢)، محاولة انقلاب مجموعة الانفصال (يناير ١٩٦٣)، انقلاب البعثيين والناصريين (مارس ١٩٦٣)، عصيان الضباط البعثيين (أبريل ١٩٦٣)، تمرد زياد الحريري (يونيو ١٩٦٣)، محاولة انقلاب الناصريين (يوليو ١٩٦٣)، انقلاب صلاح جديد (فبراير ١٩٦٦)، محاولة انقلاب الضباط الدروز بقيادة فهد الشاعر (أغسطس ١٩٦٦)، محاولة انقلاب سليم حاطوم (سبتمبر ١٩٦٦)، انقلاب حافظ أسد (نوفمبر ١٩٧٠).

النتيجة الحتمية لحالة الفوضى التي انتابت سورية في مرحلة ما بعد الانتداب هي ظهور الدكتاتوريات العسكرية، فكان حكم حسني الزعيم وأديب الشيشكلي نماذج مبكرة للصورة التي اكتملت أبعادها عقب مخاض عسير للوصول إلى حكم الفريق حافظ أسد، والذي استفاد من تجارب سابقيه لتأسيس نظام شمولي يقوم على الحزب القائد في الميدان السياسي والطائفة المسيطرة في الميدان الأمني والعسكري.

والحقيقة التي تحاول السطور التالية توضيحها هي أن نظام الحكم في سورية خلال الفترة: ١٩٧٠-٢٠٠٠، لم يبذل جهداً كبيراً لتبني إصلاح اجتماعي يحقق التوازن بين فئات المجتمع وإنما قامت سياسته على ترسيخ الإرث الفرنسي المتمثل في نظام حكم مدني ضعيف وأحزاب سياسية لا تملك نظرية سياسية ناضجة، في مواجهة مؤسسة عسكرية تشكل عنصر التوازن الفعلي في الإدارة المحلية والأمن وتبسط نفوذاً كبيراً على جهاز الحكم المدني، وذلك بالاعتماد على الأقليات الطائفية التي استند عليها الفرنسيون للإضعاف من المقاومة التي قامت ضد سلطة الانتداب.

لقد أدرك حافظ أسد في الثلث الأخير من القرن العشرين بأن الشق الحزبي-المدني هو الحلقة الأضعف بين الفئات المتصارعة على السلطة، فأعطى لمؤسساته نمطاً شكلياً يقتصر على قطاع محدود في أجهزة الإدارة والحكم، وجعل توازن النظام يقوم على مؤسسة عسكرية تبسط نفوذاً واسعاً، من خلال تشكيل فرق عسكرية خاصة بحماية النظام، ومؤسسات أمنية تهيمن على الحياة العامة، واعتمد في ذلك على العنصر الطائفي - العشائري - العائلي لأنه يعتبر الأكثر ضماناً بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل المؤسسة العسكرية.

وقد مثلت هذه السياسة تراجعاً كبيراً في مجال تطوير أنظمة الحكم والإدارة،

فالأنظمـة العائليـة ذات الـنمط العـائلي - العـشائري تعتـبر بحـد ذاتهـا عـودة إلى الإرث الإقطاعي الذي قام حزب البعث على نبذه ومحاربته.

السنوات الصعبة
(١٩٧١ - ١٩٨٤)

بدأ الرئيس حافظ أسد عهده بمبادرة سياسية لاقت استحساناً كبيراً في الأوساط المحلية والإقليمية، حيث دعا إلى التخفيف من حدة التحول الاشتراكي للمجتمع، وتحقيق مصالحة وطنية بين مختلف القوى السياسية، وقام بتشكيل مجلس انتقالي من مائة وثلاثة وسبعين مقعداً حاز فيه حزب البعث على سبعة وثمانين منها وذهبت المقاعد الأخرى إلى الأحزاب التقدمية الحليفة.

وفي شهر مارس سنة ١٩٧١ انتخب حافظ أسد رئيساً للبلاد لمدة سبع سنوات.[١]

رؤساء الجمهورية خلال الفترة ١٩٣٢- ٢٠٠٠

م	الرئيس	فترة الرئاسة
١	محمد علي العابد	١٩٣٢-١٩٣٦
٢	هاشم الأتاسي	١٩٣٦-١٩٣٩
٣	تاج الدين الحسني	١٩٤١-١٩٤٣
٤	شكري القوتلي	١٩٤٣-١٩٤٩

---

(١) أعيد انتخاب حافظ أسد رئيساً للجمهورية أربع مرات، حيث انتخب في فبراير ١٩٧٨ لفترة رئاسية ثانية، وانتخب في فبراير ١٩٨٥ لفترة رئاسية ثالثة، وانتخب في فبراير ١٩٩٢ لفترة رئاسية رابعة، وانتخب في فبراير ١٩٩٩ لفترة رئاسية خامسة، وفي جميع هذه الانتخابات كان حافظ أسد هو المرشح الوحيد وكان يحصل على نسب تتجاوز ٩٩ بالمائة.

٥	حسني الزعيم	يونيو- أغسطس/ ١٩٤٩
٦	هاشم الأتاسي	١٩٤٩-١٩٥١
٧	فوزي سلو	١٩٥١-١٩٥٣
٨	أديب الشيشكلي	١٩٥٣-١٩٥٤
٩	هاشم الأتاسي	١٩٥٤-١٩٥٥
١٠	شكري القوتلي	١٩٥٥-١٩٥٨
١١	جمال عبد الناصر (الجمهورية العربية المتحدة)	١٩٥٨-١٩٦١
١٢	ناظم القدسي	١٩٦١-١٩٦٣
١٣	أمين الحافظ	١٩٦٤-١٩٦٦
١٤	نور الدين الأتاسي	١٩٦٦-١٩٧٠
١٥	أحمد الخطيب	١٩٧٠-١٩٧١
١٦	حافظ أسد	١٩٧١-٢٠٠٠

وكانت الأجواء السائدة في سورية تبشر بتحقيق انفتاح سياسي حيث أعلن في شهر مارس من العام التالي عن تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية التي انضم إليها الحزب الشيوعي بقيادة خالد بكداش، والاتحاد العربي الاشتراكي بزعامة جمال الأتاسي، والاشتراكيون العرب الذين انشقوا إلى قسمين: قسم مؤيد للجبهة بقيادة عبد الغني قنوت وقسم معارض لها بقيادة رياض المالكي. والتحق بالجبهة أهم العناصر في حركة الوحدويين الاشتراكيين أمثال مصطفى الحلاج وسامي صوفان وفايز إسماعيل، وتبع ذلك تطورات أخرى تشير إلى توجه رسمي لتخفيف القبضة الأمنية على البلاد وتحقيق إصلاحات سياسية واقتصادية لتخفيف وطأة الحكم اليساري المتشدد الذي جاء عقب

انقلاب فبراير ١٩٦٦.

وفي شهر مارس ١٩٧٣ تم التصويت على دستور جديد، وركزت بنود الدستور على الحريات العامة والديمقراطية والتحرر الاقتصادي، فقد ورد في البند الرابع من الدستور:

«الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً كريماً قادراً على العطاء والبناء، قادراً على الدفاع عن الوطن الذي يعيش فيه، قادراً على التضحية في سبيل الأمة التي ينتمي إليها، وحرية المواطن لا يصونها إلا المواطنون الأحرار ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي».

كما نص البند الثامن والثلاثون من الدستور على أن:

«لكل مواطن الحق في أن يعرب عن رأيه بحرية وعلنية بالقول والكتابة وكافة وسائل التعبير الأخرى، وأن يسهم في الرقابة والنقد والبناء، وتكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر وفقاً للقانون».[1]

وفي شهر مايو من العام نفسه دعي المواطنون السوريون لانتخاب أول مجلس نيابي

---

(١) يوسف خوري (١٩٧٩) **الدساتير في العالم العربي**، بيروت، ص.ص ٣١٣-٣٢٢، وقد وردت بنود أخرى في الدستور تنص على حرمة المساكن ومنع التعذيب الجسدي والمعنوي، والمحافظة على حريات المواطنين وكرامتهم وأمنهم. وقد دعي المواطنون للتصويت على الدستور في ١٢/ ٣/ ١٩٧٣، وكانت النسبة المعلنة للموافقين الدستور: ٩٧.٦ بالمائة.

منذ عام ١٩٦١، وكان المجلس يتكون من ١٨٦ مقعداً حصل حزب البعث على ١٢٢ منها، وحصلت الجبهة التقدمية على ثمانية عشر مقعداً وذهبت المقاعد الباقية للمستقلين.

و كانت الإجراءات الانفتاحية تسير في خط مواز مع إجراءات أمنية مناقضة كان يقوم بها الرئيس الجديد لتثبيت وضعه والتخلص من خصومه السياسيين والعسكريين، فبعد إعدام سليم حاطوم و مقتل عبد الكريم الجندي، زج بصلاح جديد و نور الدين الأتاسي و يوسف زعين في سجن المزة العسكري، ثم اغتيل محمد عمران في لبنان في شهر أبريل ١٩٧٢، و في العام نفسه اعتقلت مجموعة من أنصار صلاح جديد بتهمة التآمر ضد النظام، و جرت محاولة مماثلة لاغتيال صلاح الدين البيطار نجا منها بأعجوبة، و كان البيطار و زعماء البعث التقليديين كميشيل عفلق ومنصور الأطرش ورفيقهم السابق أكرم الحوراني بالإضافة إلى أمين الحافظ و عدد من السياسيين السوريين قد انتقلوا إلى لبنان كمرحلة تمهيدية للانتقال إلى بلدان أخرى حصلوا فيها على حق اللجوء السياسي فيما بعد.

حرب أكتوبر ١٩٧٣

أما على الصعيد الإقليمي فقد بدأ الرئيس السوري بتبني سياسة تهدف إلى فك العزلة التي فرضتها حكومة زعين اليسارية المتشددة، حيث عمل على تمتين العلاقة مع الدول المواجهة لإسرائيل وخاصة مصر والأردن، كما قامت علاقات وطيدة مع المملكة العربية السعودية، وأعقب ذلك مجموعة مبادرات عربية أخرى وزيارات قام بها أسد لتقوية وضعه في المنطقة، وقد تتوجت هذه الزيارات والمفاوضات بمبادرة فاجأت العالم أجمع، عندما تحركت القوى العربية في السادس من شهر أكتوبر عام ١٩٧٣ لاستعادة الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الحرب السابقة، فقام الجيش المصري باجتياز الخطوط الدفاعية

الإسرائيلية وشق طريقه في سيناء، في حين حرك الجيش السوري ثلاثة ألوية مدعومة بألف وأربعمائة دبابة ومائتي بطارية مدفعية باتجاه الجولان، وقد أظهر الجنود المصريون والسوريون شجاعة فائقة وتضحية بالغة في محاولة جريئة لاستعادة الأرض والكرامة التي فقدوها عقب هزيمة سنة ١٩٦٧.[١]

ونظراً لنجاح القوات العربية في تحقيق عنصر المفاجأة فقد تكبد الجيش الإسرائيلي خسائر فادحة في الأرواح والمعدات العسكرية، حيث اعترف الصهاينة بفقد ٢٦٥٦ قتيلاً، ووقوع أكثر من ٧٢٥٠ جريحاً، وتدمير أكثر من ألف دبابة، بل إن القوات المشتركة قد حققت تقدماً ملحوظاً في سلاح الجو حيث أعلن الجيش الإسرائيلي عن فقده لأكثر من مائة طائرة مقاتلة من سلاح الجو الإسرائيلي.[٢]

وقد شهدت جبهة الجولان معارك طاحنة، حيث نجح الجيش السوري في إلحاق ضربة قاضية باللواء الإسرائيلي السابع بعد أن احترق قائده شوحام في دبابته وكذلك نائبه وعدد كبير من الضباط الذين قضوا نحبهم في معركة الدبابات، وفي هذه الأثناء قامت فرقة المغاوير السورية بإنزال ناجح بالمروحيات على مواقع استطلاعية متقدمة للجيش الإسرائيلي في جبل الشيخ، وأظهرت هذه الفرقة شجاعة وتنسيقاً أذهل اليهود الذين اعترفوا بأنهم لم يكونوا مستعدين لمثل هذا الأداء المتفوق.

---

(١) قدر عدد قوات الجيش السوري في حرب ١٩٧٣ بحوالي: ١٥٠٠٠٠ مقاتل (شارك منهم في الحرب ٦٠٠٠٠ جندي)، و١٤٠٠ دبابة، و٨٠٠ ناقلة جنود، و٦٠٠ مدفع، و٣٥٠ طائرة مقاتلة، و٣٦ مروحية، و٢١ سفينة حربية.

(٢) قدر تعداد القوات الإسرائيلية في حرب ١٩٧٣ بحوالي: ٤١٥٠٠٠ مقاتل، و١٥٠٠ دبابة، و٣٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة، و٩٤٥ قطعة مدفعية، و٥٦١ طائرة مقاتلة، و٨٤ مروحية، و٣٨ سفينة حربية.

ولكن سرعان ما استعاد الجيش الإسرائيلي توازنه وبدأ في هجوم معاكس حيث قدر قادة الكيان الصهيوني بأن خسارة الجولان ستشكل خطراً كبيراً على سير المعركة فركزوا هجومهم على جبهة الجولان، نظراً لموقعها الاستراتيجي الهام، وبحلول العاشر من أكتوبر نجح الجيش الإسرائيلي في إعادة احتلال الجولان وإخراج آخر جندي سوري إلى حدود ما قبل الحرب.

ثم توغل الجيش الإسرائيلي خلال الفترة الممتدة ما بين ١٠ و١٤ أكتوبر داخل الأراضي السورية مسافة تزيد عن ٣٥ كم، وأصبحوا على بعد ٤٠ كم عن مدينة دمشق التي قاموا بقصف ضواحيها بالمدفعية الثقيلة، وفي هذه الأثناء كانت تدور معارك طاحنة بين فرقة المغاوير السورية وبين الإسرائيليين حول جبل الشيخ، واستمرت هذه المعارك حتى يوم ٢٢ أكتوبر حيث تمكن الإسرائيليون من استعادة مواقعهم بعد أن تكبدوا خسائر فادحة على يد القناصة السوريين، كما قام الطيران الإسرائيلي بتدمير البنية التحتية السورية وألحق أضراراً بالغة بالمنشآت السورية قدرت قيمتها بحوالي ٤.٥ مليار دولار.

وأمام التقدم الإسرائيلي السريع، لم يجد الرئيس السوري بداً من الموافقة على وقف إطلاق النار في ٢٣ أكتوبر، وبدأت مرحلة طويلة من المفاوضات التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسينجر، وانتهت باتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى، وانسحاب إسرائيلي يشمل بعض المناطق التي سيطر عليها الجيش السوري خلال المعركة بما في ذلك مدينة القنيطرة والمناطق المجاورة لها، مع إنشاء منطقة معزولة السلاح تحت إشراف الأمم المتحدة، ووضع قوة حفظ للسلام في الجولان، وفقدت سورية بموجب هذه الترتيبات ٢٩ قرية إضافية.

وظهرت الحقيقة المرة في أن النصر الذي تحدثت عنه وسائل الإعلام السورية، كان

نصراً معنوياً ودبلوماسياً وليس نصراً عسكرياً لأن القوات الإسرائيلية كانت قادرة على إلحاق ضربة موجعة بالجيش السوري والاقتراب من مدينة دمشق وتدمير البنية التحتية، في حين بدأت الولايات المتحدة في تعويض خسائر إسرائيل وتزويدها بالمعدات العسكرية والمساعدات المالية للمحافظة على تفوقها العسكري في مواجهة جميع القوى المجاورة لها.

لقد كانت خسائر سورية من معركة أكتوبر ١٩٧٣ فادحة، وأثرت بصورة سلبية على التطور الاقتصادي للبلاد، حيث تحمل الاقتصاد السوري وطأة إعادة إعمار ما فقدته سورية أثناء الحرب حتى نهاية السبعينيات.

التدخل السوري لبنان ١٩٧٦

لم تكد تهدأ الأمور في الجبهة حتى اندلعت الحرب الأهلية في لبنان سنة ١٩٧٥ بين القوى المسيحية والقوى اليسارية تدعمها منظمة التحرير الفلسطينية، وأخذت تتزايد وتيرة الصراع حتى باتت تهدد بإشعال المنطقة برمتها، وعندما شعر الموارنة بأنهم على شفا الهزيمة استنجد رئيس الجمهورية اللبناني سليمان فرنجية بسورية التي تدخلت لصالح الحكومة، فدخل الجيش السوري لبنان وسيطر على طرابلس والبقاع في محاولة لفرض اتفاقية لوقف إطلاق النار، وفي هذه الأثناء تورطت القوات السورية في مجزرة تل الزعتر في بيروت الشرقية، التي قتل فيها أكثر من ألفي فلسطيني من المدنيين، مما أدى إلى انتقادات واسعة في العالم العربي لأداء الجيش السوري في لبنان.

ولوضع حد للنزاع عقد مؤتمر جامعة الدول العربية في الرياض في شهر أكتوبر ١٩٧٦، واتفق فيه على تشكيل قوة ردع عربية لوقف الحرب الأهلية ومنحت سورية حق إبقاء قوة من أربعين ألف مقاتل ضمن قوة الردع، وأعلن عن توقف الصراع الداخلي في

لبنان بصورة مؤقتة. وتعهدت الدول العربية بمنح مساعدة سنوية لسورية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار لدعم دورها في لبنان، بالإضافة إلى الحصول على كميات من النفط الخليجي بأسعار مخفضة.

ولكن التواجد السوري وقوات الردع العربية لم تكن كفيلة بتحقيق الاستقرار في لبنان، حيث عادت المعارك من جديد، ففي شهر مارس سنة ١٩٧٨ اجتاحت القوات الإسرائيلية لبنان لوقف عمليات الفدائيين الفلسطينيين، وأنشأت حزاماً أمنياً بعرض حوالي ١٢ ميلاً في الجنوب، وقامت في هذه الأثناء بتأسيس جيش من المسيحيين والشيعة بقيادة سعد حداد يهدف إلى حماية الحدود الإسرائيلية، وعندما تصاعدت وتيرة المقاومة الفلسطينية في الجنوب مرة أخرى تدخلت القوات الإسرائيلية، في شهر يونيو عام ١٩٨٢، وأدى التدخل الإسرائيلي إلى وقوع مجازر صبرا وشاتيلا التي قتل فيها حوالي ثلاثة آلاف من المدنيين، وتم طرد قيادة منظمة التحرير من بيروت.[١]

وفي هذه الأثناء بدأت العلاقة تتوتر بين القوات السورية وبين الموارنة فوقعت سلسلة اغتيالات طالت عدة شخصيات مهمة في الساحة اللبنانية وعلى رأسهم بشير الجميل، وبدأت مجموعة من الأطراف الخارجية تدعم الصراع الداخلي بين الأطراف المتحاربة، واستمرت الحرب الأهلية حتى توقيع اتفاق الطائف في ١٣ أكتوبر ١٩٩٠،[٢] ومنحت هذه الاتفاقية سورية مرة أخرى حق التواجد العسكري في لبنان والانسحاب

---

(١) انسحب الجيش الإسرائيلي من لبنان سنة ١٩٨٥، باستثناء الشريط الجنوبي.

(٢) لم يعترف ميشيل عون باتفاق الطائف وحاول طرد القوات السورية من لبنان، ولكنه هزم أمامهم وخرج من بيروت سنة ١٩٩٠ ليقيم في باريس، وفي هذه المرحلة بدأت سورية في دعم حزب الله.

بصورة تدريجية منها.[١]

وقد كان للحرب الأهلية في لبنان تأثير سلبي على الأوضاع الداخلية في سورية، فقد تورط الجيش السوري في مواجهات مع الفدائيين الفلسطينيين والميليشيات اليسارية اللبنانية، وكانت هذه الفئات من حلفاء النظام السوري قبل سنة ١٩٧٦، مما أدى إلى ظهور معارضة داخلية ضد التدخل السوري لصالح الموارنة، وتردد الحديث عن وقوع محاولات لإسقاط النظام تبعتها سلسلة اعتقالات داخل القوات المسلحة السورية والجهاز المدني لحزب البعث،[٢] وفي هذه الأثناء قامت بعض الدول العربية وعلى رأسها العراق بدعم الفلسطينيين الذين شنوا حملة ضد القيادة السورية على الصعيدين المحلي والدولي، ووقعت سلسلة اغتيالات وتفجيرات لم تقتصر على المصالح السورية في لبنان فحسب بل امتدت لتشمل بعض المدن السورية.

الأحداث الداخلية (١٩٧٦-١٩٨٢)

بدأت مظاهر التوتر الأمني الداخلي في سورية سنة ١٩٧٦ على صورة سلسلة اغتيالات تزامنت مع التدخل السوري في لبنان، واستهدفت هذه الاغتيالات عدداً من المسؤولين السوريين وخاصة منهم العلويين،[٣] ولم يكن من الواضح في تلك الفترة

---

(١) في ٢٦ أبريل ٢٠٠٥ أتمت القوات السورية انسحابها من لبنان، على خلفية اغتيال رفيق الحريري.

(٢) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص. ١٢٠.

(٣) أبرز الشخصيات العلوية التي استهدفت في عملية الاغتيالات: الرائد علي حيدر قائد حامية حماة (ديسمبر ١٩٧٦)، محمد الفاضل رئيس جامعة دمشق (فبراير ١٩٧٧)، العميد عبد الحميد رزوق قائد فيلق الصورايخ (يونيو ١٩٧٧)، علي عبد العلي أستاذ بجامعة حلب وصهر حافظ أسد (نوفمبر ١٩٧٧)، الدكتور يوسف عيد (مارس ١٩٧٨)، الدكتور إبراهيم نعامة، عميد أطباء الأسنان السوريين وصهر حافظ أسد (مارس ١٩٧٨)،

المبكرة ما إذا كانت هذه الاغتيالات ناتجة عن معارضة سياسية داخلية ضد التدخل السوري في لبنان أو نتيجة للمنافسة القائمة بين جناحي البعث في سورية والعراق، وحيث إن أغلب الاغتيالات كانت موجهة ضد رجال السلطة من العلويين فقد اعتبر الكثيرون بأن هذه الحملة هي انعكاس لسياسة حافظ أسد الداخلية في تعيين أبناء طائفته في المناصب المدنية والعسكرية على حساب الأغلبية السنية، وبعد إجراء مصالحة مؤقتة بين النظامين السوري والعراقي في شهر أكتوبر ١٩٧٨، بدأت الصورة تتضح: فقد تبنت مجموعة من الإسلاميين سلسلة الاغتيالات وأعلنت عن قيام الثورة الإسلامية من خلال نشرة «النذير» التي بدأت حملة إعلامية موازية لفضح السياسية الطائفية التي كان يتبعها النظام في إقصاء السنة وتعيين العلويين في أبرز المناصب السياسية والعسكرية، وألقت عناصر «الطليعة المقاتلة» على النظام السوري باللائمة في البدء بعملية التطهير الطائفي حيث عزيت بداية الأحداث إلى قيام النظام السوري باعتقال الشيخ مروان حديد سنة ١٩٧٦ وقتله تحت التعذيب مما دفع بعناصر الطليعة للانتقام له عن طريق اغتيال الرائد محمد غرة وهو ضابط مخابرات علوي.

لقد أصبح الوضع قاتماً للغاية في سورية، فانتشر الخوف، وشن النظام حملة منظمة ضد المعارضة، في أجهزة الإعلام وعقد المؤتمر القطري السابع في أبريل ١٩٧٩ في هذه الظروف حيث عرض رفعت أسد مكافأة لكل من يقتل عنصراً من عناصر الإخوان المسلمين، وجاء رد المعارضة بعد ذلك بشهرين؛ ففي يونيو ١٩٧٩ وقعت حادثة مدرسة

المقدم أحمد خليل مدير الشرطة بوزارة الداخلية (أغسطس ١٩٧٨)، كما تم اغتيال زعيمين علويين في اللاذقية في أغسطس ١٩٧٩، هما: يوسف صارم ونادر حصري. ويلاحظ من خلال هذه الأسماء مدى النفوذ الذي تبوأه العلويون في تلك المرحلة. فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص. ١٢١.

المدفعية بمدينة حلب والتي قتل فيها عدد كبير من طلبة الكلية العلويين، ورد النظام السوري عن طريق إصدار قرار الحكم بالإعدام على كل من ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٨٠، في الوقت الذي ألقى فيه حافظ أسد سلسلة خطب شن فيها حملة شديدة ضد الجماعة، وتزامنت هذه الحملة مع عمليات خطف واغتيالات واسعة النطاق وقعت ضد المعارضين للحكم داخل سورية وخارجها، وشملت عدداً من المعارضين للنظام السوري من اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين.[١]

وعندما وقعت محاولة اغتيال للرئيس السوري في شهر يونيو ١٩٨٠، بدأت عملية عسكرية شاملة للقضاء على المتمردين.[٢] وبادر رفعت أسد إلى تنفيذ حملة تطهير بدأها بإصدار أوامر إلى فرقة من سرايا الدفاع في نفس الشهر بقتل ما يتراوح بين ٧٠٠-١٠٠٠

(١) طالت هذه الحملة عدداً من الشخصيات السياسية اللبنانية والفلسطينية والسورية المعارضة للنظام السوري، ومن أبرز ضحاياها: كمال جنبلاط (مارس ١٩٧٧)، صلاح الدين البيطار (يوليو ١٩٨٠)، الصحفي اللبناني رياض طه (يوليو ١٩٨٠)، الصحفي اللبناني سليم اللوزي (مارس ١٩٨٠)، الزعيم اللبناني موسى شعيب (يوليو ١٩٨٠)، الزعيم البعثي علي الزين (يوليو ١٩٨٠)، الأستاذ عبد الوهاب البكري في عمان (يوليو ١٩٨٠)، بنان الطنطاوي التي قتلت في محاولة لاغتيال زوجها الأستاذ عصام العطار في ألمانيا (مارس ١٩٨١)، نزار الصباغ في الذي اغتيل في إسبانيا (نوفمبر ١٩٨١)، العميد سعد صايل قائد فلسطيني في البقاع (سبتمبر ١٩٨٢)، كما تم اختطاف المحامي السوري في قبرص نعمان قواف واقتيد إلى دمشق في فبراير ١٩٨٢، وتم تفجير مبنى مجلة الوطن العربي في باريس في شهر أبريل ١٩٨٢. وقد استمر مسلسل الاغتيالات الخارجية لمعارضي النظام السوري في الخارج وشملت على سبيل المثال لا الحصر: الصحفي ميشيل النمري الذي اغتيل في أثينا في سبتمبر ١٩٨٥، والشيخ حسن خالد مفتي لبنان الذي اغتيل سنة ١٩٨٩.

(٢) شن الجيش السوري مجموعة عمليات في مدينة حماة خلال الفترة (فبراير ١٩٧٩-مارس ١٩٨٠)، وكذلك في جسر الشغور (مارس ١٩٨٠)، وتدمر (يونيو ١٩٨٠)، وحلب خلال الفترة (يوليو-أغسطس ١٩٨٠)، ودمشق (أغسطس ١٩٨٠).

سجين في تدمر، ثم تتابعت حملات التطهير التي اتسمت بالعشوائية وتغليب الروح الانتقامية في مقابل عمليات المعارضة التي كانت تضرب أهدافها بدقة ملفتة للانتباه،[1] وشهدت المدن السورية عمليات عسكرية واسعة النطاق، حيث تورطت فرق الجيش في تصفيات دموية شملت جميع المحافظات السورية وحصدت أرواح عشرات الآلاف من المواطنين، كما شنت حملة اعتقالات صاحبتها محاكم عسكرية لم تكن تتردد في إصدار أحكام الإعدام.

وقد لجأت السلطات السورية إلى سياسة أدت إلى إذكاء الصراع بدلاً من احتوائه، فقامت بتطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين، حيث تردد الحديث في شهر مايو ١٩٨٠ عن قيام النظام السوري بتسريح ٩٠٠ ضابط وضابط صف من الجيش وأجهزة الأمن، وإحالة عدد آخر من العسكريين السنة إلى وظائف مدنية، وفي شهر أبريل ١٩٨١ سرحت مجموعة من ضباط البحرية من السنة وسلمت مراكزهم إلى العلويين، وفي شهر مايو من العام نفسه أعدم عشرون ضابطاً سنياً بتهمة مخالفة أهداف الثورة وسرح سبعون آخرون.

وشهدت مدينة حماة في شهر فبراير ١٩٨٢ آخر عمليات التطهير الأمني وأكثرها

---

(١) تبنت الجبهة الإسلامية التي تشكلت من تحالف لعدة قوى إسلامية سنة ١٩٨٠، في مواجهة سياسة التطهير الشامل التي انتهجها النظام، من خلال سلسلة تفجيرات لمقار الحكومة في دمشق، وشملت: مكتب رئيس الوزراء (أغسطس ١٩٨١)، مقر القوى الجوية (سبتمبر ١٩٨١)، مركز عسكري تابع للجيش يقيم فيه خبراء عسكريون روس (أكتوبر ١٩٨١)، مجمع المخابرات بحي الأزبكية (نوفمبر ١٩٨١). فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص. ١٦١.

دموية حيث قامت فرق الجيش السوري،[1] مدعمة بالدبابات والمدفعية الثقيلة وراجمات الصواريخ والطائرات المروحية بحملة عملية عسكرية واسعة تبعتها عملية مسح لأحياء المدينة القديمة قتل فيها حوالي ٣٠ ألف نسمة أغلبهم من المدنيين.

ووصف باتريك سيل شراسة المعركة وصفاً دقيقاً بقوله:

«لقد مرت دمشق بلحظة من الذعر عندما ثارت حماة، فقد تزعزع النظام ذاته، وبعد قتال دام خمس سنوات طويلة فشل النظام في إخماد شبكة سرية قامت باغتيال صفوة الطبقة العلوية المحترفة ووصمت رئاسة الأسد بعدم الشرعية. لقد محا الخوف والكراهية ونهر الدماء المسفوكة أي فكرة لهدنة، فقد كانت حماة بمثابة المعركة الفاصلة التي لا بد لأحد أطرافها أن يفوز ويحدد بشكل أو بآخر مصير هذه الدولة. لقد أدرك كل عامل حزبي ومظلي مبعوث إلى حماة أنه لا بد في هذه المرة من اقتلاع النضالية الإسلامية من المدينة مهما كان الثمن، وقد يسهل تفسير الوحشية التي تم بها معاقبة المدينة في ضوء اعتبار أن هذا هو الفصل الأخير في معركة طويلة ومستمرة، وقد رقدت خلف هذا الصراع طبقات وطبقات من العداء بين الإسلام والبعث، بين السنيين والعلويين، بين المدينة والريف».[2]

وبعد معركة حماة غصت السجون السورية بآلاف المواطنين من مختلف المحافظات،

---

(١) من الفرق العسكرية التي تورطت في معارك شاملة داخل سورية: سرايا الدفاع، الوحدات الخاصة، اللواء ٢١ المؤلل، الفرقة المدرعة الثالثة، اللواء ٤٧ المدرع، وكذلك المخابرات العسكرية.

(٢) باتريك سيل (١٩٩٣) **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، لندن. ص. ٣٣٣.

حيث تحدثت تقارير منظمة العفو الدولية عن امتلاء السجون المدنية والعسكرية والسجون التابعة لأمن الدولة ولجوء النظام السوري إلى تخصيص سجون خاصة للنساء في قطنا وفي الرستن بحمص، وعندما امتلأت هذه السجون عن آخرها أودع المعتقلون في زنازين الشرطة ومراكز التوقيف والثكنات العسكرية ومباني قوات الأمن، وعندما كانت تحاصر القوات المسلحة أحياء بكاملها في حماة وحمص وحلب وغيرها من المدن كانت تستخدم أماكن مؤقتة لتوقيف المقبوض عليهم في المدارس والمصانع والملاعب الرياضية والمعسكرات التي يقيمها الجيش.[1] وقد حاولت العديد من منظمات حقوق الإنسان تقدير عدد المساجين السياسيين في سورية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٢ من خلال إحصاء عدد السجون الأمنية وسعتها، وكانت التقديرات تتجاوز عشرات الآلاف، وحتى اليوم هناك حوالي ٣٠٠٠ سجين مفقود يعتقد بأنهم قد قضوا نحبهم في ظروف اعتقال صعبة للغاية، بينما يقدر عدد المساجين السياسيين في سورية اليوم بحوالي ستمائة سجين، بينهم مجموعة من أقدم المساجين في العالم.

اولة انقلاب رفعت أسد (أبريل ١٩٨٤)

على الرغم من توقف العمليات العسكرية الكبيرة في سورية عقب مجزرة حماة في فبراير ١٩٨٢، إلا أن الحملة الأمنية استمرت طوال سنة ١٩٨٢ وسنة ١٩٨٣، وكانت تهدف إلى تصفية بؤر المعارضة الإيديولوجية والفكرية بعد تصفية المعارضة المسلحة للنظام.

ولم تكد تهدأ الأحوال الأمنية حتى أصيب الرئيس السوري حافظ أسد بوعكة

(١) اللجنة السورية لحقوق الإنسان (١٩٩٩) **تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في سورية**، د.ن، ص. ١٧٦.

صحية في نهاية سنة ١٩٨٣، نقل على إثرها إلى المستشفى. وقام في هذه الأثناء بإصدار قرار رئاسي ينص على تشكيل لجنة سداسية لإدارة الأمور ريثما يتعافى من مرضه، وضمت اللجنة كلاً من:

- رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم.
- وزير الخارجية عبد الحليم خدام.
- وزير الدفاع مصطفى طلاس.
- رئيس الأركان حكمت الشهابي.
- الأمين العام المساعد للقيادة القومية لحزب البعث عبد الله الأحمر.
- الأمين العام المساعد للقيادة القطرية لحزب البعث زهير مشارقة.

ولكن عضو القيادة القطرية وقائد سرايا الدفاع اللواء رفعت أسد رفض هذه الترتيبات نظراً لأن جميع أعضاء اللجنة من السنة بينما استبعد العلويون بالكامل، وقد استفاد رفعت من قاعدته القوية داخل صفوف الجيش ليجمع حوله تكتلاً من كبار القادة النصيريين وعلى رأسهم علي أصلان وعلي الصالح وشفيق فياض وعلي دوبا وعلي حيدر وإبراهيم الصافي، الذين عبروا عن رفضهم الانصياع لأوامر اللجنة السداسية التي شكلها الرئيس في مرضه، ودعوا إلى عقد اجتماع طارئ للقيادة القطرية تقرر فيه أن تحل القيادة العسكرية محل اللجنة السداسية.

وقد فوجئ الرئيس من وقوع هذا العصيان العسكري، وبادر فور خروجه من المستشفى إلى العمل على استعادة ولاء الضباط المتمردين، وتختلف الروايات حول طبيعة مشاركة الضباط العلويين في ذلك التمرد؛ حيث يؤكد باتريك سيل بأن رفعت قد تمكن بالفعل من استمالتهم ثم قرروا الانقلاب عليه عندما تعافى رئيس الجمهورية من مرضه،

بينما تشير مصادر أخرى إلى أنهم تعاونوا مع رفعت لمراقبته وكبح جماحه ومنعه من التصرف بصورة أحادية قد تحدث تغيراً كبيراً في تركيبة النظام خلال فترة الوعكة الصحية التي ألمت بحافظ أسد.(١)

وترتب على تزعم رفعت أسد لذلك التمرد توتر شديد في العلاقة بين الأخوين حيث أمر الرئيس السوري بعقد اجتماع طارئ للقيادة القطرية، تقرر فيه تعيين ثلاثة نواب للرئيس، هم: عبد الحليم خدام، وزهير مشارقة، ورفعت أسد، ونزعت قيادة سرايا الدفاع من رفعت أسد بمرسوم جمهوري، فتورط رفعت في تمرد جديد حيث رفض الانصياع للأوامر وأصدر تعليماته لسرايا الدفاع بالتوجه إلى دمشق والانتشار فيها في ٣٠ مارس ١٩٨٤.

وأمام هذا التهديد العسكري المباشر أصدر حافظ أسد أوامره بنشر القوات الخاصة بقيادة اللواء علي حيدر، والفرقة المدرعة الثالثة بقيادة اللواء شفيق فياض، وقوات الحرس الجمهوري بقيادة اللواء عدنان مخلوف، حيث جابهت هذه القوات فرق سرايا الدفاع، في العاصمة السورية التي كانت الأجواء فيها متوترة للغاية، فقد كان تعداد سرايا الدفاع حوالي ٥٥ ألف مقاتل، وكانت الفرق الثلاث قادرة على نشر حوالي ٥٠ ألف مقاتل في العاصمة، وكانت جميع الفرق المعنية مجهزة بأحدث الدبابات والمدفعية والمروحيات، وكان من الممكن أن تدمر القوات المتواجهة مدينة دمشق بنفس الطريقة التي دمرت فيها مدينة حماة، قبل ذلك بسنتين.

لقد شهدت العاصمة السورية أكبر حشد عسكري في تاريخها الحديث، وكان

---

(١) باتريك سيل (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص ٤٢١-٤٤٠، مقارنة مع رواية: محمود صادق (١٩٩٣)، **حوار حول سورية**، لندن. ص.ص ٢١٨-٢١٩.

الصراع بين أخوين...

ولتجنب اندلاع مواجهة عسكرية، قام حافظ أسد باتصالات سرية مع قادة سرايا الدفاع وعلى رأسهم بهجت سليمان، وعدد من الضباط المرشديين وحضهم على التمرد ضد رفعت أسد، وكان النتائج مرضية للغاية حيث فوجئ رفعت برفض عدد كبير من المجندين لديه تشغيل المدرعات والمدفعية وأعلنت بعض الفرق تمردها بناء على أوامر من قادة السرايا.

وفي هذه الفترة الحرجة قام حافظ أسد بإجراء جولة في شوارع دمشق مصدراً أوامره للضباط من الجانبين بالعودة إلى ثكناتهم، والحقيقة إن هذه الحركة كانت استعراضية، فقد كانت الأمور قد رتبت بصورة كاملة حتى تفاصيلها الأخيرة، بما في ذلك تدخل والدتهم ناعسة التي جيء بها بالمروحية من القرداحة خصيصاً لفض اشتباك الأخوين.

ولدى انهيار التمرد، أصدر الرئيس السوري في شهر مايو قراراً بإرسال سبعين ضابطاً سورياً إلى الاتحاد السوفييتي على رأسهم شقيقه ونائبه رفعت، ثم استدعي الضباط جميعاً لمباشرة مهامهم باستثناء رفعت الذي بقي خارج سورية منفياً حتى عودته إليها سنة ١٩٩٢ للمشاركة في جنازة والدته.

وعقب هذه المحاولة الانقلابية بدأت عملية إعادة بناء هيكلة النظام حيث عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في يناير ١٩٨٥، لإعادة تشكيل القيادة القطرية للحزب، كما عهد إلى نائب رئيس الأركان ورئيس مسرح العلميات اللواء علي أصلان مهمة إعادة ترتيب الجيش السوري على نظام الفيالق الحديث.

توازن النظام بين مؤسسات الحكم المدني والجيش

ا كم الشمو ودور حزب البعث

نصت المادة الثامنة من الدستور السوري لعام ١٩٧٣ على أن:

«حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب ووضعها في أهداف الأمة».

وبناء على نص الدستور فقد تولى حزب البعث أغلبية مقاعد مجلس الشعب، واستحوذ على مجلس الوزراء، وأصبحت جميع الصحف الرسمية تابعة له، كما أعطى ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية لحزب البعث وحده حصراً حق التنظيم والنشاط الحزبي أو التكتلي داخل الجيش والقوات المسلحة، كما كان من حق القيادة القطرية لحزب البعث وحدها ترشيح رئيس الجمهورية.

لقد رسخ الدستور مكانة البعث كحزب شمولي يسيطر على جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة والمجتمع، ولكن التطبيق العملي لقيادة الحزب كان مختلفاً عن الدور الذي رسمه له الدستور، فقد تكبد حزب البعث الاشتراكي خسائر فادحة بسبب الانقسامات العديدة والتصفيات في صفوفه في مرحلة ما قبل انقلاب نوفمبر ١٩٧٠، وقد قام حافظ أسد بتوجيه ضربة قاصمة لزعامة الحزب التي لجأ أقطابها إلى المنفى أو غيبوا في السجون، وانعكست هذه التصفيات بصورة واضحة على الأداء الإيديولوجي والتنظيري لجهاز الحزب، حيث أقصيت المؤلفات الصادرة عن أجنحة

اليمين واليسار، ومنعت كتبهم ومنشوراتهم من التداول، ولم تتمكن الفئة المهيمنة من طلبة زكي الأرسوزي ووهيب الغانم وغيرهم من علويي الإسكندرون من سد الفراغ الإيديولوجي لدى كوادر حزب حاكم يعتبر نفسه قائداً للدولة وللمجتمع. وقد اعترفت القيادة القطرية بهذا القصور في أحد تقاريرها التنظيمية التي تطرقت للحديث عن:

«ندرة المواد التعليمية التي تصف أفكار الحزب بدقة، وصعوبة تدريب القائمين بعملية التعليم، وقلة المصادر التي تتناول الأفكار الاشتراكية القومية».[1]

وتحدث التقرير نفسه عن نتائج غياب التأصيل الإيديولوجي عند أعضاء الحزب، والتي لخصها في:

«اللامبالاة، وضعف الشعور بالمسؤولية، وضعف الحماس للحزب والتعصب له، والانتهازية، والفهم الخاطئ لممارسة الديمقراطية، ونمو بعض أمراض المجتمع الموروثة (أي الطائفية والإقليمية والعشائرية) ».[2]

لقد اعتمد الرئيس السوري على الكادر العسكري للحزب منذ تشكيل اللجنة العسكرية، وفي مرحلة نفوذ أمين الحافظ (١٩٦٣-١٩٦٦)، ومن ثم في مرحلة صلاح جديد (١٩٦٦-١٩٧٠)، لم يكن حافظ أسد يتمتع بقاعدة قوية في الجهاز المدني للحزب، بل إنه تعرض لضربات قوية من قبل جهاز الحزب المدني كان آخرها صدور قرار المؤتمر

---

(١) التقرير التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٨٥)، **المناضل**، العدد ١٢٩، يناير ١٩٨٠، ص.ص ٩٥-٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٥.

القومي الاستثنائي العاشر في أواخر أكتوبر ١٩٧٠ بإعفائه من منصبه العسكري وتكليفه بمهام حزبية مما أدى إلى وقوع انقلاب نوفمبر، الذي قام فيه أسد بتصفية أنصار صلاح جديد في الحزب، كما تمت عملية تطهير مشابهة سنة ١٩٧٢ أقصي فيها عدد كبير من المعارضين لحكم أسد في صفوف الحزب. وفي المرحلة التالية قام أسد باتخاذ إجراءات إضافية لضمان ولاء الحزب وبقائه بصورة شكلية في قيادة أجهزة الدولة ومؤسسات الحكم، وضعف دور الجهاز المدني للحزب بصورة ملحوظة، ويمكن ملاحظة ذلك الضعف في ندرة المؤتمرات وضعف النشاط الحزبي. ثم عمد الرئيس إلى تشكيل لجنة مركزية للحزب من ٧٥ شخصاً انتخبت من أعضائها قيادة قطرية جديدة تتكون من ٢١ عضواً.(١) واحتكرت اللجنة المركزية والقيادة القطرية المنبثقة عنها نشاط الحزب، حيث خولت إليها صلاحيات واسعة، فكانت:

«تمارس صلاحيات المؤتمر القطري بين فترتي انعقاده، وتشرف على تنفيذ قرارات القيادة وخططها في مجال الدولة والعمل الحزبي».

ولوحظ في اللجنة المركزية والقيادة القطرية تغلب النفوذ العسكري من الضباط العلويين، فقد مثل الجيش بخمسة وعشرين ضابطاً في اللجنة المركزية ثمانية عشر منهم كانوا من العلويين، وعندما قامت اللجنة المركزية بانتخاب القيادة القطرية من بين

---

(١) عقد المؤتمر القطري السادس لحزب البعث في يناير ١٩٧٥، والمؤتمر القطري السابع في يناير ١٩٨٠، والمؤتمر القطري الثامن في يناير ١٩٨٥، ثم توقفت المؤتمرات لمدة خمس عشرة سنة حيث عقد المؤتمر القطري التاسع للحزب في يونيو ٢٠٠٠.

أعضائها كان نصيب العسكريين منها خمسة أعضاء.[١]

وفي هذه الأثناء تعرض الحزب لضربات جديدة أضعفت أداءه بصورة كبيرة حيث قامت حملة ضد الفساد في سورية سنة ١٩٧٩ وربطت كوادر حزب البعث بهذه الظاهرة مما أدى إلى حملة لتصفية عدد كبير من كوادر الحزب.

وفي غضون الفترة: ١٩٨٠ - ١٩٨٤ تقرر فصل ١٣٣٥٨٠ عضواً «نصيراً» من الحزب، أي أنه تم تصفية ثلث جهاز الحزب وخاصة في صفوف الأنصار، كما تمت تصفية ٣٢٤٢ من الأعضاء العاملين.[٢]

ولتبرير هذه التصفيات الواسعة في صفوف الحزب صدرت منشورات وتقارير تربط ظاهرة انتشار الفساد في سورية بعناصر الحزب غير المنضبطين، حيث تحدث التقرير التنظيمي للحزب سنة ١٩٨٠ عن نتيجة انتشار المحسوبية بقوله:

> «عندما تغلب الكم على النوع، تسرب إلى صفوف الحزب انتهازيون وشكلوا ظاهرة خطيرة، فهؤلاء لا ينقطعون عن الاجتماعات ولا يتخلفون عن دفع الاشتراكات، ويظهرون الطاعة

---

(١) أبرز أعضاء اللجنة المركزية سنة ١٩٨٠ من الضباط العلويين: حافظ أسد، رفعت أسد، علي أصلان (نائب رئيس الأركان)، علي دوبا (مدير المخابرات العسكرية)، علي حيدر (قائد القوات الخاصة)، علي صالح (قائد قوات الدفاع الجوي) إبراهيم صافي (قائد الفرقة الأولى)، شفيق فياض (قائد الفرقة الثالثة)، عدنان بدر الحسن (قائد الفرقة التاسعة)، فؤاد عبسي (مدير المخابرات المدنية)، ومن الممثلين للقوات المسلحة في المؤتمر القطري كذلك محمد الخولي (مدير المخابرات الجوية)، ومعن ناصيف (نائب مدير المخابرات العامة).

(٢) طبقاً للتقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر القطري السابع فإن عدد الأعضاء العاملين المدنيين في جهاز الحزب في يناير ١٩٨٠ بلغ: ٤٥٣٨١، بالمقارنة مع ٢٣٧٥٠١ عضو عامل وغير عامل في نهاية ١٩٧٨. التقرير التنظيمي لحزب البعث (١٩٨٠)، **المناضل**، العدد ١٢٩، يناير ١٩٨٠، ص.ص ١١ و٩٤.

والولاء والالتزام، وهم كالزئبق الرجراج شغله الشاغل الوصول إلى مواقع القيادة والمسؤولية لتحقيق المكاسب المادية والمعنوية، ولهذا يغتنمون الفرص للإثراء غير المشروع بامتلاك المساكن واقتناء النفائس وحيازة المزارع والاتجار بالعقارات وممارسة السمسرة والتهريب وتسخير آليات الحزب والدولة لأغراضهم الشخصية الخاصة، ضاربين عرض الحائط بقيم الحزب النضالية الثورية».[1]

لقد كانت المشكلة الأساسية في النظام السوري هي ربط جميع مقومات الدولة ومصالح الشعب بالحزب لضمان ولاء المجتمع، أو ما يمكن تسميته بسياسة احتكار السلطة التي كانت العامل الرئيس في تفشي الفساد، فقد تجاوزت هذه السياسة عملية توزيع مناصب الدولة بين أبناء الحزب، لتمتد إلى المثقفين والطلاب والصحفيين والأطباء، والفلاحين والتجار، ففي القطاع الزراعي قامت الدولة بتوزيع الأراضي على من يثبت ولاءه للنظام، فصنعت طبقة جديدة من الإقطاعيين الذين اتسع نفوذهم، واتبع النظام سياسة مماثلة في القطاع التجاري بسبب الحاجة إلى تعويض الخسائر التي ألحقها الطيران الإسرائيلي بالمنشآت السورية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، حيث عمد رجال السلطة إلى تأسيس شركاتهم الخاصة لتزويد الدولة بما تحتاجه وتمكنوا من الإثراء عن طريق قبض العمولات ومنح المناقصات بناء على مصالح شخصية، وفي غضون فترة قصيرة أصبح المحيطون برئيس الجمهورية يمتلكون مؤسسات تجارية ضخمة ويتمتعون بنفوذ واسع في

---

(١) التقرير التنظيمي لحزب البعث، مصدر سابق، ص. ٣٣٣.

الدوائر التجارية المحلية والدولية.[١]

وقد تزامنت حركة التصفيات الواسعة في جهاز الحزب مع حملة موازية لتنسيب عدد كبير من الأقليات الطائفية، فقد تتبع فان دام حركة تنسيب الأقليات في جهاز حزب البعث ولاحظ بأن احتكار البعث للحكم كان صورياً، ولم يقصد به غير تسخير جهاز الحزب كآلية لتوفير قاعدة سلطوية لأبناء الطائفة، حيث بلغت نسبة تمثيل النصيريين داخل الحزب في مناطقهم: ٢٠١ بالمائة في طرطوس و١٤٦ بالمائة في اللاذقية، بينما لم تكن تزيد عن ٤١ بالمائة في دمشق.[٢] وعلى الرغم من تصفية عدد كبير من الحزبيين، إلا أن سياسة التنسيب المنظم كانت كفيلة بإحلال عناصر موالية للسلطة في مناطق الأقليات، بحيث بلغت عضوية حزب البعث في شهر أكتوبر سنة ١٩٨٥: ٥٣٧٨٦٤ عضواً من بينهم ١٠٢٣٩٢ عضواً عاملاً، و٤٣٥٤٧٢ نصيراً.[٣]

عندما عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في يناير ١٩٨٥ تولى الرئيس السوري إعادة تشكيل اللجنة المركزية والقيادة القطرية بطريقة تعيد التوازن إلى النظام عقب محاولة رفعت الانقلابية، فقام بتوسيع اللجنة المركزية التي ارتفع عدد أعضائها من ٧٥ إلى ٩٠ عضواً، ولوحظ بأنه في الوقت الذي تغيرت فيه الكثير من الوجوه الحزبية المدنية إلا أن العسكريين حافظوا على مناصبهم، وكان من بين الأعضاء العسكريين الثماني عشر

---

(1) Sadowsky Y. M. (1987), *'Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria'* **Arab Studies Quarterly**, vol. 9, no. 4, Fall 1987. pp. 442-461.

(٢) فان دام، مصدر سابق، ص ١٨٥.

(٣) المصدر السابق، ص ١٨٧.

باللجنة المركزية اثنا عشر ضابطاً علوياً.[١]

وقد لاحظ هنيبوش بأنه في الوقت الذي تعرض فيه الشق المدني من الحزب لضربات متتالية إلا أن القيادة العسكرية في الحزب لم تتغير مما يدل على أن الجهاز العسكري كان يقوم بدور محوري في القيادة السورية، وهذا لا ينطبق على المدنيين، الذين تمت تصفيتهم بسهولة ودون حدوث إشكاليات كبيرة.[٢] ففي ذلك المؤتمر وقعت تصفيات كبيرة في صفوف المدنيين طالت أكثر من ٣٠ بالمائة من أعضاء الحزب، ثم توقفت بعد ذلك المؤتمرات القطرية لمدة خمسة عشر عاماً، حتى انعقاد المؤتمر القطري التاسع عام ٢٠٠٠، حيث تلقى الحزب ضربة جديدة تمثلت في تصفية زعامته المدنية؛ حيث تم التخلص من محمود الزعبي وعبد الرؤوف الكسم مع سبعة آخرين من أعضاء القيادة القطرية بطريقة مهينة للغاية، ولم تكن الطريقة التي تم فيها تهميش كل من عبد الحليم خدام وزهير مشارقة، تدل على تمتعهم بسلطة أو نفوذ.

---

(١) حافظ الضباط العلويون على مناصبهم في اللجنة المركزية عام ١٩٨٥، وكان من أبرزهم: حافظ أسد، رفعت أسد، اللواء علي أصلان (نائب رئيس الأركان)، اللواء علي دوبا (مدير المخابرات العسكرية)، اللواء علي حيدر (قائد القوات الخاصة)، اللواء علي صالح (قائد قوات الدفاع الجوي) اللواء إبراهيم صافي (قائد الفرقة الأولى)، اللواء شفيق فياض (قائد الفرقة الثالثة)، اللواء عدنان بدر الحسن (قائد الفرقة التاسعة)، اللواء فؤاد عبسي (مدير المخابرات المدنية)، وأضيف إليهم كذلك: اللواء محمد إبراهيم العلي (قائد الجيش الشعبي)، واللواء محمد الخولي (رئيس مخابرات القوى الجوية)، وظهر في هذه الفترة كذلك اسم اللواء عدنان إبراهيم أسد قائد سرايا الصراع.

(2) Hinnebusch R. A. (1990) **Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasants**. San Fransisco. pp. 301-324.

تعطيل ا ياة السياسية

في غضون السنوات الخمس عشرة الممتدة ما بين ١٩٨٥ و٢٠٠٠ غاب حزب البعث بصورة ملفتة للانتباه، وتفوق عنصر الفرد على جميع العناصر الحزبية والإيديولوجية والتنظيمية الأخرى، حيث هيمنت شخصية حافظ أسد على الحياة العامة، وشبت أجيال كاملة تهتف «للأب القائد» ولا تعرف غيره حاكماً للبلاد، فقد مارس أسد صلاحيات واسعة منحها له دستور سنة ١٩٧٣، الذي وضع بين يديه سائر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فخولت له مهمة تعيين رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وإقالتهم واعتبارهم مسؤولين أمامه مباشرة دون الحاجة للحصول على ثقة مجلس الشعب، ودون إلزامهم بتقديم بيانات وزارية للمجلس.

كما أن رئيس الجمهورية يعلن الحرب والسلم ويعلن حالة الطوارئ، وهو قائد الجيش والقوات المسلحة، وقد حصر الدستور حق الترشيح لهذا المنصب بيد القيادة القطرية لحزب البعث، وفعلياً فإن المرشح الوحيد لمدة ٣٠ عاماً هو حافظ أسد.

وبصفته قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة سيطر الرئيس على حوالي ستين بالمائة من الميزانية السنوية للدولة، دون أن تخضع هذه النفقات لتدقيق الحكومة أو رقابة مؤسسات الدولة، كما سيطر على قطاع النفط الذي كان ينتج منذ مطلع الثمانينيات ما بين ٥٨٠ و٦٥٠ ألف برميل يومياً ويدر أرباحاً سنوية تقدر بقيمة ثلاث مليارات دولار توفر ٨٠ بالمائة من احتياطي العملة الأجنبية، ولم تكن هذه الإيرادات تخضع لإشراف الحكومة ولم تدخل ضمن الميزانية السنوية إلا سنة ٢٠٠٠.[1]

وتزامنت هذه الصلاحيات الواسعة التي تبوأها رئيس الجمهورية مع تعطيل شبه

---

(1) Arab Oil and Gas Directory (1998), Arab Petroleum Research Centre.

كامل للحياة السياسية والنشاط الحزبي في سورية، فقد حرص حافظ أسد على المحافظة على الجبهة التقدمية كواجهة تعكس التعددية الحزبية في البلاد ولكنها لم تكن في الحقيقة تقوم بأي دور سياسي يعتد به، فلم تكن أحزاب الجبهة طوال تلك الفترة تملك صحفاً ولا مكاتب، بل إن حزب البعث قد اشترط الموافقة المسبقة على أي منشور يصدر عن هذه الأحزاب ولو كانت نشرة داخلية بين الأعضاء، وحين تمردت بعد قواعد أحزاب الجبهة على قياداتها احتجاجاً على هذه الأوضاع تعرض المتمردون للتنكيل والاعتقال التعسفي وحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة، كما وقع للحزب الشيوعي - المكتب السياسي - الذي اعتقل أمينه العام رياض الترك عام ١٩٨٠، ليمضي فترة طويلة في السجن.[1] وباستثناء أحزاب الجبهة فإن النظام السوري لم يكن يعترف بأي حزب سياسي آخر خارج مظلته، بل إن القانون ٤٩ لعام ١٩٨٠ يعاقب بالإعدام كل من يثبت انتماؤه إلى جماعة الإخوان المسلمين.

وبالمقارنة مع تجارب الدكتاتوريات العسكرية في سورية خلال مرحلة الخمسينيات فإن حزب البعث العربي الاشتراكي قد أدى لحافظ أسد نفس الدور الذي أدته حركة التحرير العربي التي أسسها أديب الشيشكلي في شهر يوليو ١٩٥٢، حيث كانت هذه الحركة هي التجمع المدني الوحيد المسموح له بممارسة النشاط السياسي، وعندما أجريت الانتخابات في شهر سبتمبر ١٩٥٢ حازت الحركة على أغلب المقاعد بينما ذهبت مقاعد

(١) كانت نسبة تمثيل أحزاب الجبهة التقدمية في مجلس الشعب رمزية، ففي حين خصص ٦٦ بالمائة من المقاعد أي ١٢٩ مقعداً لحزب البعث، حاز الوحدويون الاشتراكيون على ٤ بالمائة أي ٨ مقاعد، والاتحاد الاشتراكي على ٥ بالمائة أي ٩ مقاعد، والاشتراكيون العرب على ٢ بالمائة أي ٥ مقاعد، بينما حاز الحزب الشيوعي على ٥ بالمائة أي ٩ مقاعد للحزب الشيوعي (جماعة خالد بكداش)، وخصص ١٨ بالمائة من مقاعد المجلس، أي ٢٥ مقعداً للمستقلين.

قليلة للمستقلين، وخلال فترة حكم الشيشكلي كانت حركة التحرير تمثل واجهة مدنية لحكم انقلابي يترأسه ضابط عسكري يسعى للحصول على الشرعية والاعتراف الدولي، وكذلك كان دور حزب البعث في مرحلة حكم حافظ أسد الذي وصل إلى الحكم بانقلاب عسكري فاستخدم جهاز الحزب (الذي قرر سنة ١٩٧٠ إعفاءه وتسريحه من الجيش) كواجهة لتحقيق الصفة المدنية ومنح الشرعية المطلوبة لنظام الحكم العسكري، واستُخدم جهاز الحزب في حالتي الشيشكلي وأسد لسد الفراغ الناتج عن تعطيل الحريات العامة ومنع الأحزاب السياسية، حيث قام أعضاء الحزب الموالون بملء مقاعد مجلس الشعب، وتشكيل مجلس الوزراء، والتغلغل في مؤسسات الدولة لتأكيد هيمنة الحكم العسكري على سائر مفاصل جهاز الدولة والمجتمع، في حين شكل الجيش عنصر التوازن الحقيقي للنظام.

ولضمان سيطرته على الحكم قام حافظ أسد بتعيين شخصيات ضعيفة في مناصب عليا لمنع فرص منافسته على السلطة والنفوذ، فكان رئيس الحكومة عبد الرحمن خليفاوي شخصية عسكرية مغمورة تم الاستفادة منها لتأدية الدور الذي قام به أمين الحافظ عقب انقلاب سنة ١٩٦٣، أما خليفته محمود الأيوبي فقد كان مدرساً في المرحلة الثانوية، ولم يكن لمحمد علي الحلبي أي قاعدة يستند إليها باستثناء مزاولته لمهنة التدريس والمحاماة.

الحكومات السورية خلال الفترة ١٩٧١-٢٠٠٠

م	رئيس الحكومة	فترة الوزارة	مدتها (بالسنوات)
٦٤	عبد الرحمن خليفاوي[1]	١٩٧١-١٩٧٢	١
٦٥	محمود الأيوبي[2]	١٩٧٢-١٩٧٦	٤
٦٦	عبد الرحمن خليفاوي	١٩٧٦-١٩٧٨	٢
٦٧	محمد علي الحلبي[3]	١٩٧٨-١٩٨٠	٢
٦٨	عبد الرؤوف الكسم[4]	١٩٨٠-١٩٨٧	٧

(١) اللواء عبد الرحمن خليفاوي (١٩٧١-١٩٧٢) و(١٩٧٦-١٩٧٨): جزائري الأصل، حلبي النشأة والإقامة، عسكري عرف بالصرامة والشدة في التعامل، وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في أسلوب إدارته للجهاز التنفيذي للدولة، وقد اختير لرئاسة الحكومة بعد الأيوبي للمرة الثانية نظراً لما عرف عن الأخير من تهاون وتسيب في الإدارة، ثم عزل عام ١٩٧٨ لأسباب صحية.

(٢) محمود الأيوبي (١٩٧٢-١٩٧٦): من أسرة دمشقية معروفة، كان قبل رئاسة الوزارة موظفاً في ملاك التربية والتعليم حيث عمل مدرساً في المرحلة الثانوية. عرف بأسلوبه المرن في الحكم والإدارة، ونتج عن ذلك تسيب في أجهزة الدولة، ووقعت العديد من المخالفات في قطاعات المرافق والخدمات، وأدى ذلك إلى سخط شعبي عام فأعفي من منصبه بموجب مرسوم جمهوري، ويشير بعضهم إلى أن إعفاءه كان بسبب تدهور حالته الصحية إثر إصابته بحمى الدماغ.

(٣) محمد علي الحلبي (١٩٧٨-١٩٨٠): من أسرة دمشقية (وليس من حلب كما يوحي اسمه)، ترأس مجلس الشعب السوري قبل تولي رئاسة الوزراء، وكان قبلها وزيراً للعدل، كما أنه مارس مهنة المحاماة، والتدريس قبل ذلك، انتقل من رئاسة الحكومة لدى إعفائه منها عام ١٩٨٠ ليشغل منصب السفير السوري في موسكو، وهي سفارة متميزة بالنسبة إلى علاقات سورية مع الاتحاد السوڤيتي سابقاً.

(٤) عبد الرؤوف الكسم (١٩٨٠-١٩٨٧): من أسرة دمشقية معروفة، من مواليد عام ١٩٣٢، حصل على شهادة الدكتوراة في الهندسة المعمارية من جامعة جنيف بسويسرا عام ١٩٦٣، وعمل في مجال المقاولات بعد

٦٩	محمود الزعبي[1]	١٩٨٧-٢٠٠٠	١٣
٧٠	محمد مصطفى ميرو[2]	٢٠٠٠-٢٠٠٣	٣

وبالإضافة إلى ضعف رؤساء الحكومة وقلة صلاحياتهم فإن الرئيس السوري يعين الوزراء بنفسه، وكانوا في أغلب الأحيان يقررون له مباشرة دون الرجوع إلى رئيس الوزراء، وقد برزت ظاهرة الوزراء الدائمين على الرغم من تعاقب الحكومات السورية، فقد تولى العماد مصطفى طلاس منصب وزير الدفاع منذ عام ١٩٧٢، واستمر في هذا المنصب طوال حكومات الأيوبي وخليفاوي والحلبي والكسم والزعبي وميرو، بل أصبح نائباً لرئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى مجموعة من المناصب الحزبية والعسكرية التي تبوأها.

تخرجه. عين وكيلاً لجامعة دمشق ثم محافظاً لمدينة دمشق عام ١٩٧٩ قبل توليه رئاسة الحكومة عام ١٩٨٠، وبعد عزله عن منصبه عام ١٩٨٧ انتقل إلى مكتب الأمن القومي الذي يشرف على التنسيق بين القيادة القطرية لحزب البعث وأجهزة المخابرات.

(١) محمود الزعبي (١٩٨٧-٢٠٠٠): مهندس زراعي من مواليد خربة غزالة بمحافظة حوران سنة ١٩٣٨، انتسب إلى حزب البعث عام ١٩٧١، وبحلول علم ١٩٨٠ أصبح عضواً كامل العضوية في القيادة القطرية للحزب، وفي عام ١٩٨١ عين رئيساً لمجلس الشعب. كان من أبرز منتقدي حكومة الكسم، وفي عام ١٩٨٧ تم تعيينه رئيساً للحكومة التي أخذت على عاتقها محاربة الفساد وتحقيق الأمن الغذائي. أعلن عن وفاته منتحراً عام ٢٠٠٠ بعد إعفائه من منصبه كرئيس للوزراء وطرده من الحزب وإحالته للقضاء بتهمة الفساد.

(٢) محمد مصطفى ميرو (٢٠٠٠-٢٠٠٣) من مواليد التل التابع لريف دمشق عام ١٩٤١، شغل عدة مناصب منها محافظ حوران ١٩٨٠ ومحافظ الحسكة ١٩٨٦، ومحافظ حلب منذ عام ١٩٩٣ حتى توليه رئاسة الحكومة عام ٢٠٠٠، كما كان أميناً لاتحاد المعلمين العرب ومديراً للمعهد العربي لشؤون العلاقات الخارجية في فترة السبعينيات.

وانضم محمد العمادي إلى حكومة الكسم سنة ١٩٨٠، ثم استمر في مجلس الوزراء وزيراً للاقتصاد والتجارة حتى نهاية عهد ميرو، وعلى نفس الشاكلة انضم محمد حربا إلى حكومة الكسم كوزير إدارة محلية سنة ١٩٨٢، ثم عين وزيراً للداخلية عام ١٩٨٧، واستمر في هذا المنصب حتى نهاية عهد محمد مصطفى ميرو.

أما وزارة الإعلام فقد كانت طوال فترة حكم حافظ أسد حكراً على أبناء الطائفة النصيرية، وكان أبرز من تولاها منهم: أحمد إسكندر أحمد خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣، ومن بعده محمد سلمان ومن ثم عدنان عمران، الذين لعبوا دوراً أساسياً في تسخير الجهاز الإعلامي في سورية لصالح رئيس الجمهورية والمتضمن للإذاعة، والتلفزيون، والصحف اليومية الثلاث: البعث والثورة وتشرين، ووكالة الأنباء السورية سانا، ومؤسسة الإعلان والتوزيع الصحفي.

ويمكن الحديث عن عدد من الوزراء المتنفذين الذين كانت علاقتهم مباشرة برئيس الجمهورية، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية محمد حيدر قريب حافظ أسد الذي اشتهر بلقب «السيد عشرة بالمائة» لكثرة العمولات والرشاوى التي كان يتلقاها. إلا أن الصورة كانت مختلفة بصورة نسبية في فترة حكومة عبد الرؤوف الكسم.

الصراع بـ ا كومة وا يش (١٩٨٥- ١٩٨٧)

يختلف رئيس الوزراء عبد الرؤوف الكسم (١٩٨٠-١٩٨٧) عن غيره من رؤساء الحكومات في عهد حافظ أسد، فبالإضافة إلى المناصب المرموقة التي تولاها قبل عام ١٩٨٠ كان الكسم قد جمع ثروة طائلة من عمله كمهندس مقاول بعد حصوله على درجة الدكتوراة في الهندسة من جامعة جنيف. وعندما كلف بتشكيل الوزارة عام ١٩٨٠

حرص على أن يطلع رئيس الجمهورية على واقع ثروته ورصيده تحسباً للقيل والقال، وكان يتمتع بدعم الرئيس الذي وقف بجانبه عام ١٩٨٤ عندما حاول رفعت الإطاحة بحكومته.

ولم يكن الكسم محبوباً من قبل الجيش بسبب السياسة التي تبناها أسد في الاستعانة بحكومته لكبح جماح الضباط الطموحين ومنعهم من التدخل في الشؤون المالية والإدارية في الدولة، وعندما أقصي رفعت أسد بعد محاولته الانقلابية الفاشلة عام ١٩٨٤ احتدم الصراع بين حكومة الكسم من جهة والمؤسسة العسكرية من جهة أخرى، ونظراً للفراغ الذي وقع عقب إقصاء رفعت أسد فقد أخذ أركان الجيش يوسعون صلاحياتهم ويتدخلون بصورة متزايدة في السياسة الداخلية للبلاد مستفيدين من المرسوم الرئاسي الذي صدر إثر مرض الرئيس باعتبار القادة العسكريين حكاماً عرفيين على المناطق التي تنتشر فيها قطعاتهم. فقد كانت منطقة دمشق والغوطة على سبيل المثال مقسمة بين الفرقتين المدرعتين الأولى والثالثة، حيث اعتبر جنوب دمشق من صلاحيات الفرقة الأولى بقيادة اللواء إبراهيم الصافي، وخضع شمال العاصمة للفرقة الثالثة التي كان يقودها اللواء شفيق فياض، وقد اتهم اللواءان فياض وصافي بممارسة أنشطة مشبوهة في مجالات تهريب البضائع وأعمال المقاولات في ريف دمشق بالتعاون مع قائد القوات الخاصة اللواء علي حيدر، وتردد الحديث عن تورط وزير الدفاع العماد مصطفى طلاس في أعمال التهريب وبيع الرخص، وقد بلغت الأحداث ذروتها عندما رفضت حكومة الكسم منح تراخيص بناء على أراض زراعية في ريف دمشق، فوجدت جثة أحد أقارب

الكسم مهشمة وملقاة على طريق الزبداني،[1] وفي نفس الفترة أوقف وزير الدفاع وهو عائد من لبنان وتم الكشف عن كمية كبيرة من السلع المهربة في موكبه، فاجتمع فرع الحزب العسكري وقرروا الاتصال برئيس الجمهورية لإبلاغه عن رغبة الجيش الجماعية بإقالة الكسم من منصبه.[2] وبالفعل فلم تمض فترة طويلة حتى صدر قرار بإعفاء الكسم من منصبه وإحالة أربعة من وزرائه، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠٠ من الموظفين الحكوميين إلى القضاء وخلفه محمود الزعبي في حكومة مسالمة أرخت زمام الحكم للمؤسسة العسكرية.

وعلى الرغم من استجابة الرئيس لمطالب الجيش إلا أنه احتفظ بالكسم لديه عن طريق تعيينه رئيساً لمكتب الأمن القومي في القصر الرئاسي، وأوكل إلى نائب رئيس الأركان ومدير مسرح العمليات اللواء علي أصلان مهمة إعادة تشكيل الجيش السوري الذي بدأ يسبب متاعب كبيرة للنظام.

---

(١) محمود صادق (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص.ص. ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) مجلة الطليعة العربية، العدد ٢٣٥، في ٩ نوفمبر ١٩٨٧.

إعادة تشكيل القوات المسلحة السورية
(١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)

تمتع الجيش السوري في عهد حافظ أسد بمكانة كبيرة، حيث ارتبط مباشرة برئيس الجمهورية، وقد بلغ النفوذ العسكري ذروته خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٨٧)، حيث ارتفع عدد القوات النظامية إلى ٤٠٠ ألف جندي بالإضافة إلى ٣٠٠ ألف احتياط، وكانت نفقات الجيش تستهلك حوالي ٦٠ بالمائة من الميزانية السنوية.

ونتيجة للمكانة التي تبوأها أركان الجيش في اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب البعث فقد تدخل الضباط في شؤون الحكم المدني وأخذوا يفرضون سياستهم على الحكومة المدنية، مستندين إلى المرسوم الرئاسي الذي أصدره حافظ أسد خلال مرضه في مطلع عام ١٩٨٤ باعتبار قائد كل حامية حاكماً عرفياً في المنطقة التي تنتشر فيها قطعاته، وكان هذا القرار هو السبب الرئيس في اندلاع أزمة كبيرة بين أجهزة الحكم المدني والمؤسسة العسكرية.

وفي هذه الأثناء كانت سمعة القوات المسلحة قد تدهورت إلى درجة كبيرة نتيجة للحملة الأمنية التي استخدم فيها الجيش فقامت بعض الفرق بقمع المواطنين، ومحاصرة المدن وتمشيطها ونهب الأسواق والتعدي على الممتلكات، وتحملت سرايا الدفاع والوحدات الخاصة المسؤولية الكبرى في هذا المجال، كما ارتبطت أسماء مجموعة من كبار الضباط بالحملات التي شنها النظام السوري ضد الفساد وخاصة في السنوات ١٩٧٧، و(١٩٧٩-١٩٨٠)، وأخيراً في الحملة التي شنت سنة ١٩٨٧، حيث اتهم ضباط الجيش بالضلوع في عمليات تهريب البضائع والسيارات، والتورط في تجارة الحشيش في لبنان،

وبيع الأسلحة، وكذلك في دفع الرواتب الوهمية وإدارة أكبر الشركات وتلقي الرشاوى وقبض العمولات.[1]

وبالإضافة إلى مشكلتي القمع والفساد، فقد ارتبط الجيش السوري في مطلع سنة ١٩٨٤ بمحاولة انقلابية كانت الأولى من نوعها منذ سنة ١٩٧٠ مما أقنع الرئيس السوري بضرورة استحداث إصلاحات جذرية في القوات المسلحة لمنع وقوع مثل هذه التجاوزات. وأوكلت المهمة إلى نائب رئيس الأركان ورئيس مسرح العمليات العماد علي أصلان. والحقيقة هي أن أصلان لم يكن الشخص الأول في المؤسسة العسكرية ولكنه كان بلا شك الرجل الأقوى فيها، فقد حرص حافظ أسد منذ توليه السلطة أن يضع في واجهة المؤسسات المدنية كرئاسة الحكومة وقيادة الحزب وعضوية اللجنة المركزية وكذلك في قيادة الجيش واجهة من الشخصيات السنية الضعيفة التي لا تتمتع بأي قاعدة شعبية أو نفوذ شخصي بل تتسم بضعف الشخصية والولاء المطلق للرئيس الذي تستمد منها مكانتها وشرعيتها، ومنهم على سبيل المثال، اللواء حكمت الشهابي الذي أحيل إلى التقاعد سنة ١٩٩٨، والعماد مصطفى طلاس الذي أحيل إلى التقاعد سنة ٢٠٠٤.

وقد كان العماد علي أصلان من المقربين إلى الرئيس السوري حيث برز في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ وتقلد وساماً كمكافأة على حسن أدائه في المعركة، وعهد إليه قيادة القوات السورية التي اجتاحت لبنان سنة ١٩٧٦، ثم ظهر اسمه ضمن أعضاء اللجنة المركزية لدى إنشائها سنة ١٩٧٩، وحافظ على عضوية اللجنة خلال المؤتمرات القطرية التي عقدت في السنوات ١٩٨٠ و١٩٨٥ و٢٠٠٠، وعلى الرغم من أن أصلان قد تلقى

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول إشكالية الفساد داخل الجيش يمكن مراجعة: بشير زين العابدين (٢٠٠١) **الفساد في سورية حقائق وأرقام**، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام.

تعليمه العسكري في الاتحاد السوفييتي وينتمي إلى مدرسة عسكرية تقليدية، إلا أنه استطاع أن يظهر كفاءة في تطوير الجيش السوري على الرغم من قلة الموارد المتاحة لديه. فاستحدث مقررات أكثر واقعية ومعاصرة في الكلية الحربية بحمص، ركزت على دراسة الاستراتيجيات الإسرائيلية وتقبل الأخطاء التي ارتكبها السوريون خلال معاركهم مع اليهود، وهذه مسائل لم يكن من الممكن الحديث عنها، ونتيجة لذلك فقد قام الرئيس السوري بتعيينه رئيساً للأركان في شهر يوليو ١٩٩٨ بدلاً عن اللواء حكمت الشهابي الذي أحيل إلى التقاعد، حيث أظهر أصلان ولاءه للرئيس السوري ضد شقيقه رفعت وكان من أبرز المؤيدين لخلافة بشار، ويعتبره الكثيرون رجلاً رصيناً بالمقارنة مع الضباط الآخرين الذين أوغلوا في الفساد.(١)

رؤساء أركان وقادة الجيش السوري خلال الفترة ١٩٤٦-٢٠٠٠

م	قائد الجيش	من	إلى
١	**اللواء عبد الله عطفة**	أغسطس ١٩٤٦	سبتمبر ١٩٤٨
٢	**الزعيم حسني الزعيم**	سبتمبر ١٩٤٨	مارس ١٩٤٩
٣	**اللواء سامي الحناوي**	مارس ١٩٤٩	ديسمبر ١٩٤٩

---

(١) أحيل العماد علي أصلان إلى التقاعد في يناير ٢٠٠٢، وأصبح مستشاراً للرئيس السوري للشؤون العسكرية، وحل محله العماد حسن تركماني وهو سني من مواليد مدينة حلب سنة ١٩٣٥، وقد انتسب تركماني إلى الكلية العسكرية بحمص سنة ١٩٥٤، وتخرج برتبة ملازم أول في سلاح المدفعية، وقد أظهر تميزاً في حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث كان يقود لواء مؤللاً، وترقى إلى رتبة لواء سنة ١٩٧٨، وله عدة مؤلفات في المجال العسكري، وفي مايو ٢٠٠٤ أصبح تركماني وزيراً للدفاع، وعين العماد علي حبيب رئيساً للأركان، وهو علوي من عشيرة المتاورة.

٤	اللواء أنور بنود	ديسمبر ١٩٤٩	مايو ١٩٥١
٥	الزعيم أديب الشيشكلي	مايو ١٩٥١	يوليو ١٩٥٣
٦	الزعيم شوكت شقير	يوليو ١٩٥٣	يوليو ١٩٥٦
٧	اللواء توفيق نظام الدين	يوليو ١٩٥٦	أغسطس ١٩٥٧
٨	الفريق عفيف البزرة	أغسطس ١٩٥٧	فبراير ١٩٥٨
٩	الفريق جمال فيصل[١]	فبراير ١٩٥٨	سبتمبر ١٩٦١
١٠	الفريق عبد الكريم زهر الدين[٢]	سبتمبر ١٩٦١	مارس ١٩٦٣
١١	اللواء زياد الحريري	مارس ١٩٦٣	يوليو ١٩٦٣
١٢	اللواء صلاح جديد	يوليو ١٩٦٣	سبتمبر ١٩٦٥
١٣	اللواء أحمد سويداني	سبتمبر ١٩٦٥	فبراير ١٩٦٨
١٤	اللواء مصطفى طلاس	فبراير ١٩٦٨	مارس ١٩٧٢
١٥	اللواء يوسف شكور	مارس ١٩٧٢	أغسطس ١٩٧٤
١٦	العماد حكمت الشهابي	أغسطس ١٩٧٤	يوليو ١٩٩٨
١٧	العماد علي أصلان	يوليو ١٩٩٨	يناير ٢٠٠٢

(١) كان الفريق جمال فيصل قائداً للجيش الأول (أي الجيش السوري)، وقد حافظ على هذا المنصب طوال عهد الوحدة مع مصر.

(٢) كان الفريق عبد الكريم زهر الدين قائداً للجيش السوري طوال عهد الانفصال، وفي هذه الأثناء عين اللواء نامق كمال رئيساً للأركان وكان دوره هامشياً.

التشكيلة ا ديدة للجيش السوري[1]

تقع قيادة الجيش السوري في مدينة دمشق، وتنتشر مراكز الفرق العسكرية على شكل هلال ممتد من الشمال الغربي حتى الجنوب الشرقي للقطر السوري في مواجهة لبنان وهضبة الجولان، وقد تم تعزيز الفرق الدفاعية الممتدة ما بين دمشق وهضبة الجولان لتتضمن لوائي مدفعية وفرقتي مدفعية مضادة للدبابات مزودة بحوالي ١٢٠٠ دبابة من طراز (T54/55)، بالإضافة إلى ١٥٠ مدفعاً مثبتاً وحوالي ٤٠٠ مدفع مضاد للدبابات وعدد كبير من المدفعية المضادة للطائرات، المحاطة بحقول الألغام لحمايتها من هجوم خارجي. وتخضع للقيادة في دمشق من الناحية النظرية فرقة الحرس الجمهوري ولكنها مستقلة عنها من الناحية العملية، كما تخضع لها كذلك فرقة مظليين، ومجموعة فرق مستقلة تتضمن فوج دبابات، وأربعة ألوية مشاة، ولوائين مضادين للدبابات، ولوائي مدفعية، وعشرة ألوية مستقلة محمولة بالطائرات من القوات الخاصة، وتتضمن فرقة الصاعقة التي تتولى مكافحة الإرهاب، وهي مدربة من قبل جهاز مكافحة الإرهاب الروسي (Spetsnaz) على تحرير الرهائن والتعامل مع حالات الاختطاف والقيام بالمهمات الخاصة، والاستطلاع، ويعتقد أنها تحتوي في صفوفها على عدد من المحترفين من ألمانيا الشرقية سابقاً، وبعض اليهود المعارضين لإسرائيل، في قسم العمليات الخاصة لديها، وقد عملت هذه الفرقة بنجاح في جمع معلومات في لبنان والأردن والضفة الغربية

---

(١) تنقسم القوات المسلحة السورية إلى أربعة أقسام رئيسة، هي: الجيش العربي السوري، البحرية العربية السورية، القوات الجوية العربية السورية، قوات الدفاع الجوية العربية السورية، وتشكل القوات البرية نسبة ٦٧.٢ بالمائة من القوات المسلحة، بينما تشكل القوات الجوية ٣١.٢ بالمائة، أما القوات البحرية فلا تشكل سوى ١.٦ بالمائة من مجموع تعداد الجيش.

وحتى داخل الأراضي المحتلة، حيث يتم الاستفادة من العناصر الدرزية ومن الشركس في مثل هذه العمليات.

وكانت التعديلات التي أجريت على القوات المسلحة تهدف إلى تخفيض عدد القوات المسلحة، والتقليل من البيروقراطية بهدف تحقيق المرونة في الحركة، وتقوية القدرات القتالية وتحسين الأداء، ولتحقيق ذلك فقد كان أول إجراء تتخذه القيادة السورية هو تخفيض عدد القوات من حوالي ٤٠٠ ألف إلى ٢١٥ ألف جندي،[1] وتقسيمهم إلى فيلقين رئيسين، ثم تقرر استحداث فيلق ثالث في أواخر فترة الثمانينيات من القرن العشرين.

ويحتوي كل فيلق على ست فرق مدرعة، وثلاث فرق مؤللة (ميكانيكية)، وفرقة من القوات الخاصة، ويقدر تعداد الفرق المدرعة بحوالي ٨٠٠٠ جندي يتوزعون في ثلاثة ألوية مدرعة ولواء مؤلل بالإضافة إلى لواء مدفعية يحتوي على أربع كتائب، ويتم تجهيز الألوية المدرعة بثلاث كتائب دبابات تتضمن حوالي ٣٠٠ دبابة من طرازي (T-62M/K) و(T-72) وخمسين عربة مدرعة. تدعمها ألوية مؤللة مزودة بحوالي ٣٠٠ عربة مشاة مصفحة، وعربات نقل مشاة. كما تتضمن الوحدات المدرعة فرق دفاع جوي مزودة

(١) كان تعداد القوات السورية سنة ١٩٨٥ يقدر بحوالي: ٣٩٦ ألفاً، والاحتياط ٣٠٠ ألف، أما الآن فقد انخفض عدد القوات السورية إلى حوالي ٢١٥ ألف جندي و٢٨٠ ألف احتياط، ويعكس ذلك تغير سياسة النظام السوري من الاهتمام بتحقيق التوازن الاستراتيجي في مرحلة الثمانينيات إلى مرحلة جديدة من محاولة تحقيق الردع الاستراتيجي، ولتحقيق ذلك فإنه لا بد من تخفيض عدد القوات المنسبة بدلاً من زيادتها، ففي عام ١٩٨٥ كان عدد من يبلغ سن الخدمة العسكرية يقدر بحوالي ١٢٥ ألفاً، ولكنه ارتفع إلى حوالي ٢٢٥١١٣، حسب تقديرات سنة ٢٠٠٥، ولذلك فقد قلصت فترة الخدمة لمدة سنتين فقط بدلاً من ٣٠ شهراً في الفترة السابقة.

بمدافع ومنصات صواريخ وصواريخ أرض-جو، وتمتلك فرق المشاة أسلحة متطورة مضادة للدبابات.

أما الفرق المؤللة فيقدر تعدادها بحوالي ١١٠٠٠ جندي يتوزعون على لوائين مدرعين ولوائين مؤللين وفرقة مدفعية تحتوي على أربع كتائب، وهي شبيهة من حيث التجهيز بالألوية المدرعة إلا أنها تختلف من حيث نسبة المشاة إلى المدرعات، فهي تحتوي على حوالي ٢٠٠ دبابة من طراز (T-55/62/72)، وحوالي ٢٥٠ عربة نقل مشاة مدرعة، بالإضافة إلى ٣٠ مدفعاً و٣٠ مدفعاً مضاداً للطائرات و٢٠ منصة إطلاق صواريخ.

ويمكن تفصيل تشكيل الفيالق الثلاثة على النحو التالي:[1]

الفيلق الأول

تقع قيادة الفيلق الأول في دمشق، وتنتشر فرقه ابتداء من العاصمة باتجاه الجنوب حتى درعا والحدود الأردنية، وتتضمن قطعاته الأساسية ما يلي:

فرق الفيلق الأول، وألوية الفرق

الفرقة	اللواء المدرع	اللواء المؤلل (ميكانيكي)
الفرقة المدرعة الخامسة	١٧ و٩٦	١١٢
الفرقة المدرعة الثامنة	٦٢ و٦٥	٣٢
الفرقة المدرعة التاسعة	٤٣ و٩١	٥٢
الفرقة المدرعة السادسة	١٢ و٩٨	١١
الفرقة المؤللة السابعة	٥٨ و٦٨	٧٨

(1) Richard Bennet (2001), *'The Syrian Military'* **Middle East Intelligence Bulletin**, vol. 3 no. 8, August-September 2001.

كما تسيطر قيادة الفيلق الأول على أربع فرق من القوات الخاصة، اثنتان منها من فرق المغاوير المحمولة بالطائرات المروحية والمدربة على اقتحام مواقع الاستطلاع التابعة للعدو الإسرائيلي في جبل الشيخ وغيرها من المواقع الحصينة في الجولان.

الفيلق الثا

تقع قيادة الفيلق الثاني في الزبداني، وتنتشر فرقه على طول المنطقة الممتدة من شمال دمشق حتى مدينة حمص، وتتضمن القوات السورية التي كانت مرابطة في لبنان، وتتكون قطعاتها الأساسية مما يلي:

فرق الفيلق الثاني، وألوية الفرق

الفرقة	اللواء المدرع	اللواء المؤلل (ميكانيكي)
الفرقة المدرعة الأولى	٤٤ و٤٦	٤٢
الفرقة المدرعة الثالثة	٤٧ و٨٢	١٣٢
الفرقة المدرعة الحادية عشر	٦٠ و٦٧	٨٧
الفرقة المؤللة الرابعة	١ و٦١	٨٩
الفرقة المؤللة العاشرة	٥١ و٨٥	١٢٣

جدير بالذكر أن قيادة الفرقة المؤللة العاشرة كانت تقع في لبنان، وكانت ألويتها تسيطر على الطريق السريع بين بيروت ودمشق، وكانت تنتشر في سهل البقاع وحول منطقة ظهر البيدر، وبعلبك وراشيا، كما كان يخضع للفيلق الثاني خمسة أفواج من القوات الخاصة في لبنان، وتتضمن وحدة سرية مدربة على التوغل خلف المواقع الإسرائيلية في هضبة الجولان لعرقلة زحف قوات الاحتياط المتقدمة باتجاه الجبهة، والمدربة كذلك على

مهاجمة مواقع في جبل الشيخ باستخدام المروحيات.

الفيلق الثالث

تم تشكيل هذا الفيلق في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، ومركزه في مدينة حلب ويغطي المنطقة الشمالية بما فيها مدينة حماة والحدود مع تركيا والعراق بالإضافة إلى الخط الساحلي على البحر المتوسط، ومهمته الأساسية هي حماية منشآت تصنيع الصواريخ ومنصات الصواريخ، ويتضمن الفرقة الثانية من الاحتياط،[1] وتتكون من اللواء ١٤ المدرع واللواء ١٥ المدرع واللواء ١٩ المؤلل، بالإضافة إلى أربعة ألوية من المشاة، ولواء حرس الحدود، وفوج مدرع مستقل، وفوج من المغاوير.

أما لواء حرس الشواطئ فإنه يعمل كوحدة مستقلة داخل منطقة نفوذ الفيلق الثالث، ومركزه في اللاذقية، ويتضمن أربع كتائب من حرس الشواطئ تقع في اللاذقية وبانياس والحميدية وطرطوس، وتتضمن كل كتيبة من أربع بطاريات صواريخ طراز: (SSC-3 Styx) قصيرة المدى وأربع بطاريات صواريخ طراز: (SSC-1B Sepal) طويلة المدى.

الدفاع ا وي

يخضع سلاح الدفاع الجوي إلى قيادة مستقلة، ويبلغ عدد قواته ٥٥ ألف مقاتل متوزعين على ٢٥ لواء، ويتم تزويد كل واحد من هذه الألوية بست بطاريات صواريخ (سام) أرض-جو، وحوالي ٦٥٠ منصة إطلاق صواريخ من طراز (SA-2/3/5)،

---

(١) يبلغ تعداد قوات الاحتياط حوالي ٣٠٠ ألف جندي، وتتولى قيادتها الفرقة الثانية بحلب، ويمكن لفرق الاحتياط أن تشكل لوائين مدرعين، وفوجين مدرعين مستقلين، و٣٠ لواء مشاة، وثلاثة ألوية مدفعية، ولكنها تعاني من ضعف التجهيز وقلة التدريب.

و٢٠٠ منصة من طراز (SA-6) المحمولة، وحوالي ٤٠٠٠ مدفع مضاد للطائرات من عيارات مختلفة. كما يتضمن سلاح الجو فوجين مستقلين كل منهما مزود بأربع بطاريات صواريخ (سام) من طراز: (SA-8) وطراز: (SA-10) المتحركة، كما أنها مزودة بأجهزة إنذار مبكر محمولة وثابتة في مناطق مختلفة من أرجاء القطر السوري.

سلاح ا و

يمتلك سلاح الجو السوري حوالي ٦٠٠ طائرة مقاتلة من طرازي ميغ وسوخوي، ويبلغ عدد قواته حوالي ٤٠ ألف جندي بالإضافة إلى حوالي ٩٠ ألفاً من الاحتياط، وتواجه القيادة السورية إشكالية كبيرة في تحديث سلاح الجو بطائرات حديثة حيث إن مقاتلاتها قديمة وتفتقد إلى قطع الغيار الأساسية، ونتيجة لذلك فلا يتم التحليق بها إلا لساعات محدودة، ولا يمتلك الطيارون الخبرة الكافية للتحليق بها والتدريب الكافي لاستخدامها. ويقدر بأن حوالي ٥٠ بالمائة فقط من الطائرات المقاتلة السورية يمكن استخدامها، وتحتوي على: ٩٠ طائرة من طراز: (Su-22)، و٢٠ طائرة من طراز: (Su-24)، و١٧٠ طائرة من طراز: (MiG-21)، و١٣٤ طائرة من طراز: (MiG-23)، و٤٠ طائرة من طراز: (MiG-26)، و٦٠ طائرة من طراز: (MiG-29) و٤٨ طائرة من طراز: (Mi-24/25)، وجميع هذه المقاتلات مجهزة بصواريخ جو-أرض، وقد تم توفير حماية جيدة ومخابئ للطائرات السورية عقب تجربة حرب سنة ١٩٦٧ المريرة.

سلاح الصواريخ

تقع قيادة الصواريخ في مدينة حلب، ولا تخضع لسلطة أحد الفيالق الثلاثة التي تم ذكرها، ولكنها تشكل منظومة مستقلة تهدف إلى توجيه ضربة ابتدائية ضد الدفاعات الإسرائيلية في الجولان، وتستهدف كذلك مطارات إسرائيل العسكرية، وتنقسم فرقة

الصواريخ إلى ثلاثة ألوية صواريخ أرض-أرض محمولة، كل منها تحتوي على كتيبة (FROG-7 SSM) وكتيبة (SS-21 Scarab SRBM) وكتيبة (SS-1 Scud-B)، ويتم تخزين هذه الصواريخ في أنفاق تحت الأرض لحمايتها من خطر القصف الجوي، وقد تم نقل اثنتين من كتائب صواريخ سكود الثلاثة جنوب دمشق، في يوليو ٢٠٠١، بعد إجراء تجارب ناجحة لإطلاق صواريخ وصل مداها إلى الحدود مع إسرائيل. ويمتلك الجيش السوري ٦٠ منصة إطلاق صواريخ ومائة وتسعين صاروخ سكود (A) التي يبلغ مداها ٣٠٠ كم بحمولة ٩٨٥ كيلو جرام. كما يمتلك الجيش السوري ٩٠ صاروخ (Frog-7) الروسية الصنع مداها ٧٠ كم بحمولة ٤٥٠ كيلو جرام، و٢١٠ صواريخ من طراز (SS-21) مداها ١٢٠ كم بحمولة ٤٨٠ كيلو جرام.

ويمتلك الجيش كذلك برنامجاً لتطوير منظومة صواريخ حديثة حيث يوجد حوالي خمسة عشر موقعاً سرياً يتم تشغيله بدعم من الصين وكوريا الشمالية وإيران، وتهدف إلى تصنيع حوالي ألف صاروخ (Scud-C)، المطورة والتي يبلغ مداها ٥٠٠ كم بحمولة زنتها ٥٠٠ كيلو جرام. كما تم إنشاء مخازن مخصصة لتخزين صواريخ (Scud-D) التي يبلغ مداها ٧٠٠ كم بحمولة ٥٠٠ كيلو.

ويسود الاعتقاد بأن سورية قد نجحت في الحصول على منظومتي صواريخ (M-9) و(M-11) المتطورة من الصين. وتحتوي رؤوس أغلب هذه الصواريخ على مواد متفجرة تقليدية يمكن استخدامها لتدمير المواقع الدفاعية الإسرائيلية في الجولان، أو لتدمير المطارات العسكرية الإسرائيلية، كما يتم توجيه أطول الصواريخ مدى باتجاه المنشآت النووية الإسرائيلية في ديمونا، ومنصات إطلاق الصواريخ في أريحا.

أسلحة ا يش السوري، وقدراته القتالية

على الرغم من الجهود التي بذلت للتحسين من القدرات القتالية للجيش السوري إلا أنه لا بد من الإشارة إلى وجود إشكاليات كبيرة تعترض سبيل تطوير القوات المسلحة، فقد أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى نشوء مشكلة كبيرة لدى الجيش السوري في الحصول على قطع غيار المعدات العسكرية، وفي الوقت الذي اهتمت فيه مصر بتنويع مصادر تزويدها بالأسلحة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، بقيت سورية تحت دائرة النفوذ السوفييتي العسكري وخاصة في التدريب والتسليح والتنظيم، كما أن تدهور الاقتصاد السوري يحد من إمكانية استيراد المزيد من الأسلحة المتطورة، والتطوير من القدرة القتالية لفرق الجيش، وقد ظهر ذلك بصورة واضحة خلال الحشود العسكرية التركية في نهاية ١٩٩٨ على الحدود مع سورية، عندما أدرك حافظ أسد بأنه من غير الممكن مواجهة الجيش التركي فقرر التنازل.

ولعل المشكلة التي تعيق من حركة ضباط الجيش السوري بصورة أكبر هي خضوع الضباط الميدانيين لقيادة سياسية مركزية، فكبار الضباط لا يملكون أي قرار عسكري بل ينتظرون الأوامر التي تصدر من دمشق، وظهر ذلك بصورة واضحة لدى اشتباك القوات السورية مع الإسرائيلية في لبنان خلال الثمانينيات من القرن العشرين. حيث كان للضباط اليهود مطلق الحرية في اتخاذ القرارات العسكرية الميدانية بينما كان على الضباط السوريين انتظار صدور القرارات من دمشق مما أدى إلى الحد من إمكاناتهم بصورة كبيرة.

أسلحة الجيش السوري

السلاح	العدد
دبابة	٤٧٠٠
ناقلة مشاة	٤٥٠٠
صاروخ أرض – جو	٨٥٠
مدفع مضاد للطائرات	٤٠٠٠
طائرة مقاتلة	٦١١

إن الأسلحة التي يمتلكها الجيش السوري تجعله من أفضل جيوش المنطقة استعداداً وتجهيزاً إلا أن ذلك يقتصر على الورق فحسب، حيث يشير الباحث في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية أنتوني كوردزمان،(1) إلى أن نصف الدبابات السورية (٢٠٠٠ دبابة) هي من طراز: (T-55) التي يعود تاريخ تصنيعها إلى الستينيات، كما أن ألف دبابة أخرى هي من طراز: (T-62) التي تعتبر أحدث من سابقتها بسنوات قليلة إلا أن الزمن قد تجاوزها ولا يمكن استخدامها بفاعلية في المعارك الحديثة. أما الدبابات الأخرى والتي يبلغ عددها حوالي ١٧٠٠ فهي من طراز (T-72) المصنعة في السبعينيات والثمانينيات، وهي موضوعة منذ أكثر من ربع قرن في مواقع دفاعية ولم يتم تزويدها بقطع الغيار والصيانة اللازمة.

أما سلاح الجو فيتكون من طائرات سوخوي وميغ الروسية القديمة، والطيارون مدربون بصورة سيئة، وقد ظهر عجز القوات الجوية السورية بصورة مخيفة سنة ١٩٨٢

---

(1) Fred Kaplan, (2003) *'Assad's situation: Syria's military Machine may be hollow, but it isn't harmless*. April 15, 2003

عندما أرسل الجيش السوري ٩٠ طائرة فتم تدميرها بالكامل من قبل الجيش الإسرائيلي بينما لم يتمكن السوريون من إسقاط طائرة إسرائيلية واحدة، بل إن سلاح الجو الإسرائيلي قد تمكن آنذاك من تدمير البينة التحتية لمنظومة الدفاع الجوي السوري، دون مقاومة تذكر.

ولا توجد إشارات ملموسة لوجود تطور ملحوظ على الأرض أو في سلاح الجو، فخلال الفترة ١٩٩٤-٢٠٠١، تسلمت سورية معدات عسكرية يبلغ مجموعها ٧٠٠ مليون دولار، وذلك بالمقارنة مع إسرائيل التي تسلمت معدات عسكرية بقيمة ٦.٩ مليار دولار، ومصر التي تسلمت معدات عسكرية في تلك الفترة تقدر قيمتها بحوالي ٩.١ مليار دولار. وتشير المصادر إلى أن الرئيس السوري قد أدرك في فترة التسعينيات بأنه قد خسر سباق التسلح في المنطقة، خاصة وأن الولايات المتحدة قد بذلت جهوداً كبيرة عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لتعويض الجيش الإسرائيلي ما فقده من أسلحة، وحرصت الإدارة الأمريكية على إبقاء التفوق الإسرائيلي العسكري في مواجهة جميع القوى العربية وذلك لمنعها من التفكير في شن أي حرب مستقبلية أخرى ضد الكيان الصهيوني، ونظراً لصعوبة تحقيق «التوازن الاستراتيجي»، فقد تغيرت السياسة العسكرية السورية باتجاه تحقيق «الردع الاستراتيجي».

سياسة «الردع الاستراتيجي»

بناء على إدراك القيادة السورية صعوبة تحقيق سياسة «التوازن الاستراتيجي»، فقد بدأت مرحلة جديدة في فترة التسعينيات تميزت ببذل جهود سورية للحصول على أسلحة تردع الكيان الصهيوني من الإقدام على مهاجمة سورية وتهديدها، وذلك عن طريق حيازة أسلحة كيميائية محملة على رؤوس صواريخ وعلى قنابل وقذائف مدفعية يمكن أن تقتل

جنود العدو في أرض المعركة، وقد تسلم الجيش السوري أول دفعة من السلاح الكيميائي من الجيش المصري سنة ١٩٧٣ قبل اندلاع الحرب بفترة قصيرة، ثم أخذت سورية تشتري كميات منه من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسولوفاكيا، وعندما رفض الاتحاد السوفييتي المساعدة في إنشاء مصانع لهذا الغرض في سورية اتجه حافظ أسد نحو الصين وكوريا الشمالية، كما استطاعت سورية الحصول على مواد أولية من شركات فرنسية وألمانية ونمساوية وهولندية وسويسرية قبل أن تبدأ عملية التشديد على الصادرات الخاصة بتصنيع الأسلحة الكيميائية والجرثومية.

وفي سنة ١٩٨٤ استطاعت سورية أن تنتج غاز الأعصاب، وتقدر مصادر الاستخبارات الأمريكية بأن الجيش السوري قد بدأ في نشر صواريخ تحمل غاز الأعصاب (VX) منذ سنة ١٩٩٧. ويعتقد بأن سورية اليوم تمتلك آلاف القذائف التي تحمل مادة السارين والتي يمكن إطلاقها من صواريخ سكود المطورة، وتوجد أربع منشآت في سورية لتصنيع الأسلحة الكيميائية والجرثومية، ولكن يصعب تقدير حجم هذه الأسلحة أو تعقبها لأنها موزعة في مخابئ سرية ومفرقة في أنحاء القطر السوري، وقد تم تطوير حوالي ١٥٠ صاروخاً يمكن أن تحمل رؤوساً مزودة بأسلحة كيميائية ولكنها لا تستخدم إلا في حالات استثنائية قصوى، ولا تطلق إلا بمصاحبة عدد كبير من الصواريخ التقليدية وذلك بغية تضليل أجهزة رادار العدو.

ويتضمن مخزون الأسلحة السورية آلاف القذائف المدفعية والقنابل المزودة بمواد كيميائية وبيولوجية. وتتهم الإدارة الأمريكية سورية بأنها تنتج كميات من غاز السارين في منشآت شمال دمشق وبالقرب من حماة، وكذلك غاز الأعصاب (VX) الذي تنتج منه كميات في منشأة بالقرب من حمص. أما المنشأة الرئيسة لإنتاج الأسلحة البيولوجية

فتدعي الإدارة الأمريكية بأنها تقع في مدينة دمشق حيث يتم إنتاج كميات من مادة الأنثراكس والكوليرا، ويتم توزيعها على أماكن متفرقة لمنع فرص تعقبها، وتشير هذه المصادر إلى أن سورية تنفق ما يتراوح بين ٤٥ إلى ٦٠ مليون دولار في السنة في مجال تصنيع الأسلحة الكيميائية وتطوير صواريخ سكود، وتكمن الخطورة في أن إيران قد بدأت تتخذ من سورية بوابة خلفية لبرنامجها التسلحي، وتستخدمها كقاعدة لتخزين الأسلحة وتطويرها، وكذلك لإمداد حزب الله بما تراه القيادة الإيرانية مناسباً لتحريك الأوضاع السياسية في المنطقة بين الفينة والأخرى، ولتحارب نيابة عن إيران في مناطق بعيدة المنال عنها كما في لبنان أو في غيرها من الأقاليم.

ولذلك فإن النتيجة التي يخلص إليها المحللون العسكريون هي أن القدرات العسكرية السورية لا تهدف إلى شن حرب شاملة ضد إسرائيل، ولكنها يمكن أن تستخدم قدراتها العسكرية لدعم بعض الحركات المعادية لإسرائيل والمعارضة للوجود الأمريكي في المنطقة، وذلك عن طريق استخدامها كأوراق تفاوضية تهدف إلى فك عزلة سورية والتنفيس عن الضغط الدولي الذي تتعرض له كلما طرأت أزمة جديدة في المنطقة. ولكن الهدف الأبرز لتخصيص أكثر من نصف الميزانية السورية للقوات المسلحة السورية هو المحافظة على أمن النظام الذي اعتمد على الجيش بصورة أساسية في تحقيق التوازن الداخلي، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال القيام بتجهيز فرق محددة دون غيرها بأفضل أنواع الأسلحة والمعدات وتركيزها حول العاصمة وتحويل قيادتها إلى المقربين من الرئيس السوري، وذلك منعاً من وقوع انقلاب عسكري جديد.

فرق حماية النظام

١ - سرايا الدفاع (حـ عام ١٩٨٤)

تأسست «سرايا الدفاع عن الثورة» سنة ١٩٧١، بهدف درء مشكلة الانقلابات المتتالية ووضع حد لدخول القوات المسلحة السورية دمشق وقلب نظام الحكم، حيث يشير دريسديل إلى أن الرئيس السوري قرر فور تسلمه زمام الحكم تأسيس قوة عسكرية منفصلة عن الجيش،[1] لحماية النظام من خطر الانقلابات العسكرية، فعهد إلى شقيقه رفعت أسد تشكيل قوة سرايا الدفاع التي كان تعدادها حوالي عشرين ألف جندي، تم انتقاؤهم من أبناء عشيرة المتاورة وغيرها من العشائر الموالية، حيث بلغت نسبة العلويين فيها أكثر من ٩٠ بالمائة، ويشكلون عشرين سرية قوام كل سرية ألف جندي ينتشرون حول مدينة دمشق ويتولون حماية النظام من الأخطار الداخلية. وبحلول عام ١٩٨٢ ارتفع عدد سرايا الدفاع إلى ٥٥ ألف جندي، وأصبحت لهذه الفرق منشآتها الخاصة، وتم تزويدها بالمدفعية الثقيلة والدفاعات الجوية، والمروحيات والصواريخ ومضادات الدبابات. وكان لسرايا الدفاع جهاز استخبارات خاص يتولى رئاسته العقيد سليم بركات، وكانت مهمة هذا الجهاز رصد العناصر المناوئة للنظام داخل المؤسسة العسكرية وخارجها، وتميز بنشاطه وسرعة حركته، كما كانت له سجون خاصة ومستقلة عن جميع الأجهزة الأمنية الأخرى في سورية.

وقد لعبت هذه القوات دوراً كبيراً في عمليات القمع والمجازر التي ارتكبت في سجن

---

(1) Drysdale, A. (1979) *'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization'*, **Civilisations**, vol. 29, no. 3/4 (1979) pp. 359-373.

تدمر (١٩٨٠) وفي مدينة حماة، كما ترددت الأنباء عن ضلوع بعض عناصرها في عمليات تصفية خصوم النظام خارج القطر السوري، ويعزى لها الفضل في منع وقوع أي انقلاب عسكري خلال الفترة ١٩٧١-١٩٨٣، إلا أن قائد سرايا الدفاع قد ارتكب خطأً فادحاً عندما قرر تحدي سلطة شقيقه، فتمرد عليه وأمر بنشر قواته في العاصمة السورية، وأدى ذلك إلى عزله عن قيادة سرايا الدفاع، وتعيينه نائباً لرئيس الجمهورية، ثم أرسل إلى خارج البلاد. ونتيجة لهذه الأحداث فقد حلت سرايا الدفاع بموجب أمر رئاسي في الثالث من شهر مارس سنة ١٩٨٤.

٢- ا رس ا مهوري:

يطلق على هذه الفرقة كذلك تسمية: «الحرس الرئاسي»، وذلك لأنها الفرقة الوحيدة التي يسمح لها حالياً بالانتشار داخل العاصمة السورية، ومهمتها الأساسية حراسة القصر الجمهوري وغيره من منازل المسؤولين في حي المالكي السكني، وقد تأسست سنة ١٩٧٦ وذلك عقب تعرض العاصمة السورية لعدد من العمليات التي قامت بها بعض الفصائل الفلسطينية المعارضة للتدخل السوري في لبنان، وتولى رئاستها منذ تأسيسها اللواء عدنان مخلوف ابن عم زوجة الرئيس أنيسة مخلوف، ولا ينخرط فيها إلا أكثر العناصر ولاء للنظام، كما يتم تعيين أبناء النخبة من المسؤولين العلويين في هذه الفرق لضمان ولائهم للنظام، فقد كان من ضمن قادتها أبناء حافظ أسد: باسل وبشار، وماهر الذي يترأس اليوم أحد ألوية هذه الفرقة بعد أن رقي إلى رتبة عميد، وكذلك رامي مخلوف ومناف بن مصطفى طلاس.

يبلغ تعداد قوات الحرس الجمهوري حوالي ٣٠ ألف جندي من نخبة القوات السورية وأغلبهم من العلويين، وتتشكل هذه القوات في ثلاثة ألوية مدرعة وفوج

مدفعية، وهي مزودة بحوالي ٣٥٠ دبابة من طراز (T62/72)، و٣٥٠ مركبة نقل للمشاة، ومروحيات، ومدفعية ثقيلة، ومدفعية مضادة للطائرات ومنصات صواريخ. ويتم تزويد هذه الفرقة بأحدث المعدات العسكرية ومنها دبابات من طراز (T-72M) كما تسيطر القيادة العسكرية على مجموعة من الألوية المستقلة المزودة بعربات نقل المشاة كقوات حرس البادية واللواء ١٢٠.[1]

وللحرس الجمهوري جهاز استخبارات مستقل عن الأجهزة الأمنية ويتولى رئاسته الفريق عبد الفتاح القدسي السكرتير الشخصي لبشار أسد، وله مكتب خاص في القصر الجمهوري. ويشاع بأنه يتم تمويل هذه القوات بصورة مباشرة من إيرادات النفط في منطقة دير الزور، والتي كان يديرها محمد مخلوف شقيق زوجة حافظ أسد.

وفي شهر يونيو سنة ١٩٩٥ أحيل اللواء عدنان مخلوف إلى التقاعد، بعد أن تولى قيادة هذه الفرقة لمدة عشرين عاماً (ولكنه لا يزال يمارس نفوذاً في القصر الجمهوري حتى اليوم)، وخلفه في قيادة هذه الفرقة اللواء علي محمود الحسن، وهو علوي في الخمسينيات من عمره.

٣- القوات ا اصة

تقع قيادة القوات الخاصة في دمشق، وتسيطر على الأفواج الأولى والثانية والثالثة والرابعة المنتشرة في الجولان وحول جبل الشيخ، كما توجد سبعة أفواج أخرى مستقلة عن قيادة الفيالق الثلاثة، وأرقامها من ٥ حتى ١١ منتشرة في حلب وعلى الحدود مع تركيا ولبنان. وقد سطع نجم القوات الخاصة ضمن فرق الجيش السوري بصورة كبيرة

(1) Richard Bennet (2001), *'The Syrian Military'* **Middle East Intelligence Bulletin**, vol. 3 no. 8, August-September 2001.

في حرب أكتوبر ١٩٧٣ عندما نجحت وحدة محمولة بالطائرات المروحية من القوات الخاصة في السيطرة على موقع استطلاعي متقدم للجيش الإسرائيلي في جبل الشيخ مطل على الجولان.

أما اليوم فإن القوات الخاصة تتكون من حوالي ١٥ ألف جندي من المغاوير، موزعين على عشرة أفواج، كما تخضع لقيادة الوحدات الخاصة كذلك الفرقة الرابعة عشر المحمولة بالطائرات (المجوقلة)، وتقع قيادتها في القطيفة التي تبعد حوالي ٢٥ ميلاً شمال شرقي العاصمة، كما يتم نشر بعض أفواج هذه الفرقة بصورة دائمة في جبل قاسيون المشرف على دمشق.

وقد ترأس هذه الوحدات منذ تأسيها سنة ١٩٦٨ وحتى ١٩٩٤ اللواء علي حيدر، وهو علوي من عشيرة الحدادين من قرية الحلة في جبلة، وقد لعبت الوحدات الخاصة دوراً كبيراً في المحافظة على توازن النظام واستقراره طوال حكم حافظ أسد، حيث ارتبط اسم هذه الفرقة مع حملة القمع الداخلية، وشاركت بصورة فاعلة في لبنان، وفي سنة ١٩٨٤ كان لهذه القوات دور أساسي في مواجهة فرقة سرايا الدفاع خلال المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها رفعت أسد.

وبعد ذلك بعشر سنوات بدأ علي حيدر يظهر معارضته لترتيبات خلافة بشار، ونقلت عنه تصريحات بهذا الصدد فتم اعتقاله لفترة وجيزة ومن ثم عزله عن رئاسة هذه الفرقة وفرضت عليه الإقامة الجبرية، وبعد عزله تم تغيير اسم هذه الفرقة من «الوحدات الخاصة» إلى «القوات الخاصة»، وأسندت رئاستها إلى اللواء علي حبيب، وهو علوي من عشيرة المتاورة من مواليد صافيتا، وكان قد تولى قيادة الفرقة السابعة المؤللة، وتولى كذلك

قيادة القوات السورية التي شاركت في حرب الخليج.[1]

٤- الفرقة الثالثة المدرعة

تأسست هذه الفرقة سنة ١٩٧٨، وترأسها في تلك الفترة اللواء شفيق فياض، وهو ابن عمة حافظ أسد من قرية عين العروس في جبلة. وتنتشر قوات الفرقة المدرعة الثالثة في مشارف مدينة دمشق وتلعب دوراً رئيساً في المحافظة على أمن النظام وحمايته، وكانت قد لعبت دوراً كبيراً في القضاء على المقاومة المسلحة في مدينة حلب في مطلع الثمانينيات، كما وقفت هذه الفرقة جنباً إلى جنب مع القوات الخاصة في مواجهة سرايا الدفاع، خلال محاولة رفعت أسد الانقلابية. وعلى الرغم من أن ابن فياض متزوج من ابنة رفعت أسد إلا أنه حافظ على ولائه لحافظ أسد ومن بعده بشار، وكوفئ على ذلك بتعيينه في عضوية اللجنة المركزية لحزب البعث، وتمت ترقيته بعد ذلك إلى رتبة عماد وأصبح قائداً للفيلق الثاني.

٥- الفرقة الرابعة المدرعة

تأسست هذه الفرقة سنة ١٩٨٤، على يد اللواء حكمت إبراهيم الذي كان من أبرز أنصار رفعت أسد ثم تمرد عليه عندما حاول القيام بانقلاب عسكري، وتعتبر هذه الفرقة حديثة الإنشاء بالمقارنة مع الفرق السابقة، وذلك لأنها قد أنشئت بغرض استيعاب جنود سرايا الدفاع الذين تمردوا على رفعت أسد وبقوا على ولائهم للنظام، ويبلغ تعداد هذه الفرقة حوالي ٢٠ ألف جندي، وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ كان اللواء حكمت إبراهيم محافظاً على قيادته لهذه الفرقة منذ تأسيسها، وهو من عشيرة الرئيس ويعتبر من ضمن المقربين له، ومن بعده لابنه بشار.

---

(١) في شهر مايو ٢٠٠٤ رقي علي حبيب إلى رتبة عماد، وعين رئيساً للأركان خلفاً للعماد حسن تركماني.

٦- سرايا الصراع

تأسست فرقة سرايا الصراع سنة ١٩٧٣، وذلك بعد أن اقتربت القوات الإسرائيلية في هجومها المضاد من مشارف مدينة دمشق، وضربتها بالمدفعية الثقيلة، خلال حرب أكتوبر، فاتخذت القيادة العسكرية قراراً بتعزيز العاصمة بالمزيد من القوات التي ترابط على مشارفها لحماية النظام من أي خطر داخلي أو خارجي، وتنتشر قوات سرايا الصراع في محيط مدينة دمشق، وقد ترأسها منذ تأسيسها عام ١٩٧٣ اللواء عدنان أسد، وهو ابن عم حافظ أسد.

المؤسسة الأمنية[١]

بالإضافة إلى فرق حماية النظام اعتمد حافظ أسد لتثبيت حكمه، على مؤسسة أمنية معقدة في التركيب يغلب عليها الطابع العسكري، ومع وجود استثناءات قليلة فإن جميع قادة المؤسسة الأمنية هم من الضباط العلويين المقربين من الرئيس السوري حافظ أسد. وتحافظ أجهزة الاستخبارات السورية على قدر عال من السرية، وتخضع لإدارة مركزية صارمة ويقرر قادتها لرئيس الجمهورية بصورة مباشرة، وقد حرص الرئيس السابق على إيجاد نمط من التداخل في صلاحيات الأجهزة الأمنية وذلك لرغبته في الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، وحرصه أن لا يعتمد على جهة محددة دون غيرها في المعلومات الأمنية والتعامل معها، وتبلغ السرية داخل هذه المؤسسات إلى درجة لا يمكن معها معرفة المسؤولين عن الأقسام المختلفة، بل إن الكثير من عناصر المؤسسات الأمنية لا يعرفون زملاءهم، ولا يتاح لهم الاتصال ببعضهم بعضاً.

وتتباين تقديرات عدد الموظفين في الأجهزة الأمنية بصورة كبيرة، حيث تقدر بعض المصادر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف مخبر، وتشير أخرى إلى وجود مخبر واحد لكل ستين مواطناً سورياً، ويستخدم هؤلاء حوالي ١٧ ألف سيارة، ويمتلكون أحدث تقنيات التصنت والتجسس وأجهزة التعذيب، وقد استطاعت إحدى منظمات حقوق الإنسان أن تحصي أكثر من ثلاثين سجناً رئيساً تابعاً للأجهزة الأمنية في مدينتي دمشق وحلب

(١) لمزيد من المعلومات حول المؤسسة الأمنية في سورية يمكن الرجوع إلى:

Middle East Intelligence Bulletin (2000) *'Syria's Intelligence'*,vol. 2, no.6, 1 July 2000.

فقط، بينما تتسع أروقة المخابرات في دمشق وحدها للتحقيق مع أكثر من ألف شخص في وقت واحد.[1] ويتغلغل عناصر المخابرات في جميع المؤسسات الحكومية ووزارات الدولة، وينتشرون في سائر المدن والمحافظات السورية كسائقي أجرة أو باعة متجولين أو أصحاب دكاكين، وتقدم لهم مكافآت مجزية عن كل تقرير يكتبونه، مما ينتج عن ذلك كثرة التلفيق وتضمين الظنون والإشاعات، ويتميز كبار الموظفين في المخابرات عن غيرهم بالحصول على التسهيلات والقروض التي تقدمها الدولة لهم بالإضافة إلى المساكن الفارهة وبدلات السفر والإعفاء الضريبي، وغيرها من المميزات، ويقدر المطلعون بأن ثلث الميزانية العسكرية تذهب إلى المؤسسة الأمنية، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتبطت أجهزة الأمن بصورة وثيقة بالفساد في سورية حيث اتهم عناصرها بفرض رشاوى باهظة على تصريحات السفر ومنح الموافقات الأمنية على إصدار جوازات السفر، والتستر على عمليات التهريب والمخالفات التجارية نظير مبالغ محددة.

وأما بالنسبة للسجون السورية فيطلب عناصر الأمن مبالغ كبيرة للسماح للمواطنين بزيارة ذويهم في أقبية السجون المنتشرة في جميع المحافظات ويحصلون بالإضافة إلى ذلك على الهدايا والهبات من أسر المعتقلين، وبينما استهدفت حملات الفساد في سورية عدداً من وزراء الحكومات ومدراء مؤسسات الدولة فإن عناصر الأمن كانوا في مأمن من المحاسبة خلال العقود الثلاثة من حكم حافظ أسد حيث بقي قادة الأمن بعيدين عن طائلة المحاسبة، إلا في الحالات النادرة التي يتم اختيار بعض العناصر الذين لا يتمتعون بقاعدة في أجهزتهم، ومنهم على سبيل المثال المدير الأسبق لجهاز المخابرات العامة اللواء محمد بشير النجار الذي حكم عليه بالسجن خمسة عشر عاماً وغرم مليار ليرة سورية

---

(1) Middle East Watch (1991) **Syria Unmasked**, London. pp. 180.

(حوالي ٢٠ مليون دولار) عن تجاوزات أمنية ومالية سنة ١٩٩٨، وقيل بأنه انتحر في السجن فيما بعد. وتقدر منظمات حقوق الإنسان وجود حوالي ثلاث عشرة مؤسسة أمنية مستقلة تعمل في سورية، ولكن الأجهزة البارزة منها خمسة، يمكن تفصيلها فيما يلي:

١- إدارة الأمن السياسي

تتبع من الناحية النظرية لوزير الداخلية، ومهمتها التأكد من عدم وجود أي نشاط سياسي منظم يهدف إلى إضعاف النظام أو يعمل بصورة مخالفة لمصلحة الحكم، وتتضمن أنشطتها مراقبة الشخصيات السياسية والدبلوماسية، ومراقبة العناصر الأجنبية المقيمة في سورية وخاصة في اتصالاتها مع المواطنين، كما تراقب جميع المواد المطبوعة والمسموعة والمرئية في أجهزة الإعلام. وقد ترأسها أحمد سعيد صالح، ثم عين مكانه اللواء عدنان بدر الحسن الذي تولى هذه الإدارة منذ عام ١٩٨٧، وهو علوي من حمص، وكان الحسن قبل ذلك قائداً للفرقة المدرعة التاسعة عام ١٩٨٤، وقد أثار تعيينه في هذا المنصب عدداً من ضباط الجيش، وكان الهدف الرئيس من تعيينه هو الحد من نفوذ علي دوبا الذي بدأ يتوسع بصورة كبيرة عقب إقصاء رفعت أسد، وقد لعب جهاز الأمن السياسي دوراً بارزاً في ضمان ولاء المؤسسة العسكرية لبشار، وكوفئ اللواء الحسن على ذلك بتعيينه في اللجنة المركزية لحزب البعث سنة ٢٠٠٠.

٢- إدارة الأمن العام

تولى رئاسة هذا الجهاز في مطلع الثمانينيات اللواء العلوي فؤاد عبسي، ثم أسندت رئاسته إلى اللواء محمد بشير النجار الذي عزل عن منصبه هذا وألقي القبض عليه بتهم تتعلق بالفساد سنة ١٩٩٨، ومنذ ذلك الوقت أصبح اللواء الإسماعيلي علي حوري مسؤولاً عنه.

وتفرض إدارة الأمن العام نفوذاً كبيراً على قوات الشرطة والأمن العام، وينتشر عناصرها في جميع المدن السورية، وهم أكثر عناصر الأمن نشاطاً وتغلغلاً في صفوف المدنيين، ولذلك فإن هذه الإدارة تعتبر الجهاز الأمني المدني الرئيس في سورية، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أ- قسم الأمن الداخلي: ويتولى الشؤون الداخلية في سورية، وهي مهمة تتضارب بشكل مباشر مع اختصاصات الأمن السياسي، والهدف من هذا التضارب هو إيجاد آلية لمراقبة الأجهزة الأمنية بعضها على بعض، بحيث يشعر مختلف قادة هذه الأجهزة بوجود جهات أخرى تقوم بالعمل نفسه، مما يجعلهم تحت طائلة الرقابة والمحاسبة. وقد تولى رئاسة هذا القسم اللواء بهجت سليمان، وهو من الشخصيات الهامة في سورية ومن أبرز مستشاري بشار أسد، وقد تولى منصبه سنة ١٩٩٩.

ب- قسم الاستخبارات الخارجية، الذي لا يعرف من المسؤول عنه على وجه التحديد، ولكن يرجح المراقبون بأن اللواء غازي كنعان الذي كان يترأس جهاز الاستخبارات السورية في لبنان كان يتولى كذلك رئاسة الأمن الخارجي، خاصة وأنه قد شارك بصورة فاعلة في المحادثات الأمنية بين سورية وتركيا عقب توتر العلاقات بين الطرفين سنة ١٩٩٨.[1] ويتردد بأن الذي يتولى منصب مدير الفرع الخارجي حالياً هو

---

(١) ولد غازي كنعان في قرية بحمرا القريبة من القرداحة سنة ١٩٤٢، وتربطه مع حافظ أسد علاقات عائلية قوية وأواصر قربى، وقد كان من ضمن القادة العسكريين المشاركين في حرب ١٩٧٣. عين رئيساً لفرع الاستخبارات في حمص سنة ١٩٨٢، وكان برتبة نقيب، ثم عين رئيساً لفرع الأمن والاستطلاع في لبنان في يوليو ١٩٨٣ ليحل محل اللواء محمد غانم، وكان مركزه خلال تلك الفترة في عنجر بسهل البقاع، وبهذه الصفة كان له شأن في الأمور السياسية اللبنانية، فقام على تأسيس مراكز للاستخبارات السورية تتضمن سجوناً ومراكز

العميد إياد محمود.

ج- فرع فلسطين: الذي يتولى مراقبة أنشطة اللاجئين الفلسطينيين في سورية وفي لبنان، وقد أشيع بأن رئيس فرع فلسطين هو هشام بختيار ولكن من الصعب التأكد من مثل هذه الإشاعات.

ويشير المراقبون إلى أن الشخص الأقوى في الجهاز ليس رئيسه وإنما هو نائب الرئيس محمد ناصيف، وهو عسكري متقاعد ينتمي إلى عشيرة خير بيك العلوية المتنفذة في سورية، وكان لناصيف دور كبير في التنسيق مع إيران والعلاقات بينها وبين سورية وكذلك في التنسيق مع الشيعة في جنوب لبنان، حيث كان مسؤولاً لفترة عن قسم الأمن الداخلي بإدارة الأمن العام.

وقد كان لهذا الجهاز دورٌ مهمٌ في تحريك العناصر الموالية للنظام في شتى المدن

تعذيب في بيروت الغربية وطرابلس وشتورة. ويعزا إليه الفضل في إحكام السيطرة السورية على لبنان، حيث نجح في إقامة علاقات واسعة مع قادة الميليشيات، واتهم بالتخطيط لعمليات اغتيالات واسعة طالت شخصيات لبنانية معارضة للوجود السوري، وعلى رأسهم الشيخ حسن خالد مفتي لبنان سنة ١٩٨٩، كما اتهم بالإشراف على عمليات خطف وتعذيب عدد من المعارضين للنظام. وبعد طرد ميشيل عون من لبنان سنة ١٩٩٠ أصبحت سيطرة سورية مطلقة عليها، وأصبح كنعان أقوى شخصية فيها. وقد مارس كنعان نفوذه من خلال إقامة علاقات متينة مع رئيس جهاز الاستخبارات اللبنانية اللواء جميل السيد الذي تخطى جميع المسؤولين السياسيين. وقد دعم كنعان بشار أسد لدى ترشيحه لتولي السلطة، مما أدى إلى ارتفاع أسهمه في دمشق، بالإضافة إلى امتنان حافظ أسد من دوره الهام في لبنان، ونتيجة لذلك فقد عين رئيساً لفرع الأمن السياسي في سورية في أكتوبر ٢٠٠٢، ثم وزيراً للداخلية في أكتوبر ٢٠٠٤، وفي الثاني عشر من شهر أكتوبر ٢٠٠٥ أعلن الإعلام السوري انتحار اللواء غازي كنعان في ظروف غامضة، وكان من الواضح ارتباط ذلك بمقتل الحريري ولجنة التحقيق الدولية. وفي شهر نوفمبر ٢٠٠٦ أعلنت مصادر خارجية أنباء انتحار علي كنعان شقيق غازي كنعان في ظروف لم يكشف عنها بعد.

السورية في مسيرات لتأييد خلافة بشار أسد.[١]

٣- شعبة المخابرات العسكرية

يقع جهاز الاستخبارات العسكرية في مجمع وزارة الدفاع في دمشق، وهو الجهاز المسؤول عن عمليات المراقبة والتخطيط العسكري، كما يتولى مهام خارجية كمراقبة الشخصيات السياسية في الخارج، وتنسيق عمليات القوات السورية في لبنان، وفي مطلع التسعينيات أسندت إليه مهمة تقديم الدعم العسكري لحزب الله في لبنان. وقد ترأس هذا الجهاز اللواء علي دوبا، الذي أصبح من أقوى الشخصيات العسكرية في سورية عقب إقصاء رفعت أسد، وقد عمل هذا الجهاز لفترة طويلة على ضمان ولاء المؤسسة العسكرية للنظام، ويهيمن العلويون بصورة كبيرة على جميع فروعه، وعندما بدأ علي دوبا يتذمر من إجراءات خلافة بشار تم إقصاؤه وتعيين اللواء حسن خليل الذي كان نائباً لدوبا منذ سنة ١٩٩٣، ويعتبر خليل من أبرز المؤيدين لبشار أسد، وهو علوي من مواليد اللاذقية سنة ١٩٣٩، وقد كوفئ على ولائه بتجديد عضويته في اللجنة المركزية لحزب البعث سنة ٢٠٠٠.[٢]

ولكن الشخص الأكثر نفوذاً والأقرب إلى دائرة القرار طوال فترة رئاسة اللواء خليل كان صهر الرئيس اللواء آصف شوكت، نائب رئيس المخابرات العسكرية، ويلعب

---

(١) أحيل اللواء علي حوري إلى التقاعد سنة ٢٠٠١ وخلفه اللواء العلوي علي حمود الذي لم يبق في منصبه لفترة طويلة، حيث عين وزيراً للداخلية خلفاً لمحمد حربا، وكان اللواء حمود قد خدم لفترة كرئيس لجهاز الاستخبارات السورية في بيروت الشرقية. ويتولى رئاسة الأمن العام اليوم اللواء هشام بختيار وهو سني في مطلع الستينيات من عمره ويتمتع بعلاقة قوية مع آصف شوكت.

(٢) أحيل اللواء حسن خليل إلى التقاعد في يوليو ٢٠٠٢، وخلفه في منصبه اللواء آصف شوكت.

شوكت دوراً كبيراً في مرحلة بشار،[1] وتحتوي وزارة الدفاع على ١٢٠ زنزانة انفرادية مجهزة بمختلف وسائل التعذيب، وتنشط شعبة الأمن العسكري في صفوف المواطنين منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وفي شهر فبراير ٢٠٠٥ (أي بعد اغتيال الحريري بأربعة أيام) أصبح اللواء آصف شوكت رئيساً لجهاز الاستخبارات العسكرية بعد إقالة اللواء حسن خليل من منصبه.

٤- إدارة المخابرات الجوية

لا تقتصر مسؤوليات المخابرات الجوية على توفير المعلومات الاستخباراتية للدفاع

---

(١) ولد آصف شوكت في طرطوس سنة ١٩٥٠، لعائلة علوية متوسطة الحال، وفي سنة ١٩٦٨ انتقل إلى دمشق حيث درس القانون في جامعة دمشق وتخرج منها سنة ١٩٧٢، كما حصل على شهادة في الدراسات العليا في التاريخ سنة ١٩٧٦. وفي نهاية السبعينيات انخرط في صفوف الجيش، وبحلول منتصف الثمانينيات أصبح له مكانة في القوات المسلحة، ثم تعرف شوكت على ابنة حافظ بشرى، والتي كانت تدرس الصيدلة في جامعة دمشق، وقامت بينهما علاقة عارضها باسل بشدة، لأنها كانت تصغره بعشر سنوات وقد تزوج شوكت قبل ذلك مرتين، ولكن عندما توفي باسل في مطلع ١٩٩٤ تغيرت الأمور، حيث تزوج آصف من بشرى دون موافقة والدها وسكن في شقة في المزة مما دفع بحافظ أسد إلى إرسال حراسة لهما، ولمنع الكلام في هذا الموضوع، قرر حافظ الاستسلام للأمر الواقع ووافق على أن يصبح الزواج رسمياً فأصبح شوكت صهر عائلة أسد، ونتيجة لهذه العلاقة العائلية فقد رقي شوكت إلى رتبة لواء، وقامت علاقة صداقة قوية بينه وبين بشار الذي عاد في تلك الفترة من لندن، وفي أكتوبر ١٩٩٩ وقع خلاف بين آصف وماهر أسد أدى إلى أن يطلق الأخير النار على شوكت فنقل إلى فرنسا للعلاج حيث قامت الصحيفة الفرنسية "لبراسيون" بنشر الخبر في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٩، وبعد أن تعافى شوكت تم الصلح بين الطرفين، وعين في منصب أمني مهم كنائب لحسن خليل في الاستخبارات العسكرية، وبعد وفاة حافظ أسد في ١٠ يونيو ٢٠٠٠، أصبح آصف من أهم الشخصيات حول بشار، ولكن نفوذ شوكت يقوم على علاقته بأسرة أسد وليس على قاعدته الشعبية كما هو الحال لدى الضباط الكبار في الجيش السوري.

الجوي فحسب، بل يمتد نفوذ هذه الإدارة ليشمل قطاعات واسعة من الحياة العامة في سورية، وذلك نظراً لأن حافظ أسد قد أشرف هذا الجهاز خلال رئاسته لسلاح الطيران في منتصف الستينيات من القرن العشرين، وبعد أن أصبح رئيساً للجمهورية قام بتطويره وعهد إليه بمهام خطيرة على الصعيدين المحلي والخارجي، فعلى الصعيد المحلي تولت مخابرات القوى الجوية قيادة العلميات خلال الأحداث الداخلية في السبعينيات والثمانينيات. أما على الصعيد الخارجي فيتواجد عناصر الجهاز في السفارات السورية وفي مكاتب خطوط الطيران السوري، حيث اتهمت بريطانيا عناصر من هذا الجهاز بمحاولة لتفجير طائرة إسرائيلية في مطار هيثرو في أبريل ١٩٨٦، مما أدى إلى قطع العلاقات بين البلدين.

وقد ترأس إدارة المخابرات الجوية لمدة ثلاثين عاماً اللواء محمد الخولي الذي كان مكتبه في القصر الجمهوري نظراً لثقة الرئيس السابق المطلقة به، ثم خلفه سنة ١٩٩٧ اللواء إبراهيم حويجة وهو علوي من عشيرة الحدادين، وتم تعيين حويجة عضواً في القيادة القطرية للحزب سنة ٢٠٠٠.[١]

٥- مكتب الأمن القومي

نشأ مكتب الأمن القومي في القصر الجمهوري على خلفية تزايد نفوذ ضباط الاستخبارات العسكرية والمدنية إلى درجة احتدام الصراع بين هذه الأجهزة حول الصلاحيات ومناطق النفوذ، ويسمى هذا الجهاز كذلك باسم «أمن القصر»، وقد ترأسه لدى تأسيسه أحمد دياب، وهو مسؤول أمام مجلس رئاسة الجمهورية على الأمن، ومهمته

---

(١) أحيل اللواء إبراهيم حويجة إلى التقاعد سنة ٢٠٠٢، وعين مستشاراً لبشار أسد للشؤون الأمنية.

التنسيق بين أجهزة الاستخبارات المختلفة، حيث يقوم باستقبال تقارير جميع أجهزة الاستخبارات المدنية والعسكرية، ويعتبر أعلى سلطة استخباراتية في البلاد، وفي عام ١٩٨٧ عين رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الكسم رئيساً لهذا الجهاز واستمر في العمل فيه حتى تنحيته وعزله عن عضوية اللجنة المركزية لحزب البعث سنة ٢٠٠٠، وخلفه في هذا المنصب محمد سعيد بختيان.

وبالمقارنة مع مؤسسات الحكم المدني وحزب البعث يمكن ملاحظة اقتصار المؤسسات المدنية على الجانب الإداري في النظام، في حين تمتلك أجهزة الأمن وجوداً كاسحاً في سائر مجالات الحياة العامة، حيث تستمد قوتها من انتشارها في المجتمع والدولة، ومن إمساكها بالمفاصل الأساسية لسائر المناشط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولا تحتاج إلى الشرعية التي تستمدها بصورة مباشرة من رئيس الجمهورية الذي يمتلك سائر الصلاحيات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفق نص الدستور.

الطائفة، العشيرة، العائلة، وتوريث السلطة

ورثت سورية عن الانتداب الفرنسي نظاماً جمهورياً يقوم على حكم مدني ضعيف ومؤسسة عسكرية مهيمنة يغلب عليها العنصر الطائفي، وعندما تولى حافظ أسد الحكم قام بترسيخ ذلك الإرث عن طريق إضعاف الحكم المدني وربط توازن نظام الحكم بمجموعة من الفرق العسكرية والأجهزة الأمنية التي تغلغلت في أجهزة الدولة، وسيطرت على الحياة العامة، وقد تغلب في هذه الأجهزة العنصر العلوي، حيث تقدر المصادر بأن نسبة الضباط العلويين في الجيش السوري تصل اليوم إلى حوالي ٨٠ بالمائة، أما العشرون بالمائة الأخرى فهي مقسومة بين سائر طوائف المجتمع الأخرى.[(١)]

ويمكن ملاحظة توظيف الطائفية في تشكيلة الفرق العسكرية التي تتولى أمن النظام وتنتشر في العاصمة وضواحيها، وكذلك في الأجهزة الأمنية التي يتكدس عناصرها في دمشق، ويتم اختيارهم على أسس طائفية-عشائرية وتتراوح نسبة النصيريين فيها ما بين ٧٠ و٩٠ بالمائة.

وجاءت هذه السياسة نتيجة لإدراك الرئيس السوري خلال تجربته القاسية للوصول إلى السلطة خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠ بأن الطوائف تمنح أبناءها انتماء: اعتقادياً، ووحدة إقليمية، وعصبية قبلية في آن واحد، وهو أمر لا يتوفر للأغلبية السنية في

---

(١) يشير فان دام إلى النسب المرتفعة في تمثيل العلويين في بعض الفرق ومنها على سبيل المثال: اللواء ٤٧ المدرع الذي تبلغ نسبة العلويين فيه حوالي ٧٠ بالمائة، وفي اللواء ٢١ المؤلل تبلغ حوالي ٨٠ بالمائة، وفي القوات الخاصة حوالي ٩٥ بالمائة. وكانت سرايا الدفاع نموذجاً للتمثيل العلوي الكبير في صفوفها حيث بلغت نسبتهم حوالي ٩٠ بالمائة. فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص. ١٧٠.

المجتمع، فقام بتوظيف هذه العناصر في سبيل تشييد النظام الذي ترأسه لمدة ثلاثة عقود.

الانتماء الطائفي

بدأ حافظ أسد عهده باتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تقبل العلويين بصفتهم إحدى الطوائف الشيعية الاثني عشرية، مما أدى إلى اعتراض الكثير من البعثيين على قيام الرئيس (وإخوته) بنبذ التوجه العلماني والانخراط في الجدل العقائدي من خلال سعي القيادة السياسية للحصول على فتاوى من مراجع إيرانية ولبنانية بأن الطائفة العلوية هي طائفة مسلمة، وتزامن ذلك مع توجه الدعم الرسمي لنشر العديد من الكتب التي تؤيد هذا المنحى وتصب في صالح الطائفة النصيرية ومعتقداتها، ومن ذلك نشر مؤلفات منير الشريف، ومحمد أمين غالب الطويل، وعبد الرحمن الخير، وهاشم عثمان،[١] وتزامن ذلك مع إصدار قائمة ممنوعات من كتب التراث الإسلامي التي تناولت معتقدات طوائف بلاد الشام من منظور مخالف للوجهة الرسمية، وبدا من الواضح بأن القيادة السورية قد أقحمت نفسها في المعترك العقدي وجدلياته، مما أدى إلى ردود فعل سلبية؛ حيث ظهرت مجموعة من المؤلفات المخالفة التي تتحدث عن النصيرية وأخطائها.[٢]

---

(١) منير الشريف (١٩٦١) **المسلمون العلويون من هم وأين هم**، دمشق. محمد أمين غالب الطويل (١٩٦٦) **تاريخ العلويين**، بيروت، عبد الرحمن الخير (١٩٩٢) **عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين "العلويين"**، دمشق. هاشم عثمان (١٩٨٠) **العلويون بين الأسطورة والحقيقة**، بيروت، وقد طبعت عدة طبعات بتواريخ مختلفة من هذه المؤلفات، كما نشرت مؤلفات أخرى ذات طابع تاريخي للحديث بصورة إيجابية عن التطور التاريخي للعلويين في بلاد الشام، ومنها: جورج جبور (١٩٩٣) **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر**، دمشق.

(٢) منها على سبيل المثال: سليمان الحلبي (١٩٧٩) **طائفة النصيرية تاريخها وعقائدها**، القاهرة. عبد الله الحسني (١٩٨٠) **الجذور التاريخية للنصيرية العلوية**، القاهرة. تقي شرف الدين (١٩٨٣) **النصيرية دراسة تحليلية**، بيروت.

وقد أخذت الأمور منحى أكثر خطورة عندما قرر شقيق الرئيس، جميل أسد تأسيس جمعية المرتضى سنة ١٩٨١، التي كانت بمثابة واجهة طائفية مغالية، حيث بدأت في ممارسة أنشطة منافية لتوجه حزب البعث، وتبنت تعبئة الرأي العام العلوي في سورية من خلال الحديث عن المظالم التي تعرض لها النصيريون على يد الأغلبية السنية، وتبنت الجمعية نشاطاً «تبشيرياً» في حمص وحماة بهدف دعوة أهل هذه المناطق إلى اعتناق المذهب النصيري بحجة أن سكانها كانوا من العلويين الذين اضطروا تحت ضغط السلطات العثمانية أن يصبحوا من السنة، وكان نشاط جميل أسد يمثل خطاً رسمياً؛ فهو شقيق الرئيس، وهو عضو في مجلس الشعب، وكان يعقد الندوات والمناسبات الدينية بصورة علنية ويقوم باستعداء الشارع العلوي ضد الأغلبية السنية، بل إن شقيقه -رفعت أسد- قام بتسليح أعضاء جمعية المرتضى وتنسيب عدد كبير منهم في سرايا الدفاع، مما أدى إلى ظهور عصابات مسلحة في بعض المدن السورية، وظهرت من قبل هذه الفرق تجاوزات أمنية كبيرة، واشتهر اسم فواز بن جميل أسد كقائد لهذه الميليشيات الطائفية في اللاذقية وطرطوس، وبسبب وقوف جميل إلى جانب شقيقه رفعت ضد حافظ أسد في تمرده، فقد صدر قرار بحل جمعية المرتضى في ديسمبر سنة ١٩٨٣.[1]

وفي موازاة الدعم الرسمي الذي حظيت به جمعية المرتضى قدم الرئيس السوري دعمه لطائفة علوية أخرى هي طائفة المرشديين التي تعد من أكثر فرق النصيرية تعصباً وغلواً، فقد نسب إلى المرشديين اعتقادهم بأن الألوهية قد حلت في جسد سليمان

---

(١) فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص.ص ١٧٩-١٨٠، ومحمود صادق (١٩٩٣)، مصدر سابق، ص٧٩.

المرشد،[1] وعندما أعدم في ديسمبر ١٩٤٦، أطلق المرشديون على ابنه مجيب صفة «القائم الموعود»، وعينوه خليفة لوالده في تزعم الطائفة،[2] وكان المرشديون من ألد أعداء السلطة المركزية منذ الاستقلال، وعند قيام الجمهورية المتحدة أبدوا معارضتهم للكيان الاتحادي ورفضهم لمشروع توطين الفلاحين المصريين في منطقة الغاب، ونتيجة لذلك فقد قام السراج بوضع أبناء سليمان المرشد في سجن المزة ثم نقلوا إلى سجن القلعة، وأدى ذلك إلى اندلاع المظاهرات والفوضى في مناطقهم، واضطر السراج إلى إخراج أبناء

---

(١) ولد سليمان المرشد سنة ١٩٠٧ في قرية جوبة برغال، وفي سنة ١٩٢٣ راح يبشر بظهور المهدي المنتظر، فتجاوب معه الكثيرون، وخافت السلطات الفرنسية من هذه الظاهرة، ولا سيما أنه كان يحاول تأليف مجموعة مسلحة، فاعتقل ونفي إلى الرقة، وفي سنة ١٩٢٧ انتهت فترة النفي وعاد إلى قريته، وصارت له شعبية كبيرة، وتمكن من فرض سيطرته على شركة التبغ والتنباك الفرنسية، وتخاصم مع زعماء العائلات المتنفذة مثل عائلة شريتح التي انتزع منها أراضي قرية سطامو في سنة ١٩٣٩ ووزعها على أتباعه، وقد أصبح للمرشد قداسة بين أتباعه، وأنشأ مذهباً مستقلاً بين العلويين، حيث بلغ عدد أتباعه أكثر من أربعين ألفاً، وبرزت فيهم ظاهرة التسلح واستخدام العنف والاستيلاء على أراضي الآخرين، وبالرغم من ذلك فقد انتخب سليمان المرشد نائباً في البرلمان السوري سنة ١٩٤٣. وعندما وقع الصراع بين السلطات الفرنسية وبين الحكومة السورية إبان الاستقلال سنة ١٩٤٥ انحاز المرشد إلى جهة الفرنسيين الذين أخذوا يدعمون النزعة الانفصالية لديه، وقد تحدثت المصادر البريطانية عن قيام تعاون وثيق بين المرشد وبين الفرنسيين، حيث اعترض المرشديون على ترتيبات الاستقلال، وكانت رغبتهم في بقاء فرنسا، وفي ١٩٤٦ اتهم سليمان المرشد بإطلاق النار ضد قوات الدرك، كما اتهم بقتل زوجته قبل أن يسلم نفسه، للسلطات السورية حيث حوكم أمام المجلس العدلي المنعقد في دار الكتب الوطنية في اللاذقية في ٢٥/ ١١/ ١٩٤٦، وحكم بالإعدام في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٦، وشنق في ساحة المرجة بدمشق في ١٦/ ١٢/ ١٩٤٦.

(٢) اغتيل مجيب المرشد في نوفمبر ١٩٥٢ في قرية الصير في منطقة الغاب، وأشيع بأن الذي قتله هو قائد الشرطة العسكرية عبد الحق شحادة وبأنه نفذ العملية بأوامر من أديب الشيشكلي.

المرشد: ساجي وفاتح والنور من السجن ووضعهم تحت الحجز المدني عقب إضراب عام عن الطعام قام به أتباعهم، بعد اتهامهم بإثارة النعرات المذهبية والحض على النزاع بين الطوائف.(١) وعقب انقلاب البعث سنة ١٩٦٣ تدهورت الأمور بصورة أكبر بين المرشديين وبين الحكم في دمشق، حيث استمرت الإقامة الجبرية على أبناء المرشد بسبب أنشطتهم المعادية للحكم، ووقعت أحداث فوضى في جوبة برغال وما حولها من القرى الخاضعة لنفوذ المرشديين سنة ١٩٦٣ مما أدى إلى تدخل الأمن العسكري باللاذقية، فتشكلت لجنة مكونة من وزير الداخلية نور الدين الأتاسي ووزير الصحة إبراهيم ماخوس وقائد الحرس القومي محمد إبراهيم العلي.(٢)

---

(١) في سنة ١٩٥٧ تجددت أحداث الشغب من قبل المرشديين في مناطقهم، فقدمت مديرية المعارف باللاذقية تقريراً مطولاً عن الحركة المرشدية وعن الصعوبات التي تواجهها في التعامل معهم في ٣١/ ٥/ ١٩٥٧، وتحدث التقرير عن بعض معتقداتهم، ومنها قناعة المرشديين بأن سليمان قد رفع إلى السماء وأن الألوهية قد حلت في ابنه مجيب، وقد أنشأت لهم السلطات السورية المدارس وأرسلت المدرسين وعملت على تنفيذ برامج إصلاحية في المنطقة، ولكن المرشديين رفضوا التعاون معهم، ومنعوا أولادهم من الذهاب إلى المدارس الحكومية، وأخذوا يضايقون المدرسين ويطردوهم من قراهم بتشجيع من بعض الإرساليات التبشيرية البروتستانتية التي كانت تغذي النزعة الانفصالية لديهم بحجة ضرورة المحافظة على خصوصيتهم عن سائر المجتمع السوري، وقد تقدمت المديرية باقتراحات كثيرة لتحسين الأوضاع في تلك المنطقة وبذل جهود أكبر لترسيخ روح المواطنة لدى المرشديين الذين يكنون كراهية شديدة للسلطة المركزية، حيث كان بعضهم يصرح بأن: "سلطات اليهود في إسرائيل أفضل من رجال الحكومة السورية". الحوراني (٢٠٠٠)، مصدر سابق، ٣/ ٢٣٢٠-٢٣٢٦.

(٢) ولد محمد إبراهيم العلي سنة ١٩٣٤، وانتسب إلى "حزب الشباب" في حماة الذي أصبح لاحقاً الحزب العربي الاشتراكي، وقد حكم عليه بالإعدام في يناير ١٩٦٣ لاشتراكه في تمرد حلب ضد نظام الانفصال، ثم أفرج عنه عقب انقلاب مارس ١٩٦٣ وعين قائداً للحرس القومي. وقد اعتمد عليه حافظ أسد في إضعاف

ولكن الأمور تغيرت عندما وصل حافظ أسد إلى سدة الحكم، حيث عمل على تحسين أحوال المرشديين بغية الاستفادة من عصبيتهم القبلية ضد المعارضة السنية التي انتشرت في المدن والمحافظات، فرفع الإقامة الجبرية عن أبناء المرشد وأعطاهم حق المواطنة الكاملة، وقام بإصدار قانون باحترام مذهب المرشديين على أساس أنهم فئة من: «العلويين الذين يشكلون بحد ذاتهم طائفة يجب أن تحترم آراؤها أو أفكارها». وأصبح المرشديون يمارسون طقوسهم وعباداتهم بصورة رسمية وفق المادة (٣) من الدستور الذي ينص على حرية المعتقد، حيث أصبح ساجي المرشد إماماً لهذه الطائفة، وسمح لأتباعه بالمصاهرة مع الطوائف الأخرى في حالة الوفاق والرضا بين الطرفين!! كما قام أسد بتخصيص ثلاثة مقاعد في مجلس الشعب للمرشديين سنة ١٩٧٧ من منطقة الغاب ومن اللاذقية ومن حمص، وتم تجنيد بضعة آلاف منهم في صفوف الجيش كضباط و ضباط صف وجنود، وأصبح لهم وجود قوي في سرايا الدفاع حيث لعبوا دوراً مهماً في مجزرة حماة وفي غيرها من العمليات الأمنية.[1] وكان الدعم الذي قدمه حافظ أسد للمرشديين مثار تساؤل كبير لدى الأوساط العلمانية في حزب البعث، فقد كان المرشديون يشكلون تنظيماً خاصاً بهم ومرجعية دينية مستقلة وهي أمور لم يكن يتسامح فيها النظام السوري آنذاك، فلم يكن من الممكن تشكيل أي جماعة أو حزب خارج إطار الجبهة التقدمية من جهة، ولم يكن النظام البعثي يعترف بتقسيم مقاعد البرلمان على أسس

القوى العلوية الخاضعة لقيادة رفعت أسد في سرايا الدفاع خلال محاولته الانقلابية الفاشلة سنة ١٩٨٤، وكوفئ على ذلك بضمه إلى اللجنة المركزية لحزب البعث سنة ١٩٨٥.

(١) أول من تولى مقعداً برلمانياً من المرشديين سنة ١٩٧٧ هو خليل جعفر عن منطقة الغاب، ونزيه وصفي عن حمص. محمد إبراهيم العلي (٢٠٠٣) **حياتي والإعدام**، د.ن، ص. ص ٢٥٠-٢٥١.

طائفية من جهة أخرى، وفي الوقت الذي كان يشدد فيه حكم البعث على أي نشاط ديني كان المرشديون يمارسون شعائرهم بحرية كاملة بل كان إمامهم ساجي يصدر الفتاوى ويقيم المناسبات تحت سمع النظام ومباركته.

وقد أوغل النظام السوري خلال حكم حافظ أسد في ترسيخ خصوصية الطائفة النصيرية، حيث أوكل إلى مجموعة من ضباط الاستخبارات العلويين متابعة شؤون الطائفة ودعم أنشطتها، وعلى رأسهم محمد ناصيف وغازي كنعان ومحمد إبراهيم العلي الذين سجلت لهم المصادر عدة اجتماعات لمناقشة شؤون الطائفة التي أحاطها النظام السوري بكتمان شديد، وليس من قبيل المصادفة أن يعهد إلى هؤلاء الضباط مهمة التنسيق مع الاستخبارات الإيرانية لتشكيل ميليشيات طائفية في لبنان على شاكلة مجموعات المرشديين وأعضاء جمعية المرتضى وعناصر الوحدات الخاصة والحرس الجمهوري، الذين تغلبت فيهم الصفة الطائفية بصورة واضحة.

وتزامن ذلك مع قيام الأجهزة الرسمية باستقدام رجال دين شيعة من لبنان، من أجل الوعظ في القرى العلوية السورية، وإرسال مجموعة من الشباب العلويين لتلقي التعليم في مؤسسات دينية في إيران، وفسرت هذه الإجراءات على أنها محاولة من الطائفة العلوية لكسب الاعتراف بأنهم فرقة من فرق الشيعة، حيث كانت العديد من مصادر الشيعة تفتي بكفر النصيريين الذين خالفوا الاثني عشرية باعتقادهم أن محمد بن نصير النميري هو باب الإمام محمد المهدي بن الحسن العسكري.[1]

والحقيقة هي أن سياسة الرئيس السوري السابق تجاه إيران قد أثارت تساؤلات

(1) Kramer M. (1987) *'Syria's Alawis and Shi'ism'*, in Kramer, (1987) editor, **Shi'ism Resistance and Revolution**, Westview press, Colorado. pp. 203-204.

يصعب الإجابة عليها خارج المحور الاعتقادي، فقد بادر حافظ أسد بتأييد إيران في حربها مع العراق منذ عام ١٩٨٠، مخالفاً بذلك مبادئ البعث وشعاراته القومية لصالح تحالف مغاير تغلب عليه الصبغة الطائفية، وحصل نظير ذلك على مكاسب كبيرة؛ فبموجب اتفاقية أبرمت بين الطرفين في أبريل سنة ١٩٨٢ التزمت إيران بتقديم هبة سنوية من النفط الخام بقيمة ٢٠٠ مليون دولار (بمعدل مليون طن سنوياً) بالإضافة إلى خمسة ملايين طن أخرى تباع لدمشق بأسعار مخفضة. كما قدمت إيران قروضاً لسورية بلغ مجموعها خمسة مليارات دولار بالإضافة إلى خدمات ومواد أولية، وقام بين النظامين تنسيق لتطوير منظومات الصورايخ السورية وإمداد حزب الله بترسانة أسلحة متطورة في جنوب لبنان.

وفي غضون العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين تمكنت إيران من تأسيس وجود مرجعي لها في دمشق، حيث تأسست عدة مكاتب تمثيل لآيات قم وطهران وكذلك لقادة جنوب لبنان في السيدة زينب، وتشرف هذه المكاتب على نشاط واسع في سورية لبناء المآتم ومساجد الشيعة، والدعوة إلى اعتناق المذهب الشيعي، وذلك في الوقت الذي يعاقب فيه بأحكام قاسية كل من ينتمي إلى جمعية دينية سنية، بل إن مخابرات القوى الجوية تقوم بنشاط خاص في تتبع نشاط الجماعات الدينية، في حين تقوم المرجعيات الشيعية الإيرانية واللبنانية بإقامة المآتم وتشييد المكتبات والحسينيات وتنفق مبالغ طائلة في مجال الدعوة إلى التشيع حيث تتحدث المصادر عن تشيع قبائل بأكملها في جنوب وشرق سورية، كما شيدت خلال السنوات العشر الماضية عدة مآتم في محافظة حوران وبالأخص منها في مدينة درعا وبصرى الشام والشيخ مسكين والمليحة الغربية، حيث تقام المحاضرات ويستضاف ملالي إيران و«مقاومي حزب الله»، وتوزع الكتب

بدعم مباشر من كبار ضباط الاستخبارات السورية، وعلى رأسهم رستم غزالي الذي يقدم دعماً منقطع النظير لابن عمه زيدان الغزالي الناشط في الدعوة إلى التشيع في صفوف السوريين. ويمكن ملاحظة الدعم الرسمي لنشاط الشيعة في سورية من خلال تقديم ساعات طويلة لهم في الإذاعة والتلفزيون والصحف الرسمية.

العصبية العشائرية، و«الأسرة ا اكمة»

تحاط شؤون الطائفة النصيرية في سورية بالسرية والكتمان، ومن خلال المادة القليلة المتوفرة لدينا يمكن القول بأن سياسة التجنيد في سورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة قد اعتمدت على العنصر العشائري، فعلى الرغم من وجود مذاهب عدة في معتقدات النصيرية، كالشمسية والكلازية والمرشدية، إلا أن أغلب العلويين لم يكونوا ملتزمين بمعتقداتهم الباطنية بسبب سريتها وقلة العارفين منهم بأصول المذهب، ولكن انتماءهم الفعلي كان لعشائرهم التي تنقسم إلى أربعة أحلاف رئيسة:[١]

- الكلبية: الذين يتركز غالبيتهم في جبلة، ومعهم قبائل النواصرة وبيت رسلان وبيت محمد.

- الخياطين: ويقيمون في صافيتا، ومعهم قبائل السرامطة والعمارة.

- الحدادين: ومركزهم في بانياس ويقيم عدد منهم في صافيتا وجبلة، ومعهم قبائل

---

(١) قدر تعداد هذه التحالفات العشائرية في سنة ١٩٥٩ على النحو التالي: الكلبية ١٤٢.٧٥١، الخياطين ١٧٧.٧٤٤، الحدادين ١٧٤.٥٧٨، والمتاورة ١٥٨.٨٧٠. وقد بلغ مجموع عدد النصيريين في سورية ٦٨٠ ألف نسمة حسب تقديرات عام ١٩٧٠. لمزيد من التفاصيل انظر:

P. Gubser, *'Minorities in Power: The Alawites of Syria'*, in McLaurin R. D. editor, (1979), **The political Role of Minority Groups in the Middle East,** New York 1979, pp. 28-31.

العبادية وبنو علي وبيت ياقوت.

- المتاورة: وغالبيتهم في مصياف، ومعهم قبائل النميلاتية والدراوسة والبشاغرة.

وقد شهد القرن العشرين تحولاً كبيراً لدى عشائر العلويين بسبب دعم الفرنسيين لهم في تشكيل دولة العلويين خلال فترة الانتداب، فانتقلت زعامتهم من رجال الدين إلى الزعامات السياسية التي تغلغلت في صفوف الحزب القومي السوري وحزب البعث في المرحلة التي أعقبت جلاء الفرنسيين.

وفي مرحلة حكم حافظ أسد لعب العماد علي أصلان دوراً بارزاً في تجنيد أبناء العشائر العلوية في فرق النخبة العسكرية التي تتمتع بأفضل تدريب وأحدث معدات، وأوكلت إليها مهمة حماية القصر الرئاسي ومباني الحكومة ومساكن المسؤولين، وتنتشر على قمة جبل قاسيون وعلى مداخل مدينة دمشق وفي محيطها، حيث يشير حنا بطاطو إلى أن قيادة الجيش السوري قامت بتجنيد أعداد كبيرة من ضباط الصف وجنود النخبة العسكرية من عشيرة المتاورة التي ينتمي إليها حافظ أسد، وبالذات من القرداحة والقرى المحيطة بها.[1]

وفي حين قام حافظ أسد بتقريب مجموعة من القادة العسكريين من عشيرة الحدادين،[2] إلا أنه في الوقت نفسه حرص على استبعاد عشائر الكلبية الذين لم يظهروا

---

(1) Batatu H. (1981) *'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance*', **Middle East Journal**, vol 35 Summer 1981, p. 332.

(٢) أبرز الضباط العسكريين من عشيرة الحدادين: اللواء علي حيدر قائد الوحدات الخاصة (١٩٦٨-١٩٩٤)، واللواء إبراهيم حويجة رئيس المخابرات الجوية وعضو اللجنة المركزية لحزب البعث عام ٢٠٠٠.

تأييداً واضحاً للنظام بل كانوا ينظرون إلى المتاورة على أنهم أقل شأناً، فقد كان لكبار زعامات الكلبية الكلمة العليا بين صفوف النصيريين طوال فترة الانتداب الفرنسي، ومن أبرزهم سليمان الأحمد وابنه أحمد سليمان الأحمد الذي اختار المنفى بعد تجربة قصيرة في التعاون مع النظام.

ويمكن الحديث عن تجنيد المرشديين في القوات المسلحة السورية كنموذج لتوضيح التشابه بين السياسة الفرنسية في استخدام العنصر الطائفي-العشائري، وبين نظام حافظ أسد الذي اتبع الوسيلة نفسها لتحقيق أمن النظام، ففي فترة السبعينيات من القرن العشرين أشرف الرئيس السوري بصورة شخصية على تنسيب عدد كبير من المرشديين في صفوف القوات المسلحة، واصطفاهم لتشكيل عدة فرق من قوات النخبة آنذاك تحت قيادة شقيقه رفعت أسد في سرايا الدفاع، واعترف لساجي بن سليمان المرشد بالمكانة الدينية والمرجعية المذهبية بين أبناء المرشديين وضمن لهم حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر، وفي هذه الأثناء أصبح شقيق ساجي النور بن سليمان المرشد من كبار المقاولين في سورية فتعهد مباني معسكرات السرايا في المعضمية، وتعهد مباني مساكن صبورة ومباني المزة الكبيرة، كما عهد إليه بناء معسكر ضخم في منطقة المرشديين بالقرب من منطقة شطحا-سلمو ليستوعب لواء كاملاً من سرايا الدفاع، وقد أطلق عليه تسمية «اللواء الجبلي» وكان جل اعتماد هذه القوى والتشكيلات على المرشديين،[1] وكان رفعت أسد يعتمد على المرشديين في قيادة سرايا الدفاع، وقد بذل جهداً كبيراً في تطوير القاعدة

(١) من الضباط المرشديين اليوم اللواء عيسى سلوم من قرية جوبة برغال وهو رئيس شعبة التنظيم والإدارة.

المرشدية من مختلف الرتب حتى صارت تمثل القوة الأساسية لديه،[1] وأثبت المرشديون ولاءهم للنظام من خلال قمع المعارضة المسلحة التي اندلعت في سورية في مطلع الثمانينيات.

ويظهر استخدام حافظ أسد للعصبية العشائرية بصورة واضحة في تعامله مع محاولة أخيه الانقلابية سنة ١٩٨٤، حيث قابل أبناء المرشد الثلاثة ساجي وفاتح والنور سراً، واتفق معهم على سحب جميع عناصر المرشديين من قيادة السرايا لشل حركة أخيه، وبالفعل أصدر ساجي المرشد أوامره لأتباعه بأن يعلنوا رفضهم مهاجمة القصر الجمهوري ويهددوا بإعطاب الآليات بين أيديهم وبإطلاق النار على سائر السرايا إذا أقدم رفعت على مهاجمة القوات الموالية للنظام. وأمام هذا التمرد المعلن قام رفعت باعتقال النور ومعه عدد من وجهاء المرشديين، ويقدر محمد إبراهيم العلي بأن الذين سجنهم رفعت بلغوا حوالي ثلاثة آلاف من المرشديين العسكريين، حيث أقام لهم مركزاً بالقرب من منطقة رخلة شمال غرب مدينة قطنا وشدد الحراسة عليهم، فما كان من الرئيس السوري إلا أن اتصل بشقيقه محذراً إياه من مغبة إيذاء أحد منهم، وأمره بإطلاق سراحهم على الفور، ونجحت هذه المناورة إلى إفشال العملية الانقلابية لأن رفعت أسد أدرك بأن دباباته ومدفعيته أصبحت عديمة الجدوى لأن معظم العاملين عليها وعلى بقية الآليات هم من المرشديين.

ولا تنتهي قصة المرشديين عند فشل محاولة رفعت الانقلابية، فقد أصبح لزعمائهم مكانة كبيرة في القوات المسلحة منذ سنة ١٩٨٤، وأصدر حافظ أسد أوامره بضم عدد

(١) محمد إبراهيم العلي (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص ٢٦١.

كبير منهم إلى الفرقة الرابعة المدرعة بقيادة اللواء حكمت إبراهيم عرفاناً لهم بالدور الذي لعبوه.

ويتبين لنا من خلال هذا المثال بأن سياسة حافظ أسد في القوات المسلحة كانت تقوم على استقطاب مجموعات من العشائر العلوية، فالحرس الجمهوري يغلب عليه عنصر المتاورة بينما يهيمن حلف الحدادين على القوات الخاصة وعناصر المخابرات الجوية، ويتم تحقيق ولاء هذه المجموعات من خلال منح زعاماتهم مناصب قيادية في الفرق العسكرية الرئيسة وفي اللجنة المركزية لحزب البعث، فقد تم كسب المرشديين من خلال الاعتراف بتجمعهم الطائفي وتخصيص مقاعد لهم في مجلس الشعب، وتنسيبهم بصورة جماعية على صورة ميليشيات متكاملة في سرايا الدفاع والفرقة المدرعة الرابعة، أما القادة العسكريون من فئات المجتمع الأخرى فإنهم يشكلون واجهة صورية في حين يشكل هؤلاء قاعدة طائفية – إقليمية – عشائرية صلبة يعتمد عليها لحماية أمن النظام.

ولعل القصة التالية توضح الفارق بين زعماء الواجهة الذين يستمدون مكانتهم من تأييد الرئيس لهم، وبين القادة الذين يتمتعون بقاعدة واسعة في صفوف الجيش، ففي سنة ٢٠٠٠ نشر مقال باسم وزير الدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء العماد أول مصطفى طلاس في إحدى الصحف، وكان فيه هجوم ضمني على المرشديين، ومعروف عن طلاس عدم التحفظ في تصريحاته التي يكيل فيها الشتائم المقذعة لمسؤولين إقليميين ودوليين، ومع ذلك فإن الوضع في هذه الحالة كان مختلفاً للغاية، فقد تسبب المقال في إثارة سخط المرشديين، ووجد طلاس نفسه مضطراً للذهاب بلباسه المدني إلى منزل النور بن سليمان المرشد ليقول له:

«أخي أبو حيدر أنا إذا أخطأت فقد أخطأت بحق نفسي فأنتم

أصدقائي وأهلي ورفاقي ولا أقصد أي شيء أو أي سوء فيكم».

فرد عليه أبو حيدر (النور):

«بسيطة أبو فراس، أنت رجل غال علينا، ونعلم أنك ما قصدت هجوماً بل كانت غلطة وقع بها الموظفون من الكتبة».

وقد تلقى طلاس هذه الإهانة برحابة صدر (حيث اتهم بأنه لا يكتب وإنما يكتب له)، ولم تنته القضية عند هذا الحد، إذ إن طلاس قد أثار قطاعاً عشائرياً مهماً في صفوف القوات المسلحة مما يمكن أن يتسبب بأزمة في توازن النظام الحاكم، ولذلك فقد سارع بشار أسد إلى مقابلة أبو حيدر (النور) ليطلب منه إبلاغ جميع المرشديين حرصه على بقاء الروابط التي جمعتهم مع الرئيس حافظ أسد على ما كانت عليه : «بل وتزداد ترسخاً».[1]

ولعل هذه القصة تجيب عن التساؤلات حول سهولة تخلص النظام من العناصر التي لا تملك قاعدة عشائرية من أمثال: رئيس الأركان حكمت الشهابي، ورئيس الوزراء الأسبق ورئيس مكتب الأمن القومي عبد الرؤوف الكسم، ورئيس الوزراء الأسبق محمود الزعبي، ونائبي رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام وزهير مشارقة، وحتى مع رئيس الأركان الأسبق وقائد جيش التحرير وعضو القيادة القطرية وعضو اللجنة المركزية ووزير الدفاع ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق العماد أول مصطفى طلاس!

«الأسرة ا اكمة» وتوريث السلطة

أحاط الرئيس السوري حافظ أسد نفسه منذ الأيام الأولى لتوليه السلطة بعدد من الأقارب الذين بقي بعضهم معه في الحكم حتى وفاته، ويمكن ملاحظة تولي أقارب

---

(١) محمد إبراهيم العلي (٢٠٠٣)، مصدر سابق، فصل "قصتي مع المرشديين"، ص.ص ٢٤٣-٢٧٤.

الرئيس وأصهاره وأبناء عشيرته من المتاورة في أعلى المناصب العسكرية وأهم الفعاليات الاقتصادية، حيث هيمن العماد علي أصلان طوال العقود الثلاثة من حكم حافظ أسد على الجيش السوري وقام بتجنيد الآلاف من أبناء المتاورة في صفوف الجيش وتعيين كبارهم في صف الضباط، وفي المرتبة التالية لعلي أصلان يقف العماد شفيق فياض قريب الرئيس وصهره حيث تولى قيادة فرق رئيسة في الجيش السوري قبل أن توكل إليه قيادة الفيلق الثاني.

ومن ناحية أخرى فإن أصهار الرئيس، وبالأخص منهم محمد وعدنان مخلوف يشكلون قطاعاً استراتيجياً (غير بعثي) في أعلى هرم السلطة، حيث يوفر قطاع النفط نصف الميزانية السورية، وتذهب هذه الإيرادات لصالح المؤسسة العسكرية، وقد هيمن آل مخلوف كذلك على العاصمة السورية من خلال توليهم لمهام أمن الرئاسة وقيادة الحرس الجمهوري، وكان لهم الحق دون غيرهم في نشر قطعاتهم في دمشق، بينما تنتشر القطعات الأخرى في محيطها.

ومن الواضح بأن حافظ أسد لم يكن يعتمد في فرق أمن النظام إلا على منظومة الأقارب والأصهار وأبناء العشيرة، ففي حين تنتشر فرق الحرس الجمهوري في مدينة دمشق، تحيط بالعاصمة السورية فرق سرايا الصراع التي يتولاها ابن عم الرئيس عدنان إبراهيم أسد والقوات الخاصة التي يتولى قيادتها اللواء علي حبيب، والفرقة المدرعة الرابعة (التي ورثت سرايا الدفاع) التي يتولاها اللواء حكمت إبراهيم وكلاهما من عشيرة المتاورة التي ينتمي لها حافظ أسد، ويتم تجنيد أغلب عناصر هذه الفرق من القرداحة والقرى المحيطة بها ليشكلوا منظومة أمنية عشائرية تعتمد على المزج بين العصبية القبلية والانتماء الطائفي. أما قطاع الأمن وأجهزة الاستخبارات المدنية

والعسكرية فقد هيمن عليه خلال العقد الأخير من القرن العشرين صهر الرئيس اللواء آصف شوكت وقريبه اللواء غازي كنعان، بالإضافة إلى اللواء محمد ناصيف الذي ينتمي إلى عشيرة مهمة من العشائر المتحالفة مع المتاورة.

ولا يقتصر نفوذ هذه العناصر على المناصب العسكرية والمدنية، بل تمتد بصورة ملحوظة إلى القطاعات الحزبية والسياسية والاقتصادية في المنشآت الحكومية وفي القطاع الخاص، حيث يدير العديد منهم شركات تجارية تستحوذ على المناقصات الحكومية، وتمنح لها رخص الاستيراد وتخول لها مهمات على المستوى الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية توظيف العصبية: الطائفية-العشائرية لا تقتصر على تشكيلة الأجهزة المعنية بحماية النظام، وإنما يتم استخدامها بطريقة ملفتة للانتباه في جميع القطعات الاستراتيجية الأخرى في الجيش السوري وفي الأجهزة الأمنية، وحتى في عضوية حزب البعث وفي الوزارات ومؤسسات الدولة، حيث تشكل صلة القرابة والمصاهرة والانتماء العشائري عنصراً أساسياً في تولي المناصب الهامة في سورية، وقد تتبعت العديد من المصادر الآلية التي يتم بها تعيين الأقارب في الأجهزة العسكرية والمدنية في سورية بصورة دقيقة.[1]

---

(١) انظر علي سبيل المثال: نيقولاوس فان دام (١٩٩٥) **الصراع على السلطة في سورية الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة السورية ١٩٦١-١٩٩٥**، مكتبة مدبولي، القاهرة، وكذلك:

- P. Gubser, *'Minorities in Power: The Alawites of Syria'*, in R. D. McLaurin (ed.**), The political Role of Minority Groups in the Middle East,** New York 1979.
- Batatu H. (1981*) 'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance*', **Middle East Journal**, vol 35 Summer 1981.
- Hinnebusch R.A. (1990) **Authoritarian Power and State Formation in B'athist Syria: Army, Party and Peasant**. San Fransisco.

أهم أقارب الرئيس السوري في السلطة وأصهاره وأبناء عشيرته، خلال الأعوام ١٩٧٠-٢٠٠٠

م	الاسم	المنصب
١	**حافظ علي أسد**	رئيس الجمهورية/ القائد الأعلى للقوات المسلحة/ الأمين العام لحزب البعث.
٢	**رفعت علي أسد**	قائد سرايا الدفاع ١٩٧١-١٩٨٤/ نائب رئيس الجمهورية ١٩٨٤-١٩٩٨.
٣	**جميل علي أسد**	عضو مجلس الشعب ١٩٧٣/ عضو المؤتمر القومي الثاني لمنظمة الحزب الحاكم.
٤	**أحمد علي أسد**	رئيس المجلس المحلي باللاذقية/ عضو عامل في حزب البعث.
٥	**الرائد باسل أسد**	رئيس أمن الرئاسة/ قائد لواء مدرع في الحرس الجمهوري.
٦	**الفريق بشار أسد**	رئيس الجمهورية/ القائد الأعلى للقوات المسلحة/ الأمين العام لحزب البعث.
٧	**العميد ماهر أسد**	قائد لواء مدرع في الحرس الجمهوري.
٨	**اللواء عدنان أسد**	قائد سرايا الصراع.
٩	**اللواء آصف شوكت**	رئيس جهاز المخابرات العسكرية.
١٠	**اللواء عدنان مخلوف**	قائد الحرس الجمهوري حتى عام ١٩٩٥.
١١	**محمد مخلوف**	مسؤول عن قطاع النفط والعديد من الفعاليات الاقتصادية.
١٢	**عصام مخلوف**	مدير شركة للحبوب.
١٣	**رامي مخلوف**	قائد في الحرس الجمهوري.
١٤	**محمد حيدر**	نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة الكسم حتى عام ١٩٨٧.
١٥	**العماد شفيق فياض**	قائد الفرقة الثالثة المدرعة/ قائد الفيلق الثاني/ عضو

		اللجنة المركزية.
١٦	العماد علي أصلان	نائب رئيس الأركان/ عضو في اللجنة المركزية/ رئيس الأركان منذ ١٩٩٨.
١٧	اللواء غازي كنعان	رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان/ وزير الداخلية في ٢٠٠٤.
١٨	اللواء معين ناصيف	قائد في سرايا الدفاع حتى عام ١٩٨٤.
١٩	العماد علي حبيب	قائد القوات الخاصة منذ سنة ١٩٩٤/ رئيس الأركان في ٢٠٠٤.
٢٠	اللواء حكمت إبراهيم	قائد الفرقة المدرعة الرابعة منذ سنة ١٩٨٤.

بعض المسؤولين العسكريين في الجيش من مختلف العشائر العلوية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠(1)

م	الاسم	المنصب
١	العماد إبراهيم الصافي	قائد الفرقة الأولى/ قائد القوات السورية في لبنان/ قائد الفيلق الثالث.
٢	اللواء علي محمود الحسن	قائد الحرس الجمهوري منذ عام ١٩٩٥.
٣	اللواء علي الصالح	قائد قوات الدفاع الجوي.
٤	اللواء علي حيدر	قائد القوات الخاصة حتى عام ١٩٩٤.
٥	اللواء محمد توفيق الجهني	قائد الفرقة الأولى عام ١٩٧٥.
٦	اللواء محمد إبراهيم العلي	قائد الجيش الشعبي.

---

(١) تم جمع الأسماء الواردة في القوائم أعلاه من عدة مصادر أهمها: فان دام (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص.ص ٥٩-١٨٩، باتريك سيل (١٩٩٣) مصدر سابق، ص.ص ٦٩٥-٦٩٧، اللجنة السورية لحقوق الإنسان (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص.ص ٢٤٥-٢٤٩، وقد تتغير المناصب والرتب العسكرية من مرحلة زمنية لأخرى.

٧	**اللواء علي الصالح**	قائد قوات الدفاع الجوي السابق.
٨	**اللواء محمد عيد**	القائد العسكري للمنطقة الشمالية.
٩	**اللواء إسكندر سلامة**	قائد سلاح الهندسة.
١٠	**اللواء علي حماد**	رئيس شعبة التنظيم والإدارة في رئاسة الأركان، سابقاً
١١	**اللواء عيسى سلوم**	رئيس شعبة التنظيم والإدارة حالياً.
١٢	**العميد عساف عيسى**	مدير مدرسة المدفعية بحلب.
١٣	**العميد عزيز وجيه نضوة**	مدير دائرة الإرشاد بالجيش.
١٤	**العميد علي عمران**	قائد لواء وعضو في اللجنة العليا للأمن.
١٥	**العميد عبد الحميد رزوق**	قائد فيلق الصواريخ (قتل عام ١٩٧٧).
١٦	**العميد علي جحجاح**	قائد الفرقة الثالثة.
١٧	**العميد حسن مريشة**	قائد فرقة عسكرية.
١٨	**العميد إبراهيم دليلة**	قائد مدرسة المشاة بحلب.
١٩	**العقيد عدنان بركات**	قائد كتيبة مدفعية بسرايا الدفاع.
٢٠	**العقيد محمد الخير**	قائد فرقة عسكرية.
٢١	**العقيد فؤاد إسماعيل**	قائد اللواء ٢١ المؤلل.
٢٢	**العقيد حسن إبراهيم يوسف**	قائد لواء مظلي.
٢٣	**العقيد نديم عباس**	قائد اللواء ٤٧ المدرع.
٢٤	**العقيد محمد معلا**	قائد لواء في القوات الخاصة.
٢٥	**العقيد أحمد كامل سليمان**	قائد الشرطة العسكرية.
٢٦	**الرائد غازي الجهني**	قائد الشرطة العسكرية في دمشق.
٢٧	**الرائد علي حيدر**	قائد حامية حماة (قتل عام ١٩٧٦).
٢٨	**المقدم علي سليمان**	قائد سلاح الصواريخ بسرايا الدفاع، سابقاً.

٢٩	المقدم خليل بهلول	رئيس مؤسسة الإسكان العسكري، سابقاً.
٣٠	المقدم أحمد خليل	مدير الشرطة (قتل عام ١٩٧٨).

بعض المسؤولين في أجهزة الاستخبارات من مختلف العشائر العلوية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٠[1]

م	الاسم	المنصب
١	**اللواء محمد الخولي**	رئيس مخابرات القوى الجوية السابق.
٢	**اللواء فؤاد عبسي**	رئيس المخابرات العامة الأسبق.
٣	**اللواء بهجت سليمان**	رئيس قسم الأمن الداخلي بإدارة الأمن العام.
٤	**اللواء حسن خليل**	رئيس الاستخبارات العسكرية/ عضو اللجنة المركزية.
٥	**اللواء عدنان بدر حسن**	رئيس شعبة الأمن السياسي/ عضو اللجنة المركزية.
٦	**اللواء إبراهيم حويجة**	رئيس المخابرات الجوية/ عضو اللجنة المركزية.
٧	**اللواء عبد الغني إبراهيم**	رئيس اللجنة العليا للأمن.
٨	**اللواء علي دوبا**	رئيس المخابرات العسكرية حتى عام ١٩٩٩.
٩	**اللواء محمد ناصيف**	نائب مدير المخابرات العامة السابق.
١٠	**اللواء علي حمود**	رئيس المخابرات العامة، سابقاً.

---

(١) تجدر الإشارة إلى أن تعيين العلويين لا يقتصر على المناصب العسكرية بل يتم تعيينهم في وزارات مهمة وكذلك في القيادة القطرية واللجنة المركزية للحزب، ومن ضمنهم: أحمد إسكندر أحمد وزير الإعلام في حكومة الكسم، محمد سلمان وزير الإعلام في حكومة الزعبي، عدنان عمران وزير الإعلام في حكومة ميرو، محمد حيدر نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في حكومة الكسم، علي حمود وزير الداخلية في حكومة ميرو، غازي كنعان وزير الداخلية في حكومة العطري، علي حسن عضو المؤتمر القطري السابع عام ١٩٨٠، عبد الغني إبراهيم عضو المؤتمر القطري السابع عام ١٩٨٠، ماجد شدود عضو القيادة القطرية لحزب البعث، رفيق حداد عضو اللجنة المركزية لحزب البعث، عز الدين ناصر عضو اللجنة المركزية لحزب البعث.

١١	**العقيد علي خليل**	معاون قائد الفرع ٢١١ في المخابرات العامة.
١٢	**العقيد محمد مسعود**	رئيس فرع مخابرات فلسطين.
١٣	**العقيد حسن خلوف**	معاون رئيس فرع المخابرات العسكرية بحلب.
١٤	**العقيد يحيى زيدان**	رئيس المخابرات العسكرية الأسبق.
١٥	**العقيد أحمد شعبان**	مسؤول أمني في مخابرات اللاذقية.
١٦	**العقيد سليم بركات**	رئيس مخابرات سرايا الدفاع، سابقاً.
١٧	**العقيد محمد غانم**	رئيس استخبارات الردع في لبنان.
١٨	**المقدم محمد نبهان**	رئيس مخابرات أمن الدولة في إدلب.
١٩	**المقدم طاهر العبد**	مسؤول سابق في مخابرات سرايا الدفاع.
٢٠	**المقدم فؤاد ناصيف**	مسؤول في المخابرات العامة.
٢١	**الرائد رشاد خضرو**	رئيس مخابرات جسر الشغور.
٢٢	**الرائد معن هواش**	مسؤول في المخابرات العسكرية.
٢٣	**الرائد ثابت سلطان**	مسؤول في المخابرات العسكرية.
٢٤	**الرائد جبر وسوف**	رئيس لجنة الفرز الحزبي بالمخابرات العامة.
٢٥	**النقيب عدنان خير بيك**	مسؤول الدوريات في المخابرات العسكرية.
٢٦	**النقيب يوسف صالح يونس**	رئيس قسم في المخابرات العامة.
٢٧	**النقيب محمد الشعار**	رئيس فرع التحقيق في مخابرات حمص.
٢٨	**النقيب عدنان عاصي**	رئيس المخابرات العسكرية في إدلب.
٢٩	**المقدم أليف وزة**	معاون رئيس مخابرات أمن الدولة بحلب.
٣٠	**الملازم أول يوسف دوبا**	مسؤول في المخابرات العامة.

معركة ا لافة

وصل حافظ أسد إلى سدة الحكم بعد معارك طويلة مع منافسيه المدنيين والعسكريين خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٠، وعندما تولى منصب رئاسة الجمهورية بادر بتأمين موقعه، وحرص على عدم وجود منافس حقيقي له، ووضع لذلك جميع الاحتياطات الدستورية والقانونية والعسكرية والأمنية، وكانت إشكالية تحديد الشخص الثاني في النظام وتأمين مسألة الخلافة ضمن أولويات أسد خلال العقود الثلاثة من حكمه، ويمكن الحديث عن هذه الترتيبات من خلال مراحل ثلاث رئيسة:

١- مرحلة رفعت أسد (١٩٧١-١٩٨٤)

باشر حافظ أسد فور توليه رئاسة الجمهورية تشكيل مجموعة من الفرق العسكرية لحماية نظامه من خطر الانقلاب، وتوجه نحو أقاربه من الدرجة الأولى لتشكيل هذه الفرق؛ فعهد إلى رفعت أسد تشكيل سرايا الدفاع سنة ١٩٧١، ثم عهد إلى ابن عمه عدنان أسد تشكيل سرايا الصراع سنة ١٩٧٣، وعهد إلى ابن عم زوجته عدنان مخلوف تشكيل فرقة الحرس الجمهوري سنة ١٩٧٦، ثم عهد إلى ابن عمته وصهره شفيق فياض تشكيل الفرقة المدرعة الثالثة سنة ١٩٧٨، فاكتملت منظومة عسكرية من مجموعة فرق (طائفية-عشائرية-عائلية) تنتشر داخل مدينة دمشق وفي ضواحيها،[1] وظهر رفعت أسد خلال هذه الفترة على أنه الشخص الثاني في سورية بلا منازع؛ حيث أصبح عضواً في

---

(١) كانت الواجهة السياسية والعسكرية في سورية آنذاك غير طائفية، وتمثلت في: رئيس الأركان المسيحي اللواء يوسف شكور، ومن السنة: قائد القوات الجوية ناجي جميل، ورئيس الوزراء اللواء عبد الرحمن خليفاوي ووزير الدفاع اللواء مصطفى طلاس، ووزير الخارجية عبد الحليم خدام، إلا أن السيطرة الفعلية كانت في يد الائتلاف العسكري من أقارب الرئيس.

القيادة القطرية، وأطلقت عليه ألقاب شبيهة بألقاب الرئيس مثل: لقب «الرفيق القائد» على غرار لقب حافظ أسد: «الفريق القائد»، ونجح رفعت في استقطاب كبار الضباط العلويين وتشكيل قاعدة له في صفوف القوات المسلحة، وكان له الدور الأكبر في مواجهة المعارضة المسلحة وقمعها في سلسلة حملات عسكرية شاملة استهدفت المدن الرئيسة وطالت آلاف المواطنين، وارتبط اسم رفعت بصورة وثيقة في مجزرة سجن تدمر (١٩٨٠) وفي تدمير مدينة حماة (١٩٨٢)، وفي غضون فترة السبعينيات أظهر حافظ أسد تأييداً مطلقاً لشقيقه، حيث عمل على توسيع فرق سرايا الدفاع التي شكلت نخبة القوات المسلحة السورية، فبلغ تعدادها حوالي ٥٥ ألف جندي وتم تجهيزها بأحدث المعدات من دروع ومدفعية ودفاع جوي وطائرات مروحية، وبجهاز استخبارات مستقل وسجون خاصة ومنشآت عسكرية أخرى لا تخضع لقيادة الجيش، ولا لرقابة الحكومة.

ولكن سلوك رفعت أسد كان مصدر إحراج دائم للنظام السوري، فقد ارتبط اسم رفعت بانتشار ظاهرة الفساد واستشرائها، حيث اتهم بإدارة أعمال تهريب واسعة، واستيراد بضائع محظورة والامتناع عن دفع الضرائب والتهرب منها، وفرض الإتاوات والعمولات على تجار البلد، كما بدا للوهلة الأولى بأن عناصر فرقه الطائفية قد خرجت عن السيطرة حيث وقعت حالات كثيرة من التعدي على المواطنين، ومن ذلك نزع الحجاب من على رؤوس النساء في شوارع دمشق مما دفع بالرئيس ليعتذر عن ذلك شخصياً عبر وسائل الإعلام، ولم يكن شقيق الرئيس الثاني جميل أسد أفضل حالاً من رفعت، فقد قرر جميل أن يشاطر أخويه أبهة السلطة ومميزاتها وأصبح يطلق على نفسه لقب: «قائد المسار» على غرار لقب حافظ أسد: «قائد المسيرة»، وكان جميل عضواً عاملاً في حزب البعث، وانتخب في مجلس الشعب، ثم قرر تأسيس جمعية المرتضى التي كانت

تدعو بصورة علنية إلى اعتناق المذهب النصيري، وانتسب إليها عدد من المسؤولين النصيريين داخل النظام السوري حيث قامت بإصدار شهادات طائفية لمنسوبيها وأمدتهم بالأسلحة والسيارات التي تبرع بها رفعت أسد من مستودعات سرايا الدفاع تضامناً مع شقيقه، فكانت عشرات الحافلات تنقل مؤيديه إلى اللاذقية من مختلف المحافظات السورية، ووقع من قِبل هذه المجموعات تجاوزات في حق المواطنين، وخاصة في اللاذقية وطرطوس، وكانت هذه الأمور تجري في مطلع الثمانينيات تحت علم حافظ أسد ومعرفته الكاملة ولكنه كان يفضل السكوت عن تجاوزات شقيقيه لكسبهما في معركته ضد المعارضة المسلحة آنذاك، وانضم إلى مجموعة الأخوين: رفعت-جميل عدد غير قليل من المسؤولين العلويين كنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية محمد حيدر الذي أطلق عليه لقب: «السيد عشرة بالمائة» نظراً للقيمة الثابتة التي كان يتقاضها من الرشاوى، وكذلك صهر رفعت معين ناصيف، ورئيس جهاز استخباراته العقيد سليم بركات. ولكن محاولة رفعت أسد الانقلابية كانت مرحلة فاصلة في معادلة التوازنات داخل النظام حيث قام حافظ أسد بحل سرايا الدفاع وحل جمعية المرتضى، وإلغاء جميع المؤسسات السياسية والعسكرية والأكاديمية التي كانت تتبع لهما، فانهار حلف رفعت وتم نفيه خارج سورية، ونتيجة لذلك فقد عكست اللجنة المركزية التي تشكلت في المؤتمر القطري الثامن في يناير ١٩٨٥ صورة تكتل علوي جديد ضم جميع خصوم رفعت أسد، وظهرت في تلك الفترة أسماء جديدة من النصيريين في الجيش وأجهزة الأمن مثل: عدنان مخلوف، وبهجت سليمان. وهيمن على رأس النظام تحالف جديد ضم كلاً من: العماد علي دوبا (مدير المخابرات العسكرية) واللواء علي حيدر (قائد الوحدات الخاصة)، واللواء محمد الخولي (مدير المخابرات الجوية)، واللواء محمد ناصيف (رئيس فرع الأمن

الداخلي)، ولم يكن هذا الحلف الجديد ليدوم طويلاً فقد كان الدافع لتشكيله هو الحد من سلطة رفعت أسد، وعندما زال خطر شقيق الرئيس (مؤقتاً) دب الخلاف بين أقطاب السلطة من جديد.

٢- مرحلة باسل أسد (١٩٨٥-١٩٩٤)

كان الرئيس السابق حريصاً على إبقاء السلطة في آل أسد، وعندما فشلت جميع محاولات الصلح مع رفعت، ظهر اسم ابنه البكر باسل في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ كمرشح لخلافته، فعلقت صور باسل في أرجاء البلاد إلى جانب صورة والده، وأصبح حافظ أسد يكنى بأبي باسل بدلاً من اللقب السابق وهو: «أبو سليمان»، وفي هذه الأثناء انضم باسل إلى الحرس الجمهوري وأصبح رئيساً لأمن الرئاسة برتبة رائد وعهد إليه بقيادة لواء مدرع، ولتقوية موقفه في الحكم أعلن النظام السوري حملة لمحاربة الفساد بقيادة باسل الذي بدأ اسمه يظهر في لجان التحقيق، وقدمت حكومة الكسم قرباناً للزعامة الجديدة، حيث عزلت الحكومة وأحيل أربعة من وزرائها للمحاكمة بتهم الفساد، ثم شكلت حكومة جديدة برئاسة محمود الزعبي ضمت أربعة عشر وزيراً مختصاً في الشؤون الاقتصادية بغية الخروج بالبلاد من الضائقة الاقتصادية الخانقة التي وقعت فيها، وقدمت برنامجاً طموحاً يهدف إلى رفع الرواتب وتحرير الاقتصاد ومحاربة البيروقراطية والفساد.

وفي غضون هذه الفترة أصبح باسل أسد رمزاً من رموز النزاهة، ومثلاً أعلى للجيل الجديد في سورية، حتى أن الكثيرين من الشباب السوري أخذوا يتمثلون أسلوبه ومظهره ولحيته القصيرة (التي كانت تعتبر شبهة خطيرة في مطلع الثمانينيات). ولكن الأمور سارت على غير ما هو متوقع حيث أعلنت وفاة باسل أسد في ٢١ يناير ١٩٩٤ إثر

حادث سيارة في طريق المطار عن عمر يناهز الثانية والثلاثين.

٣- مرحلة بشار أسد (١٩٩٤-٢٠٠٠)

تسبب مصرع باسل في إذكاء نار الخلاف بين أجنحة الحكم من جديد، فلم يكن أقطاب السلطة واثقين من قدرة شقيقه بشار على إدارة دفة البلاد، ونظر الكثيرون منهم إلى دورهم في حماية أمن النظام منذ أوائل السبعينيات من القرن المنصرم، وإلى أحقيتهم في تولي منصب الرئاسة بدلاً من ذلك الشاب اليافع الذي لم يكن يملك من مؤهلات القيادة ما يدفعهم للإذعان له.

وفي المقابل بدأت بعض العناصر القيادية تظهر تأييدها لبشار في تلك الفترة المبكرة حيث صرح بهجت سليمان (في محاضرة له عقب وفاة باسل) بأن بشار: «ينطلق من أرضية أصلب من صخور الصوان»، وبأنه: «ضمان ورمز منشودين لاستمرار نهج الأسد واستقراره». كما ظهر سليمان قداح في مناسبة أخرى ليعلن بأن بشار: «قادر على حمل الراية بعد باسل»، وأكد العماد أول مصطفى طلاس بأنه يرى في عيني بشار: «الهمة والعزيمة والاقتدار على حمل الراية»، ولم يفوت تلك الفرصة ليذكر بالبطولات التي خاضها باسل مع ولديه فراس ومناف طلاس![1]

وعلى الرغم من ذلك فإن المعارضين لتولي بشار لم يتمكنوا من إخفاء تذمرهم من ترتيبات الخلافة وتشككهم بإمكانات المرشح الجديد. وتزعّم هذه المجموعة العماد علي حيدر، الذي سجن عدة أشهر بعد عزله عن منصبه، ثم فرضت عليه الإقامة الجبرية في منزله عام ١٩٩٤، وتبع ذلك سلسلة من التسريحات شملت جميع الضباط المتنفذين في

---

(١) الحياة ٢٢/ ٢/ ١٩٩٤، ٣/ ٣/ ١٩٩٤، والقدس العربي ٣/ ٣/ ١٩٩٤.

ذلك الجناح المعارض.[١]

ولاستعادة سيطرته على المؤسسة العسكرية قام حافظ أسد بعزل رئيس الأركان حكمت الشهابي وتعزيز مكانة العماد علي أصلان عن طريق تعيينه رئيساً للأركان، واعتمد عليه لفرض السيطرة على الضباط الطموحين داخل الجيش. وأنشأ في الطرف المقابل جهازاً مركزياً للسلطة في القصر الجمهوري. فأصبح جهاز القصر يتضخم بسرعة كبيرة وينتزع السلطات والصلاحيات الموزعة بين العديد من مراكز النفوذ:

فمن الناحية الأمنية تم إنشاء «مكتب الأمن» في القصر الجمهوري لاستقبال تقارير جميع أجهزة الاستخبارات المدنية والعسكرية، وأصبح جهاز «أمن القصر» أعلى سلطة استخباراتية في البلاد، كما عين مجموعة جديدة من رؤساء الأجهزة الأمنية مكان الضباط المتمردين.

ومن الناحية الإدارية شكلت لجنة مؤلفة من ٣٢ مستشاراً في عدة مكاتب سياسية وعسكرية واقتصادية وعلاقات عامة داخلية وخارجية، واستلم إدارة هذه اللجنة بشار أسد.[٢]

---

(١) أخذت هذه التسريحات صفة التدرج وشملت من النصيريين: العماد علي حيدر، اللواء علي دوبا، اللواء علي صالح، اللواء محمد الخولي، اللواء محمد ناصيف، وزير الإعلام محمد سلمان، وزير النقل مفيد عبد الكريم، وتم إعفاء رفعت أسد من منصبه كنائب للرئيس عام ١٩٩٨. ومن المنتسبين للسنة: رئيس هيئة الأركان العماد حكمت الشهابي، رئيس الوزراء محمود الزعبي، نائب رئيس الوزراء سليم ياسين، مدير المخابرات العامة اللواء محمد بشير النجار، وكذلك رئيس الوزراء الأسبق عبد الرؤوف الكسم الذي ترأس مكتب الأمن القومي عام ١٩٨٧وتم إعفاءه من عضوية القيادة القطرية لحزب البعث عام ٢٠٠٠.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول ترتيبات "ولاية العهد" انظر: مجلة الطليعة العربية، العدد ٢٢٦، ٧ سبتمبر ١٩٨٧.

وعكست التركيبة الجديدة (التي أخذت شكلها النهائي في المؤتمر القطري التاسع، في يونيو ٢٠٠٠) صورة جديدة ومثيرة للاهتمام، فبينما حافظ الجيش على صورته التقليدية، وأمّن جميع الضباط الموالين لبشار أماكنهم في اللجنة المركزية للحزب، ظهر جناح جديد للسلطة خارج هذا الكيان الحزبي، وأبرز أقطاب هذا الجناح بالإضافة إلى اللواء عدنان مخلوف: اللواء آصف شوكت، واللواء بهجت سليمان، واللواء خالد الحسين، وغيرهم من كبار الضباط من الأقارب وأبناء العمومة والأصهار.[1]

وتزامنت هذه الإجراءات مع حملة جديدة ضد الفساد تزعمها بشار أسد، وأطيح فيها بحكومة الزعبي الذي اتهم بارتكاب:

«ممارسات وسلوكيات وسوء ائتمان تتعارض مع قيم الحزب وأخلاقه ومبادئه، وتشكل خرقاً للقانون، وتسبب أضراراً فادحة بسمعة الحزب والدولة والاقتصاد الوطني».

وتمت إحالته إلى القضاء مع اثنين من وزرائه وعدد من مسؤولي المؤسسات الحكومية، في حملة نالت تغطية إعلامية مكثفة، ثم انتهت فجأة بإعلان انتحار الزعبي عن

---

(١) حافظ كبار الضباط العلويين الموالين لبشار على عضوية اللجنة المركزية عام ٢٠٠٠ للمرة الرابعة على التوالي، وعلى رأسهم: العماد علي أصلان (رئيس هيئة الأركان، بديلاً عن حكمت الشهابي)، العماد شفيق فياض (قائد الفيلق الثاني)، العماد إبراهيم الصافي (قائد الفيلق الثالث)، اللواء عدنان بدر الحسن (رئيس شعبة الأمن السياسي)، اللواء محمد إبراهيم العلي (قائد الجيش الشعبي). كما تم إحلال مجموعة من الضباط العلويين مكان الضباط الذين أقصوا عن اللجنة بسبب معارضتهم لخلافة بشار أسد، ومن أبرزهم: العماد علي حبيب (قائد القوات الخاصة، بديلاً عن علي حيدر)، اللواء حسن خليل (رئيس المخابرات العسكرية، بديلاً عن علي دوبا)، اللواء علي حوري (مدير إدارة المخابرات العامة، بديلاً عن محمد بشير النجار)، اللواء إبراهيم حويجة (رئيس المخابرات الجوية، بديلاً عن محمد الخولي).

طريق إطلاق رصاصة على رأسه في ٢١ مايو سنة ٢٠٠٠.

وتسارعت الأحداث بعد ذلك؛ ففي العاشر من شهر يونيو من العام نفسه أعلنت وفاة الرئيس السوري حافظ أسد.

وفي اليوم التالي أعلن عبد الحليم خدام بحكم صفته الدستورية (آنذاك) تعيين بشار قائداً للقوات المسلحة السورية وترقيته لرتبة فريق وهي أعلى رتبة عسكرية.

وتناغمت مؤسسات الحكم المدني مع القيادة العسكرية؛ ففي ١٧ يونيو خلف بشار والده كأمين عام لحزب البعث.

ثم صوت مجلس الشعب بالإجماع على تعديل نص الدستور الذي يشترط أن يكون سن رئيس الجمهورية أربعين عاماً، بحيث أصبح متناسباً مع سن بشار ذي الرابع والثلاثين ربيعاً.

وفي الحادي عشر من شهر يوليو أعلن وزير الداخلية السوري الأسبق محمد حربا فوز المرشح الوحيد في انتخابات الرئاسة بشار أسد بنسبة٩٧.٢٩ بالمائة، وسط احتجاجات من عمه رفعت أسد الذي طالب بحقه الشرعي من إرث سلطة الفقيد.

رؤية مستقبلية

انقضت سبع سنوات من حكم بشار أسد، ولا تزال الأسئلة الحائرة تراوح مكانها: كيف يمكن تقييم الرئيس الجديد؟ هل هو الابن الوفي لمبادئ والده؟ أم أنه الشاب المبتدئ الذي وجد نفسه على رأس نظام من أكثر أنظمة الحكم تعقيداً في الشرق الأوسط ولا يزال يسعى إلى كسب الخبرة التي لم تتوفر له بسبب موت والده المفاجئ؟ أم أنه الإصلاحي الذي يسعى إلى تنفيذ مشاريع طموحة بتدرج وحذر يتناسب مع حجم التحديات المحلية والخارجية؟[1]

وعلى الرغم من أنه لا توجد إجابة مبسطة على تلك الأسئلة فإنه من المهم أن يضع القارئ في اعتباره أن حافظ أسد لم يورث السلطة إلى ابنه بصورة مباشرة، وإنما عهد بذلك إلى مؤسسات الحكم التي تولت تنصيب ابنه رئيساً للجمهورية من بعده على النمط الوراثي، ولفهم طبيعة الأمور لا بد من إلقاء نظرة متمعنة إلى القصر الجمهوري الذي يمثل قمة هرم السلطة ومركز اتخاذ القرار، حيث أتيح للمسؤولين في القصر الجمهوري استعراض سياستهم الداخلية والخارجية، ويمكن من خلال هذه السياسات تحديد هوية النظام وتوجهاته.

ففي نهاية سنة ٢٠٠٠ شهدت المدن السورية تأسيس منتديات للحوار تنتقد الحكومة بصراحة وتدعو إلى الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة، وسرعان ما شنت

---

(١) لمناقشة وافية حول هذه الأطروحات الثلاث حول تقييم بشار أسد، انظر: فلاينت ليفريت (٢٠٠٥) **وراثة سورية، اختبار بشار بالنار**، الدار العربية للعلوم، بيروت، ص.ص. ١٣٧-١٧٤.

الصحافة الرسمية وزعماء حزب البعث حملة ضد هذه المنتديات التي اتهمت بالقيام: «بمهام أمنية لصالح جهات أجنبية»، وبأنها: «تخدم الاستعمار الجديد»، وعندما انضم بشار أسد للمنتقدين، تم إخماد هذه الحركة عن طريق اعتقال أبرز شخصياتها وإصدار أحكام قاسية ضدهم.

وكبديل لأطروحات منتديات الحوار عبر النظام عن رغبته في الانفتاح بتبني سياسة تهدف إلى تحقيق مزيد من الحريات السياسية من خلال ترسيخ دور الجبهة الوطنية التقدمية التي تم توسيعها وسمح لبعضها بإصدار الصحف،[1] وتأتي هذه السياسة من خلال قناعة النظام بأن الانفتاح يجب أن يكون منظماً وأن يبدأ من الداخل، لأنه إذا جاء من خارج النظام فإنه يحمل السمة الانقلابية!

إلا أن نية الانفتاح لم تظهر خلال انتخابات مجلس الشعب في مارس ٢٠٠٣، حيث كانت الفرصة متاحة لبشار كي يثبت رغبته في تحقيق إصلاحات تدريجية، فبقي عدد أعضاء المجلس على حاله وكذلك نسبة الأعضاء المستقلين، حيث فاز ١٦٧ عضواً من الجبهة التقدمية منهم ١٣٢ من حزب البعث، ولم يكن هناك أي تغيير يذكر، وفي انتخابات سنة ٢٠٠٧ ترسخ كيان السلطة الشمولية عن طريق زيادة عدد المقاعد المخصصة لحزب البعث على حساب الجبهة الوطنية والمستقلين، وسط فتور شعبي

---

(١) أحزاب الجبهة التقدمية بعد توسيعها هي: حزب البعث العربي الاشتراكي، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة وصال بكداش، جناح الحزب الشيوعي السوري برئاسة يوسف فيصل، حزب الاتحاد الاشتراكي، الحزب الوحدوي الاشتراكي برئاسة فايز إسماعيل، الحزب الاشتراكي برئاسة أحمد الأحمد، الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي المنشق عن الوحدويين الاشتراكيين برئاسة فضل الله ناصر الدين، حزب الوحدة العربية الديمقراطي برئاسة غسان أحمد عثمان، وحزب العهد الوطني.

واضح خلال حملة الانتخابات، كما أعيدت مسرحية الانتخابات الرئاسية التي عملت أجهزة «البروباجاندا» والاستخبارات على إظهارها وسط ابتهاج شعبي كبير بفوز المرشح الأوحد للرئاسة وبنسبة لا تختلف كثيراً عن سابقتها.

وفي مقابل حالة الجمود السياسي راهن بشار على تبني سياسة تحرير الاقتصاد كخطوة أولى للإصلاح وعهد إلى حكومة ميرو القيام بهذه المهمة، كما أنه عين عدداً كبيراً من المستشارين الاقتصاديين للمساهمة في تحرير الاقتصاد، واتخذت الحكومة عدة إجراءات منها: إنشاء مصارف خاصة وتأسيس سوق للأسهم والأوراق المالية، ضمن سلسلة قرارات تهدف إلى جذب رؤوس الأموال الخارجية وإبرام اتفاق شراكة مع السوق الأوروبية، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، وغيرها من الإجراءات التي لا تكرس الاتجاه نحو السوق الحرة فحسب وإنما تمثل إدراك النظام ضرورة توسيع قاعدته الاقتصادية.

ولكن في شهر سبتمبر ٢٠٠٣، وبعد ثلاث سنوات من استلام ميرو مهام منصبه، عزلت حكومته بعد وصفها بأنها حكومة: «الفشل الذريع»، وشكلت حكومة جديدة من ثلاثين وزيراً برئاسة محمد ناجي العطري، ولكنها لم تعكس أي تغيير يذكر، حيث بقي نصف وزراء الحكومة السابقة في التشكيلة الجديدة، وكان سبعة عشر منهم أعضاء في حزب البعث، وسبعة آخرون أعضاء في الجبهة التقدمية. وبقيت مؤسسات الحكم المدني على حالها دون تقديم بدائل لواجهة الجبهة التقدمية وقيادة الحزب الواحد ونفوذ اللجنة المركزية والقيادة القطرية التي يهيمن عليها العسكريون.

وفي شهر فبراير ٢٠٠٢ تحدثت المصادر عن إحالة مجموعة من قادة الأجهزة الأمنية إلى التقاعد ضمن سياسة تهدف إلى إحداث تغييرات واسعة في المخابرات، ولكن

التعيينات البديلة كانت مخيبة للآمال حيث لم يكن فيها أي تغيير يذكر؛ فقد أحيل رئيس الاستخبارات العسكرية اللواء حسن خليل إلى التقاعد ليحل محله صهر الرئيس اللواء آصف شوكت، وأحيل اللواء علي حوري إلى التقاعد ليحل محله اللواء العلوي علي حمود في رئاسة الأمن العام، وأحيل رئيس المخابرات الجوية اللواء إبراهيم حويجة إلى التقاعد، ولكنه عين مستشاراً للرئيس للشؤون الأمنية وخصص له مكتب مجاور لمكتب محمد ناصيف الذي كان من أبرز مسؤولي جهاز الأمن العام ثم عين مستشاراً للرئيس بعد تقاعده.[1]

وفي شهر يونيو ٢٠٠٤ أجريت حركة تصفيات واسعة النطاق داخل القوات المسلحة طالت حوالي ٤٠ بالمائة من ضباط القيادة في دمشق، وبالأخص قيادة سلاح الجو التي سرح ضباطها بالكامل وتم استبدالهم بجيل جديد، باستثناء القائد الأعلى ورئيس جهاز استخبارات القوى الجوية. وكان الهدف الأساسي من عملية التطهير هو توفير النفقات في الجيش، والتي يذهب أغلبها على شكل رواتب للضباط، ولكن الهدف الثاني الذي لا يقل أهمية عن سابقه كان يتمثل في تقوية قبضة بشار على الجيش، فقد تمت هذه التصفيات بناء على توجيهات العماد علي أصلان الذي أحيل إلى التقاعد سنة ٢٠٠٢ ولكنه عين على الفور مستشاراً لبشار أسد للشؤون العسكرية، وكان أبرز المتغيرات في قيادة الجيش تعيين العماد حسن تركماني وزيراً للدفاع، وتعيين العماد علي حبيب رئيساً

---

(1) Gary Gambill, (2002) *'The Military Intelligence shakeup in Syria'*, **Middle East Intelligence Bulletin**, vol. 4, no.2, February 2002.

للأركان.[١]

ومن خلال هذه التنقلات والتعيينات يمكن رسم صورة واضحة للمجموعة العسكرية والأمنية حول الرئيس الجديد، والتي تتضمن: صهره اللواء آصف شوكت، الذي أصبح يتمتع بنفوذ كبير في المؤسسة الأمنية والعسكرية على حد سواء، ومستشاريه للشؤون الأمنية اللوائين إبراهيم حويجة ومحمد ناصيف، ومستشاره للشؤون العسكرية العماد علي أصلان، ورئيس الأركان العماد علي حبيب من عشيرة المتاورة، وكذلك وزيري الداخلية بالتتابع اللوائين علي حمود وغازي كنعان، وهؤلاء جميعاً يرتبطون ببشار من حيث القرابة أو المصاهرة أو العشيرة، بل إن دائرتهم أضيق من دائرة الرئيس السابق الذي كان يعمد إلى الاستفادة من العشائر العلوية الحليفة بينما اتضح فيما لا يدع مجالاً للشك بأن بشار يعتمد بصورة رئيسة على صلة القرابة المباشرة أكثر من والده.[٢] فقد أسند بشار إلى شقيقه ماهر قيادة لواء في الحرس الجمهوري ورقاه إلى رتبة عميد، أما عائلة أنيسة مخلوف (والدة بشار) فقد اتسع نفوذها بصورة ملفتة للانتباه، حيث ظهر اسم خال بشار محمد مخلوف، وكذلك رامي وإيهاب مخلوف التي تقدر ثروة أسرتهم بأكثر من ثلاثة مليارات دولار، ويتهمون باستغلال روابطهم السياسية لتحقيق المكاسب الاقتصادية، ومن ذلك هيمنتهم على المصرف العقاري، وعلى التجارة الحرة المعفاة من

---

(1) DEBKA file (2004), *'Assad Purges Armed Forces, Keeps Anti-US Terror Front'*, Exclusive Report and **DEBKA-Net-Weekly,** no. 161, June 22, 2004.

(٢) أما النمط الآخر من المسؤولين فقد تم التخلص منهم بطريقة لا تتناسب مع سنين الخدمة الطويلة وما قدموه للنظام، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: عبد الحليم خدام، حكمت الشهابي، محمود الزعبي، عبد الرؤوف الكسم، ومحمد بشير النجار.

الضرائب في المطارات، وكذلك على قطاع الاتصالات.[1]

ولا بد من التأكيد على أن بشار أسد لا يستطيع إحداث تغيير جذري في بينة نظام الحكم، الذي أرسيت قواعده خلال أكثر من أربعة عقود، فقد عجز حافظ أسد عن رفع حالة الطوارئ التي فرضت على سورية منذ عام ١٩٦٣، ولا يتوقع من بشار تحقيق أي انفراج يذكر في ظل الظروف الإقليمية والمحلية الراهنة، حيث يتغلغل عناصر حزب البعث في جميع مؤسسات الدولة،[2] ويهيمن على أجهزة الأمن، بينما تحافظ الفرق الطائفية على توازن النظام، ويشكل الحكم الشمولي عبئاً كبيراً على الدولة؛ فأعضاء حزب البعث يتجاوز عددهم ١,٩ مليون عضو، ويقدر تعداد جنود الجيش النظامي وفرق حماية النظام وأجهزة الأمن بحوالي المليون، وهي فئات غير منتجة بالمفهوم الاقتصادي بل تعتمد على قطاع إنتاجي محدود للغاية، وعلى الرغم من سوء أثرها على الاقتصاد والأمن الداخلي فإن هذه الأجهزة تمثل أركان الحكم الذي أسسه حافظ أسد خلال ثلاثة عقود، وكان الاقتصاد السوري خلال تلك الفترة يعتمد بصورة أساسية على المساعدات الخارجية والديون، وقد أشار إلى هذه الحقيقة أحد مستشاري بشار أسد عندما قال بأن

---

(١) فلاينت ليفريت (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص.ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) بلغ عدد أعضاء حزب البعث سنة ٢٠٠٠: ١٩٠٤٥٨٠ عضواً، منهم ٤٠٦٠٤٧ عضواً عاملاً، ويوجد في الجيش السوري ٢٧ فرعاً لحزب البعث و٢١٢ شعبة، و١٦٥٦ حلقة حزبية بلغ عدد أعضائها ٢٥٠٦٦ عضواً، وتشير المعطيات إلى تغلغل الحزب في قطاعات أخرى غير المؤسسة العسكرية، حيث إن: ٩٩٨ من أصل القضاة العاملين في سورية الذين يبلغ عددهم ١٣٠٧ هم حزبيون، ويبلغ عدد الحزبيين من محاضري جامعة دمشق ٥٦ بالمائة، و٥٤ بالمائة من محاضري جامعة حلب، و٧٩ بالمائة من محاضري جامعة تشرين، و٨١ بالمائة من محاضري جامعة البعث، ويهيمن الحزب على وسائل الإعلام بصورة مطلقة. انظر: إيال زيسر (٢٠٠٥) **باسم الأب: بشار الأسد، السنوات الأولى في الحكم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص.١٢٤.

سورية لا تملك اقتصاداً وطنياً بالمعنى الطبيعي للمصطلح، فالاقتصاد السوري اقتصاد دخلي كلاسيكي عاش على الإعانات المالية من دول الخليج والمساعدات العسكرية من الاتحاد السوفييتي الذي اندثر.[1]

ولا بد من التمييز بين الإجراءات الشكلية التي تتخذها السلطة للتخفيف من وطأة النظام الشمولي، وبين سعي أقطاب القصر الجمهوري إلى عدم إحداث تغيير جذري في بنية النظام، حيث إن استحداث أي تغيير أساسي في بنية حزب البعث أو تشكيلة الحكومة ومجلس الشعب، أو في الفرق الطائفية أو المؤسسات الأمنية سيؤثر على استقرار نظام الحكم وتوازنه، وبشار أسد هو جزء من هذه المعادلة، فقد تم تعيينه في منصب رئاسة الجمهورية للمحافظة على هذا الكيان لا لتغييره أو إصلاح بنيته، وإلا لكان هناك مرشحون أفضل منه وأقدر على القيام بهذه المهمة الصعبة، فهو يمثل الاستمرار لا التغيير.

---

(١) فلاينت ليفريت (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص.ص ١٥٥.

خاتمة

بعيداً عن أجواء التجاذب السياسي حاولت الصفحات الماضية ربط المشاكل التي تواجهها سورية اليوم مع جذورها التاريخية التي ارتبطت بظهور الكيان الجمهوري في فترة الانتداب الفرنسي، فقد أدت ظروف التجاذب الاستعماري إلى تأسيس كيان ضعيف البنية يبحث عن فرص الاستقرار من خلال تبني المشاريع الوحدوية التي باءت جميعها بالفشل وورثت سورية بديلاً عن ذلك علاقات متوترة مع جيرانها في أغلب الفترة التي أعقبت الاستقلال، بل إن المشكلة الجغرافية قد ازدادت تعقيداً مع سقوط الجولان، حيث أضيفت إلى مشكلة سلخ لواء الإسكندورنة نكبة جديدة لا تزال ترسم ندباً في الخارطة السياسية وتشكل جرحاً وطنياً في أعماق كل مواطن سوري.

ولا تزال الجمهورية العربية السورية تعاني من مشكلة توتر العلاقات مع جيرانها (العرب)، حيث جلب القرن الواحد والعشرون معطيات إقليمية جديدة؛ على رأسها إشكالية الاحتلال الأمريكي للعراق، والانسحاب السوري من لبنان، وفرض عزلة إقليمية على سورية بسبب سياساتها الخارجية المثيرة للجدل والمتمثلة في دعم المشروع الإيراني داخل البلاد العربية من خلال تسليح وتنظيم ميليشيات طائفية تدين بالولاء لطهران.

ولا بد من الاعتراف بأن بشار أسد وفريقه لا يملكون المهارة التي كان يتمتع بها الرئيس السابق في الجمع بين المتناقضات وتناول الملفات الدولية والإقليمية بحنكة ومراس، مما أدى إلى تراجع الدور الإقليمي لسورية وتعميق عزلتها في المنطقة.

وتزداد الضغوط يوماً بعد يوم على القيادة السورية لتبني سياسة خارجية جديدة

تقوم على التكامل مع الجيران العرب، وإنهاء حالة التوتر والفوضى التي سادت في بلاد الشام جراء تسليح فئات طائفية في المنطقة، وتسخير الجيش السوري والأجهزة الأمنية لفرض دور إقليمي لم يعد من الممكن الاستمرار فيه.

لقد خاضت أوروبا في القرن العشرين أكبر معارك التاريخ في نزاعات حدودية لم تتمكن من حسمها، وانتهت بعد ذلك إلى ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين أبناء القارة الأوروبية من خلال: الاتحاد، والسوق المشتركة، والبرلمان الأوروبي، وتوحيد العملة، وغيرها من الإجراءات التي ألغت الفوارق الحدودية بين هذه الدول، ولا شك بأن بلاد الشام تحتاج إلى تبني مشاريع تكامل اقتصادي واجتماعي وثقافي يمهد للوحدة المنشودة بدلاً من التدخل العسكري والتغلغل الأمني والحملات الإعلامية الموجهة وغيرها من الإجراءات العدوانية التي لا تحقق الأمن ولا تنشد الاستقرار.

أما على الصعيد الإيديولوجي فقد واجهت جميع القوى السياسية الفاعلة في سورية خلال مرحلة الانتداب مشكلة تقديم بديل ناضج يقوم عليه النظام الجمهوري، وانتصر في النهاية المشروع الفرنسي الذي قام بتقسيم سورية خاصة، وبلاد الشام عامة إلى كانتونات طائفية استمرت حتى السنوات الأخيرة من الانتداب، وتجرعت سورية بعد استقلالها مرارة هذا الشرخ الاجتماعي، فحاولت القوى الوطنية رأب الصدع وتحقيق المصالحة بين أبناء المجتمع على أساس المواطنة دون طائل، وعندما فشلت جميع الأحزاب (التقليدية والتقدمية) في ممارسة العمل السياسي بنضج، ولم تتمكن من تقديم أطروحات ثقافية مقنعة لتحقيق كيان مستقر، جاء حزب البعث على ظهور دبابات اللجنة العسكرية ووقع في دوامة صراعات داخلية أفقدته قياداته ونظرياته وكوادره، وبقيت شعارات

الوحدة والحرية والاشتراكية، التي ابتعد عنها النظام السوري أكثر فأكثر خلال حكم حافظ أسد؛ فتعطلت الحياة السياسية، ومنعت الحريات العامة، وترسخت القطرية، ونشأت نخبة متمولة من السلطة الجديدة التي قامت على أنقاض الفكر الاشتراكي.

ولا تزال سورية اليوم متعطشة إلى بديل إيديولوجي يعيد إلى البلاد أصالتها وجذورها العربية الإسلامية التي امتدت عبر مئات السنين، خاصة وأن الأداء الإيديولوجي لحزب البعث يشهد انحساراً محلياً وإقليمياً كنتيجة طبيعية لغياب الحريات وهيمنة أجهزة الأمن.

ولكن العامل الذي يشكل خطورة أكبر على مستقبل الكيان الجمهوري هو الجانب الاجتماعي؛ حيث قامت نظريات ميشيل عفلق وزكي الأرسوزي ووهيب الغانم ببعث الأحقاد الطائفية الدفينة ضد الأغلبية «البرجوازية» في المجتمع السوري، والتي كان لا بد من تغييرها (حسب نظرياتهم) بأساليب: انقلابية، ثورية، اشتراكية، أدت إلى إيقاظ الفتنة وتشكيل مجموعات طائفية تسعى إلى الانتقام من المجتمع الذي هضم حقوقها، وانقض المارد على من أخرجه من قمقمه فقضى قادة البعث نحبهم في المنفى أو في سجون نظام البعث.

إن الحل الوحيد للمجتمعات التعددية هو تحقيق التوازن، فلا تهضم الأغلبية حقوق الأقليات، ولا تقوم الأقليات بالتسلط على المجتمع من خلال احتكارها لأجهزة السلطة وفرق الجيش.

لقد أثبت تاريخ سورية الحديث منذ الانتداب الفرنسي وحتى نهاية الألفية الثانية بأن النظام الشمولي هو شريان حياة الكيانات الطائفية، وإذا لم تكن الشعوب قادرة على التوصل إلى حل تدريجي للتعامل مع المشكلات المستعصية التي رافقت ظهور الكيان

الجمهوري خلال فترة الانتداب فإن مخاوف استحواذ المشهد العراقي على الساحة السورية تتضاعف، وهو أمر لا يرغب به أحد.

وما أشبه المنطقة العربية في مطلع القرن الواحد والعشرين مع أوضاعها في مطلع القرن العشرين، حيث تبسط مجموعة من الميليشيات الطائفية الممتدة من العراق وحتى لبنان نفوذاً يتجاوز أي سلطة مركزية، وتطالب هذه الطوائف باحترام خصوصيتها وكياناتها العسكرية وتطبيق الحكم الفيدرالي أو المحاصصة الطائفية، في ظل احتلال أمريكي ومرجعية فارسية.

أما المشكلة الأساسية التي كانت محور هذا البحث فهي العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحكم المدني، فقد أنفقت سورية أكثر من نصف إيراداتها منذ الاستقلال على الجيش، ولكن المردود لم يكن متناسباً مع حجم الإنفاق، فقد أخذت الجبهة الجنوبية الشرقية للكيان الجمهوري تتقلص بصورة تدريجية منذ حرب ١٩٤٨، حتى فقدت الجولان بالكامل، بينما انشغلت فرق الجيش في دمشق باحتلال رئاسة الأركان ومبنى الإذاعة، وصياغة البيان رقم (١). وعندما توقفت الانقلابات سنة ١٩٧٠ أخذت القوات المسلحة تتحول إلى مؤسسة قمع محلي، حيث شرعت الفرق العسكرية في شن حرب داخلية واسعة النطاق لتمشيط المدن السورية من جميع أنواع المعارضة، ولم تكن قذائف الدبابات والمدفعية الثقيلة ومنصات الصواريخ قادرة على التمييز بين المؤيد والمعارض فحصدت الآلة العسكرية أرواح عشرات الآلاف من المواطنين في مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وغصت السجون بآلاف المعتقلين، ولا تزال الحاجة ملحة لإجراء تحقيقات مستقلة تتبعها مشاريع مصالحة وطنية لاستعادة الثقة ورأب الصدع ومعالجة الشرخ الاجتماعي الخطير الذي تسببت به فرق حماية النظام في تلك الفترة

العصبية.

ويمكن القول بأن القوات المسلحة السورية قد مرت خلال القرن العشرين بثلاث مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى (١٩٢٠-١٩٤٥): تميزت بتبني الفرنسيين لسياسة التجنيد الطائفي واستثمار مشاعر الكراهية لدى الطوائف، لضرب الحركة الوطنية.

المرحلة الثانية (١٩٤٥-١٩٦٣): التي عانت فيها القوات المسلحة السورية من الانقسام بسبب تغلغل الانتماءات الحزبية والتكتلات التي تغلبت على المشاعر الوطنية مما أدى إلى سلسلة انقلابات عسكرية، وحركات تمرد وعصيان.

المرحلة الثالثة (١٩٦٣-٢٠٠٠): وفيها تم ترسيخ حزب البعث قائداً للدولة والمجتمع، ودمجت قيادة الجيش مع زعامة الحزب بهدف إنشاء جيش عقائدي، وتزامن ذلك مع سلسلة تصفيات إيديولوجية وطائفية. وانتهت الأحداث بتشكيل نظام شمولي يعتمد على حزب واحد يسيطر على الواجهة المدنية للحكم، وجيش يشاطر مؤسسات الحكم المدني في قيادته الحزبية وسلطته التنفيذية، ويحقق في الوقت نفسه توازن النظام على أسس طائفية-عشائرية.

ولتحقيق الاستقرار والأمن الداخلي فإنه لا بد من مرحلة رابعة تهدف للوصول إلى نمط من التوازن في تمثيل أبناء المجتمع في مؤسسات الحكم المدني والقوات المسلحة على حد سواء، وإنهاء دور أجهزة الأمن والاستخبارات في الحياة العامة، مع العمل على تفكيك الفرق الطائفية والتخلي عن الانتماء البعثي-العشائري لضباط الجيش. فالجيوش المتحضرة في العالم اليوم لا تقوم على أساس الانتماء إلى الطائفة أو الحزب، وإنما تقوم على تحقيق الانتماء للوطن، وقد دفعت سورية تكلفة باهظة لتمويل الجيش وتجهيزه من

ثرواتها، ولا يصح أن تحتكر قيادته فئة معزولة تتحكم به وفق أهوائها.

ويقع الكثيرون في خطأ الخلط بين الاستقرار المنشود، وحالة الجمود التي تعاني منها سورية اليوم، فعلى الرغم من توقف الانقلابات العسكرية وطول أمد الحكومات السورية بالمقارنة مع الفترة السابقة لعام ١٩٧٠، إلا أنه من غير الممكن تصور حالة استقرار تقوم على قانون الطوارئ المفروض على سورية منذ انقلاب ١٩٦٣، وترسيخ حكم الحزب الواحد، ومرشح الرئاسة الواحد، ومنع الصحف غير الرسمية، وتعطيل الحريات العامة، وتسلط أجهزة الأمن على السلطة التنفيذية، وانتشار الفرق الطائفية في العاصمة وفي محيطها، واستمرار الاعتقالات التعسفية وإصدار أحكام قاسية على أي فكر سياسي مخالف.

هذه هي حالة الجمود التي تكون في العادة متوازية مع معاناة المواطنين من تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة واستشراء الفساد، لأن الحكم الشمولي مناقض للشفافية، والشفافية شرط أساسي لمنع التعدي على المال العام.

أما الاستقرار فإنه يقوم على التوازن، والتوازن يقوم على وعي فئات المجتمع بدورها الوطني وبحجمها الحقيقي، ومن ثم تكالب جهود هذه الفئات لتحقيق المصلحة العامة، دون تسلط الأغلبية أو تمرد الأقلية.

ولا يتأتى ذلك الوعي إلا من خلال حرية البحث العلمي، الذي تجرمه أنظمة الحكم الشمولي، حيث تقوم هذه الأنظمة إلى تبني إيديولوجية معينة ثم تقوم بمنع أي رأي مخالف لها،[1] فتعمد إلى حظر الدراسات والبحوث في شتى المجالات الاجتماعية

---

(١) تمثل هذا التوجه الشمولي في موقف السلطة من أطروحات المنتديات الثقافية في سورية، وذلك من خلال الهجوم الذي شنه بشار أسد على المثقفين السوريين، واتهام وزير الدفاع السابق العماد مصطفى طلاس ووزير

والاقتصادية والسياسية بحجج واهية منها: إضعاف الحس القومي وإثارة الفتن. والحقيقة هي أن الجهل، والانغلاق، وانعدام الدراسات الجادة والمسؤولة، وغياب الحريات العامة، هي المسببات الفعلية لإثارة الفتن وإضعاف الحس القومي، بل وتفجير حروب أهلية عانت منها دول مجاورة، وكان من الممكن تفاديها عن طريق نشر الوعي بحقوق الأقليات وطبيعة حجمها، وحقيقة دورها، ولا بد من فتح مجال الحوار البعيد عن المجاملات، والبعيد كذلك عن تغاضي الإشكاليات الحقيقية التي تهدد السلم الاجتماعي في سورية، وذلك من خلال تبني دراسات علمية تسعي لفهم الواقع واستشراف المستقبل، وإذا كانت أجهزة الحكم الشمولي عاجزة عن القبول بهذا المبدأ، فإن المسؤولية تقع على عاتق الجهات العلمية المستقلة أن تطرح الأسئلة المصيرية وتناقشها في مناخ حر، وهذا هو أقل حق للمواطن السوري في أعناق المثقفين والباحثين المعنيين بتحقيق مستقبل أفضل ومشاركة إقليمية تقوم على الشراكة والتوازن، لا على الاضطهاد والإلغاء.

الإعلام الأسبق عدنان عمران، لشخصيات إصلاحية سورية بالعمالة وتلقي الأموال من جهات خارجية، بل إن رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة لم يجد عبارة أبلغ للرد على إحدى مداخلات رياض سيف إلا أن يقول: "نحن ١.٢٥ مليون شخص (يقصد بعثي) ووراءنا عشرة ملايين وكل من يحاول الضغط على قرارنا السياسي يكون له قطع الأرقاب"! انظر صحيفة القدس العربي: ٢ فبراير ٢٠٠١.

المصادر والمراجع

أولاً: ا صادر الوثائقية

1 - Bourne. K, and Watt, D.C. edits. (1985) **British Documents on Foreign Affairs**, London.

2 - National Archives and Record Administration, Record Group 59, Confidential U.S. State Department Central Files.

3 - National Archives and Record Administration: Department of State, Office of Intelligence Research, Intelligence Report no. 7282. *'Political Trends in Syria'*, Prepared by Division of Research for Near East, South Asia and Africa, July 2, 1956.

ثانياً: كتب ا ذكرات

١- أحمد عبد الكريم (١٩٩٤)، **حصاد سنين خصبة وثمار مرة**، بيسان.

٢- أسعد الكوراني (٢٠٠٣)، **ذكريات وخواطر**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

٣- أكرم الحوراني (٢٠٠٠)، **مذكرات أكرم الحوراني**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤- بشير العظمة (١٩٩١)، **جيل الهزيمة من الذاكرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٥- خالد العظم (١٩٧٣)، **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

٦- سامي جمعة (٢٠٠٠)، **أوراق من دفتر الوطن**، دار طلاس، دمشق.

٧- سامي الجندي (١٩٦٩)، **كسرة خبز**، دار النهار، بيروت.

٨- عادل أرسلان (١٩٨٣)، **مذكرات الأمير عادل أرسلان،** تحقيق يوسف أيبش، الدار التقدمية للنشر، بيروت.

٩- عبد الرحمن الشهبندر (١٩٩٣)، **مذكرات وخطب،** وزارة الثقافة، دمشق.

١٠- عبد السلام العجيلي (٢٠٠٠)، **ذكريات أيام السياسة،** رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

١١- عبد الكريم زهر الدين (١٩٦٨)، **مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية،** بيروت.

١٢- فتح الله ميخائيل الصقال (١٩٥٢)، **من ذكريات حكومة الزعيم حسني الزعيم، خواطر وآراء،** دار المعارف، القاهرة.

١٣- محمد إبراهيم العلي (٢٠٠٣)، **حياتي والإعدام،** (د.ن.) دمشق.

١٤- محمد معروف (٢٠٠٣)، **أيام عشتها: ١٩٤٩-١٩٦٩،** رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

١٥- مصطفى طلاس (١٩٩٧)، **مرآة حياتي العقد الأول ١٩٤٨-١٩٥٨،** دار طلاس، دمشق.

١٦- مطيع السمان (د.ت.)، **وطن وعسكر،** بيسان للنشر والتوزيع.

١٧- منيف الرزاز (١٩٦٦)، **التجربة المرة،** دار غندور، بيروت.

١٨- نبيل الشويري (٢٠٠٥)، **سورية وحطام المراكب المبعثرة،** حوار صقر أبو فخر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ثالثاً: ا راجع باللغة العربية

١- ألبرت حوراني (١٩٤٦) **سورية ولبنان،** لندن.

٢- أمين أسد (١٩٧٩)، **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية ١٩٤٦-١٩٧٣**، بيروت.

٣- إيال زيسر (٢٠٠٥) **باسم الأب، بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤- باتريك سيل (١٩٨٠) **الصراع على سورية**، دار الأنوار، بيروت.

٥- ـــــــــ، (١٩٩٣) **الأسد: الصراع على الشرق الأوسط**، لندن.

٦- بشير زين العابدين (٢٠٠١) **الفساد في سورية حقائق وأرقام**، مركز الدراسات الإسلامية، برمنجهام.

٧- بيير بوادغوفا (١٩٨٧)، **الصراع في سورية لتدعيم الاستقلال الوطني ١٩٤٥-١٩٦٦**، ترجمة ماجد علاء الدين وأنيس المتني، مكتبة الصباح، دمشق.

٨- تقي شرف الدين (١٩٨٣)، **النصيرية دراسة تحليلية**، بيروت.

٩- توفيق المديني (١٩٩٧)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**.

١٠- جلال السيد (١٩٧٣)، **حزب البعث العربي**، دار النهار للنشر، بيروت.

١١- جورج جبور (١٩٨٧)، **الفكر السياسي المعاصر في سورية**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت.

١٢- ـــــــــ، (١٩٩٣) **صافيتا ومحيطها في القرن التاسع عشر**، دمشق.

١٣- جوردون هـ. توري (١٩٦٩)، **السياسة السورية والعسكريون، ١٩٤٥-١٩٥٨**، ترجمة محمود فلاحة، دار الجماهير، بيروت.

١٤- حسن أمين البعيني (١٩٩٣)، **دروز سورية ولبنان في عهد الانتداب الفرنسي**، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت.

١٥- زين نور الدين زين (١٩٧١)، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط**، بيروت.

١٦- ساطع الحصري (١٩٤٧)، **يوم ميسلون**، بيروت.

١٧- سامي الجندي (١٩٦٠)، **البعث**، دار النهار، بيروت.

١٨- ستيفن لونغريغ (١٩٧٨)، **سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي**، تعريب بيار عقل، دار الحقيقة، بيروت.

١٩- سليمان الحلبي (١٩٧٩) **طائفة النصيرية تاريخها وعقائدها**، القاهرة.

٢٠- شبلي العيسمي (١٩٧٩) **حزب البعث العربي الاشتراكي**، ج١، ج٢ طبع سنة ١٩٨٤، دار الطليعة، بيروت.

٢١- عبد الله الحسني (١٩٨٠) **الجذور التاريخية للنصيرية العلوية**، القاهرة.

٢٢- عبد الرحمن الخير (١٩٩٢) **عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين «العلويين»**، دمشق.

٢٣- عبد العزيز عثمان ومحمد التقي عبد الرحمن (١٩٥٤)، **سورية ولبنان: دراسة شاملة للجغرافية الطبيعية والحياة البشرية والاقتصادية**، مكتبة ربيع، حلب.

٢٤- عبد العزيز محمد عوض (١٩٦٩)، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية**، القاهرة.

٢٥- عبد المنعم الحفني (١٩٩٩) **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٢٦- عز الدين دياب (١٩٩٣) **التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، حزب البعث العربي الاشتراكي نموذجاً**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٢٧- فلاينت ليفريت (٢٠٠٥) **وراثة سورية، اختبار بشار بالنار**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

٢٨- اللجنة السورية لحقوق الإنسان (١٩٩٩) **تقرير عن أوضاع حقوق الإنسان في سورية**، د.ن.

٢٩- مايلز كوبلاند (١٩٧٠)، **لعبة الأمم**، تعريب مروان الخير، مكتبة الزيتونة، القاهرة.

٣٠- ـــــــ (١٩٩٠)، **اللاعب واللعبة**، دار الحمراء، بيروت.

٣١- محمد أمين الطويل (١٩٦٦)، **تاريخ العلويين**، دار الأندلس، بيروت.

٣٢- محمد كرد علي (١٩٦٩)، **خطط الشام**، بيروت.

٣٣- محمود صادق (١٩٩٣)، **حوار حول سورية**، لندن.

٣٤- مركز المعلومات القومي (٢٠٠١)، **سورية ومعلومات وأرقام**، دمشق.

٣٥- مسعود ضاهر (١٩٩٧)، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق.

٣٦- مطاع الصفدي (١٩٦٤) **حزب البعث مأساة المولد مأساة النهاية**، دار الآداب، بيروت.

٣٧- منير الشريف (١٩٦١) **المسلمون العلويون من هم وأين هم**، دمشق.

٣٨- ميشيل عفلق (١٩٦٣)، **معركة المصير الواحد**، دار الطليعة، بيروت.

٣٩- ـــــــ (١٩٧٠) **في سبيل البعث**، دار الطليعة، بيروت.

٤٠- ـــــــ (١٩٧٠) **نقطة البداية**، دار الطليعة، بيروت.

٤١- نجيب الأرمنازي (١٩٧٣)، **سورية من الاحتلال حتى الجلاء**، بيروت.

٤٢- نيقولاوس فان دام (١٩٩٥) **الصراع على السلطة في سورية**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٤٣- هاشم عثمان (١٩٨٠) **العلويون بين الأسطورة والحقيقة**، بيروت.

٤٤- وجيه كوثراني (١٩٨٠)، **بلاد الشام: السكان، الاقتصاد والسياسة الفرنسية في مطلع القرن العشرين**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

٤٥- وليد المعلم (١٩٨٨)، **سورية ١٩١٦-١٩٤٦**، دمشق.

٤٦- يوسف الحكيم (١٩٦٤)، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، دار النهار، بيروت.

٤٧- ـــــ (١٩٦٦)، **سورية والعهد العثماني**، دار النهار، بيروت.

٤٨- ـــــ (١٩٦٦)، **سورية والعهد الفيصلي**، دار النهار، بيروت.

٤٩- يوسف قزماخوري (١٩٧٩) **الدساتير في العالم العربي**، بيروت.

٥٠- (١٩٨٨)، **المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٧**، بيروت.

رابعاً: ا راجع باللغة الإ ليزية

1- Batatu H. (1981) *'Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling Military Group and the Causes for its Dominance*', **Middle East Journal**, vol 35 Summer 1981.

2- Be'eri, E. (1970) **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York.

3- Bennet R. (2001), *'The Syrian Military'* **Middle East Intelligence Bulletin**, vol. 3 no. 8, August-September 2001.

4- Bounacklie N. E. (1993), *"Les Troupes Speciales: Religious and Ethnic recruitment 1916-1946"*, **International Journal of Middle East Studies**, Vol. 25 (1993), pp. 600-645.

5- Esman M. and Rabinovich I. editors (1988) **Ethnicity, Pluralism and the State**, London.

6- Eveland, W.C. (1980), **Ropes of Sand: America's Failure in the Middle East**. New York.

7- Drysdale, A. (1979) *'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization'*, **Civilisations**, vol. 29, no. 3/4 (1979) pp. 359-373.

8- _____, (1982); *“The Syrian Armed Forces in National Politics: The Role of Geographic and Ethnic, Periphery”*, in; R. Kalkowicz and A. Korbonski, edits (1982), **Soldiers, Peasants and Bureaucrats**, London.

9- Gambill, G. (2002) *'The Military Intelligence shakeup in Syria'*, **Middle East Intelligence Bulletin**, vol. 4, no.2, February 2002.

10- Gubser, p. (1979) *'Minorities in Power: the Alawites of Syria'*, in Mc Laurine, edt. (1979) in; **The political Role of Minority Groups in the Middle East**. New York.

11- ____, (1979) *'Minorities in Isolation: The Druze of Lebanon and Syria'* in Mc Laurin (1979) **The Political Role of Minority Groups in the Middle East**. New York. pp. 109-134.

12- Harik I. (1972), *‘The Ethnic Revolution and Political Integration in the Middle East’*, **International Journal of Middle East Studies**, vol. 3, (1972), pp. 303-323.

13- Hinnebusch R.A. (1990) **Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party and Peasant**. San Fransisco, pp. 301-324.

14- Hurewitz, J.C (1969) **Middle East Politics, the Military Dimension**. London.

15- Kaplan, F. (2003) *'Assad's situation: Syria's military Machine may be hollow, but it isn't harmless*. April 15, 2003.

16- Kedourie (1988), *“Ethnicity, Majority and Minority in the*

Middle East", in Milton E. and Rabinovich I. edits (1988); **Ethnicity, Pluralism and the State**, London, pp.25-31.

17- Khoury P. (1987), **Syria and the French Mandate 1920 –1945**, Princeton.

18- Kramer M. editor (1987), **Shi'ism Resistance and Revolution**, Westview Press, Colorado

19- Longrigg. S.H. (1958) **Syria and Lebanon Under French Mandate**, London and New York.

20- Mansfield, P. (1991) **A History of the Middle East**, Penguin Books, London.

21- Maoz, M. (1972) *'Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria'*, in the **Middle East Journal**, vol. 26. (Autumn 1972), no. 4, pp. 389-404.

22- ____, M. (1976) *'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974'*, in Schiffrin H. edit, (1976) **Military and State in Modern Asia**. Jerusalem. pp. 277-297.

23- Middle East Intelligence Bulletin(2000) *'Syria's Intelligence'*,vol. 2, no.6, 1 July 2000.

24- Middle East Watch (1991) **Syria Unmasked**, London. pp. 180.

25- Pipes, D. (1989) *'the Alawi Capture of Power in Syria'*, **Middle Eastern Studies**, vol 25, (1989) pp. 429-450.

26- Rabinovich I. (1972) **Syria Under the Ba'th 1963-1966: the Army-Party Symbiosis**, Tel Aviv.

27- ____, (1979), *'The Compact Minorities and the Syrian State 1918-1945'*, in the **Journal of Contemporary History**, vol. 14, no. 4, (October 1979). pp. 693-712.

28- Rathmell, A. (1995) **Secret War in the Middle East: the Covert Struggle for Syria 1949-1961**. Tauris Academic studies,

London and New York.

29- Sadowsky Y. M. (1987), *'Patronage and the Ba'th: Corruption and Control in Contemporary Syria'* **Arab Studies Quarterly**, vol. 9, no. 4, Fall 1987. pp. 442-461.

30- Seymour M. (1970) *'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt'*, in **Middle Eastern Studies**, vol. 6, no. 1 (January 1970). pp. 35-47.

31- Van Dam, N (1987) *'Sectarian and Regional Factionalism in the Syrian Political Elite'*, **The Middle East Journal**, vol. 32, no 2, (spring 1987). pp. 201-210.

32- Yapp M. (1996), The Near East Since the First World War, London.

الفصل الأول

نشوء الجمهورية السورية

في عهد الانتداب الفرنسي

(إشكاليات التأسيس)

إن الوحدة الاقتصادية والجغرافية والجنسية لسورية من الوضوح بحيث لا يمكن تبرير تقسيم البلاد ، خاصة وأن لغتها وثقافتها وتقاليدها وعاداتها عربية في جوهرها .

لجنة كينغ – كراين

الفصل الثاني

نشوء المؤسسة العسكرية في ظل الانتداب

القوات ا اصة للشرق

«جر الفرنسيون ، الأرمن واللبنانيين [الموارنة]
والشركس والأكراد والإسماعيليين وجميع الأقليات
للمواجهة ضد الإسلام العربي ، ومن المتحقق أن
العرب لن ينسوا هذه الحقبة المفجعة»

القنصل البريطاني في دمشق ، سمارت

الفصل الثالث

الاستقلال: بداية متعثرة

(١٩٤٦ - ١٩٤٩)

«الجيش السوري المختلط الذي ألفته فرنسا لمقاومة الحركة الوطنية أصبح تابعاً لسورية . فإن لم تكن فرنسا قد اشترطت حماية الحكومة السورية لعناصره غير الوطنية ، ففائدة سورية منه هي في إنقاذ البلاد من شر أولئك المتطوعة المرتزقة والإبقاء على نواة منه صالحة لإنشاء جيش وطني جديد» .

عادل أرسلان

الفصل الرابع

الإرث الفرنسي: حكم العسكر

(١٩٤٩ - ١٩٥٤)

«أنا السيد العظيم ... أنا الملك»

الزعيم حسني الزعيم

الفصل الخامس

صراع العسكر: ونمو المد اليساري

(١٩٥٤ - ١٩٥٨)

«إنني أعتبر نفسي أحد المسؤولين عما جرى ، كلياً أو جزئياً ، في سورية بين ١٩٤٣ و١٩٥٨ ، فأنا لا أنكر أنني أتحمل مع غيري قسماً من الوزر فيما فقدته بلادي من السيادة والاستقلال ، لكن المسؤول الأول هو الجيش بأركانه وضباطه وصف ضباطه ذلك لأنه هو الذي سيطر على مقدرات البلاد منذ انقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩ » .

خالد العظم

الفصل السادس

الجمهورية العربية المتحدة

(١٩٥٨ - ١٩٦١)

«إن الوحدة ، خصوصاً في فترة البناء الوطني ، عملية شاقة ومرهقة ، وكان من رأيي التمهيد لها تدريجياً على سنوات نتمكن من خلالها من أن نضع الأسس الحقيقية لها قبل أن نقيم إطارها الدستوري ، ولكنني نزلت على الإرادة الشعبية السورية وكنت أشعر في أعماقي أنني بهذا أحمي الوطنية السورية وأشارك في إنقاذ الوطن السوري مما كان يتهدده من أخطار الفرقة الداخلية» .

جمال عبد الناصر

الفصل السابع

عهد الانفصال

(١٩٦١ - ١٩٦٣)

«لجأ الجيش إلى تشكيل مجلس الأمن القومي لتوجيه سياسة البلد بصورة غير مباشرة إذ إن الأكثرية الساحقة من أعضائه كانت من العسكريين ، ولذلك كان من المفروض أن تطبق السياسة التي كان يرغب بهاالعسكريون» .

عبد الكريم زهر الدين

الفصل الثامن

الجيش العقائدي والحزب القائد

(١٩٦٣ - ١٩٧٠)

«بات المرء يشك بأن هذا الحزب هو حزبه
وأن هذه المبادئ هي مبادئه»

ميشيل عفلق

الفصل التاسع

الطائفة، العشيرة، العائلة . . .

والنظام الجمهوري

(١٩٧٠ - ٢٠٠٠)

«لست أدري أيهما أكبر جريمة ؛
الذي يصنع الطائفية ، أم الذي
يكشفها» .

منيف الرزاز

الفصل العاشر

رؤية مستقبلية

«كل ما أتطلع إليه هو ؛ أن

أرفع البنيان الذي أقامه والدي»

بشار أسد